



جمهورية مصر العربية

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة الخامسة والعشرون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٤

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٤

القاهرة
الهيئة العامة للمواد الجنائية
١٩٧٤

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ،
وعبد الحميد محمد الشربيني .

(٦)

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٣٤ القضائية

محكمة الجنايات . " اختصاصها " . أحداث . نقض . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها " .

جواز إحالة الحدث الذي جاوزت سنه اثنتى عشر سنة إلى محكمة الجنايات . ما دام قد أتهم
معه في الجريمة ذاتها آثر جاوزت سنه خمس عشرة سنة . المادة ٣٤٤ إجراءات .

إن المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت على أن محكمة
الأحداث تختص بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم
يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، اتبعت ذلك بالنص على أنه " إذا كان
مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك
في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشر سنة ، جاز لرئيس النيابة العامة
أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية
إلى مستشار الإحالة بالنسبة إلى جميع المتهمين فيأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات
فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده
إلى محكمة الأحداث ... " لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن كان قد
تجاوز الثانية عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة ، وقد أتهم معه في نفس

ملحوظة : مدل نص المادة ٣٤٤ إجراءات بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .

الجريمة — بصفة فاعل — منهم آخر كان قد تجاوز الخامسة عشر من العمر وقت ارتكابه إياها — وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فإن نظر محكمة الجنايات للدعوى والفصل فيها بالنسبة لهما يكون متفقا وصحيح القانون لعدم تجاوزها الاختصاص المقرر لها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : هتكا عرض الصبي ... الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة والتهديد بأن قاما بشل حركته بأن أمسك به المتهم الثاني بيديه وشهر المتهم الأول مطواه هدد به وطرحاه أرضا وقام الأول بإبلاج عضو تذكيره بدبره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام فقرر ذلك بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين ١/٢٦ — ٢ و ١/٦٦ من قانون العقوبات ، بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات والمتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن بنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك عرض قد شابه البطلان ، ذلك بأنه صدر من محكمة الجنايات وهي غير مختصة بنظر

الدعوى والحكم فيها لأن الطاعن لم يكن قد بلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة خمس عشرة سنة ، إذ أن سنه وقتئذ كانت ثلاث عشرة سنة وشهرا وعشرة أيام فتكون محكمة الأحداث — دون غيرها — هى صاحبة الاختصاص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة ۳۴۴ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن نصت على أن محكمة الأحداث تختص بالفصل فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ، أتبع ذلك بالنص على أنه " إذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك فى نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة العامة أو لقاضى التحقيق تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى مستشار الإحالة بالنسبة إلى جميع المتهمين ليأمر بإحالتهم إلى محكمة الجنايات ، فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة وجب تقديم الصغير وحده إلى محكمة الأحداث " . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن كان قد جاوز الثانية عشرة من عمره وقت ارتكاب الجريمة ، وقد اتهم معه فى نفس الجريمة — بصفة فاعل — متهم آخر كان قد جاوز الخامسة عشرة من العمر وقت ارتكابه إياها — وهو ما لا يجادل فيه الطاعن فإن نظر محكمة الجنايات للدعوى والفصل فيها بالنسبة لهما يكون متفقا وصحيح القانون لعدم تجاوزها الاختصاص المقرر لها ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتح الشريفي ، ومحمد السيد محمد الشريفي ،
وحسن على المغربي .

(٧)

(*) الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٤ القضائية

معارضة . "في الحكم الحضورى الاعتبارى" . إجراءات المحاكمة . شهادة
مرضية . نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

القضاء باعتبار المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى كأن لم تكن لتخلف المعارض عن حضور
الجلسة الأولى . حقيقته : قضاء بعدم قبولها . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطيبة المقدمة إليها
بغير هذا لتخلف . وجوب نقض الحكم . أساس ذلك ؟

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة
من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بأدائه إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التى
صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض
تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم
أو الطعن فيه بطريق النقض . ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة
عن الحكم الحضورى الاعتبارى لأن المقتضى فى الحالين واحد ، إذ أن من شأنه
فى المعارضة فى الحكم الغيابى حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومن شأنه
فى المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى حرمان المعارض من إثبات عذره
فى عدم حضور الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم والذى يتوقف على ما يبيده فى هذا

(*) المبدأ ذاته . تكرر فى الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٣ ق بجلسة ٥ / ١ / ١٩٧٤ "لم ينشر" .

الشان قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد تقدم مع أسباب طعنه بشهادة طبية مؤرخة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ثابت بها أنه كان مريضاً في الفترة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٢ حتى تاريخ تحريرها وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ — وهو تاريخ بدخل في فترة المرض — باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الحضورى الاعتبارى كأنها لم تكن — وهو حكم في حقيقته وفقاً لصحيح القانون بعدم قبول المعارضة — قولاً منه "أن المتهم لم يحضر بـجلسة اليوم وهى أولى الجلسات المحددة لنظر معارضته رغم توافر علمه بها قانوناً". ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية المقدمة من الطاعن وتطمئن إلى صحتها، فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فيها، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن فى مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : بدد نتاج الماشية المبينة بالمحضر لمشروع الثروة الحيوانية والمسلمة إليه على سبيل الوديعة فاختمها لنفسه إضراراً بالدائن الحاجز حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز المنيا الجزئية قضت فى الدعوى غيابيا بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة خمسين قرشاً لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ بقبولها شكلاً وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فى الدعوى حضورياً اعتبارياً بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد

الحكم المستأنف . فعارض، وقضى بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري الاستثنائي باعتبارها كأن لم تكن قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور الجلسة التي حددت لنظر المعارضة إلا لسبب قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بأدائه إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض . ولا شك أن ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضوري الإعتباري لأن المقتضى في الحالين واحد ، إذ أن من شأنه في المعارضة في الحكم الغيابي حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومن شأنه في المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري حرمان المعارض من إثبات عذره في عدم حضور الجلسة التي صدر فيها هذا الحكم والذي يتوقف على ما يبيده في هذا الشأن قبول المعارضة ونظر موضوعها أو عدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تقدم مع أسباب طعنه بشهادة طبية مؤرخة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ثابت بها أنه كان مريضا في الفترة من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٢ حتى تاريخ تحريرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ — وهو تاريخ يدخل في فترة المرض — باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الحضوري الإعتباري كأنها لم تكن — وهو حكم في حقيقته وفقا لصحيح القانون بغير قبول المعارضة — قولاً منه " أن المتهم لم يحضر بجلسة اليوم وهي أولى الجلسات المحددة لنظر معارضته رغم توافر علمه بها

قانوناً". ولما كانت هذه المحكمة تأخذ بالشهادة الطبية المقدمة من الطاعن وتطمئن إلى صحتها ، فإنه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة بما لا يصح معه في القانون القضاء فيها ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ،
وعبد الحميد محمد الشربيني .

(٨)

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣ القضائية

(١) أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " . محكة الموضوع .
" سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " ضرب .
" أفضى إلى موت " .

(١) الوقائع التي يستنتج منها قيام الدفاع الشرعي أو انتفاؤه . تقديرها لمحكمة الموضوع .
الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة المعتدى وإنما لرد العدوان . مثال لتسبب سائق لنفى الدفاع الشرعي .

(٢) تعويض . " التعويض عن الضرر الأدبي " . دعوى مدنية . ضرر .
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " .

التعويض عن الضرر الأدبي . شخصي . لا يتعدى المبنى عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة
المبنى عليه . إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .

إنتهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث المبنى عليه وانتقل إلى ورثة الأخير . دون للتدليل
على توافر شروط المادة ٢٢٢ مدني . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة إذ لا يعرف
مدى أثره في تقدير المحكمة لمقدار التعويض .

١ — من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي
أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت

الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها . كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان . وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم فى بيان له لواقعة الدعوى ولدى تفيها لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة إسناد الحكم بشأنه — أن الطاعن الأول قد طعن المحنى عليه بالمطواة فور رؤيته له وهو يغادر مسكنه بعد أن كان الأخير وأشقاؤه قد أتلفوا بعض محتوياته دون أن يبدر من أيهم بادرة اعتداء عليه فإن ما قارفه الطاعن من تعدى يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنفى به حالة الدفاع الشرعى من النفس أو المال كما هى معرفة به فى القانون .

٢ — من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المحنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه شخصى مقصور على المضرور نفسه لا يتعداه إلى سواه ، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه فى الدعوى المطروحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المحنى عليه قد ناله ضرر أدبى تلقاه عن المحنى عليه وانتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . وإذا كان لا يعرف مدى الأثر الذى ترتب على هذا التقرير القانونى الخاطيء الذى تردت فيه المحكمة — فى تقديرها لمبلغ التعويض الذى قضت به فإن حكمها يكون معيناً بما يمين معه نقضه والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المحكوم عليه (الطاعن الأول) بأنه فى يوم ٢ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية . (أولا) ضرب بآلة حادة " مطواة " فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . (ثانيا) ضرب فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى التى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك في ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ . وادعى ورثه المجنى عليه مدنيا بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن الثاني) . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٣ عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ ألف جنيه كتعويض مدني والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن الأول (المحكوم عليه) ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضي إلى الموت والضرب العمد قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله وعن نفس غيره إذ اضطر إلى طعن المجنى عليه بالمديّة دفعا لعدوانه عليه وعلى أفراد أسرته ومنزله إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذا الدفاع الجوهري بما لا يسوغ ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين بهما الطاعن وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة لها معينا الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها - فرفض إلى ما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي ورد عليه في قوله : "وليس صحيحا ما جرى به دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي لوقوع اعتداء عليه أو على مسكنه يباح له معها رد هذا الاعتداء بما ارتكب من جرم ، وذلك لأنه

حسب اعتراف المتهم تفصيلا في التحقيقات بأنه إذ توجه إلى مسكنه بعد أن علم باعتداء المجنى عليه وإخوته على المسكن بالإتلاف وجدهم يتزلون سلم الباب الخارجى للمسكن ، وفي ذلك ما يفيد أن حالة الاعتداء قد انتهت . وليس صحيحا ما قرره المجنى عليه من أن أخا للمجنى عليه المذكور ضربه بعضا أو أن المجنى عليه نفسه كان يحمل أداة للتعدى حاول الاعتداء بها عليه إذ نفى الشهود ذلك ، بل إنه حسب اعتراف المتهم تفصيلا أيضا وقد رأى المجنى عليه وإخوته يغادرون مسكنه جرى إلى الشارع حيث التقى بشخص لا يعرفه واستولى منه على المطواة المضبوطة وعاد بها إلى المسكن حيث اعتدى على المجنى عليه ، وفي ذلك ما يؤكد أن اعتداء المتهم بطعنه المجنى عليه المذكور بعد استيلائه على المطواة مؤثرا ، وذلك بعد أن تم ما نسبته المتهم إلى المجنى عليه وإخوته من تعد باتلاف مسكنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للحكمة الفصل فيه بغیر معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان ، وإذا كان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى — وهو ما لا ينزع الطاعن في صحة إسناد الحكم بشأنه — أن الطاعن الأول قد طعن المجنى عليه بالمطواة فور رؤيته له وهو يغادر مسكنه بعد أن كان الأخير وأشقائه قد ألقوا بعض محتوياته دون أن يبدر من أيهم بادرة اعتداء عليه فإن ما قارقه الطاعن من تعد يكون من قبيل القصاص والانتقام بما تنتفى به حالة الدفاع الشرعى من النفس أو المال كما هي معرفة به في القانون ، ويكون منعا على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

وحيث إن مما ينعا الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامهما متضامتين بأن يدفعا للدعين بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه كتعويض مدنى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أدخل في اعتباره لدى تقدير التعويض المقضى به — الضرر الأدبى الذى لحق والد المجنى عليه والذى انتقل بعد وفاته إلى أبنائه المدعين بالحقوق المدنية ، حال أن التعويض عن الضرر الأدبى شخصى لا ينتقل إلى الورثة إعمالا لحكم المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال في حديثه عن الدعوى المدنية " ... إن المتهم قد تسبب بفعله الضرر فيما لحق والد المجنى عليه من أضرار مادية وأدبية وقد انتقل حق هذا الوالد إلى أبنائه أشقاء المجنى عليه ، وإذا تقدر المحكمة التعويض من هذه الأضرار بمبلغ ألف جنيه فأنها تقضى به لهؤلاء بصفة تهم وورثة لمورثهم والد المجنى عليه الذي تلقى عنه أصلا حقه في هذا التعويض " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على المضرور نفسه لا يتعداه إلى سواه كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تم تحديد مقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن مورث المجنى عليه قد ناله ضرر أدبي تلقاه عن المجنى عليه وانتقل بدوره إلى ورثته (المدعون بالحقوق المدنية) فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وإذا كان لا يعرف مدى الأثر الذي ترتب على هذا التقرير القانوني الخاطئ الذي تردت فيه المحكمة — في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به فإن حكمها يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية بغير حاجة إلى التطرق لبحث سائر ما ينعاه الطاعنان على الحكم في صدها .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح القريشي ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحسن
مل المغربى .

(٩)

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٣ القضائية

حكم . " إصداره " . " بطلانه " . نقض " أسباب الطعن . ما يقبل منها .
" الحكم فى الطعن " . " نسبة أثر الطعن " .

بطلان الحكم . شموله كافة أجزائه بما فيها المنطوق .

إحالة الحكم الاستثنائى على منطوق الحكم الابتدائى للأبطل لقصور أسبابه . بطلان الحكم
الاستثنائى . ولو كان قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة .

نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطعن . يوجب نقضه أيضا بالنسبة للحكوم عليه الآخر الذى
لم يطعن فيه بالنقض .

من المقرر أن بطلان الحكم إنما ينبسط أثره حتما إلى كافة أجزائه بما فى ذلك
المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه
وبدونه لا تقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموفا
واحدا يكمل بعضه بعضا . ولما كان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة
النقض سبق أن قضت . بنقض الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية
— هيئة استئنافية — وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم
لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، على أساس أن هذا الحكم اعتنى
أسباب الحكم المستأنف الذى صدر باطلا لأن ما أورده لم يكن كافيا لبيان

الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى الطاعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة — موضوع الطعن المائل — أنه أحال في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد انصرف أثره إلى باطل — وما بني على باطل فهو باطل — ولا يعصم الحكم المطعون فيه أنه أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به مادام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى استطالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم ، لاتصال هذا العيب الذي شاب الحكم به . ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

التهمة النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية . نقلا الأرز الأبيض المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك للتهمة الأول (الطاعن) من محافظة الدقهلية إلى محافظة الشرقية بغير ترخيص . وطلبت عقابهما طبقا لمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٧ . ومحكمة جناح ديرب نجم الجزئية قضت بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٧٠ بحضورها الأول وحضوريا اعتباريا للثاني عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما خمسين جنيها والمصاريف . فاستأنفا ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وثايب الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول

في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم ٢٩٢ لسنة ٤١ القضائية ، وقضى فيه بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٧١ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الزقازيق الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بالجرمة المسندة إليه قد اعتراه البطلان ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة على الرغم من سبق القضاء ببطلانه .

وحيث إن البين من مطالعة الأوراق أن محكمة النقض قضت في ١٧ مايو سنة ١٩٧١ بنقض الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٠ وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، على أساس أن هذا الحكم اعتنق أسباب الحكم المستأنف الذي صدر باطلا لأن ما أورده لم يكن كافيا لبيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التي نسبت إلى الطاعن ، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة — موضوع الطعن المائل — أنه وإن أنشأ لنفسه أسبابا جديدة تنحصر عنها مسألة القصور في التسبيب وتكفي لحمل قضائه إلا أنه خلص في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان الحكم إنما ينسب أثره حتما إلى كافة أجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في الحال النائية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم نائية وذلك لما هو

مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ أحال منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه قد انصرف أثره إلى باطل — وما بني على باطل فهو باطل — ولا يعصم الحكم المطعون فيه أنه أنشأ لقضائه أسبابا خاصة به ما دام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى استطالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم ، لاتصال هذا العيب الذي شاب الحكم به ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حنين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ،
وحسن علي المغربي .

(١٠)

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٣ القضائية

معارضة . " في الحكم الحضورى الاعتبارى " . طعن . " طرق الطعن " .
محكمة ثانى درجة . " الطعن بالمعارضة فى أحكامها " . شهادة مرضية .
نقض . " نظرها الموضوع " . استئناف . " مالا يقبل استئنافه " .
الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر من محكمة ثانى درجة . جواز الطعن فيه بالمعارضة .
أساس ذلك ؟

عدم قبول المعارضة . ما دام المعارض لم يثبت قيام حذر منه من حضور الجلسة التى صدر
فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه .

الأحكام الصادرة من محكمة ثانى درجة . لا تقبل الاستئناف بطبيعتها . المادة ٤١٨ إجراءات .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه
" لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال (الحضورى الاعتبارى)
إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام حذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه
قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز " . وهى واجبة الإعمال بالنسبة إلى الأحكام
الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق بين أحكام
الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة
للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
ولما كانت الشهادة الطبية التى قدمها المحكوم عليه لا تفيد مرضه فى اليوم الذى
صدر فيه الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ، إنما تلي عن إصابته بالمرض
فى يوم لاحق لتاريخ الحكم ، وكان المحكوم عليه لم يثبت قيام حذر منه

من المثل بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فإن معارضته لا تكون مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز بني سويف محافظة بني سويف : بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز بني سويف الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٩ عملا بماتى الإتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة بني سويف الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ بقبول الطعن شكلا في الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بني سويف الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها قضت في الدعوى من جديد بتاريخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٣ بعدم قبول المعارضة الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

من حيث إن الحكم المعارض فيه صدر حضوريا اعتباريا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ،

وقرر المحكوم عليه بالمعارضة في هذا الحكم وأعتذر عن عدم حضور الجلسة التي صدر فيها بمرضه المدين بالشهادة الطبية المقدمة منه والتي يتضح من مطالعتها إنها من الدكتور وتفيد أنه بالكشف على المحكوم عليه بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وجد عنده نزلة قولونية حادة وأوصى له بالراحة التامة بالفراش مع العلاج حتى يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ . لما كان ذلك . وكانت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال (الحضورى الاعتبارى) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنائه غير جائز " . وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق لاسادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت الشهادة الطبية التي أقدمها المحكوم عليه لا تفيد مرضه في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ الذى صدر فيه الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه وإنما تنبئ عن إصابته بالمرض في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ وهو لاحق لتاريخ الحكم وكان المحكوم عليه لم يثبت قيام عذر منعه من المثول بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فإن معارضته لا تكون مقبولة .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشرييني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد
محمد الشرييني .

(١١)

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٣٠ القضائية

(١) إستيقاف . قبض . دعارة . رجال السلطة العامة . محكمة الموضوع .
"سلطتها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . حكم .
"تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون .
إقوار الطاعة لأمر الضبط القضائي . أثر اعتقافه إياها . ممارستها الدعارة . يجوز
له القبض عليها . مادامت محكمة الموضوع قد اطمانت في حدود سلطتها التقديرية إلى توافر مبرر
الاستيقاف .

(٢) إثبات . "إعتراف" . "شهود" . حكم . "تسببيه . تسبیب
غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الاعتراف في المسائل الجنائية . منصرف عن عناصر الاستدلال . حق محكمة الموضوع في تقديره
فيمنه والأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق
وأوعدل منه .

الأفوال التي يدلي بها المتهم في حق غيره من المتهمين . تجعله شاهد لإثبات خدعهم .

(٣) حكم . "ملا يعيبه" . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الناقض الذي يعيب الحكم ؟

عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها . إسقاطها إيراد أقوال بعض الشهود . بزيادة . إطراحها .

(٤) دعارة . جريمة . " أركان الجريمة " . إثبات . " بوجه عام " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسهيبه . تسهيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم تطلب القانون طريق إثبات معين لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة .

إثبات الحكم اعتياد الطاعة إرمكاب القحشاء مع الناس بغير تمييز لقضاء أجر . كفايته إثباته لتوافر أركان الجريمة .

لامعقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة ~~وذكر~~ الاعتياد على ممارسة الدعارة .

١ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته . ولما كان مفاد ما أورده المحكم أن مأمور الضبط القضائي . ضابط الشرطة قد استوقف الطاعنة والمتهمة الأخرى لاستكناه حقيقة أمرهما بعد أن توافرت مبررات الاستيقاف وأنها أقرتا له أثر استيقافهما بأنهما مارستا الدعارة نظير أجر بإحدى شقق المنزل وأيد قاطن تلك الشقة هذا الإقرار فإن القبض عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضا صحيحا في القانون . ولا محل لما تثيره الطاعنة من منازعة في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما أن المحكمة قد اطمأنت — في نطاق سلطتها التقديرية — إلى ما أثبتته الضباط في محضره في هذا الشأن .

٢ - إن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور

من أدوار التحقيق وإن عدل عنه من بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته وما يقته للحقيقة والواقع . كما أن الأقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدهم . ولما كان الحكم قد أورد في مقام سرده لأدلة الثبوت أن الطاعة والمهمة الأخرى اعترفتا بمحضر جمع الاستدلالات بممارستها الفحشاء مع ساكني الشقة لقاء أجر معين وأنهما اعتادتنا ممارسة الدعارة في الأشهر الثلاثة السابقة على الضبط كما اعترفت المتهمة الأخرى بتحقيقات النيابة العامة بأنها مارست الدعارة هي والطاعة نحو ست مرات في الشهرين السابقين على يوم الضبط نظير أجر ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن ما أوردته الحكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق فإن ما تنعاه في شأن استناده إلى اعترافها هي والمهمة الأخرى في محضر جمع الاستدلالات واعتراف الأخيرة في محضر تحقيق النيابة العامة لا يكون له محل .

٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . ولما كان الحكم قد أورد أقوال المتهمة الأخرى بما لا تناقض فيه مع باقى الأدلة التي ليس من بينها أقوال الشاهدين اللذين أشارت إليهما الطاعة في وجبة الطعن ، وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال هذين الشاهدين إطراره لها ، إذ أن المحكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تنظم إلى منها وتقيم عليه قضاءها وتطرح أقوال من لا تنطق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك .

٤ - لم يستلزم القانون لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ولما كان ما أوردته الحكم في مدوناته يكفي في إثبات أن الطاعة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها ، وكان لإثبات العاصر الواقعية للجريمة وركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب مادام تدليل الحكم على ذلك مبنيًا - كما هو الحال في الدعوى - فإن النعى يكون على غير أساس .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما في يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ بإدارة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : إعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز مقابل أجر ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٩/ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ومحكمة جناح آداب القاهرة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمتين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما خمسين جنيتها بلا مصروفات فاستأنفتا ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم كل من المتهمتين خمسين جنيتها بلا مصاريف جنائية ، فطعنتم المحكوم عليهما الثانية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة الاعتياد محل ممارسة الدعارة قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون — بذلك بأنه لم يعرض — إيرادا وردا — للدفع ببطلان القبض الواقع على الطاعنة لأن الجريمة لم تكن في حالة تلبس ولأن القبض قام به شرطيان سريان وهما ليسا من رجال الضبطية القضائية ولم يشترك فيه الضابط الذي حرر محضر ضبط الواقعة على خلاف ما أثبتته في محضره ، كما أن الحكم عول في الإدانة على اعتراف الطاعنة مع أن أقوالها لا تعد اعترافا لأنها ليست نصا في اعتراف الجريمة ولا يعتد بأقوال المتهمة الأخرى في الدعوى لأنها لا تطابق الحقيقة والواقع وجاءت متناقضة مع أقوال شاهدين أحدهما حارس العمارة إذ أنهما تقيا معرفتهما للطاعنة أو دخولها بالشقة التي زعم الضابط أنها مارست بها الدعارة ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يستظهر توافر ركن الاعتياد في حق الطاعنة . مما يعيب الحكم ويستوجب

نقضه

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعنة (المتهمة الثانية في الدعوى) وأخرى اعتادت ممارسة الدعارة مقابل أجر وأنهما في يوم الضبط توجهتا إلى شقة معينة بإحدى العمارات حيث مارستا الفحشاء مع قاطن تلك الشقة نظير مبلغ معلوم ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على تلك الصورة في حقهما أدلة مستمدة مما ورد بحضر الضبط ومن اعتراف المتهمتين بهذا المحضر واعتراف المتهمة الأخرى في تحقيق النيابة العامة ، وجاء فيما استقاه الحكم من محضر الضبط أن تحريرات ضابط الشرطة دلت على أن بعض النسوة الساقطات يترددن على المنزل المشار إليه لممارسة الدعارة مع شاغل الشقق المفروشة به ، وأنه في يوم الضبط شاهد الضابط المتهمتين تدخلان إحدى الشقق وتخرجان بعد ساعة ونصف ولما استوقفهما أقرتا له بأنهما مارستا الفحشاء مع قاطن الشقة المذكورة لقاء مبلغ معين وقد أقر ساكن تلك الشقة بذلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينفي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته ، ولما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن مأمور الضبط القضائي — ضابط الشرطة — قد استوقف الطاعنة والمتهمة الأخرى لاستكناه حقيقة أمرهما — بعد أن توافرت مبررات الاستيقاف — وأنهما أقرتا له أثر استيقافهما بأنهما مارستا الدعارة نظير أجر بإحدى شقق المنزل وأيد قاطن تلك الشقة هذا الإقرار ، فإن القبض عليهما عقب ذلك بمعرفة الضابط يكون قبضا صحيحا في القانون . ولا محل لما تثيره الطاعنة من منازعة في تصوير الواقعة وكيفية حصول الضبط طالما أن المحكمة قد اطمأنت — في نطاق سلطتها التقديرية — إلى ما أثبتته الضابط في محضره في هذا الشأن ومن ثم فإن دفاع الطاعنة في صدد ما سلف لا يعدو في حقيقته أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم محكمة الموضوع بالرد عليها إذ أن في اطمئنانها إلى أدلة الثبوت التي حوت عليها في الإدانة ما يفيد إطراحها لها ، ولا يجوز معاودة الجدل في ذلك لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر

الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات وأن سلطتها مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكانت الأقوال التي يدلي بها المتهم في حق غيره من المتهمين تجعل منه شاهد إثبات ضدهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مقام سرده لأدلة الثبوت أن الطاعة والمهمة الأخرى اعترفتا بمحضر جمع الاستدلالات بممارستهما الفحشاء مع ساكني الشقة لقاء أجر معين وأنهما اعتادت ممارسة الدعارة في الأشهر الثلاث السابقة على الضبط كما اعترفت المهمة الأخرى بتحقيقات النيابة العامة بأنها مارست الدعارة هي والطاعة نحو ست حرات في الشهرين السابقين على يوم الضبط نظير أجر ، وكانت الطاعة لا تمساري في أن ما أورده الحكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق فإن ما تنعاه في شأن استناده إلى اعترافها هي والمهمة الأخرى في محضر جمع الاستدلالات واعتراف الأخيرة في محضر تحقيق النيابة العامة لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال المهمة الأخرى بما لا تنافض فيه مع باقي الأدلة التي ليس من بينها أقوال الشاهدين اللذين أشارت إليهما الطاعة في وجه الطعن ، وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال هذين الشاهدين أطراحه لها ، إذ أن المحكمة في أصول الاستدلال لا يلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من أقوال الشهود إلا ما تطمئن إليه منها وتقيم عليه قضائها وتطرح أقوال من لا تنشق في شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يستلزم لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات وكان ما أورده الحكم في مدوناته يكفي في إثبات أن الطاعة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر مما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها ، وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تدليل الحكم على ذلك سائغا — كما هو الحال في الدعوى — وكان الطعن في حقيقة جديلا موضوعيا لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

جلسة ٢١ من يناير ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتح الشريفين وإبراهيم أحمد الديواني ،
حسين علي المغربي .

(١٢)

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ القضائية

(١ ، ٢) إثبات : " خبرة " . " شهود " . محكمة الموضوع .
سلطانها في تقدير آراء الخبراء " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
ضرب . " أحدث غامضة " .

(١) تطابق الدلائل القولى واللقى . ليس بلازم .

(٢) تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير . من إطلاقات محكمة الموضوع .
حق المحكمة في الأخذ بما ورد بالتقرير من جواز حدوث الامايتين من ضربة واحدة وفق
ما قرره المجنى عليه .

(٣) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنائيات . " الإجراءات أمامها " .
إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .
ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . حكم . " مسببه " .
تسبب غير معيب " .

إعادة المحاكمة استمط الحكم الجنائي في الجنائيات . لا يترتب عليه إعدام الأقوال والشهادات .
المبدأ في المحاكمة الجنائية . بقاؤها ضمن مناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستاد اليه
في قضائها .

النسب على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطبيب الشرعي الذي مثل في المحكمة الجنائية . لا محل له .
مادام الطاعن لم يطلب ذلك .

١ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أو يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة الدليوية لتقرير الخبير المقدم إليها مادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به ، فلا تجوز مجادلتها فى ذلك . ولما كان الحكم قد أخذ بما انتهى إليه الطبيب الشرعى من جواز حدوث إصابتى المحبى عليه من ضربة واحدة بالفأس على الوجه الذى قرره ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابى وإعادة المحاكمة فى مواجهة المتهم لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فإن للمحكمة أن تستند إليها فى قضائها . ولما كان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه استدعاء الطبيب الشرعى لإعادة مناقشته ، فليس للطاعن من بعد أن ينمى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإتخاذها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم جولاق محافظة القاهرة . أحدث بـ عمدا الجرحين الموصوفين بالتقرير الطبى الشرعى والذين تخلف لديه من جرائهما عاهة مستديمة يستحيل برؤهما هى فقد جزء من قشرة الصدغية اليسرى مساحة ٢٠١ سم مما يقلل من قدرته وكفاءته على العمل بنحو ١٠٪ . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمناقشته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك فى ١١ مارس سنة ١٩٧٠ . وادعى المحبى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ثلاثمائة جنيه

على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورية بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٧٣ عملاً بالمادة ١/٢٤٠ و ١٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثمائة جنيه والمصاريف المناسبة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه فساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن مؤدى أقوال المحجنى عليه أن الطاعن اعتدى عليه بضربة واحدة بحمد الفأس على رأسه مما ينتج عنه إصابة قطعية واحدة والثابت من التقرير الطبي الشرعى وجود جرحين حدثا من جسم صلب راض . وقد تساند الحكم في قضائه بالإدانة إلى الدليلين القولى والهنى دون أن يتفطن إلى التعارض القائم بينهما ولم يعن برفعه ، كما عول على أقوال الطبيب الشرعى بجلسة المحاكمة الغيابية رغم إدلائه بها في غيبة الطاعن وكان يتعين على المحكمة إعادة مناقشته ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرime التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة مستمدة من أقوال المحجنى وولديه وما أثبتته التقرير الطبي الشرعى ، وحصل أقوال المحجنى عليه بقوله أنه قرر أن المتهم اعتدى عليه بأن ضربه بفأس على رأسه ضربة واحدة أحدث بها الإصابة التى تسببت عنها العاهة ، كما نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعى أنه أشار إلى ما أثبتته مستشفى الانجلو أميركان من أنه شوهد بالمحجنى عليه جرحين أحدهما بفروة الرأس مصحوبة بكسر بالحجممة غير منخفض والثانى بالجانب الأيسر للرأس مع وجود كسر منخفض وأنه تم استئصال قطعة من العظام وأورد الحكم كذلك أن التقرير الطبي الشرعى انتهى إلى أن هاتين الإصابتين حدثتا من المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وأنه يجوز حدوثها بالتصوير الوارد بأقوال المحجنى عليه فى مذكرة النيابة من الضرب بفأس

وأنه قد تخلفت من جراء الاصابتين معا حادثة مستديمة . كما أثبت الحكم ما أدلى به الطبيب الشرعي واطع التقرير لدى مناقشته بجلاسة المحاكمة الغيابية من أنه يرى خنيا احتمال حدوث الحالة الاصابية مجتمعة من ضربة واحدة بفأس على الوجه الذي قرره المحني عليه وأن تصوير حدوث الاصابتين من ضربة واحدة جائز على شكل اصطدام حد الفأس أولا على يسار الجهة محدثا الجرح وقابلة الشريح على انزلاق الجرح بعد ذلك باستمرار قوة الدفع أو اصطدام رأس الفأس بجانب الرأس من الجهة اليسرى أيضا محدثا إصابة الصدغية اليسرى . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم واستند إليه في قضائه مما يتلاءم به فحوى الدليلين القولي والفني بغير تناقض ، ذلك أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الشأن أن لا يكون مقبولا . وإذ كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها فى ذلك ، وكان الحكم قد أخذ بما انتهى إليه الطبيب الشرعى من جواز حدوث إصابتي المحني عليه من ضربة واحدة بالفأس على الوجه الذى قرره ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص إلى أنه غير سديد ، أما منعى الطاعن فى شأن اعتماد الحكم المطعون فيه على أقوال الطبيب الشرعى بجلاسة المحاكمة الغيابية بغير أن تعاد مناقشته فردود بأن سقوط الحكم الغيابى وإعادة المحاكمة فى مواجهة المتهم لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى بل إنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم كان للمحكمة أن تستند إليها فى قضائها ، ولما كان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه استدعاء الطبيب الشرعى لإعادة مناقشته فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لاتخاذ . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وقضية موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسهرطي ، ومحمد
هادل مرزوق .

(١٣)

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٣ التقضائية

تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . " تفتيش المزارع " . مواد مخدرة .
مستشار الإحالة . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
" الحكم في الطعن " (*) .

تفتيش المزارع . لا حاجة إلى مصدر إذن به من النيابة مجانبية الأمر الصادر
من مستشار الإحالة . هذا التناقض . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه . يجب هذا
الخطأ الأمر المذكور من مناقشة الموضوع . وجوب افتراض النقص بإعادة القضية إلى
مستشار الإحالة .

من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش
المساكن وما تابعها من الملاحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ،
وبالتالي تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن ،
ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه حين انتهى إلى التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى
الجنائية قبل المطعون ضده تأسيساً على بطلان التفتيش الذي أجراه الضابط دون
استئذان النيابة العامة في ذلك ودون قيام حالة التلبس رغم أن الثابت من المعاينة
أن الشجيرات ضبطت بحقل المطعون ضده وهو غير ملحق بمسكنه ، قد أخطأ
في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه . ولما كان من شأن هذا الخطأ القانوني
التفات الأمر المطعون فيه من مناقشة الموضوع ، فإنه يكون مع النقص بإعادة
القضية لمستشار الإحالة .

(*) نفس المبدأ منصوص بالسنة ١٩ ص ٣٩٨ ، ص ٨٩٩ . والسنة ٢٠ ص ٣٩٥ .
والطعن ٢٢١ رقم لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٤ . والطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٤٦ ق -
جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ (لم ينشر) .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ يونيو سنة ١٩٧٢ بناحية الرقة الغربية مركز العياط محافظة الجيزة : زرع بقصد الاتجار نبات القنب الهندي "حشيش" الممنوع زراعته في جمهورية مصر العربية . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمقابته بالمواد ٢٨ و ٣٤ / و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٢٥٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والجدول رقم ٥ المرافق . فقرر حضوريا بتاريخ ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٢ بالأوجه لإقامة الدعوى قبل المتهم مع مصادرة الشجرات المضبوطة والإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الأمر المطعون فيه قد انتهى إلى التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده عن مهمة زراعته بقصد الاتجار نبات القنب الهندي "الحشيش" تأسيسا على بطلان التفتيش الذي أجراه الضابط دون استئذان النيابة العامة في ذلك ودون قيام حالة التلبس ، مع أن الثابت من المعاينة أن الشجيرات ضبطت بحقل المطعون ضده وهو غير ملحق بمسكنه ، ومن ثم فلا يتمتع بالحماية التي أسبغها القانون على الشخص ومسكنه ويكون التفتيش الذي أجرى بالحقل المشار إليه صحيحا ويكون القرار المطعون فيه قد أخطأ بصحیح القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أنه ثبت من المعاينة أن الحقل الذي ضبطت به شجيرات القنب الهندي يقع بين

الحقول وتدل حدوده الموضحة بتلك المعاينة على أنه لا يتصل بمسكن المطعون ضده .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأما كن مقصور
على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملاحقات لأن القانون إنما أراد حماية
المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة
بالمساكن ، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى
إلى التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده مما يستوجب
نقضه . ولما كان من شأن هذا الخطأ القانوني التفتات الأمر المطعون فيه
عن مناقشة الموضوع ، فانه يكون مع النقص إعادة القضية لمستشار الإحالة .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد عادل
مرزوق .

(١٤)

الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٤٣ القضائية

قتل عمد . إثبات . " اعتراف " . حكم . " تسببيه . تسببه
معيب " .

الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ، لمحكمة الموضوع سلطة تقديره
لما أخذ به أو إطرأه دون بيان العلة . أفصاحتها عن الأسباب التى من أجلها أخذت به
أو أطرحته . وجوب أن يكون ما أوردته واستدللت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير
تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، ومحكمة النقض مراقبتها فى ذلك * .
مثال لتسبب معيب فى قتل عمد .

من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج
عن كونه دليلا من أدلة الدعوى ، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير تلك الأدلة
فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، إلا أنها متى أفصحت
عن الأسباب التى من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردتها
واستدللت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج
ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك .
لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده وطوال مراحل التحقيق قد أصر على اعترافه
بأنه ضرب زوجته المحبى عليها بيده فى بطنها عندما رآها تقف مع آخر وقد خلعت
سروالها عنها فلما وقعت على الأرض مغشيا عليها قام بخنقها بالمنديل الذى بجنبته
فى مجرى " الكباش " وكان الحكم قد أطرح اعتراف المطعون ضده قولا منه

* راجع أيضا السنة ٢٢ ص ٤٠٦ . والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٩ (لم ينشر)

بعدم توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة باعتبار أن تقرير الصفة التشريحية لم يقطع بسبب الوفاة وما إذا كان جنائيا من عدمه ، وأن ما أثبتته التقرير من أنه لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق للاعتبارات التي ذهب إليها إنما هو وليد ظن واستنتاج ، فإن الحكم المطعون فيه فيما رتبته من نتائج على تقرير الصفة التشريحية يكون منطويا على عسف في الاستنتاج وتنافر مع حكم العقل والمنطق ذلك أن تقرير الصفة التشريحية لم ينف قيام رابطة السببية بين فعل المطعون ضده والنتيجة إذا أورد في هذا الخصوص بأنه "لا يوجد ما يتعارض مع إمكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق بالضغط على العنق بجسم لين كمنديل رأس أو ما أشبه حسبما قرر المتهم — المطعون ضده — إذ أن الخنق بهذه الوسيلة قد لا يترك أي أثر يدل عليه أو قد يترك آثار إصابة بسيطة بالعنق تزول بفعل التعفن كما وأن عدم وجود كسر بالعظم الأمامي لا ينفي أيضا إمكان حصول الواقعة على النحو الذي قرره المتهم إذ دأبه من المعروف أنه في حالات كثيرة من الخنق لا يحدث كسر بالعظم الأمامي وخاصة في الحالات التي تكون وسيلة الخنق باستعمال جسم لين " . وهذا الذي أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبي الشرعي لا يقبوم على ظن أو استنتاج كما ذهب إليه الحكم ، ويكون بذلك قد تعيب بفساد الاستدلال الذي يجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۳ يولييه سنة ۱۹۷۰ بدائرة مركز الشهداء محافظة المنوفية : قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن اتوى قتلها وصمم على ذلك واصطحبها معه إلى الحقل وما أن وافته الفرصة حتى ضربها بيده على بطنها فغابت عن وعيها ثم انتزع منديل رأسها ولفه حول عنقها وضغط عليه بقوة فاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لمواد الإحالة . فقرر بذلك بتاريخ ۲۲ مايو سنة ۱۹۷۱ . ومحكمة جنايات شبين السكوم قضت حضوريا بتاريخ ۲۱ من أكتوبر سنة ۱۹۷۲

عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه .
فطعنيت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه — إذ أهدر اعتراف المطعون ضده أمامها وفى مراحل التحقيق من أنه هو الذى قتل المحبى عليها — قد انطوى على فساد فى الاستدلال ذلك بأنه ذهب إلى أن ما أورده تقرير الصفة التشريحية من جـواز وقوع الحادث على النحو الذى قال به المطعون ضده إنما كان وليد الظن والاستنتاج مع أن المحكمة تملك سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى ، وأن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير تلك الأدلة فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التى من أجلها أخذت بها أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده وطوال مراحل التحقيق قد أصر على اعترافه بأنه ضرب زوجته المحبى عليها بيده فى بطنها عندما رآها تقف مع آخر وقد خلعت سروالها عنها فلما وقعت على الأرض مغشيا عليها قام بخنقها بالمنديل وألقى بجثتها فى بحرى "الكباس" ، وكان الحكم قد أطرح إعراف المطعون ضده قولا منه بعدم توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة باعتبار أن تقرير الصفة التشريحية لم يقطع بسبب الوفاة وما إذا كان جنائيا من عدمه ، وأن ما أثبتته التقرير من أنه لا يوجد ما يتعارض مع امكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق للاعتبارات التى ذهب إليها إنما هو وليد ظن واستنتاج ، فإن الحكم المطعون فيه فيما رتبته من نتائج على تقرير الصفة التشريحية يكون منطويا على عسف فى الاستنتاج وتنافر مع حكم العقل والمنطق ، ذلك أن تقرير الصفة التشريحية لم ينف قيام رابطة السببية بين فعل المطعون ضده والنتيجة إذ أورد فى هذا الخصوص بأنه "لا يوجد

ما يتعارض مع امكان حصول الوفاة نتيجة اسفكسيا الخنق بالضغط على العنق
 بجسم اين كنديل رأس أو ما أشبه حسبما قرر المتهم — المظعون ضده —
 إذ أن الخنق بهذه الوسيلة قد لا يترك أى أثر يدل عليه أو قد يترك آثارا إصابية
 بسيطة بالعنق تزول بفعل التعفن كما وأن عدم وجوب كسر بالعظم اللامى لا ينفى
 أيضا امكان حصول الواقعة على النحو الذى قرره المتهم إذ أنه من المعروف أنه
 فى حالات كثيرة من الخنق لا يحدث كسر بالعظم اللامى وخاصة فى الحالات التى
 تكون وسيلة الخنق باستعمال جسم اين “وهذا الذى أورده الحكم نقلا عن التقرير
 الطبى الشرعى لا يكون على ظن أو استنتاج كما ذهب إليه الحكم ، ويكون بذلك
 قد تعيب بفساد الاستدلال الذى يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه
 الآخر من وجهى الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزارى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الحادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٥)

الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٣٠ القضائية

(٢٠١) رسوم قضائية . مصاريف . دعوى مدنية . " الحكم فيها " .
هيئة عامة . شخصية معنوية .

(١) هيئة النقل العام . هيئة مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالى
فهي ليست مصلحة حكومية . عدم إعفائها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى . المادة ٥٠ .
من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية .

(٢) خسران المتهم والمشتول من الحقوق المدنية دعواها المدنية . التزامها بمصاريفها ابتدائيا
واعتقلا . تضامنها فى اللقاه بهذا الالتزام إذا كافا متضامنين فى أصل التزامهما الملقى فيه .
المواد ٢٢٠ ، ٢٢١ إجراءات و ١٨٤ مرافعات .

١ - يجرى نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية بأنه : " لا تستحق رسوم على الدعاوى
التي ترفعها الحكومة فاذا حكم فى الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت
الرسوم الواجبة الأداء " . ولما كانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة
لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وهي من ثم ليست مصلحة
من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ٥٠ ساقط الذكر لا ينصرف إليها
ولا يعنى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره
الحكم المطعون فيه من الرسوم والزم به الطاعن بصفته (رئيس مجلس إدارة هيئة

النقل العام بالقاهرة) بمناسبة خسرانه الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض صحيفا في القانون .

٢ - تقضى المادتان ٣٢٠ ، ٣٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه إذا حكم بادانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها وبأن يعامل المسئول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى . كما تنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه : "ويجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى . ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة . وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين في أصل الترامهم المقضى فيه . ولما كان الثابت أن المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) قد خسروا دعواهم الاستئنافية فانهم يلزمون بمصاريفها وإذا كانوا متضامنين في أداء التعويض المحكوم به للدعين بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده في ذلك الحكم الاستئنائي ، فإن الطاعن يكون ملزما - فضلا عن المصروفات الابتدائية بالمصاريف المدنية الاستئنائية ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة بالتهمة في يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم بولاق (أولاً) المتهمان : ١ - تسببا بخطبتهما في موت وكان ذلك ناشئا عن إهملتهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما القوانين والقرارات والوائح بأن قادا سيارتين عامتين وحاول كل منهما

أن يتقدم بالسيارة قيادته سيارة الآخر فاصطدم مقدما السيارتين لحظة نزول
المجنى عليه على السلم الأمامي للسيارة قيادة المتهم الأول وحدثت إصاباته الميمنة
بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ٢ - قادا سيارتين عامتين بحالة تعرض
حياة الأشخاص والأموال للخطر . ٣ - تسابقا بالسيارتين قيادتهما دون التأكد
من أن حالة الطريق تسمح لهما بذلك (ثانيا) المتهم الأول أيضا - لم يلتزم
الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره بالسيارة قيادته . وطلبت عقابهما
بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٧٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت كل من (إبنة المجنى عليه)
و (زوجته) عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر
و و و بالحق المدني قبل المتهمين ورئيس
مجلس إدارة هيئة النقل العام بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية وطلبتا القضاء
لهما قبا لهما بمبلغ سبعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة بولاق الجزئية
قضت حضوريا بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم
الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات وبحبس المتهم الثاني ثلاث سنوات
مع الشغل وكفالة خمسة جنهات وبالزامهما أن يدفعتا متضامتين مع رئيس مجلس
إدارة هيئة النقل العام مبلغ ٥٠٠ ج للمدعية بالحق المدني (الأولى) و ١٠٠٠ ج
للمدعية بالحق المدني (الثانية) عن نفسها و ٣٢٠٠ ج بصفقتها وصية على أولادها
القصر و و و بواقع ألف جنيه
لكل من الأول والثاني ونحمايه جنيه لكل من الثالث والرابع ومائتي جنيه
للاخير وألزم المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية المصروفات المناسبة
ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان والمسئول
عن الحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته المدعيتان بالحق المدني : ومحكمة
القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ يونيو
سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى
الجنائية إلى تهريم المتهم الأول خمس جنهات وبحبس المتهم الثاني سنة واحدة
مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزم كل من المتهمين والمدعين
بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية بمصاريف استئناف كل منهم المدنية
بلا مصاريف جنائية ثم صدر أمر بتقدير هذه المصروفات ضد المتهمين والمسئول

عن الحقوق المدنية بمبلغ ٣٤٩٠ ج و ٥٠٠ م تم إعلانه إليهم في مواجهة إدارة قضايا الحكومة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ . فتظلمت منه في ٦ مارس سنة ١٩٧٢ . وقضى في التظلم بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفض الدفع ببطلان الأمر وتأيد الأمر المتظلم منه وألزم المتظلمين بالمصاريف ومبلغ خمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم إدارة قضايا الحكومة نائبة عن رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن بصفته رئيسا لمجلس إدارة هيئة النقل العام بالقاهرة ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته وتأيد أمر التقدير المعارض فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه طبقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة . ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية إذ ألزمت بمصاريف استئنافه المدنية في الدعوى رقم ٢٧٢٨ سنة ١٩٧٠ س وسط القاهرة تكون قد ألزمت في الواقع بما هو معنى منه . هذا إلى أن أمر التقدير المعارض فيه قد أضاف إلى جانبه مصاريف استئناف المطعون ضدهم على خلاف ما قضى به الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بالزام كل طرف بمصاريف استئنافه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية - في قضية الخنعة رقم ٦١١٧ سنة ٩٦٨ بولاق/ ٢٧٢٨ س وسط القاهرة رفعت على كل من بوصف أنهما تسببا بخططهما في موت مورث المدعين بالحق المدني . ومحكمة جنح بولاق قضت بحبس أولهما ستة شهور مع الشغل والناتئ ثلاث سنوات مع الشغل وبإلزامهما بأن يدفعيا متضامنين مع رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام (الطاعن) للمدين بالحق المدني مبلغ ٤٧٠٠ جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمان والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعين بها هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بتعديل الحكم بالنسبة للدعوى الجنائية

الجناية وتأبيده فيما عدا ذلك ، وألزم المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية والمدعين بالحقوق المدنية بمصاريف استئناف كل منهم . وبتاريخ ۳ ديسمبر سنة ۱۹۷۱ أصدر السيد رئيس المحكمة أمرا بتقدير الرسوم بمبلغ ۳۴۹ ج و ۵۰۰ م يلزم بها المتهمان والمستول عن الحقوق المدنية من ذلك مبلغ ۱۷۲ جنيه و ۵۰۰ ملجم قيمة الرسوم المستحقة أمام محكمة أول درجة يضاف إليها ۵۰۰ ملجم رسم ثابت وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، ومبلغ ۱۷۲ جنيه و ۵۰۰ ملجم قيمة المصاريف الاستئنافية . فعارض الطاعن في هذا الأمر وقضى برفض معارضته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۵۰ من القانون ۹۰ لسنة ۱۹۴۴ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية التي يتحدى بها الطاعن فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون يحوى نصها بأنه " لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة ، فإن حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة الأداء ، وكانت هيئة النقل العام تعتبر هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة . وهي من ثم ليست مصلحة من مصالح الحكومة ، فإن حكم المادة ۵۰ سالف الذكر لا ينصرف إليها ولا تعنى بالتالى من أداء الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى ويكون ما قدره الحكم المطعون فيه من الرسوم وألزم به الطاعن بصفته بمناسبة خسارته الحكم الابتدائي الفاضى بالتعويض البالغ مقداره أربعة آلاف وسبعمائة جنيه صحيحا في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ۳۲۰ ، ۳۲۱ من قانون الاجراءات الجنائية تقضيان بأنه إذا حكم بإدانة المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها . وبأن يعامل المستول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى المدنية ، وكانت المادة ۱۸۴ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهى به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى . ويحكم مصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة . وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم في الدعوى على حسب مائدة صدره المحكمة ولا يلزمون بالتضامن في المصاريف إلا إذا كانوا متضامنين

في أصل التزامهم المقضى فيه ، فإنه متى كان الثابت أن المتهمين والمسئولين عن الحقوق المدنية (الطاعن) قد خسروا دعواهم الاستثنائية فإنهم يلزمون بمصاريفها ، ولما كانوا متضامنين في أداء التعويض المحكوم به للدعين بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده في ذلك الحكم الاستئنافي ، فإن الطاعن يكون ملزما — فضلا عن المصروفات الابتدائية — بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائيا وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاري نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن علام ، ومحمود كمال عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ،
ومحمد مادل مرزوق .

(١٦)

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣ ، القضائية

معارضة . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . " محال صناعية
وتجارية " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . عدم جواز الطعن .
فيها بطريق المعارضة . مجانبية الحكم المطعون فيه ذلك خطأ في تطبيق القانون .

تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية
أو التجارية بأنه : " لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع
بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له . بطريق المعارضة " .
ولما كان البين من الإطلاع على الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة أول درجة
غيبانيا بإدانة المطعون ضده في جريمة إقامة محل صناعي بدون ترخيص —
عارض فقضت بقبول معارضته شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المطعون
ضده من التهمة المسندة إليه مع أنه كان لزاما عليها أن تقضى بعدم جواز المعارضة
طبقا لنص المادة المشار إليها . وإذا استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقد
التفت المحكمة الاستئنافية بدورها عن أعمال حكم هذا النص وراحت تؤيد الحكم
المستأنف فبات حكمها مشوبا بغييب الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يستوجب
نقضه وتمحيضه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز المعارضة .

الوقائع .

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز قطور محافظة الغربية : أقام المحل الصناعي المبين بالمحضر بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١٧ و ١٨ و ٢ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ والجدول الملحق . ومحكمة قطور الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٧٠ عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ٥ ج والغلق فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ بقبولها شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته من التهمة المستندة إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنبت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بعد تلاوة التقرير وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قبل المعارضة في الحكم الغيابي قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية تقضى بعدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

وحيث إن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية تقضى بأنه " لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة " .

لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة أول درجة غيابيا بادانة المطعون ضده — في جريمة إقامة محل صناعي بدون ترخيص — عارض فقضت بقبول معارضته شكلا وإلغاء الحكم. المعارض فيه وبراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه مع أنه كان لازما عليها أن تقضى بعدم جواز المعارضة طبقا لنص المادة المشار إليها . وإذا استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقد التفتت المحكمة الاستئنافية بدورها عن أعمال حكم هذا النص وراحت تؤيد الحكم المستأنف ، فبات حكمها مشوبا بعيب الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز المعارضة .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطوفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٧)

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٣ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
كحول .

لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث .
هي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لمسألة فنية بجنة . علم الاستناد
في تفنيد رأي الخبر في شأنها إلى أسباب فنية تحمله . هي لا تستطيع أن تحمل محل الخبر فيها . مثال
تسبیب معيب في إطراح تقرير تحليل .

الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر
الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع
أن تفصل فيه بنفسها ، إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبر الفني
في مسألة فنية بجنة فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تحمله
وهي لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبر فيها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده
الحكم تبريراً لإطراحه تقرير التحليل المقدم في الدعوى من إرجاع اختلاف نسبة
الكحول إلى احتمال عدم دقة أجهزة القياس أو افتراض حدوث تفاعل في السوائل
الكحولية بفعل الزمن — مجرداً من سنده في ذلك ، لا يكفي بذاته لإهدار تقرير
التحليل وما حواه من أسانيد فنية ، وكان خليفاً بالمحكمة وقد داخلها الشك في صحة
النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك التقرير أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنياً ،
أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة
في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١١ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز دشنا محافظة قنا . حازا كولا لم يؤديا عنه رسوم الإنتاج . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . وادعى مدنيا السيد / وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك وطلب القضاء له قبل المتهمين بمبلغ ١٩٣ ج و ٤٠ م مع المصروفات والأتعاب . ومحكمة دشنا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا للأول وغيابيا للثاني بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ٤ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعى المدني بمصاريفها وأمرت بالمقاصة في مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بحضوريا لاتهم الثاني وغيابيا للأول بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن إدارة قضايا الحكومة في هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه مصلحة الجمارك على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهما من تهمة حيازة سوائل تכולية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج ورفض دعواها المدنية قبلهما ، قد شاب القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه بالبراءة على تشكك المحكمة في صحة الواقعة إستنادا إلى أن اختلاف نسبة الكحول في السوائل المضبوطة عنها في العينة الممثلة للعملية المنسوبة إليها على النحو الثابت بتقرير التحليل ، لا يدل حتما على أن تلك السوائل ليست من مشمول هذه العملية ، لأن من الجائز أن يرجع الاختلاف في النسبة إلى عدم دقة أجهزة القياس أو تفاعل العناصر المكونة للسوائل بفعل الزمن ، هو من الحكم قضاء في مسألة فنية بحيث ما كان يجوز للمحكمة أن تجعل نفسها محل

الخبير فيها وأن تحيد عن الدلائل الفنية لمجرد أمور افترضتها لا سند لها من الأوراق، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة "وحيث إن المحكمة ترى أن اختلاف نسبة المواد الكحولية في المواد المضبوطة عن نسبة المواد الكحولية في العملية التي نسبت إليها المواد المضبوطة والتي سددت عنها الرسوم الجمركية لا تقطع بأن هذه المواد خارجة عن تلك العمالية وبالتالي لم تؤد عنها رسوم الإنتاج ، إذ أنه من الجائز أن يكون الاختلاف الذي حدث مرده عدم دقة أجهزة القياس أو تداخل المواد في بعضها بفعل الزمن خاصة إذا كانت نسبة الاختلاف يسيرة كما في هذه الحالة ، ومن ثم تصبح التهمة محل شك وغير ثابتة في حق المتهمين". لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ، إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحتة فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تجمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحمل على الخبر فيها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لإطراحه تقرير التحليل المقدم في الدعوى من إرجاع اختلاف نسبة الكحول إلى احتمال عدم دقة أجهزة القياس أو افتراض حدوث تفاعل في السوائل الكحولية بفعل الزمن — مجردا من سنده في ذلك ، لا يكفي بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية ، وكان خليقا بالمحكمة وقد داخها الشك في صحة النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك التقرير أن تستجلى الأمر عن طريق المنص فنيا ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية مع إلزام المطعون ضدها بمصاريفها ، بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريف ، وإبراهيم أحمد الديواني ،
وعبد الحميد محمد الشريف .

(١٨)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٤ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده " .

التدريج في مجازة ميعاد إيداع أسباب الطعن بطلان إعلان الطعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم .
لا يجدي بفرض صحته . ما دام قد انقضت منذ ثبوت علمه رسمياً بالحكم في تاريخ التقرير
بالطعن وبين إيداع الأسباب مدة تزيد على الميعاد القانوني . وجوب القضاء بعدم قبول
الطعن شكلاً .

متى كان الحكم المطعون فيه صدر في ٧ من فبراير سنة ١٩٧٠ بعدم جواز
المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى الاستثنائى ، فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه
بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ وأودع أسبابه في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ ،
متجاوزاً بذلك — فى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب — الميعاد المنصوص عليه
فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يجديه ما يتعلل به من أنه لم يعلن إعلاناً
صحياً بالجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه بفرض صحة ما يدعيه
فإنه قد ثبت علمه رسمياً بالحكم المطعون فيه فى تاريخ تقريره بشخصه بالطعن فيه
بالنقض فى ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ . ولما كانت أسباب الطعن لم تودع
إلا فى ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ ، فإنه يكون قد تجاوز فى إيداعها الميعاد
المقرر فى القانون . ومن ثم فإنه يتعين إلحاح الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

الوقائع

أقامت الشركة المدعية بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة الوايلي الجزئية متهمة الطاعن بأنه في الفترة من ١٥ يولييه سنة ١٩٦٥ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بدائر قسم الوايلي محافظة القاهرة : أصدر لها الشيكات الموضحة بعريضة الدعوى دون أن يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها مبالغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى غيابيا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٩ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٠ بعدم جواز المعارضة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٣١ يناير سنة ١٩٧١ وقدمت أسباب الطعن في ١٨ مارس سنة ١٩٧١ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٧ من فبراير سنة ١٩٧٠ بعدم جواز المعارضة في الحكم الحضور الاعترافي الاستئنافي ، فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ وأودع أسبابه في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ . متجاوزا بذلك — في التقرير بالطعن وإيداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولا يجدي ما يتعلل به من أنه

لم يعان إعلانا صحيفيا بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه بفرض صحة ما يدعيه - فإنه قد ثبت حله رسميا بالحكم المطعون فيه في تاريخ تقريره بشخصه بالطعن فيه بالنقض في ٣١ من يناير سنة ١٩٧١ ، ولما كانت أسباب الطعن لم تودع إلا في ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ ، فإنه يكون قد تجاوز في إيداعها الميعاد المقرر في القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٤

يرئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، ومحمد
إبراهيم مرزوق .

(١٩)

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣ ، القضائية

(٢٤١) — قتل خطأ . خطأ . ضرر . رابطة سببية ” حكم . تسببيه .
تسبب غير معيب “ . جريمة . أركانها . مسئولية جنائية . قصود احتمالي .
إثبات ” خبرة “ . نقض . ” أسباب الطعن “ . ” ما لا يقبل منها “ .

(١) إبانة الحكم كانه أركان جريمة القتل انحصاراً التي دان بها الطاعن وكما إلى الأدلة القولية
والقنية الساتفة التي أوردها والتي ترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه : عدم جواز
المجادلة في توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض . مثال لتسبب غير معيب
في جريمة قتل خطأ .

(٢) الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم
تتدخل عوامل أجنبية غير مأوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . تقدير توافر
رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة
الموضوع بغیر معقب ما دام تقديرها سائناً . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٣ ، ٤ — دفاع . ” الإخلال بحقوق الدفاع “ . ما لا يوفره “ . إثبات .
شهود . حكم ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . محكمة استئنافية ” الإجراءات
أمامها “ إجراءات المحاكمة .

(٣) سماع دفاع المتهم وتحقيقه مناطه أن يكون هذا الدفاع متجاً في الدعوى . وضوح واقعة
الدعوى لدى المحكمة مؤداه جواز الالفات عن تحقيق ذلك الدفاع فريضة أن يبين الحكم سبب عدم
إجابته إليه . مثال لتسبب غير معيب في جريمة قتل خطأ .

(٤) الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تفصل على مقتضى الأوراق ما لم تر لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماح شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة .

(٥ ، ٦ ، ٧) خطأ . ضرر . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير التعويض" "مسئولية جنائية" . مسئولية مدنية . دعوى مدنية . اختصاص "اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية" حكم تسببه "تسبب غير معيب" .

(٥) تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها بما تراه مناسبا وفق ما تثبته من ظروف الدعوى .

(٦) الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والمدم لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . مؤدى ذلك . أن صاحب البناء لا يسأل عن الأضرار الناتجة من تلك الأعمال إلا إذا كانت جارية تحت إشرافه الخاص . قيام مقال مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . وداه أنه الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه "مثل تسبب غير معيب" .

(٧) الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية هو ما يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة موضوع المحاكمة . الضرر الناتج عن ظرف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها لا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام المحكمة الجنائية . هــ ذلك : أن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع فيه .

المحاكم الجنائية ليس لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها . هــ ذلك . وجوب أن يظل القضاء الجنائي بمنزلة من وحدة النزاع المدني وتقادما لتتطرق إلى البحث في مسائل مدنية صرف "مثل تسبب غير معيب في هذا الخصوص" .

٨ — إثبات "قوة الأمر المقضي" . حكم . "دعويته" . قوة الأمر المقضي . تعويض .

الأصل أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضي إلا في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .

القاض المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الواقع التي فعل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا . مؤدى ذلك : أن القضاء بعدم توافر الخطأ في حق المحكوم عليه من المحكمة الجنائية لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء بحقه بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى التقارير الطبية الموقعة على المحنى عليه في قوله " أنه بتشريح جثة المحنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن في جزئها العلوى بمساحة 10×4 سم والإصابة المشاهدة بالخلطة حيوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راض والوفاة إصابية حدثت من نزيف داخلى وصدمة عصبية مصاحبة نتيجة لتحتك الطحال " كما جاء في تقرير المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة المحنى عليه حدثت من مصادمة راضة وقعت على منطقة الضلوع السفلى اليسرى والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهى جائزة الحصول من سقوط قطعة من الجلس على جانبه الأيسر على النحو الوارد بأقوال الشهود ولا يتسنى حصولها من سقوطه على الأرض بعد وصوله المستشفى - وهذا الذى أورده الحكم كاف فى بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الثبوت بما ينحصر منه قالة القصور فى البيان ، كما أن الحكم بعد أن أثبت خطأ الطاعن مما أورده الدكتور ... الأستاذ بكابة الهندسة فى تقريره من أن الطاعن لم يتوخ فى عمل الاحتياطات اللازمة من حابات وحواجز حول الأجزاء المعرضة للانهباز من المبنى محافظة على سلامة الناس مما ينبج عنه سقوط قطعة الجلس على المحنى عليه دليل على توافر رابطة السببية مما استبان من تقرير الصفة التشريحية وما أورده المفتش الفنى بمكتب كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره من أن إصابة المحنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجلس على جانبه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التى ظهرت على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تمزق فى الطحال نتيجة للإصابة وينتفى معه القول بحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى وأن الوفاة لم تحدث من تسهم غذائى وإنما هى إصابية نتيجة تمزق الطحال فإن ما سافه الحكم من تلك الأدلة السائغة يدل على فهم سليم للواقع وتفطن لمجريات الأمور فى الدعوى ولفحص دفاع الطاعن بما تندفع به دعوى الفساد فى الاستدلال.

٢ - الأصل أن المتهم يسأل على جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مأونة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة - كما أن تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب

ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة ترد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائق خطأ المجنى عليه واتصال هذا الخلل بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الخلق في تقرير مسؤولية الطاعن وما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إنثاره أمام محكمة النقض .

٣ - من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين سبب عدم إجابتها الطلب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بررت التفاتها عن طلب الطاعن مناقشة الأطباء وضم أوراق العلاج وحرز الملابس بأنها لا ترى وجها لإجراء مزيد من التحقيق بعد إذ توصلت إلى حقيقة الأمر في الدعوى فإنه لا تريب عليها فيما ارتأته .

٤ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل على مقتضى الأوراق ما لم ترهى لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في طعنه أنه لم يتقدم بطلبه إلى محكمة أول درجة فإن المحكمة الاستئنافية تكون غير ملزمة بإجابته أو حتى الرد عليه .

٥ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسب ما تراه مناسبا ووفق ما تبينه هي من ظروف الدعوى ولا يقبل من الطاعن منازعته في سلامة هذا التقدير ما دام قد اكتمل للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

٦ - الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي فصاحب البناء لا يتبر مسؤولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار من هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المأمورة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا عهد به كله أو بعضه

إلى مقال مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة الساتعة التي أوردها أن أعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تجري تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقي المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعا لانتفاء مسئوليتهم فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٧ - الضرر الذي يصاحبه أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون نشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها ، فإذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحكمة لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية إذا كانت محولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء الجنائي معزول عن وحدة النزاع المدني ونفاديا من التطرق إلى البحث في مسائل مدنية صرف وترتبا على ذلك فانه لا محل لما يرمى به الطاعنان الحكم المطعون فيه من القصور في التسبب لعدم تصديده لبحث مدى مسئولية المطعون ضدهم طبقا لقواعد المسئولية الشئيرة ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه باعتبار أنها من الدعامات التي أقاما عليها دعواهما المدنية .

٨ - من المقرر قانونا أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، وإن القاضى المدني لا يرتبط بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر الخطأ فى حق المطعون ضدهم لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين
 بأنهم في يوم ٣ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية
 تسببوا خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم وعدم احترازهم
 بأن سوفت المتهمة الأولى في القيام بإصلاح عقارها وأغفل المتهم الثاني (الطاعن)
 وهو المشرف على عمليات الإصلاح رغم علمهم بمدى تصدع العقار واتخاذ
 الاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة الجمهور فلم يضعوا حواجز حول الأجزاء
 المعرضة للإتجار فسقطت منه قطعة حجر أصابت الحنجرة عليه الذي حدثت به
 الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبتهم
 بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى كل من
 مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه مناصفة بينهما . ومحكمة
 جناح مينا البصل الجزئية قضت بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧٠ أولاً — بالقبضاء
 الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهمة الأولى لوفاتها ثانياً — حضورياً للمتهم الثاني (الطاعن)
 والسادس وغيباً لباقي المتهمين عملاً بمادة الإتهام بالنسبة للمتهم الثاني بتفريمه
 بمبلغ خمسين جنيهاً وبراءة باقي المتهمين مما نسب إليهم . ثالثاً — بالزام المدعى
 عليهم بالحقوق المدنية بأن يؤدوا متضامنين للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسة
 آلاف جنيه مناصفة بينهما والزمتهن بمصروفات الدعوى المدنية ومبلغ مائتي قرش
 مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم الثاني المحكوم عليه (الطاعن) كما استأنف
 المتهم الخامس من نفسه وعن باقي المتهمين بالنسبة للدعوى المدنية . ومحكمة
 الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٩ من أبريل
 سنة ١٩٧٢ أولاً — في الدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثانياً — في الدعوى المدنية (أ) بعدم قبول
 الاستئناف المقرر به بالنسبة شكلاً
 لرفعه من غير ذي صفة (ب) قبول الاستئناف المقرر به من
 و شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامهم
 بالتعويض ورفض الدعوى قبلهم وإلزام المدعين بالحقوق المدنية والمصاريف

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحكوم عليه هو أن الحكم المطعون فيه
إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب
وقساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم لم يوزن
في بيان كلف مؤدى التقارير الطبية التي اعتمد عليها في قضائه ، وأخطأ في فهم
واقعة الدعوى حين استخلص رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليه
فلم يفتن إلى انتفاء تلك الرابطة على ما بين من معاناة النيابة لملايس المجنى عليه
وشبوت واقعة سقوطه على الأرض بعد وصوله إلى المستشفى وما كان لها من أثر
في تهتك الطحال حسبما أثبتته التقرير الطبي الاستشاري ومن الخطأ الذي تردى فيه
أطباء المستشفى بتركهم المجنى عليه بالقسم الباطني بها حتى وفاته وذلك نتيجة
تشخيصهم الحالة بأنها تسمم غذائي مما ينبئ بأن المحكمة لم تخصص الدعوى
ولم تستقر في ذهنها إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقتها . وقد تمسك
الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بطلب مناقشة طبيب الاستقبال بالمستشفى
والدكتور المفتش الفني بمكتب كبير الأطباء الشرعيين وضم أوراق
العلاج وحرز ملايس المجنى عليه إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ودت عليه
ردا غير سائق وساءلت الطاعن من النتائج المحتملة للحادث ولم تراع عند تقديره
للتعويض ما ساعم به خطأ المجنى عليه نفسه وخطأ أطباء المستشفى في حصول الوفاة
مما يكشف عن إخلال في فكرة الحكم من ناحيته الجنائية والمدنية مما يعيبه
ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستقاة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المهندس الفني ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى التقارير الطبية في قوله أنه " بنشر يحجج جثة - طمحنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن في جزئها العلوى بمساحة ١٠ X ٤ سم . والإصابة المشاهدة بالحنة جوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راض . والوفاة إصابية حدثت من نزيف داخلى وصدمة عصبية مصاحبة ناتجة لتلك الطحال ، كجاء في تقرير الدكتور المفتش الفني بمكتب كبير الأطباء الشرعيين بأن إصابة المحنى عليه حدثت من مصادمة راضة وقعت على منطقة الضلوع السفلى اليسرى والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهي جائرة الحصول من سقوط قطعة من الجبس على جانبه الأيسر على النحو الوارد بأقوال الشهود ولا يتسنى حصولها من سقوطه على الأرض بعد وصوله المستشفى بهذا الذى أورده الحكم كاف في بيان مؤدى هذا الدليل من أدلة الثبوت بما يتحسر عنه نالة القصور في البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أثبت خطأ الطاعن مما أورده الدكتور الأمانة بكلية الهندسة في تقريره من أن الطاعن لم يتوخ عمل الاحتياطات اللازمة من عمل عمليات وحواجز حول الأجزاء المعرضة للانزلاق من المبنى محافظة على سلامة الناس مما تبهم منه سقوط قطعة الجبس على المحنى عليه دلل على توافر رابطة السببية مما يستبان من تقرير الصفة التشريحية وما أورده الدكتور في تقريره من أن إصابة المحنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجبس على جانبه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التي ظهرت على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تمزق في الطحال نتيجة للإصابة وينتفى ممة القول بحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى وأن الرفاة لم تحدث من تسهم غذائى وإنما هي إصابية نتيجة تمزق الطحال ، فإن ما ساقه الحكم من تلك الأدلة السائغة يدل على فهم سليم لواقع وتفتن لحيثيات الأمور في الدعوى ولنعوى دفاع الطاعن بما تندفع به

دعوى الفساد في الاستدلال . ولما كان الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، وكان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصالتها في الأوراق ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة ترد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائغ خطأ المجنى عليه واتصال هذا الخطأ بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق في تقرير مسؤولية الطاعن وما يشير في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد بررت الثغرات عن طلب الطاعن مناقشة الأطباء وضم أوراق العلاج وحرز الملابس بأنها لا ترى وجها لإجراء مزيد من التحقيق بعد أن توصلت إلى حقيقة الأمر في الدعوى ، فإنه لا تريب عليها فيما ارتأته ، ذلك أنه من المستقر عليه أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين سبب عدم إجابتها الطالب . هذا فضلا عن أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل على مقتضى الأوراق ما لم ترى لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة . وإذا كان الطاعن يسلم في طعنه أنه لم يتقدم بطلبه إلى محكمة أول درجة فإن المحكمة الاستئنافية تكون غير ملزمة بإجابته أو حتى الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تبينته هي من ظروف الدعوى ، فإنه لا يقبل من الطاعن منازعته في سلامة هذا التقدير ما دام قد اكتفى بالحكم بالتعويض عناصره القانونية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متقينا ورفضه موضوعا وفضا ذرة الكفالة .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل باقي المطعون ضدهم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين على ما بين من المذكرات المقدمة منهما لم يقصرا أساس دعواهما المدنية على إهمال المطعون ضدهم في صيانة العقار بل بنوا أيضا تلك الدعوى على دعائين الأولى أنهم بصفتهم الشخصية وبوصفهم ورثة لوالدهم مسئولين عن حراسة العقار محل الحادث مسئولية مفترضة طبقا لقواعد المسئولية الشدئية والثانية أنهم مسئولين مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة بوصف أن والدهم كانت تدير ذلك العقار والمملوك لهم على الشيوع بصفتها وكالة عنهم ، وإذ نفى الحكم المطعون فيه مسئوليتهم الجنائية وبالتالي مسئوليتهم المدنية طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية فإنه لم يعرض لبحث باقي الدعامات التي قامت عليها دعواهما ولم يقل كلمته فيها بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار من هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا دبر به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردتها أن أعمال الترميمات في العقار محل الحادث كانت تجري تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقي المطعون ضدهم (ملاك العقار) وقضى برفض الدعوى المدنية قبالهم تبعا لانتفاء مسئوليتهم الجنائية ، فإنه يكون قد أصاب صريح القانون . ولا محل لما يرمى به الداعيان الحكم المطعون فيه من القصور في التسبيب لعدم تصديده لبحث مدى مسئولية المطعون ضدهم طبقا لقواعد المسئولية الشدئية ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعة باعتبار أنها من الدعامات التي أقام عليها دعواهما المدنية ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة

عن الجريمة ومن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة والمطلوب المحاكمة عنها .
 فإذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة ولو متصلا بواقعها فلا يجوز المطالبة
 بتعويض عنه أمام تلك المحكمة لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل
 التوسع . ومؤدى هذا القضاء أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل
 في الدعوى المدنية إذا كانت محولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها
 حتى يظل القضاء الجنائي بمعزل عن وحدة النزاع المدني وتفاديا من التطرق
 إلى البحث في مسائل مدنية صرف . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر
 وقضى على موجه فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون المدعيان بالحقوق المدنية
 وشأنهما في المطالبة بحقوقهما أمام المحكمة المدنية . ولما كان من المقرر قانونا
 أن الأحكام لا تخوز حجية الأمر المقضى إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون
 أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محللا وسببا ، وأن القاضي المدني لا يرتبط
 بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا
 فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم توافر خطأ في حق المطعون ضدهم لا يقيده المحكمة
 المدنية ولا يمنعها من القضاء للطاعنين بالتعويض بناء على أسباب قانونية
 أخرى متى توافرت عناصره . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس
 متمينا رفضه موضوعا وإلزام الطاعنين المصارييف ومصادرة الكفالة .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن غزام نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وعبد عادل مرزوق .

(٢٠)

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣ القضائية

(١) تفتيش . " إذن التفتيش " . إصداره . دفع . " الدفع ببطلان
إذن التفتيش " . محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير الدليل " .

تقدير جديده التعديلات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موكل السلطة التحقيق . تحت إشراف
محكمة الموضوع .

(٢) إثبات . " شهود " .

التناقض في أقوال الشهود . لا يعيب الحكم به مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا
ماتما لاتناقض فيه .

(٣) إجراءات المحاكمة . " دفاع الشهود " .

وجوب أن تبنى المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالخاصة وتسمع فيه
الشهود ، مادام سمعهم ممكنا .

تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الأجازات . متى تكون واجبة . إذادلتها المتهمة أو المدافع
فيه .

١ - من المقرر أن تقدير جديده التعديلات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش
هي من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف
محكمة الموضوع .

٢ — التناقض في أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا مائلا لاتناقض فيه .

٣ — الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه أمامها أو إذا قبل المدافع عنه ذلك ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة أسباب الطعن ومما ورد بحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يستدل على محل إقامة الشاهد الذي طلب سماع أقواله فقد بات سماع شهادته أمرا متعذرا ولا على المحكمة إن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ذلك إن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الأجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك . وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من إثبات الأمر الذي ينتفى من وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة وأخرى بأنهما في يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم روض الفرج . (المتهمة الأولى) (الطاعنة) أدارت محلا (منزلا) للدعارة . (المتهمة الثانية) اعادت ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز . وطابت معاقبتهما بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ومحكمة جناح روض الفرج الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الأتزام بحبس المتهمات الأولى سنتين مع الشغل وتغريمهما مائتي جنيه ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين وغلق المحل المدار للدعارة ومصادرة لما ضبط من منقولات وأمتعة وأثاث : وبإراءة المتهمات الثانية . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا في ٩ يونيو سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغرامة . والاكتفاء بحبس المتهمات سنة مع الشغل وتغريمهما مائة جنيه وتأييدا لهذا القرار . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة إدارة منزل للدعارة قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وبطلان وقصور في التسبيب وبطلان في الإجراءات وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنة دفعت ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسوغ به الرد عليه ، وعود على أقوال شاهدي الإثبات على الرغم مما شابهها من تناقض ، ولم تستجب المحكمة إلى طلب للطاعنة بشأن سماع أقوال الشاهد .. ولم تقرر تلاوتها لشهادته بالجلسة طبقاً للحكم القانون .

وحيث إنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اقتنعت للأسباب السائفة التي أوردتها بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود بما دأب سماعهم ممكناً ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه أمامها أو إذا قبل المدافع عنه ذلك ، وإذا كان الثابت من مذكرة أسباب الطعن ومما ورد بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه لم يستدل على محل إقامة الشاهد فقد بات سماع شهادته أمراً متعذراً ولا على المحكمة إن هي لم تقو بتلاوة أقواله بالجلسة ذلك أن تلاوة أقوال الشهود الغائبين هي من الأجازات فلا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك وهو ما لم يحدث محاضرات جلسات المحاكمة من الإثبات لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق الموصلاوي رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ،
وعبد الحميد محمد الشربيني .

(٢١)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤ ع القضائية

(١) استئناف . " حق الاستئناف " " نظره والحكم فيه " عقوبة .
نيابة عامة " حقها في الطعن في الأحكام " . نقض . حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون . " حكم " . " تسببه . تسبب معيب . محكمة ثاني درجة .

حق النواة في الاستئناف والمصلحة المآل . مادام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها
الحكم الصادر في المعارضة . دور الحكم النقابي . يمنع المحكمة الاستئنافية
من تشديد العقوبة المقررة بها غايات . مجانبية الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون بموجب
التصحيح .

* (٢) نقض " الحكم في الطعن " . حالات الطعن . مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه أو تأويله . قانون . " تفسيره " .

الحالات التي يتعين فيها على محكمة النقض الانتصار على تصحيح الحكم المطعون فيه
وتلك التي يتعين عليها فيها نقضه . وودي المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظرت نقضه كله أو بعضه .

(٥) المبدأ ذاته يقرر في الأحكام الصادرة في الطعون أرقام : ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .
الجلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ - ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .
الجلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ - ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .
الجلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ - ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الواسطي محافظة بني سويف (أولا) ركب إحدى عربات السكة الحديد في غير الأماكن المعدة لسفر الركاب (ثانيا) سافر بعربات السكة الحديد دون تذكرة . وطلبت عقابه بالمسواد ٢ و ١٠ و ١/٢٠ من القانون ٢٧٧ سنة ١٩٥٩ . ومحكمة جناح الواسطي الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش عن التهمتين . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة بني سويف الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا إعتباريا بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيهات عن التهمتين وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر حضوريا إعتباريا في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ إلا أنه أعلن للحكوم عليه في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ولم يعارض فيه فأصبح نهائيا فيكون الطعن فيه بالنقض جائزا ، وإذا كان الطعن قد استوفى سائر أوجه الشكل المقررة في القانون فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الغيبي . قضى بتغريم المطعون ضده جنبا عن الجريمتين اللتين دانه بهما ، بيد أن الحكم الاستئنائي المطعون فيه ، شدد العقوبة وقضى برفع الغرامة إلى عشرة جنيهات دون أن تكون النيابة قد استأنفت ذلك الحكم الغيبي .

وحيث إنه لما كان حق النيابة العامة في الاستئناف مطلقا ، تباشره في الموعد المقرر له ، ولو لمصلحة المتهم المتهم متى كان الحكم جائزا استئنافه ، ورأت هي وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها إذا ما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيبي المعارض فيه ، كي لا يضار المعارض بمعارضته ، اللهم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم ، لما كان ذلك ، وكانت الحال في الطعن المائل أن الحكم الابتدائي الغيبي قضى بتغريم المطعون ضده جنيا عن الجريمتين اللتين دانه بهما ، بيد أن النيابة لم تستأنف هذا الحكم وإنما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة والقاضي باعتبارها كأن لم تكن ، فإن المحكمة الاستئنافية لم يكن لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيبي . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل الحكم المستأنف وتشديد العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ذلك ، وكان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإن المحكمة تصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو خطأ في ذكر نصوصه وأوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه ، حظر نقضه كله أو بعضه ، — ومن ثم لزم في الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفة لذكر — وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن وتصحيح الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف .

لم تكن تمثل أية مديونية حقيقية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيكات في ميعاد استحقاقها ، وإذ كان الأمر كذلك ، وكان الثابت من الحكم أن الدعوى قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن الجريمة دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيكات فإنه يكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، ومن ثم تكون مقبولة ، ولما كان من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضى بالتعويض من أجله فإن ما يشره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد ، أما ما ينمى به دعوى أنه أكره على إصدار الشيكات موضوع التهمة وأنه إنما أصدرها مضطرا لتقبل الشركة تمويل عمالية التوزيع فمردود بأن الإكراه بمعناه القانوني غير متوافر في الدعوى لأن الشركة قد استعملت حقا خولها إياه القانون فلا تثريب عليها في ذلك كما أنه من المقرر أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس ولا تتوافر إذا كان الخطر يهدد المال فحسب ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على تلك الشيكات بأنه أكرهها القانوني لفساد رضاه لدى إصدارها يكون غير سديد ، وإذ كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار أنه كان تحت تأثير إكراه عندما أصدر الشيكات موضوع التهمة فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون نعيه في هذا الخصوص غير مقبول من هذه الناحية أيضا : لما كان ما تقدم فإن الطعن في خصوص الدعوى المدنية يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سميد ساح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(٢٩)

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣ ، القضائية

(١) إثبات . ” بوجه عام “ . محكمة الموضوع . ” ضلالتها في تقدير
الدليل “ .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم تفيد القاضي في تكوين عقيدته بدليل معين . كفاية
أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصد الحكم منها .

(٢) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم . ” بيانات
التسبيب “ .

عدم التزام المحكمة بمناخبة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي على كل شبهة يثيرها .
اطمئناتها لأدلة الثبوت التي عوان عليها . مناده : اطراحها هذا الدفاع .

(٣ و ٤ و ٥) جلب . مواد مخدرة . جريمة . ” أركان الجريمة “ .
قصود جنائي .

(٢) الجلب هو استيراد المخدر باقات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله
بين الناس .

(٤) الجلب لا يندر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية

(*) هذا المبدأ مقسورا أيضا في الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٣ ق الصادر
بمحكمة ١٩٧٤/١/٢١ ” لم يقرر “ .

- (٥) الحيازة المادية للخدر . ليست شرطاً لإعتماد الشخص حائزاً للمادة مخدرة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطاً على الخدر .
- (٦) متى بعد المتهم قاعلاً أصلياً في جريمة جاب مواد مخدرة .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تركز في سبيل تكوين عقدها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في التصوير بدليل بعينه أو بأقوال الشهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة إذ أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنائها إلى ما انتهت إليه .

٢ - المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلاله إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على إنها أطرخته اطمئناناً منها للأدلة التي عوات عليها في الإدانة .

٣ - أن المشرع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الممدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جاب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب الخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي .

٤ - إن جاب المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية ، فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها .

١٢ (٥) ج .

٥ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محزرا ماديا للمادة المخدرة بل يكفي أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لاخدر شخصا غيره .

٦ - إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تراكبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد ممن تدخلوا معه فيها ، متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يومى ٣٠ و ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسمى النزهة والموسكى محافظة القاهرة : (المتهمون الثلاثة) جلبوا جوهر مخدرا (أفبونا) إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابى بذلك من الجهة المختصة . (المتهم الثالث أيضا) تعدى على موظف عمومى قائم على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو المقدم محمد حسن عبد العليم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات بأن ضربه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ومزق سترته وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وبسببها وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الوارد فى تقرير الإتهام فقرر ذلك فى ٨ يوليه سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تغريم كل منهم خمسة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

المحكمة

حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الثاني ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime جلب جوهر مخدر قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد، ذلك بأن مجرد شرائه للجوهر المخدر يجعله مرتكباً جريمة حيازة هذا المخدر وليس جريمة جلبه . كما أن الحكم لم يعرض — لإيرادا وردا — لدفاعه المؤسس على أن اسمه لم يرد ذكره على لسان مرشد الشرطة في محاضر التحريات الأولى وأن وقائع الضبط قد خلت هي الأخرى من ذكره والتفت عن دفعه ببطلان ضبط بعض البرقيات والصور وعلى الرغم من أنه قد تمسك بمجلسة المحاكمة بإسماع موظف المبيعات بشركة الطيران إلا أن المحكمة لم تجبه لطلبه ، هذا فضلاً عن أن الطاعن أرجع ما ورد في أقوال أخيه المتهم الثالث (الطاعن الثالث) عنه بوجود خلاف بينه وبين والدته أخيه المذكور ومع إقرار المتهم الثالث بوجود هذا الخلاف فإن الحكم أطرح هذا الدفاع استناداً إلى أنه مجرد قول مرسل لم يقم عليه دليل وكذبه المتهم الثالث في حين أنه وإن كان الأخير قد نفى قيام خلاف بينه وبين أخيه ، إلا أنه لم ينف وجود خلاف بين والدته وبين الطاعن الثاني ، كما ينهى الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime جلب جوهر مخدر والاعتداء على أحد القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه أسس دفاعه على أن الواقعة المسندة إليه — بفرض محتمل — لا توفر سوى جريمة إحراز جوهر مخدر وليست جريمة جلب لأن دوره اقتصر على مجرد التوجه إلى مرشد الشرطة لاستلام المخدر ، كما أن الحكم عول في ثبوت جريمة الجلب في حقه على ما جاء بأقوال المتهم الأول في الدعوى من أنه عضو في عصابة تجلب المخدرات دون أن يورد الحكم تلك الأقوال تفصيلاً أو يدلل على محتملها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن المتهمين (الطاعنين الثلاثة) وقد اتفقوا على تكوين مصيبة لجلب المخدرات وجدوا في المواطن ... (مرشد الشرطة) فرصة لتنفيذ غرضهم ليجلبوا بواسطة كمية من المخدرات من بيروت واتفقوا معه على السفر إلى بيروت لجلب كمية المخدرات التي تسلم إليه من عملائهم ببيروت نظير مبلغ ٥٠٠ جم كأتعاب له وأتعاب لمن يسهل له الخروج من المنطقة الجمركية من رجال الجمارك بخلاف مصاريق السفر ذهابا وإيابا ومصاريق الإقامة ببيروت وتنفيذ ذلك سافر الوسيط إلى بيروت يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بتذكرة سفر سلمها إليه المتهم (الطاعن) الثاني الذي رافقه إلى المطار وسلمه مبلغا من النقود وأقام ببيروت بالفندق الذي طلب إليه الإقامة فيه حيث حضر لمقابلته شخصان أحدهما يدعى ... والآخري يدعى ... وسلمه هذا الأخير كمية المخدرات المضبوطة وطلب إليه إخفاءها خلف ملائسه حول جسمه ثم رافقه يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧١ إلى مطار بيروت حيث ركب الطائرة العربية التي وصلت ميناء القاهرة الجوى الساعة ٤ و ١٥ دقيقة م حيث كان رجال مكافحة المخدرات الذين كان قد أخطروهم بالمأهورية قبل سفره من القاهرة ورجال مصلحة الجمارك في انتظاره فعرض عليهم ما يحمل من مواد مخدرة فأثبتوا حالتها ووزنها وتبين أنها لجوهر الأفيون وزنتها ٦ كيلو و ٥٠٠ جرام ثم ولعدم حضور أحد من أفراد العصابة خارج المنطقة الجمركية سلمه إلى رجال مكتب مكافحة المخدرات للاحتفاظ بها حتى يطلبها جالبوها وفي يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ اتصل المتهم (الطاعن) الثالث بالوسيط وطلب منه تسليمه المخدرات التي جلبها فحدد له الساعة ٨ و ٥٥ دقيقة من مساء ذات اليوم لمقابلته بمقهى ... بشارع ... قسم ... حيث يستلم منه الأجر المتفق عليه ويسلمه البضاعة ، وهناك وفي الميعاد المذكور تقابلا ومعهما المقدم ... الضابط بإدارة مكافحة المخدرات متخفيا وباعتباره موظف الجمارك الذي مهل عملية الخروج من المنطقة الجمركية كما كان العقيد ... يقف بالقرب من مكان جلوسهم متخفيا أيضا باعتباره حملا ، وإذ تعهد المتهم الثالث بدفع مستحقات الوسيط ورجل الجمارك بعد استلامه للمخدرات المحبوبة وتسليمها لشقيقه وللتهم الأول فلأنهما سمحا له باستلام المخدرات التي كان يحملها الرائد ... الذي بادر بمجرد

أن امتدت إليه يد المتهم الثالث إلى الإمساك به ، وإذ حاول هذا الأخير الهرب أطلق عليه باقى رجال مكتب مكافحة المخدرات الذين كانوا بالقرب من المقهى فاعتدى المتهم على المقدم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات بالضرب محدثا به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال مرشد الشرطة ورجال إدارة مكافحة المخدرات ومن تقرير تحليل المادة المخدرة المضبوطة ، ومما ورد بالتقرير الطبي عن نتيجة توقيع الكشف الطبي على ضابط إدارة مكافحة المخدرات الذى وقع عليه الاعتداء ومن اعتراف كل من المتهمين على الآخر ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنين وأطرحه فى قوله : "وحيث إن دفاع المتهمين ودفعهم مردود بحلة وتفصيلا بما يأتى " : (أولا) إن الدليل قبل المتهمين الأولين (الأول والثانى) قام ضدهما من أقوال شاهد الإثبات الأول (مرشد الشرطة) والتي اطمأنت إليها المحكمة والتي جاءت قاطعة فى أن المتهم الأول هو الذى اتفق معه على السفر إلى بيروت لجلب مخدرات أعداها مقدما وأودعها طرف عميل ببيروت كما جاءت قاطعة أيضا فى أن المتهم الثانى هو الذى اشترى له تذكرة السفر ورافقه إلى شركة السياحة ودفع الثمن كما رافقه إلى المطار وسلمه مبالغاً من النقود وطالب منه الاتصال بذات الشخص الذى أخبر عنه المتهم الأول والموجود ببيروت وهو و (ثانيا) إن الدليل قبل المتهم الثالث قد قام ضده من ماديّات الدعوى ، إذ أنه وإن كان لم يرد اسمه ضمن من ساهم مع الوسيط عند سفره إلى بيروت فإنه هو الذى حضر لاستلام المخدرات المحلوبة وواقعة الجلب كانت مطروحة للنقاش بين الوسيط وبينه وبحضور المقدم الذى تواجد بالمجلس باعتبار أنه موظف الجمرك الذى ساهم فى إخراج المخدرات المحلوبة من المنطقة الجمركية كما أن النقاش كان واضحا إذ طالب الضابط المتخفى بأجرته فى تسهيل الإجراءات الجمركية فوعده المتهم بدفع المبلغ المتفق عليه بعد توصيل المخدرات للمتهمين الأولين . وذلك كله يقطع بمساهمته فى عملية الجلب بصفته فاعلا أصليا شأنه فى ذلك شأن المتهمين الأولين و (ثالثا) يؤيد هذا النظر ويؤكد ما قرره المتهم الأول من أن المتهمين الثانى والثالث عضوان فى عصبة لجلب المخدرات ولم يطعن هذان الأخيران على شهادته

بأنى مطعن وليس له مصلحة في توجيه الاتهام إليهما زورا كما أن أقواله تأيدت أيضا بالقرائن القاطعة — إذ لو سلمنا جدلا يصدق ما قرره المتهم الثانى من أنه لم يكلف الوسيط بشراء شيء كما أنه لم يكلف أخاه المتهم الثالث بمقابلة الوسيط وكان الثابت من أقوال الوسيط أنه لم يسبق له رؤية المتهم الثالث فمن أين عرف هذا الأخير الوسيط ويتصل به ويقابله بالمقهى إلا أن يكون ذلك ناشئا عن تكليف صادر إليه من آخر بمقابلة الوسيط فاذا أضفنا إلى ذلك بأنه لا مصلحة للمتهم الثالث في اتهام أخيه المتهم الثانى يكون الثابت في حق هذا الأخير أنه هو الذى أرسل أخاه المتهم الثالث لاستلام المخدرات خاصة وقد ثبت من أقوال الوسيط أن المتهمين الأول والثانى وحدهما اللذين اتصلوا به وسهلا له عملية السفر على الوجه السابق بيانه و (رابعا) إن ادعاء المتهم الثانى بوجود خصومة بينه وبين أخيه المتهم الثالث هو قول مرسى لم يقم على دليل وكذبه المتهم الثالث نفسه .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم أو بالأدلة المباشرة ، إذ أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنشجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحت اطمئنانا منها للأدلة التى حوت عليها للإدانة ، وكان الحكم المطعون فيه مع ذلك قد تصدى لدفاع الطاعنين — الموضوعى والقانونى — بتفصيل ينم عن إحاطة شاملة وإلمام كامل به ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى وفي تحصيله لأدلة الإثبات ورده على دفاع الطاعنين — يتحقق به توافر جريمة جلب جواهر مخدر في حق كل منهما ، ذلك بأن الشارع

إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وإذا كان جلب المراد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها . وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا عاديا للمادة المخدرة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصدا قصدا الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأمسهم فعلا بدور في تنفيذها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سائق وتدليل مقبول أن المتهمين الثلاثة انفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن كلا منهم أمسهم — تحقيقا لذلك — بالدور الذي أعد له في خطة تنفيذ تلك الجريمة على النحو الذي أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وكان الطاعنان لا ينازعان في أن ما عول عليه الحكم من أدلة الثبوت له مأخذه الصحيح من الأوراق . وقد انصبت مجادلتهما على ما استخلصه الحكم من هذه الأدلة ورتب عليه أن كلا منهما قد ارتكب جريمة جلب المخدر ، وكان ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فإن منعى الطاعنين على الحكم

بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير مديد . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن الثاني من نعى على الحكم لعدم رده على دفعه ببطلان ضبط بعض الصور والبرقيات لديه مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يعول على أى دليل مستمد من تلك الصور والبرقيات التي لم يشر إليها في مدوناته ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على هذا الدفع ، ولما كان الطاعن الثاني لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى سماع أقوال مدير المبيعات بشركة الطيران أمام المحكمة ، فإنه لا تريب على المحكمة إذا هى أعرضت عن طلب سماعه ، ويكون النعى على الحكم من هذه الناحية في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من أن ادعاء الطاعن الثاني بوجود خلاف بينه وبين أخيه المتهم الثالث هو قول مرسل لم يقيم عليه دليل وكذبه المتهم الثالث نفسه — له معينه الصحيح من محضر جاسة المحاكمة ، مما تقتضى معه عن الحكم دعوى الخطأ في الإسناد ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تورد في حكمها من الأدلة — إلا ما تقيم عليه قضاءها ، وكان الطاعن الثالث لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أن المتهم الأول قد ذكر أن الطاعن المذكور من بين أفراد عصابة بلطب المخدرات له سنده من الأوراق ، وكانت المحكمة قد اكتفت بهذا الذى أورده في حكمها من أقوال المتهم الأول بجانب أدلة الثبوت الأخرى التى تساندت إليها في قضائها ، فإن منعى الطاعن الثالث على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حتمها أدلة سائفة لها أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . وكان ما يشير الطاعنان ينحل في مجموعه إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض . فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد عبد الشربين ،
وحسن علي المغربي .

(٣٠)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤ القضائية

(١) سرقة . جريمة . " أركانها " . خيانة أمانة . حكم . " تسببه " .

إعتبار الحكم استيلاء الخادمة على نقود مخدومتها . سرقة . صحيح . ما دام الحكم
قد أثبت أن المبروات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وأن اتصال الطاعنة
بها لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها . القول بأن الواقعة خيانة أمانة
لا أساس له .

(٢) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تقض . " أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

تقدير الدليل . موكل إلى محكمة الموضوع . مجادلتهما فيه أمام النفس .
لا تجوز .

١ - متى كان مؤدى ما أثبتته المحكمة في بيانه لواقعة الدهوى أن المبروات
لم تخرج من حيازة المجنى عليها ، وأن اتصال الطاعنة بها - بوصف كونها
خادمة بالأجرة عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها في دارها ،
مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنة ، فائدة لا محل للقول بأن الجريمة
في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون
الحكم إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

٢ - من المقرر أن تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع . وأنه متى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعنة بجريمة السرقة التي دبت بها ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يهدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم خلال العام والنصف للسابق على ٩ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : سرفت النقود المبيعة الوصف والمقدار بالمحضر لـ ... من مسكنه حالة كونها تعمل لديه خادمة بالأجر . وطالبت عقابها بالمادة ١٧٣/١ - ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنفت المحكوم عليها الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فطعن محامي المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الجريمة المنسوبة إليها تعتبر خيانة أمانة وليست سرقة ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يعرض لما جاء بأقوال المجني عليها أمام المحكمة الاستئنافية من أنها كانت تلازم الحجر التي كانت بها النقود المدعى بسرقتها ولم تترك فرصة لأي يد تمتد إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المجنى عليها — زوجة المبلغ — كانت تحتفظ بمبلغ ١٦٧٠ جنيها عبارة عن عملات فضية تذكارية داخل دولاب بحجرة نومها ، وإذ لاحظت يسارا مفاجئا يطرأ على خادماتها — الطاعنة — تفقدت النقود فتبين لها سرقة مبلغ ٤٠٠ جنية منها وأثر ذلك اختفت الطاعنة وبالبحث عنها اعترفت أمام السيد للضابط بسرقة تلك النقود على دفعات وأرشدت عن الصائغ التي اشترت منه مصاغا وبسؤاله أقربيه لها بعض المصوغات وأضاف بأن المتهمه كانت تدفع له الثمن بعملات فضية تذكارية . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الطاعنة بحضور جمع الاستدلالات وأقوال المجنى عليها وشاهد الإثبات وهي أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وأن اتصال الطاعنة بها — بوصف كونها حادمة بالأجرة عند المجنى عليها لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها في دارها ، مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنة ، ومن ثم فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن يكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطئ القانون في شيء ، لما كان ذلك ، وكان تقدير الدليل موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك . ولما كانت الأدلة التي أوردها الحكم من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت مقارفة الطاعنة لجريمة السرقة التي دلت بها ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(٣١)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) تحقيق . إجراءاته . " مراقبة المحادثات التليفونية " . مراقبة .
مأمورو الضبط القضائي . نيابة عامة . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
" المصلحة في الطعن " . حكم . تسببه . تسبب غير معيب " . دفع .
" إثبات بوجه عام " . بطلان .

(١) حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه . تكليف أى من مأموري الضبط ببعض
ما يختص به .

الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ إذن القاضي الجزئي
بمراقبة المحادثات التليفونية ، عدم تطلب القانون شكلاً معيناً له أو تعيين اسم المأمور المكلف
بتنفيذه .

(٢) الذي يبطلان مراقبة المحادثات التليفونية . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطامنة
باعتزاف باقي المتهمات وبأقوال الشهود المستثلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .

(٣) دستور . قانون . " تفسيره " . تحقيق . " إجراءاته " . " مراقبة
المحادثات التليفونية " . مأمورو الضبط القضائي . نيابة عامة .

إيجاب القانون تسبب أمر القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم انسحابه إلى الأمر
الصادر من النيابة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ ذلك الأمر .

١ - تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى . بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يعين فى هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الإذن . وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصاً بإصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات من نشاط الطاعنة فى تسهيل دعارة الأخرى وأنما تسمعين بذلك بالتليفون الموجود بمسكنها ، وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص لاستئذان القاضى الجزئى فى مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه من محادثات بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فأمر وكيل النيابة بعرض المحضر على القاضى الجزئى المختص لإصدار الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة فأذن بذلك فأشر وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى ، وألا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب - وهو من مأمورى الضبط القضائى المختصين - بمراقبة تليفون الطاعنة وتسجيل المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على إذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعنة ومسكنها . وإذا كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار إليها تنصب على تنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى وتنصرف عبارتها إلى أن يقوم بهذا الإجراء أى من مأمورى الضبط القضائى المختصين ، فإنه لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه اسم المأمور المندوب لإجراء المراقبة ولا يقدح فى صحة الإجراء أن ينفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يعين مأموراً بعينه . ومن ثم يكون الحكم إذا طرأ الدفع المبدئى من الطاعنة قد أصاب صحيح القانون .

٢ - لا جدوى من تعييب الحكم فى خصوص الرد على الدفع ببطلان إجراءات وضع تليفون الطاعنة تحت المراقبة طالما أن الحكم قد أخذ الطاعنة

باعتراف باقي المتهمات في الدعوى وأقوال شهود الإثبات فيها اعتباراً بأن هذه الأقوال وتلك الاعترافات من عناصر الإثبات المستقلة عن الإجراء المدعى بطلانه والتي اطمانت المحكمة إلى صحتها مما تنفي معه مصلحة الطاعة في تمسكها بالبطلان .

٣ - لا جدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ ، ٤٥ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به اعتباراً من ١١ سبتمبر ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائي مسبب ووفقاً لأحكام القانون إذ أنه فضلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لإجراءات التفتيش والرقابة لم يبدأ العمل به إلا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أي بعد تاريخ واقعة الدعوى فإن التعديل المدخل بمقتضى هذا القانون على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك . ومن ثم يكون منعى الطاعة في هذا الخصوص غير مقبول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وأخريات بأنهن في يوم ٣ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة ، (المتهمة الأولى " الطاعة ") (أولاً) سهلت دعارة كل من المتهمات من الثانية حتى الخامسة وذلك بأن قدمتهن للرجال لارتكاب الفحشاء معهن على النحو المبين بالأوراق ، (ثانياً) استغلت بغاء المتهمات من الثانية حتى الخامسة على النحو المبين بالأوراق . (ثالثاً) شرعت في تسهيل دعارة المتهمات من الثانية حتى الخامسة بأن قدمتهن إلى كل من ... و ... و ... و ... لممارسة الفحشاء معهن وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتها فيه هو ضبط الجريمة قبل تمامها .

(رابعا) شرعت في استغلال بغاء المتهمات سالفات الذكر بأن قدمتهن لكل من ... و ... و ... و ... على النحو المبين بالأوراق ، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتها فيه هو ضبط الجريمة قبل تمامها . (المتهمات من الثانية حتى الخامسة) : اعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز لقاء أجر — وطالبت معاقبتهم بالمواد ١ / ١ — ب و ٦ / ب و ٧ و ٩ / ح و ١٠ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت في الدعوى حضوريا للأولى وغيابيا للباقيين بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام . (أولا) بحبس المتهمة الأولى ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمها ثلاثمائة جنيه . (ثانيا) بحبس كل من المتهمات من الثانية لخامسة ستة أشهر مع الشغل وكفالة تحسنة قرش لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهن خمسين جنيها . فاستأنفت المتهمة الأولى . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعنة بجريمتي تسهيل الدعارة واستغلال البغاء والشروع فيهما قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعنة دفعت ببطلان إجراءات وضع تليفونها تحت المراقبة لعدم انتداب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ الإذن الصادر بذلك من القاضي الجزئي وقد أحال الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفع على أسباب الحكم الابتدائي التي أطرحته بما لا يتفق وصحیح القانون ، هذا فضلا عن أن الأمر الصادر من النيابة بتنفيذ الإذن جاء باطلا لعدم تسببه وفقا لما تقضي به المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها عرض للدفع المبدى من الطاعنة ببطلان

إجراءات وضع تليفونها تحت المراقبة لعدم انتداب النيابة العامة أحد مأموري الضبط القضائي لتنفيذ إذن القاضي الجزئي بالمراقبة وأطرحه في قوله : " وحيث إنه من المقرر أن الشارع سوى في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين ائمة غير خافية وهي تعلق مصلحة الغير بها فاشتراط لذلك في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى وسلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن نفسه ، إذ أن من شأن النيابة العامة - لمطة التحقيق - أن شاءت قامت به بنفسها أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي . وليس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الأجر المذكور ولا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العلامة في التحقيق الابتدائي ويصدر إذن القاضي الجزئي باقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام به بنفسها أو عن طريق نذب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذه عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية ... وحيث إنه من المقرر أن إذن النيابة ما دام قد صدر دون أن يعين فيه شخص معين بالذات لتنفيذه ، فإن الإجراء (التفتيش) يكون صحيحاً إذا نفذه أي واحد من مأموري الضبطية القضائية وأن الإذن إذا كان صادراً من السلطة القضائية إذا لم يكن منوطاً بشخص معين جاز لكل رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ولا يقدح في صحة الإذن عدم تعيين شخص المأذون به . وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكان السيد وكيل النيابة قد أمر بتنفيذ الإذن الصادر من السيد القاضي بوضع تليفون المتهم الأولى (الطاعة) تحت المراقبة ولم يعين أحد للقيام بتنفيذ هذا الإذن ، فإن أمره هذا ينصرف إلى مأمورية الضبطية القضائية المختصين . وحيث إنه لما كان رجال مكتب الآداب بالقاهرة صفة الضبطية القضائية في المدينة بكاملها حسب قرار إنشائه فإن قيام رجل المكتب بتنفيذ

الإذن يكون صحيحاً . وما أورده الحكم فيما تقدم — رداً على الدفع — صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الإذن الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يعين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الإذن ، وكل ما يشترطه القانون أن يكون من إصدار الأمر مختصاً بإصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات عن نشاط الطاعنة في تسجيل دعارة الأخرى وأنما تستعين في ذلك بالتليفون الموجود بمسكنها وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص لاستئذان القاضي الجزئي في مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه من محادثات بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ (في شأن مكافحة الدعارة) فأمر وكيل النيابة بعرض المحضر على القاضي الجزئي المختص لإصدار الإذن بمراقبة تليفون الطاعنة فأذن بذلك ثم أشر وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الإذن الصادر من القاضي ، وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب — وهو من مأموري الضبط القضائي المختصين — بمراقبة تليفون الطاعنة وتسجيل المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على إذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعنة ومسكنها . وإذا كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار إليها تنصب على تنفيذ الإذن الصادر من القاضي الجزئي وتنصرف عبارتها إلى أن يقوم بهذا الإجراء أى من مأموري الضبط القضائي المختصين ، فإنه لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه اسم المأمور المندوب لإجراء المراقبة ولا يقدح في صحة الإجراء أن ينفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يعين مأموراً بعينه . . . ومن ثم يكون الحكم إذ أطرح الدفع المبدى من الطاعنة قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد غير شديد . وهذا فضلاً عن أنه لا جدوى من تعيب الحكم في خصوص الرد على هذا الدفع طالما أن الحكم قد أخذ

الطاعنة باعتراف باقي المتهمات في الدعوى وبأقوال شهود الإثبات فيها إعتباراً بأن هذه الأقوال وتلك الاعترافات من عناصر الإثبات المستقلة عن الإجراء المدعى بطلانه والتي اطمأنت المحكمة التي صحتها مما تنفي معه مصلحة الطاعنة في تمسكها بالبطلان. لما كان ذلك ، وكان القانون لا يشترط أن يكون الأمر بالندب للتحقيق مسبباً ولا وجه للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ و ٤٥ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتباراً من ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون إذ أنه فضلاً عن أن القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لإجراءات التفتيش والرقابة لم يبدأ العمل به إلا في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ أي بعد تاريخ واقعة الدعوى فإن التعديل المدخل بمقتضى هذا القانون على المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية مسبباً ، إلا أن ذلك لا ينسحب إلى الأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الإذن الصادر من القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية ، فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك ، ومن ثم يكون النعي الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل مطرقة ، ومهملن محمود الأسيرطي ، و د. عادل
مرزوق .

(٣٢)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ القضائية

(٢٤١) غش . عقوبة مصادرة . نظام عام .

(١) — المصادرة في جرائم الغش . تدبير روائي . يوجب النظام العام . تتعلقها بشيء
لا يصلح للتعامل فيه .

(٢) — إعتبار الأشياء المضبوطة مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك . مثله . النظر إليها
وقت ضبطها . معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك لا يجزئ . مثال .

١ — من المقرر أن عقوبة مصادرة للأشياء المغشوشة أو الغير صالحة
للاستهلاك إعمالاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات
والمادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها
وهي تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقتضيها
النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

٢ — النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك
إنما يترد إلى وقت ضبطها فإذا ثبت إنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم
بمصادرتها صحيحاً في القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينعطف إلى يوم الضبط
بمحالتها التي هي عليها وقتذاك ، لما كان ذلك ، وكان قد ثبت لا يحكمة من تحليل
العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط أنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث

الرائحة وبها سوس وديدان حية ومنحجرة ولا تصلح للاستهلاك الآدمي فإنه لا يجدى الطاعن الجدل حول إمكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز اسنا عرضا للبيع شيئا من أغذية الإنسان (دقيق) مغشوشا مع علمهما بغشه وفساده . وطلبت معاقبتهم بالمواد ٢/٢ و ١/٣ و ١/٤ و ١/١٥ - ٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة اسنا الجزئية قضت بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٩٧٢ حضوريا لاثم الأول وغيابا للثاني ببراءتهما مما أسند إليهما والمصادرة عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه قضى ببراءته ومنتهم آخر مما أسند إليهما ومصادرة الدقيق المضبوط بمقتولة أنه مغشوش وغير صالح للاستعمال الآدمي وسكت عن دفاع الطاعن من أن الدقيق المذكور قد أصبح بعد معالجته مطابقا للواصفات وصالحا للاستهلاك الآدمي وإن في مصادره أضرارا بالمصلحة العامة فضلا عن أن القضاء بها يشكل خطأ في تطبيق القانون مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة الطاعن والمتهم الآخر مما أسند إليهما تأنيسا على أنه لم يثبت للحكمة أن كمية الدقيق المضبوط كانت معدة للتداول كما قضى بمصادرة الدقيق المضبوط إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات والمادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وقال مقدما لقضائه في شأن المصادرة "بأنها وجوبية يقتضيها النظام العام كتدبير وقائي المقصود منها ليس مجرد العقاب بل محجب شيء خطر من التداول منها لضرره ومن أجل ذلك سميت بالمصادرة العيلية لأن الملحوظ فيها خطورة الشيء المضبوط وضرورة محبه من التداول". وما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن صحيح في القانون ذلك بأن المصادرة في هذا الصدد تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة وهي وجوبية يقتضيها النظام العام لتعاقبها بشيء لا يصاح للتعامل فيه بعد أن ثبت للحكمة من تحليل العينات المأخوذة من الدقيق المضبوط إنها متغيرة الخواص الطبيعية من حيث الرائحة وبها سوس وديدان حية ومتحجرة ولا تصلح للاستهلاك الآدمي. لما كان ذلك، وكان النظر إلى الأشياء المضبوطة وكونها مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك إنما ينظر إليه وقت ضبطها فإن ثبت إنها كانت كذلك وقت الضبط كان الحكم بمصادرتها صحيحا في القانون لأن الحكم بالمصادرة إنما ينعطف إلى يوم الضبط بحالتها التي هي عليها وقتذاك، ومن ثم فلا يجدى الطاعن الجدل حول إمكانية معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير سند ويتعين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة.

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح
القريشي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريني ، وحسن علي المغربي .

(٣٣)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . "تحقيق بمعرفة المحكمة" .
"محكمة الجنايات" . الإجراءات أمامها . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما يوفره . "إثبات" "شهود" . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .
إعلان .

(١) — المحاكم الجنائية . مهامها على التحقيق للشفوى الذى تجرى به المحكمة فى مواجهة
المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم
من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .

(٢) — شهود الواقعة . هل المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكر فى قائمة شهود
الإثبات . سواء أعلتهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟

(٣) — عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . هل الرغم من
انحلال الواقعة المألوف سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه لفصل فيها . يعيب الحكم .

١ — إن القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين
يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس
الجوهرية للمحاكمات الجنائية التى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرى به المحكمة
بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها
ما دام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال
الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع مقيدتها
فى الدعوى .

٢ — من المقرر أنه يتعين إجابة ادفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم باعلائهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلائهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن يفسح لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح غير مقبدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الأبناء .

٣ — متى كانت الواقعة التي طلب سماع شهادة الشاهد منها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فإن الحكم إذ أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر ذلك في ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر مخدرة - سير قصد الاتجار أو التعاطي قد أخل بحقه في الدفاع ذلك بأن المدافع عنه طلب سماع أقوال الرائد الذي انتقل مع ضابط قسم مكافحة المخدرات عند إجراء الضبط والتفتيش ، غير أن الحكم أغفل هذا الطالب ولم يرد عليه . وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب سؤال الضابط وذلك تحقيقا لدفاعه بأنه لم يكن يحمل مخدرا وقت ضبطه ، كما أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة أثبتت اطلاعها على دتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وبأن لها منه أن الرائد (الذي طلب الطاعن سماعه) كان مرافقا للضابط الذي قام بإجراء الضبط والتفتيش ، لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ، دام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما استخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، وكان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتفصيلها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها ، إلا انتفت الجدية في المحاكمة وانخلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الأباء ، لما كان ذلك وكانت الواقعة التي طلب سماع شهادة الشاهد عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعه لازما للفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل طلب الدفاع فلم يجبه أو يرد عليه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الدوياتي ، وعبد الحميد محمد الشربينى ، وحسن على المنزلى .

(٣٤)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣) مأمورو الضبط القضائي . " تحديدهم " . إختصاصاتهم .
 " تفتيش " . التفتيش بغير إذن . " الدفع ببطلان التفتيش " . جمارك .
 دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . تهريب جمركي . حكم . " تسببه " . تسبب
 غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . مالا يقبل منها " .

(١) حق موظفي الجمارك . الذين منحهم القانون صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية .
 شرطه : تمام الشك لدى المأمور في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بذلك المناطق .

(٢) كفاية أن تقوم لدى موظف الجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . حالة تم من شبهة تهريب جمركي . ليكون له حق التفتيش . توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الإجراءات غير لازم .
 الشبهة المقصودة . تعريفها ؟

تقدير توافرها منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

(٣) * إثبات الحكم أن المساعد الإداري بالجمرك قام بتفتيش الماعن داخل الدائرة الجمركية تحت إشراف مأمور الجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهم . كفايته ردا عن الدفع ببطلان التفتيش .

(٥) هذا المسنداً مقرر أيضاً في الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٤ الصادر بجلسة ١٢/٢/١٩٧٤

" لم يشر " .

(٥، ٤) إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .
إثبات . "شهود" . معاينة . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل
منها" .

(٤) النفي على المحكمة تعورها عن معاينة حرز المضبوطات . لا يقبل مادام الدفاع لم يطلب
منها ذلك .

(٥) النفي على المحكمة عدم تمكنها الدفاع مناقشة جهود الإثبات . في غير محله . مادام
الثابت أنها سمعت شهود الإثبات في حضرة الدفاع الذي نقض أحدهما ثم ترفع في الدعوى دون
طلب مناقشة الآخر .

(٧، ٦) حكم . "بيانات التسليم" .

(٦) بيانات حكم الإدانة ؟

(٧) صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا .

١ — يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منحه موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة
الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص
والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية
إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن
يوجدون بداخل تلك الناطق .

٢ — لم يتطلب قانون الجمارك بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص داخل الدائرة
الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية توافر قبود القبض والتفتيش المنظمة بقانون
الإجراءات الجنائية بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة
والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها
في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها — كما أن الشبهة
المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين
الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود
دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف
محكمة الموضوع .

٣ — متى كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذى وقع على الطاعن إنما تم فى نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاها إلى الاعتقاد بأن الطاعن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثانى بتفتيشه ذاتيا تحت إشراف الأول وهو من رجال الضبطية القضائية ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطالان التفتيش .

٤ — متى كان محامى الطاعن لم يطالب من المحكمة أن تعين حرز المضبوطات ثلثين من وجود الشريط اللاصق ، فليس له من بعده أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطالب منها ولم تره من جانبها داعيا لإجراءه اطمئنانا لأدلة للثبوت التى عوات عليها .

٥ — متى كان البين من محضرى جلستى المحاكمة أن المحكمة قد استمعت إلى شاهدى الإثبات بحضور محامى الطاعن الذى ناقش بدوره الشاهد الثانى ثم ترفع فى الدعوى دون أن يطالب مناقشة الشاهد الآخر ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة ناقشت الشاهدين بصورة لم يتمكن معها الدفاع من تأدية مهمته على الوجه الأكمل ، يضحى على غير أساس .

٦ — من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها ، وإلا كان الحكم قاصرا ..

٧ — لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها .

الوقائع

لتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم المازة محافظة القاهرة . (أولا) جلب جوهرًا مخدرا (أفيونا) إلى جمهورية مصر

العربية دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة .
 (ثانيا) شرع في تهريب البضائع المبينة بالتحقيقات بأن أحضرها معه من الخارج إلى داخل البلاد بطريقة غير مشروعة وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وذلك بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المقررة وذلك بعدم إثباتها بالإقرار الجمركي وخاب أثرا الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ٣٣/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الممدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند (١) من الجدول رقم (١) المرافق ، فقرر ذلك في ١١ مايو سنة ١٩٧٢ ، ومحكمة جنات القاهرة قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتهريبه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب المخدرات قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحاضر مع الطاعن دفع أمام المحكمة ببطلان التفتيش لأن الواقعة لم تكن متلبسا بها وأنه قد تم من لا يملك قانونا إذ أجراه المساعد الإداري بالجمرک وقد أطرحت المحكمة هذا الدفع بما لا يسوغ ذلك . كما أنها أغفلت كلية تحقيق دفاعه الخاص بطلب معاينة الإحراز للتحقق من وجود الشريط الضاغط عليها حسب دعوى شهود الإثبات ومما ينزع فيه الطاعن ثم أن المحكمة ناقشت الشاهدين به ورة لم يتمكن منها الدفاع من نادية مهمته على الوجه الأكمل وأخيرا فإن المحكمة اعتبرت التهمة ثابتة في حق الطاعن أخذا باعترافه الذي أنكر صدوره منه وبما أدلى به الشهود رغم تعيينه لشهادتهم ودون أن ترد على دفاعه في هذا الشأن ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء قيام ... المأمور بحرك ميناء القاهرة الجوى بعمله في يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٢ وصل المتهم على الطائرة القادمة من دمشق وقدم لإقراره الجمركي إلى ... المساعد الإداري بالجمركي ودون فيه أنه يحمل حقيبة واحدة ولما لاحظ المساعد ارتباك المتهم واضطرابه عرض أمره على المأمور الذي أيده في اشتباهه وأشار عليه بتفتيشه ذاتيا وتم تفتيش المتهم بمعرفة المساعد تحت إشراف المأمور فعثر بوسط ظهره على كيس من النايلون مثبت بحزام ضاغط بداخله كمية من الأفيون وإذا ووجه المتهم بها اعترف لرجال الجمارك بأنه قد جلبها من دمشق إلى البلاد ويقصد بيعها لدى تجار المخدرات ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال مأمور الجمركي ... ومساعد ... ، وبعد أن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق وما أثبتته في واقعة الدعوى عرض إلى الدفع ببطلان التفتيش ورد عليه بما أورده من أن لموظفي الجمارك حق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها بمجرد قيام الرية في أمر المتهم . لما كان ذلك وكان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منع موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المسئول بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون ، حتى يثبت له حق الكشف عنها ، لما كان ذلك وكانت الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصبح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن

إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاها إلى الاعتقاد بأن الطامن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثاني بتفتيشه ذاتيا تحت إشراف الأول — وهو من رجال الضبطية القضائية — على النحو الوارد في مدونات الحكم فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش ويكون النعي عليه في هذه الخصوصية غير مقبول. لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضري جلسة المحاكمة أن محامي الطامن لم يطلب من المحكمة أن تعين حرز المضبوطات للتحقق من وجود الشريط اللاصق ، فليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها داعيا لإجرائه اطمئنانا لأدلة الثبوت التي عولت عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محضري جلستي المحاكمة أن المحكمة قد استمعت إلى شهادتي الإثبات وحقت الدعوى بمعرفتها بحضور محامي الطامن الذي ناقش بدوره الشاهد الثاني ثم ترفع في الدعوى دون أن يطلب مناقشة الشاهد الآخر . ومن ثم فإن ما يشيره الطامن في هذا الصدد يضحى على غير أساس . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا ولم يرسم شكلا خاصا بمسوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسندة إلى الطامن وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة على الوجه السابق إيضاحه — فإنه ينحصر عن الحكم حالة القصور في التسييب ويكون ما يشيره الطامن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار محمد الدين عطية ، ومضوية السادة المستشارين :
حسن أبو المبروح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(٣٥)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤ في القضائية

(١ و ٢ و ٣) أحداث . اختصاص . "الاختصاص الولائي" . محكمة
الأحداث "اختصاصها" . إجراءات المحاكمة . نظام عام . نقض .
أسباب الطعن . الأسباب المتعلقة بالنظام العام . حكم . "تسببه" . تسببه .
معيب " . ضرب . "أحداث عاهة" .

١ — محكمة الأحداث . اختصاصها بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات
التي يهتم فيها صغير دون الخامسة عشرة . المادة ١/٣٤٤ إجراءات .

(٢) قواعده الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها
بالنظام العام .

(٣) عدم تقطع الحكم إلى طلب المتهمة كما كتبه أمام محكمة الأحداث
عن تهمة إحداث العاهة المسندة إليه لكونه حدثا . أو قد رضى لشهادة التي قدمها المتهمة تأييدا
لطلبه . قصور .

١ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية
على أن "تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجناح والمخالفات التي يهتم فيها
صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة" .

(*) صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعمول به اعتبارا
من ١٦/٥/١٩٧٤ ورفع من الحدث إلى ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة .

٢ — من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام .

٣ — متى كان يدين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المحكوم عليه طلب محاكمته بوصفه— حدثا ، ودل على ذلك بشهادة قدمها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى ما أثاره المدافع عن المحكوم عليه في شأن كونه حدثا وقت وقوع الجريمة المسند إليه ارتكابها ، ولم يعرض الحكم لفحوى الشهادة التي قدمها مع ما لذلك من أثر في تحديد المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالفصور في البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة : المتهم الأول ١ — قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من فرد خرطوش ، وكان يقصد القتل فأصاب المحنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ٢ — أحرز سلاحا ناريا (فرد خرطوش) غير مششخن بغير ترخيص ٣ — أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو إحرازه . المتهم الثاني : شرع في قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المحنى عليه بالعلاج . المتهم الثالث (الطاعن) ضرب الأول بفأس فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء كامل من عظام الجمجمة سوف لا يملأ في المستقبل بنسيج عظمي وسيظل المنخ عرضة للتأثيرات والالتهابات السحائية والصرع وهو مالا يمكن تقدير مداه بنسبة مئوية إلا أن الفقد العظمي بوضعه الراهن يقدر بحوالى عشرة في المائة ، وطلبت من مستشار

الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للوصف والقيود والمواد الواردة بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات اللجنة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ و ٣٠ من قانون العقوبات (أولا) ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه . (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . (ثالثا) بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات . (رابعا) بمصادرة السلاح المصبوط . فطعن المحكوم عليه الثاني والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المحكوم عليه بجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه أغفل الرد على ما أثاره المحكوم عليه من أنه كان حدثا وقت وقوع الجريمة ، ولم تكن المحكمة بتحقيق تلك الواقعة مع ما لها من الأثر في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدوى مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المحكوم عليه طالب بما كتبه بوصفه حدثا وقرر أنه ولد بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٥ ، ودل على ذلك بشهادة قدمها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنايات المخالقات التي يتم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة " . وكان من المقرر أن قواعد الاختصاص في المراتب الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى ما أثاره المدافع عن المحكوم عليه في شأن كونه حدثا وقت وقوع الجريمة أسند إليه ارتكابها ولم يرض الحكم لفحوى الشهادة التي قدمها مع ما لذلك من أثر في تحديد المحكمة المختصة بالفصل في الدوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالنسبة في البيان مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليه .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤ القضائية

(٣٦)

إثبات "شهود" . خبرة . "حكم" تسببيه . تسبيب معيب . "محكمة الموضوع" . سلطتها في تقدير الدليل . "نقض" . أسباب الطعن . ما يقبل منها . "الحكم في الطعن" .

مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . غير لازم .

حق محكمة الموضوع في الموازنة والتوفيق بين الدلائل القولى والفنى . شرطه ألا تتدخل في رواية الشاهد فتحيلها عن صريح عبارتها . مثال تسبيب معيب . نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبابا لطاعته .

لئن كان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على المسالمة والتوفيق ، إلا أنه لا يجوز للمحكمة وهى بصدد الموازنة ورفع التناقض بين الدلائل القولى والفنى أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها على وجه خاص بخالف صريح عبارتها . ولما كان الحكم حين أراد أن يوائم ويوفق بين الدلائل القولى والفنى في خصوص عدد الإصابات التى حدثت بالمجنى عليه ، قد تساند إلى أن شهود الواقعة لم يتمكنوا من عد الطعنات التى أوقعها الطاعن بالمجنى عليه ، وهو ما لا سند له من أوراق الدعوى ولا بما سبق أن أورده الحكم عند مرده مؤدى أقوال هؤلاء الشهود ، فإنه بذلك يكون قد تدخل في روايتهم التى أقام عليها قضاءه وهو ما لا يجوز ، ويبقى التعارض بعد

ذلك قائما بين الدليين القولى والنفى لما يرفع. ولما كانت هذه الواقعة لها أثرها فى منطق الحكم واستدلالة ، فإنه يكون معينا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٨ من أغسطس سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية . (المتهم الأول) ضرب عمدا فى بطنه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . (المتهم الثانى) أحدثت الإصابة الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما . وطالبت من مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقررت ذلك فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ . وادعت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدينا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم الأول . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ عملا بالمادتين ٢٢٦ / ١ و ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للجمعية بالحق المسمى بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية بمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . و (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينهض هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب أفضى إلى موت قدشابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال

والخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه حين تصدى لورد على دفاع الطاعن الذي بناء على قيام المعارض بين الدليلين القولي والفني تقل عن شهود الإثبات قولهم أن الطاعن هو الذي اعتدى على المجنى عليه بسكين في بطنه وأنه لم يتيسر لهم عد الطعنات مع أن أقوالهم جميعا جاءت متفقة على أن الطاعن اعتدى عليه بطعنة مرة واحدة فقط في بطنه وهو مالا يتلاءم مع التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت وجود ثلاث إصابات بالمجنى عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على الصورة التي استخلصها عرض لأدلة ثبوتها في حق الطاعن المستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وقد حصل مؤدى أقوال الشهود الأربعة بأن الطاعن طعن المجنى عليه بسكين في بطنه محدثا إصابته ، ونقل عن تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه إصابتين قطعتين بالقضيب والأربية اليمنى محدثان من آلة حادة كسكين أو مطواه أو مافي حكمهما وأنهما طفيفتان لادخل لهما في إحداث الوفاة وأن به أيضا إصابة ثالثة بالبطن طعنية تحدث من الطعن بآلة حادة كسكين أو مطواه أو مافي حكمهما وأن الوفاة نشأت من هذه الإصابة وما أحدثته من قطوع بالأعضاء والمداويرة ثم أورد الحكم في معرض رده على دفاع الطاعن قوله : " ولا يقدح في ذلك ما أثاره الدفاع حول ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من وجود ثلاث إصابات بالمجنى عليه . . . وأن إصابة البطن هي التي أحدثت الوفاة ذلك أن شهادة الشهود انصبحت على أن المتهم الأول (الطاعن) هو الذي اعتدى على المجنى عليه المذكور بسكين في بطنه وأنه لم يعتد عليه أحد غيره في زمان ومكان الحادث ولم يتيسر لهم عد الطعنات الصادرة من جانب المتهم وهذه الأقوال لا تستعصى على الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية " . لما كان ذلك ، وأنه وإن كان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود ، فمفسون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، إلا أنه لا يجوز الحكمة وهي بصدد المواءمة ورفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها على وجه خاص يخالف مريح عبارتها . ولما كان يبين مما سلف أن الحكم حين أراد أن يوافق بين الدليلين القولى والفنى في خصوص عدد الإصابات

التي حدثت بالمجنى عليه — قد تساند إلى أن شهود الواقعة لم يتمكنوا من عد الطعنات التي أوقعها الطاعن بالمجنى عليه ، وهو مالا سند له من أوراق الدعوى ولا مما سمع أن أوردته الحكم عند سرده ، يؤدي أقوال هؤلاء الشهود وبذلك يكون قد تدخل في روايتهم التي أقام عليها قضاءه وهو مالا يجوز ، ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولي والقياسي لما يرفع . لما كان ماتقدم ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلالة ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى هذا الطاعن والطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / سيد الدين عطية ، ومضويده السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح
عشريني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد عشريني ، وحسن علي المغربي .

(٣٧)

لطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣ و ٤) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" .
حكم . "تسببه . تسبب معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير قيام
الدفاع الشرعي" . نقض . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .

(١) حق الدفاع الشرعي . شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع . أو على نفس غيره .

(٢) حالة الدفاع الشرعي . يكفي لقيامها صدور فعل من الجاني عليه يخشى منه المتهم وقوع
جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي . استمرار الجاني عليه في الاعتداء أو حصول اعتداء
بالفعل . ليس بشرط .

(٣) الفعل المتخوف منه . الذي تقوم به حالة الدفاع الشرعي . لا يلزم فيه أن يكون خطرا
حقيقيا في ذاته . كفاية أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره . مادام للخوف أسباب مقبولة .
عنه ذلك ؟

(٤) حق محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو استنفاؤها .
حده ؟ مثال للتسبب معيوب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي استنادا إلى أن اعتداء الطاعن حصل
بعد أن كف الجاني عليه عن اعتدائه .

١ — أن حق الدفاع الشرعي من النفس قد شرع لرد أي اعتداء على نفس
المدافع أو على نفس غيره .

٢ — من المقرر أن قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم استمرار الجاني عليه
في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفي أن يكون قد صدر

من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى .

٣ - لا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهه منحصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه مماسته على مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات .

٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدى إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم سراء في بيانه لواقعة الدعوى أو في معرض رده على دفاع الطاعن لا يستقيم على ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، ذلك لأن النتيجة التي خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المسادية التي أوردها ، فليس فيما استدلت به الحكم ما يمكن أن يستخلص منه أن المجنى عليه وفريقه كانوا قد كفوا عن الاعتداء على المجنى عليه وذويه وانتهوا من عدوانهم وأنه لم يكن هناك من بعد ما يخشى منه الطاعن على نفسه وعلى غيره وقت أن أقدم على إطلاق الأجرة النارية صوب المجنى عليهم - الأمر الذى يعيب الحكم ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقيته الأميرية التي كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالفى الذكر : شرع في قتل و .. عمدا بأن أطلق على كل منهما صاربا ناريا من بندقيته الأميرية التي كان يحملها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الشرعيين وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة الجاني فيه هو تدارك المجنى عليهما بالعلاج . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا كل من المجنى عليهما الثانى والثالث والسيدة زوجة المجنى عليه الأول عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر زوجها المذكور بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات . أولا : بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . ثانيا : بإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها و .. و .. مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وخمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فذا من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة قتل عمد مقترن بشروع في قتل قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الطاعن أسس دفاعه على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائغة تدل على عدم إحاطته بوقائع الدعوى وقد أدى به ذلك إلى عدم إنزال حكم القانون صحيحا عليها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في معرض بيانه لواقعة الدعوى أنه ما أن ترامى نبأ مشادة بين الطاعن وعمه وبين المجنى عليه (القتيل) إلى أخوة الأخير

الذين يقيمون في قرية مجاورة حتى خفوا انصرته يحملون آلات للاعتداء "عصى وكواريك" وبعد وصولهم إلى مكان الحادث وقعت مشاجرة أصيب فيها الطاعن وأفراد من أسرته — عما وأمه وزوجته — وأنه بعد أن شاهد الطاعن عمه يسقط على الأرض مصابا من أثر الاعتداء الذي وقع عليه من فريق المجنئ عليه توجه إلى منزله وتسليح بسلاحه الأثيرى وأطلق منه أعيرة نارية أصابت المجنئ عليهم ، ثم تحدث الحكم عن دفاع الطاعن المؤسس على أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وأطرحه استنادا إلى أن ما وقع من الطاعن من أفعال إنما جاءت بعد أن كان العدو ان عليه وعلى أسرته قد انتهى وأنه لم يكن القصد منه رد هذا العدو وإنما كان للقصاص والانتقام ، إلا أنه في مقام تدليله على ذلك أورد أن الطاعن أقربائه بعد أن أصيب هو وزوجته وأمه وعمه ومشاهدته لعمه يسقط على الأرض مصابا من شدة إصابته أسرع إلى منزله وأحضر سلاحه منه وأطلقه صوب المجنئ عليهم عندما اشتد عدوانهم عليه وعدوان ذويهم — وهم الذين قال عنهم الحكم بأنهم كانوا من "الكثرة بمكان" لما كان ذلك ، وكان حق الدفاع الشرعى عن النفس قد شرع لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره . وكانت قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استمرار المجنئ عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنئ عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجسده وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى البعيد من تلك الملاحظات . كما أن من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع

الفصل فيه بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في معرض رده على دفاع الطاعن لا يستقيم مع ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، ذلك لأن النتيجة التي خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التي أوردها ، فليس فيما استدل به الحكم ما يمكن أن يستخلص منه أن المجنى عليه وفريقه كانوا قد كفوا عن الاعتداء على المجنى عليه وذويه وانتهوا من عدوانهم وأنه لم يكن هناك من بعد ما يخشى منه الطاعن على نفسه وعلى غيره وقت أن أقدم على إطلاق الأعيرة النارية صوب المجنى عليهم ، الأمر الذي يوجب الحكم ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومغفورية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومعداني محمود الأسبوطي ، ومحمد
عادل مرزوق . .

(٣٨)

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣ القضائية

(١ و ٢ و ٣) حكم . " إصداره " . " التوقيع عليه " . " بطلانه " .
" بياناته " . " بيانات الديباجة " . " تسميته " . " تسميته مريب " . بطلان .
إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة . تفسير التلخيص . " طعن " .
" الطعن بالتزوير " .

(١) صدر الحكم باسم الأمة لا يزال من مقومات وجوده . عبارتي " باسم الأمة " و
" باسم الشعب " تفنقيان عند معنى واحد في هذا الخصوص .

(٢) عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرا والحكم الصادر فيها لا بطلان . كفاية توقيع
رئيس الجلسة عام ١٠٠ .

(٣) الأصل في الإجراءات أنها دورية . ورقة الحكم تكل محضر الجلسة في إثبات
إجراءات المحاكمة . عدم جواز إنكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(٤) قانون . " أقليمية القوانين " . فاعل أصلي . شريك .

(٤) مريان أحكام قانون المقربات على كل شخص وطنيا كانت أو أجنبية ارتكب
خارج القطر فعلا يجعله قاصلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة
ولا أهمية لتكون الجاني أجنبيا مقبلا في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد ذلك عملا بحكم
المادة ١/٢ مقربات . مثال في جريمة تخريب طل الدعارة .

(*) (راجع أيضا الطعن رقم ١٦٩٤ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٥ والمادة ٧٦)

ص ٦١١ والمادة ٧ ص ٥٢٣ .

(٥ و ٦) دعارة . قواعد دولية . "أركانها" . "قصد جنائي" .
إثبات . "بوجه عام" .

(٥) اتفاق الطاعة خارج لقطر مع مصريتين على تخويض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الأولى في دولة أخرى يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(٦) البرية في جرائم القواعد الدولية بقصد إلحاق نفسه لا بقصد المجني عليها . تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجني عليها من نقلها غرضاً مشروعاً ما دام إلحاق الضرر غرضاً آخر هو البغاء . استخدام المجني عليها لمباشرة الدعارة عقب وصولها من فترة لا يلزم بل يكفي أن يكون إلحاقه قد انصرف تصده إلى استغاثتها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء .

(٧) اشتراك . إثبات . "بوجه عام" .

(٧) الاشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمان مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية الاعتقاد بمحموله من ظروف الدعوى وملاحظات طالما كان ذلك الاعتقاد سائفاً وبرره وقائع الدعوى . مثال في تدليل سائق على الاشتراك في جريمة قواعد دولية .

(٨) نقض . "المصلحة في الطعن" . "أسباب الطعن" . "مما لا يقبل منها" .

إرتباط . عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة" . دعارة . قواعد دولية .

(٩) الأصل ألا يقبل من أرجح الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنحى عليها بشئ . تنتمي به معاقبتها في الطعن .

(٩) دفاع . "بوجه عام" .

(٩) التفات الحكم عن الرد على الأثر الطاعة من وجود دفاع موضوعية لا يعبره . طالما أقام قضائه على أسباب متينة له .

١ — من المقرر أن عبارتي "باسم الأمة" و "باسم الشعب" تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، ومن ثم فإن صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون للطعن عليه بهذا السبب في غير محله .

٢ - من المقرر أن القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم ، بل إنه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن محضر الجلسة والحكم الابتدائي موقع عليهما من القاضي الذي أصدرهما وهو مالا تنزع فيه الطاعة فان مآثره في هذا الصدد لا يكون له محل .

٣ - لما كان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة تقرير التاخير نانه لا يجوز للطاعة أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير .

٤ - لما كانت الفقرة (أولا) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - استثناء من قاعدة إقليمية القوانين الجنائية - على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، فان مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أ كان وطنيا أم أجنبيا ارتكب في الخارج فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ، ويتم الاشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني أجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الخضوع إلى البلاد . لما كانت ذلك فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها .

٥ - تنص المادة الثامنة من قانون العقوبات على أن " تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك " كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة بأن " كل من حرص ذكرنا لم يتم الحادية والعشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مفادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو إساءة وكل من ساعد

على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل من سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . . . ” لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم الأول والرابع والخامسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الطاعنة في منوفيا بدولة ليريا وقد مارستها بالفعل ، وأن عناصر تلك الجرائم قد توافرت في إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من الاعتبارات السائغة ما يبرر بها قضاءه بما ينم عن فهم سليم للواقع فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٦ — العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً ما دام الجاني يضمن غرضاً آخر هو البغاء . كما أنه ليس بلام لوقوعها أن يكون الجاني قاصداً استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب نقلها أو تسفيرها وإنما يكفي أن يكون قصده منصرفاً إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء — لما كان ذلك — فإن ما تثيره الطاعنة من أن سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل في مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقاً للقانون لا محل له .

٧ — من المقرر أن الإشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أهال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم فإنه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصولاً من ظروف الدعوى وملايساتها ويكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم كما هو واقع الحال في هذه الدعوى .

٨ — الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه — لما كان ذلك — فإن ما تنعاه الطاعنة من قعود المحكمة عن الاطلاع على القانون الليبي في شأن بيان الأعمال المنافية للآداب والمعاقب عليها هناك واكتفائها في ذلك بما ورد بخطاب السفارة المصرية في منوفيا وهو ما يتصل بما أسند إلى باقي المحكوم عليهم من ممارسة الدعارة

بتلك الدولة ولا تأثير له في ثبوت الجرائم التي دانت بها لا يكون مقبولا . كما أنه لا مصلحة للطاعة فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه من قصور وتناقض في التندليل على ثبوت جريمة الشروع في تحريضها الفتيات على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة التي دانها الحكم بها طالما كان ذلك الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إليها جميعها مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع عليها عقوبة واحدة إعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٩ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما أثارته الطاعة من أوجه دفاع موضوعية وحسبه أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إليها ، ولا عليه إن هو لم يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها - لما كان ذلك - وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن مذكرة الطاعة المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية قد خلت من دفع صريح ببطلان أقوال الشهود واعتراف المحكوم عليهم لأنها كانت وليدة إكراه أو إغراء وقع عليهم من رجال مكتب الآداب وإنما جاء حديثها عن دعوى الإكراه في عبارات مرسلة بغير ما دليل يظاهاها أو واقع يساندها فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنتين وآخرين بأنهم في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بداخل وخارج جمهورية مصر العربية - أولا - (المتهم الأول) حرض المتهم الثانية (الطاعة الأولى) على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة واستخدمها لذلك وسهل لها تلك المغادرة مع علمه بأن الغرض منها هو الاشتغال بالدعارة وقد تمت مغادرة المتهم المذكرة لأراضى الجمهورية بالفعل نتيجة لذلك (ثانيا) المتهمان الأول والرابع حرض المتهم الخامسة (الطاعة الثانية) على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة واستخدمها المتهم الأول لذلك وسهل لها تلك المغادرة مع علمهما بأن الغرض منها هو الاشتغال بالدعارة ومعهما المتهم الرابع أثناء مغادرتها البلاد لهذا الغرض (ثالثا) المتهمان الأول والخامسة (الطاعن الثامن) حرضا المتهمات

السادسة والثامنة والعاشر على مغادرة جمهورية مصر العربية للاشتغال بالدعارة واستخدمهن المتهم الأول لذلك ومهل لهما تلك المغادرة مع علمهما بأن الغرض منها هو الاشتغال بالدعارة على النحو المبين بالأوراق (رابعا) المتهمتان الثانية (الطاعنة الأولى) والثالثة - اشتركتا مع المتهمين الأول والرابع والخامسة (الطاعنة الثانية) في ارتكاب الجرائم آتية الذكر بتعريضهما على ارتكابها واتفاقهما معهم على ذلك ومساعدتهما إليهم في اقترافها فوقعت تلك الجرائم بناء على ذلك (خامسا) المتهمين الأول والثانية (الطاعنة الأولى) والثالثة والخامسة (الطاعنة الثانية) شرعوا في ارتكاب جريمة تعريض الأناث على مغادرة جمهورية مصر العربية وتسهيل هذه المغادرة لمن للاشتغال بالسجور والدعارة بأن اتفقوا فيما بينهم على ارتكابها وقدموا إلى أراضى الجمهورية لهذا الغرض وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ضبط المتهمة الثانية لدى وصولها إلى أراضى جمهورية مصر العربية جامعة المبلغ التى خصصوها لتنفيذ غرضهم (سادسا) المتهمات من الخامسة حتى الأخيرة - وهن مصريةات الجنسية اعتدن ممارسة الدعارة مع الناس بدون تمييز بالخارج وفى بلد معاقب فيه على هذا الفعل وطابت عقابهم بالمواد ١ و ٢ / أولا و ٣ و ٨ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات والمواد ١/٢ و ١/٣ - ٢ و ٤ و ٧ و ٩ / ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة آداب القاهرة قضت غيابيا بالنسبة للمتهمين الأول والثانية والرابع وحضوريا بالنسبة لباقي المتهمين بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٣ م.لا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٠٤ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة ثلاث سنوات والتنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن التهمة أولا الواردة بقرار الإتهام (ثانيا) بمعاينة كل من المتهمين الثانية والثالثة بالحبس مدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاد وبتغريمهما خمسمائة جنيه وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن اشتراكهما مع المتهم الأول فى التهمة أولا الواردة بقرار الإتهام (ثالثا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والرابع بالحبس خمس سنوات مع الشغل والنفاد وبغرامة خمسمائة جنيه وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية

عن التهمة ثانيا الواردة بقرار الإتهام (رابعا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانية والثالثة بالحبس مدة خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وبتغريمهما خمسمائة جنيه وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن اشتراكهما من المتهمين الأول والرابع في التهمة ثانيا الواردة بقرار الإتهام (خامسا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والخامسة بالحبس سبع سنوات مع الشغل والنفاذ وبغرامة خمسمائة جنيه وبوضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن التهمة ثالثا الواردة بقرار الإتهام (سادسا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانية والثالثة بالحبس مع الشغل والنفاذ مدة سبع سنوات وتغريمهما خمسمائة جنيه وبوضعهن تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن اشتراكهما مع المتهمين الأول والخامسة في التهمة ثالثا "واردة بقرار الإتهام (سابعا) بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانية والثالثة والخامسة بالحبس سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وبغرامة مائة جنيه وبوضعهم تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها بلا مصاريف جنائية عن التهمة خامسا الواردة بقرار الإتهام . (ثامنا) بمعاقبة كل من المتهمات الخامسة والسادسة والتاسعة والعاشر بالحبس سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وكل من المتهمتين السادسة والسابعة بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها على كل منهن بلا مصاريف جنائية عن التهمة سادسا الواردة بقرار الإتهام . فاستأنفت المتهمات الثانية والخامسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر هذا الحكم . ومحكمة القادرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ بقبول استئنافهن شكلا وفي الموضوع (أولا) برفضه بالنسبة للتهمة السابعة وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية (ثانيا) وبالنسبة لباقي المتهمات بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهمة الثانية ثلاث سنوات مع الشغل وبتغريمها ثلاثمائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة عن التهم المسندة إليها وبحبس المتهمة الخامسة سنة واحدة مع الشغل وبتغريمها مائة جنيه وبوضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة عن التهم المسندة إليها

وبمحس كل من المتهمات الثامنة والتاسعة والعاشرة ستة شهور مع الشغل وبوضع كل منهن تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة بلا مصروفات جنائية .
فطعنت المحكوم عليهما الثانية والخامسة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة الثانية وإن قررت بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنها لم تقدم أسبابا فيكون طعنها غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرائم الاتفاق مع آخرين على تخريض فتيات على مغادرة البلاد وتسهيل ذلك لمن واستخدمن بقصد الاشتغال بالفجور والدعارة في الخارج ، قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد صدر " باسم الأمة " لا " اسم الشعب " كما يقضى الدستور الصادر عام ١٩٧١ ، ولم يقع مصدره وكاتب الجلسة على كل صفحة من صفحاته ، وخلت محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية من إثبات تلاوة تقرير التلخيص . هذا إلى أن الطاعنة سورية الجنسية ولم تدخل مصر قبل يوم ضبطها ولم ترتكب وهي في الخارج فعلا يجعلها فاعلة أو شريكة في جريمة وقعت بمصر . بل أن البين من وقائع الدعوى أن أفعال الدعارة التي اسند إلى باقي المحكوم عليهن إقترافها قد بدأت وانتهت خارج البلاد كما أن الثابت أن سفرهن كان لغرض مشروع هو الاشتغال بملاهي دولة ليبيا وقد حررن عقودا بذلك لحقتها تصاريح عمل من السلطات المصرية بما يضمنى الشرعية على ما تم من إجراءات في مصر وخلت الأوراق من دليل على اشتراك الطاعنة مع آخرين بالتخريض أو الاتفاق في اقتراف الجرائم المسندة إليها . كما أن ما أورده الحكم ودال به على توافر جريمة الشروع في تخريض الفتيات على مغادرة البلاد لممارسة الدعارة في الخارج لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فضلا عما شابه من تناقض وتعارض .

وأثبت الحكم أن الأعمال المنافية للآداب معاقب عليها في ليبريا استنادا إلى ما ورد في خطاب للسفارة المصرية هناك دون بيان تلك الأعمال من واقع الاطلاع على القانون الليبري المعمول به وأخيرا فقد أثارت الطاعنة في مذكرتها المقدمة لأحكام الاستئناف دفعا بأن أقوان القتيات واعترافهن بالتحقيقات كانت وليدة اكراه وإغراء وقع عليهن من رجال مكتب الآداب، كما أثارت أوجه دفاع أخرى في موضوع الدعوى إلا أن الحكم سكت عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاتفاق على تخريب القتيات على مغادرة البلاد وتسهيل ذلك لمن يقصد استخدامهن في الخارج للاشتغال بالدعارة وإقام عليهن في حق الطاعنة أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت عبارتا ” باسم الأمة ” و ” باسم الشعب ” تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها ، فإن صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ويكون العاين بهذا السبب في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم ، بل أنه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما ، وكان الثابت أن محضر الجلسة والحكم الابتدائي موقع عليهما من القاضي الذي أصدره وهو ما لا تنزع فيه الطاعنة فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وقد أثبت الحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص ، فإنه لا يجوز للطاعنة أن تجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم تفعله . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة أولا من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت — استثناء من قاعدة إقليمية القوانين الجنائية — على أن تسمى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف

إلى كل شخص سواء أكان وطنيا أم أجنبيا ارتكب في الخارج فعلا يجعله فاعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة . ويتم الاشتراك بطريقة أو أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليهما في القانون ويتحقق ولو كان الجاني أجنبيا مقما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما تحتاج به الطاعة من أنها سورية الجنسية وأنه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها . ولما كانت المادة الثامنة من قانون العقوبات تنص على أن "تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك" ، وجرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة بأن "كل من حرض ذكرا لم يتم الحادية والعشرين سنة ميلاديه أو أنثى أيا كان سنها على مذكرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .." .

وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم الأول والرابع والخامسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مذكرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الطاعة في مرفأ دولة ليبيا وقد مارستها بالفعل ، وأن عناصر تلك الجرائم قد توافرت في إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من الاعتبارات السائغة ما يبرره قضاءه وبما ينم عن فهم سليم للواقع فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . أما ما تشبه الطاعة من أن سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل في مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقا للقانون فإنه مردود بأن العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضا مشروعاً ما دام الجاني يضمن غرضا آخر هو البغاء ، كما أنه ليس بلازم لوقوعها أن يكون الجاني قاصدا استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب نقلها أو تسفيرها وإنما يكفي أن يكون قصده منصرفا إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء وهو ما استظهره الحكم

المطعون فيه ودل عليه تدليلا سائغا تندفع به دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ويكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم كما هو واقع الحال في هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم جميعها المسندة إلى الطاعنة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع عليها عقوبة واحدة إعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات فليس لها — من بعد — مصلحة فيما تنعاه عليه من قصور وتناقض في التدليل على ثبوت جريمة الشروع في تحريرها الفتيات على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة التي دانها الحكم بها . ولما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه وكانت ما تنعاه الطاعنة من قعود المحكمة عن الاطلاع على القانون الليبي في شأن بيان الأعمال المنافية للآداب والمعاقب عليها هناك واكتفائها في ذلك بما ورد بخطاب السفارة المصرية في مرفوعها إنما يتصل بما أسند إلى باقي المحكوم عليهم من ممارستهم الدعارة بتلك الدولة ولا تأثير له في ثبوت الجرائم التي ديلت بها ، فان منعها في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن مذكرة الطاعنة المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية قد خلت من دفع صريح ببطلان أقوال الشهود واعتراف المحكوم عليهم لأنها كانت وليدة إكراه أو إغراء وقع عليهم من رجال مكتب الآداب ، وإنما جاء حديث الطاعنة من دعوى الإكراه في عبارات مرسلة بغير ما دليل يظاهاها أو واقع يساندها فانه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليها ، كما لا ينال من سلامته سكوته عن الرد على ما أنارته الطاعنة من أوجه دفاع موضوعية وحسبه أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجرائم المسندة إليها ، ولا عليه إن هو لم يتعقب المنهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح قاض رئيس المحكمة ومضيفة السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ؛ ومحمد كمال عطية ومصطفى محمود الأصيوطي ؛
ومحمد عادل مرزوق .

(٣٩)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤ القضائية

قتل . " نية القتل " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . جريمة .
" أركانها " .

مجرد إطلاق نار من بندقة صوب المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل .
وجوب أن يقصد الجاني من ارتكاب هذا الفعل ازهاق روح المجنى عليه وأن يورد الحكم
للقاض بالإدانة الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه النية لديه . مثال لتسبب معيب .

يتميز القصد الجنائي في جريمة القتل العمد عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم
التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل ازهاق
روح المجنى عليه — ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني
فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعني
المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها
أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق
روح المجنى عليه إذ كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر
نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عيارا ناريا من بندقية وهي سلاح قاتل
بطبيعته فاصدا إصابة أي من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد
تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادي من استعمال سلاح من شأنه إحداث القتل
وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وإحداث إصابتها ولا يكفي بذاته لثبوت نية القتل

ما دام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن . ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور متينا رفضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز أولاد طوق محافظة سوهاج (أ) قتل عمدا بأن أطلق عليها عيارا ناريا من بندقية كان يحزها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها (ب) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية" (ج) أحرز ذخيرة "طلقة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٤ الممدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . فقرر ذلك بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧١ . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات هما أسند إليه ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهائ للطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد قد شابه فساد في الاستدلال ذلك بأنه دلى على توافر نية القتل في حقه بما لا يسوغ سندا لقيامها وخاصة أنه قد انتهى الباعث عليها إذ الحادث كان وليد مشادة صبيانية بسبب اللعب بالكرة ؛ لا يدعو إلى ما ذهب إليه الحكم من توافر ظلية المشار إليها وهذا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه تحدث عن نية القتل. في قوله " ومن حيث إن نية القتل متوافرة قبل المتهم من إقدامه على إطلاق عيار نارى في اتجاه جماعة المجنى عليها قاصدا إصابته أى من أفراد عائلته وذلك من بندقية معمرة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته وقد أصاب المقدوف رأس المجنى عليها مما يقطع بأنه تعمد القتل ويعتبر المتهم قاتلا عمدا لأنه نوى القتل وتعمدته " . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكاب الفعل ازهاق روح المجنى عليه ، ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني ، فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تنفي المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان ما استدل به الحكم على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عيارا ناريا من بندقية وهى سلاح قاتل بطبيعته قاصدا إصابته أى من أفراد عائلة المجنى عليها لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب العمل المادى من استعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وإحداث إصابتها وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن ومن ثم يكون معييا بالقصور ، تعينا نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٤٠)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤ القضائية

(٢٤١) تبديد . إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . جريمة .
عد أركانها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " .

(١) العبرة في الإثبات هي بانتناع القضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه
إلى الأدلة التى عول عليها ، ما لم يفقده القانون بدائل معين .

وجوب التزام القواعد المقررة في القانون المدنى بالنسبة لإثبات عقد الأمانة .

حصول راقعة الاختلاس أو قذفها . راقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها
اليمين رجوعاً إلى الأصل .

(٢) المدفع البوهري هو الذى يتغير به وجه رأى فى المدعى . إغفال ذلك .
آره : باعتبار الحكم مشوباً بالإخلال بحق الدفاع . مثال تسبب معيب فى جريمة تبديد .

١ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى الإثبات هي باقتناع القاضى
بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التى عول عليها
فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية
بينة أو قرينة يرتاح لها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه
كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين
ظلتام قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى . أما واقعة الاختلاس أو نفى

حصوله فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وجوعا إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشة أقوال شاهد الطاعن وبيان دلالتها في نفي جريمة خيانة الأمانة المسندة إليه بدعوى أنه لا يجوز للطاعن أن يثبت بشهادة الشهود ما يخالف الإقرار الموقع عليه منه بوجود عجز في عهده والمقدم من المحجى عليه ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة — لتجاوز قيمة العجز موضوع الدعوى لنصاب الإثبات بها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلالاتها على نفي حصول الاختلاس وندب خير لفحصها ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعنى بتحييصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز أبو حمص محافظة البحيرة بدد المسواد البترولية المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة والمسلمة إليه على سبيل الأمانة لبيعها وتسليم قيمتها فاختلفا بأن امتنع عن تقديمها وسدادها أضرارا بالمحجى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وإدعى مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٤١٦ ج و ٩٧٢ م على سبيل التعويض . ومحكمة أبو حمص الجزئية قضت بحضورها بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام . (أولا) بقبول الدفع المبدى من المدعى بالحق المسدنى وبعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . (ثانيا) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة

عشرة جنهات بلا مصاريف جنائية . (ثالثا) في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ ٤١٦ ج و ٩٧٤ م ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ خمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت به بمصروفات الدعوى المدنية في الاستئناف وخمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماه بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أ طرح دفاع "طاعن والتفت عن مناقشة أقوال شاهده تأسيسا على عدم جواز إثبات ما يخالف الإقرار الموقع عليه منه بالبينة ، مع أن من حق المتهم أن يدل على براءته بكافة طرق الإثبات ولو كانت الواقعة جريمة اختلاس تزيد قيمته على نصاب الإثبات بالبينة . كما أن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن العجز في عهده يرجع إلى عدم خصم قيمة تيجر البنزين بأية $\frac{1}{2}$ ، وتراكم هذه القيمة بما تمثله من مبالغ من سنوات سابقة ، وطلب نذب خبير لتحقيق دفاعه على ضوء الأوراق والدفاتر المقدمة منه والموقع عليها من انجنى عليه ، إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب مع جوهرية بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات هي باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه إلى الأدلة التى هو عليها في قضائه بإدانة المتهم أو براءته . فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة بحيث يتعين الترام قواعد الإثبات المقررة في القانون المدنى . أما واقعة الاختلاس

أو نفى حصوله فإنها واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة رجوعاً إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشة أقوال شاهد الطاعن وبيان دلالتها في نفى جريمة خيانة الأمانة المسندة إليه بدعوى أنه لا يجوز للطاعن أن يثبت بشهادة الشهود ما يخالف الإقرار الموقع عليه منه بوجود عجز في عهده والمقدم من المجنى عليه ، ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة — لتجاوز قيمة العجز موضوع الدعوى لنصاب الإثبات بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلالتها على نفى حصول الاختلاس وطلب نذب خير لفحصها ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . وإذا نفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحصيله بلوفاً إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حدين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبروطى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٤١)

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نصب . " ركن الاحتيال " . " جريمة " . " أركانها " .

اتصال صفة غير صحيحة يكفى وحده لقوم ركن الاحتيال في جريمة النصب المنصوص عليها
بالمادة ٣٣١ عقوبات ، مثل .

(٢) اتصال الوظيفة العامة والتداخل فيها . " ركن الاحتيال أو التداخل
في الوظيفة " . جريمة . " أركانها " .

اتصال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها على موجب حكم المادة ١٥٥
عقوبات ما لم يقرن بعمل يند افتدائا عليها . كوافره بالاحتيال والمظاهر الخارجية التي
يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة ابدائي وكونه صاحب الوظيفة التي اخلها ولم يتم
بعمل من أعمالها .

(٣) إجراءات المحاكمة . محكمة ثانية درجة . " الإجراءات أمامها " .

الأسل أن محكمة ثانية درجة إنما تقضى على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التعقبقات إلا ما نرى
لزوما لإجرائه .

١ — من المقرر أن اتصال صفة غير صحيحة يكفى وحده لقيام ركن
الاحتيال — وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين
اتصال أولهما صفة ضابط المباحث والثاني صفة الشرطى السرى والتوصل بذلك

إلى الإستيلاء على نقود المحبى عليه وهو ما تتوافر به عناصر جريمة النصب التي دانها بها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ — من المقرر أن انتقال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتياان والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التي انتلمها ولو لم يقم بعمل من أعمالها . وإذا كان ذلك — وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا من تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد انتقال الوظيفة بل طالب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقته الشخصية والاطلاع عليها فأخرجها له وتظاهر الطاعن المذكور مع الطاعن الثانى والمتهم الثالث بضبط المحبى عليه ومن معه واصطحبهم إلى قسم الشرطة الأمر الذى حمه على الاعتقاد بأن الطاعنين من رجال الشرطة الذين لهم اتخاذ هذه الإجراءات قانونا وهو ما تتحقق به جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

٣ — الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى أوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . وإذا كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يتمسك بطلب سماع شهود الإثبات الأمر الذى يستفاد منه أنهما تنزلا عن سماعهم على فرض إبداء هذا الطلب أمام محكمة أول درجة . ومن ثم يكون النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلاما من الطاعنين بأنهم فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم المنتزة محافظة الاسكندرية : (أولا) توصلوا إلى الإستيلاء على المبلغ المبين وصفا وقيمة بالمحضر ل وكان ذلك باتخاذ صفة غير صحيحة بأن إدعى

الأول أنه ضابط شرطة وادعى الثاني والثالث أنهما شرطيان سريان (ثانيا) المتهمين: الأول والثاني والثالث تداخلوا في وظيفة عمومية دون أن يكون لهم صفة رسمية من الحكومة . وطلبت عقابهم بالمادتين ١٥٥ و ٢٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة المنتزة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧٣ عملا بالمادتين بحبس كل من المتهمين الثلاثة الأول ستة شهور مع الشغل والنفاذ عن التهمتين وحبس المتهم الرابع ستة شهور مع الشغل والنفاذ . فعارض الطاعنان وقضى فيها بتاريخ ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٣ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه مع إلغاء النفاذ وأمرت بكفالة ٥٠٠ ق خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف الطاعنان هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي النصب والتدخل في وظيفة عمومية ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا يعاقب عليها القانون ، إذ أن ما وقع من الطاعنين لا يعدو أن يكون مجرد إبداعات عارية مما يؤيدها لا ترقى إلى مرتبة الطرق الاحتيالية ، كما أنهما لم يأتيا عملا أو يتخذا مظهرا يدل على تداخلهما في الوظيفة ، وقد أخفل الحكم الرد على دفاعهما بعدم توافر أركان هاتين الجريمتين في حقهما ، كما لم تجبهما المحكمة الاستئنافية إلى طاب سماع شهود الإثبات الذي تمسكا به أمام محكمة أول درجة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في - ق الطاعنين - بالأدلة السائفة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - إنهما والمتهم الثالث اتحلوا كذبا بصفة رجال المباحث وامسكوا بالمتهم الرابع - الذي

قام بدور المقبوض عليه — وتوجهوا إلى المكان الذي دبره الأخير للمجنى عليه وشاهدوا الإثبات لارتكاب الفحشاء فيه مع امرأتين ساقطتين وتظاهروا بضبطهم واقتيادهم إلى قسم الشرطة — بوصف أن الطاعن الأول ضابط المباحث وأن الطاعن الثاني والمتهم الثالث شرطيان سريان — وتوصلوا بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ عشرة جنيهات من المجنى عليه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن انتحال صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال، وكان الحكم فيما تقدم بيانه قد أثبت في حق الطاعنين انتحال أولهما صفة ضابط المباحث والثاني صفة الشرطي السري والتوصل بذلك إلى الاستيلاء على نقود المجنى عليه وهو ما تتوافر به عناصر جريمة النصب، فإن الحكم إذ دانهما بهذه الجريمة يكون قد أصاب صحيح القانون وإذا كان ما أورده الحكم يستقيم به الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص فإن النعي عليه بدعوى القصور يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا من تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة، وكان من المقرر أن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيال والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها ولو لم يقوم بعمل من أعمالها، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد انتحال الوظيفة، بل طالب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقته الشخصية للاطلاع عليها فأخرجها له وتظاهر الطاعن المذكور مع الطاعن الثاني والمتهم الثالث بضبط المجنى عليه ومن معه واصل طحايمهم إلى قسم الشرطة الأمر الذي حمّله على الاعتقاد بأن الطاعنين من رجال الشرطة الذين لهم اتخاذ هذه الإجراءات قانونا، ولما كانت هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات — هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه في هذا

الخصوص ، ذلك أن الحكم أعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على كل منهما عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد المقررة لجريمة النصب ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يتمسك بطلب سماع شهود الإثبات الأمر الذي يستفاد منه أنهما تنازلا عن سماعهم على فرض إبداء هذا الطلب أمام محكمة أول درجة كما يذهب الطاعنان في وجه الطعن ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، إبراهيم أحمد الديوانى ، وهبة السيد الشربيني ،
وحسن على المغربى .

(٤٢)

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نقض . "الصفة فى الطعن" . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
دعوى مدنية . بطلان .

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات . لا يقول ممن لا شأن له بالبطلان . ليس للحكم عليه النقص
على الحكم بالبطلان لعدم إخطار المدعى المدنى بإقامة مصدر الحكم فى هيئته .

(٢) دفع . "الدفع بتلقيق التهمة" . حكم . "تسبيبه . تسبب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
الدفع بتلقيق التهمة . مضرى . لا يقتضى ردا صريحا .

(٣) سب . جريمة "أركانها" . حكم . "تسبيبه . تسبب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .
الطريق العام . مكان مضرى بطبيعته . إثبات الحكم ونوع السب فى الطريق العام يتوافره
وكن العلانية .

١ - من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم
لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان - ومن ثم فإنه ما تثيره الطاعة (المحكوم
عليها) من بطلان فى الإجراءات لعدم إخطار المدعى بالحقوق المدنية بتأريخ
جلسة نظر الاستئناف ومصدر الحكم فى هيئته - مما لا شأن لها به - لا يكون
له محل .

٢ — إن الدفع بتأنيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا صريحا . ولما كان الحكم قد حصل دفاع الطاعنة القائم على تأنيق الإتهام بسبب المنازعات القضائية بينها هي وزوجها وبين المحجى عليه والشاهدين ، والتفت عنه أخذا بأدلة الثبوت التي لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما تشيره الطاعنة ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعنة اعتدت على المحجى عليه بالسب العلني أمام المسارة في الطريق العام بتوجيه العبارات التي أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، فإن نعي الطاعنة على الحكم بالقصور يكون غير سديد .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة قسم باب شرق الجزئية ضد الطاعنة وأخربأنهما في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٢ — بدائرة قسم باب شرق محافظة الإسكندرية : اعتسديا عليه بالسب العلني بأن وجهها إليه في الطريق العام الألفاظ المبينة بعريضة الدعوى . وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات ، مع إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بتاريخ ٢٠ يونية سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ . وإلزامهما متصامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثاني وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى (الطاعنة) والاكتفاء بتعريضها عشرون جنيها وإلزامها أن تدفع للمدعى بالحقوق المدنية تعويضا قدره عشرون جنيها . فطعن الوكيل عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة السب قد شابه البطلان والقصور في التسييب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه صدر في غيبة المدعى بالحقوق المدنية الذي لم يخطر بتأريخ الجلسة التي تحدت لنظر الدعوى أمام محكمة ثاني درجة ، كذلك لم يعن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بالرد على دفاع الطاعنة الثابت في مذكرتها والمعزز بالمستندات المقدمة منها والمؤسس على تلقيق الإتهام لسبب المنازعات القضائية بين زوجها وبين المدعى بالحقوق المدنية وشاهدي الإثبات ، وهذا بالإضافة إلى قصور الحكم في بيان مكان وقوع السب واستظهار ركن العلانية مما يوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بني عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، فإن ما تشبه الطاعنة من بطلان في الإجراءات — لعدم إخطار المدعى بالحقوق المدنية بتأريخ جلسة نظر الاستئناف وصدر الحكم في غيبته — مما لا شأن لها به — لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنة وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشاهد — دين الثابتة في الشكوى الإدارية المنضمة ، وحصل الحكم دفاع الطاعنة — القائم على المنازعات القضائية بينها هي وزوجها وبين المجنى عليه — والشاهدين — والتفتت عنه أخذا بأدلة الثبوت التي لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا صريحا ، فإن ما تشبه الطاعنة في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعنة اعتدت على المجنى عليه بالسب العلني أمام المارة في الطريق بتوجيه العبارات التي أوردها الحكم بما مقتضاه أن السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا ، فإن نفي الطاعنة على الحكم بالقصور يكون غير سديد — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفصه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، و إبراهيم أحمد الهيراني ، و عبد الحليم محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(٤٣)

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . تحقيق . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

التي بعدم مواجهة الطاعن بأحراز المضبوطات في بدء استجوابه . في غير محله
مادامت المحكمة قد اطاعت إلى سلامة المضبوطات . المجادلة في ذلك أمام النقض
لا تجوز .

(٢) مأمورو الضبط القضائي . مواد مخدرة .

ضباط مكافحة المخدرات . من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام قانون
المخدرات .

(٣) مواد مخدرة . تحقيق . "إجراءات التحقيق" . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات "بوجه عام" . نقض . "أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

إذ إن المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جرم الطاعن وإلى شهادة الطبيب
الذي استخرج المخدر من جسمه . كفايته ردا على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر
داخل جرم الطاعن لا يستتبع عقلا .

(٤) نقض " المصلحة في الطعن " " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .
مواد مخدرة . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . تفتيش . " الدفع ببطلان
التفتيش " . جلب .

إنهاء مصلحة الطاعن في التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى . مادام لم يسكن لآخر
المستخرج من جسمه أثر في وصف التهمة التي دين بها ومادام الحكم قد أثبت مسؤليته كذلك
عن جاب المخدر المضبوط في حقيقته .

١ - الأمر في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة يرجع إلى محكمة
الموضوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه لم
يواجه بالإحراز في اليوم الأول لاستجوابه واحتمال العبث بها وأسس الحكم
التفاته عن هذا الدفاع على أن الثابت من الأوراق أن الطاعن ووجهه بالإحراز
وأنه اعترف في تحقيقات النيابة بضبط الكرتون المحتوي على المسادة السمراء
اللون معه وأن المحكمة اطمأنت إلى سلامة الإحراز ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص لا يكون مقبولا وينحل إلى مجادلة موضوعية مما لا يجوز التحدى بها
أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن ضباط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي
فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة
المخدرات .

٣ - متى كان الحكم قد رد ، على دفاع الطاعن من أنه لا يستساغ عقلا
أن يخفى في شرحه كمية المخدر المضبوطة ، بأنه يطمئن إلى سلامة إجراءات
ضبط المخدر ، الذي تم بواسطة طبيب المستشفى الذي شهد في التحقيقات
بإستخراجه الخابورين المحتويين على مخدر الأفيون من شرح الطاعن ، لا يتنافى
مع الاقتضاء العقلي وطبيعة الأمور ، فإن دفاع الطاعن في هذا الصدد
ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع .

٤ - لا مصلحة للطاعن في التمسك ببطلان إجراءات التفتيش الذي تم
في المستشفى لأنه لم يكن . لإحراز المخدر المستخرج فيه أثر في وصف التهمة

التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محزاه لما أثبتته الحكم مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم النزاهة محافظة القاهرة (أولا) جلب جوهريين مخدرين (أفبونا وحشيشا) إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . (ثانيا) شرع في تهريب البضائع المبينة بالتحقيقات بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ودون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية ، وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمناقشته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ٣٣/أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمواد ٥ و ١٣ و ١٨ و ٣٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٣٢ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ بمطابقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي جلب جواهر مخدرة إلى جمهورية مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة والشروع في تهريب بضائع ممنوعة قد شابه القصور

فى التسبب والخطأ فى تطبيق القسانون وانطوى على الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول فى قضائه على ما أدلى به شهود الإثبات من رجال مصلحة الجمارك فى التحقيقات من رؤيتهم للطاعن باقى بقطع الكرتون المحتوية على المخدر على الرغم من تناقض أقوالهم فى صدد هذه الواقعة الجوهرية التى لها أثرها فى ثبوت توافر علم الطاعن بأن ما يحمله مخدرا وقد نفى الطاعن أن قطع الكرتون المشار إليها هى بعينها التى كانت فى حوزته ، كما أنه على الرغم من التراخى فى إرسال الإحراز للنيابة العامة إلى ما بعد استجواب الطاعن وإثارة الدفاع بطلان إجراءات التحرى فقد التفت الحكم عن هذا الدفاع وأبدى اطمئنانه إلى سلامة تلك الإجراءات دون أن يفصح عن العناصر التى استمد منها هذا الاطمئنان ، وكذلك أطرح الحكم دفاع الطاعن المؤسس على بطلان الإجراءات التى باشرها الضابط خارج المنطقة الجمركية وتفتيشه شخص الطاعن وزعمه أن هذا التفتيش تم بإذن من النيابة العامة برغم خلو الأوراق مما يفيد صدور هذا الإذن ، وأخيرا فقد اطمأن الحكم إلى التصوير الذى قال به طبيب المستشفى عن كيفية إخفاء المخدر بجسم الطاعن مع مجافاته لطبيعة الأمور وسكت عن تحقيق ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن — كل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن البر من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما والأدلة السائغة على ثبوتهما فى حقه عرض لما أثاره الدفاع من تناقض الشهود فى تصويرهم لواقعة الضبط وإلقاء الطاعن لأوراق الكرتون على الأرض ورد عليه فى قوله "وحيث إن هذا الدفاع مردود بأن الشهود لم يتناقضوا فى أقوالهم كما ذهب الدفاع بالنسبة لواقعة إلقاء المخدر على الأرض إذ الثابت أن هذه الواقعة قد ردها شاهد الإثبات الأول فى أقواله بمحضر تحقيق النيابة وردددها كذلك فى شهادته بالجلسة أمام المحكمة فضلا عن أنه لم يثبت كذلك أن الضابط تناقض فى روايته التى أدلى بها للنيابة فى تحقيقها وتلك التى أدلى بها للمحكمة ، وحتى ولو فرض وكان ثمة تناقض فى ذلك ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر فى الدليل المستمد من أقوال الشهود على ثبوت التهمة الأولى المسندة إلى المتهم

لأنهم أجمعوا في روايتهم على توافر الواقعة الأساسية الخاصة بضبط المخدر بحقية المتهم ، فضلا عن أن هذه الواقعة قد توافر الدليل عليها أيضا من اعتراف المتهم بها في محضر تحقيق النيابة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفاع من وقائع الدعوى وأقوال شهود الإثبات واعتراف الطاعن في التحقيقات — التي لم يجادل الطاعن في أسباب طعنه في أنها ترد إلى أصول ثابتة في الأوراق — كفايا في الدلالة على ما انتهى إليه من ضبط المخدر داخل حقية الطاعن فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد ولا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أنه لم يواجه بالإحراز في اليوم الأول لاستجوابه واحتمال العبث بها وأسس الحكم التفاته عن هذا الدفاع على أن الثابت من الأوراق أن الطاعن ووجه بالإحراز وأنه اعترف في تحقيقات النيابة بضبط الكرتون المحتوي على المادة السمراء اللون معه وأن المحكمة اطمأنت إلى سلامة الإحراز ، وكان الأمر في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة يرجع إلى محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة إجراءات التحرير فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا وينحل إلى مجادلة موضوعية مما لا يجوز التحدى بها أمام محكمة النقض . أما ما يثيره الطاعن في شأن بطلان الإجراءات التي باشرها الضابط وأسفرت عن ضبط المخدر مخفي في جسم الطاعن واستخراجه في المستشفى فردود بما أورده الحكم من أنه "أما عن الإدعاء ببطلان الضبط الحاصل بالمستشفى فردود مما ثبت من التحقيقات من سبق الحصول على إذن من النيابة بحصول هذا الإجراء وما صاحبه من ضبط فضلا عما ثبت من أن المتهم سلم إلى الضابط من رجال الجمارك مقبوضا عليه قبضا قانونيا ومتى كان مقبوضا عليه قانونا فإنه يحق للضابط تفتيشه وضبط ما عساه يكون في حيازته من مواد مخدرة عملا بنص المادتين ٣٤ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية بغير إذن من النيابة " وما أورده الحكم فيما سلف يتفق وصحيح القانون كما أنه من المقرر أن ضباط مكافحة المخدرات — ومنهم الضابط المذكور — من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في هذا الشأن . أما ما يشير به الطاعن من أنه لا يستساغ عقلا أن يخفى في شرحه كمية المخدر المضبوطة فإن ما رد به الحكم من اطمئنانه إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر الذي تم بواسطة طبيب المستشفى الذي شهد في التحقيقات باستخراجه الخابورين المحتويين على مخدر الأفيون من شرح الطاعن لا يتنافى مع الافتضاء العقلي وطبيعة الأمور وينحل دفاع الطاعن في هذا الصدد إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ، هذا بالإضافة إلى انتفاء مصلحة الطاعن في التمسك ببطلان إجراءات التفتيش الذي تم في المستشفى لأنه لم يكن لإحراز المخدر المستخرج فيه أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محزاه لما أثبتته المحكمة من مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرولى ، وعبد عادل مرزوق ، وعبد
توفيق المدنى .

(٤٤)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣) نيابة عامة . " حقها في الطعن في الأحكام " . نقض .
" المصلحة في الطعن " . " التقرير بالطعن . نطاقه " . " حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون " . إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . " نظرها
الدعوى والحكم فيها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
بطلان . تبغ .

(١) من المقرر أن لنيابة العامة أن تطعن بالنقض في الأحكام لمصلحة المحكوم عليه
ما دام لا يلقى على طعنها تسوء مركزه * هل ذلك ؟

(٢) الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل أيضا
الحكم النهائي الأول . لاندماج فيه .

(٣) قضاء الحكم الاستئنائي بإلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى تأسيسا
على بطلان إجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها عملا
بالمادة ٤١٩ إجراءات جنائية . هل ذلك ؟ عدم تفويت إحدى درجتي التقاضي
على المحكوم عليه .

قضاء محكمة ثاني درجة على خلاف ذلك في موضوع الدعوى المستأنفة دون إعادة المحاكمة
أول درجة خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل
في موضوعها .

١ - من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصاحبة أو الصفة في الطعن هي خصم هادل وتختص بمركز قانوني خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام - مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصاحبة هي لا محكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا ينبغي على طعنها - في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة - تسوى مركز المتهم .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل أيضا الحكم الغيبي الأول لاندماجه فيه .

٣ - تنص المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبمنظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها " . ولما كانت محكمة أول درجة قد قضت غيابيا بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، فاستأنفت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض مقداره عشرة آلاف وثمانمائة جنيه لمصاحبة الجمارك ومصادرة التبغ المضبوط . فعارض المحكوم عليه وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ولم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها ، بل قضى في موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضي فإنه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والاحالة إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز مغاغة هرب كمية التبغ الميينة بالمحضر بأن قام بزراعته محايًا . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جنح مغاغة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بعدم قبول الدعوى . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض مقداره عشرة آلاف جنيه وثمانمائة جنيه لمصلحة الجمارك ومصادرة التبغ المضبوط . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه كان يتعين على المحكمة إذ قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بعدم قبول الدعوى أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها حتى لا تحرم المطعون ضده إحدى درجتي التقاضي أما وأنها تصدت للوضوح فإن قضاءها يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل للصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام — مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا ينبئ على طعنها — في حالة عدم استئنافها حكم محكمة أول درجة — تسوى ومركز المتهم . لما كان ذلك ، وكان ما تنعاه الطاعنة في طعنها إنما يرد على الحكم الغيابي الاستثنائي الذي قضى بإلغاء الحكم الابتدائي وتصدي للوضوح وفصل فيه ، لما كان ذلك ، وكان

الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل أيضا الحكم الغيابي الأول لاندماجه فيه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المحكوم عليه بأنه في يوم ٨ يناير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا هرب كمية التبغ المبينة بالمحضر بأن قام بزراعته محليا وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وقضت محكمة أول درجة غيابيا بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية . فاستأنفت النيابة العامة الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة جنيه وتعويض مقدار عشرة آلاف وثمانمائة جنيه لمصلحة الجمارك ومصادرة التبغ المضبوط فعارض المحكوم عليه ، وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بعدم قبول الدعوى الأمر الذي منع عليها السير فيها ، وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلانا في الإجراءات أو الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها" ، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من قضائه ببطلان الحكم الصادر من محكمة أول درجة إلا أنه لم يقض بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها بل قضى في موضوعها وفوت بذلك على المحكوم عليه إحدى درجتي التقاضي ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يستوجب نقضه والإحالة إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن عزام نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسرواطى ، ومحمد عادل مرزوق ، ومحمد توفيق
المدنى .

(٤٥)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤ القضائية

ضرب . " ضرب أحدث عاهة " . رابطة سببية . حكم . " تسببه .
تسبب معيب " . إثبات . " خبرة " .

خلو التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من بيان سبب الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، مؤداه ،
عدم إمكان الاستدلال بها على قيام رابطة سببية بين تلك الإصابة والضرب المنسوب للحكم عليه
مثال لتسبب معيب .

إذا كانت التقارير الطبية المقدمة في الدعوى قد خلت من بيان سبب الإصابة
التي نشأت عنها العاهة ، كما خلت تقرير الطبيب الشرعى النهائى من بيان ما إذا
كانت الإصابة تحدث نتيجة اصطدام يد المجنى عليه بجائط — كما جاء بدفاع
الطاعن — أو نتيجة ثنى الطاعن للإصبع الوسطى ليد المجنى عليه اليسرى وكان
الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأحداث العاهة المستديمة بالمجنى عليه بين
واقعة الدعوى بما مؤداه أن نزاعا حدث بينهما حول حياكة ملابس الطاعن
تراشقا فيه الألفاظ فكان أن ضربه الأخير وأمسك بالإصبع الوسطى ليد
اليسرى ولواه فأصيب الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف لديه
من جرائها عاهة مستديمة هي انكيلوزتام في حالة بسط المفصل السلامى العلوى
للإصبع الوسطى نتيجة الضيق بالمفصل المذكور وتبين بالمفصل السلامى الظفرى
لتبين الإصبع في وضع ثنى مما يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٠٪ واستند

الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وشاهده والتقرير الطبي الشرعى الذى اقتصر على بيان الإصابة ووصف العاهة المستديمة دون أن يبين سبب إحداث هذه الإصابة فان الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعن والعاهة التى تخلفت بالمجنى عليه استنادا إلى دليل فى مما يعيبه بالقصور فى البيان .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز كوم امبو محافظة أسوان أحدث عذابا الإصابة المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى انكيلوزتام فى حالة بسط بالمفصل السلامى العلوى بالإصبع الوسطى ليداه اليسرى وتيبس بالمفصل السلامى الظفرى لتيبس الإصبع فى وضع ثنى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠٪ ، وطلبت من مستشار الاحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وعكة جنائيات أسوان قضت بحضوريا بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة ، حول على التقرير الطبي الشرعى الذى جاء خاليا من بيان سبب حدوث الإصابة التى تخلفت عنها العاهة بالمجنى عليه مما يعيب الحكم بالقصور فى استظهار رابطة السببية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحداث العاهة المستديمة بالمجنى عليه بين الواقعة بما مؤداه أن نزاعا حدث بينهما حول حياكة ملابس

الطامن تراشقا فيه بالألفاظ فكان أن ضربه الأخير وأمسك بالإصبع الوسطى ليده اليسرى ولواه فأصيب بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هي انكيلوز تام فى حالة بسط المفصل السلامى العلوى للإصبع الوسطى نتيجة الضيق بالمفصل المذكور وتيبس بالمفصل السلامى الظفرى اتيبس الإصبع فى وضع ثنى مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠٪ واستند الحكم فى إدانة الطامن إلى أقوال المحجنى عليه وشاهده والتقرير الطبي الشرعى ، وبعد أن حصل مضمون شهادة الشاهدين أورد مؤدى التقرير الطبي الشرعى النهائى الذى اقتصر على بيان الإصابة ووصف العاهة المستديمة دون أن يبين سبب إحداث هذه الإصابة . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى قد خلت من بيان سبب الإصابة التى نشأت عنها العاهة ، وقدم الطبيب الشرعى تقريره النهائى دون تمييز استيفاء النيابة العامة ببيان ما إذا كانت هذه الإصابة تحدث نتيجة اصطدام يد المحجنى عليه بمحائط س كما جاء بدفاع الطامن — أو نتيجة ثنى الطامن للإصبع الوسطى بيد المحجنى عليه اليسرى ، لما كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطامن وبين العاهة التى تخلفت بالمحجنى عليه استنادا إلى دليل قفى ، مما يصح به بالقصور فى البيان ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أرجه الطامن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن حزام نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كمال عطيفة ، ومصطفى محمود الأسروطى ، ومحمد عادل مرزوق ، ومحمد
توفيق المدينى .

(٤٦)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .
إصابة خطأ . سلاح .

وجوب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤداه إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تعسف
في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبیب معيب في جريمة إصابة خطأ وحمل
سلاح ناري داخل المدينة .

من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤداه
إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل
والمنطق ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل في إدانة الطاعن
عن تهمتي حمل سلاح ناري في أحد الأفراح وإطلاقه داخل المدينة
بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن مسدسه قد أطلق منه صار ناري في تاريخ
الحادث ، وهو ما لا يقطع بشيء في شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح وإطلاقه
ولا يؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين ولا يصلح
بذاته أساسا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإنه يكون تدليلا غير سائق
ولا يحل قضاء الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة قسم أول طنطا (١) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين والأوامر بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس مرخص له بحمله في أحد الأفراح ولم يتخذ وسائل الحيلة الكافية فأصاب المقدوف المجنى عليه وأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي (٢) حل سلاحا ناريا (مسدس) في أحد الأفراح (٣) أطلق داخل مدينة طنطا عيارا ناريا من مسدس . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١١ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ومخالفة بالمادة ٣٧٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح طنطا الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام والمادة ٢٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهم عشرة جنهات والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة الأولى وتفريمه مائة قرش والمصادرة عن التهمتين الثانية والثالثة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمتي حمل سلاح نارى في أحد الأفراح وإطلاقه داخل المدينة ، فقد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك أنه على الرغم من عدم ثبوت حمله لسلاحه في مكان الحادث ، فإن الحكم قد استدل على إدانته بشواهد لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج

ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل في إدانة الطاعن عن تهمتي حمل سلاح ناري في أحد الأفراح وإطلاقه داخل المدينة — بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن مسدسه قد أطلق منه عيار ناري في تاريخ الحادث ، وهو لا يقطع بشيء في شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح وإطلاقه ، ولا يؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين ، ولا يصلح بذاته أساسا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإنه يكون تدليلا غير مائع ولا يحمل قضاء الحكم . مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / نصر الدين حسن هزام نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد كمال عطية ، ومصطفى محمود الأسروطي ، ومحمد عادل مرزوق ، ومحمد
خوفيق المدني .

(٤٧)

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ القضائية

تبديد . اختلاس أشياء محجوزة . جريمة . " أركانها " . إثبات .
" بوجه عام " .

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . دفع . " الدفع بعدم العلم بيوم البيع " .
حكم . " تسييبه تسييب غير معيب " . إعلان . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

سأط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون المتهم عالماً باليوم المحدد للبيع
ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

إعلان المتهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفي لقطع بثبوت علمه به .
اماراح الحكم لدفع المتهم القائم على علمه باليوم الذي تحدد لليوم لمجرد إعلان تأجيله به
دون استعلاء لقيام هذا الأخير بالإفلاخ به . غير سليم .

من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم
عالماً حقيقة باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم
بقصد عرقلة التنفيذ . ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان

المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين .
إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الواجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر علم الطاعن باليوم الذي تأجل إليه البيع بما هو ثابت في محضر تأجيل البيع من أن مندوب المحز تخاطب في محل المحجوزات مع حامل المحل بصفته تابعا للطاعن ، ومن اعتراف الأخير في المذكرة المقدمة بدفاعه بتبعية هذا العامل له ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يدل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الإعلان بأخبار الطاعن به . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم دمياط : بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح البنك المصري العربي والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطابت معاقبته بالمسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دمياط الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . عارض ، ولدى نظر المعارضة ادعى البنك المركزي المصري بصفته مصفيا للبنك المصري العربي مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ثم قضت المحكمة بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه وإلزام المتهم أن يدفع للدعي بالحقوق المدنية بصفته مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime اختلاس أشياء محجوز عليها إداريا ، قد شابه القصور في التسييب ، ذلك أنه دفع بانتفاء نية التبيد لديه بعدم علمه باليوم الذي تأجل إليه بيع المحجوزات التي ما زالت موجودة فاطرح الحكم هذا الدفاع استنادا إلى توافر علمه بهذا اليوم بمجرد إعلانه به في مواجهة تابعه مع أن ذلك لا يفيد علمه اليقيني ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي إنه استدل على توافر علم الطاعن باليوم الذي تأجل إليه البيع بما هو ثابت في محضر تأجيل البيع من يوم ١٩٧٠/٥/٧ إلى يوم ١٩٧٠/٦/٨ من أن مندوب المحجز تخاطب في محل المحجوزات مع ... العامل بالمحل وسلمه صورة المحضر بصفته تابعا للطاعن ، ومن اعتراف الأخير في المذكرة المقدمة بدفائه بتبعية هذا العامل له ويبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتنى أسباب الحكم المستأنف واطرح دفاع الطاعن بانتفاء علمه بيوم البيع لإطمئنان المحكمة إلى ثبوت علمه بهذا اليوم مما ورد بمحضر التأجيل الذي حرره مندوب البيع وسلم صورته — لغياب الطاعن — إلى تابعه الموجود في المحل وكفاية ذلك للتدليل على علمه به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ، ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الإعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إطراره دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به في مواجهة تابعه ورتب على هذا الإعلان توافر علمه باليوم السدد للبيع دون أن يدلل على علم الطاعن علما يقينيا بهذا اليوم وذلك باستجلاء قيام مستلم الإعلان بأخبار الطاعن به . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشرفي ، وإبراهيم أحمد الديوان ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغرب .

(٤٨)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣ القضائية

دفع . ” الدفع بعدم قدرة المجني عليه على التكلم عقب إصابته ” . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” . حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” .
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

الدفع بعدم قدرة المجني عليه على التكلم عقب إصابته . دفاع جوهري . إفعال تحقيقه
أرالد عليه يعيب الحكم * .

من المقرر أن الدفع بعدم قدرة المجني عليه على التكلم عقب إصابته يعد دفاعاً
جوهرياً في الدعوى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها . ولما كان المدافع من الطامنين
قد أثار عدم قدرة المجني عليه على التحدث عقب إصابته ، كما يبين من الرجوع
إلى المفردات المضمومة أن تقرير الصفة التشريحية قد خلا من الإشارة
إلى استطاعة المجني عليه أو عدم استطاعته النطق عقب إصابته ، فإن المحكمة
إذ لم تفتن إلى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقاً وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه
بل سكنت عنه إرادته له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيباً .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز الغنائم محافظة أسيوط (أولا) قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم وبیت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا عشوا بالطلقات وترصد له في المكان الذي أيقن سلفا مروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة مقذوفات نارية من سلاحه قاصدا من ذلك قتله فأصابه أحدا بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته. (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية). (ثالثا) أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به. فقرر ذلك في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٢. ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها بتاريخ ٣ د سمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما عن التهم الممسندة إليه. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه القصور في التسبب وانعاضى على الإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أنه لم يكن في مقدور المحجنى عليه النطق بعد إصابته مما يستحيل معه أن يتحدث إلى شهود الإثبات بتعقل وبدلى إليهم بأن الطاعن هو الذى أطلق النار عليه وقد أبدى المدافع عن الطاعن ما يساند هذا الدفاع، بيد أنه على الرغم من اعتماد الحكم على أقوال هؤلاء الشهود ومع جوهرية دفاع الطاعن فقد التفتت المحكمة منه ولم تكن بتحقيقه

بالاستعانة برأى فني وشككت عنه إيرادا له وردا عليه مما يعيب الحكم بما
يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع من الطاعن
قد أثار عدم قدرة المحجني عليه على التحدث عقب إصابته . كما يبين من الرجوع
إلى المفردات المضمومة أن تقرير الصفة التشريعية قد خلا من الإشارة
إلى استطاعة المحجني عليه أو عدم استطاعته النطق عقب إصابته . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد عول أساسا في إدانة الطاعن على أقوال المحجني عليه
التي شهد شهود الإثبات الثلاثة بأنه أدلى بها أمامهم قبل وفاته ، وكان الدفع
بعدم قدرة المحجني عليه على التكلم عقب إصابته يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق
الدليل المقدم فيها ، فإن المحكمة إذ لم تنظر إلى دفاع الطاعن ولم تقسطنه حقه
وتمنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيرادا له وردا عليه ، يكون
حكمها معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر
أوجه الطعن .

جلسة ١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعيد ساج نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومعتاض محمد الأسوي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٤٩)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١) حكم . " مالا يعيبه في نطاق التبديل " . بطلان .
اميرة في التاريخ الذي نطق فيه ، بالحكم من بحقيقة الواقع لا بما ذكره خطأ في ، أو في محضر
الجلسة .

المطأ المأدى البحث في إثبات تاريخ صدور الحكم بمحضر الجلسة ، خلاف ماورد وردة الحكم
لا يؤثر سلامته . . مثال .

(٢) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " مالا يعيبه
في نطاق التبديل "

المرء والواضح لا يذعن من اخفاء المعلومات بخصوص المدعى . مثال في خصوص إتهام ذكر صفة
أحد الخصوم .

(٣ ، ٤) نقض . " المصلحة في الطعن " ، عقوبة " العقوبة المبررة " .
" عقوبة الجرائم المرتبطة " . ارتباط . ضرب . قذف .

اعطى الذي تمتم المحكمة بإجابت . هو الطلب الصريح بانجاز التتبع في الدعوى . مثال
في خصوص طلب ضم قضية .

لا مصلحة للطاعن في التمسك بالحكم بالادانة في جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يهل الانجزة على موجب
حكم المادة ٢٢/٢ فقرات بالنسبة لأحد هذه الجرائم طالما كانت العقوبة المصاحبة بها في حدود
العقوبة المقررة لأحد تلك الجرائم والتي لا تطعن عليها .

١ — العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أوفى محضر الجلسة . وإذ كان ذلك وكانت الطاعتان تقران في تقرير الطعن وأسبابه أن الحكم المطعون فيه قد صدر في التاريخ المدون فيه وليس في التاريخ الوارد بمحضر جلسة النطق به فإن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديًا بحثًا من كاتب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم .

٢ — من المقرر أن المهور الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة الخصوم الدعوى وإذ كان ذلك وكانت الطاعتان تقرران في وجه الطعن بأن المدعى بالحقوق المدنية قد اختصمه في صحيفة الدعوى المباشرة مطالبًا بالتعويض بصفته الولي الشرعي على ابنته المدعى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم الابتدائي في مدوناته أنه قضى له بالتعويض على أساس ذلك فإن إغفال ذكر هذه الصفة في أسباب الحكم ومنطوقه — وهو مهور واضح في حقيقة معلومة للخصوم — لا ينال من صحة الحكم ويكون النعي على الحكم بدعوى البطلان غير سديد .

٣ — الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم ، ولم كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعتين لم تصرّا بجلسة المرافعة الأخيرة على طلب ضم القضية التي كانتا قد طلبتا ضمها بعد أن كانت المحكمة قد عدلت عن قرارها بضمها فانه لا أثر يرب على المحكمة إن هي لم تستجب لطلب ضمها المبدي بملسة سابقة هذا فضلًا عن أن الثابت مما جاء بأسباب الطعن أن طلب ضم هذه القضية لا يتجه مباشرة إلى تقي الأفعال المكونة للجرائم المسندة للطاعتين أو استحالة حصولها بالكيفية التي رواها المجني عليهما وشاهدا الإثبات بل المقصود منه في واقع الأمر هو تجريح أقوال المجني عليهما الأمر الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولًا .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعتين جميعًا مرتبطة ارتباطًا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة القذف — التي لا مطعن للطاعتين عليها فإنه لا يكون لهما مصلحة في نفيهما بشأن تهمة الضرب التي أسندتها الحكم إليهما .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جناح فارسكور الجزئية ضد الطاعنتين بوصف أنهما في يوم ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة مركز فارسكور مخالفة ديباط . (أولا) اعتديتا عليهما بالقذف والسب العلني بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى . (ثانيا) اعتديتا عليهما بالضرب وطلبا معاقبتهما بالمواد ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات وإلزامهما بأن تدفعا لهما مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة فارسكور الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧١ (أولا) بحبس كل من الطاعنتين شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ ، وتغريم كل منهما خمسمائة قرش عن التهمتين وإلزامهما بأن تدفعا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وشملت الحكم في الدعوى المدنية بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ، ومحكمة ديباط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعنت المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنتين بجرائم القذف والسب العلني والضرب وإلزامهما بالتعويض ، قد شابته البطلان والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم قد صدر في غير التاريخ الثابت في ورقته بدليل مغايرته للتاريخ الوارد بمحضر جلسة النطق به ، كما أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد صدر باطلا إذ قضى بالتعويض لشخص المدعى بالحقوق المدنية لا بصفته الولي الشرعي على ابنته المجنى عليها كما ورد بصحيفة الدعوى المباشرة إذ أنه لم يبين هذه الصفة في أسبابه ومنطوقه . هذا إلى أن المحكمة الاستئنافية قد عدلت عن قرار سابق لها بضم قضية اللجنة

رقم ٢٩٦٩ سنة ١٩٧١ فارسكور التي كان الدفاع قد طلب ضمها للتدليل على تفتيق الاتهام لسابقة اعتداء المحبى عليها الثانية على ابنة الطاعنة الأولى . فضلا عن أن الحكم قد استند في إدانة الطاعنتين بجريمة الضرب إلى أن أقوال المحبى عليهما مؤيدة بأقوال شاهدى الإثبات في حين أن الأخيرين لم يذكرا شيئا عن واقعة بالضرب ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت العبرة في التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هى بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أوفى محضر الجلسة ، وكانت الطاعنتان تقرران في تقرير الطعن وأسبابه أن الحكم المطعون فيه قد صدر في التاريخ المدون فيه وليس في التاريخ الوارد بمحضر جلسة النطق به ، فإن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا بحثا من كاتب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن السهو الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى ، وكانت الطاعنتان تقرران في وجه الطعن بأن المدعى بالحقوق المدنية قد اختصمه في صحيفة الدهوى المباشرة مطالبا بالتعويض بصفته الولي الشرعى على ابنته المحبى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم الابتدائى في مدوناته أنه قضى له بالتعويض على أساس ذلك ، فإن إغفال ذكر هذه الصفة في أسباب الحكم ومنطوقه — وهو سهو وانح في حقيقة معلومة للخصوم — لا ينال من صحة الحكم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بدعوى البطلان غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعنتين لم تصرأ بجلسة المرافعة الأخيرة على طلب ضم القضية رقم ٢٩٦٩ سنة ١٩٧١ جنح فارسكور بعد أن كانت المحكمة قد عدلت من قرارها بضم تلك القضية ، فإنه لا تثير على المحكمة إن هى لم تستجب لطلب ضمها المبدى بجلسة سابقة ، لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته هو الطلب الصريح الجازم . هذا فضلا عن أنه لما كان الثابت مما جاء بأسباب الطعن ، أن طالب ضم هذه القضية

لا يتجه مباشرة إلى نفي الأعمال المكونة للجرائم المسندة للطاعتين أو استحالة حصولها بالكيفية التي رواها المجني عليهما وشاهدا الإثبات بل المقصود منه في واقع الأمر هو تجريح أقوال المجني عليهما الأمر الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته فإن النفي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لامصلحة للطاعتين في نفيهما بشأن تهمة الضرب التي أسندتها الحكم إليهما ذلك بأنه اعتبر الجرائم المسندة إليهما جميعا مرتبطة ارتباطا لا يتقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٢٢ من قانون العقوبات واعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليهما العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة القذف — التي لا مطعن للطاعتين عليهما . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار حسين سعد ماسح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية الحادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفه ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد
هادل مرزوق .

(٥٠)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤ القضائية

(٣٤٢٤١) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعي" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير مريب" . دفاع "الإخلال
بحق الدفاع . ما لا يوفره" . دفاع شرعي .

(١) الدفاع الشرعي : من الدفوع الموضوعية . وجوب التمسك به لدى محكمة الموضوع . عدم
جواز ثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق
حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها .

(٢) مجرد القول بأن الطاعة والمجنى عليها كلاهما بدأ بانتعدي لا يفيد الدفاع بقيام حالة
الدفاع الشرعي ولا يستوجب من المحكمة ردا .

(٣) ليس للطاعة أن تنهى على المحكمة نعردها عن القيام بإبراء لم تطلبه منها أو الرد
على دفع لم تثره أمامها . مثل في طلب دعوى .

١ - الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها
لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إنارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت
الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون
أو ترشح لقيامها . ولما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم
المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، فإن النعى على الحكم
في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٢ — إذا كان البين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعنة لم تتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى وما ورد على لسان الدفاع عنها من أن الطاعنة والمجنى عليها "كلاهما بدأ بالتعدى" لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعنة إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كانت الطاعنة لم تطلب من المحكمة ضم القضية المشار إليها بوجه الطعن فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم تطلبه منها أو الرد على دفاع لم تثره أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها فى يوم ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز أبو حماد محافظة الشرقية أحدثت الإصابات الميينة بالتهجير الطبي الشرعى وهى فقد جزء من الشفة السفلى والتي تخاف لديها من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى عدم القدرة على إتمام فتح الفم وهذه العاهة تقدر بحوالى ٣ ٪ . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . وادعت مدنيا قبل المتهمه وطلبت القضاء لها بمبلغ قرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوريا بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمه بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة شهور وبالزامها بأن تدفع للدية بالحق المدنى مبلغ قرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحداث عاهة مستديمة ، قد شابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن

الطاعة كانت موضع اعتداء من المجنى عليها في الشجار الذي تشب بينهما وضبط عن ذلك قضية اللجنة رقم ٢٧٦٦ سنة ١٩٦٩ أبو حماد التي صدر الحكم فيها بادانة هذه الأخيرة ، وقد أثار الدفاع أمام محكمة الموضوع أن الطاعة لم تكن هي البادئة بالاعتداء بل كانت المعتدى عليها وبفرض صحة ما أسند إليها فلأنها كانت في حالة دفاع شرعي ، إلا أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم تقم بالاطلاع على القضية آنفة الذكر تحقيقا له ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة التي دان الطامن بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائلة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطامنة لم تتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي وما ورد على لسان الدفاع منها من أن الطاعة والمجنى عليها " كلاهما بدأ التعدي " لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ولا يعد دافعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطامنة إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطامنة لم تطلب من المحكمة ضم للقضية المشار إليها بوجه الطعن فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم تطلبه منها أو الرد على دفاع لم تهره أمامها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين لنقضه موضوعا .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عافية ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٥١)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤ القضائية

طعن " المصلحة في الطعن " . نيابة عامة . " صفتها في الطعن في الأحكام " .
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " معارضة . " نظرها
والحكم فيها " .

للبينة العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه وإن لم يكن لها سلطة إتهام مصلحة خاصة
في الطعن . باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية
صحيحة . مثال .

من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عام تختص بمركب
قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها سلطة إتهام
مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، لما كان ذلك —
وكانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى
الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه
من الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في الطعن تكون قائمة — لما كان
ذلك — وكان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم
(المطعون ضده) غيائياً فعارض في هذا الحكم وتخاف من حضور جلسة المعارضة
فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف الحكم الأخير وقضت

المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره وأثبتت المحكمة أن المطعون ضده قدم شهادة مرضية ثابت بها مرضه في فترة الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالشهادة المرضية التي قدمها الطاعن والتي تتضمن مرضه لمدة عشرة أيام ضمنها اليوم المحدد لنظر المعارضة — بما مفاده أنه كان مريضا في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة — ولذلك قضى بقبول استئنافه شكلا مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه حكم في الوقت ذاته في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان ثابتا أن تخلف الطاعن عن جاسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهري — أفقره الحكم المطعون فيه — فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تفضي في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوت على الطاعن إحدى درجتى التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الواسطى بمحافظة بني سويف بدم المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسجلة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالجهة الخاجة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الواسطى الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتى قرش

لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بنى بسويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ...

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تناول موضوع الدعوى وقضى على المتهم (المطعون ضده) بالعقوبة مع أن الاستئناف المرفوع منه كان مؤسسا على أن الحكم المستأنف الصادر ضده باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم باطل لأن مخالفته عن حضور جلسة المعارضة راجع إلى عذر قهري هو مرضه وقد قدم الدليل على هذا العذر فكان يتعين على المحكمة إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر معارضته في الحكم النيابة الصادر فيها .

ومن حيث أنه من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم — وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة في الطعن تكون قائمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم (المطعون ضده) غيابيا فعارض في هذا الحكم وتخاف من حضور جلسة المعارضة فتمضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف الحكم الأخير وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره .
وأثبتت المحكمة أن المطعون ضده قدم شهادة مرضية ثابت بها مرضه في فترة
الاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالشهادة
المرضية التي قدمها الطاعن والتي تتضمن مرضه لمدة عشرة أيام بما مفاده
أنه كان مريضاً في اليوم المعين لنظر معارضته أمام محكمة أول درجة — ولذلك
قضى بقبول استئنافه شكلاً مع أنه قرر به بعد الميعاد ، غير أنه حكم في الوقت
ذاته في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان
ثابتاً أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر
قهرى — أفرد الحكم المطعون فيه — فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة
كأن لم تكن يكون قد وقع باطلاً ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى
في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بإلغائه ، وإعادة القضية إلى محكمة
أول درجة للفضل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت على الطاعن إحدى
درجتي التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق
القانون .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع
الدعوى وتصحيحه والقضاء في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
للقاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر
المعارضة .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومعتز محمد الأهول ، ومجد
عادل مرزوق .

(٥٢)

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .
حكم . " بطلانه " . بطلان . طعن . " نطاقه " .

المعارضة في الحكم الخياري الاستئنافي القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً تطرح حل المحكمة
أولاً الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح
وقلت عند هذا الحد وإن لم أأت أنه خاطئ ، لكنه ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحل لها في هذه
الحالة فقط أن تعالج العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .

تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو العقوبة المقررة بها وقبل التعميل في صحة الحكم
المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . أثره . بطلان الحكم .

إذا كان الحكم الخياري الاستئنافي المطعون فيه لم يقضى إلا بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون
متعيناً عليها عند المعارضة فيه أن تحصل أولاً في صحة من ناحية شكل الاستئناف
فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألقته
ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تعرض
للعقوبة فتعد لها في مصلحة المعارض ، أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ —
كما هو الحال في هذه الدعوى — متوهم أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع
الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً متعيناً قضاؤه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز بني سويف محافظة بني سويف بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بمحضر المحجز والملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسماة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه أضرارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز بني سويف الجزئية قضت ضايبا بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بني سويف الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت ضايبا بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٩٧٢ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول معارضة المطعون ضده شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدوره قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا الحكم تعرض لموضوع الدعوى قبل أن يفصل في صحة الحكم المعارض فيه والفاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع ؛ فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولاً في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتعدها لمصلحة المعارض ، أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ — كما هو الحال في هذه الدعوى — متوهمه أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً متعينا نقضه ، ويتعين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية المستشارين السادة :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسروطي ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٥٣)

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ القضائية

نقض . " المصلحة في الطعن " . " الصفة في الطعن " . طعن . " المصلحة
والصفة فيه " . نيابة عامة . " حقها في الطعن في الأحكام " .

إلغاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام . والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره . عدم
قبول الطعن . طعن النيابة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز ، حلة ذلك . المصلحة
النظرية . المعروف لا يؤبه لها . مثال .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل
وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات
القانون ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام — من جهة
الدعوى الجنائية — وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن
بل كانت المصلحة هي للحكوم عليهم من المتهمين فتتوب عنهم في الطعن لمصلحتهم —
تقيده في ذلك بقيود طعنهم — بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للحكوم
عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة
المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . لما كان
ذلك ، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ
تكون مصلحتها — وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها —
لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول استئناف المطعون

ضده شكلا وقال في أسبابه أنه قدم في الميعاد القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منه من التقرير بالاستئناف في الميعاد — دون أن يقضى بعدم قبول الاستئناف عملا بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وخطأ في التسبيب . إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المطعون ضده ، وكانت سلطة الاتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يبد طلبات ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل الاستئناف أو بموضوعه ، فلم يتصل الطعن تبعا لذلك بطلب من طلباته فإنه لا تكونه هناك مصلحة للطاعة كسلطة اتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا دون القضاء بعدم قبوله ، طالما أنه لا جدوى منه مادام كل من الحكيم فيما يتعلق بالفصل في شكل الاستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصيته هذه الدعوى ، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، قضاء لامطعن عليه منه أو من النيابة العامة — لما كان ماتقدم فإن الطعن لا يكون مقبولا لانعدام المصلحة فيه ويتعين رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الحيزة محافظة الحيزة استغل السيارة في غير غرضها المبين برخصتها ، وطلبت عقابه بالمواد ٦٦ و ٨٤ و ٩٥ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ومحكمة ببا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وسحب الرخصة لمدة خمسة عشر يوما . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بقبول استئناف المطعون ضده شكلا وانساق إلى الحكم في موضوعه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المطعون ضده لم يقرر بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ولم يقيم به مانع قهرى حال دون ذلك مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا دون قبوله والحكم في موضوعه بتأييد الحكم المستأنف وهو ما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وإعمال القانون على وجهه الصحيح .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه استعمل السيارة في غير غرضها المبين برخصتها ومحكمة ببا الجزئية قضت غيابيا بتغريمه مائة قرش وسحب الرخصة لمدة خمسة عشر يوما ثم قضت في معارضته باعتمادها كأن لم تكن فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ومحكمة ثانية درجة قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقد أعلن هذا الحكم لشخص المطعون ضده في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ولم يمارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول استئناف المطعون ضده شكلا وقال في أسبابه أنه قدم في الميعاد القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منعه من التقرير بالاستئناف في الميعاد — دون أن يقضى بعدم قبول الاستئناف عملا بالمادة رقم ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وخطأ في التسبيب . إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بادانة المطعون ضده ، وكانت سلطة الاتهام قد أجبرت إلى طاباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواه أكان ذلك فيما يتعلق بشكل الاستئناف أو بموضوعه فلم يتصل الطعن تبعا لذلك بطلب من طلباته ، وكان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، وكان لها تبعا لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام — من جهة الدعوى الجنائية — وإن لم يكن

لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي المحكوم عليهم من المتهمين فتنبؤ منهم في الطعن لمصلحتهم — متقيدة في ذلك بقيود طعنهم — بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للنياية العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها — وطعنها تبعاً لذلك — مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها ومن ثم فإنه لا مصلحة لها كسلطة اتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لفضائه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً دون القضاء بعدم قبوله ، طالما أنه لا جدوى منه مادام كل من الحكام فيما يتعلق بالفصل في شكل الاستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصية هذه الدعوى ، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بادانة المتهم ، قضاء لا مطعن عليه منه أو من النياية العامة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً لانعدام المصلحة فيه ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

بمهاصة المستشار السيد / حميد سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة المستشارين
السادة : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤ القضائية

١ - إهمال جسيم . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

الخطأ الجسيم في عدد تطبيق المادة ١١٦ مكررب عنوبات صورة : الإهمال الجسيم في أداء
الوظيفة . وإساءة استعمال السلطة . والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة .

الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . صودة من الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف
مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للوظف العادي في مثل ظرفه وقوامه تصرف إرادى خاطئ
يؤدى إلى نتيجة ضارة توقعها الجاني أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها
تقدير ذلك الخطأ هو ما يتعلق بموضوع الدعوى .

٢ - نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

الجلد الموضوع أمام محكمة النقض . غير جائز .

٣ - إثبات . "قوة الشيء المحكوم به" . قوة الشيء المحكوم به . حكم .
"حجيته" .

مناط حجية الأحكام هي : راحة المصوم والموضوع والسبب .

٤ - حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

الدفاع الظاهر بالعلان لا يستوجب ردا .

١ - حدد المشرع لخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكررب صورا ثلاث هي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ومن المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد عمدا في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيطة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو ميب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمسئول والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادى خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها . ولكنه لم يقبل إحداثها ولم يقبل وقوعها - والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها - فإن قعد عن بذل القدر الذى يبذله أكثر الناس تهاونا في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيما - وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن من الواقع الذى استبان للحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه أهمل إهمالا جسيما في أداء أعمال وظيفته وأهفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع الشركة من حذر وحيطة ودلل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهم ولا يعلم عن قدرتهما المالية ويسارهما المالى شيئا ودون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على عملهما أو أن يطلع على سجلهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل له فى العمل وفى حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العميل الضامن سبق إشهار إفلاسه وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن فى خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ ج و ٨٨٢ م فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويستقيم به قضاؤه وتندفع به دعوى الفساد فى الاستدلال .

٢ - من المقرر أن المنازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التى تمت فيها لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير

الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ - من المقررات مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب وإذا كان ذلك وكان الطامن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتحد موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى الماثلة وصدر فيها حكم معين فإن معنى الطامن على الحكم بأن في القضاء بادانتهم إخلال بقاعدة قوة الشيء المقضى يكون غير سليم .

٤ - لا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع طالما أنه دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في خلال المدة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم المندشية محافظة الاسكندرية . بوصفه مدير فرع (سوق الحيط) بالشرطة العامة لتجارة السلع الاستهلاكية بالجملة وهي إحدى شركات المؤسسة العامة للسلع الاستهلاكية تسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الشركة التي يعمل بها . وكان ذلك ناشئا عن إهماله الجسيم في أداء وظيفته وواجباتها بأن أغفل التحقق من شخصية كل من ومن شخصيتهم التجارية وقدراتهم المالية قبل إبرام الصفقات معهم وتعامل مع وقبل ضمانته للعميلين المذكورين رغم تحذيره من التعامل معه ، وقام بتسليم هؤلاء العملاء الثلاثة بضائع باهت قيمتها ٢٩٥٩٠ ج و ٨٨١ م مقابل شيكات لا يقابلها أرصدة قائمة وقابلة للسحب مما سبب لهم الإستيلاء على هذه البضائع ، وضيع على الشركة فرصة استردادها . وطابت عقابه بالمواد ١١١/٦ و ١١٦ مكر (ب) و ١١٩ من قانون العقوبات . وادعت الشركة المحنى عليها مدنيا ضد الطامن طالبة إلزامه بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المندشية الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٧١

عملا بمواد الإتهام بحسبه سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للشركة المدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت. فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بتغريم الطاعن مائة جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض - الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تسببه بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح إحدى شركات القطاع العام قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن البين من مجموع التحقيقات أن تعامل الطاعن مع الشخصين المأخوذ عليه التعامل معهما إنما كان بناء على ضمان أحد عملاء الشركة المعروفين لها وذلك بتوقيعه على شيكين على بياض ضمانا لمسحوباتهما بما يغنى عن التحقق من مقدرتهما المالية أو الاطلاع على السجل التجارى الخاص بهما وينتفى به عنه ركن الإهمال الجسيم ، هذا إلى أنه متى كان الثابت أن هذين الشخصين مع ذلك العميل الضامن قد دانهم القضاء في قضية أخرى بتهمة إصدار شيكات بدون رصيد بما يؤيد ما ذهبت إليه النيابة العامة في مذكرتها من أن الطاعن كان شخصية بريمة احتيال وقعت عليه منهم ، فإن إدانة الطاعن في الدعوى المأثلة بتهمة الإهمال الجسيم ينطوى على مساس بقاعدة قوة الشيء المقضى فيه وهو ما أوضحه في دفاعه والتفت الحكم في الرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الخطأ الجسيم الذى تسبب عنه إلحاق ضرر جسيم بأموال إحدى شركات القطاع العام التى دان الطاعن بها بمقتضى المواد ١١١ و ١١٦ مكررب و ١١٩ من قانون العقوبات ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان المشرع في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكررا ب سائفة الذكر قد حدد لخطأ الجسيم صورا

ثلاث هي الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ، وكان من المقرر أن الخطأ الذي يقع من الأفراد عمدا في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت لديه ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادى خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها — والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها — فإن قعد عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاونا في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيما — وتقدير ذلك الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو مما يتعلق بموضوع الدعوى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن من الواقع الذي استبان للمحكمة بما لها من سلطة التقدير أنه أهمل إهمالا جسيما في أداء أعمال وظيفته وأغفل ما تتطلبه واجبات عمله كرئيس لأكبر فرع من فروع الشركة من حذر وحيلة ، ودل على ذلك بقبوله التعامل بشيكات مع شخصين لم يسبق له التعامل معهما ولا يعلم عن قدرتهما التجارية ويسارهما المالى شيئا ودون أن يتحقق من شخصيتهما ويتعرف على عمالهما أو أن يطلع على سجلهما التجارى واكتفى بضمان عميل آخر لهما على الرغم من تحذير زميل له في العمل وفي حضور رئيس مجلس إدارة الشركة من أن ذلك العميل الضامن سبق لإشهار إفلاسه ، وقد تسبب ذلك الخطأ الفاحش من الطاعن في خسارة للشركة بلغت ٢٩٥٩٠ ج و ٨٨١ م ، فإن هذا القدر الذى أورده الحكم سائق ويستقيم به قضاؤه وتندفع به دعوى الفساد فى الاستدلال . أما ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق

الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب وإذا كان الطاعن لا يدعى أن محاكمة جنائية جرت له تتخذ موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى المسالمة ومصدر فيها حكم معين ، فإن معنى الطاعن على الحكم بأن في القضاء بإدائته إخلال بقاعدة قوة الشيء المقضى يكون غير سديد ، ولا على المحكمة إن هي التفتت من الرد على ذلك الدفاع بفرض إثارته في مذكراته طالما أنه دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين :
السادة نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كمال ههيفه ، ومصطفى محمود الأسهولى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤ القضائية

(١ - ٩) شك بدون رصيد . حكم . " بياناته . بيانات الديباجة " .
بطلان . إثبات . " بوجه عام " . اختصاص . " اختصاص محل " .
جريمة . " أركانها " . باعث . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
أسباب الإباحة . " ضياع الشيك أو الحصول عليه عن طريق جرائم
سلب المال " .

- (١) غلو الحكم من بيان صدره باسم الشعب . لا بطلان .
- (٢) الأما كن التي أوردتها نص المادة ٢١٧ إجراءات في خصوص الاختصاص بمحل الجريمة
قسائم متساوية لا تفاضل بينها * .
- " مثالي لتسبب غير معيب في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد " .
- (٣) كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يكن هو محرر بياناته .
- (٤) توقيع الساحب الشيك على بياض لا ينال من سلامته طالما استوفى بيان القيمة
وتاريخ التحرير قبل تقديمه للسحب عليه . هــ ذلك . إعطاء الشيك بدون إثبات القيمة
أو التاريخ مفاده أن مصدره قد فوض المنفيد في ملء هذين الإيضاحين قبل تقديمه للسحب عليه
دون أن يلزم بإثبات ذلك التفويض على من يدعى خلاف هذا الظاهر لإثباته .
- (٥) المنازعة في سلامة ، استخلاصه المحكمة على نحو سائق من أوراق الدعوى أمام محكمة
النقض . غير جائز .

(٦) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . — ملة ذلك . إعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . لا عبء بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لإثباتها من قبل البراهات التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . مثال لتسبيب غير معيب في هذا الخصوص .

(٧) حاة ضياع الشيك وما يحجرى مجراها — وهي الحالات التي يحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد — هي فقط التي تجيز للمالك أن يتخذ من جانبه ما يصون به . الله بغير توقف حل حكم القضاء . ملة ذلك . ولو حق المالك في هذه الحالات على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإبادة . الإدماء بخيانة أو أمانة التوزيع على الشرك وملء بياقته على الواقع لا يسمف في دفع المسؤولية عن إصداره ولا يصلح مجردا سببا لإبادة هذا الفعل . ملة ذلك ، لما هذا الإدماء يستلزم حمايته إقامة دعوى به .

(٨) سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد — لم مصدر الشيك يعدم ويجرد مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الامتثال . مثال لتسبيب غير معيب .

(٩) إقامة الحكم قضاء على استخلاص سائق من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق . — التي عليه . بالتصور في التسبيب غير جائز .

١ — خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المسواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرهما مجتمعتين .

٢ — تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه " وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد دلل بأدلة — لا يجادل الطاعن في أن لها معينا الأوراق — على أنه أي الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجمالية وخلص إلى اختصاص تلك المحكمة محليا بنظر الدعوى فإن النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٣ — لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب . فقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه بها في التعامل .

٤ — توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك . ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، إذ أن إعطاء الشيك بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المصلحة تنفيذ في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، ويخسر عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينقل هذا العبء إلى من يدعى خلاف هذه الظاهر — لما كان ذلك — وكان الطامن لا ينازع في صحة توقيعه على الشيكين . موضوع التداوى ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمهما للمدعى تسليما صحيحا فان الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطامن فوض المدعى في استكمال بياناتهما بإثبات تاريخ لهما وتحديد قيمتهما يكون استخلاصا موضوعيا صائغا لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

٥ — إذا كانت المحكمة قد انتهت نتيجة فهم سليم للواقع وبما لها من سلطة التقدير إلى أن المدعى بالحقوق المدنية لم يثبت في الشيكين — في بيانه لقيمتهم — ما يخالف ما اتفق عليه الطرفان وانصرفت إليه إرادتهما من حيث نتيجة المحاسبة أو التصفية أو تحديد مبلغ المديونية فان ما يثيره الطامن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦ — من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له . مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواطن التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه

الجريمة — لما كان ذلك — فإن الطامن لا يجدي ما يثيره من جدل حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإصدار الشيكين وقوله بأنهما ما سلاها إلى المدعى، وقعا عليهما على بياض إلا لكوننا تأمينا للمعاملات التجارية التجارية بينهما .

٧ — من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها — وهي الحالات التي تحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد — هي التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ، لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لهايتها من دعوى ولا تصلح مجردة منها للإباحة — لما كان ذلك — فإنه لا يجدي الطامن ما يتذرع به لنفي مسئولته الجنائية بقوله : إن المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملا بيانات الشيكين على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد إليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض هذا فضلا من أن الحكم قد دلل تدليلا سائغا على أن دفاع الطامن في هذا الشأن يفقر إلى الدليل المثبت له .

٨ — من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمصحب في تاريخ الاستحقاق — لما كان ذلك — فإن الأسباب التي ساقها الطامن للتدليل على حسن نيته من توقيعه على الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المدعى وما اقتضته من إصدارهما ضمنا لوفائه بالتزاماته ومن أنه وقت إصدارهما كان حائنا للمدعى بصفته لا مدينا لا تنفي توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسئولته الجنائية ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على مناحي دفاعه في هذا الشأن كما أنها صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم إليها من أوراق .

٩ — لما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة لما فصلها الثابت في الأوراق ، وكان استخلاصها سائغا وفيه الرد الضمني على ما يناهف

هذه الأدلة ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن النعى عليه بدعوى القصور في التسبيب يكون في غير محله .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الجمالية الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يومى ١٥ من أكتوبر و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة : أعطاه شيكين مسحوبين على بنك بور سعيد فرع المحلة الكبرى دون أن يكون لهما رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣١ و ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وفى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت حضوريا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٧٠ عملا بمادتي الإتهام (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة عمليا بنظر الدعوى وباختصاصها (ثانيا) بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وألزمته أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتعويض بالنفاذ الممجل وبلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله مع إلزام رافعها بالمصروفات عن الدرجتين ونعمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . كما طعن فيه أيضا المدعى بالحقوق المدنية وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧١ قضت محكمة النقض بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به

بالنسبة للدعوى الجنائية والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمته مصروفات الدعوى المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، قد اعتراه البطلان وأخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه خلا من بيان صدوره باسم الشعب ، وصدر من محكمة غير مختصة محليا بنظر الدعوى إذ الثابت أن الطاعن ليس له محل إقامة دائم ومستقر بدائرة محكمة الحماية . وقد دفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه رفض الدفع بدعوى أن للطاعن محل إقامة بدائرة المحكمة المذكورة وهو ما لا يتفق والواقع والقانون . هذا إلى أن الثابت أن الشيكين موضوع الدعوى قد وقع عليهما الطاعن على بياض وقام بتسليمهما للدعى بالحقوق المدنية تأمينا للعمليات التجارية الجارية بينهما . وما أورده الحكم واستخلص منه صدور تفويض من الطاعن للدعى باستكمال بياناتهما وخاصة فيما يتعلق بقيمتيهما لا يتسق مع الاستنتاج السليم . كما أن وجود اتفاق سابق على ذلك التفويض أو الانابة أمر جوهري يتعين على المدعى إثباته . فهو لا يفترض لتعلقه بمقتضى من عناصر الجريمة المسندة إلى الطاعن . وإذا كان الثابت أن المدعى قد خان أمانة التوقيع وملاء بيانات الشيكين على خلاف الواقع ، فإن ذلك يعد جريمة يعاقب عليها طبقا للسادة ٣٤ من قانون العقوبات مما يتعين معه أن تمتد إليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض . وأخيرا فقد قدم الطاعن المستندات المؤيدة لدفاعه القائم على أنه لم يكن مدينا للدعى وقت إصدار الشيكين بل كان دائنا ، وأنه لا أصل لهما ولم يحجرا إلا ضمنا للوفاء بالتزاماته مما ينتفى عنه سوء النية إلا أن الحكم المطعون فيه أففل هذا الدفاع مع جوهريته ولم يمن بالرد عليه ، وذلك كله ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرime إعطاء شيك بدون رصيد ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المسواد الجنائية وهيئة المسواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها بهذه المحكمة مجتمعتين ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

ولما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم والذي يقبض عليه فيه " وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد دال بأدلة لا يجادل الطاعن في أن لها معيتها في الأوراق — على أنه أي الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجمالية ، وخاص إلى اختصاص تلك المحكمة محلها بنظر الدعوى ، فإن النعى بالحكم بطلان الخطأ في تطبيق القانون يكون بدوره غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يرجع في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محررة بخط الساحب ، ونقطة يتعين أن يحمل الشيك توقيع الساحب لأن خلو من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا أثر لها في التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن يخرج القيمة التي يحق لاستيفاد تسليمها من المسحوب عليه أو دون إثبات تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه إذ أن إعطاء الشيك للمبادر لمصاحبه بغير إثبات القيمة أو التاريخ يفيد أن مسدده قد فوض المستفيد في وضع هذين البيانيين قبل تقديمه للمسحوب عليه ، ويحسم عنه بالضرورة عبء إثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينقل هذا العبء إلى من يدعي خلاف هذا الظاهر . ولما كان الطاعن لا يذاع في صحة توقيعته على الشيكين موضوع الداعي ولا يجادل في واقعة قيامه بتسليمهما للدعي تسلما صحيحا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من ذلك التصرف أن الطاعن فوض المدعى باستكمالهما باتهما باتهما تاريخ لهما وتحديد قيمتهما ، يكون استخلاصه موضوعيا سائغا لارqابة المحكمة للنقض عليه . وإذا كانت المحكمة قد انتهت نتيجة فهم سليم للواقع وبما لها من سلطة التقدير إلى أن المدعى بالحقوق المدنية

لم يثبت بالشيكين - في بيانه لقيمتها - ما يخالف ما اتفق الطرفان عليه . وانصرفت إليه إرادتهما من حيث نتيجة المحاسبة أو التصفية أو تحديد مبلغ المديونية ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولا يجدي ما يثيره من جدل حول الأسباب والغروف التي أحاطت بإصدار الشيكين وقوله بأنهما ماسلما إلى المدعى موقعا عليهما على بياض إلا يكونا تأمينا للعمليات التجارية الجارية بينهما ، ذلك أنه من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا تحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للمسحوب إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالقباب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما لا يجدي الطاعن ما يذرع به لنفي مسؤوليته الجنائية بقوله أن المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع بوملا بيانات الشيكين على خلاف الواقع بما كان يتعين معه أن تمتد إليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض ، ذلك أنه فضلا عن أن الحكم قد دال تدليلا سائما على أن دفاع الطاعن في هذا الشأن يفتقر إلى الدليل المثبت له ، فإن هذه الحالة لا تدخل في حلال الاستثناء التي تندرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بغاروف والنصب والتبديد وأيضا للحصول عليه بطريق التهديد ، فحالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع عليها الساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة وهو مالا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . لما كان ذلك ، وكان سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للمسحوب في تاريخ الاستحقاق ، فإن الأسباب التي

ساقها للتدليل على حسن نيته من توقيعه على الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المدعى وما اقتضته من إصدارهما ضمانا لوفائه بالتزاماته ومن أنه وقت إصدارهما كان دائنا للمدعى بصفته لأمدينا - لا تنفى عنه توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسئوليته الجنائية . ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على مناحى دفاعه في هذا الشأن كما أنها صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من أوراق . ولما كانت قد أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة لها أصابها الثابت في الأوراق ، وكان امتخاها سائفا وفيه الرد الضمني على ما يخالف هذه الأدلة ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ، فإن النعي عليه بدعوى القصور في التسيب يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وحضورية السادة
المستشارين : سعد الدين عطيه ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن
على المغربى .

(٥٦)

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣ القضاية

(١) حكم . "بيانات التسيب" . "تسببه" . تسيب معيب" . إصابة
خطأ . خطأ . جريمة . "أركان الجريمة" . نقض "أسباب الطعن" .
ما يقبل منها .

قوله الحكم أن السرقة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث . لا ينشئ من وجوب
بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه . مثال
تسيب معيب .

(٢) مسئولية مدنية . نقض . "الحكم فى الطعن" . دعوى مدنية .

نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم بوجوب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية .
أساس ذلك .

١ — من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة الإصابة الخطأ
أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم
وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان
الثابت من تحصيل الحكم لأقوال الشاهد — التى اعتمد عليها فى إدانة الطاعن
أنه لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه ، فقد بات الحكم
قاصراً قصوراً لا يدفعه ما تنهى إليه من أن السرقة الزائدة وما خلفته من أثر

للفرامل على الطريق هي التي أدت إلى وقوع الحادث لأن ذلك لا يبدو أن يكون استدلالاً على كونه الخطأ الذي يتراخى إلى ما بعد أن يكشف الحكم عن ظروف الواقعة وموقف كل من المحقق عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه .

٢ - من المقرر أن نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية ، (أولاً) تسبب خطأ في قتل وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعوثته ومخالفته الفوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه عند الاقتضاء فصدته السيارة ونشأت عن ذلك إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي أودت بحياته . (ثانياً) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . (ثالثاً) لم يستعمل آلة التنبيه عند الاقتضاء وطابت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وادعت (زوجة المحقق عليه) مدنياً قبل المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضورياً بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ عملاً بمواد الاتهام . بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ عما نسب إليه وإلزامه أن يؤدي الدعية بالحق المدني بالتضامن مع المسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف فاستأنف المتهم الحكم وقيد استئنافه برقم ١٢٢٤ سنة ١٩٧٢ . ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضورياً بتاريخ ١٤ من أكتوبر ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن الأستاذ المحامي من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ومخالفة القانون ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى الطاعن وما كان عليه موقف المجنى عليه من السيارة حين وقوع الحادث ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بقوله " ومن حيث إن حاصل الواقعة تخلص فيما أبلغ به من مصادمة سيارة بالمجنى عليه على طريق المنصورة ذكرنس أمام مساكن ناحية كوم بنى صراس ووفاته ووجد المحقق المصاب جثة ملقاه على الطريق وقد تهشمت رأسه من مرور للسيارة عليه وتبين له أثر فرامل لمسافة ٢٠ مترا من جثته تجاه المنصورة . وبسؤال قرر أنه كان متواجدا أمام تليفون الناحية حين صرت سيارة يقودها سائق يدعى يعرفه من قبل مر عليه بناحية الخليج وبها مقطورة وكانت ممرعة متجهة لذكرنس وبعد مرورها بقليل سمع صراخا فأصرع لمكان الحادث حيث علم بوفاة المجنى عليه من تصادم السيارة وأضاف أن " أعطاه رقم السيارة مرتسكة الحادث وهي رقم ١٠٠٣ نقل دقولية ، وبسؤال قرر أنه كان عائدا لمساكن الناحية حين قابلته السيارة بممرعة على مسافة ٢٠ مترا من جثة المجنى عليه فالتقط رقبها بعد أن توقف السائق قليلا ثم استمر في الممرعة ، وتبين وفاة المجنى عليه من تهشم بالجمجمة من مرور سيارة عليها ومن الإصابات الأخرى ، ثم خلص الحكم إلى ثبوت التهمة واعتبار الطاعن مسئولا عنها بقوله : " ومن حيث أن الشاهد أكد سبق معرفته لاتهم وأنه الذي كان يقود للسيارة التي صرت وسمع على أثر مرورها بالحادث ، ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبل المتهم من شهادته ومن التقرير الطبي وخطوة يتمثل في سرعته الزائدة

عنده مروره أمام مساكن الناحية مما يستدل بفرامل العشرين مترا سالفة الذكر ومما تسبب عنه عدم إمكانية السيطرة حتى صدم المجنى عليه فيتعين عقابه بمواد الاتهام". لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وكان الثابت من تحصيل الحكم لأقوال الشاهد — والتي اعتمد عليها في إدانة الطاعن — أنه لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه ، فقد بات الحكم قاصرا قصورا لا يدفعه ما تناهى إليه من أن السرعة الزائدة وما خلفته من أثر للفرامل على الطريق هي التي أدت إلى وقوع الحادث لأن ذلك لا يعدو أن يكون استدلالا على كنه الخطأ الذي يترأخى إلى ما بعد أن يكشف الحكم عن ظروف الواقعة وموقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه ومن ثم فقد أعيى نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي دين بها الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المستشارين
السادة : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديوانى ،
وحسن على المغربى .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤ ، القضائية

بات . " قوة الأمر المقضى " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .
بته . " قوة الأمر المقضى . حجبة الشئ المحكوم فيه . نقض . " أسباب
، . ما يقبل منها " .

حجبة الشئ المحكوم فيه . مقصورة على منطوق الحكم دون أسبابه إلا ما كان منها مكملا لمنطوق .

قضاء الحكم فى منطوقه بالإدانة بالخالفه لأسبابه الزدية إلى البراءة يعيب الحكم بالتناقض
والنفاذ الموجب للنقض والإحالة . إشارة الحكم فى أسبابه إلى أن ماورد فى منطوقه من القضاء
بالإدانة هو خطأ مادي . لا يغير من ذلك .

من المقرر أن حجبة الشئ المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد
أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق . ولما كان يبين من مطالعة الحكم
أنه خلص فيما أورده من أسباب إلى تبرئة المطعون ضده ، وهو ما يخالف ما جرى
به منطوقه من القضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانتته الأمر الذى
بطلته المحكمة التى أصدرت الحكم بقولها فى نهاية تلك الأسباب . " وحيث
إن المحكمة الاستئنافية قد أحضرت على الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم إلا أنه حدث خطأ مادي حال تدوين المحكمة
لمنطوق الحكم بالبول . . . " فإن ما تحدث به الحكم من تبرئة المتهم مما أسند
إليه لا يكون له من أثر ما دام الحكم لم ينته فى منطوقه إلى القضاء بذلك . ولما

كان ما انتهى إليه في منطوقه مناقضا لأسبابه التي بنى عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ يناير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم أسوان محافظة أسوان : سرق حافظة النقود المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لـ ... من إحدى وسائل النقل البرية . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة أسوان الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، ومحكمة أسوان الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المتهم قد شابه تناقض بين منطوقه وأسبابه ذلك بأن ما جرى به منطوقه يخالف ما جاء بأسبابه التي بنى عليها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بوصف أنه سرق حافظة نقود مملوكة لـ ... من إحدى وسائل النقل البرية — ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم سنة مع الشغل . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة أسوان الابتدائية قضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص فيما أورده من أسباب إلى تبرئة المطعون ضده . وهو ما يخالف

ماجرى به منطوقه من القضاء بتأييد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدائته ، الأمر الذي سجلته المحكمة التي أصدرت الحكم بقولها في نهاية تلك الأسباب .

”وحيث إن المحكمة الاستئنافية قد أجمعت على الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم إلا أنه حدث خطأ مادي حال تدوين المحكمة لمنطوق الحكم بالرول ... “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان مكملا للمنطوق ، فإن ما تحدث به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم مما أسند إليه لا يكون له من أثر مادام الحكم لم ينته في منطوقه إلى القضاء بذلك . ولما كان ما انتهى إليه في منطوقه مناقضا لأسبابه التي نفي عليها ، فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل مما يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ١١ من مارس ١٩٧٤

بماسة المستشار السود / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة / سعد الدين عطية ، ورحمن أبو الفتوح الأريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد
محمد الشريفي .

(٥٨)

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١) محكمة الإحالة . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
مالا يوفره ” . ” محكمة الإعادة ” . نقض . ” أسباب الطعن .
مالا يقبل منها ” .

(٥) نقض الحكم بعد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم
امتداد هذه الناحية إلى وسائل الدفاع .

التي حل محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبدأة في المحاكمة الأولى أو الرد عليها . في غير
محكمة .. ما دام الطاعن لم يتقدم بها أمام محكمة الإحالة .

(٢ ، ٣) زنا . إثبات . ” بوجه عام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب ” . نقض .
” أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ” .

(٢) زنا المرأة جواز إثباته بطرق الإثبات كافة . مثال لتسييب مائع .

(٣) حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها عما تلمتن إليه من أدلة وعناصر الدعوى .
مجادلتها في ذلك أمام النقض لا تميز .

(٥) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٤ ق الصادر بجملة ٤ / ٣ / ١٩٧٤
” لم ينشر ” .

١ - متى كان يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة ، وإن كانت قد طلبت في المحاكمة الأولى إجراء معاينة ودفعت بأن الشاهدة أدات بأقوالها تحت تأثير إكراه وقع عليها ، إلا أنها لم تثر في دفاعها لدى محكمة الإحالة شيئا يتصل بهذين الأمرين ، أو ما يشير إلى تمسكها بدفاعها السابق في شأنهما ، ومن ثم فإنه لا يكون لها أن تتطلب من المحكمة الأخيرة الاستجابة إلى تحقيق دفاع لم يبد أمامها أو الرد عليه ، ولا يغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، لأن هذا الأصل المقرر لا يتناهى إلى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعنة في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإحالة .

٢ - من المقرر أن إثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة . ولما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان للطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقلها أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ، كما عول في الإدانة أيضا على إقرار الطاعنة والمتهم الآخر وما تضمنته الخطاب الموجه منه إليها ، وقد خلتص الحكم المطعون فيه إلى أن وجود المتهم الآخر بفرقة نوم الطاعنة في منزل الزوجية مستدنا " بنظرون سيجا ما وفانلة بدون أكام " ووجود الطاعنة لا يستقرها سوى قبضى النوم وكون باب للشقة موصدا من الداخل ، وسعى الطاعنة والمتهم الآخر إلى استعطاف المجنى عليه بعدم التبليغ يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلا منهما . وأنه مما يؤيد وقوعها ما سطره المتهم الآخر في خطابه للطاعنة من عبارات دعاها فيها إلى انتفاره في موعد لاحق تعوضا عما فاتته في موعد خالفته فإن النعى يكون في غير محله .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تعلمت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولما أن تأخذ بأقوال الشهود متى اقتضت بصحتها . ولما كانت الأدلة

التي اعتمد عليها الحكم في قضائه أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها،
فإن ما تشيره الطاعة ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة
النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة وآخر بأتهما في يوم ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٦
بدائرة قسم الجمر ك محافظة الاسكندرية (الأولى) وهي زوجة
ارتكبت جريمة الزنا مع المتهم الثاني حال كون ضبط هذا الأخير بمنزل مسلم
في المحل المخصص للحريم وكتابته إقرارا كتابيا بارتكابه الجريمة مع المتهم
مع علمه بقيام الزوجية . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦
من قانون العقوبات . وادعى زوج المتهم مدنيا قبل المتهمين متضامنين
بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجمر ك الجزئية
قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٨ عملا بمواد الاتهام
بمحس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيمات لكل لوقف التنفيذ
والزامهما بأن يدعيا إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها
على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفا . ومحكمة غرب الاسكندرية الابتدائية
(هيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع في الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف
بمحس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم
المستأنف فيما قضى به بشأنها ، فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقضى فيه بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٧٢ بقبول الطعن شكلا ،
وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية
الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الاسكندرية
الابتدائية (هيئة استئنافية أخرى) قضت في الدعوى حضوريا من جديد
بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الدعوى
الجنائية بتعديل الحكم المستأنف ومحس كل من المتهمين ثلاثة شهور

مع الشغل وفي الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في شأنه مع إلزام المتهمين بمصاريفها . فطاعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التقص للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرمة الزنا قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تنجب الطاعنة إلى طلبها الذي أبدته بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٨ بمعاينة منزل الزوجية للتحقق من إمكان فتح باب الخاريج بالطريقة التي رواها المحنى عليه رغم غلق الباب من الداخل بلسان القفل والترباس ووجود مفتاح بداخله ومقعد خافه مما يكذب تلك الرواية وبفرض محبتها فإن وجود نافذة خالية من القضبان بغرفة النوم وكون المنزل بالطابق الأرضي مما يتيح للتهمة الآخر الهرب منها خلال الفترة التي استغرقها المحنى عليه في فتح الباب ، وقد أغفل الحكم مناقشة هذا الدواع فلم يورده أو يرد عليه . كما أن الحكم لم يعرض لدواع الطاعنة الذي أبدته بالجلسة المشار إليها والمؤسس على أن الشاهدة ... أدلت بأقوالها تحت تأثير الإكراه الذي وقع عليها ، واستندت في الإدانة إلى وجود الطاعنة وقت الحادث بقميص النوم وإلى خطاب قيل بأن المتهم الآخر بعث به إليها في حين أن وجود الزوجة في منزل الزوجية مرتدية قميص النوم أمر عادي في فصل الصيف وفي مثل البيئة التي يعيش فيها ، أما الخطاب فتدقت للطاعنة أنه موجه إليها . هذا إلى أن كلا الأمرين لا يفيد أن حصول الوطأ الذي قصر الحكم في استظهاره ، كل ذلك من شأنه أن يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعنة ، وإن كانت قد طلبت في المحاكمة الأولى إبراء المعاينة ودفت بأن الشاهدة أدلت بأقوالها تحت تأثير إكراه وقع عليها ، إلا أنها لم تثر في دفاعها لدى محكمة الإحالة شيئا يتصل بهذين الأمرين ، أو ما يشير إلى تمسكها بهما للسابق في شأنهما ، ومن ثم فإنه

لا يكون لها أن تتطلب من المحكمة الأخيرة الاستجابة إلى تحقيق دفاع لم يبدأ أمامها أو الرد عليه ، ولا يغير من ذلك أن تقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، لأن هذا الأصل المقرر لا يتناهى إلى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا واخيرا إلى المتهم وحده يختار منها — هو أو المدافع عنه — ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى — من بعد — أنه ليس كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعنة في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الإحالة . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة العناصر القانونية لجريمة الزنا التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وباقي شهود الإثبات ، كما عول في الإدانة أيضا على إقرار الطاعنة والمتهم الآخر وما تضمنته الخطاب الموجه منه إليها وقد خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن وجود المتهم الآخر بغرفة نوم الطاعنة في منزل الزوجية مرتديا (بنطلون بيجامة وفانلة بدون أكمام) ووجود الطاعنة لا يسترها سوى قميص النوم وكون باب الشقة موصدا من الداخل ، وسعى الطاعنة والمتهم الآخر إلى استعطاف المجنى عليه بعدم التبليغ ، يدل على أن جريمة الزنا قد وقعت فعلا منهما وأنه مما يؤيد ونوعها ما سطره المتهم الآخر في خطابه للطاعنة من عبارات دماها فيه إلى انتظاره في موعد لاحق تعويضا عما فاتته في موعد خالفته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة وفقا للقواعد العامة ، وكان من المقرر أيضا أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ولها أن تأخذ بأقوال الشهود متى اقتضت بصحتها وكانت الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في قضائه أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن باقى ما نشير الطاعنة في طعننا ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ويضحي للطعن برمته على غير أساس متعيناً ونفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة : سعد الدين مديحة ، وحنان أبو الفتوح الشريبي ، وإبراهيم أحمد الدرواني ، وعبد الحميد
محمد الشريبي .

(٥٩)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ القضائية

(١) طب . قانون . "تفسيره" .

عمليات الختان . حق إجرائها مقصور على الأطباء المتقنين بسجل الأطباء بوزارة الصحة
ويعتبر نقابة الأطباء البشريين . المادة الأولى من القانون ٣١ لسنة ١٩٥٤ .
الذابات . حقهم مقصور على مهنة التوليد . ليس للقبالة حق إجراء عملية الختان .

(٢) طب . مسئولية جنائية . أسباب الإباحة وموانع العقاب . "استعمال
حق مقرر بمقتضى القانون" . "حالة الضرورة" . قصد جنائي . ضرب .
"أحدث عاهة" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

الأصل تجريم أى مساس بجسم الإنسان .

إباحة فعل الطبيب . أسبابها : استئذان حق مأذون بمقتضى القانون .

مسألة من لا يملك حق منازلة مهنة للطب عما يحدثه بالغير من خروج على أساس العدل . إغفاره
لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال التسبب سائق في عملية ختان أجرتها قابله .

(٣) رابطة السببية . جريمة . "أركانها" . محسنة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" .

رابطة السببية في المراد الجنائية . تعرفها ؟

تقدير توافر رابطة السببية . تستلزم محكمة الموضوع .

(٤) مسئولية جنائية . ضرب . رابطة السببية . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" . "المصلحة في الطعن" .

مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . من جميع النتائج المحتملة حصولها
نتيجة سلوك الإبرمى . لا يدفع المسؤولية ولا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة .
مثل لتسبب غير معيب في عملية ختان .

(٥) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .
حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
ما لا يوفره . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" . ضرب . "إحداث
عاهة" .

تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبر . تختص به محكمة الموضوع .

عدم التزام المحكمة بتبني خبرا آخر أو باطالة المأمور به إلى الخبر ذاته .

مثال لتسبب سائق سيارة إحداث عاهة من عملية ختان أخذها بالتقرير الفني .

١ — مؤدى نص المادة الأولى من كل من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
والقانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ . إن حق القابلية لا يتعدى مزاولة مهنة التوليد
دون مباشرة غيرها من الأفعال ، ومن بينها عمليات الختان التي تدخل في عماد
ماورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ التي تقتصر فيها على من كان طبيبا
مقيدا اسمه بسجل الاطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء البشريين .

٢ — الأصل أن أى مساس بحسم المحنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون
مزاولة مهنة الطب ، وإنما يتيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة
علمية طبقا للقواعد واللوائح . وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب
القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا . وينبىء على القول بأن
أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك
حق مزاولة مهنة الطبيب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما إليها باعتباره
معتديا — أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة

بشروطها القانونية . ولما كان الحكم المطعون فيه ، اعتماداً على الأدلة السائفة التي أوردها ، والتي لا تمارى الطاعة في أن لها معينها الصحيح من الأوراق ، قد خلص إلى إحداث الطاعة جرحاً عمداً بالمجنى عليه بقيامها بإجراء عملية الختان التي تخرج عن نطاق الترخيص الممنوح لها والذي ينحصر حقها بمقتضاه في مباشرة مهنة التوليد دون غيرها ، وذلك على تخالف العاهة المستديمة نتيجة فعلها ، وكانت حالة الضرورة متفية في ظروف الدعوى المطروحة ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الداعين ونقاه وأطرحه بأسباب سائفة إلزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، فإن النعي عليه يكون غير سديد .

٣ — من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارنه الجاني وترتبط من الناحية المادية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً . وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها فتى فصل في شأنها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٤ — إن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ، كإطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخالف عاهة مستديمة به أو الإفضاء إلى موته ولو كانت على طريق غير مباشر . كالترأخي في العلاج أو إهمال فيه ، لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية أو كانت قد تداخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة — ومن ثم فإنه لا يحدى الطاعة ما تثيره من خطأ والد المجنى عليه في علاجه بعد إجرائها عملية الختان لأنه فضلاً عن أن الحكم التفتت عنه لعدم قيامه على دليل يسانده ولا تزم الطاعة بوجود دليل يساند قولها ، فإنه — بفرض صحته — لا يقطع رابطة السببية ما دامت الطاعة لا تدعى بأن مانسته إلى والد المجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليتها أو بتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة بين فعلها والنتيجة .

هـ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات دون أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء، وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا يجوز مجادلته في ذلك. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن بتر قد حدث بقضيب المجنى عليه نتيجة عملية الختان التي أجرتها له الطاعنة بطريقة خاطئة وأن هذا يعد طاعة مستديمة واستند في ذلك إلى تقرير فني هو التقرير الطبي الشرعي الذي اطمان إليه وذلك في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكان ما أورده الحكم نقلا عن التقرير المذكور ولا تجادل فيه ولا تناقض يعيب انه ليل، فإن النعي على الحكم في هذا المصدد يكون في غير محله.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في خلال شهر مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم الوايلي محافظة القاهرة (أولا) أحدثت عمدا بـ الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها بأن أجرت له عملية ختان بطريقة غير فنية بترت أثناءها حشفة القضيب مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالي ٢٥٪. (ثانيا) زاولت مهنة الطب دون أن يكون أسمها مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء الشرعيين. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام. فقرر ذلك في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالسنتين ١٠ و١١ من القانون ٤١٥ سنة ١٩٥٤ المعدل والمواد ١/٢٤٠ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمة بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عن التهمتين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم. فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة إحداث جرح عمدا نشأت عنه عاهة مستديمة ومزاولة مهنة الطب دون أن يكون اسمها مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء البشريين قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعنة أسست دفاعها على أنها تحصل ترخيص قابلة منذ سنة ١٩٣٣ وهذا الترخيص ينحول لها بإجراء عمليات الختان التي لا تعد من العمليات الجراحية كما أقامت دفاعها على انتفاء رابطة السببية بين فعلها والعاهة وأرجحت حدوث العاهة إلى خطأ والد المجنى عليه باستعماله مادة كاوية في الغيار على الجرح بدليل أن إبلاغه عن الواقعة قد تراخى إلى ما بعد إجراء عملية الختان بشهرين ولو كان هناك بتر في قضيب المجنى عليه — كما ورد بالتقرير الطبي الشرعى — لأدى ذلك إلى وفاته مباشرة بما يقتضى عدم التعويل على ما ورد بذلك التقرير لعدم صحته — بيد أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بشقيه بردسائغ ، هذا فضلا عن أن الدفاع عن الطاعنة طلب إحالة الطفل المجنى عليه إلى الطبيب الشرعى لإعادة الكشف عليه بعد أن بلغ من العمر سبع سنين لأنه في هذا الوقت يمكن تقرير حالته في هذا الشأن إذ أن العاهة التي قال بها الطبيب الشرعى تزول تدريجيا بنمو الطفل غير أن المحكمة لم تنجبه لطلبه وأطرحته بما لا يسوغه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد على ثبوتها في حق الطاعنة أدلة مستمدة من أقوال والد الطفل المجنى عليه ومحصلها أن الطاعنة أوجرت لابنه عملية ختان ونظرا لعدم التأم الجرح فقد عرضه على أحد الأطباء الذي أفاده بأن العملية أجريت بطريقة خاطئة . ومن إعراف الطاعنة بأنها قامت بإجراء عملية ختان للمجنى عليه ، ومن التقرير الطبي الشرعى المتضمن أن تلك العملية أجريت بطريقة خاطئة أدت إلى بتر حشفة قضيب المجنى عليه مما يعتبر عاهة مستديمة ،

ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنة المبني على أنه مرخص لها بمزاولة مهنة التوليد وإنها تقوم بمقتضى هذا الترخيص عمليات الختان وأن خطأ والد المحجنى عليه هو الذى أدى إلى ما ترتب من نتيجة لا تعد عاهة مستديمة إذ أنها لا تعدو تآكلا فى قضيب المحجنى عليه وليست بترأ لحزء منه ، وناقش الحكم هذا الدفاع فنفذاله من الناحيتين الموضوعية والقانونية منتھيا إلى إطرأحه وثبوت مسؤولية الطاعنة لإحداثها جرحا عمدا بالمجنى عليه بإجرائها عملية الختان للمجنى عليه وإلى توافر علاقة السببية بين فعلها والنتيجة وهى تخلف العاهة المستديمة التى أثبتتها التقرير للطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب قد نصت على أنه " لا يجوز لأحد إبداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الآدين للتشخيص الطبى المعمل بأية طريقة أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تميز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الطب بها وكان اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وجدول نقابة الأطباء الإشرىين وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد " ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٤٨١ سنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة التوليد قد جرى نصها بأنه " لا يجوز لغير الأطباء البشرىين مزاولة مهنة التوليد بأية صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيدا بسجل المولدرات أو مساعدات المولدرات أو القابلات بوزارة الصحة العمومية " ، وكان مؤدى هذين النصين أن حق الطاعنة — كقابلة — لا يتعدى مزاولة مهنة التوليد دون مباشرة غيرها من الأفعال . ومن بينها عمليات الختان — التى تدخل فى عداد ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ سنة ١٩٥٤ التى يقتصر الحق فيها على من كان طبيبا مقيدا اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة وجدول نقابة الأطباء البشرىين ولما كان الأصل أن أى مساس بجم المحجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيع القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على أجازة علمية طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح ، وهذه الأجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبنى على القول بأن

أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما إليها باعتبارها معتدياً — أى على أساس العمد، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانوني . وكانت علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي يفرد قاضي الموضوع بتقديرها فتم فصل في شأنها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه . وكان الحكم المطعون فيه اعتماداً على الأدلة السائغة التي أوردتها والتي لا تمارى الطاعة في أن لها معينها للصحيح من الأوراق — قد خلص إلى إحداث الطاعة جرحاً عمداً بالهجن عليه بقياسها بإجراء عملية الختان التي تخرج من نطاق الترخيص المعطى لها والذي ينحصر حقها بمقتضاه في مباشرة مهنة التوليد دون غيرها ، ودل على تخلف العامة المستديمة نتيجة فعلها ، وكانت حالة الضرورة متفية في ظروف الدعوى المطروحة ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعة وفنده وأطرحه بأسباب سائغة التزم فيها التطبيق القانوني الصحيح ، وكان لا يجسد الطاعة ما تثيره من خطأ والد الهجن عليه في علاجه بعد إجرائها عملية الختان لأنه فضلاً عن أن الحكم التفت عنه لعدم قيامه على دلائل يسانده ، ولا تزعم الطاعة بوجود دلائل يساند قولها ، فانه — بفرض صحته — لا يقطع رابطة السببية لأن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي كاطالة أمد علاج الهجن عليه أو تخلف داهية مستديمة به أو الإفضاء إلى موته — ولو كانت من طريق غير مباشر كالترانح في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسئولية أو كانت قد تداخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، وما دامت الطاعة لا تدعى بأن ما نسبته إلى والد الهجن عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليتها أو بتداخل عوامل أجنبية

غير مألوفة بين فعلها والنتيجة ، فإن منعها على الحكم فيما سلف جميعه يكون غير
 شديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة
 التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات دون
 أن تلتزم بنسب خبير آخر ولا باعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام أن الواقعة
 قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء وطالما أن
 استنادها إلى الرأي الذى انتهى إليه هو استناد سليم لا يخافى المنطق والقانون
 فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن بتر
 قد حدث بقضيب المجنى عليه نتيجة عملية الختان التى أجرتها له الطاعنة بطريقة
 خاطئة وأن هذا يعد مائة مستديمة واستند في ذلك إلى تقرير فنى وهو التقرير
 الطبى الشرعى الذى اطمأن إليه وذلك في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ،
 وكان ما أورده الحكم نقلا من التقرير المذكور لا تجادل فيه الطاعنة ولا تناقض
 فيه يعيب الدليل ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .
 لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
 كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة
 سائمة لها أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ،
 فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، ومضوية المستشارين السادة :
سعد الدين عطية ، رحمن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد
عبد الشريفي .

(٦٠)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١) شكوى . دعوى مباشرة . دعوى جنائية . " تحريكها " . سب .
قذف . حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " .

العلم الذي يبدأ به ميماد الثلاثة أشهر المقررة بالمادة ٢/٣ لإجراءات لتقديم الشكوى ، وجوب
أن يكون ملها بيمينها .

إفادة الحكم قضاءه بعدم قبول دعوى الطامن على اقراض ملها بالوقائع موضوعها ، أنه أكثر
من ثلاثة أشهر سابقة على إقامتها . تصور .

(٢) شكوى ، دعوى جنائية . " تحريكها " . دعوى مباشرة . سب
وقذف . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . حكم . " تسببيه .
تسبيب معيب " . دعوى مدنية . محاماة .

القضاء بعدم قبول المدعين الجنائية والمدنية استنادا إلى عدم وفاءها بمذمة المحنى عليه أو وكيله
الخاص . استنادا إلى المادة ٢ / ١ إجراءات . وثبوت أنها رفعت بئس على طلب المحنى عليه
وأن توقيع المحامي على ما-ش الصعيفة كان لبلوغ قيمة الدعوى تعاقب الاستئناف نفاذا لقانون المحاماة
موجب الحكم .

١ - من المقرر أن علم المحنى عليه بالجريمة ومرتكبها يعتبر من الوقائع التي
زالت عليها المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية أثرا قانونيا بما لا يصح معه

افتراض هذا العلم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعن تأسيسا على افتراض علمه بالوقائع التي تضمنتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ رفعها دون أن يعنى الحكم باستظهار ملائسات هذه الشكاوى وما إذا كانت عن الوقائع السابقة ذاتها أم من وقائع جديدة أخرى ، ودون أن يورد الدليل على العلم اليقيني ، فإنه يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده ، على سند من قوله " إن الثابت من مطالعة صحيفتيهما أنهما لم تقدما من المجنى عليهما ولا من وكيل خاص منهما ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما عملا بحكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك . وكان يبين من المفردات المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين قد رفعت بناء على طلبه — باعلان على يد محضر إلى المطعون ضده وأما توقيع محام على هامشها فقد كان إعمالا للفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — الذي رفعت الدعويان في ظله — فيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى باغت أو تجاوزت قيمتها نصاب الاستئناف ، وهي الحال في هاتين الدعويتين ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئا إذ قضى بعدم قبولهما تأسيسا منه على أن صحيفتيهما لم تقدما من المجنى عليهما أو وكيلهما الخاص .

الوقائع

أقام المدعون بالحق المدني دعوام بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الدلتا الجزئية ضد المطعون ضده متهمين إياه بأنه في الفترة ما بين ٣ مايو سنة ١٩٦٧ حتى ١٧ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز الدلتا بحافظة البحيرة : (أولا) قذف في حق الأستاذ بأن أسند إلى كل منهم الأمور الواردة بعريضة الدعوى والتي لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهل وطنه . (ثانيا) سب

المذكورين بأن وجه إليهم العبارات الواردة بعريضة الدعوى . وطلبوا عقابه بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لكل منهم مبلغ ٥١ جم على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٨ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيتها وإلزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحق المدني واحد وتحسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المتهم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المسأنف وألزمت المستأنف المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٧٣ بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامة ضد المتهم وألزمت كل بدفع مصروفات دعواه المدنية وخمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الوكيل عن المدعين بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين المدعين بالحقوق المدنية ينعون على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاه بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية المقامة على المطعون ضده من ارتكابه جريمة القذف في حق الطاعن الأول وسبه استنادا إلى أنه لم يرفع دعواه المباشرة إلى بعد مضي ثلاثة أشهر من يوم علمه بهاتين الجريمتين متسببا تلك المدة على أساس خاطيء لا يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق . وأن الحكم استند في عدم قبول دعوى كل من الطاعنين الثاني والثالث إلى أن محاميه قد قدم صحيفة الادعاء المباشر

دون أن يصدر له توكيل خاص طبقاً لما تقضى به المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية ، مع أن هذه المادة لا تشترط ذلك إلا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الإدعاء المباشر .

وحيث إنه عن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعن الأول على المطعون ضده ، فإن الحكم قد برر قضاءه بقوله : " .. إنه بالنسبة للقضية رقم ٣٥٤٨ لسنة ١٩٦٧ دلنجات فالثابت من مطالعة صحيفتها أن الأستاذ (الطاعن الأول) أقامها ضد المتهم (المطعون ضده) وحصر الوقائع التي يستند إليها في اتهامه وطلب التعويض عنها في الشكاوى المرسلة للسيد وكيل نيابة الدلنجات والسيد مدير أمن البحيرة ومحافظتها والمرسلة إلى مركز الدلنجات في ٨ مايو سنة ١٩٦٧ والمرفقة بالشكوى رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٦٧ إداري الدلنجات وتلك المقدمة لمجلس مدينة الدلنجات في ١٧ مايو سنة ١٩٦٧ فالثابت من مطالعة التحقيق الذي أجرى في مجلس المدينة بتاريخ ٢٧ و ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٧ أن المجنى عليه — الطاعن الأول — قرر (أنه رغم سبق تحقيق المسائل موضوع النزاع بينه وبين المتهم — المطعون ضده — في المدة من ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٧ حتى ٣ مايو سنة ١٩٦٧ إلا أن المتهم يقوم كل يوم بتقديم أكثر من شكوى في نفس الموضوع وبخص المعنى لكافة الجهات وعلى كافة المستويات) وهو الأمر الذي تستشف منه المحكمة أن المدعى بالحق المدني كان على دلم بمضمون ماجاء في هذه الشكاوى ولما كان المدعى لم يرفع الدعوى إلا في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ علمه في ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ فتكون دعواه غير مقبولة نزولاً على حكم المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية إذ نصت على سقوط الحق في الشكوى بمضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة ومرتكبها " . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أنه : " استشف " علم الطاعن الأول بوقائع القذف والسب — موضوع الدعوى المباشرة — والتي تضمنتها الشكاوى المقدمة من المطعون ضده والمرسلة في ٨ من مايو سنة ١٩٦٧ إلى مركز الدلنجات وتلك المقدمة لمجلس مدينة الدلنجات في ١٧ من مايو سنة ١٩٦٧ ، من سبق تقديمه شكاوى مماثلة تم تحقيقها في حضرة

الطاعن في المدة من ۲۰ من أبريل إلى ۳ من مايو سنة ۱۹۶۷ ، ولما كان علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها يعتبر من الوقائع التي رقت عليها المادة ۲/۳ من قانون الإجراءات الجنائية أثرا قانونيا بما لا يصح معه افتراض هذا العلم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول دعوى الطاعن تأسيسا على افتراض علمه بالوقائع التي تضمنتها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ رفعها دون أن يعن الحكم باستظهار ملائسات هذه الشكاوى ، وما إذا كانت عن الوقائع السابقة ذاتها أم عن وقائع جديدة آخر ، ودون أن يورد الدليل على العلم اليقيني ، فإنه يكون مشوبا بعيب القصور في التدقيق .

وحيث إنه عن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية المقامتين من الطاعنين الثاني والثالث على المطعون ضده ، فإن الحكم قد أقام قضاءه على سند من قوله : " ... إن الثابت من مطالبة صحيفتيهما أنهما لم تقدا من المجنى عليهما ولا من وكيل خاص ضهما ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم جواز رفع الدعوى بالنسبة لهما " — لا يحكم الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان يبين من المقررات المضمومة أن دعوى كل من الطاعنين الثاني والثالث قد رفعت — بناء على طلبه — بإعلان على يد محضر إلى المطعون ضده ، وأما توقيع محام على هامشها فقد كان إعمالا للفقرة الخامسة من المادة ۲۵ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ۹۶ لسنة ۱۹۵۷ — الذي رفعت الدعويان في ظله — فيما توجبه من توقيع محام على صحيفة الدعوى متى بلغت أو تجاوزت قيمتها نصاب الاستئناف — وهي الحال في هاتين الدعويين ، ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مخطئا إذ قضى بعدم قبولهما تأسيسا منه على أن صحيفتيهما لم تقدا من المجنى عليهما أو وكيلهما الخاص . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه ، وإذا كان هذا النقض للمرة الثانية فيتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ۴۵ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / محمد عبد المنعم حجازي ، نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين
الدادة ، حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المنبري .

(٦١)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤ القضائية

(١) تبغ . دخان . جمارك . قانون . " تفسيره " .

تعبير المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من نوع التبغ الليبي أو الطرابلسي .
ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .

(٢) حكم . " ما لا يعيبه " . " بيانات التسييب " . " تسييب غير
معيب " . تبغ . دخان . تقصص . " أسباب الطعن . " ما لا يقبل منها " .

إثبات الحجة مساقطة الطاعن مواد حدها من قانون حل محله قانون آخر . لا يعيبه .
ما دام قد أورد الوصف القانوني الصحيح الواقعة وكانت قد بقيت موادها عليها بذات
المواد من القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون
الأخير .

١ — مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أن التعبير
عن نوع التبغ " الليبي أو الطرابلسي " يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور
إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .

٢ — لئن كان الحكم قد طاقب الطاعن بمواد الإتهام وهي ١ و ٢ و ٣
و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه وقد أورد الوصف القانوني
الصحيح الواقعة الدعوى كما ثبتت لديه ، وكان الفعل الذي أثبت ارتكابه

الطاعن له بقى معاقبا عليه بذات المسواد المذكورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ الذي حل محل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وكانت العقوبة المقررة بها لا تخرج عن حدود مادة العقاب — المادة الثالثة — من القانون الواجب التطبيق وهو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فإن ذلك لا ينال من سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز كفر الزيات محافظة الغربية : باعوا وعرضوا للبيع دخانا ليها طرابلسيا . وطالبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ سبعة وتسعين جنيها ونحوها لم يلجأ إلى سبيل التعويض ومحكمة كفر الزيات الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام ببراءة كل من المتهمين الأول والثاني مما نسب إليهما وبتغريم المتهم الثالث مائة جنيه ومصادرة الدخان المعسل المضبوط وبإلزامه أن يؤدي إلى مصلحة الجمارك مبلغ سبعة وتسعين جنيها ونحوها ، ولم يوافق ، ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تهريب تبغ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تزرع في ماهية لدخان الطرابلسي المضبوط وهل هو من النوع الليبي المحظور استيراده وحيازته أو هو من النوع

الذي يزرع في لبنان وينسب إلى بلدة طرابلس بها والغير محظور استيراده أو حيازته بيد أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع برد غير سائغ إذ أنها اكتفت في ذلك بما تضمنه تقرير التحليل ، كما أثار الطاعن عدم مسئوليته عن الدخان المضبوط لأنه لم يضبط بمصنعه وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما لا يستقيم به الرد إذ أنه استند إلى وجود علامة مصنعه التجارية على باكوات الدخان وإلى الفواتير المقدمة ، هذا فضلا عن أن الحكم دان الطاعن بمواد القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٩ مع أن هذا القانون ألغى بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته دليها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن في شأن منازعته في نوع الدخان المضبوط وانتفاء صلاته به وأطرحة في شقه الأول استنادا إلى أنه ثبت من التقرير المتضمن نتيجة تحليل العينة المأخوذة من باكوات دخان المعسل المضبوطة وما إذا كانت لدخان ممنوع استيراده بأنها لدخان طرابلسي ، وأطرحة في شقه الثاني تأسيسا على أن باكوات دخان المعسل المضبوط لدى المتهم الأول في الدعوى — الذي قضى ببراءته تحمل العلامة التجارية لمصنع الطاعن ولم يقم دليل على إنها مقلدة أو مزورة عليه وأن هذا اتهم قدم فاتورة تفيد شراء تلك الباكوات من المتهم الثاني في الدعوى — الذي قضى ببراءته هو الآخر — وإن الأخير قدم فاتورة تفيد شراءه ما باعه من باكوات الدخان إلى المتهم الأول من الطاعن (المتهم الثالث في الدعوى) الذي أقر ببيعه إياها إلى المتهم الثاني بموجب الفاتورة المقدمة من الأخير . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يعد تهريبا . . . ٢ — إدخال التبغ السوداني أو التبغ اللاتبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . . . ٤ — تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خاظه على غير ما يسمح به القانون " ، وكان الحكم المطعون فيه قد جزم — استنادا إلى دليل فني يحمله وهو تقرير التحليل الذي رأت فيه المحكمة كفاؤه وغناؤه في هذا الصدد —

بأن الدخان المضبوط من النوع الطراباسى ، وكان مؤدى نص القانون السالف الإشارة إليه أن التعبير عن نوع التبغ "بالببى أو الطراباسى" يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خطفه ، وكان دفاع الطاعن في هذا الخصوص قد جاء مرسلا وليس فيه ما يتنافى مع الاستخلاص السليم للحكم من أن نوع الدخان المضبوط تتوافر به جريمة تهريب التبغ المسندة إلى الطاعن . ولما كان الحكم — في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — قد خالص — في منطق مائع وتدليل مقبول — إلى أن الطاعن هو صانع الدخان المضبوط والمسئول عنه وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان ما يشير لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تفسير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى مما لا يجسوز إثارته لدى محكمة النقض ، فإن منعى الطاعن على الحكم فيما تقدم لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وأنه وإن كان الحكم قد عاقب الطاعن بمواد الإتهام وهى المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٩ ، إلا أنه وقد أورد الوصف القانونى الصحيح الواقعة الدعوى كما ثبتت لديه ، وكان الفعل الذى أثبت ارتكاب الطاعن له بقى معاقبا عليه بذات المواد المذكورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ الذى حل محل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، وكانت العقوبة المقررة بها لا تخرج عن حدود مادة العقاب — المادة الثالثة — من القانون الواجب التطبيق وهو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فإن ذلك لا ينال من سلامة الحكم ، ويضحى النعى عليه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رغبه موضوعا . مع مصادرة الكفالة .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد مباح نائب رئيس المحكمة وعضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن عزام ؛ ومحمد كمال عطيفه ومصطفى محمود الأسبوطي ؛
ومحمد لؤلؤ مرزوق .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ القضائية

١ - ٣ - عود . " عود بسيط عود متكرر " . نقض . التقرير بالطعن .
تقديم الأسباب " . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . الحكم
في الطعن .

(١) للتقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه يكرران معا وحدة إجرائيا لا يقوم فيها إحداهما
بمقام الآخر ولا يبنى منه . ولم تقديم أيهما في الميعاد المقرر للطعن . أثره . عدم قبول
الطعن شكلا .

(٢) مناط توافر ظروف العود المتكرر المصروح عليه بالمادة ٥١ عقوبات
أن تكون الجريمة الجديدة جنحة بغض النظر عما إذا كانت السوابق الماضية في جنح
أو جنائيات أخذا بصريح نص تلك المادة والمادة ٤٤ عقوبات . علة ذلك . رفع
عقوبة الجنحة لأنهم المائد عودا متكررا دلاجا لمشكلة معتدى الاجرام مرتكبي الجنح
المتأثلة حيث لا تجدى منهم عقوبة الجنحة ، أما كون الجريمة الجديدة بعلمتها جنائية
لا يلحق بها أية صوة من صور العود البسيط أو المتكرر علة ذلك ، عقوبة الجنائية
أشد باليتها من عقوبة الجنحة مما يبنى من الاستعانة بأحكام التديد للعود البسيط
أو المتكرر .

(٣) مؤدى أعمال نص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات راجعات الطعن أمام محكمة النقض عند نقض الحكم المكون فيه للخطأ في تطبيق
القانون ، تصحيحه والحكم بقتضى القانون مالم كان قد انتهى إلى عدم إعتاد الجريمة
موضوع الطعن إلى المظنون منه وبين واقعتها بما توافره كافة عناصره القانونية .

١ — من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وإن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه — وإذا كان ذلك — وكان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطاعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

٢ — جرى نص المادة ٥١ من قانون العقوبات بأنه " إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم . ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاض أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة " ونصت المادة ٥٢ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه إذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما إعتاد الاجرام .. وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل " كما جرى نص المادة ٥٤ من قانون العقوبات بأن " للقاض أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على العائد الذي سبق الحكم عليه لإرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٥٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ ، ٣٦٧ بعد أن حرم عليه بالعقوبات السالفة " . وبين من استقراء هذه النصوص أنه يلزم لتوافر ظرف العود المتكرر المنصوص عليه في المادة ٥٢ من قانون العقوبات — التي تحيل إليها المادة ٥٢ مخالفة البيان — أن تكون الجريمة الجديدة جنحة — بغض النظر عما إذا كانت السوابق الماضية في جنح أو جنائيات . وهذا الرجوع مستفاد

من صريح نص المادة ٥١ عندما أورد عبارة "ثم ثبت ارتكابه جناية مرققة أو" ومن استلزام المادة ٥٤ أن تكون الجريمة الجديدة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ ، ٣٦٧ وهي جرائم كلها جنح . وقد قصد المشروع رفع عقوبة الجناية لاثم العائد عودا متكررا طبقا للمادة ٥١ علاجا لمشكلة معتادى الإجرام مرتكبى الجنح المتتالية حيث لا تجدى معهم عقوبة الجناية . أما إذا كانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية ، فلا تحقق أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر لأن عقوبة الجناية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة وللمحكمة فى نطاق عقوبة الجناية المقررة بطبيعتها للواقعة الجناية من الحرية ما يسمح لها بالتشديد إلى المدى الذى تراه مناسبا لمساهمة الواقعة الجديدة ولخطورة مرتكبها من جهة أخرى بغير حاجة إلى الاستعانة بأحكام التشديد للعود البسيط أو المتكرر . لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق المطعون ضده ارتكابه جناية المرققة المنصوص عليها فى المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات قد أعمل حكم المادتين ٥١ ، ٥٢ من هذا القانون بدلا من توقيع العقوبة المقررة للجناية التى ارتكبها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يوجب نقضه .

٣ — إذا كان تصحيح الخطأ الذى تردى فيه الحكم المطعون لا يخضع لأى تقدير موضوعى ، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة إسناد جريمة المرققة باكرام إلى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة فإنه يصح نقلا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات التظلم أمام محكمة النقض ، نقض الحكم المطعون فيه نقضا جريئا وتصحيحه والحكم بتطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة بندر اليوم مخالطة القيوم (أولا) سرق زجاجة الحمر المينة الوصف والقيمة بالمحضر لـ بطريق الإكراه الواقع على حامله

بأن اقتحم محل تجارته شاهرا سكيئا مما أوقع الرعب في نفس العامل وعطل مقاومته وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من اختلاس الزجاجة (ثانيا) سرق زجاجة الخمر المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لـ حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه بعشر عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها الأشغال الشاقة ثلاث سنوات لسرقة بعود في القضية رقم ٥٩٧/١١٠ سنة ١٩٦٤ جنابات الفيوم . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنابات لمعاقبته بالقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنابات الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمواد ١/٤٩ و ٥١ و ١/٣١٤ و ٣١٨ من قانون العقوبات والمادة ٥٢ من هذا القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ والمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات باعتبار المحكوم عليه مجرما إعتاد الإجرام وإيداعه إحدى مؤسسات العمل المخصصة للجرمين معتادى الإجرام لما نسب إليه ومصادرة السكين المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ كما قررت النيابة العامة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها إحداها مقام الآخر ولا يفتى عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أهمل في حق المطعون ضده المادتين ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات واعتبره مجرما اعتاد

الإجرام وقضى بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن أحكام هاتين المادتين لا تنطبق في حق المتهم إلا إذا كانت الجريمة الجديدة التي ارتكبها جنحة سرقة أو ما يماثلها ، أما إذا كانت جنائية — كما هو الحال في الدعوى المسائلة — فإنه يجب توقيع العقوبة المقررة لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها ، وأثبت توافر ظرف الإكراه في جريمة السرقة التي ارتكبها المطعون ضده بتهديد عامل المحبى عليه باستعمال السلاح مما أضعف مقاومته وكان من شأنه تسهيل السرقة ، كما أثبت أن للمطعون ضده — من واقع الاطلاع على صحيفة حالته الجنائية — أنه سبق الحكم عليه بعشر عقوبات مبددة للحرية في سرقات وشروع فيها آخرها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، خاض الحكم إلى أن المطعون ضده قد ارتكب جريمة السرقة بالإكراه حالة كونه عائدا عودا متكررا وأعمل في حقه المواد ١/٤٩ و ٥١ و ١/٣١٤ و ١١٨ من قانون العقوبات والمادة ٥٢ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ وقضى باعتباره مجرما اعتاد الإجرام وبإيداعه إحدى مؤسسات العمل المخصصة للجرمين معنادي الإجرام . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٥ من قانون العقوبات قد جرى بأنه " إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيديتين للحرية كـ هما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أشياء أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فمقتضى أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة " ونصت المادة ٥٢ المضامة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أنه " إذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة في تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الإجرام ... وفي هذه الحالة تحكم المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ... " كما جرى نص المادة ٥٤ من قانون العقوبات بأن " للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ١٥ على العائد

الذي سبق الحكم عليه لإرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت إرتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالمة . فإنه يبين من استقراء هذه النصوص أنه يلزم لتوافر ظروف العود المتكرر المنصوص عليه في المادة ٥١ من قانون العقوبات — التي تحيل إليها المادة ٥٢ سالفه البيان — أن تكون الجريمة الجديدة جنحة — بغض النظر عما إذا كانت السوابق الماضية في جنح أو جنايات . وهذا الوجوب مستفاد من صريح نص المادة ٥١ عندما أورد عبارة " ثم ثبت إرتكابه جنحة سرقة أو ... ومن استلزام المادة ٥٤ أن تكون الجريمة الجديدة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ وهي جرائم كلها جنح . وقد قصد المشرع رفع عقوبة الجنحة للتهمة العائد عودا متكررا طبقا للمادة ٥١ علاجا لمشكلة معتادى الاجرام مرتكبي الجنح المتماثلة حيث لا تجدد معهم عقوبة الجنحة . أما إذا كانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية ، فلا تتحقق أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر لأن عقوبة الجنائية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة وللمحكمة في نطاق عقوبة الجنائية المقررة بطبيعتها للواقعة الجديدة من الحرية ما يسمح لها بالتشديد إلى المدى الذي تراه مناسبة لجسامة الواقعة الجديدة ولخطورة ارتكابها من جهة أخرى بغير حاجة إلى الاستعانة بأحكام التشديد للعود البسيط أو المتكرر . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده إرتكابه جنائية السرقة المنصوص عليها في المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات قد أعمل حكم المادتين ٥١ و ٥٢ من هذا القانون بدلا من توقيع العقوبة المقررة للجنائية التي ارتكبها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه . ولما كان تصحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ، وكان الحكم قد انتهى إلى صحة اسناد جريمة السرقة باكره إلى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حين سعد ساحق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٦٣)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤ في القضايا

١ - مواد مخدرة . إثبات . "بوجه عام" . شهود . "محكمة الموضوع" .
سلطانها في تقدير الدلائل .

لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
وزن أقوال الشهود وتقديرها . مرجع لمحكمة الموضوع . أخذها بأقوال الشهود مفاده أنها طرحت
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما أن تدخلات الحقائق القانونية من كل
ما تقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة بما لا يخرج عن الانقضاء العقل والمعايير .

٢ - تلبس . قبض . تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . مأمورو الضبط
القضائي . "اختصاصهم" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .
ما لا يعيبه في نطاق التدليل .

استدلال الحكم استدلالاً سائفاً على توافر حالة التلبس بالجريمة التي دان الطاعن بها أنه :
صحة القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه . استناراد الحكم به ذلك إلى القول بأن الضابط
الذي أجرى القبض والتفتيش كاف في ظروف لا تمكنه من استصدار إذن من النيابة بالتفتيش
لا أنه . مثال في جريمة إغراق مخدور .

٣ - حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها .

الجدل في القوة التعليلية لأقوال الشهود . دفاع موضوعي . لا تقترن المحكمة إجاباً به فرد عليه .

٤ - نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

إحراز الخدر بغير قصد الاتجار أو التعامل أو الاستعمال الشخصي عقوبة السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بجانية الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بالأشغال الشاقة بدلا من السجن . خطأ في تطبيق القانون .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وصنصر في الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الحقيقية التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطابقة في هذا الصدد بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٢ - لما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذي باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة اتجار في الخدر وصبط المتهمين فيها وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي ، وإذ نرى إلى علمه من أحد المرشدين أن الطاعن يتجبر في المواد المخدرة وأنه اتفق مع المرشد على لقائه في وقت ومكان عينهما انتقل مع المرشد متظاهرا بأنه قائد السيارة الأجرة ولما حضر الطاعن وركب مع المرشد في سيارته وأخرج له طريبتين من الحشيش واطمان إلى وجود النقود المتفق عليها أشار إلى المنهم الثاني كي يحضر باقي الخدر عندئذ ألقي الضابط القبض عليه - فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله ، وإذ كان الحكم قد استدل من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة

التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استطرد إلى القول بأن ظروف الواقعة لا تمكن الضابط من استصدار إذن من النيابة بالضبط لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثير له على سلامة الحكم ولا يغير مما أثبتته من أن الضبط قد تم والجريمة متلبس بها .

٣ — منازعة الطاعن في القوة التدليلية لأقوال الضابط لا يعدو أن تكون دفاعا موضوعيا مما لا تلتزم المحكمة أساسا بالرد عليه .

٤ — لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن أحرز المحكوم عليه الثاني المخدر لم يكن للاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأعمل في حقه حكم المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة فإن الحكم إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون بالنسبة للعقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها عليه بجعلها السجن ثلاث سنوات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (الطاعن) والمحكوم ضده الثاني بأنهما في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز قسم مصر القديمة محافظة القاهرة المتهم الأول — أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا — المتهم الثاني — أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١٠ و ٢ و ١/٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول ١/ الملحق به ، فقرر ذلك . ومحكمة

جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الإتهام . (أولا) بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه . (ثانيا) بمعاقبة المحكوم ضده الثانى بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه . (ثالثا) بمصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض . كما قررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض بالنسبة إلى المحكوم عليه الثانى ... الخ .

الحكمة

أولا - عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول :

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال الممنوح بها قانونا قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال كما انطوى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه رفض ما دفع به من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولها بغير إذن من النيابة العامة بمقولة أن الجريمة كانت متابسا بها وأن ظروف الواقعة ما كانت تيسر للضابط استصدار إذن بالضبط مع أن الحكم لم يدال على توافر قيام حالة التلبس والمقتضى من أقوال الضابط أنه كان فى وسعه الحصول على إذن من النيابة بالضبط والتفتيش . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه وقصد جعل من صعوبة استصدار أمر التفتيش مبررا للقبض يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ أنه بذلك يبيع لرجل الضبط القضائى التحال مما فرضة القانون من قيود هدف منها إلى الحفاظ على حرمة المساكن وحرية المواطنين هذا فضلا عن تناقض الحكم وقصوره فى الرد على الدفع ببطلان القبض وما أثاره الدفاع حول تناقض أقوال ضابط الواقعة مما يعينه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تظمن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها

مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه
 بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادتهم فلأن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع
 الاعتبارات التي ساقها اندفاع حملها على عدم الأخذ بها . ولها أن تثبت حقيقة
 الواقعة وتردها إلى صورتها الحقيقية التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها
 وهي ليست مطالبة في هذا الصدد ألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن
 تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة
 متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان
 ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به
 الضابط الذي باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في اتخاذ ما يلزم
 من الاحتياطات للكشف عن جريمة اتجار في المخدر وضبط المتهمين فيها وهو ما يدخل
 في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي ، وإذ نرى إلى علمه من
 أحد المرشدين أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة وأنه اتفق مع المرشد على لقائه
 في وقت ومكان عنيهما أثقل مع المرشد منظارا بأنه قائد السيارة الأجرة ولما
 حضر الطاعن وركب مع المرشد في سيارته وأخرج له طريقتين من الحشيش
 وأطمأن إلى وجود النقود المتفق عليها أشار إلى المتهم الثاني كي يحضر باقي المخدرات
 وعندئذ ألقى الضابط القبض عليه . فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح
 أخذ الطاعن بنتيجته متى أطمأن المحكمة إلى حصوله . وإذا كان الحكم قد استدل
 من ذلك على قيام حالة التلبس بالجرime التي تجيز القبض على كل من ساهم
 في ارتكابها ، ويتيح تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة ، فإن ما أورده الحكم
 تدابيرا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة
 ومن بطلان التفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون .
 ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استطرد إلى القول بأن ظروف الواقعة
 لا تمكن الضابط من استصدار إذن من النيابة بالضبط لأن ذلك لا يعدو أن يكون
 تريدا لا تأثير له على سلامة الحكم ولا يغير مما أثبتته من أن الضبط قد تم والجرime
 متلبس بها . لما كان ذلك ، وكانت منازعة الطاعن في القوة التدللية لأقوال الضابط
 لا تعدو أن تكون دفاعا موضوعيا مما لا تلزم المحكمة أساسا بالرد عليه ، فإن الطعن
 برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

ثانياً — عن الطعن المقدم من النيابة العامة :

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ دان المحكوم عليه الثاني بجرمة إحراز المخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد قضى عليه بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات في حين أن العقوبة المقررة للجرمة لتلك الجريمة هي السجن طبقاً للمادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ١٤ يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد انتهى إلى أن إحراز المحكوم عليه الثاني للمخدر لم يكن للاعتبار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأهم في حقه حكم المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافئة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من عقوبة السجن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بقضائياً وتصحيحه وفقاً للقانون بالنسبة للعقوبة المقررة للجرمة المحكوم بها عليه بجعلها السجن ثلاث سنوات .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار التوب / حسين سعد ساع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين السادة :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كابل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسويلى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٦٤)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . نقض . " حالات
الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون " . " الحكم فى الطعن " .

ناتجاً من التفتيش الذى يجره رجل الضبط القضائى . علمه من تحرياته واستدلالاته أن جريمة
مؤينة — جناية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات
الكافية أو الشبهات المقبولة ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه يكشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة .
ويجب أن يصدر إذن التفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها من مفارقتها لا لضبط جريمة مستقبلية
حالا جاء به بطلا .

الخطأ الذى يحجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى . أثره : وجوب أن يكون مع النقص
الإحالة .

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن يكون رجل الضبط
القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جناية أو جنحة —
قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية
أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه
فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته
الحكم فى مدوناته يتضمن أن إذن التفتيش إنما صدر لضبط المتهم حال نقله
المخدروى جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بعد . وكان يبين من مطالعة

المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الضابطة الذي ضبط الواقعة قد أثبت بحضر تحرياته — الذي تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن لضبط المطعون ضده وتفتيشه — أن انتهم يحتفظ بالمخدرات بملاسه — كما ذكرت النيابة بوجه الطعن — ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة محقق وقوهها من مقارقتها لا لضبط جريمة مستقبله . ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون فضلا عن فساده في الاستدلال بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ مايو سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم ثان طنطا عافضة الغربية أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوره بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه وبمصادرة الجوهرا المخدر المضبوط فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مادة مخدرة بقصد الاتجار بمقولة أن تفتيشه قد تم بناء على إذن تفتيش باطل بسبب صدوره لضبط جريمة لم تكن قد وقعت فعلا وهي جريمة نقل مواد مخدرة ولم يذكر الضابط أن المتهم يحمل المخدرات بنفسه قبل نقلها —

يكون قد شابه الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الضابط قد ذكر بحضر تحقيق النيابة أن المتهم يتجبر في المواد المخدرة بما يفيد إحرازه لها كما ذكر بحضر التحريات أنه يحتفظ بها بملابسه تمهيدا لنقلها إلى مدينة طنطا مما يمثل جريمة قائمة بالفعل مستقلة بنفسها عن واقعة نقل المخدرات ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر منصبا على جريمة حالة قائمة بالفعل وليس من جريمة مستقبلية الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف مباح اتصاله بتلك الجريمة ، وكان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن إذن التفتيش إنما صدر لضبط المتهم حال نقله المخدر وهي جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بعد . وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الضابط الذي ضبط الواقعة قد أثبت بحضر تحرياته — الذي تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن بضبط المطعون ضده وتفتيشه — أن المتهم يحتفظ بالمخدرات بملابسه — كما ذكرت النيابة بوجه الطعن — ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية ، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في الإسناد وتطبيق القانون فضلا عن فساده في الاستدلال مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة : المستشارين :
نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٦٥)

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤ القضائية

(١) دعارة . جريمة . " أركانها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . " إقرار " .

وكن الاعتبار في إدارة محل أدارة على موجب حكم المادة العاشرة من القانون . السنة ١٩٦١
خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لا تريب على المحكمة إن هي هزلت في إثباته على اعتراف المتهمين .
هذه ذلك . إن القانون لم يستلزم طريقة معينة لإثباته . مثال لتدبير غير معيب .

(٢) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . لا يوفره " .

ليس للطعن أن ينشئ على المحكمة تعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره
أمامها . إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . مثال لتدبير غير معيب
في جريمة إدارة محل الدعارة .

(٣ ، ٤) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .
" إقرار " . " شهود " . " بوجه عام " .

(٣) محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإقرار المتهم في أي دور من أدوار التحقيق
وأوعدله عنه بعد ذلك طالما اتهمت إلى صحته ومطابقته للتحقيق والواقع . مثال .

(٤) محكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين حيلتها معترافا إليه من أقوال الشهود .
أخذها بشهادة شاهد مزداه أنها امارحت جميع الاعتبارات التي صافها الدفاع لحماها على عدم
الأخذ بها . لما أن تعرض من قالة شهود البني . أدانت لا تتق بما شهدوا به . عدم التزامها
بالإشارة إلى أقوالهم بما أدانت لم تستند إليها .

١ — من المقرر أن القول بتوافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أدلة الثبوت استظهر ركن الاعتياد على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله ” ولا شك في أن ركن الاعتياد في جريمة إدارة مكان للدعارة المسندة إلى المتهم مترافق في حقه من ذات أقوال كل من زوجته و .. بمحضر ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل أجر وأن إحداهما وهى ... دأبت على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لترتكب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا من كل مرة “ فهذه الأقوال — والتي اطمأنت إليها المحكمة — تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلا للدعارة في حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لأنه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائق في استظهار هذا الركن ، ولا تترتب على المحكمة إن هى عوات في إثباته على اعتراف المتهمين الذى اطمأنت إليه لما أن القانون لا يستلزم لثبوت طريقة معينة في الإثبات ، ومن ثم يكون النهى على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتياد في غير محله .

٢ — من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطالبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بأن اعتراف المتهمين كان وليد إكراه وقع عليهم ولم يتقدم بأى طالب في هذا الصدد ، فإن نعيه على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للقيقة والواقع ومتى كان ذلك — وكانت المحكمة قد استظهرت في الحكم مؤدى اعتراف المتهمين في محضر الضبط وخلاصته إلى سلامة الدلائل المستند

من هذا الاعتراف لما ارتبته من مطابقتها للواقع ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٤ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تتيح إليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بها شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها — ومتى كان ذلك — فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (الطاعن) وآخرين بأنهم في يوم أول أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة — المتهم الأول — (أولا) أدار المكان المبين بالمحضر للدعارة (ثانيا) سهل دعارة المتهمة الثالثة (ثالثا) استغل بغاء المتهمتين الثانية والثالثة (رابعا) حرض على ارتكاب الفسق — الثانية والثالثة — اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت معاقبتهم بالمواد ١/١ و ٤ و ٦/ب و ٧ و ٨/ج و ٩/ج و ١٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧١ بحضوريا للتهمة الأول (الطاعن) وفيما يلي للتهمتين الثانية والثالثة عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات (أولا) بحبس الطاعن ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه ثلاثمائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المقررة لها (ثانيا) بحبس كل من المتهمتين الثانية والثالثة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ووضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المقررة لهما ووضعهما بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحيات خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بأحراجهما . فاستأنف (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن

المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبضه شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتعكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من هيئة استئنافية أخرى — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إدارة مسكنه للدعارة وتسهيلها لأنثى واستغلال بغائها والتحريض على الدعارة ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يستظهر توافر ركن الاعتداء في شأن الجريمة الأولى ، واستند في إدانته إلى الاعتراف المعزوف للمتهمين في محضر الضبط مع أنه وليد إكراه وقع عليهم وعدلوا عنه أمام النيابة ، ولم يعن بيان ، يؤدي هذا الاعتراف والتحقيق من صحته ، كما عول في استدلاله على أقوال الشاهد والضابط محرر المحضر مع تناقضهما واطرح أقوال شاهدي النفي دون بيان مؤداها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال شاهد الإثبات واعتراف المتهمين ومن محضر الضبط . وبعد أن أورد الحكم مؤدى أدلة الثبوت استظهر ركن الاعتداء على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله " ولا شك في أن ركن الاعتداء في جريمة إدارة مكان الدعارة المسندة إلى المتهم متوافر في حقه من ذات أقوال كل من زوجته بمحض ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل أجر وأن إحداها وهي ... دأبت على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لترتكب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا عن كل مرة فهذه الأقوال — والتي أطمأنت إليها المحكمة — تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلا للدعارة في حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١

في شأن مكافحة الدعارة لأنه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير . ولما كان توافر ثبوت ركن الاعتماد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في استظهار هذا الركن ، ولا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثباته على اعتراف المتهمين الذي اطمأنت إليه طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الإثبات، فإن النعي على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتماد يكون في غير محله . لما كان ذلك، وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بأن اعتراف المتهمين كان وليد إكراه وقع عليهم ولم يتقدم بأي طالب في هذا الصدد ، فإنه لا يكون له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . وكانت المحكمة قد استظهرت في الحكم مؤدى اعتراف المتهمين في محضر الضبط وخلصت إلى سلامة الدليل المستمد من هذا الاعتراف لما ارتأته من مطابقته للواقع ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترائح إليه من أقوال الشهود ، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لهما على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها . لما كان ذلك، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام الثابت أنه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون قلى غير أساس متعينا رقبه موضوعا .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / جمال صادق الرصاوى رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الدهوانى ، وعبد الحميد
محمد الشربيني .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ القضائية

(*) (١) دخان . تهريب جمرى . تعويض . غش . خلط . دعوى
مدنية .

المقصود بالدخان المنشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع
أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست به . أما الدخان المخلوط فهو الذى تخلط به أو تدس
فيه مواد غريبة بأية نسبة .

سلم إصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط .
وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى أورده الشارع في ديانة القانون
الأول وأبقى عليه دون إلغاء .

تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوى على زوال .
هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا
أرحكا .

الخلط المؤثم لذى يتم تهريبا رفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢
لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبعا بم نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى
من هذه المادة على سبيل الحصر . دخان النشوق لا يتدرج في أى نوع منها . حيازته

(*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق الصادر بجملة ١٩٧٣/١١/١٣
ص ٢٤ ع ٣ ص ٩٨٥ وفي الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٣ ق الصادر بجملة ١٩٧٣/١١/١٣ والطعن
رقم ٤٠٧ لسنة ٤٤ ق بجملة ١٩٧٤/٥/٦ (لم يشر) .

لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض •

(٢ ، ٣) تهريب جمركي • جمارك • جريمة • تبغ • دخان • قانون • "تفسيره" •
"إثبات" • "بوجه عام" •

(٢) حيازة التبغ فيما وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له • عدم إعتباره تهريبا ما لم تتوافر فيه إحدى حالات التهريب المحكى طبقا للقاعدة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ •

(٣) الأصل اعتبار البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية خاصة الرسوم الجمركية • مدعى خلاف ذلك هو المكلف بإثباته •

١ — يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — إن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه • وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يأنه كما ألغى غيره من قوانين آخر ألمع إليها في الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخانا (نشوقا) يحتوي على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة . مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر — وليست غشا بأعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ،

أو بأعداد من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلس والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بأعداد من الفضلات ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج في أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعنة (مصلحة الجمارك) إلى تخطيط الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعامه ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة البضاعة من غير المهرب لها — فاعلا كان أو شريكا — وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

٣ — الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المدكلف قانونا بإثباته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قديم أول أسيرط محافظتها ، (أولا) بصفته صاحب مصنع دخان أحرز بقصد البيع دخانا مخلوطا مع علمه بذلك على النحو المبين بالمحضر . (ثانيا) هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ مكرر و ٧ و ٨ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا

بمبلغ ١٢٥١ ج و ٦٢٥ م على سبيل التعويض قبل المتهم ومحكمة جنح بنسدر
أسيوط الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٣٣ من يناير سنة ١٩٧١ ١٤
بمواد الإتهام بتفريم المتهم جنيهاً والمصادرة وإلزامه بأن يؤدي للدعي المدني
بصفته تعويضا . وإستأنف المتهم . ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية)
قضت حضوريا بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٧٢ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع
بتأييده فيما قضى به من عقوبة الغرامة والمصادرة وإلغائه فيما قضى به من تعويض
بلا مصاريف جنائية . فطعن وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك
في هذا الحكم بطريق النقص .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك بصفقتها مدعية بالحقوق المدنية
هو أن الحكم المطعون فيه — إذ قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضى به
من إلزام المطعون ضده بالتعويض — قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت
في الأوراق ذلك بأنه أقام قضاءه على أن الحكم المستأنف فصل في واقعة إحراز
الدخان المغشوش — وطبق في شأنها أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ التي
لا توجب الحكم بالتعويض ، وأغفل الفصل في واقعة تهريب التبغ والتي تخضع
لنصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ التي توجب القضاء بالتعويض ، في حين
أن حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط وفقا لأحكام هذا القانون الأخير تعتبر
تهريبا مما يستتبع على سبيل الوجوب عند الحكم بالإدانة القضاء بالتعويض
والثابت من الأوراق أن الدخان المضبوط ينطبق عليه وصف الدخان المغشوش
إذ كشف التحليل عن احتوائه على مادة غريبة ليست منه وأن الحكم المستأنف
قد أفصح في أسبابه عن توافر مسئولية المطعون ضده الجنائية والمدنية عن جريمة
التهريب وبذا لم يغفل الفصل فيها كما كان يتمين معه تأييده فيما قضى به
من تعويض .

وحيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده
بوصف أنه (أولا) بصفته صاحب مصنع دخان أحرز بقصد البيع دخانا مخلوطا
مع طمبه بذلك . (ثانيا) هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر . وطلبت النيابة

العامة عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ مكررو ٧ و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وطلب وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك إلزام المطعون ضده بأن يؤدي للمصلحة مبلغ ١٢٥١ ج و ٦٢٥ م على سبيل التعويض، وقضت محكمة أول درجة عملاً بمواد الإتهام بتغريم المطعون ضده ٢٠٠ قرش والمصادرة وبالزامه بأن يؤدي للمصلحة التعويض المطلوب، وقضى الحكم المطعون فيه في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبات الغرامة والمصادرة وبإلغائه فيما قضى به من تعويض وحصل واقعة الدعوى في قوله أن المتهم - المطعون ضده - وهو صاحب مصنع لإنتاج الدخان وتعميله تقدم بتاريخ ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بطالب إلى إدارة تفتيش إنتاج أسبوط لإجراء عناية تعميل أدخنة وزنها الصافي ١٥ كيلوجراماً وقدم المستندات الخاصة بالدخان الجاف فصرحت له مصلحة الجمارك بإجراء عملية التعميل وحصلت على عينة من الدخان الجاف المصروح له به لتصنيع المعسل منه وذلك بموجب المحضر المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ وبعد أن قام المتهم بعملية التعميل أخذت منه عينة وأرسلت العينتان إلى معمل تحليل الدخان بالقاهرة فأفاد بتقريره المؤرخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٩ بأن عينة الدخان المعسل غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ لاحتوائها على رمل كمادة غريبة وأن عينة الدخان لا تمثل حقيقة الدخان الداخل في صناعة الدخان المعسل . .

ونحيث إنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ - قد نصت على أنه تعتبر كلمة الدخان في تطبيق أحكام هذا القانون شاملة للسجاير والسيجار وأوراق الدخان بالساق أو مجردة منه والدخان المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم وبصفة عامة الدخان على أي شكل كان، ويعتبر التباك على جميع أشكاله نوعاً من أنواع الدخان ويقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ويعتبر في حكم الدخان المغشوش الدخان المقروض باسم غير صحيح والدخان المعد من فضلات التباك أو أعقاب السيجار أو السجاير أو بما يختلف

من الاستعمال . ويقصد بعبارة الدخان المخلوط . . . الدخان الذي تخلط به أو يدس معه مواد غريبة بأية نسبة كانت . كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - في شأن تهريب التبغ على أنه : " يقصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله من السجاير والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتبناك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصا أو مخلوطا بمواد أخرى وفقا لما ترخص به القوانين " . كما نصت المادة الثانية منه على أنه : " يعتبر تهريبا (أولا) استنبات التبغ أو زراعته محليا . (ثانيا) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكفة أنواعه إلى البلاد . (ثالثا) غش التبغ أو استيراده مغشوشا ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجاير والسيجار أو ما يتخلف من استعمال التبناك . (رابعا) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون ، وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها " . . . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، وأبان عما يعتبر في حكم الدخان المغشوش بأنه الدخان المعروض باسم غير صحيح أو المعد من الفضلات ، كما أبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس معه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش واجترأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات كما لم يفصح عن مقصوده بالتخلط لما كان ذلك ، وكان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يبلغه كما ألغى غيره من قوانين أنرا الملع إليها في الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والتخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أوردتها المحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده بصفته صاحب مصنع دخان أحرز دخانا مخلوطا مع عامه بذلك ، فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها على ضوء ما بان من نتيجة التحليل هو أن المطعون ضده أحرز دخانا مخلوطا بمادة غريبة هي الرمل مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر وهي ليست غشا بأعداد

مواد للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . لما كان ذلك ، وكان الخاطئ المؤتم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو ذلك الذي يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ اللبني المعروف بالطرابلسي ، والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإمداده من الفضلات — لما كان ذلك ، وكان الدخان مشار الطعن لا يندرج في أى نوع منها ، فإن جنوح الطاعنة إلى تخطيط الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من تعويض قولا منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يكون قولا غير سديد ، ويكون الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ما يتفق وصحيح القانون . ولا يغير من ذلك ما نقله الحكم عن تقرير التحليل من أن الدخان الجاف لا يمثل حقيقة الدخان الداخِل في صناعة المعسل — مما قد يرشح للقول بأن الدخان المصنوع لم تسدد عنه الرسوم الجمركية المقررة ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها — فاعلا كان أو شريكا — وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الادخنة المضبوطة واقتصرت في نعيها على ما سلف بيانه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، ومضوية البجاعة
المستشارين ، محمد الدين عطية ، وحسن أبو الفتوح الشريفى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ،
ومحمد الجهد محمد الشريفى ، .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) تبغ . دخان . غش . قانون . "تفسيره" . قصد جنائى .
نقض . "حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون" . مسئولية جنائية .
إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب " . جريمة .
"أركانها" .

(١) جريمة خلط الدخان . تعريضها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .
للقصد الجنائى فى هذه الجريمة . مفترض فى حق الصانع . المادة السابعة من القانون .

(٢) المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف من رعى

(٣) نقض . "الحكم فى الطعن" .

حجب الخطأ القانونى محكمة الموضوع عن مناقشة عناصر الدعوى وأدلتها . يوجب الإحالة .

١ — جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى
أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت

(٥١) انظر أيضا الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ فى جلسة ١٣/٢/١٩٧٤ والطعن رقم ٤٠٧
لسنة ٤٤ فى جلسة ٦/٥/١٩٧٤ (لم يشر) .

إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمعسل والجلسرين وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط الموثق صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور — افتراض صلم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعا . فلا يستطيع دفع مسؤوليته بدعوى الجحول بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه .

٢ — من المقرر أن المرجع في مطابقة المادة للمواصفات المطلوبة التحليل دون الإشراف النظري .

٣ — متى كان الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه قد حجب المحكمة من مناقشة عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أنتج وباع تبغا مغشوشا على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ مكرر و ٧ و ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت غايبيا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٧١ عملا بمواد الإتهام بتهريم المتهم عشرة جنميات والمصادرة . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٦٧٥ جنيتها على سبيل التعويض ثم قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم

مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزم رافعتها المصاريف . فطعن
النباة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النباة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة
المطعون ضده من تهمة إنتاج وبيع تبغ مفشوش قد أخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك بأنه أسس قضاءه على أن مندوب إدارة الإنتاج هو الذى حدد مقادير
الدخان والمعسل والجاسرين التى تم خلطها فلا محل لمساءلة المطعون ضده
عن زيادة نسبة الجاسرين عن الحد المقرر قانوناً ، فى حين أن القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ قد جعل مسئولية الصانع مفترضة تقوم بقيام الخلط المؤثم لالتزام
الصانع بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى براءة المطعون ضده قال تبريراً
لقضائه مانصه . " ومن حيث إنه لما كان الثابت من محضر الخلط المؤرخ
فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٩ أن محرره قد حدد مقدار ٢ كيلو جرام جاسرين خلطه
بمقدار ٣٠ كيلو جرام دخان جاف وكان محرر المحضر هو .. قد شهد بجلسة
المعارضة بأنه هو الذى حدد هذين المقدارين وبأنه حضر عمالية الوزن وبأن
مقدار الجاسرين الذى حدده يزيد عن النسبة المحددة فى القانون وهى ٥٪
أى ٥ كيلو جرام جاسرين لمقدار ٣٠ كيلو جرام دخان جاف لا ٢ كيلو جرام
جاسرين كما حدث . لما كان ذلك ، فإن المتهم لا يكون مسئولاً عن الزيادة
فى نسبة الجاسرين التى كشف عنها تقرير التحليل لأن هذه الزيادة تمت بسبب
لادخل لإرادته فيه لأن دوره انحصر فى وزن الكمية التى حددها له مندوب
إدارة الإنتاج فى حضور هذا الأخير وتحت إشرافه ... " . لما كان ذلك ،
كان وقضاء هذه المحكمة قد جرى فى تفسير المسادة الأولى من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن
يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت
إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالمعسل
والجاسرين وفى حدود النسب والواصفات التى يصرح بها فإذا ثبت الخلط

المؤثم ، صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور — إقراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعا ، فلا يستطيع دفع مسؤوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه — لما كان ذلك ، وكان حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتما على إتمام العمل الجارى فى حضرته طبقا لأحكام القانون إذ أن المرجع فى مطابقة المادة للواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرى وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه . لما كان ما تقدم — وكان الخطأ القانونى الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه قد حجب المحكمة عن مناقشة عناصر الدعوى والأدلة القائمة فيها فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالأحالة .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
المادة : سعد الدين عطية ، وحنان أبو الفتوح الثريخى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحنان
على المقرئ .

(٦٨)

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١) سرقة . " باكره " ظروف مشددة . فاعل أصلى . جريمة . " أركانها " .
إكراه . مسئولية جنائية . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الإكراه فى المدة . ظرف مئى يتلقى بالأركان المادية لجريمة . مرادف فى حق كل من
ساهموا فيه .

إثبات الحكم إتفاق الطاعن وآثرين وأركان الطاعن فعل الاختلاس بينا باقر أحدهم
الإكراه تنفيذا لمقصدهم . إعتبار كل من ساهم منهم فى المدة أو الإكراه فاعلا أصليا فى جريمة
المدة باكره .

(٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " إثبات .
" بوجه عام " . " شهود " . حكم . " لا يعيبه " . " تسببه . تسبب غير معيب " .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(٢) كفاية إيراد الحكم من مودى الأدلة ما يكفى لتبرير اقتناع المحكمة
بالأدلة .

مجادلة محكمة الموضوع فى سلطتها فى وزن عناصر الدعوى ، لا تقبل أمام النقض .

(٣) التناقض فى أقوال المجئى عليها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

(٤) وزن أقوال الشهود وتعميل عليها . تقتل بهما محكمة الموضوع .

(٥) إيراد محكمة الموضوع بتقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . حقها فى الاطمئنان

على الأدلة بالنسبة إلى متهم وعدم الاطمئنان إلى الأدلة ذاتها بالنسبة إلى آخر .

١ — من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة ، ومباشرة أحدهم فعل الإكراه تنفيذا لمقصدهم المتفق عليه وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس ، فإن جريمة السرقة بإكراه تكون قد تحققت في كل من ساهم في فعلة السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكونون جميعا فاعلين أصليين فيها .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدلة مادامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين حقيقتها . ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من منازعة في بيان دليل الإثبات الذي استمده منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن التناقض في أقوال المجنى عليها — بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه .

٤ — إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ — من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى متهم آخر كما أن وزن أقوال الشهود وتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح مالا تطمئن إليها منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها . وإذا كان الحكم قد دل

تدليلا سائفا على إدانة الطاعن وآخر بجنابة السرقة بالإكراه ، فإن قضاء المحكم ببراءة المتهمين الآخرين إستنادا إلى عدم الاطمئنان إلى أقوال المجنى عليهما والطاعن قبلهما وللأسباب التي أوردتها — لا يتعارض مع قضاء المحكم بالإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية سرقوا الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ ... بطريق الإكراه الواقع عليها وعلى ... حالة كون المتهم الثاني يحمل سكيناً والثالث يحمل مسدساً بأن توجهوا إلى مسكنها وقام المتهم الثاني بالإمساك بها من يديها فشل بذلك بمقاومتها وتم الاستيلاء على المبروقات سالفة الذكر ، وقام الأول بالإعتداء ضرباً على المجنى عليه الثاني حالة محاولته الإمساك به وذلك ليتمكن من الفرار بمساعدة من المبروقات وخلف الاعتداء الإصابة المبينة بالتقرير الطبي . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمماقتبتهم طبقاً للمادة ١/٣١٤ — ٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقرر ذلك في ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ . ومكة جنابات طنطا قضت حضورياً بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملاً بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمساكين ٤ و ١/٣٨١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع (أولاً) بمماقة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات (ثانياً) ببراءة كل من المتهمين الثالث والرابع عما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالظن في الإيعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً للظن في عدم قبوله شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان هذا الطاعن بجرمة سرقة بالإكراه قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وخطأ في القانون ذلك بأنه استبعد ظرف الإكراه المذسوب إلى الطاعن دون أن يبين الرابطة بين فعل السرقة والإكراه الذي قارفه الطاعن الثاني والذي اكتفى به الحكم في حق الطاعن ، وأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن بعدم وقوع سرقة أو إكراه على المجنى عليها ، وبأنه لو صح ما نسب إليه فإنه لا يعدو جنحة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، كما أغفل الحكم بيان مكان وقوع الجريمة ونص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب ، وفاته كذلك إيراد مؤدى الدليل الذي استمده من أقوال الشهود هذا إلى أن الحكم قد أغفل الرد على ما أثاره الدفاع من طعن عليهم وأخيرا نقد عول الحكم على أقوال المجنى عليها على الرغم من أنها جاءت متعارضة في مواضع كثيرة وتضاربت مع أقوال الشاهد

وقى حين أنه استند إليها في تبرئة متهمين آخرين مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن المين من الحكم المطعون فيه أنه قد حصل زافعة الدعوى بما مفاده أنه في ليلة الحادث بينما كانت المجنى عليها بمنزلها أحست بحركة داخلية وفوجئت بأربعة أشخاص يحيطون بها ثم أمسك بها أحدهم وهو الطاعن الثاني وكنفها ليشل بمقاومتها بينهما قام الآخر بسرقة بعض محتويات محل البقالة المملوك لها واليكائن بإحدى غرف المنزل ثم فروا هارين فلما جرت خلفهم تمكنت من الإمساك بأحدهم وهو الطاعن الأول واستغاثت فحضر على استغاثتها الذى أميك بدوره بهذا الطاعن ووجهه مسكاً يصندوق من المبروقات يحوى نقوداً وعلى أثر استغاثة هذا الشاهد حضر وعاونته في ضبطه ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وهذين الشاهدين وهى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن ظرف الإكراه في السرقة إنما هو من الظروف العينية المتعانة بالأركان المادية للجريمة ، وهو هذا الوصف لاصق بنقص الفعل وسائر في حق كل من ساهموا فيه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اتفاق الطاعن وآخرين فيما بينهم على السرقة

وبإشارة أحدهم فعل الإكراه تنفيذا لمقصدهم المتفق عليه ، وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس ، فإن جريمة السرقة باكراه تكون قد تحققت في كل من ساهم في فعلة السرقة أو الإكراه المكونين للجريمة ويكون جميعا فاعلين أصليين فيها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها من أقوال شهود الإثبات على نحو أفصح فيه عن توافر ظرف الإكراه بقصد السرقة على الصورة التي قارفها كل من الطاعن وغيره من الجناة بما يكفي لاستجلاء عناصر الجريمة عرض لتكييف القانوني للواقعة في قوله : " وحيث إنه لما تقدم يكون قد استقر في يقين المحكمة أن المتهمين سألني الذكر (الطاعنين) في ليلة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية . سرقا الأشياء المميّنة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة له . . . بطريق الإكراه الواقع عليها بأن توجهوا مع آخرين مجهولين إلى مسكنهم وأقام المتهم الثاني - الطاعن الثاني - بالإمسك بهما من يديهما فشل بذلك مقاومتها وتمكننا بهذه الوسيلة من الإكراه من شل مقاومتها والاستيلاء على المسروقات سائلة الذكر ، ويتعين لذلك معاقبتهم عملا بالمادة ١/٣١٤ عقوبات " . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم كافيا لاستظهار ظرف الإكراه في جريمة السرقة وأن الجناه قد قارفوه من أجل ارتكابها وقد بين الحكم مكان وقوع الجريمة وأشار إلى نص القانون الذي طبقه على الواقعة وأنزل بموجبه العقوبة على الطاعن وصاحبه ، وفضلا عن ذلك فإنه قد عرض للتكييف القانوني للواقعة بما يدل على اطراحه ما أثاره الدفاع عن الطاعن حول وصف التهمة ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من أن سرقة لم تحدث وأن إكراهها لم يقع على المجنى عليها فانما هو جدل موضوعي في أدلة الدعوى وفي صورة الواقعة التي اعتقها الحكم بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة ما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها فإن ما يشير الطاعن من منازعة في بيان دليل الإثبات الذي استمد منه لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان

ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة التي أوردتها في حكمها إلى أن الطاعن ارتكب الجريمة التي دانت به وكان التناقض في أقوال المجني عليها — بفرض صحة وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالها استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى لما كان ذلك، وكان في اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجني عليها وشاھديها ما يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكة الموضوع ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكة النقض ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها تقسمها بالنسبة إلى متهم آخر كما أن لها أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها وما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها وإذا كان الحكم قد دلت تدليلا سائغا على إدانته الطاعن وآخر بجناية السرقة بالإكراه ، فإن قضاء الحكم ببراءة المتهمين الآخرين — استنادا إلى عدم الاطمئنان إلى أقوال المجني عليها والطاعن قبلهما للأسباب التي أوردتها — لا يمارض مع قضاء الحكم بالإدانة ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٤

بإدارة المستشار السيد / محمد عبد المنعم جزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطنى ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٦٩)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤ القضائية

(١) تبغ . مأمورو الضبط القضائي . "سلطاتهم" . إستجواب . إثبات .
"إعتراف" .

(١) مأمورو الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا .
المادة ٢٩ إجراءات جنائية . للمحكمة أن تعول على اعتراف المتهم بحضور ضبط الواقعة المرد
بمعرفة متى اطمانت إليه . مثال في جريمة تهريب تبغ .

(٢ ، ٣) إثبات "بوجه عام" . اعتراف . "حكم" . "تسليمية" . تسليمية .
معيب . "بطلانه" .

(٢) خضوع الاعتراف في المسائل الجنائية كأداة لتقدير محكمة الموضوع . طالما أن الاعتراف
أولاً طارحه حسب إرادته . طالما كانت الأسباب التي أوردتها متدا لذلك . غير متوفرة مع حكم
العقل والمنطق . لمحكمة النقض مراعاتها في ذلك . مثال .

(٣) عدم جواز إيقاع الحكم إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى . اعتماد
على أدلة أو قرائع استقفاها من أوراق معينة أخرى لم تكن منظمة للدعوى المحكوم فيها ولا مطروحة
على بساط البحث تحت نظر الخصوم . أثره . بطلان الحكم . مثال .

١ - لمأمورو الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية
أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، ومن ثم فإنه
إذا كان الثابت مما أوردته المحكمة أن مفتش الإنتاج - وهو من مأموري الضبط

القضائي في شأن الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ - قد أثبت في محضره أن المطعون ضده حضر عقب ضبط شجيرات التبغ في حقله ولما سأله اعترف بما نسب إليه فلا تريب عليه إن أثبت هذا الاعتراف في محضره وللحكمة أن تعول عليه في حكمها مادامت قد اطمأنت إليه .

٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة - إلا أنه متى أنصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو اطرحته ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .

٣ - من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستندة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوزاق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا - لما كان ذلك - وكان ما قاله الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه لاعتراف المطعون ضده في الدعوى من " أن المحكمة لا تطعن لصحة صدور اعتراف من المتهم بالنهمة وذلك لما تبين لها من قضايا الدخان أنه قد نسب اعترافات لجميع المتهمين بلا استثناء وجميع من حضر منهم بلا استثناء أنكر ونفى صدور الاعتراف منه فضلا عن عدم ظهور الحكمة من ضرورة إصرار رجال الإنتاج على سؤال المتهمين بمعرفتهم رغم غيبتهم وقت الضبط مما يجعل المحكمة تلتفت من هذا الاعتراف " فضلا من فساد إذ امتفاه الحكم من أوراق قضايا أخرى لم تكن مضمومة للدعوى المطروحة وبالتالي لم يكن في وسع الخصوم مناقشتها فإنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليه ، ذلك بأن عدول المتهمين - في القضايا المماثلة - عن الاعترافات المستندة إليهم في المحاضر المحررة بمعرفة رجال مكتب الإنتاج ليس من شأنه أن يشكك في اعتراف المطعون ضده بحضور الضبط الذي لم يجرده في الدعوى المماثلة ، وقد كان على المحكمة أن استرابت في أمر ذلك الاعتراف - وحتى يستقيم قضاؤها - أن تجرى تحقيقا يستجلي به حقيقة

الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون فعليا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز الغنائم محافظة أسيوط زرع الدخان المبين بالمحضر بدون تصريح من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ١/٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٧٥٠ جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة صدفنا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعتها بالمصروفات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدني . ومحكمة أسيوط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع وبإجماع الآراء برفضه وتأييد الحكم المستأنف والمصادرة . فطعن إدارة قضايا الحكومة عن مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة (مصلحة الجمارك) المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه — إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة زراعة التبغ ورفض الدعوى المدنية المقامة منها ضده — قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح بغير سند مقبول وبمسا لا أصل له في الأوراق — اعتراف المطعون ضده في محضر ضبط الواقعة بالتهمة المسندة إليه — مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه نعى إلى علم مفتش إنتاج أسيوط من التحريات أن المطعون ضده يزرع تبغا في حقله ، فانتقل ورفقته عدد من ضباط الشرطة ورجال مكتب الإنتاج إلى حقل المطعون ضده وتبين وجود بعض شجيرات التبغ مزروعة في مساحة خمسة قراريط فقام بتزعمها وأرسل عينة منها للتحليل ، وإذ ضبط المطعون ضده فقد سأله عن التهمة المسندة إليه فاعترف بها ، وتبين من تقرير التحليل أن العينة المضبوطة من شجيرات الدخان الأخضر . ثم أقام الحكم قضاءه بالبراءة على سند من القول "أن المحكمة لا تطعن لصحة صدور اعتراف من المتهم بالتهمة وذلك لما تبين لما من قضايا الدخان أنه قد نسب اعتراف لجميع المتهمين بلا استثناء وجميع من حضر منهم بلا استثناء أنكر ونفى صدور الاعتراف منه فضلا عن عدم ظهور المحكمة من ضرورة إصرار رجال الإنتاج على سؤال المتهمين بمعرفةهم رغم قبيحتهم وقت الضبط مما يجعل المحكمة تلتفت عن هذا الاعتراف ... " لما كان ذلك وكان لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، ومن ثم إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش الإنتاج - وهو من مأموري الضبط القضائي في شأن الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ قد أثبت في محضره أن المطعون ضده حضر عقب ضبط شجيرات التبغ في حقله ولما سأله اعترف بما نسب إليه فلا تريب عليه أن أثبت هذا الاعتراف في محضره ، وللمحكمة أن تعمل عليه في حكمها مادامت قد اطمأنت إليه ، لما كان ذلك وكان الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة - إلا أنه متى أفصحته المحكمة عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحته ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به ، مؤدبا لما رتب عليه من نتائج ، من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك ، لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أنه يجب ألا تني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فان اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت

نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا، لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه لإعتراف المطعون ضده في الدعوى فضلا عن فسادده إذ استقاه الحكم من أوراق قضايا أخرى لم تكن مضمومة للدعوى المطروحة وبالتالي لم يكن في وسع الخصوم مناقشتها فإنه ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه ذلك بأن جدول المتهمين - في القضايا المماثلة - عن الاعترافات المسندة إليهم في المحاضر المحورة بمعرفة رجال مكتب الانتاج ليس من شأنه أن يشكك في اعتراف المطعون ضده بمحضر الضبط الذي لم يجعده في الدعوى المماثلة ، وقد كان على المحكمة إن استرابت في أمر ذلك الاعتراف - وحتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مميya بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٤

رئاسة المستشار السيد / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسهرطي ، ومحمد
مادل مرزوق .

(٧٠)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ القضائية

إختلاس أموال أميرية . إستيلاء على مال للدولة . جريمة . " أركانها " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن .
ما يقبل منها " . وصف التهمة .

إختلاف جريمة الإختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها
عن جريمة قهمل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها
بالمادة ١١٣ عقوبات . إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي ردت
بأمر الإحالة وجرى محاكمة المتهم على أسامها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى المحكمة تعديل
الاتهام المسند إلى المتهم بإضافتها إلى ما استند إليه أثناء المحاكمة ومواجهته بذلك تمسكنا له .
إبداء دفاعه في خصوصها . إخلال بحق الدفاع . مثال .

الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف في أركانها
وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى
الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من ذلك القانون
— لما كان ذلك — وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف
أنه بصفته موظفا عموميا من مأموري التحصيل رئيس حسابات وصراف فرع
الشركة العامة للانشاءات بأسوان اختلس مبلغ ٢٢٩٦٦ ج و ٩٨٣ م من المبالغ
المسلمة إليه بسبب وظيفته . وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للمواد ٤٠ ، ٤١ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات

وقضى الحكم المطعون فيه بعد إعمال المادة ٣٢ من هذا القانون بمقابته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغزله من وظيفته وبالزامه برد مبلغ ٣٠٩٣٧ ج و ٣٣٧ م وأورد في أسبابه أنه ثبت للحكمة أن الطاعن اختلس ٢٣٨٣٧ ج و ٣٣٧ م من المبالغ المسلمة إليه وسهل لآخر الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٧٠٠٠ ج من مال الشركة وعاقبه بالنسبة لهذه الواقعة الأخيرة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات مثبتا في مدوناته أن المحكمة لا ترى حاجة للفت نظر الدفاع إليها طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة دون إضافة أية عناصر أخرى — فإن التعديل الذي أجرتة المحكمة في التهمة ليس بجوهر تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات بإجرائه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها بإضافة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى أصلا ولم ترد في أمر الإحالة لا تملكه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على هذا التعديل الجديد إذا طلب ذلك . وإذا كان ذلك . وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مراعاة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نفاذ الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحقه في الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من أول يوليو سنة ١٩٦٦ إلى ١٩ يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم أسوان محافظة أسوان (أولا) بصفته موظفا عموميا رئيس حسابات فرع الشركة العامة للإنشاءات بأسوان ارتكب أثناء تاديبه لوظيفته تزويرا ماديا في محركات رسمية هي طلي الصرف رقمي ٣٩١٠ و ٣٩١١ المؤرخين ٢٩ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٧ وذلك بأن أثبت بهما على خلاف الحقيقة أنه قد تم تحريرهما بناء على مستخلصين كما أثبت بهما على خلاف الحقيقة أيضا استحقاق المورد المبالغ الثابتة بهما (ثانيا) بصفته موظفا

عموميا رئيس حسابات فرع الشركة العامة للانشاءات بأسوان ارتكب تزويرا ماديا أثناء تاديته لوظيفته في محرر رسمي هو طالب الصرف رقم ٥٧ المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٦٧ بأن ذيله بتوقيع نسبه زورا إلى كما أثبت به رقما لبطاقة عائلية نسبه زورا إلى المذكور على خلاف الحقيقة .

(ثالثا) اشترك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير مادي في محركات رسمية هي طلبات الصرف أرقام ١ و ٢ و ٣ المؤرخة ٣ يوليو سنة ١٩٦٧ وذلك بأن اتفق معه على تزويرها وحرضه على ذلك وساعده بأن قدم إليه طلبات الصرف المشار إليها فزورها بتوقيعات نسبها زورا إلى المفاول كما وقع على الأول والثالث بتوقيعين نسبها زورا إلى المهندس بالشركة فوفعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والتحريض وتلك المساعدة (رابعا) بصفته موظفا عموميا رئيس حسابات فرع الشركة العامة للانشاءات بأسوان ارتكب أثناء تاديته لوظيفته تزويرا ماديا في محركات رسمية هي الدفاتر الحسابية لفرع الشركة بأسوان بأن أثبت بها التحويلات المالية الواردة للفرع بغير قيمتها الحقيقية وعلى خلاف الحقيقة على النحو المبين بتقرير لجنة الجرد (خامسا) استعمل المحركات المزورة سائلة البيان بأن قدمها للشركة العامة للانشاءات مع علمه بتزويرها .

(سادسا) بصفته موظفا عموميا ومن مأموري التحصيل رئيس حسابات وصراف الشركة العامة للانشاءات بأسوان اختلس مبلغ ٢٢٩٦٦ ج و ٩٨٣ م من المبالغ المسلمة إليه بسبب وظيفته وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنايات أسوان قضت بحضورها بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الاتهام وتطبيق المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وبعزله من وظيفته وبالزامه برد مبلغ ٣٠٩٣٧ ج و ٣٣٧ م ثلاثين ألفا وتسعمائة وسبعة وثلاثين جنيها وثلاثمائة وسبعة وثلاثين مليا وبتغريمه مثل المبلغ المذكور . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة تسهيله لغيره الاستيلاء بغير حق على مال لشركة من شركات القطاع العام ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عدلت وصف التهمة بالنسبة لواقعة صرف مبلغ سبعة آلاف جنيه لأحد المقاولين واعتبرت مقارفة الطاعن لها تسهيفا لغيره الاستيلاء على ذلك المبلغ بغير حق ، وذلك دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل بما يعيب حكمها بالبطلان في الإجراءات ويوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن أنه (أولا) .. (سادسا) بصفته موظفا عموميا من مأموري التحصيل رئيس حسابات وصراف فرع الشركة العامة للانشاءات بأسوان اختلس مبلغ ٢٢٩٦٦ ج و ٩٨٣ من المبالغ المسلمة إليه بسبب وظيفته . وطالبت النيابة العامة عقابه طبقا لأواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات وقضى الحكم المطعون فيه بعد أعمال المادة ٣٢ من هذا القانون بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغزله من وظيفته وبالزامه برد مبلغ ٣٠٩٣٧ ج و ٣٣٧ م وأورد في أسبابه أنه ثبت للمحكمة أن الطاعن اختلس ٢٣٨٣٧ و ٣٣٧ م من المبالغ المسلمة إليه وسهل للمساول الاستيلاء بغير حق على مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من مال الشركة وعاقبه بالنسبة لهذه الواقعة الأخيرة بالمادة ١١٣ من قانون العقوبات مثبثا في مدوناته أن المحكمة لا ترى حاجة للفت نظر الدفاع إليها طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة دون إضافة أية عناصر أخرى . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات التي رفعت بها الدعوى الجنائية عن جريمة الاختلاس تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مال الدولة أو إحدى الشركات المساهمة .. إلخ . المنصوص عليها في المادة ١١٣ من ذلك القانون . وكان التعديل الذي أجرتة المحكمة في التهمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تمك

محكمة الجنايات إجرأه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها بإضافة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى أصلاً ولم ترد في أمر الإحالة لا تملكه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى وبشرط تلبية المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على هذا التعديل الجديد إذا طلب ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداءة ، دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلقت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحقه في الدفاع بما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / سعد الدين عطيه ، وعضوية المستشارين السادة : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسن علي المغربي .

(٧١)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤ التقضائية

(١ و ٢ و ٣) إثبات . "اعتراف" . "بوجه عام" . محكمة الموضوع .
 "سأطتها في تقدير الدليل" . دفع . "الدفع ببطلان الاعتراف" . إكراه .
 نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

(١) النعي لأول مرة أمام النقض ببطلان الاعتراف لكونه وأيد إكراه . لا يقبل .
 (٢) محكمة الموضوع . حقا في تكوين عقيدتها مما تظمن إليه من عناصر الدعوى وأدلتها .
 (٣) الاعتراف في المواد الجنائية . عنصر من عناصر الدعوى . تقدير صحته ومطابقته
 للحقيقة وقيمه من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٤) سلاح . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . باحث . حكم .
 "تسليمه" . تسليم غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .
 مسئولية جنائية .

جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص . يكفي لتحققها الحيازة المادية ولو قصرت مدتها .
 لتأثير الباحث في قيامها . مثال* .

١ — متى كانت الأقوال التي عول الحكم عليها في إدانة الطاعن لم يدفع أحد
 بأن صدورهما من أي ممن صدرت منه كان وليد إكراه وقع عليه ، فإنه لا يكون

للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عميدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى طالما لها مأخذها الصحيح من الأوراق .

٣ — من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحته ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمتة التدليلية على المعترف وغيره من المتهمين .

٤ — من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح — طالت أو قصرت — أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ . ومن ثم فإنه — حتى مع ما يزعمه الطاعن فى طعنه من أنه كان يحفظ السلاح النارى لديه كأمانة — فإن جريمة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقه ويكون الحكم قد أصاب جميع القانون إذ دانه عنها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم فى ليلة ٣١ يناير سنة ١٩٦٦ ، (المتهمون السنة الأول) بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط . (أولا) وهم أكثر من شخصين سرقوا الأسلحة والذخيرة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ .. حالة كون أولهم يحمل سلاحا مخبئا . (ثانيا) أحرزوا وحازوا ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لهم فى حيازة السلاح أو إحرازه ، (المتهمون الباقون) بدائرة محافظة المنيا . (أولا) أخفوا الأسلحة سالف الذكر حالة كونها متحصلة من جنائية مع علمهم بذلك . (ثانيا) أحرزوا وحازوا بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢/٤٤ مكرر و ٣١٦ عقوبات و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤

المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والحدواين ٣ ، ٢
 فقرر ذلك في ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ ، وادعى ... المحجني عليه مدنيا قبل المتهمين
 جميعا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنابات
 أسبوط قضت في الدعوى حضوريا للمتهمين الأول والثاني والرابع والسادس
 والعاشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والعشرين والثاني والعشرين
 وغيابيا للباقيين بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بمعاقة كل من الأول
 والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس بالأشغال الشاقة مدة خمس
 سنوات عما أسند إليهم . (ثانيا) بمعاقة كل من المتهمين السابع والثامن بالحبس
 مع الشغل مدة سنتين وبتغريم كل منهما بمبلغ عشرين جنيتها عما أسند إليهما .
 (ثالثا) بمعاقة المتهم الرابع عشر بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر عما أسند
 إليه . (رابعا) بمعاقة باقي المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وبتغريم
 كل منهم عشرة جنيهات ومصادرة السلاحين المضبوطين لدى كل من ...
 و ... وأمرت برد باقي الأسلحة المضبوطة للمجني عليه . (خامسا) وفي الدعوى
 المدنية بإلزامهم جميعا عدا العشرين والحادي والعشرين بأن يدفعوا لادعى بالحق
 المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية
 فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والرابع والسادس والعاشر والرابع عشر
 والعشرين والحادي والعشرين في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثاني والثالث والرابع والسادس وإن قرروا
 بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهم لم يودعوا أسبابا لطعنهم ، فيكون الطعن المقدم
 منهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الخامس والسابع والثامن قد استوفى
 الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن الخامس ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي
 إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة وإحراز سلاح ناري غير مششخن

بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن جميع المتهمين دفعوا بجملة المحاكمات بأن الأقوال المنسوبة لمن اعترف منهم جاءت وليدة إكراه أو وقع عليهم بيد أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا ، كما أنه كان من بين ما عول عليه الحكم في إدانة الطاعن اعترافه مع أن هذا الاعتراف غير مطابق للحقيقة ، هذا فضلا عن أن حيازته للأسلحة النارية كان لأمر عارض هو حفظه لديه كأمانة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى — أورد على ثبوت ما أسند إلى الطاعن أدلة مستمدة من تقرير فحص السلاح الناري المضبوط ومن اعترافه بتحقيقات النيابة العامة بأن المتهم السابع في الدعوى حضر إليه بصحبة المتهم التاسع عشر في الدعوى وسلمه البندقية المضبوطة لحفظها لديه كأمانة ثم حضر إليه ذلك المتهم ثانيا وطالبه بتلك البندقية فاصطعبه إلى المتهم الثاني والعشرين وأحضرها من عنده ، وحين عرض الحكم لأقوال المتهم السابع في الدعوى أورد أنه اعترف بتحقيقات النيابة العامة بأنه اشترى أربع بنادق من المتهم الأول في الدعوى — الذي اتهم مع آخرين بسرقة أسلحة وذخيرة من محل بيع الأسلحة المملوك للجنى عليه المدعى بالحقوق المدنية — وأنه باع ثلاث منها لآخرين أرشد عنهم وضبطت لديهم ، كما أورد الحكم أن المتهم التاسع عشر في الدعوى اعترف بتحقيقات النيابة العامة بأنه كان حاضرا بيع المتهم السابع إحدى البنادق إلى الطاعن وأشار الحكم إلى أن المتهم الثاني والعشرين اعترف بتحقيقات النيابة العامة باحرازه للبندقية المضبوطة لديه وأن الطاعن هو الذى أودعها لديه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المتهمين السابع والتاسع عشر تخلقا عن حضور جلسات المحاكمة ومن ثم فليس لهما دفاع وصدر الحكم بالنسبة لهما غيابيا وأما الطاعن والمتهم الثاني والعشرين فإن أيا منها أو الدفاع عنه لم يثر أن اعتراف غيره من المتهمين الثلاثة الآخرين المذكورين قد صدر أثر إكراه وقع عليه ، وإذا كان يبين من ذلك أن الأقوال التى عول الحكم عليها في إدانة الطاعن لم يدفع أحد بأن صدورها من أى ممن صدرت منه كان وليسد إكراه وقع عليه ، فإنه لا يكون للطاعن من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع

لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحى معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى طالما لها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير مضمونه ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمنه التدلالية على المعترف وغيره من المتهمين ، وكانت الأدلة — السالف بيانها — التى استخلص منها الحكم إدانة الطاعن — ومن بينها اعترافه — هى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، وكان ما يشيره فى خصوص عدم مطابقة اعترافه للحقيقة لا يعدو جادلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى مما تستقل به ولا يجوز معاودة التصدى له لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية للسلاح — طالت أو قصرت — أيا كان الباعث على حيازته ولو كان لأمر عارض أو طارئ ، فإنه — حتى ما يزعمه الطاعن فى طعنه من أنه كان يحفظ السلاح النارى لديه كإمانة — فإن جريمة إحراز السلاح النارى بغير ترخيص تكون متوافرة فى حقه ، ويكون الحكم قد أصاب صحيح القانون إذ دانه عنها ، ولا يكون محل للنزاع عليه فى هذا الشأن لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة لها أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن الطعن المقدم من هذا الطاعن يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن ما ينصاه الطاعنان السابع والثامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص قد شابه التناقض والقصور فى التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين دفعا الاتهام المسند إليهما بأن كلا منهما يملك البندقية التى ضبطت لديه وأنه مرخص له بحملها وعلى الرغم من تسليم الحكم بأن البندقية المضبوطة لدى كل منهما ليست من بين تلك التى سرفت من محل

المجنى عليه ومع إقراره بأنه مرخص لهما باحراز سلاح ناري فإنه عاد ودانها — بطريق الظن — من جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص استنادا إلى ما ورد بتقرير فحص هاتين البندقيتين من أن الأرقام التي كانت مثبتة على كل منهما قد محيت وحلت محلها أرقام تطابق أرقام السلاح المرخص بحمله دون أن يبين الأرقام التي كانت موجودة ومحيت حتى يمكن تبين أنه ليس السلاح الصادر عنه الترخيص ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في صدد ما أسند إلى الطاعنين السابع والثامن في قوله ” .. كما ضبط مع كل من المتهمين العشرين (الطاعن السابع) والحادي والعشرين (الطاعن الثامن) بندقية غير مششخنة الماسورة ، لم يثبت أنها من بين الأسلحة المسروقة ، غير أن أرقامها وجدت مزورة لتطابق الأرقام المثبتة برخصة السلاح التي يحملها ومن ثم تكون حيازته لها بغير ترخيص طالما لم تكن هي بذاتها البندقية المرخص له بحملها ” . ثم أورد الحكم الدليل على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين بقوله ” .. واعترف المتهم العشرين .. بتحقيقات النيابة العامة بأن البندقية المضبوطة لديه — والتي أقر المجنى عليه بأنها ليست من الأسلحة المسروقة من محله — مملوكة له والتي ثبت أن أرقامها الأصلية قد محيت وأعطى لها أرقاما جديدة لتطابق أرقام السلاح المرخص له بحمله دون وجه حق . واعترف المتهم الحادي والعشرين .. بتحقيقات النيابة العامة بحمله البندقية المضبوطة لديه وملكيته لها ، وقد ثبت بإقرار المجنى عليه أنها ليست من الأسلحة المسروقة من محله ، غير أنه ثبت أن أرقامها الأصلية قد محيت وأعطى لها أرقاما جديدة لتطابق أرقام السلاح المرخص له بحمله دون وجه حق ” ، ولما عرض الحكم لما تضمنه تقرير فحص الأسلحة المضبوطة اكتفى بالقول بأنها — ومن بينها البندقيتين المضبوطتين لدى الطاعنين — جميعها بنادق خرطوش غير مششخنة الماسورة وأنها صالحة للاستعمال ، ولما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحاكمة ومما أورده الحكم في مدوناته أن الطاعنين أسسا دفاعهما على أن ما ضبط لدى كل منهما من سلاح مرخص له به بترخيص قائم وأنه لا مصالحة لأيهما في تغيير أرقام سلاح آخر غير الصادر عنه الترخيص — وكان القانون يوجب

في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ما أخذه لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعنين على ما ثبت من نحو الأرقام الأصلية للبندقية المضبوطة في حيازة كل منهما وإثبات أرقام عليها تطابق أرقام البندقية المرخص له بحملها دون أن يبين سنده في هذا الذي أورده — سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها — في هذا الصدد، إذ أنه حين عرض لما ورد بتقرير فحص البندقيتين اقتصر على ما تضمنته من نوعهما وصلاحيتهما للاستعمال ، وبذلك لم يكشف عن وجه استشهاد بذلك التقرير ومدى تأييده في هذا الخصوص للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة ، هذا فضلا عن أنه — بفرض أن ما أورده الحكم قد نقله عن التقرير المشار إليه — فإن مجرد محو الأرقام الأصلية التي كانت موجودة على كل من البندقيتين — التي لا جدال في ملكية كل من الطاعنين لما ضبط لديه منهما — وإثبات أرقام البندقية المرخص بها لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى ما ذهب إليه الحكم من أن البندقية المضبوطة ليست هي بذاتها التي صدر عنها الترخيص ، ولا يصلح ذلك وحده لأن يقام عليه ما خلص إليه الحكم من ثبوت ما أسند إلى كل من الطاعنين ، ذلك بأنه حتى يكون هذا الاستخلاص سائغا ومقبولا ومستندا إلى ما يؤدي إليه فإنه يتعين أن يثبت — حتى ولو استدعى الأمر الإستعانة بأهل الخبرة — أن البندقية المضبوطة في حيازة كل من الطاعنين هي غير تلك التي صدر عنها الترخيص وأن إثبات الأرقام الواردة عليها لم يكن من صنع المختص بذلك عند إصدار الترخيص وأن المحو للأرقام الأصلية التي كانت مثبتة على كل منهما قد قصد به إثبات أرقام البندقية المرخص بها على بندقية أخرى ليست هي التي رخص بحملها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة لهذين الطاعنين .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / سعد الدين عطية ، ومضوية المستشارين السادة : حسن
أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومبد الحميد محمد الشرايبي ، وحسن
علي المغربي .

(٧٢)

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ القضائية

ظروف مخففة . عقوبة . "تطبيقها" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير
العقوبة" . ضرامة . سلاح نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .
"الحكم في الطعن" .

المادة ١٧ عقوبات . إجازتها إلى الجنايات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأخرى أخف
منها . دون غيرها من العقوبات . عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح
يوجب النقض والتصحيح .

من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة
للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها إذا اقتضت
الأحوال رأفة القضاة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده
بجريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص وأوقع عليه عقوبة الحبس
مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة السلاح المضبوط ، وكانت العقوبة المقررة
لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص طبقاً
لما تبقى عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل هي السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلاً عن وجوب الحكم
بمصادرة السلاح . موضوع الجريمة وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ،
وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن

بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور — بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها — فإن الحكم إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٦ سالفه البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقرضين بهما يكون قد خالف القانون . مما يتعين معه نقضه نقضاً حزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم (أولاً) المتهمون جميعاً : اتفقوا فيما بينهم إتفاقاً جنائياً يستهدف ارتكاب جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات بأن اجتمعوا في حقل المتهم الأول ودبروا خطة ومساعدة ارتكاب هذه الجريمة وتم ضبطهم قبل ارتكابها أو الشروع فيها .

(ثانياً) المتهم الثاني " المطعون ضده " ١ — شرع في قتل عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح ناري كان يحمله قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي . وضربه على رأسه لذات القصد وخاب أثر الجولية لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ٢ — أحرز سلاحين ناريتين مششختين " بندقية وفرد خرطوش " ٣ — أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاحين الناريين سالفين الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازتهما أو إحرازهما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك في ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنايات الفيوم قضت في الدعوى حضورياً بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملاً بالمواد ١/١ و ٢٦/١ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول رقم ١ الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات (أولاً) بمعاينة المتهم الأول بالسجن مدة ثلاث سنوات (ثانياً) بمعاينة المتهم الثاني (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل مدة سنة عن تهمة إحراز السلاح بدون ترخيص ومصادرة السلاحين المضبوطين وبرأته من باقي التهم المسندة إليه . (ثالثاً) ببراءة المتهمين

الثالث والرابع مما أسند إليهما . فطعننت النياية العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النياية العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص واقتصر على معاقبته بالحبس لمدة سنة ومصادرة السلاح المضبوط ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز السلاح النارى غير المششخن بغير ترخيص التى دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة — انتهى إلى عقابه طبقا للمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجـدول رقم ١ المرفق به ، ثم أوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة السلاح المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة إحراز سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص ، طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ، هى السجن والغرامة التى لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح موضوع الجريمة وفقا لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور — .بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها في مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها — إذا اقتضت الأحوال رافة القضية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦ سالف البيان بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والمصادرة المقضى بهما — يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / سعد الدين عطيه ، وعضوية المستشارين السادة : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد عبد الشريفي ، وحسن علي المغربي .

(٧٣)

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤ القضائية

حكم . " إصداره . إجماع الآراء " . معارضة . " نظرها والحكم فيها " .
نقض . " حالات الطعن . " . مخالفة القانون . " سلطة محكمة النقض " .
محكمة النقض . " سلطتها " .

القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب
صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطئه ويوجب تأييد البراءة المقضى بها
ابتدائيا . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي قد تضمن النص على صدوره بإجماع الآراء .
حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها (*) .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي
المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة
دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤
من قانون الإجراءات الجنائية ، كان من شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء
محكمة النقض — أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم
الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم
بهذا الإلغاء وفقا للقانون . ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي
القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة

(*) نفس المبدأ منشور السنة ٢٠ ص ٢٤٠ .

في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإنه يتعين نقض الحكم وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية : أعطى بسوء نية لـ .. شيكا لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ و ١/٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الرمل الجزئية قضت في الدعوى حضورياً بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧١ ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهراً مع الشغل والإيقاف . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تنقضي به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف حرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة". ولما كان من شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض — أن يمتنع الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة، وذلك لتخالف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون، ولا يكفي في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض، بحيث إذا رأت المحكمة أن تنقض في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة، فإنه يكون من المتيقن عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة، لما كان ذلك، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمة من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن، ذلك دون حاجة للتعرض لأوجه الطعن المقدمة منه.

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين السادة :
فصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل عطاينة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٧٤)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤ القضائية

(١) نقض . " المصاحبة في الطعن " . عقوبة . " عقوبة مبررة " .
إرتباط . سلاح . إخفاء .

اعتبار الحكم بجريمتي إخفاء المبروقات وحيازة السلاح جريمة واحدة ومعاقبية المتهم عليهما
بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي حيازة السلاح . لامتصحة لعل المذازمة في قيام ركن العلم في جريمة
إخفاء المبروقات في جانبها .

(٢) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

لاهل الحكم إعفائه الرد على دفاع ثانوي ظاهر البطلان . مثال في جريمة إحراز سلاح .

(٣) إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . " أركانها " . دفع . " الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها " . نظام عام .

جريمة إخفاء الأشياء المسروقة جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة . تعدد وقائع السرقة
لا يتضمن حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان
موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .

١ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمة إخفاء
المبروقات وحيازة السلاح جريمة واحدة وعاقب الطاعن بالعقوبة المقررة

بأنهما فإنه لا مصلحة له فيما يشتره بشأن عدم قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المسروقات مادامت المحكمة قد دانت به جريمة حيازة سلاح بدون ترخيص وأوقعت عليه عقوبتها عملاً بالمادة ۳۲ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد حرم من ثم يكون نعيه في هذا المصدد في غير محله .

۲ — لا على الحكم إن أغفل الرد على ما قال به الطاعن من أن حيازته للسلاح كانت عارضة إذ من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث على الحيازة ولو كان لأمر عرضي ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب .

۳ — من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكاً في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وأن تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة — لما كان ذلك — وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن ما أورده الطاعن بوجه طعنه من ناحية تمسكه بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة ۳۸۳۵ سنة ۱۹۶۹ المعجوزة استناداً إلى أنه اشترى جميع المنقولات من المتهم الأول دفعة واحدة — صحيح — والتفت الحكم عن الرد عليه على الرغم من أنه متعلق بالنظام العام ومن ثم فإن قضاءه بالنسبة لهذا الطاعن يكون نقداً تعيب بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين الأربعة الأول والطاعنين بأنهم في ليلة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ۱۹۶۹ بدائرة قسم المعجوزة محافظة الجيزة (۱) المتهمون الأربعة الأول — حازوا بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن (بندقية خرطوش يروحين عيار ۱۲) (۲) المتهمون الأربعة الأول أيضاً والخامس (الطاعن الأول)

حازوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسـدس) عيار ٥ و ٦ و ٧ مللى (٣) المتهمون الأربعة أيضا سرقوا المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ ... من مسكنه . (٤) المتهمان الخامس والسادس (الطاعنين) أخفيا المنقولات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمروقة والملوكة لـ ... مع علمهما بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرّر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٣ غيابيا للمتهمين الثانى والثالث والرابع وحضوريا لباقي المتهمين عملا بالمادتين ١ و ١/٢٦ — ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ / الملحق والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق بالمواد ١/٣١٧ — ٤ — ٥ و ١/٤٤ مكرر و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأربعة الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومعاينة كل من المتهمين الخامس والسادس (الطاعنين) بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن المحكوم عليهما الخامس والسادس فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

أولا — عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة حيازة سلاح نارى بغير ترخيص وإخفاء منقولات ممروقة مع علمه بذلك قد أخطأ فى الإسناد وشابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأنه أسند إليه — على غير الواقع — اعترافه بالتهمة المسندة إليه واستخلص سلم الطاعن بأن المضبوطات متحصلة من جريمة ممرقة استخلاصا غير سائغ ، كما أغفل الرد على دفاعه بأن حيازته للسلاح كانت عارضة مما لا تتوافر معه أركان الجريمة التى عوقب من أجلها ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر جريمة إخفاء الممروقات وحيازة السلاح جريمة واحدة وعاقب الطاعن بالعقوبة المقررة لأشدهما وبذلك فلا مصلحة له فيما يثيره بشأن عدم قيام ركن العلم فى جريمة إخفاء

المسروقات ما دامت المحكمة قد دانت به بجرime حيازة سلاح بدون ترخيص وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ومن ثم يكون نعيه في هذا الصدد في غير محله . ولا على الحكم إن أغفل الرد على ما قال به الطاعن من أن حيازته للسلاح كانت عارضة إذ من المقرر أنه يكفي لتوافر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية أيا كان الباعث على الحيازة ولو كان لأمر عرضي ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم سكوته من الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان بعيد عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

ثانيا — عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني :

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime إخفاء منقولات مسروقة مع علمه بذلك قد انطوى على الإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٣٨٣٥ سنة ١٩٦٩ العجوزة استنادا إلى أنه اشترى جميع المنقولات من المتهم الأول دفعة واحدة وأنه وإن كان قد تنازل عن الدفع إلا أنه عاد وتمسك به فضلا عن كونه من النظام العام — غير أن الحكم لم يعبا بهذا الدفع وأعرض عن تناوله بالرد وهو ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن ما أورده الطاعن من ناحية تمسكه بالدفع الذي يشيره بوجه طعنه صحيح ، وقد التفت الحكم عن الرد عليه على الرغم من أنه متعلق بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، وإن تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة ، مما كان لازمه أن تعرض المحكمة لما يشيره الطاعن بشأن سابقة محاكمته عن إخفاء بعض الأشياء التي ضبطت لديه والتي يدعى أنه اشتراها كلها دفعة واحدة من السارق لما . أما وهو لم تفعل ، فإن قضاءها بالنسبة لهذا الطاعن يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٧٥)

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤ القضائية

تبغ . حكم " تسببه . تسبب معيب " دخان .

إدانة الحكم في مدرفاته التي قام عليها قضاء واقعة الدمار على نحو يكشف عن اختلاله
فكرته عن عناصرها التي دان المحكوم عليه وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة
الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه . مثال في جريمة زراعة تبغ .

لما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل
واقعة الدعوى بما مفاده أنه لما نعى إلى علم ضابط المباحث أن المطعون ضده
يقوم بزراعة نبات الدخان في حديقته إستصدر إذنا من النيابة العامة بتفتيشها
وانتقل إلى حيث وجد بالحديقة التي تبلغ مساحتها ثلاثة أفدنة مساحة ستة
قراريط مزروعة بنبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة وعثر على شجيرات
مزروعة بجمعها تبين أنها تزن نصف كيلوجرام وبعد أن رد الحكم على ما أبداه
المطعون ضده من دفاع قانوني ، عرض لدفاعه الموضوعي فرفضه مبرا
قضائه بقوله " إن المتهم وإن كان قد أنكر زراعته للدخان في بادئ الأمر
إلا أنه عاد وقرر أن ذلك سوف يكون آخرا مرة ، الأمر الذي يستشف منه
قيا ، بزراعة الدخان المضبوط ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام " . لما كان
ذلك ، وكان الحكم قد عاد وهو في معرض تقديره لتعويض طبقا للقانون ٩٢
لسنة ١٩٦٤ فأورد " أنه لم يثبت المحكمة بدليل قاطع أن مساحة الست قراريط

كانت منزرعة كلها فعلا بالدخان لأنه لم يضبط من الجريمة سوى نصف كيلو جرام " فإن هذا الذي أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر ذلك أنه بعد أن أثبت الحكم زراعة المطعون ضده لمساحة ستة قاريط نبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة — مما يستتبع — في مجال تقدير التعويض — تطبيق البند (أ) من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والذي ينص على أن يكون التعويض مائة وخمسين جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغا ، عاد فأقام تقديره للتعويض على أساس وزن الشجيرات المزروعة طبقا للبند (د) من الفقرة سالفة البيان بعلّة أنه لم يضبط من الجريمة سواها مع أن المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ في ذاتها ، وهي الحالة التي أثبتها الحكم في مدوناته وأقام عليها قضاءه بالإدانة الأمر الذي يكشف عن اختلال فكرته من عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ويمجز بحكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بما يعيب الحكم بالمطعون فيه بما يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الفشن هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٩٠٠ جنية على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الفشن الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٧١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنية وإلزامه أن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبالغ خمسة جنيهاً والمصروفات المدنية . فاستأنف كل من المتهم والمدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف فطعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن المدعية بالحقوق المدنية — مصلحة الجمارك — تنعى على الحكم
المطعون فيه أنه إذ قضى بالإدانة وألزم المطعون ضده بتعويض قدره
خمسة جنيهات ، قد شاب فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك
بأنه برر قضاءه في شأن تقدير التعويض بأنه لم يثبت بالدليل القاطع أن الأرض
البالغ مساحتها ستة قراريط كانت مزروعة كلها بالدخان مع مخالفة هذا الذي
أورده الحكم للشأب بمحضر ضبط الواقعة ولاعتراف المطعون ضده نفسه .
وقد أدى ردى الحكم في هذا الخطأ إلى خطئه في تطبيق القانون بعد تقديره
للتعويض المستحق لمصلحة طبقاً للفقرة الثانية (بند أ) من المادة الثالثة من القانون
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل
واقعة الدعوى بما مفاده أنه لما أن نـما إلى علم ضابط المباحث
أن المطعون ضده يقوم بزراعة نبات الدخان في حديقته استصدر إذنا من النيابة
العامة بتفتيشها وانتقل إلى حيث وجد بالحديقة التي تبلغ مساحتها ثلاثة أفدنة
مساحة ستة قراريط مزروعة بنبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة وعثر
على شجيرات مزروعة بجمعها تبين أنها تزن نصف كيلو جرام وبعد أن رد الحكم
على ما أبداه المطعون ضده من دفاع قانوني ، عرض لدفاعه الموضوعي فرفضه
مبدراً قضاءه بقوله " إن المتهم وإن كان قد أنكر زراعته للدخان في بادئ
الأمر إلا أنه عاد وقرر أن ذلك سوف يكون آخر مرة ، الأمر الذي يستشف منه
قيامه بزراعة الدخان المضبوط ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام " . لما كان
ذلك ، وكان الحكم قد عاد وهو معرض لتقديره للتعويض طبقاً للقانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ فأورد " أنه لم يثبت للمحكمة بدليل قاطع أن مساحة الست قراريط
كانت مزروعة كلها فعلاً بالدخان لأنه لم يضبط من الجريمة سوى نصف كيلو جرام " .

فإن هذا الذي أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة، يناقض بعضه البعض الآخر ذلك أنه بعد أن أثبت الحكم زراعة المطعون ضده بمساحة ستة قراريط بنبات الدخان مع نباتات أخرى قليلة مما يستتبع — في مجال تقدير التعويض — تطبيق البند أ من الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والذي تنص على أن يكون التعويض مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاً، عاد فأقام تقديره للتعويض على أساس وزن الشجيرات المزروعة طبقاً للبند د من الفقرة سالفه البيان بعله أنه لم يضبط من الجريمة سواها مع أن المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها، وهي الحالة التي أثبتتها الحكم في مدوناته وأقام عليها قضاءه بالإدانة الأمر الذي يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ويمعز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بما يوجب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية والإحالة .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة، وعضوية المستشارين السادة :
قصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ القضائية

(١) حكم . "تسبيبه . بيانات التسبيب" . عقوبة . "عقوبة مبررة" .
بطلان .

التطابق رقم مادة للعقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين
وأنه الدعوى موضوع الإدانة بياناً كافياً ونفى العقوبة لانخرج عن حدود المادة الواجبة
التطبيق . مثال .

(٢) عقوبة . "تقديرها" . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير العقوبة .
نقض . "المصلحة في الطعن" . استيلاء على مال للدولة أو إحدى الجهات
العامة . وصف النعمة .

تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها المحكوم عليه لا الوصف الذي تصفه
المحكمة عليها . مثال .

(٣) استيلاء على مال للدولة أو إحدى الجهات العامة . جريمة . "أركانها" .
قانون . "تفسيره" .

عبارة "الأموال والأوراق والأمنه أو غيرها" الواردة بالمادة ١١٣ مكررة مقربات يدخل
في مدلولها ما يمكن توقيفه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . مثال .

(۴) دهمی مدنیة . ” نظرها والفصل فیها “ . نقض . ” المصلحة فی الطعن “ . ” مالا یجوز الطعن فیہ من الأحکام “ .

تخل الحکم المطعون فیہ عن الدہوی اندنیة بإحاطتها إلی المحکمة المدنیة المختصة للفصل فیہ عملاً بالمادة ۳۰۹ إجراءات جنائیة . النعی علی هذا الحکم لعدم قضائه بعدم الاختصاص فی تلك الدہوی . غیر جائز .

(۵) اشتراك . ” طرقہ “ . إثباتات . ” بوجه عام “ .

الاشتراك بالاتفاق یتحقق باتحاد نیة أطرافه علی ارتکاب الفعل المتفق علیه . هذه النیة أمر داخلی لا یقع تحت الحواس . جواز الاستدلال علیها بأی دلیل مباشر أو بطریق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .

۱ - من المقرر أنه لا یترب علی الخطأ فی رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحکم مادام قد وصف الفعل و بین الواقعة المستوجبة للعقوبة بیاناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبیقها - وإذا كان ذلك - وكان الثابت من الاطلاع علی الحکم الابتدائی المؤید لأسبابه والمکمل بالحکم المطعون فیہ أنه قد دان الطاعن بوصف أنه ” اشترك بطریق الاتفاق والتحریر مع مجهولين من الشركة العامة للتعمیر السیاحی فی الاستیلاء علی ملف المحنی علیه السابق بقدیمه منه إلی مؤسسة تعمیر الصحاری والتي سلمته بدورها إلی شركة المعمورة للتعمیر السیاحی وكان الفعل غیر مصرحوب بنیة التملک “ وقد شاق الحکم علی ثبوت الواقعة فی حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال المحنی علیه ورئيس مجلس إدارة شركة المعمورة للتعمیر السیاحی - ومنافداها أن أحد موظفی الشركة حصل علی هذه المستندات ومکن الطاعن من تصویرها بإتفاق معه علی ذلك لقاء منفعة عادت علی الموظف - ومن أقوال . . . وکیل المحافی من أن الطاعن أحضر صور المستندات التي أودعت فی القضية المدنیة المرفوعة منه ضد المحنی علیه والتي تبین من اطلاع المحکمة علیها أنها تطابق أصول المستندات المودعة بملف المحنی علیه المعهود إلی الشركة بحفظه . وكانت الواقعة علی الصورة التي استنفها الحکم المطعون فیہ تشکل اللجنة المنصوص علیها فی المواد ۱/۴ و ۲ ، ۴۱ ، ۱/۱۱۳ ، ۲ ، ۳ مكرر من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي أنزلها

الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكره مادة العقاب بأنها المادة ١١٣ بفقرتها الأولى بدلا من المادة ١١٣ مكرر بفقرتها من قانون العقوبات لا يعيبه .

٢ - من المقرر أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الطاعن لا الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها وإذ كان ذلك - فإنه لامصلحة للطاعن فيما يشير بشأن خطأ الحكم في تطبيقه على واقعة الدعوى حكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات وهي تستلزم للعقاب أن يكون المال المستولى عليه مملوكا للدولة أو إحدى الجهات التي عينتها هذه المادة ودخل في ذمتها المالية كعنصر من عناصرها طالما أن الحكم قد أفصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي لا تشترط أن تكون الأموال أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إلى المستخدم مملوكة لإحدى الجهات المنصوص عليها فيها وما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة .

٣ - عبارة "الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها" الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية - لما كان ذلك - وكانت مستندات المجنى عليه المودعة بملفه - على فرض صحة ما أثاره الطاعن في شأنها من أنها عبارة عن صور لأوراق صرفية - هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلا عن إمكان استعمالها والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المجنى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد على ملكيته ، كما أن الطاعن لا يمارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة . فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون على غير أساس .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تنحى عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات . فإن منفي الطاعن على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص

بنظر الدعوى المدنية يكون مردودا بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه لمقصومة في هذه الدعوى لمصاحته فيه منعدمة إذ أن الحكم لم يفصل في تلك الدعوى أصلا .

هـ - من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية وإذا كان القاضي الجناي - فماعد الأحوال الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة - حرا في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء فإن له - إذ لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره - أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره . كما له أن يستنتج حصوله من أى فعل لاحق للجريمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن وآخر بأتهما في يوم ٣ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم العطارين : اشتركا بطريق الاتفاق والتعريض مع مجهولين من الشركة العامة للتعمير السياحي في الإستيلاء على ملف اللواء ... السابق تقديمه منه إلى مؤسسة تعمير الصحارى والتي سلمته بدورها إلى شركة المعمورة للتعمير السياحي وكان الفعل غير مصرح به بنية التملك . وطلبت معاقبتهما بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ١/١١١ و ١/١١٣ - ٢ و ١١٩ من قانون العقوبات ، وادعى - المحبى عليه - مدنيا قبل المتهمين والشركة العامة للإسكان والتعمير السياحي والسيد وزير الإسكان (المستولين عن الحقوق المدنية) بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن بينهم . ومحنة العطارين الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الثانى (الطامن) ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وبراءة المتهم الآخر مما أسند إليه . وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة بالنسبة

للتهم الآخر . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الجريمة التي دين بها الطاعن لا تقوم إذا ما انتفى عن الشيء صفة المال ، وكذلك إذا ما تخلف شرط ملكية الدولة أو ما في حكمها لهذا المال ، وقد جاء الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، إذ أن كل ما استحصل عليه الطاعن وشقيقه هو ثلاث صور فوتوغرافية منقولة من صورة عقد ابتدائي للمدعى بالحقوق المدنية ورسم تقريبي لموقع الأرض وطلب فحص وهي عديمة القيمة بالنسبة له وللغير وللطاعن ، ولم ينشأ الضرر للمدعى عن فعل الاستيلاء على تلك الأوراق وإنما عن تقديمها للمحكمة ، هذا فضلا عن أن المحكمة الجنائية لا تختص بدعوى الحقوق المدنية إلا إذا كان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر لحق المدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية . ولا ينال من ذلك عدم إثارة هذا الأمر أمامها لتعلقه بولايتها وهي من النظام العام ، كما أن الحكم لم يحفل بما أبداه الطاعن من أوجه الدفاع القانونية المتعلقة بأركان الجريمة وقد أخذت محكمة أول درجة بأقوال الشهود التي لا تؤدي إلى توافر تلك الأركان واعتنق الحكم المطعون فيه الأقوال المذكورة على ما شابها من عوار وهذا ليس بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه قد كان الطاعن بوصف أنه " اشترك بطريق الاتفاق والتعريض من مجهولين من الشركة العامة للتعمير السياسي في الاستيلاء على ملف المحنى عليه السابق تقديمه فيه إلى مؤسسة تحضير الصحارى والتي سلمته

بدورها إلى شركة المعمورة للتعمير السياحي وكان الفعل غير مصحوب بنية التملك وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال المجني عليه ورئيس مجلس إدارة شركة المعمورة للتعمير السياحي — ومنفاده أن أحد موظفي الشركة حصل على هذه المستندات ويمكن الطاعن من تصويرها باتفاق معه على ذلك لقاء منفعة عادت على الموظف — ومن أقوال ... وكيل المحامي من أن الطاعن أحضر صور المستندات التي أودعت في القضية المدنية المرفوعة منه ضد المجني عليه والتي تبين من اطلاع المحكمة عليها أنها تطابق أصول المستندات المودعة بملف المجني عليه المجهود إلى الشركة بحفظه . وكانت الواقعة على الصورة اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل اللجنة المنصوص عليها في المواد ١/٤٠ و ٢ و ٤١ و ١/١١٣ و ٢ مكرر من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكره مادة العقاب بأنها المادة ١١٣ بفقرتها بدلا من المادة ١١٣ مكرر بفقرتها من قانون العقوبات لا يعيبه ذلك أنه من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج من حدود المادة الواجب تطبيقها — وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها — وإذا كان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الطاعن لا الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها فلا مصلحة للطاعن فيما يشير بشأن خطأ الحكم في تطبيقه على واقعة الدعوى حكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات وهي تستلزم للعقاب أن يكون المال المستولى عليه مملوكا للدولة أو إحدى الجهات التي عينتها هذه المادة ودخل في ذمتها المالية كمنصر من عناصرها طالما أن الحكم قد أفصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات التي لا تشترط أن تكون الأموال أو الأوراق أو الأمتعة المسلمة إلى المستخدم مملوكة لإحدى الجهات المنصوص عليها فيها وما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة ، لما كان ذلك ، وكانت عبارة ” الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها ” الواردة بالمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية وكانت مستندات المجني عليه المودعة

بملفه — على فرض صحة ما أثاره الطاعن في شأنها من أنها عبارة عن صور لأوراق
حرفية — هي مما ينطبق عليه وصف الأوراق المشار إليها في المادة المذكورة
لما لها من قيمة ذاتية باعتبارها من الأوراق فضلا عن إمكان استعمالها
والانتفاع بها بدلالة تقديمها من المحجى عليه لجهات الاختصاص كسند يشهد
على ملكيته ، كما أن الطاعن لا يمارى في أنه قد حصل على صور منها قدمها
في دعواه المدنية كسند لدفاعه مما يؤكد ما لها من قيمة أما منعى الطاعن على الحكم
لعدم قضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية فمردود بأنه فضلا عن عدم
جوازه لأن ما قضى به غير منه لخصومة في هذه الدعوى لمصلحته فيه منعدمة ،
إذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها باحالتها إلى المحكمة المدنية
المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات . لما كان ما تقدم ،
وكان من المقرر أن الاشتراك بالاتفاق إنما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب
الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا تظهر بعلامات
خارجية ، وإذا كان القاضي الجرائم — لما عدا الأحوال الاستثنائية التي قيده
القانون فيها بنوع معين من الأدلة — حرا في أن يستمد عقيدته من أى مصدر شاء
فإن له — إذ لم يرقم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود
أو غيره — أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من الفرائض التي تقوم لديه ما دام
هذا الاستدلال سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، كما له أن يستنتج حصوله
من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء على الأوراق المسلمة إلى الموظف المختص
بغير نية التملك المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات وأورد
على ثبوت اشتراك الطاعن فيها بطريق الاتفاق أدلة كافية سائغة مما تنفي به
دعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التفسير . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه
الطاعن على الحكم المظنون فيه بقالة فساد استخلاصه للواقعة من أقوال الشهود
التي لا تؤدي إلى ثبوت الجريمة في حقه جاء مرحلة لم يحدد الطاعن فيه وجه
الفساد مما يكون معه المنع مجهلا غير مقبول .

وحيث إنه لما سلف يكون للطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد الدين عطية ومضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتح
الشريفي ، إبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحيد محمد الشريفي ، وحسن علي المغربي .

(٧٧)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض .
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محكمة ثاني درجة . حكم . "تسبيبه .
تسبيبه غير معيب" .

(٦) عدم جواز التمسك على المحكمة لعدمها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال ؟

(٢) يجب لقبول التمسك أن يكون واضحاً محدداً .

(٣ و ٤) بلاغ كاذب . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . حكم .
"تسبيبه . تسبيبه غير معيب" . ضرر . تزييف . نقض . "أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

(٧) أركان جريمة البلاغ الكاذب ؟

(٨) التبليغ عن الوقائع الجنائية : حق واجب على كل إنسان . معاقبته وانتفاء
التعويض عنه لا تصح إلا إذا كان له قصد الكذب في بلاغه . مثال .

إلزام المبلغ بالتعويض في حالة تبرئته من تهمة البلاغ الكاذب . ضرورة ؟

(٥) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدلول" . إثبات .
"بوجه عام" .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالإرادة ورفض الدعوى المدنية .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بالدفاع الذي يقول أنه ضمنه المذكرة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن لا يدعى بغير ذلك ، فإنه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٢ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وإذا كان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع التي ضمنها المذكرة المقدمة منه حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض لما يضحى في غير محله .

٣ - يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنتين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والاضرار بالمجنى عليه .

٤ - من المقرر أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق لكل إنسان بل هو واجب مفروض عليه ، فلا تصح معاقبته عليه واقتضاء التعويض منه إذا كان قد تعمد الكذب فيه ، أما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراءته في هذه الجريمة فلا يكون لمجرد كذب بلاغه ولحوق الضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضاً أن يكون قد أقدم على التبليغ عن دعونة وعدم تردون أن يكون لذلك من مبرر . لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيساً على أن الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة في القضية بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن في تهمة السرقة المسندة إليه قد قام على الشك في الدليل المسند من أقوال المجنى عليها (المطعون ضدها) والشهود وأنه ما دام هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فإنه لا يعد دليلاً على كذب ما أبلغت به المطعون ضدها وخاصة أن الحكم المستأنف قد قضى بإدانة الطاعن عما أسندته إليه المطعون ضدها ، وكان يبين من مدونات هذا الحكم (المشار إليه) أنه بعد أن عرض للأدلة القائمة في الدعوى على الإتهام المسند إلى المتهمين وملاحظاته على تلك الأدلة انتهى إلى عدم الاطمئنان إليها لأنها لا تبلغ في وجدانه الدليل

المقنع الكافي على اقتراف المتهمين (والطاعن أحدهما) للجريمة المسندة إليهما وأنه إزاء هذا الشك في أدلة ثبوت الجريمة فإنه لا يكون هناك محل للحكم بالتعويض فإنه يشير الطاعن يكون على غير أساس .

٥ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ما دام حكمها قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت إلى أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم وأردا خلتها الريبة والشك في صحة عناصر الإتهام وما دام قد أقام قضاءه على أساس يحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسييب .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) دهواه بالطريق المباشر أمام محكمة السيدة زينب الجزئية ضد المطعون ضدها متهما إياها بأنها في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أبلغت كذبا وبسوء القصد ضده بأن زعمت أنه سرق مستندا مزعوما بمبلغ ألف وسبع مائة جنيه . وطلب عقابها بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمحكمة المذكورة قضت بحضور بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٧١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحقوق المدنية المصروفات . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت بحضور بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ورفض الدعوى المدنية وألزم المستأنف المصاريف المدنية الاستئنافية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر برفض الدعوى المدنية قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه كان قد التفت عما تضمنته المذكرة المقدمة من الطاعن إلى المحكمة على اعتبار أنها قدمت بعد الميعاد المصرح بتقديمها فيه وإذا كانت المذكرة معروضة على المحكمة الاستئنافية بين أوراق الدعوى ، فإنه كان يتعين هاها أن تعرض في حكمها المطعون فيه لما اشتملت عليه من دفاع وترد عليه حتى يبين أنها كانت محيطة به وعلى بينة من أمره . هذا فضلا عن أن الحكم حصل الأسباب التي قامت عليها براءة الطاعن من تهمة السرقة التي أسندتها إليه المطعون ضدها وتأسست عليها دعوى البلاغ الكاذب بأن سندها الشك في الدليل مع أن عماد حكم البراءة المشار إليه كان عدم ارتكاب الطاعن للواقعة أصلا ، كما أن مفاد حكم البراءة أن هناك جزءا — على الأقل — من بلاغ المطعون ضدها كاذب وهو الخاص بتصوير الواقعة ودليلها عليها بما يتوافر به كذب البلاغ إذ أنه يكفي للإيقاع بالطاعن ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك بالدفاع الذي يقول أنه ضمنه المذكرة المقدمة منه أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الطاعن لا يدعى بغير ذلك ، فإنه لا يكون له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محمدا ، وإذا كان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع التي ضمنها تلك المذكرة المقدمة منه حتى يتضح أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض لها يضحى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان القانون يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتويا السوء والإضرار بالمجنى عليه ، وكان التبليغ عن الوقائع الجنائية حقا لكل إنسان بل هو واجب مفروض عليه ، فلا تصح معاقبته

عليه ، واقتضاء التعويض منه إلا إذا كان قد تعدد الكذب فيه ، أما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراءته في هذه الجريمة فلا يكون لمجرد كذب بلاغه ولحوق ضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضا أن يكون قد أقدم على التبليغ عن رصونة وعدم ترو ودون أن يكون لذلك من مبرر . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيسا على أن الحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة في القضية المقيدة برقم ١٩٢٨ سنة ١٩٧٠ استئناف مصر (رقم ١٠٦٧٦ سنة ١٩٦٩ جنح السيدة زينب) بالغاء الحكم المستأنف القاضي بادانة الطاعن في تهمة السرقة المسندة إليه قد قام على الشك في الدليل المستند من أقوال المجني عليها (المطعون ضدها) والشهود وأنه مادام هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فانه لا يعد دليلا على كذب ما أبلغت به المطعون ضدها وخاصة أن الحكم المستأنف قد قضى بادانة الطاعن عما أسندته إليه المطعون ضدها . وكان يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم الصادر من محكمة الجناح المستأنفة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ في قضية النيابة العامة رقم ١٩٢٨ سنة ١٩٧٠ استئناف مصر (التي كانت مقيدة برقم ١٠٦٠٧٦ سنة ١٩٦٩ جنح السيدة زينب) المرفقة بالمفردات المضمومة أن النيابة العامة اتهمت الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة السيدة سرقا الإيصال المبين بالمحضر والمملوك ل... .. (المطعون ضدها) وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات وقضت محكمة الجناح في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وبأن يؤديا للدية بالحق المدني (المطعون ضدها) مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنف المتهمان هذا الحكم وقضى في الاستئناف بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة كل من المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما وألزمتهما المدعية بالحقوق المدنية مصاريفها عن الدرجتين ، ويبين من مدونات هذا الحكم أنه بعد أن عرض للأدلة القائمة في الدعوى على الاتهام المسند إلى المتهمين وملاحظاته على تلك الأدلة انتهى إلى عدم الاطمئنان إليها لأنها لا تباع في وجدانه الدليل المقنع الكافي على اعتراف المتهمين للجريمة المسندة إليهما وأنه أراء هذا الشك في أدلة ثبوت الجريمة فانه لا يكون

هناك عمل للحكم بالتعويض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مادام حكمها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصورة وفطننت إلى أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الاتهام وما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله وطالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ في القانون ومن هيوب التسبيب . ولما كان الحكم الابتدائي القاضي ببراءة المطعون ضدها ورفض الدعوى المدنية الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه في صدد تأييده له فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قد أقام قضاؤه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانوني الصحيح ، وكان ما يشير الطاعن لا يعد وجدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة أول أبريل ١٩٧٤

بمبادرة السيد المستشار / سعد الدين معوية ، وعضوية السادة المستشارين / حسن أبو الفتوح
الشريني ، إبراهيم أحمد الدهواني ، وعبد الحميد محمد الشريني ، وحسن علي المغربي .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . " وضعه والتوقيع عليه " . " بطلانه " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . بطلان .

المادة ٣١٢ إجراءات . ترتيبها البطلان إذا مضت ثلاثون يوما دون توقيع الحكم . ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليه فيها . لا بطلان على مخالفتها .

(٢) قصد جنائي . تموين . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إحراز السكيب بتهمة الاتجار . رابعة مادية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .

(٣) قانون أصلح . تموين . عقوبة . نقض . " حالات الطعن . مخالفة القانون " .

جريمة الاتجار في السكيب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ و ٣٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر تنفيذا للقانون الزراعي رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ . ألغى من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدر القانون قبل الحكم نهائيا في الدعوى بموجب إعماله عملا بالمادة ٢/٥ مقوبات .

(٤) نقض . " الحكم في الطعن " . قانون . *

كلما أوجب القانون على محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه . حقاها نقضه كله أو بعضه .

تأصيل ذلك .

(*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٨٢ و ١٣٤ بجلسته ٢٢ / ٤ / ١٩٧٤

" لم يفسر " .

١ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ، لم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضت ثلاثون يوما دون حصول التوقيع . أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

٢ - من المقرر أن إحرار الكسب بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية يستعمل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيّمها على ما ينتجها . ولما كان الحكم قد محص واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق واستظهر توافر قصد الاتجار لديهما من إقرار الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة ببيع الكسب المصرح بصرفه للجمعية التي يرأسها إلى الطاعن الثاني مقابل ربح وقيام الأخير بتوزيعه إلى عدة جهات وأنه اعتاد شراء تصاريح صرف الكسب من أصحابها لهذا الغرض مطرحا دفاع الطاعن الأول في تحقيق النيابة وإنكار الطاعن الثاني صلته به التي قام الدليل عليها من الورقة المحررة بخطه - فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الصدد يكون في غير محله .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص في حق الطاعنين ، وأعمل في حقهما أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصلح للتهمين بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف فيكون هو الواجب التطبيق عملا بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات وذلك لصدوره قبل الحكم نهائيا في الدعوى .

٤ - متى كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وكان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، فإن المحكما تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون كما حظر

في المادة ٤٠ : تقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو في ذكر
نصوصه ، وأوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة
في القانون للجريمة ، في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بنقض
الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان
في الإجراءات أثر فيه — فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم
المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، ومن ثم لزم في الطعن المائل تصحيح
الحكم على حاله وفق القانون دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩
سائلة الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٦ مايو سنة ١٩٦١ :
اتجسروا في الكسب بغير ترخيص من وزارة الزراعة . وطلبت عقابهم
بالمواد ١/١ و ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقوانين ٧٢ لسنة ١٩٥٧
و ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ و ١٩٢ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنح المنيا الجزئية قضت
حضورياً اعتبارياً بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ عملاً بمواد الاتهام بحبس
كل من الطاعنين ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيئات لإيقاف للتنفيذ
وتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة المواد المضبوطة وبراءة الباقيين . فاستأنفا ،
ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بتاريخ ٧ ديسمبر
سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم
المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم
بطريق النقض . .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الاتجار
في كسب بذرة القطن بغير ترخيص من وزارة الزراعة قد شابه البطلان وانطوى
على قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم لم يحور شاملاً

لأسبابه ولم يوقع عليه في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره — هذا ولم يبين الحكم قصد الاتجار بيانا وافيا وأطرح دفاعهما الذي أبدياه في التحقيقات كما أعمل الحكم في حقهما أحكام قرار وزير التكوين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ في حين أن القانون الواجب التطبيق هو القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذي صدر وعمل به قبل الحكم نهائيا في الدعوى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم في يوم ٦ مايو سنة ١٩٦١ بدائرة بندر المنيا اتجروا في الكسب بغير ترخيص من وزارة الزراعة . ومحكمة بندر المنيا قضت حضوريا اعتباريا عملا بالمواد ١/١ و ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٨ ، والقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٩ والمساكين ٣ و ٢/١١ من قرار وزير التكوين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بحبس كل من الطاعنين سنة أشهر وبتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وبراءة الباقيين ، وإذا استأنف الطاءعان هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم يربط البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضت ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يربط البطلان على عدم مراعاته بما يضحى معه النعي على الحكم في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عحص واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة سائغة لها أصابها في الأوراق واستظهر توافر قصد الاتجار لديهما من إقرار الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة ببيع الكسب المصرح بصرفه للجمعية التي يرأسها إلى الطاعن الثاني مقابل ربح وقيام الأخير بتوزيعه إلى عدة جهات وأنه اعتاد شراء تصاريح صرف الكسب من أصحابها لهذا الغرض مطرحا دفاع الطاعن الأول في تحقيق النيابة وإنكار الطاعن الثاني صلته به التي

قام الدليل عليها من الورقة المحررة بخطه — وإذ كان إحراز الكسب بقصد الاتجار إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيّمها على ما ينتجها — كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبب فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان قرار التوين رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٧ الذى أشار فى ديباجته إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوين والقانون رقم ٣١ سنة ١٩٥٧ وإلى موافقة لجنة التوين لتعلية قد عنى بالهيمنة على خامات علف الحيوان وعلى تداوله بين صانعيه والمتجورين فيه ومستهلكيه عملاً بحق وزير التوين بمقتضى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ فى إصدار قرارات بموافقة لجنة التوين لتعلية باتخاذ تدابير لسلامة تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء لتحقيق العدالة فى توزيعها بينما عنى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٧ بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته بيسر رقابة على مركباته ومواصفاته وصناعته وتعبئته والاتجار فيه بما مؤداه أن امكّل من القانون المذكور وقرار التوين سالف البيان مجاله وفائته — ولما كانت المادة الثالثة من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٧٥٤ سنة ١٩٥٧ قد نصت على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر بغير ترخيص من وزارة التوين الاتجار فى كسب بذرة القطن المقشورة أو غير المقشورة كما نصت المادة ١١/٢ منه بالعقاب على مخالفة حكم هذه المادة بالعقوبة الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والى تقضى بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه ومصادرة الأشياء موضوع الجريمة إلا أنه بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٥٣ بإصدار قانون الزراعة ونشر بالجريدة الرسمية فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ ونصت المادة الثانية من قانون إصداره على إلغاء القانون ٢١ سنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته — والذى أعمل الحكم المطعون فيه أحكامه فى حق الطاعنين — وكذا القوانين المعدلة له وإلغاء كل حكم يخالف أحكامه . ونص فيه على العمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره ونص فى المادة ١١٢ منه على أن يصدر وزير الزراعة قرارات فى مسائل من ضمنها إجراءات تراخيص الاتجار فى مواد العلف وشروطها والرسوم الواجب أدائها وتنظيم بيع العلف المصنّع ومواد العلف

الخام وتداولها ونقلها من جهة إلى أخرى وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ سنة ١٩٦٧ في هذا الشأن كما نص في المادة ١١٣ منه على أنه لا يجوز الاتجار في الكسب أو مواد العلف الخام التي يحددها وزير الزراعة أو العلف المصنع أو طرحها للبيع أو تداولها أو نقلها من جهة إلى أخرى أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، ونصت المادة ١٤١ الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون على أن مخالفة المادة ١١٣ يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجب الحكم بمصادرة المواد محل المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر عناصر جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص في حق الطاعنين وكان القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ هو القانون الأصح للتهمين بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملاً بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات ، وذلك لصدوره قبل الحكم نهائياً في الدعوى ، ولما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صدر إثباتها في الحكم لما كان ذلك ، وكان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، فإن المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو خطأ في ذكر نصوصه ، وأوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة ، في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته إذ وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، ومن ثم لزم في الطعن المائل تصحيح الحكم على حاله وفق القانون دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالفة الذكر .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الداراني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المظفر .

(٧٩)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٤ القضائية

اختصاص . تنازع اختصاص . محكمة النقض . " اختصاصها " . قضاء
مسكري . محكمة عليا . تجنيد .

التنازع السلي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي . اختصاص
المحكمة العليا بالفصل فيه . مثال *

مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض
هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام
تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية كالمحكمة العسكرية
فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية انتقل هذا
الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧
من ذلك القانون على أنه " إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء
العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى
ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما منها ، يرفع طلب تعيين الجهة المختصة
إلى محكمة تنازع الاختصاص " . وأخيراً نقل الاختصاص المذكور إلى المحكمة
العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار

* هذا المبدأ مقرر أيضاً فى كل من الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٤٤ فى الصادر بجلسته ١/٤/١٩٧٤ و
٢٩٧ لسنة ٤٤ فى الصادر بجلسته ٨/٤/١٩٧٤ " لم ينشر " .

قانون المحكمة العليا من أن هذه المحكمة تختص بما يأتي : ” (٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية “ . وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي ” محكمة الجناح الجزئية “ وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي ” المحكمة العسكرية المركزية “ مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الماطعون ضده بأنه في يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز دكرنس محافظة الدقهلية : لم يقدم نفسه للتجنيد حالة كونه قد تجاوز سن الثلاثين من عمره . وطلبت عقابه بموجب القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة جناح مركز دكرنس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧١ عملاً بمواد لاتهام بتفريم المتهم حسين جنبها . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها . أحالت النيابة العامة الدعوى إلى المحكمة العسكرية المركزية وقضت فيها بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٧٢ بحضورها بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة لإجراء شئونها فيها ، فقدمت النيابة العامة طلباً إلى محكمة النقض لتعين المحكمة المختصة موقعا عليها من رئيسها .

المحكمة

حيث إن مبنى طعن النيابة العامة هو أن حكم محكمة دكرنس الجزئية الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٢ بإحالة الدعوى للقضاء العسكري للاختصاص وقضاء المحكمة

العسكرية المركزية بباميس بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر الدعوى وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها قد انطويا على تنازع سلبي على الاختصاص ذلك بأن الدعوى ذاتها رفعت إلى جهتين من جهات القضاء العادى " محكمة جناح دكرنس " والقضاء الاستثنائى " القضاء العسكرى " وتخلى كل منهما عن نظرها مما دعا النيابة العامة إلى التقدم بهذا الطلب لتعيين المحكمة المختصة والفصل فيها تطبيقا لنص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت ... بارتكاب جريمة عدم تقديم نفسه للتجنيد حالة كونه قد تجاوز الثلاثين سنة ومحكمة دكرنس الجزئية قضت غيابيا بتفريجه بحسين جنيتها ، فعارض وقضت المحكمة فى المعارضة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٢ بإلغاء الحكم الغيابى وبعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها مستندة فى ذلك إلى أن رفع الدعوى تم بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ المعمول به من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ وقضت المحكمة العسكرية المركزية ببلييس بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٧٢ بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة العسكرية لإجراء شئونها فيها ، مؤسسة قضاها على أن اتهم بلغ الثلاثين قبل إعلان حالة الطوارئ ومن ثم فطبعا للقرار الجمهورى رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ يختص القضاء العادى بنظر الدعوى . لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية فلما صدر القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص إذ جرى نص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من ذلك القانون على أنه : " إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها ، يرفع طالب تعيين الجهة المختصة إلى محكمة تنازع الاختصاص " . وأخيرا نقل الاختصاص المذكور إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١

سنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا من أن هذه المحكمة تختص بما يأتي .. “
(٤) الفصل في مسائل تنازع الاختصاص طبقا لأحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من قانون السلطة القضائية . ” وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار إليها . لما كان ماتقدم وكان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية وهي ” محكمة الجناح الجزئية ” وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي وهي ” المحكمة العسكرية المركزية ” مما تختص الفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار محمد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كمال عطية ، ومصطفى محمود الأسهولى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤ القضائية

(٢٠١) قتل عمد . دعوى جنائية . " نطاقها " . دفع . " الدفع بعدم
جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها " . قوة الأمر المقضى . أمر بالألا وجه .
نيابة عامة . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

(١) عدم جواز محاكمة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف
بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .

للتقرير بعدم رجوع وجه لإقامة الدعوى الجنائية . أثره . عدم جواز العودة إليها ما دام هذا
الأمر قائما .

مثال للأسباب معيب في هذا الخصوص .

(٢) تبرئة المتهمين من تهمة القتل لعمد وللشروع فيه على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة
حاديها إليهم . مؤداه . عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم
كأداة لذلك .

١ - الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير
الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧
من قانون الإجراءات الجنائية - لما كان ذلك - وكان الثابت من الاطلاع
على المفردات أن السيد رئيس نيابة أسيوط أصدر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٩

أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل بالنسبة للأسلحة والذخيرة المضبوطة أثر الحادث تأسيسا على ما استبان من التحقيق من أن مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة أحد معين من المتهمين الأمر الذي لا يمكن معه إسناد إحرازها إلى أحد منهم فإن الحكم المطعون فيه إذ فقل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حججه التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية ما دام قائما ولم يبلغ قانونا ودان المحكوم عليه بجريمة إحراز تلك الأسلحة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة إحراز السلاح والذخيرة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة منه في شأنهما .

٢ — إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة الجنائية ماديا إليهم بما تتضمنه من فعل إحراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا لا يقبل بطبيعته أى تجزئة فإنه لا محل لما تثيره النيابة الطاعنة في خصوص عدم تعرض الحكم لتهمة إحراز ذلك السلاح وذخيرته الذي كان الأداة المستعملة في جريمة القتل آتفة الذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بناحية كردوس من أعمال مركز صدفا محافظة أسيوط (أولا) قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يبتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترصدوا حركاته وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه كل من المتهمين الأول والثاني عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين في الزمان والمكان سالفى الذكر شرموا في قتل مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه المتهم الثالث عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ونحائب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة

المتهمين فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج (ثانياً) أحرز كل منهم بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "بندقية" . (ثالثاً) أحرز كل منهم ذخيرة "طلقات غاوية" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازته أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤ / ٢ من قانون المرافعات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ من القانونين رقمي ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند "ب" من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق . فقرر ذلك في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ . وادعى ... (ابن المجنى عليه الأول) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانونين ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق بالنسبة للمتهمين . (أولاً) براءة كل من المتهمين من التهمة الأولى المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وألزم رافعها مصروفاتها ومبلغ عشرة جنميات أنعاباً للحاماة . (ثانياً) بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة وذلك عن التهمة الثانية المسندة إليه وببراءة بلى المتهمين من هذه التهمة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المحكوم عليه ... بجرمة إحراز الأسلحة والذخيرة المضبوطة في مسكنه قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن أمراً من السيد رئيس نيابة أسيوط قد صدر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لتلك الجريمة . ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض لها وتتخذ منها أساساً للدانة طالما أنها لم ترفع بها الدعوى الجنائية . وقد حجبت هذا الخطأ من أن تقول كلمتها في تهمة إحراز السلاح الذي لم يضبط وذخيرة والتي أحيل بهما المطعون ضدهم إلى محكمة الجنايات واستلزمتهما التهمة الأولى . وهي تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية الشروع في القتل - التي كانت موجهة إليهم .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثرا تهام المطعون ضده والمتهمين الآخرين بقتل عمدا والشروع في قتل استصدر الضابط رئيس وحدة المباحث أمرا من النيابة بتفتيش مسكنهم المشترك ، وقد أسفر التفتيش عن ضبط أربع بنادق وذخيرة في حجرة أسفل سلم المنزل وجد بها وقت الضبط المحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات أن السيد رئيس نيابة أسبوط أصدر بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٦٩ أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل بالنسبة لتلك الأسلحة والذخيرة المضبوطة في المنزل تأسيسا على ما استقيا من التحقيق من أن مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة أحد معين من المتهمين ، الأمر الذي لا يمكن معه إسناد جريمة إحرازها إلى أحد منهم ، وكان من المقرر في القانون أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور مما لا بالمادة ٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خفل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما ولم يبلغ قانونا ، ودان المحكوم عليه بجريمة إحراز تلك الأسلحة المضبوطة بالمنزل . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة إحراز السلاح والذخيرة بغير حاجة إلى بحث أوجه الاعتراض المقدمة منه في شأنهما . ولا محل لما أثيرة النيابة الطاعنة من أن هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن أن تقول كلمتها في تهمة السلاح غير المضبوط وذخيرته الذي كان الأداة المستعملة في جريمة القتل المقتن بجنائية الشروع فيه ، ذلك أن البين من الحكم أن القضاء ببراءة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة الجنائية ماديا إليهم بما تتضمنه من فعل إحراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا لا يقبل بطبيعته أى تجزئة . والقول بغير ذلك بما تنادى به النيابة الطاعنة معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية ويخالف ما تملبه المصلحة العامة من وجوب تجنب ما تنادى به العدالة من قيام تناقض في الأحكام الجنائية .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد هادل
مرزوق .

(٨١)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) قتل عمد . ضرب . "أحدث عاهة" . وصف التهمة . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع" . "الا يوفره" . نقض . "المصاحبة في الطعن" .
"أسباب الطعن" . "مالا يقبل منها" . "عقوبة" . "العقوبة المقررة" . محكمة
الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . شروع .

١ — انتهى على المحكمة تعاليلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة .
هدم جداره . متى كان الدفاع قد تنازل فعل الضرب وكانت العقوبة المقررة على الطاعن هي عقوبة
الضرب البسيط .

٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص الضرورة للصحة لرواية الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها .

١ — لأن كان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة التي كانت مسندة إلى الطاعن
من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس بمجرد تغيير في وصف
الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٣٠٨
من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة
لإجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد
واقعة فرعية هي نية القتل بل يتجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن
لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يشير الطاعن
جدلاً بشأنها . مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه . إلا أنه لما كان الثابت من

محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول في صرافته الفعل المسمى المسند إلى الطاعن والمكون لواقعة الضرب في حد ذاتها ، وكانت العقوبة المقررة على الطاعن — وهي الحبس سنة — داخلة في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عاهة مستديمة فإنه لا مصلحة له في النعي على الحكم بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغيير التهمة المسندة إليه .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على نشاط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها . ولما في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تظنن إليه وتطرح ما عساه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه في يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة شرع في قتل عمدا بأن طعنه بآلة حادة في صدره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام فقررت ذلك في ٥ فبراير سنة ١٩٧٢ . وادعى المجنى عليه مدنيا وطلب للقضاء له بدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة وبالإلزامه بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف وعشرة جنيمات أتعاب محاماة . باعتبار الواقعة تكون جنائية إحداث إصابة تخلف من جرائها عاهة مستديمة . فظنن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع والقصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة المسندة إليه من جناية شروع في قتل عمد إلى جناية إحداث عاهة مستديمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ليتراجع على أساسه . كما اجتزأت أقوال شهود الإثبات فاطرحت منها ما قرره من تمدد الضرر بين الذين أحدثوا بالحجني عليه إصابات ، وبذا جاء حكمها معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لئن كان التغير الذي أجرتة المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس بمجرد تغير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يماز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يشير جدا بشأنها ، مما يستوجب لفت نظر الدفاع إليه ، إلا أنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تناول في صرافته الفعل المادى المسند إلى الطاعن والمكون واقعة الضرب في حد ذاتها ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن — وهي الحبس سنة — داخلة في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط الذي لم تتخلف عنه عاهة مستديمة فإنه لا مصلحة له في النعي على الحكم بقالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم تنبيهه إلى تغير التهمة المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطعن إليه وتطرح ما عداه ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ، فإن النعي على الحكم بدعوى القصور لا يكون له محل — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسهرطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . " مأمورو الضبط
القضائي " . " اختصاصاتهم " . " إثبات " . " خبرة " . " جمارك " .
تهريب جمركي .

(١) - حق مرطني الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل
الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية - مثله .

(٢) قيام الطبيب بناء على طلب مأمور الضبط بالخارج المختار من موضع إخفائه
بجسم المتهم . تعرض بمنضيه تفتيشه . عمل الطبيب في هذه الحالة من أعمال الخبرة .

(٣) دفع . " الدفع بالجهل بكنه المادة المخدرة " . حكم . " تسببه " .
تسبب غير معيب " . قصد جنائي . مواد مخدرة .

استخلاص الحكم على المتهم بأن ما يحوز به سجدا . بما يسره . كفايته ردا على الدفع
بانضاء هذا العلم .

(٤) إثبات . " اعتراف " . دفع . " الدفع بهطلان الاعتراف " .
إكراه . نقض " أسباب الطعن " ما لا يقبل منها " .

دلم جواز إثارة الدفع بأن الاعتراف كان وليه إكراه أو خوف لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٥) جلب . مواد مخدرة . قصد جنائي . قانون . "تفسيره" .
جريمة . "أركانها" .

بني لتحقيق جريمة جلب الجواهر المخدرة المعاقب عليها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مثال .

١ — المستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تم عن شبهة فـ توافر التهريب الجرمي فيها في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها .

٢ — من المقرر أن ما يتخذ مأمور الضبط القضائي الخول حق التفتيش من إجراءات للكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى في موضع إخفائه من جرم المتهم — لا يعد أن يكون تعرضا للتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته . كما أن قيام الطبيب في المستشفى بانحراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يحوى بوصفه خبيراً ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت إشراف أحد .

٣ — لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على علم الطاعن بكنة المادة المضبوطة معه استناداً إلى ما شهد به شهود الإثبات في التحقيقات والجلسة من أن المتهم اعترف أمامهم بحمل الأمبولات الثلاثة التي تحوى الأفيون في مستقيمته قبل قيامه بانحراجها من جسمه انحراجاً طبيعياً — بعد أن اطمأنت المحكمة

إلى تلك الشهادة وأخذت بها مدعمة بانتقرير الفنى فإن النعى على الحكم بقالة القصور في التسبب في هذا الصدد يكون في غير محله .

٤ — لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن اعترافه كان وليد تهديد أو خوف من رجال الضبط فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٤٤٩ جراما من مادة الأفيون أخفاها الطاعن في أمبولات داخل مكان حساس من جسمه فإن ما أثبتته المحكمة من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : جلب إلى أراضى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرًا " أفبونا " دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٢٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١/ المرافق . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها عملاً بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات التفتيش لحصولها خارج الدائرة الجمركية بمستشفى الطلبة الجامعي ولأن سلطة مأموري الضبط القضائي داخل هذه الدائرة لا تمتد إلى ندب طبيب لتفتيش المتهم خارجها ، كما دفع بجهله لكنه المادة المضبوطة معه — إلا أن الحكم رد على دفاع الطاعن بما لا يسوغ به الرد عليه ، وعول على اعترافه مع بطلان ذلك الاعتراف لأنه كان وليد خوف واستسلام لرجال الضبط ونتيجة إجراءات باطلة ، وأخيراً فإن الظاهر من ظروف الدعوى أن الطاعن لم يكن إلا مجرد ناقل للمخدر مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على واقعة الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه لما أن دلت تحريات الرائد رئيس وحدة مكافحة المخدرات بإدارة شرطة ميناء الاسكندرية على أن الطاعن قادم من بيروت محملاً مواد مخدرة بأمتعته وداخل أماكن حساسة من جسمه أبلغ ذلك إلى رجال الجمرک ، ولدى وصول الطاعن

اصطاحبه إلى المستشفى الجامعى ، ولما بدأ الطبيب فى فحصه أبدى الطاعن رغبته فى إخراج المخدر من المكان الحساس بجسمه وتبين أنه مادة الأفيون التى أخفاها فى ثلاث أمبولات من المطاط وتزن ٤٤٧ جراما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان إجراءات التفتيش ورد عليه فى قوله " أنه مردود بأن التفتيش تم فى نطاق الرخصة الممنوحة لرجال الجمارك بمقتضى قانون الجمارك التى تبيح لهم تفتيش الركاب والأمتعة والبضائع بحثا عن أية ممنوعات أو سلع مهربة . ولما كانت ثمة إخبارية قد وصلتهم بأن المتهم يخفى المخدرات فى أجزاء حساسة من جسمه استدعى الأمر لضبطها الالتجاء إلى طبيب مختص فى مقر عمله بالمستشفى الذى يعمل به بامكانياتها غير المتوفرة بالدائرة الجمركية ، فلا يعيب إجراءات التفتيش أن تم بمستشفى الطلبة الجامعى الذى يقع خارج الدائرة الجمركية خاصة وأن المتهم ظل تحت إشراف رجال الجمارك المتتبعين بصفة الضبطية القضائية قانونا " فان هذا الذى أورده الحكم سديد فى القانون ذلك بأن المستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسيغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائية فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق ، ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها فى الحدود المعروفة بها فى القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها . أما ما يتخذ مأمور الضبط القضائى المخول حق التفتيش من إجراءات للكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى — فى موضع إخفائه من جسم المتهم — فانه لا يهدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذى يبيحه التفتيش ذاته . كما أن قيام الطبيب فى المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذى أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما يجرى بوصفه خبيرا ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله فى مكان معين

أو تحت إشراف أحد. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على علم الطاعن بكنهه المادة المضبوطة معه بقوله "أما عن إنكار المتهم علمه بأن محتويات الأمبولات الثلاثة هي مخدر الأفيون بمقولة أن الشخص الذي عهد إليه بالأمبولات لإخفائها في مستقيمه أفهمه أنها تحوى تقودا ورقية أجنبية فيجعله ما أو منحه شهود الإثبات في التحقيقات والجلسة من أن المتهم اعترف أمامهم بحمل الأمبولات الثلاثة التي تحوى الأفيون في مستقيمه قبل قيامه باخراجها من جسمه اخراجا طبيعيا . وترى بعد أن اطمأنت إلى أقوال شهود الواقعة وأخذت بها مدعمة بالتقرير الفنى أن ذلك الدفاع من المتهم ليس إلا مجرد محاولة منه للمباعدة بينه وبين الإتهام خشية عقوبته المغلظة " . وكان ما أورده الحكم في رده على هذا الدفع من وقائع الدعوى وظروفها سائغا وكافيا في الدلالة على ما انتهى إليه من إثبات علم الطاعن بكنهه المادة المضبوطة ، فان النعى على الحكم بقالة القصور في التسيب في هذا الصدد يكون في غير محله . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن اعترافه كان وليد تهديد أو خوف من رجال الضبط ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دلل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المسمى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من تقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع

نفسه لم يقرن في نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استثنى في الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٤٤٩ جراما من مادة الأفيون أخفاها الطاعن في أمبولات داخل مكان حساس من جسمه فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عفيفه ، ومصطفى محمود الأسروطي ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٨٣)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١ - ٥) تهريب جمركي . جريمة " أركانها " قصد جنائي . مسئولية
جنائية . مسئولية مفترضة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببه " . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
دخان .

(١) كفاية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة
مثال .

(٢) استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية . مثال .

(٣) عدم مساءلة الشخص إلا عما يكون نشاطه دخل فيه . المسئولية المفترضة . نصها
على الحالات المحددة قانونا .

(٤) مسئولية صانع الدخان في مدد خلطه أو غشه . مفترضة .

(٥) جريمة حيازة بذور التبغ . تميزها عن جريمة زراعته .

١ - من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل
مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة .

٢ — من المقرر أن جريمة استلبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت إرادته إلى استلبات التبغ أو زراعته مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

٣ — من المقرر في التشريعات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقومه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون — لما كان ذلك — فإنه لا محل لما تشبه الطاعة في شأن مسئولية المطعون ضده مسئولية فرضية لمجرد كونه الحائز للأرض .

٤ — أين كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوما من المسئولية الفرضية مبينة على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه . إلا أن القول بهذه المسئولية لا ينسحب على حالة استلبات التبغ أو زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باهتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته .

٥ — جريمة حيازة بذور التبغ هي جريمة متميزة عن جريمة زراعة التبغ ولها أركانها المستقلة — لما كان ذلك — وكانت هذه الجريمة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة الأخيرة التي كانت مطروحة على المحكمة فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو ينحوض في مدى توافر أركانها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الغنائم محافظة أسيوط زرع الدخان المبيى بالمحضر دون تصريح من الجهة الإدارية المختصة. وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٨ وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٣٣٦٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة صدفا الجزئية قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة وإلزامه بأن يؤدي لمصلحة الجمارك مبلغ ٣٣٦٠٠ ثلاثة وثلاثين ألفا وستمائة جنيه بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة أسيوط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . فطعننت مصلحة الجمارك (المدعية بالحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق التقتض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية — مصلحة الجمارك — هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله ، قد شابه فساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت أن الدخان المضبوط عبارة عن نبات أخضر صغير زرع بطريق الشتل ومن ثم فإن اعتقال المطعون ضده حتى يوم ١٥ يونية سنة ١٩٧١ لا ينهض دليلا على عدم قيامه بنقل شتلات الدخان إلى أرضه في المدة الواقعة بين تاريخ الإفراج عنه وتاريخ ضبط الواقعة في ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ . هذا إلى أن المطعون ضده قد اعترف بأنه الزارع للأرض والحائز لها مما ينبغى معه مساءلته طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبار أن الشارع جعل مجرد حيازة الدخان المزروع والمستنبت محليا جريمة معاقب عليها منشأ بذلك نوحا من المسؤولية

الفرضية ، كما أن الثابت أنه ضبط بحقل المطعون ضده كيس به ثلاثة كيلو جرامات من بذور الدخان وهي واقعة تعد في ذاتها تهريبا طبقا للفقرتين الثانية والرابعة من المادة سالفة الذكر ويمكن — على خلاف ما جرى عليه منطق الحكم — تصور وقوعها من المطعون ضده بعد الإفراج عنه .

وحيث إنه من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة عولت في تكوين عقيدتها بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنائها إلى صلته بالدخان الذي وجد يوم ٢٣ يونية سنة ١٩٧١ مزروعا في أرضه في مساحة فدان منها بعد أن ثبت أنه كان معتقلا في المدة من أول يونية سنة ١٩٦٩ حتى ١٥ يونية سنة ١٩٧١ أي إلى ما قبل ضبط الواقعة بأسبوع ، فإن ما تثيره الطاعنة في شأن استدلال الحكم على نفى صلة المطعون ضده بالزراعة المضبوطة ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل ، وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت إرادته إلى استنبات التبغ أو زراعته مع علمه بأنه يحدته بغير حق ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن المطعون ضده وإن أقرب إلى الأرض محل الواقعة ملك لوالده وأنه — أي المطعون ضده — هو الزارع لها إلا أنه نفى صلته بالدخان المضبوط واستدل على ذلك بالشهادة المقدمة منه والمثبتة لاعتقاله فترة السنتين السابقتين على تاريخ ضبط الواقعة تهريبا ، وكان من المقرر في التشريعات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، فإنه لا محل لما تثيره الطاعنة في شأن مسئولية المطعون ضده مسئولية فرضية مجرد كونه

الحائز للأرض . ولئن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فأنشأ في حقه نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه ، إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استنبات التبغ أو زراعته محلياً التي عدها الشارع تهريباً بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية بإعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محلياً ، ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته . لما كان ذلك ، وكانت جريمة حيازة بذور التبغ وهي جريمة متميزة عن جريمة زراعة التبغ ولها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة ، فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض مدى توافر أركانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً وفضله موضوعاً .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٤

بإضافة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسهرولى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(٨٤)

الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) قتل عمد ، محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات .
” إجراءات المحاكمة “ . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .
قصود جنائي . ارتباط . عقوبة . ” عقوبة الجرائم المرتبطة . العقوبة المبررة “ .
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل
منها “ . سلاح .

(١) إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغيير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصر
المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الإعادة .

تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب إعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم في الدعوى
دون إعادة . لا يجب . مثال .

(٢) تقدير توافر تهمة القتل مبرمه . محكمة الموضوع .

١ - لم يوجب القانون عند تغيير هيئة المحكمة إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع
الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أما إذا
تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم ترا المحكمة من جانبها محلا لإعادة مناقشة
الشهود فلا عليها إن هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال
من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية مادامت مطروحة

على بساط البحث أمامها — لما كان ذلك — وكان الدفاع عن الطاعنين قد أبدى دفاعه كاملا بعد المعاينة التي تمت بحضوره وناقش أقوال شهود الإثبات التي أبدت في التحقيقات الأولية وفي مرحلة سابقة من المحاكمة أمام هيئة أخرى ولم يصر أمام الهيئة الجديدة على إعادة مناقشة الشهود فانه يصعد متنازلا ضمنيا من إعادة سماعتهم فيحق للحكمة عملا بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن تقضى في الدعوى دون سماعتهم ويكون نهي الطاعن في هذا الشأن على خير أساس .

٢ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتم عما يضمرة في نفسه وأن تعدد القتل أمر داخل متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستقامتها ثبوتها في حق الطاعنين من استعمالهما سلاحا قاتلا بطبيعته ومن إطلاقهما عدة أعيرة على المجنى عليه الأول لإزهاق روحه ومن الباعث على الحادث وهو الانتقام لمقتل شقيق الطاعن الأول والذي أبان عنه حين تحصيله لواقعة الدعوى فإن هذا كاف وسائق في بيان تلك النية — أما ما يشير الطاعنان بشأن عدم استظهار الحكم نية القتل بالنسبة لجرمى الشروع في القتل فلا جدوى منه طالما أن العقوبة المقررة بها مبررة بالنسبة لجرمى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وبصرف النظر عن توافر ظرف الاقتران بهاتين الجريمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية (أولا) قتلًا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتنا النية على قتله وأعدا لذلك الغرض سلاحين ناريتين وتوجها إليه في المكان الذي أيقنا وجوده فيه وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .

وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين آخريتين هما أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل ... و بأن أطلقا عليهما النار قاصدين من ذلك قتلها فحدثا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعى وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنتين . (ثالثا) أحرز طلقات نارية مما تستعمل في السلاحين الناريين سالفى الذكر دون أن يكون مرخصا لهما في حمل أو إحراز هذين السلاحين . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . فقرر ذلك في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧١ ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهم المسندة إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد. المقترنة بجنايتي شروع في قتل كما دانتهما بجريمة إحصار سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص قد اعتراه البطلان وشابه قصور في التعذيب . ذلك بأن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم لم يشهد جلسة المحاكمة التي سمعت فيها شهادة شهود الإثبات والمرافعة التي تمت قبل إجراء المعاينة التي أجرتها المحكمة، كما أن المحكمة دلت تدليلا قاصرا على توافر نية القتل بالنسبة للمجنى عليه الأول ولم تتحدث عن توافرها بالنسبة للمجنى عليهما الثانى والثالث وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة قد سمعت شهود الإثبات بجلاسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ بحضور الطاعنين والمدافعين عنهم، كما سمعت مرافعة الدفاع وقررت قتل باب المرافعة وإصدار الحكم بعد المداولة،

ثم قررت بتلك الجلسة الانتقال لمعاينة محل الحادث وحددت لذلك يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ حيث تغير تشكيل المحكمة بحلول أحد المستشارين محل زميل له من أعضاء المحكمة وانتقلت المحكمة بتشكيلها الجديد لمعاينة محل الحادث بحضور الدفاع والنيابة العامة ثم أبدى الحاضران عن الطاعنين دفاعهما بجلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ دون أن يطلبوا إعادة مناقشة شهود الإثبات أمام الهيئة الجديدة ، وناقشا أقوال شهود الإثبات التي وردت بالتحقيقات الأولية وجلسة المحاكمة وما بان من معاينة المحكمة لمحل الحادث ، ثم أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى لما كان ذلك ، وكان القانون لم يوجب عند تغيير هيئة المحكمة إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة إلا إذا أصر المتهم أو المدافع منه على ذلك ، أما إذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم تر المحكمة من جانبها محلا لإعادة مناقشة الشهود فلا عليها إن هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية مادامت مطروحة على بساط البحث أمامها . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين قد أبدى دفاعه كاملا بعد المعاينة التي تمت بحضوره وناقش أقوال شهود الإثبات التي أبدت في التحقيقات الأولية وفي مرحلة سابقة من المحاكمة أمام هيئة أخرى ولم يصر أمام الهيئة الجديدة على إعادة مناقشة الشهود فإنه يعد متنازلا ضمنا عن إعادة سماعهم فيحق للمحكمة عملا بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن تقضى في الدعوى دون سماعهم ويكون نعي الطاعنين في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد دلت على توافر نية القتل في حق الطاعنين في قولها "وحيث إنه وقد ثبت نسبة الفعل الإجرامي للمتهمين فإن المحكمة ترى توافر قصد إزهاق الروح لديهما من إعدادهما لارتكاب الجريمة سلاحين نارين قائلين بطبيعتهما وموالاتهما لإطلاق النار على المجنى عليه في إصرار حتى أجهزا عليه وأزهقا روحه وقد اقترنت بجناية القتل هذه جنايتان آخرتان هما شروعهما في قتل كل من ... و ... بإطلاقهما النيران جزافا على كل من جاور المجنى عليه الأول فأصابهما أثناء قيامهما بالوضوء في غمرة هذا الإصرار على القتل" ثم خلصت المحكمة بعد ذلك إلى إدانة الطاعن بالتهم المسندة لهما وأوقعت عليهما عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك

بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم
 هما يضممه في نفسه ، وإن تعدد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير
 توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . وكان
 الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل واستقاها ثبوتاً في حق الطاعنين من استعمالهما
 سلاحاً قاتلاً بطبيعته ومن إطلاقهما عدة أعيرة نارية على المحنى عليه الأول لإزهاق
 روحه ومن الباعث على الحادث وهو الإنتقام لمقتل شقيق الطاعن الأول والذي
 أبان عنه حين تمحيصه لواقعة الدعوى وهذا كاف وسائق في بيان تلك النية .
 أما ما يشير الطاعنان بشأن عدم استظهار الحكم نية القتل بالنسبة لجريمتي الشروع
 في القتل فلا جدوى منه طالما أن العقوبة المقررة بها مبررة بالنسبة لجريمة القتل
 العمد مع سبق الإصرار والترصد وبصرف النظر عن توافر ظرف الاقتتان بهاتين
 الجريمتين . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير سند ويتعين
 رفضه موضوعاً .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي ، نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة
المستشارين : سعد الدين عطية ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن
علي المغربي .

(٨٥)

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) الدفاع الشرعي من المال . نصره على الحالات المبينة حصرا في المادة ٢٤٦/٢ مقررات . وأن يكون استعمال القوة لازما لرد الاعتداء .

الاعتداء على مجرى مياه . ليس من بين تلك الحالات .

(٢) الوقائع التي ينتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تستقل محكمة الموضوع بتقديرها .

(٣) إثبات . "خبرة" . "متهود" . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تطابق الدليل القول مع مضمون الدليل الفني . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

(٤ و ٥ و ٦) رابطة السببية . جريمة . "أركان الجريمة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . مسئولية جنائية . ضرب . "أحدث عاهة" . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(٤) رابطة السببية . بدوذا بالفعل الضار وارتباطها . من الناحية المعنوية بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتمه عمدا . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .

(٥) مسؤولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . من جمع النتائج المحتملة حصوها نتيجة سلوكه الإجرامي . ولو كانت عن طريق غير مباشر . ألم تتداخل عوامل أجنبية غير أوفية تقطع رابطة السببية .

(٦) رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة التي انتهت إليها أمر المجنى عليه . لا يقامها مرض المجنى عليه .

القول بأن استئصال طحال المجنى عليه كان مرجعه حالة مرضية سابقة . بفرض صحته . لا يقدم في مسؤولية الطاعن عن العاهة .

(٧) إثبات . "خبرة" . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تقدير القوة الدلالية لأراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .

١ — من المقرر أن الدفاع عن المال لا يجوز ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكونا لجريمة من الجرائم المبينة على تشييل الحصر بهذا النص ، وأن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الفعل . وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لا يدخل في عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعي من ماله التي تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان . ولما كان ما نسبته الطاعن إلى المجنى عليه من محاولته الاعتداء على مجرى مياه تروى أطيانه بالقائه بعض الأتربة فيها — لو صح — لا يتوافر به حقه في الدفاع الشرعي عن المال ، إذ ليس ذلك مما تصبح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة .

٢ — إن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها .

٣ — من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٤ — إن رابطة السببية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أثاره عمدا ، وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، فتمت فصل فى شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهى إليه .

٥ — من المقرر أن المتهم فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى — كإطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخلف حادة مستديمة أو الإفضاء إلى موته — ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة .

٦ — من المقرر أن مرض المجنى عليه هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى انتهى إليها ، أمر المجنى عليه بسبب إصابته — ولما كان ما أثاره الطاعن من أن استئصال الطحال كان مرجعه حالة مرضية بالمجنى عليه وليس الاعتداء الواقع عليه ، مردودا بأنه لا يعدو قولا سيق مرسلا بدون دليل بل إن الثابت من التقرير الطبى أن الطحال المستأصل لم يلاحظ عليه أية إصابة مرضية ، هذا فضلا عن أنه — لو صح — ما قاله الطاعن عن مرض المجنى عليه فانه لا يقطع رابطة السببية .

٧ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير المجير المقدم إليها والفصل فيما توجه إليه من اعتراضات ، وهى لا تلتزم باستدعاء

الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز القوصية محافظة أسيوط : ضرب فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى استئصال الطحال الأمر الذى استدعته حالته التى نشأت عن إصابته مما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحالتها الراهنة بحوالى ٣٥ ٪ . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، فقرر ذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٣ عملا بمادة الاتهام ، بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب نشأت منه عاهة مستديمة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه أ طرح دفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن ماله بما لا يسوغ ذلك ، هذا وقد كان من بين ما أسس عليه الطاعن دفاعه وجود تعارض بين الداييل القولى — أقوال المجنى عليه — والدايل الفنى — التقارير الطبية — إذ ورد بأقوال المجنى عليه أن الإصابة التى أوقعها به الطاعن عرضية في حين أثبت التقرير الطبى الشرعى أنها طوالية ومع ذلك فإن الحكم لم يعن

يرفع هذا التناقض ، كما دفع الطاعن بانقطاع رابطة السببية بين فعله والعاهة التي تخلفت بالمجنى عليه مرجعا استئصال الطحال إلى حالة مرضية لدى المجنى عليه ، وقد طلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لاستجلاء ذلك الدفاع بيد أن المحكمة لم تجبه لطلبه وردت عليه بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الدفاع عن الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن المال وأطرحة في قوله " وحيث إنه لم يثبت بالتحقيقات أن المجنى عليه ألقى بعض الأتربة بالترعة التي تمر بأرض المتهم (الطاعن) فلا مجال لمناقشة ما دفع به الحاضر عنه من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن المال ونمضلا عن ذلك فإن إلقاء بعض الأتربة في ترعة لا يعتبر جريمة تبرر الدفاع الشرعي عن المال ، كما أن .. قرر بتحقيقات النيابة أنه منع المجنى عليه وولده من كسر المشروع وانصرف وهو سليم فلم يكن ثمة مبرر للاعتداء عليه من المتهم بزعم الدفاع عن المال " ، وهو تدليل سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه ويتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن الدفاع عن المال لا يجوز بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان ما ارتكبه من وقع عليه الاعتداء مكونا لجريمة من الجرائم المبينة على سبيل الحصر بهذا النص وأن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الفعل ، وإذن فإذا كان الفعل المرتكب لا يدخل في عداد تلك الجرائم فلا يكون لمن وقع منه الاعتداء أن يتمسك بحالة الدفاع الشرعي عن ماله التي تبيح له استعمال القوة اللازمة لرد ما وقع من عدوان ، ولما كان ما نسبته الطاعن إلى المجنى عليه من محاولته الاعتداء على مجرى مياه تروى أطيانته بالقائه بعض الأتربة فيها — لو صح — لا يتوافر به حقه في الدفاع الشرعي عن المال إذ ليس ذلك مما تصح المدافعة عنه قانونا باستعمال القوة وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ،

فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك
وكان الحكم قد رد على ما أناره الطاعن في دفاعه بقوله " وحيث إن الطبيب
الشرعى في تقريره المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٧٠ قد قطع بأن إصابة المجنى عليه رضية
ومن الممكن حدوثها من الضرب بعضا حسبما ذكر المجنى عليه فلا يغير من الأمر
شيئا إن كانت طويلة أو عرضية إذ أن المتهم هو الوحيد الذى اعتدى عليه بالضرب
ولم يشاركه آخر في ذلك الاعتداء فضلا عن أنه قد جاء بتقرير الطبيب الكشاف
المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٠ أنه وجد بالمجنى عليه أثر كدم طويل على الضلعين
العاشر والحادى عشر وهو مالا يتعارض مع قول المجنى عليه " . ولما كان المقرر
أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ،
بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا
يستعصى على الملاءمة والتوفيق . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى تحصيله
لأقوال المجنى عليه أنه أثر مشاحنة بينه وبين المتهم (الطاعن) ضربه الأخير بعضا
أصابته الناحية اليسرى من ظهره ، وكان من بين ما نقله الحكم عن التقارير
الطبية الابتدائية أن الطبيب المعالج أثبت أنه بالكشف على المجنى عليه
يوم الحادث وجد به كدما رضيا طويلا على الضلوع العاشر والحادى عشر
من الجانب الأيسر نتج عنه تهتك بالطحال ونزيف دموى داخلى
شديد بالبطن وأنه أجريت له عملية لوقف النزيف استؤصل فيها الطحال الذى
لم يلاحظ عليه أية إصابة مرضية كما أورد الحكم نقلا عن التقرير الطبى الشرعى
أنه اخذا بوصف الإصابة بالأوراق فهى أصلا رضية يتفق تاريخ حدوثها
وتاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها من الضرب بعضا وأنه تخلف لدى المجنى عليه
منها عاهة مستديمة هى فقد الطحال نتيجة استئصاله بعملية جراحية الأمر الذى
استدعته حالته الإصابية التى نشأت من إصابته ، ولما كان الطاعن لا ينازع
فى أن ما أورده الحكم من أقوال للمجنى عليه وما نقله عن التقارير الطبية له معينه
الصحيح من الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض
مع ما نقله عن الدليل الفنى ، بل يتلاءم معه ، فإن الحكم يكون قد خلا مما يظاهر
دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى . لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية
علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية
بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أئاه عمدا ، وثبوت قيلم

هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فمضى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي — كإطالة أمد علاج المجنى عليه أو تخاف عاهة مستديمة أو الإفضاء إلى موته — ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل في مدوناته — بأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه — على أن العاهة التي تلحق لدى المجنى عليه — وهي استئصال الطحال كانت نتيجة فعل الضرب المسند إلى الطاعن ، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما أقام عليه الحكم قضاءه له سنده السحبيح من الأوراق ، وكان ما أثاره الطاعن في دفاعه بجملة المحاكاة أو في أسباب طعنه عن انقطاع رابطة السببية تأسيسا — وفقا لما ورد بدفاعه — على أنه لم تكن هناك حاجة لاستئصال الطحال أو — حسبما ورد بأوجه طعنه — أن استئصال الطحال كان مرجعه حالة مرضية بالمجنى عليه وليس الاعتداء الواقع عليه — مردودا بأنه لا يعدو قولاً سبق مرسل بدون دليل ، بل إن الثابت من التقرير الطبي — على ما سلف بيانه — أن الطحال المستأصل لم يلاحظ عليه أية إصابة مرضية ، هذا فضلا عن أنه — لو صح — ما قاله الطاعن عن مرض المجنى عليه فإنه لا يقطع رابطة السببية ، إذ من المقرر أن مرض المجنى عليه هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات ، وأنها لا تلزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه

غير منتج في الدعوى ، وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، وإذا كانت المحكمة - في الدعوى المماثلة - قد استخلصت من التقارير الطبية أن العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه كانت بسبب ما وقع عليه من اعتداء من الطاعن ، وكان فيما أوردته في مدونات حكمها وفي ردها على دفاع الطاعن ما يبرر رفض هذا الطلب ، ومن ثم فلا تثير عليها إذا هي لم تستجب لطلب استدعاء الطبيب الشرعي ، ويكون النعي على الحكم فيما تقدم في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان ما يشيره الطاعن ينحل في مجموعه إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين صالح نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة المستشارين :
فخر الدين - عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير ، ومحمد عادل مرزوق .

(٨٦)

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣) قصده جنائي . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . محكمة
الجنايات . " تشكيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . قانون .
" تفسيره " .

- (١) قصده القتل أمر خفي . امتغلاصه موضوعي . مثال .
- (٢) " مثال لتسبب غير معيب في جناية قتل عمد مع سبق الإصرار " .
- (٣) متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟ .

١ — قصده القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف
المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأنبها الجاني ويتم عما يضمهره
في نفسه ، وهو موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية —
لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سائغ وكاف في التدايل على توافر
قصده القتل في حق الطامن فإن متازمته في ذلك لا يكون لها محل .

٢ — لما كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطامن منفردا
قد أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا واحدا أصابه في ظهره وأورد هل ثبوت
الواقعة في حق الطامن أدلة سائغة من بينها ما جاء بتقرير الصفة التشريعية الذي
نقل عنه أن إصابة المجنى عليه بالظهر نشأت من عيار ناري معمر بمقنوف

من ذوات السرعة المتوسطة من عيار ٩ مللى مطلق من سلاح ذى ماسورة مششخنة وكان اتجاه الإطلاق من الخلف للإمام وذلك فى الوضع العادى للجسم وأن الوفاة تعزى إلى إصابة المجنى عليه النارية سالفة الذكر بما أحدثته من تهتك بأسفل النخاع الشوكى وبما نجم عن ذلك من شلل نصفى سفلى وما صاحبه من التهاب رئوى ركودى مزدوج وأنه من الممكن حدوث إصابة المجنى عليه وفقاً لرواية المتهم — وكان ما أورده الحكم نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية يفصح عن أنه كان على بيّنة من إصابة المجنى عليه وموضعها من جسمه ووضعها وكيفية حدوثها والآلة المستعملة فى إحداثها وأنها كانت السبب فى وفاته ، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن قصور الحكم فيما أورده من تقرير الصفة التشريحية يكون غير سديد .

٣ — لما كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية لم يشر إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يورد به موصيه ما يغير أحكامهما . وكانت المادة ٣٦٧ قد نصت فى فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال — إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه — رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك فى الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه — أن الهيئة التى أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشارى محكمة استئناف أسبوط وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية . فان تشكيل المحكمة التى أصدرت الحكم يكون صحيحاً ولا يحتاج فى هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلسة بمحكمة الجنايات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذه المادة — فإن هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون الندب لمضور دور أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة الأمر الذى لا يدميه الطاعن ولم يقم على حصوله دليل فى الأوراق — وإذا كان الأصل أن الإجراءات التى يتطلبها القانون قد روعيت فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند فى القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ بتأثيراً من حنفلوط محافظة أسيوط (أولاً) قتل عمداً مع سبق الإصرار بان يبت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً مهيئاً بالذخيرة وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانياً) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشتملاً (مسدس) . (ثالثاً) أحرز بغير ترخيص ذخيرة (طائقتين) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحمله وإحرازه وطالبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط خفضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام والمادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبيب وراى عليه البطلان ، ذلك بأنه لم يدل دليل سائفاً على توافر نية القتل وما أوردته في هذا الصدد لا يعدو بيان الفعل المادى الذى قارفه الطاعن وهو ما لا يكفى بياناً لتلك النية ، كما أنه لم يورد بيان مؤدى تقرير الصفة التشريحية على نحو يتضح معه مدى تأييده للواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ووجه استدلاله به واقتصر على ذكر نتيجة التقرير التى لا تغنى عن ذكر تفاصيله ، هذا فضلاً عن أن المحكمة التى أصدرت الحكم لم تكن مشكلة من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف طبقاً لنص المادة السابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ الذى ألغى المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون

الإجراءات الجنائية بنصه على إلغاء كل ما يخالف أحكامه بالإضافة إلى أنه لم يصدر قراراً من وزير العدل بتدب رئيس محكمة أسبوط للجلوس بمحكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه وهذا كله يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره الطاعن بشأن انتفاء قصد القتل لديه وأطرحه في قوله "وحيث أن المحكمة لا تعول على ما أثاره الدفاع عن المتهم من انتفاء قصد القتل لديه ، ذلك لما تضمنه من اعترافه نفسه من أنه هدف من إطلاق النار على أبيه أن يستريح الجميع منه مذهباً في هذا الشأن أن حرصه على ذلك ، فإذا أضيف إلى ما تقدم أنه استعمل سلاحاً نارياً من شأنه إحداث القتل بطبيعته وصوبه إلى أبيه في مقتل منه على الوجه الموضح بتقرير الصفة التشريعية ومن مسافة ليست بالبعيدة كما أفصح هو نفسه باعترافه ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه إنما كان يقصد تهديد أبيه ، بل يكون قصد القتل واضحاً بجملاء وضوحاً لا شبهة فيه " كما أورد الحكم الباعث على فعله ، — حين تحدث عن توافر ظرف سبق الإصرار من أنه أراد أن "يحسم بالقتل أسباب النزاع العائلي بينه وبين أبيه" . وما أوردته المحكمة من شأنه وكاف في التدليل على توافر قصد القتل في حق الطاعن إذ أنه أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتم عما يضمه في نفسه ، وهو موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ومن ثم يكون ما يثار في هذا الشأن في غير محله .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن منفرداً قد أطلق على المجنى عليه عياراً نارياً واحداً أصابه في ظهره ، وأورد على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة من بينها ما جاء بتقرير الصفة التشريعية ، وقد نقل عنه — من بين ما نقل — أن إصابة المجنى عليه بالظهر نشأت من عيار ناري معمر بمقدوف من ذوات الدرع المتوسطة من عيار ٩ ملمى مطلق من سلاح ذى مسورة مششخنة وكان اتجاه الإطلاق من الخلف للأمام وذلك في الوضع المأدب للجسم وأن الوفاة تعزى إلى إصابة المجنى عليه النارية سالفة الذكر بما أحدثته من تهتك بأسفل النخاع الشوكي وبما نجم عن ذلك من شلل نصفي سفلي وما صاحبه من التهاب رئوي وكودي مزدوج وأنه من الممكن حدوث

إصابة المجنى عليه وفقاً لرواية المتهم . وكان ما أورده الحكم نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية يفصح عن أنه كان على بينة من هذه الإصابة — موضعها من جسم المجنى عليه ووصفها وكيفية حدوثها والآلة المستعملة في إحداثها وأنها كانت السبب في وفاة المجنى عليه ، فإن ما يشير الطاعن في شأن قصور الحكم فيما أورده عن تقرير الصفة التشريحية يكون غير سديد بعد أن بين الحكم الدليل المستفاد من التقرير الطبي ومؤداه بياناً كافياً يتضح منه تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية لم يشر إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يورد بنصه ما يغير أحكامهما . وكانت المادة ٣٦٧ قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال — إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات — أن يجلس مكانه — رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف أسبوط وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية ، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً ولا يحتاج في هذا الشأن بما خولته المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو كلاهما للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة — فإن هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون الندب لحضور دور أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة الأمر الذي لا يدعيه الطاعن ولم يقيم على حصوله دليل في الأوراق — وإذا كان الأصل أن الإجراءات التي يتطلبها القانون قد روعيت فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد عادل مرزوق .

(٨٧)

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ القضائية

(١ - ٦) قتل عمد : نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " . " الصفة في الطعن " . " الحكم في الطعن " . إعدام . إرتباط . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " . قصد جنائي . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفع . " الدفع بطلان الاعتراف " . " الإخلال بحق الدفاع " . ما يوفره " . " إثبات " . إعتراف " .

(١) التقرير بالطعن بالنقض في المبدأ دون تقديم أسبابه . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) التقرير بالطعن بالنقض حق محض لمن صدر الحكم ضده ليس لغيره أن ينوب عنه في مباحثته إلا بإذنه .

(٣) مجرد إثبات الحكم حصول المعاصرة الزمنية بين القتل والسرقة . لا يكفي لإثبات أن القتل تم بقصد السرقة . مثال لتسبب معيب .

(٤) الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . إفعال الحكم الرد عليه . إخلال بحق الدفاع . مثال لتسبب معيب .

(٥) إيراد الحكم في سياق استدلاله على ثبوتية القتل . وقائع لا معين لها من الأوراق . يعيب بالخطأ في الاستناد .

(٦) صدور الحكم والقاضي بالإعدام معيبا بإحدى العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .

إتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام . وجوب امتداد أثر نقض الحكم إليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا .

١ - لما كان المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه لم يقدم التوكيل الذي ينو له حق الطعن نيابة عنه فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه .

٢ - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تحريات المقدم وما حصله من مؤدى اعتراف الطاعنين الأولين وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليه وسرقة السيارة إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة فإن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيبه بما يبطله .

٣ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المقر هو الذي دفع بالبطلان أو أن يكون متما آخر في الدعوى فقد تمسك به ما دام الحكم قد حوّل في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف - لما كان ذلك - وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة الثانية دفعت بأن اعترافها الذي أدلت به في التحقيقات كان وليد الاعتداء عليها بالضرب وقد استند الحكم ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعن الأول إلى اعتراف هذه الطاعنة دون أن يعرض إلى ما قرره من دفاع أو يرد عليه فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

٤ - لما كان البين من مطالعة ما أورده الحكم تدليلا على توافونية القتل أنه اعتمد بين ما اعتمد عليه في هذا الشأن على اعتراف الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أنه ضرب المجنى عليه بمطرقة على رأسه وخنقه بحبل حتى أسلم الروح فهو ما يفاير الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الذي يبين منه أن كل ما اعترف به

الطامن المذكور هو أنه قد ضرب المجنى عليه بالمطربة على رأسه فسقط ميتا دون أن يخنقه فان الحكم يكون قد أورد في تتيق استدلاله على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الإسناد .

٥ - لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ - " وكانت العيوب التي لحقت بالحكم المطعون فيه تندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فانه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام الطامن الأول - ولما كانت تلك المناهي تتصل بالطاعة الثانية فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها أيضا ولو لم تقدم أسبابا لطعنها طبقا للمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة للطامن الثالث تحقيقا لحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢) (الطامنين الأول والثانية) (٣) (٤) (٥) (الطامن الثالث) بأنهم في يومى ١٦ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : المتهم الأول قتل عمدا بأن ضربه بآلة حادة (شاكوش) عدة ضربات وفي مواضع مختلفة من جسمه وخنقه بحبل قاصدا ازهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الثانية اشتركت مع المتهم الأول بطريق المساعدة في ارتكاب جريمة القتل سالف الذكر بأن جثمت على جسد المجنى عليه لشل حركته

ومنه من المقاومة أثناء اعتداء المتهم الأول عليه وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة . وكان القصد من جنائية القتل تسهيل سرقة المتهمين الأول والثانية للسيارة المبينة بالمحضر والمملوكة لـ ليلا وهي الجنحة المعاقب عليها بالمادة ٤/٣١٧ — ٥ من قانون العقوبات والمتهمين الثالث والرابع والخامس — أخفوا أجزاء السيارة المسروقة سابقة الإشارة إليهما مع علمهم بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهمين الأولين بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٤١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات والمادة ١/٤٤ مكرز من ذات القانون بالنسبة لباقي المتهمين ، فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات القاهرة قررت بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٣ بإحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية بالنسبة إلى المتهم الأول وأجلت النطق بالحكم بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ وفيها قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية والخامس (الطاعنين) وغيبا للمتهمين الثالث والرابع عملا بالمواد ١/٤٤ مكرر و ٢/٢٣٤ و ٥/٣٢٧ و ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بإجماع الآراء بمعاقبة الأول بالأعدام (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثانية بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة (ثالثا) بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات (رابعا) بمعاقبة كل من المتهمين الرابع والخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك بعد أن عدلت المحكمة الوصف بالنسبة للمتهمين على النحو الآتي — المتهمان الأول والثانية قتلًا عمدا بأن ضربه المتهم الأول بمطرقة فسقط على الأرض وجثمت فوقه المتهم الثانية لشل مقاومته بينما خنقه المتهم الأول بحبل قاصدا ازهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وكان القصد من جنائية القتل تسهيل ارتكاب المتهمين الأول والثانية والرابع جنحة سرقة السيارة المبينة بالتحقيقات والمملوكة لـ التي كان يقودها المحبى عليه . والمتهمان الثالث والخامس — أخفيا أجزاء السيارة المسروقة ساقطة الذكر مع علمهما بأنها متحصلة من جريمة سرقة . فطعن المحكوم عليهما الأول والثانية في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدموا أسبابا لطمعهما . كما طعن الأستاذ بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه الخامس في ذلك الحكم بطريق النقض في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ كما عرضت النيابة العامة القضية مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم الصادر على المتهم الأول .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأول والثانية وإن قررا بالطعن في الحكم المطعون فيه في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا ، فيكون طعن كل منهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الأستاذ المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم المشار إليه نيابة عن المحكوم عليه (الطاعن الثالث) غير أنه لم يقدم التوكيل الذي يخوله حق الطاعن نيابة عنه وبذلك يكون طعنه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها في الحكم انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن الأول (المتهم الأول) سولت له نفسه سرقة أجزاء السيارة المملوكة للمجنى عليه ... فانهز فرصة قدوم المجنى عليه لزيارته بمسكنه فضر به بمطرقة على رأسه فسقط على الأرض ثم جثمت فوقه زوجته الطاعنة الثانية (المتهمة الثانية ...) لشل مقاومته بينما أحضره حبلان لهن حول عنق المجنى عليه وخنقه به قاصدا قتله حتى فاقت روحه ، ثم قام بفك بعض أجزاء سيارة المجنى عليه التي كانت تقف أمام مسكن الطاعن الأول وباع بعضها إلى والبعض الآخر إلى الطاعن الثالث (المتهم الخامس في الدعوى) وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف المتهمين ، ومما دلت عليه تحريات المقدم رئيس قسم المباحث الجنائية بالقاهرة ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي . وإذ عرض الحكم لبيان مؤدى الأدلة التي عول عليها أساسا في التدليل على ارتباط القتل العمد بمنحة السرقة بنقل عن الأوراق

أن المقدم ... حرر محضرا أثبت فيه أن التهميات أدت إلى ضبط الطاعنة الثانية وزوجها الطاعن الأول الذي اعترف بقتل المجنى عليه وفك أجزاء السيارة مع المتهم الرابع ثم بيعها للمتهمين الثالث والخامس (الطاعن الثالث) اللذين أقرا بشراء تلك الأجزاء من المتهم الأول (الطاعن الأول) وحصل الحكم اعتراف الطاعن الأول في قوله : " واعترف المتهم الأول ... بالتحقيقات وبالجلسة بقتل المجنى عليه وسرقة أجزاء السيارة وأوضح بالتحقيقات أنه انتهز فرصة قدوم المجنى عليه ... لزيارته بمسكنه خلف مستشفى السكة الحديد بدائرة قسم بولاق يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وضربه بمطرقة على رأسه فسقط على الأرض ثم جثمت زوجته المتهمة الثانية فوقه لشل مقاومته بينما أحضر هو حبلا لفه حول عنق المجنى عليه وعقده وخنقه به قاصدا قتله حتى فاضت روحه ثم قام بسرقة بعض أجزاء من سيارته التي كان قد أوقفها أمام المنزل بأن قام مع المتهم الرابع صديقه بفك بعض أجزاء السيارة ثم باعها لكل من المتهمين الثالث والخامس وتعاون مع المتهم الرابع في دفع السيارة بعيدا عن المنزل " . ثم أورد مؤدى اعتراف الطاعنة الثانية في قوله : واعترفت المتهمة الثانية ... بالتحقيقات بأنها كانت بمسكنها يوم الحادث عند ما حضر المجنى عليه وأنها شاهدت زوجها المتهم الأول يضرب المجنى عليه بمطرقة على رأسه فسقط على الأرض ثم أمرها زوجها بأن تجثم فوقه فجثمت فوقه بينما أحضر زوجها حبلا لفه حول عنق المجنى عليه وخنقه به قاصدا قتله حتى فاضت روحه وأنها شاهدت زوجها يفك هو والمتهم الرابع أمين الشرطة ... بعض أجزاء من سيارة المجنى عليه ويحملانها إلى المنزل وأنها صاحبت زوجها المتهم الأول عند بيعه العداد والرافعة الخاصة بالسيارة للمتهم الثالث ... كما أقوت بأنها اشترت سلة من الشاهد الثالث بناء على طلب زوجها وضع بها هذا الأخير جثة المجنى عليه ونقلها حيث ألقي بها في الطريق " . وبعد أن خلص الحكم إلى ثبوت جريمة القتل العمد المرتبطة بمجنحة سرقة في حق الطاعنين الأولين استطرد قائلا في مجال تقدير العقوبة بالنسبة لأولهما " أن المحكمة ترى بشاعة الجريمة التي ارتكبها المتهم الأول بإزهاق روح صديقه غدرا وهو في ضيافته طمعا في عرض زائل ورغبته في سرقة سيارته " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بجريمة قتل المجنى عليه عمدا بقصد سرقة السيارة الأجرة والتي يقودها دون أن يعنى بإيراد الأدلة

على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ذلك بأن ما أورده الحكم عن تحريات المقدم ... وما حصله من مؤدى اعتراف الطاعنين الأولين وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليه وسرقة السيارة إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، ومن ثم فإن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يبطله .

هذا فضلا عن أن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة الثانية دفعت بأن اعترافها الذي أدلت به في التحقيقات كان وليد الاعتداء عليها بالضرب وقد استند الحكم ضمن ما استند إليه في إدانة الطاعن الأول إلى اعتراف هذه الطاعنة دون أن يعرض إلى ما قررت من دفاع أو يرد عليه وهو ما يعيب الحكم أيضا ، ذلك أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، والدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى في ذلك أن يكون المقر هو الذي دفع بالبطلان أو أن يكون متهما آخر في الدعوى قد تمسك به ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف ، ولا يغني عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة ما أورده الحكم تدليلا على توافر نية القتل أنه اعتمد من بين ما اعتمد عليه في هذا الشأن على اعتراف الطاعن الأول بجلسة المحاكمة من أنه ضرب المجنى عليه بمطرقة على رأسه وخنقه بحبل حتى أسلم الروح وهو ما يفاير الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الذي يبين منه أن كل ما اعترف به الطاعن المذكور هو أنه قد ضرب المجنى عليه بالمطرقة على رأسه فسقط ميتا دون أن يخنقه ، ومن ثم يكون الحكم قد أورد في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الإسناد . لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة ، إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥

والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . ولما كانت العيوب التي لحقت بالحكم المطعون فيه تندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام الطاعن الأول وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكّلة من قضاة آخرين . ولما كانت تلك المناعي تتصل بالطاعة الثانية فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليها أيضا ولو لم تقدم أسبابا لطعننا طبقا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، كما يتعين نقض الحكم كذلك بالنسبة للطاعن الثالث تحقيقا لحسن سير العدالة .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٤

ب الرئاسة للمريد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشرعيني ، ومحمود كامل عطيفة ، ومحمد عادل مرزوق .

(٨٨)

الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٤٤ القضائية

(١ - ٣) قتل عمده عقوبة "نظيقيها" محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير العقوبة "كم" "تسبيبه" . تسبيب غير معيب " قصد جنائي . سبق إصرار . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٢) التناقض الذي يعيب الحكم . هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها بعضا .

(٣) لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار*

١ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٢ - التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن اطمانت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر

(*) نفس المبدأ منشور بالسنة ٢٣ ص ٦٧٢ .

سبق الإصرار لما تبين من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الرقت
تسمح للجاني بأعمال الفكر في هدوء وروية — وهو استخلاص
سائع لا تناقض فيه — فإن قالة التناقض والتخاذل تنحسر عن الحكم
المطعون فيه .

٣ — لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فلكل مقوماته .
فقد يتوافر القصد الجنائي وينتهي في الوقت ذاته سبق الإصرار الذي هو مجرد
ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص — وإذا كان ما قاله الحكم
المطعون فيه في نفي سبق الإصرار لا ينفي نية القتل — ولا شأن له بالعقوبة
التي أوقعها على الطاعن طالما أنها مقررة في القانون للجريمة التي دين بها فإن قالة
التناقض تنحسر عن الحكم المطعون فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم
إمبابة محافظة الجيزة قتل إبلته عمدا مع سبق الإصرار
بأن اتري ذلك وأعد لهذا الغرض آلة حادة "سكين" وما أن سمحت له
الفرصة حتى انهال عليها طعنا بتلك السكين قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها
الاصابات الموصوفة . بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت
إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاينته بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١
من قانون العقوبات . فقرر ذلك بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ . ومحكمة جنايات
الجيزة بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار قضت بحضورها
عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة
خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينفي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل إبلته
عمدا قد شابه للتخاذل والتناقض في التلخيص ، ذلك بأن ما أورده في صدد

بيانه نية القتل " من أن المتهم الطاعن — من أهالي بني سميج مركز أبو تيج قد عز عليه زواج إبنته دون رضاه وهربها منه لتتزوج بمن كانت على علاقة به " وما أوردته في شأن نفى ظرف سبق الاصرار من " أنه لو كان قد بيت النية من قبل على قتلها لكان قد تحرى عنها وبحث عن مكانها منذ أن تزوجت في ١٩٦٩/٢/٢٤ ولكان قد ذهب إلى مسكنها وترصد لها بالقرب منه ليقتلها " وسياق الحكم على هذا المتوال هو سياق العذر والتخفيف وهو ما يتناقض مع ما قضى به على الطاعن من جزاء إذ أنزل به الحد الأقصى لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وهي إحدى العقوبتين الأصليتين المقررتين للجريمة التي دانه بها . وهذا يعيب الحكم بالتناقض الموجب لنقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته وكانت المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات تقضي بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وكان مفاد ما أوردته المحكمة أن المحكمة وإن اطمأنت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بإبتعاد عنصر سبق الاصرار لما يبين من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للجاني بأعمال الفكر في هدوء وروية — وهو استخلاص سائغ لا تناقض فيه — ذلك بأنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فلكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص . وإذا كان ما قاله الحكم المطعون فيه في نفى سبق الاصرار لا ينفي نية القتل — كما هو واضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه — ولا شأن له بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن طالما أنها في الحدود المقررة في القانون للجريمة التي دين بها ، فإن حالة التناقض والتخاذل تنحصر عن الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرافض موضوعا .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٤

بإمارة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / نصر الدين حسن عزام ، وحسن أبو الفتوح الشريفي ، ومحمود كامل عطيفة ، ومهد
عادل مرزوق .

(٨٩)

المطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤ ، القضائية

قتل عمد . قصد جنائي . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

مجرد إثبات الحكم تعمد الجاني إتيان الفعل الممادي الذي أدى إلى الوفاة . عدم كفايته
تدليلاً على توافر قصد إزهاق الروح لديه . مثال في وفاة نتجت عن صق تيار كهربائي .

لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث
عن توافر قصد إزهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الجاني إتيان
الفعل الممادي المتمثل في مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع " التندة " الحديدية
التي شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من محله . دون أن يعرض لدفاعه
القائم على نزوعه إلى المداعبة عن طريق إيصال سلك كهربائي بالتندة حتى
إذا ما أمسك به الأولاد وارتعشوا ضحك عليهم — ويقول كلمته فيه فإنه يكون
معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الجيزة
قتل مع سبق الإصرار بأن بيت النبة على قتلها وأعد لذلك سلكاً
أوصل بواسطته التيار الكهربائي إلى تندة حديدية يحمل المجنى عليها وطلب منها

إمساكها قاصدا من ذلك قتلها . وما أن أمسكت بها حتى صفعها التيار الكهربائي وأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . رطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك في ١١ من أبريل سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات الجزيرة قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل العمد قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسقط من حسابه ما قال به الشهود من نزوع الطاعن إلى المداعبة عن طريق إيصال سلك كهربائي بالتندة حتى إذا ما أمسك بها الأولاد وارتعشوا ضحك عليهم الأمر الذي قال به الشهود ... و ... و ... و ... و ... ابن الخبي عليها وهو ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه ، إذ أن جوهر دفاع الطاعن أنه ما كان يقصد بفعله هذه سوى المداعبة وهو دفاع هام لاتصاله بالركن المعنوي للجرمة التي دين بها وكان حري بالمحكمة أن توليه من عنايتها ما يستأهله وتقول كلمتها فيه .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما أثاره الطاعن بوجه طعنه له صداه في الأوراق ، وقد حرص المدافع عنه على ما أثارته في جلسة المحاكمة وهو دفاع هام في خصوصية الدعوى لأنه وثيق الصلة بالركن المعنوي للجرمة القتل العمد التي دين الطاعن بها مما كان يتعين على المحكمة أن تقسطة حقه لإيراد له وردا عليه . لما كان ذلك ، وكان الواجب من مطالعة ما واثرت الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد إزهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الخاني إتيان الفعل المادي المتمثل في مناداته للعجن عليها وتكليفها برفع التندة الحديدية التي شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من محله ، دون أن تعرض لدفاع الطاعن الهام في هذا الصدد ويقول كلمته فيه مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة إلى ما يغير حاجة إلى بحث شائر ما يشير الطاعن في طعنه .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد / المستشار سعد الدين عطيه ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفزوح الشربيني ، و ابراهيم أحمد الدهواني ، وعبد المجيد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي .

(٩٠)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤ القضائية

(١) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره " . ضرب . " أحدث ناهة " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بياناً بنسبة العاهة إلى وصف التهمة . ليس تغييراً في التهمة ولا تعدلها لوصفها بما يقتضى تنبيه الدفاع .

(٢ و ٣) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه تسبیب غير معيب " .

(٢) أخذ الحكم بأقوال الشاهد . مفاده اطراحه جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجله على عدم الأخذ بها .

(٣) حق محكمة الموضوع في الامراض عن أقوال شهود النفي دون الإشارة إليها . قضاؤها بالإدانة . كفايته رداً على أقوالهم .

(٤) النفي على الحكم بالتناقض دون الإفصاح عن ما يتيحه . وخلق الحكم من التناقض .

غير سديد

١ - لأن كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير من التهمة بأن تستند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع في الأفعان المؤسسة عليها التهمة ، أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة نفسها التي تضمنها أمر الإحالة . فلا يعيب الحكم تعيين تاريخ الجريمة أو إضافة بيان نسبة العاهة إلى وصف التهمة حسبما ورد بتقرير الطبيب الشرعي ما دام أنه لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي جريمة الضرب الذي أحدث عاهة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة - ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

٢ - أن مؤدى استناد المحكمة إلى أقوال الشاهد هو اطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على قدم الأخذ بها .

٣ - من المقرر أن للمحكمة أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تظمن إلى أقوالهم فأطرحتها .

٤ - متى كان الطاعن لم يفصح عن ماهية التناقض الذي يشير إليه ووجه الخلاف بين الدليلين القولي والنفي ، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه ، فإن هذا الشق من الطعن يكون غير سديد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٨ فبراير ويوم ١٠ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز أبو كبير محافظة الشرقية : ضرب ... بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة والتي لم يقدم

مداها بعد . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لهاكتة طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر ذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وعشرة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحداث هامة مستديمة قد شابه البطلان فى الإجراءات والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، ذلك أن المحكمة قامت بتحديد تاريخ الواقعة وأضافت إلى وصف التهمة بيانا بنسبة العاهة دون أن تلغت نظر الدفاع ، وعلل الحكم فى قضائه بالإدانة على أقوال الشاهد دون أن يعرض بالرد على ما وجه إليها من مطاعن كما لم يعرض لأقوال شاهد النفى التى أبدت دفاعه من أن آخر — غير الطاعن — هو الذى اجترأ على المجنى عليه ، كما ذهب الحكم إلى شقيق الطاعن سبق أن ضبطت متلبسا بسرقة ثمار من حديقة المجنى عليه ووالده — وهو سبب الاعتداء دون أن يعرض الحكم لقرار النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة له وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه واقعة الدعوى بما حصله أنه بينما كان المجنى عليه عائدا إلى مسكنه قابله و وتشاجرا معه بسبب ضبطه ووالده لقريبهما — شقيق الطاعن — متلبسا بسرقة ثمار الليمون من حديقتهما وحضر على الأثر الطاعن الذى بادره بالإعتداء بفأس على رأسه ، وعلل الحكم فى قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليه والشاهدين وما ثبت من التقرير الطبى الشرعى ، لما كان ذلك وكان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير

في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة، أما التفصيلات التي يكون الفرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة، فلا يعيب الحكم تعيين تاريخ الجريمة أو إضافة بيان بنسبة العاهة إلى وصف التهمة حسبا ورد بتقرير الطبيب الشرعي ما دام أنه لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي جريمة الضرب الذي أحدث عاهة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة، وفي ثم فلا تلزم المحكمة بافت نظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل، لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه بالإدانة — بين ما عول — على أقوال الشاهد ، وكان مؤدى اسناد الحكم إلى أقوال هذا الشاهد هو أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لما أن تعرض تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها وإن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وإنها لم تطعن إلى أقوالهم فأطرحتها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يكون له عمل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية التناقض الذي يشير إليه ووجه الخلاف بين الدليلين القولي والنفى، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه، فإن هذا الشق من الطعن يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / سعد الدين عطية ، وعضوية السادة المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد إيهواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي .

(٩١)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إثباتات . " بوجه عام " . " شهود " . محكمة الموضوع ، " سلطتها في تقدير الدليل " .

حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تظن من أدلة الادوى وتناصها . لها الأصل بقول الشاهد في أى مرحلة ويقول منهم على آخر .
تناقض الشاهد أو المتهم في أقواله . لا يعيب الحكم مادام استخلص الحقيقة بما لا تنافي فيه .

(٢ و ٣) جريمة . " أركان الجريمة " . سرقة . قصد جنائي . حكم .
" بيانات التسمييب " .

(٢) استخلاص المحكمة ونوع السرقة . كفايته تدليلا على ثوافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم هنا صراحة . غير لازم .

(٣) القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو علم الجاني . وقت ارتكابه الفعل . بأنه يختلس متقولا مملوكا للغير عن غير رضاه بذية تملكه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالا .

(٤) نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " .
" العقوبة المبررة " . إرتباط سرقة . الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

الذي على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . لا جدوى منه .
مادام الحكم قد أثبت في حقه جريمة السرقة وأوقع عليه ، عملا بالمادة ٢٢ عقوبات . عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقورة للجريمة الأخيرة .

جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أركانها ؟

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين حقيقتها بما تطعن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت في أوراقها ولمحكمة في سبيل ذلك أن تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمانت إليه ولو خالف قولاً آخر له أبدأه في مرحلة أخرى . كما أن من حق المحكمة أن تعول في تكوين معتقدها على أقوال متهم على آخر متى اطمانت إليها ولا يعيب الحكم تناقض المتهم أو الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره ، مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

٢ — من المقرر أنه يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة .

٣ — القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني ، وقت ارتكابه للفعل ، بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكه بنية امتلاكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

٤ — لأن كان ما أورده الحكم في مدوناته ليس فيه ما يتحقق به توافر أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود — من الحصول على المبلغ بغير حق وأن يكون التهديد هو الوسيلة إليه والقصد الجنائي الذي يتمثل في أن يكون الجاني وهو يقارن فعلته عالمياً بأنه يقتصب مالا حق له فيه إلا أنه وقد أعمل الحكم في حق الطاعن المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لما بين الجريمتين المستندتين إليه من ارتباط ولم يقع عليه سوى عقوبة واحدة ، وكانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين واحدة ، وإذا كانت العقوبة المقضى بها — وهي الحبس مع الشغل لمدة ثبته — تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لجريمة السرقة مع آخرين المنطبقة على المادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات التي أثبت للحكم توافرها في حقه ، فإنه لا يجندى الطاعن لما يثيره في صدد الجريمة الأخرى المرتبطة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٨ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة منيا القمح محافظة الشرقية ، (أولا) سرقوا الأغنام المبينة بالمحضر والملوكة ل... ، (ثانيا) الأول أيضا (الطاعن) حصل بالتهديد على مبلغ خمسة عشر جنيها من المحبى عليها سالفه الذكر في نظير إعادة المسروقات إليها ، وطلبت عقابهم بالمسادين ٥/٣١٧ و ٣٢٦ من قانون العقوبات . وادعت المحبى عليها مدنيا بمبلغ خمسة عشر جنيها قبل المتهم الأول ، ومحكمة جناح منيا القمح الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٣ عملا بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاز عن التهمتين وبحبس كل من المتهمين الثاني والثالث ستة أشهر مع الشغل والنفاز وبإلزام المتهم الأول بأن يؤدي للدهية بالحق المدني تعويضا قدره خمسة عشر جنيها ومصاريف الدعوى المدنية وخمسين قرشا مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٧٣ (أولا) بسقوط الاستئناف بالنسبة إلى المتهم الثالث . (ثانيا) بقبول الاستئناف شكلا بالنسبة لمتهمي الأول والثاني وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمتهم الأول وإلغاء بالنسبة لمتهم الثاني وبراءته مما أسند إليه بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي السرقة والحصول بالتهديد على مبلغ من النقود قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول في إدانة الطاعن على أقوال المحبى عليها التي جاءت متناقضة إذ أنها قررت في أقوالها الأولى عند إبلاغها عن الحادث أن الطاعن هو الذي حضر إليها وطلب منها خمسة جنيهات لإعادة الأغنام المسروقة فأعطته له وأعاد لها المسروقات ثم هادت في قول آخر لها لاحق وذكرت بأنها هي التي توجهت

إلى الطاعن بمنزله وسلمته ذلك المبلغ ، كما أن الحكم استند — من بين ما استند إليه — في قضائه على أقوال المتهم الثاني في الدعوى مع أن تلك الأقوال تتعارض مع بعضها في مراحل التحقيق المختلفة وتتناقض مع أقوال المجنى عليها وغيرها ممن استدل الحكم بأقوالهم ، هذا فضلا عن أن ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا تتوافر به أركان الجريمةتين المسندتين إلى الطاعن — من فعل مادي وقصد جنائي ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن من المقرر أن لمحكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت في أوراقها ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى متى اطمأنت إليه ولو خالف قولاً آخر له أبداه في مرحلة أخرى ، كما أن من حق المحكمة أن تعول في تكوين معتقدها على أقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها ، وكان تناقض المتهم أو الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ولما كان الطاعن لا ينزع في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، وكان ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرداً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض ، فإن منعا على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع المرفقة لكي يستفاد توافر فعل الاختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة ، كما أن المقصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكابه الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير عن غير رضا مالكه بنية امتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا المقصد بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه : ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة لها أصلها في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . وأنه وإن كان ما أورده الحكم في مذكراته ليس فيه ما يحقق به توافر أركان جريمة

الحصول بالتهديد على مبالغ من النقود — من الحصول على المبلغ بغير حق وأن يكون التهديد هو الوسيلة إليه والقصد الجنائي الذي يتمثل في أن يكون الجاني وهو يقارف فعلته عالماً بأنه يغتصب مالا حق له فيه — إلا أنه وقد أعمل الحكم في حق الطاعن المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لما بين الجريمتين المسندتين إليه من ارتباط ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة ، وكانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين واحدة ، وإذا كانت العقوبة المقضى بها — وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونا لجريمة المارقة مع آخرى المنطبقة على المادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات التى أثبت الحكم توافرها فى حقه ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يشير به فى صدد الجريمة الأخرى المرتبطة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن حزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسروطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٩٢)

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤ القضائية

(١-٧) مواد مخدرة . تفتيش " إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه " دفاع
" الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير
الدليل " إجراءات " إجراءات المحاكمة " . نقض . أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " .

- (١) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .
- (٢) كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول التفتيش بناء على الاذن الصادر به .
- (٣) النقص على المحكمة إطراحها أقوال الشهود التي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة
النقض .
- (٤) لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك المادة ٢٨٩
لإجراءات جنائية .
- (٥) النقص على المحكمة عدم قيامها بإجراء لم يطالب منها ، غير جائز .
- (٦) أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يتعدى سياسته الخاصة ، أساس ذلك .
- (٧) للدفع بشروع التهمة أو التيقن بها ، موضوعي .

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن .

٣ — النعى على المحكمة في شأن أطراح أقوال شهود النفي لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض .

٤ — من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — لما كان ذلك — وكان الثابت أن شهود الإثبات قد تخلفوا عن الحضور وأن أقوالهم تليت بالجلسة بموافقة النيابة والدفاع مما يغدو معه نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

٥ — لما كان الثابت أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم دفتر الأحوال تحقيقا لمبتغاه من ناحية صدور الإذن بعد الضبط فإنه لا يصح له من بعد النعى عليها لأنها قعدت عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

٦ — من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن غير مبيد من القانون أما جريمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ويكون منعى الطاعن بطلان تفتيشها على غير أساس .

٧ - اللف بشفوع اللفمة أو تلففها دفم موضوعف لا فستوجب رفا على اسفلال ماام الرل فسلفا ضمنا من أءلة الشبول الفف أورءها الحكم .

الوقائع

أفمف النفاة العامة الطاعن بأنه ف فوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ بءائرة قسم الملمشفة مءافظة الاسكنءرففة ءاز وأرل بقصف الاءار ءوهراف مءءرا (ءشفشاف) فف ءفر الأحوال المصرف بها قانوناف . وطلبل من مسلفشار الإءالة إءالته إلى مءكة ءلنافا لمعاقبله بالمواء ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الءءول المرافق ، فقـرر ذلك . ومءكة ءلنافا الاسكنءرففة قصف ءضورا عملا بمواء الاءام والماءة ١٧ من قانون العقوباف بمعاقبله المأمم بالأشغال الشاففة ءمس سنوات وففرمه ءمسة آلاف ءنفة ومصاءرة ءوهر المءءر المضبوط . فطمع المءكوم علىه فف هءا الحكم بطرفق النقص ... الخ .

المءكة

ءفء إن الطاعن فنفى على الحكم المطمعون فففه أنه إءءانه بمءرفة إءراز وءفازة ءوهر مءءر بقصف الاءار قءشابف قصور فف التسبفب وفساء فف الاسفلال كما أءطاف فف فطفبق القانون ذلك بأن المءافع من الطاعن دفم ببطلان إءن الفففشف لءم ءءفة الفءرفاف الفف سفلقه ولصفوره . عن ءرفمة مسفلبله ، كما دفم ببطلان الفففشف لتمامه قبل صفور الإءن مشءا شاهءفن على مءة دفمه إلا أر الحكم أطرف كل ذلك بففر مبرر سائف ولم فسلفم المءكة إلى شهافة الشهور ، وكان فلفمها بمأافهم وضم دففر الأحوال فءققا لءفاع الطاعن ، كما فناول الفففشف السفارة ءون أن فشملمها الإءن الصاءر بالفففشف مما فءعل فففشمها باطلا . هءا ولا فمكن مساءلة الطاعن عن المءر الفف ففبط بالفرفة إء أن اسلفمها مشرك بففنه وفن المسائف فضلا عن اءففاف موفف الففءق فمفأءها وكل ذلك فففف الحكم بما فوجب ففضفه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إجرائه — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . وكان النعي على المحكمة في شأن إطراح أفوار شهود النفي لا يعدو المجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض . وكان من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان الثابت أن شهود الإثبات قد تملفوا عن الحضور وأن أقوالهم نليت بالجلسة بموافقة النيابة والدفاع مما يغدو معه نعي الطاعن في هذا الشأن في غير محله . وكان الثابت أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ضم دفتر الاحوال تحقيقا لمبتغاه من فاحية صدور الإذن بعد الضبط فإنه لا يصح له من بعد النعي عليها لأنها قعدت عن القيام بإجراء لم يطلب منها . لما كان ذلك ، وكان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ، ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد على غير أساس . هذا والدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال مادام الرديئة تباد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم وذلك فضلا عن أن المحكمة قد عرضت لما يشير الطاعن في هذا الشأن وأطرحته في منطق سائغ . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير سند ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة : المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وصهد الجيد محمد الشربيني ، وحسن
علي المغرب .

(٩٣)

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إعلان . معارضة . إجراءات المحاكمة . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معیّب " .

تسليم ورقة الإعلان إلى أحد المذكورين في المادة ١١ مراتب لعدم وجود المتهم في موطنه .
إعتباره أريته على مله بألمسة (*)

عدم تقديم الطاعن ما يثبت دعواه بعدم مله بحصول الإعلان . صحة الحكم باعتبار مطروخته
كان لم تكن لتخله عن تمود جلساتها .

(٢) معارضة . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم تقديم الداع عن دليل على عذر المرض الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة . لا وجه
لنفيه عن الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

١ — من المقرر أن الأصل في إعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١٠ و ١١
من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه، فإذا لم يجد المحضر
الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه
أو لمن يكون مقياً معه من أقربائه أو أصدقائه وبعد استلامهم ورقة الإعلان

(*) هذا المبدأ مقرر أيضاً في الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٤٥ ق الصادر بجماعة ١١/٢٤/١٩٧٥
" لم ينشر بعد " .

في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب لإعلانه ما لم يدحضه بإثبات العكس . ولما كان الطاعن قد أعلن في محل إقامته إعلاناً قانونياً بالجلسة التي نظرت فيها معارضته ، ولم يقدم ما يثبت صحة ما يدعيه من عدم علمه بمحصول ذلك الإعلان كما خلت الأوراق مما يدحض قرينة وصول ورقة الإعلان إليه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

٢ — متى كان الطاعن لم يقدم دليلاً على عذر المرض الذي حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان حين قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن جزءاً من مخرجه عن الحضور بجماعة المعارضة رغم علمه بها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة قصر النيل الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم قصر النيل : أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضورياً اعتبارياً بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ عملاً بما ذى الاتهام بحرم المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . واستأنف : والمحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابياً بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٧١ بإعتمادها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية

بهيئة استئنافية أخرى قضت في الدعوى من جديد بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان لاقتنائه على إجراءات باطلة ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم ، وقد تبين أن إعلانه لتلك الجلسة قد تسلمته زوجته المقيمة معه لغيابه غير أنها لم تبأغه به نظراً للخلاف القائم بينهما منذ أمد بعيد ، وفضلاً عن ذلك فإن عذراً قهرياً حال دون حضور الطاعن أمام المحكمة وهو مرضه الذي ألزمه الفراش ونقل من أجله إلى المستشفى .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات أن إعلان الطاعن بالجلسة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٣ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد تم في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٧٣ في بلدة كفر الجرايدة مركز بيلع مع زوجته المقيمة معه لغيابه وقد سلمت إليها صورة من الإعلان وتم عنه الإخطار في ذات اليوم بالبريد المسجل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في إعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات أنها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقبلاً معه من أقربائه أو أصحابه وبعد استلامهم ورقة الإعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب بإعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس ، ولما كان الطاعن قد أعلن في محل إقامته إعلاناً قانونياً بالجلسة التي نظرت فيها معارضته على الوجه المتقدم — ولم يقدم ما يثبت صحة ما يدعيه من عدم علمه بمحصل ذلك الإعلان ، كما خلت الأوراق

كما يدحض قرينة وصول ورقة الإعلان إليه فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الطاعن من ناحية أخرى لم يقدم دليلا على عذر المرض الذي حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون براء من عوار البطلان حين قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن جزءا تخلفه عن الحضور بملسة المعارضة رغم علمه بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متجها برفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسن علي
 المغربي .

(٩٤)

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ القضائية

* (١ و ٢) خطف . جريمة . "أركان الجريمة" . إكراه . محكمة الموضوع .
 "سلطانها في تقدير الدليل" . قصد جنائي . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل
 منها . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب .

(١) جريمة خطف أنشئ يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحويل أو الإكراه . تحققها بإيادها
 من مكان خطفها . أيا كان . بقصد للبحث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها
 وحملها على مراقبة الجاني لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . المادة ٢٩٠
 فقرات ١ ، مثال لتسبب مائع على توافر الجريمة .

(٢) ركن التحويل أو الإكراه في جريمة الخطف . تقدير موافق . موضوعي .

(٣) إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .
 نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

(٣) تدب المحكمة محامياً تافع في الدعوى . تخلف المحامي الموكل عنه الطاعن . لا إخلال .
 فإدام الطاعن لم يبد اعتراضاً ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .

(٤) إجراءات المحاكمة . إجابات . "شهود" . نقض . "أسباب الطعن" .
 ما لا يقبل منها .

النمى على المحكمة عدم سماحها شاهد النفى . لا يقبل . ما دام الطاعن لم يسلك الطريق المرسوم لذلك في المرات ١٨٥ و ١٨٦ و ١٧٧ إجراءات .

(٥) خطف . جريمة . "أركانها" . قانون "تفسيره" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأتني التي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة . هو حماية الأتني ذاتها من هبث الخاطف . مكان الخطف . لا أثر له على الجريمة .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطاتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . "شهود" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

استخلاص لصدور الصيغة الواقعة الدعوى . تستقل به محكمة الموضوع .

(٧) حكم . "مالا يعيبه" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

خطأ الحكم في فهمته أفعال المتهم أدراكا لا يندفع في سلامته . مادامت المحكمة لم ترتب عليها الآثار القانونية للاعتراف .

١ - تتحقق جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتجويل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بإبعاد هذه الأتني عن المسكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المسكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنبي عليها وحملها على واقعة الجاني لها ، أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المسمى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة متبعة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التي دان الطاعن بارتكابها كما هي معروفة به في القانون ، فلا نمى على الحكم في هذا الخصوص أن يكون غير شديد .

٢ - من المقرر أن تقدير توفّر ركن التحويل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما .

٣ - من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبدأ أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . ولما كان ثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قرر في بدايتها أن والده قد وكل له الأستاذ المحامي وأنه طالما أن هذا المحامي لم يحضر فإنه يكتفى بالمحامي المنتدب مدافعا عنه وقد ترافع هذا الأخير في الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بهذا المحضر أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو أنه طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أسر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته .

٤ - متى كان الطاعن لم يسلك من جانبه بالنسبة لشاهد الزمى الذي طالب سماعه الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، لا تريب على المحكمة أن هي فصلت في الدعوى دون سماعه .

٥ - أن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيا كان المكان الذي خطفت منه الأنثى إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله الطاعن الأول والمتهم الثالث - على اختطاف المجنى عليها عنوة بقصد موارقتها واعترضوا طريقها وأمسكوا بها من يدها مهددا أياها بمطواه طالبا منها أن تصحبه مع زميليه وأنها سارت معه مكرهة وأنه والمتهم الثالث

هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها واقتادوها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تحقق به جريمة خطف الأنثى بالإكراه كما هي معرفة به في القانون .

٦ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه افتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ - متى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله في التحقيقات فإنه لا يقدح في سلامة الحكم تسميته هذه الأقوال اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الرمل محافضة الإسكندرية (المتهمين الثلاثة الأول) خطفوا بالإكراه ... التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة بأن اقتادوها عنوة من الطريق إلى مسكن المتهم الرابع بعد أن هددها بمدى كانت معهم وكان ذلك بقصد موافعتها . (المتهم الأول أيضا) (الطاعن الأول) (أولا) شرع في الواقعة المجنى عليها بغير رضاها وكان ذلك بأن خلع عنها ثيابها وطرحها عنوة وحاول إتيانها وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مقاومة المجنى عليها ، (ثانيا) هناك عرض المجنى عليها سائلة الذكر بالقوة وكان ذلك بأن أمسك يصدرها كرها عنها على الوجه المبين بالتحقيقات (المتهمين الأول والرابع) - حدها المجنى عليها سائلة الذكر دون أسر من الأحكام المختصة بذلك وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطالبين من مستشار الإحالة إحانتهم إلى محكمة الجنايات

لحاكمهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٦٧/١ و ٢٦٨/١ و ٢٨٠ و ٢٩٠ من قانون العقوبات،
فقد ذلك، وهكّة جنایات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا بالنسبة
لثلاثة الأول وغيايبا للأخير بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد
الاتهام (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات عن التهم
الأربع المسندة إليه . (ثانيا) بمعاينة كلا من المتهم الثاني (الطاعن الثاني)
والثالث بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات عن التهم المسندة إليهما ، (ثالثا)
بمعاينة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات عن التهم الثلاث المسندة
إليه . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

(أولا) عن الطعن المقدم من الطاعن الأول .

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم
خطف أثنى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه والشرع
في موافقتها بغير رضاها وهتك عرضها بالقوة وحبسها بدون أمر من المحاكم
وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق
القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الثابت
من الأوراق ومن المناقشة التي دارت بجلسة المحاكمة أن المجنى عليها صحبت الطاعن
ياختيارها دون أن يكرهها على ذلك وأنه لم يقم بخطفها . وقد جاء الحكم قاصرا
في استظهار أركان الجرائم التي دان الطاعن بها وتساند في إثباتها إلى أسباب غير
مقبولة كما أن المحكمة رفضت تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الموكل عن الطاعن
ونذبت محاميا آخر ترفع فيها دون أن يكون ملما بوقائعها ، كما رفضت سماع
شهود النفي ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : " أنه في حوالي
الساعة الثالثة والنصف حضر يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم محرم بك
محافظة الإسكندرية كان المتهمون الثلاثة الأول — الذين تربطهم صلة الصداقة
يسرون معا بشارع محرم بك في الوقت الذي كانت تجري به تفتيش البكر التي

جاوزت السادسة عشرة من عمرها ولم تبلغ السابعة عشرة بعد وما أن وقع بصيرهم عليها حتى عقدوا العزم على اختطافها عنوة بقصد مواءمتها ، فاعترضوا طريقها وأمسك بها من يدها (المتهم الثانى) ... (الطاعن الثانى) وهو يهددها بمذبة (مطواه) طالبا منها أن تصحبه وزميليه اللذين كانا يتبعانها مباشرة فسارت معه مكرهة إلى أن تمكنت من الإفلات منه والدخول إلى إحدى المقاهى (بوفيه) طلبا للنجدة حيث أغاثها بعض الرواد الذين حاولوا تخليصها ولكنهم عجزوا إزاء تهديدهم من المتهمين الثانى والثالث بالاعتداء عليهم بما معهم من مدى وعندئذ قام المتهم الأول ... (الطاعن الأول) بجذبها من يدها واقتادها مع زميليه كرها عنها وثلاثتهم يهددون بها كل بمطواه كان يحملها وساروا بها إلى حيث استقلوا معها سيارة أجرة إلى مسكن المتهم الرابع ... الكائن بشارع تانيس رقم ٢٢ بكامب شيزار قسم باب شرقى فصعد بها إليه المتهم الأول بعد أن صرف زميليه سالفى الذكر ، وأدخلها هذا الأخير إحدى حجرات المسكن وقام بتجريدتها من ملابسها وطرحها على الفراش عنوة محاولا مباحدة ساقها ليواقعها بغير رضاها ولكنها استماتت فى مقاومته دفاعا عن عرضها فحك قضيبه فى فخذه حتى أمنى عليها ، ثم تركها بالمسكن وانصرف مع المتهم الرابع بعد أن أضلقا عليها بابا من الخارج ، وبعد حوالى النصف الساعة عاد إليها هذا الأخير بمفرده وحاول أن يخلع عنها ملابسها ليواقعها كرها عنها ولكنها لم تتمكن من نفسها بعد أن كان قد طرحها بالقوة على " الفراش وتمكن من خلع سترتها " إلخاكت " وأمسك بشديها بغير رضاها وظلت هى فى مقامها بالمسكن مكرهة تحت تأثير تهديد المتهم الأول الدائم لها بالمطواة التى كانت معه بقصد منعها من محاولة الفرار أو الاستغاثة ، إلى أن تمكن هذا المتهم فى اليوم التالى من الهرب لحظة وصول رجال الشرطة حيث عثروا عليها أمام باب المسكن بعد أن دفعها المتهم الرابع خارجه فى تلك الآونة . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وباقي شهود الإثبات ومن ضبط ملابس الطاعن وبطاقته الشخصية بمسكن المتهم الرابع أثر هروبه عقب التصادف وما دلت عليه معاينة المسكن المذكور ، ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية ومن التقرير الطبى الشرعى ومن شهادة ميلاد المجنى عليها ومن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال وهى أدلة كافية وسائغة لا يجادل القاضى فى أن لها مأخذها الصحيح الثابت بالأوراق .

لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عنها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تحقق بإبعاد هذه الأنثى من المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك من طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحماها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادي للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التي دان الطاعن بإرتكابها كما هي معرفة به في القانون ، وكان تقدير توافر ركن التحويل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام استدلالها سليما ، وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الوحيد الذي مثل أمام المحكمة وبحث مناقشته قد جاءت أقواله بما يوفر هذا الركن خلافا لما يدعيه الطاعن في طعنه ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أيضا أن الطاعن قرر في بدايتها أن والده قد وكل له الأستاذ ... المحامي ، وأنه طالما أن هذا المحامي لم يحضر فانه يكتفى بالمحامي المنتدب مدافعا عنه وقد ترفع هذا الأخير في الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بهذا المحضر أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو أنه طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل . ولما كان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل من المتهم ونذبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام لم يبدأ أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المنتدب لم يكن بلما بوقائع الدعوى ، إذ أن استعداد المدافع من المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو . فلهذا يوجب به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يملك من حججه بالنسبة لشاهد النعي

الذى طلب سماعه الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه لا تثريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماعه . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المتقدم من الطاعن الثانى :

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه على الرغم من عدم ثبوت تعمد الطاعن انتزاع المحجى عليها من بيتها وقطع صلتها بأهلها ووقوع الجريمة فى دائرة ذات القسم الذى يقع فيه محل إقامة المحجى عليها وعلى مقربة من منزل المتهم الرابع وهى أمور تنفى توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فقد دانه الحكم بارتكاب جريمة الخطف ، هذا إلى أن النابت من الأوراق أن الطاعن لم يهدد المحجى عليها وإن عمله للسكين من مقتضيات مهنته ، وقد جاء تصوير الحكم للواقعة مخالفا لطبيعة الامور ، إذ وقع الحادث نهارا فى مكان مكتظ بالسكان والمحال العامة وزاخر برجال الشرطة ولم يصادر من المحجى عليها أية استغاثة ، وأخيرا فان وصف الحكم لأقوال الطاعن فى التحقيقات بأنها اعتراف ينطوى على استدلال خاطيء ، إذ انها لا تنبئ عن أنه ساهم فى ارتكاب الجريمة بل يؤخذ منها أنه كان موجودا وقت وقوعها فحسب .

وحيث إنه لما كانت المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيا كان المكان الذى خطفت منه الأنثى ، إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف لما وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن فى جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ منهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت وعلى ما سلف بيانه — أن الطاعن الثانى عقد العزم هو وزميلاه الطاعن الأول والمتهم الثالث — على اختطاف المحجى عليها عنوة بقصد مواءمتها واعتراضوا طريقةها وأمسك هذا الطاعن بها من يدها مهددا إياها بمطواة طالبا منها أن تصحبه مع زميليه وأنها تنازلت معه مكرهة وأنه والمتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها واقتادوها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ،

وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة سبقت الإشارة إليها في الرد على أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول وهي كافية لحل قضاء الحكم ولا يجادل الطاعن في أنها تترد إلى أصول صحيحة ثابتة بأوراق الدعوى ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك به جريمة خطف الأنثى بالإكراه كما هي معرفة به في القانون ويضحي النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك، وكان ما يشير الطاعن من أن تصوير الحكم للواقعة يحاكي طبيعة الأمور مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حينها يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التي سلفت الإشارة إليها لا تخرج عن الاقتضاء الفعلي والمنطقي ، فإن نعي الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله في التحقيقات فإنه لا يقدم في سلامة الحكم تسميته لهذه الأقوال اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للاعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

11. *Chlorophyll *a** and *Chlorophyll *b** were determined by the method of Arar and Collins (1971).

والله اعلم بالصواب : اهـ

[illegible]

(٤) مسئولية مدنية . تعويض . دعوى مدنية . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" . "ما لا يعيبه" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" .

مدم بيان الحكم وجه الضرر المادي والأدبي . لا يتدح في سلامة الحكم بالتعويض .
ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .

١ - من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعي الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والمجيب القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم . وإذا كان حق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإصابة في ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أي الإصابة مما يكون معه النقص على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتفديره سبب الدعوى في غير محله .

٢ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل المخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . ولما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أي شخص ولو كان غير المجني عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة المجني عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء .

٣ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من تسبب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي . ولما كان مفاد ما أورده الحكم

أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض من الضرر المباشر الذى أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذى أصاب المجنى عليه شخصيا وانتقل لهم الحق فى التعويض بصفتهم ورثته ، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية — وهم زوجته وأولاده القصر — عما لحقهم من ضرر مادي وأدبي مباشر ، عن إصابة المجنى عليه لامن جراء موته ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٤ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تثير على المحكمة إن لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذى حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على مائت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به . أما بيان الضرر فلانما يستوجبه التعويض الذى يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادي والأدبي الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة: تسبب من غير قصد ولا تعمد فى إصابة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ، وذلك بأن قاد الترام بحالة ينجم عنها الخطر بأن رجوع الخلف فجأة وقبل أن يتأكد من خلو الطريق فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة فى التقرير الطبى ، وطلبت معاقبته بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، وادعت عن تقصيرها وبصفتها وصية على قصر

المجنى عليه مدنيا قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة النقل العام بالقاهرة بصفتة المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ٥١ جم على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الساحل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه هو والمسئول عن الحقوق المدنية بصفتة أن يؤدي متضامنين للدمية بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيها ومصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفتة بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية بالنسبة للطاعن (المسئول عن الحقوق المدنية) وإلى المتهم إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتعكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وألزمت المطعون ضدها بالمصاريف المدنية ، ومبلغ خمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية أخرى قضت في الدعوى حضوريا من جديد بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضهما موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، وألزمت كل من المستأنفين المصاريف الاستئنافية . فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى المدنية بإلزام الطاعن بصفتة — بوصفه المسئول عن الحقوق المدنية — متضامنا مع المتهم — بأداء تعويض مؤقت للدمية بالحقوق المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدعين وهم ورثة المجنى عليه طالبوا

بتعويض عن وفاة مورثهم وليس عن جريمة الإصابة الخلعاً المرفوعة بها الدعوى الجنائية والتي دين المتهم بها مما يجعل المحكمة الجنائية غير مختصة ولائياً بنظر الدعوى المدنية على هذا السبب — وهي لا تملك تغييره هذا فضلاً عن أن الحكم لم يبين وجه الضرر المادى الذى أصاب الورثة كما قضى بالتعويض عن الضرر الأدبى على خلاف ما تقضى به المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن أرملة المحبى عليه — عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر — ادعت مدنياً قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية مؤسسة دعواها على أنه ترتب على فعل المتهم وفاة مورثها وأنها أصيبت من جراء ذلك بأضرار مادية وأدبية، وقد خلص حكم محكمة أول درجة بعد أن انتهى إلى توافر الخطأ قبل المتهم إلى القول بأن رابطة السببية متوافرة بين هذا الخطأ وبين وفاة المحبى عليه متأثراً بجراحه التى أصيب بها من جراء الحادث وبذا تكون الدعوى المدنية قائمة على أساس صحيح ، وقضى بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأداء مبلغ التعويض المؤقت المطالب به ، وقد أحال الحكم المطعون فيه — الذى اقتصر على نظر الاستئناف المرفوع من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالنسبة للدعوى المدنية طبقاً لحكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ فى بيان الوقائع إلى حكم محكمة أول درجة كما أيده فيما انتهى إليه من نتيجة من أن خطأ المتهم هو الذى أدى إلى مصادمة المحبى عليه وإحداث إصاباته المبينة بالتقرير الطبى وأضاف أن الأوراق خلو مما يفيد حصول الوفاة نتيجة هذه الإصابات وأن الواقعة المتيقن أمرها فى حق المتهم تكون هذه الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمادة الاتهام وهى ٢٤٤ من قانون العقوبات وهى متوافرة فى حق المتهم من الخطأ الثابت فى حقه وحدوث إصابات المحبى عليه نتيجة مباشرة للفعل الحاصل من المتهم وتكون الدعوى المدنية مستندة إلى سبب يبررها وهو الإصابة الخطأ ثم قال " وحيث إن الادعاء المدنى قد تضمن طلب التعويض عن الأضرار المادية والأدبية من الفعل الخطأ المسند للمتهم ولا شك أن المدعى بالحقوق المدنية وهم زوجة وأولاد المحبى عليه أن يطالبوا بالتعويض عما أصابهم من ضرر ينجمه مما بالمادة ٢٢٢ من القانون المدنى . وترى المحكمة أن مبلغ ٥١ جنيتها

يدخل في نطاق التقدير المؤقت لهذه الأضرار ومن ثم تقضى به المحكمة للمدعية عن نفسها وبصفتها وتأييد الحكم المستأنف في هذا الشأن بالرغم من اعتبار سبب التعويض هو الإصابة الخطأ دون القتل الخطأ وباعتبار المتهم مسئولاً عن هذا التعويض ويسأل عنه أيضاً متبوعه " . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن المدعين بالحقوق المدنية قد طلبوا الحكم لهم بالتعويض المؤقت عن وفاة المحبى عليه نتيجة إصابته بالحاصلة بفعل المتهم أى عن واقعة القتل الخطأ — وقد قضى الحكم المطعون فيه بأحقيتهم في التعويض عن الإصابات الحاصلة بالمحبى عليه والتي أورى أن الأوراق جاءت خلوا مما يفيد أنها أدت إلى وفاته أى عن واقعة الإصابة الخطأ ، فإن ذلك لا يعد تغييراً من الحكم المطعون فيه لسبب الدعوى ، ذلك بأنه من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والجميع القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم وإذا كان حق التعويض المطالبة به ناشئاً عن فعل الإصابة في ذاته وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أى الإصابة بما يكون معه النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الدعاوى المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، وكان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أى شخص ولو كان غير المحبى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجاً عن الجريمة مباشرة ، ولما كانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة المحبى عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية ، فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء ، لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم

الحكم المطعون فيه إنه قد قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابهم عن الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذي أصاب المحبى عليه شخصيا وانتقل لهم الحق في التعويض بصفتهم ورثته وكان الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى ، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية وهم زوجته وأولاده عمالهم من ضرر مادى وأدبى — مباشر — من إصابة المحبى عليه لا من جراء موته — لأنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت — على النحو سالف البيان — وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض — فلا تريب على المحكمة أن هى لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدبى الذى حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لما من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به ، أما بيان الضرر قائما يستوجب التعويض الذى يطالب به بعد وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادى والأدبى الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا الرفض موضوعا .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل مطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوعلى ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) مواد مخدرة . تلبس . قبض . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” .
” مأمورو الضبط القضائي ” . ” اختصاصاتهم ” . قانون . ” تفسيره ” .
حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

(١) عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره .
خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . وجوده في حالة تلبس
بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط
القضائي العسكري .

صححة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحصاء مخدرات . أساس ذلك ؟

(٢) تقدير قيام حالة التلبس . موضوعي .

١ — إذا كان الثابت أن الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل
البترول من مستودعاتها فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ طبقاً للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ، ومن ثم
فإن جريمة الاختلاس التي ارتكبها بسبب تأديته أعمال وظيفته تسرى عليها
أحكام هذا القانون وفقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة السابعة منه ،
لما كان ذلك ، وكانت الواقعة على الصورة التي أوردها الحكم تعتبر في حالة

تلبس بجريمة اختلاس البترول فإنه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٦٤ و ١٦٥ من القانون المذكور وإذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أن الطامن يحوز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملا بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون .

٢ - من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس بالجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن في قضية الجناية رقم ٢٠٠ سنة ١٩٧١ المفيدة بالحدول الكلى برقم ٣٥٦ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركوشين القناطر محافظة القليوبية أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا "أفيونا" دون أن يكون مرخصا له بذلك بموجب تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٧ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٣ عملا بمواد الاتهام والمادتين ٣٨ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطامن بجريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطامن دفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش امتنادا إلى أن القائمين بها من أفراد القوات المسلحة وهم بهذه المثابة ليست لهم سلطات مأمور الضبط القضائي

إلا في نطاق الاختصاص المنصوص عليه في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
فضلا عن أن الإذن بالتفتيش صدر من النيابة العسكرية ، وهي غير مختصة ولائيا
بإصدار إذن بالضبط والتفتيش في الجرائم التي تخرج عن اختصاصها طبقا للقانون
سالف الذكر ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بما لا يتفق وصحيح
القانون واعتبر الواقعة في حالة تلبس مع أنها لم تكن في تلك الحالة وبافتراض
قيامها فإن القانون لم يخول ضباط القوات المسلحة الحق في التفتيش بالنسبة إلى
الجرائم التي تخرج عن اختصاص القضاء العسكري . وهم في هذه الحالة لا يمكن
— بوصفهم من أفراد الناس — أكثر من مجرد ضبط الجاني وتسليمه إلى رجال
الضبط القضائي المختصين طبقا لقانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجمله أنه في أثناء
مراقبة النقيب بالقوات المسلحة للسيارة التي يقودها الطاعن بعد
أن دلت التحريات على أنه ينتوي نقل حمولتها من البترول المملوك للقوات المسلحة
إلى أحد التجار ليبيعه له بنية اختلاسه ، شاهدته يتوقف بسيارته أمام أحد
مستودعات البترول ببلدة شبين القناطر ويقوم بإفراغ حمولتها ، فبادر معه باق
أفراد القوة المرافقين له بمداهمته والقبض عليه وتفتيشه بحثا عن مستندات تتعلق
بجريمة الاختلاس فثر معه بحجب سترته على قطعة من مادة الأفيون وزن ٢٤,٠ من
الجرام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المهدى من
الطاعن ببطالان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه في قوله أنه " سررد بأن
رجال القوات المسلحة الذين ضبطوا المتهم أثناء تفريغ البترول المسروق من السيارة
مختصون بضبطه في هذا الخصوص . أما وأنهم قد ضبطوه في حالة تلبس وأجروا
تفتيش جيوب سترته للبحث عن أوراق ومستندات خاصة بهذه الحمولة وثرروا
أثناء التفتيش على المخدر المضبوط فإن هذا الضبط والتفتيش تم بناء على إجراءات
صحيفة ومن أشخاص مختصين بعد توافر حالة تلبس بسرقة البترول ومن ثم يتعين
الالتفات من هذا الدفع " . وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه
وقد ثبت أن الطاعن يعمل في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من
مستودعاتها فانه يخضع لقانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٦٦ طبقا للفقرة السابعة من المادة الرابعة منه ومن ثم فإن جريمة الاختلاس

التي ارتكبها بسبب تأدية أعمال وظيفته تسرى عليها أحكام هذا القانون وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة السابعة منه . ولما كانت الواقعة على الصورة التي أوردتها الحكم تعتبر في حالة تلبس بجريمة اختلاس البترول فإنه يحق لضباط القوات المسلحة بوصفهم من أعضاء الضبط القضائي العسكري القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادتين ١٣ و ١٦ من القانون المذكور . وإذا ظهر عرضا أثناء التفتيش أن للطاعن يحرز مادة مخدرة جاز لهم ضبطها عملا بالحق المخول لهم بالمادة ١٨ من ذات القانون . ولا محل للتحدي بأن الواقعة أصلا لم تكن في حالة تلبس ذلك بأنه من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي اتهمت إليها . وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وهضوبة السادة المستشارين :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير طي ، ومحمد عادل
مرزوق .

(٩٧)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤ للقضائية

غش . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . مسئولية جنائية .
حكم . "تسببه . تسبب معيب" نقض "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن للفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السموم فيها ،
دفاع جوهري ، التفات الحكم عنه ، قصور .

لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المدافع
عن الطاعن دفع بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة السموم
في ١٩٧١/٥/١٠ وتاريخ تحليلها في ١٩٧١/٥/٢٠ كافية لتوالد السموم فيها .
وكان هذا الدفاع — في صورة هذه الدعوى — دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه —
:لوضح — تغير وجه الرأي فيها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع
المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأي فيها ، ومن ثم فقد كان يتعين عليها
أن تتخذ ماترا من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق
المختص فيها ، ولما كانت المحكمة قد التفتت عن هذا الإجراء وأطرحت دفاع
الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم يكون قد انطوى على إخلال بحق
الدفاع فضلا عما شابه من قصور بما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير
حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٤٠٧٥ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم أول المنصورة محافظة الدقهلية عرض للبيع كونا مغشوشا مع علمه بغشه وفساده وعدم صلاحيته للاستهلاك الآدمي وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ وقرار الصحة . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيات والمصادرة بلا مصاريف جنائية فاستأنفت النيابة العامة المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا باعتبارها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمحسب المتهم أسبوعا مع الشغل والمصادرة مع شهر مخصص الحكم بجزئيتين على نفقة المتهم بلا مصروفات جنائية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الأستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب موقعا عليه منه .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجرمة عرض "كون" مغشوش للبيع ، قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أسس دفاعه على أن ما وجد بالعينة من سوس إنما أصابها في الفترة بين تاريخ أخذها وتاريخ تحليلها ، غير أن الحكم قد أعرض عن هذا الدفاع مع جوهريته ورد عليه بما لا يسوغ إطراده ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بانتفاء مسئولية لأنه لأن الفترة بين تاريخ أخذ عينة السكون

في ١٩٧١/١٠/٥ وتاريخ تحليلها في ١٩٧١/٥/٢٠ كافية لتوالد السوس فيها .
 وإذا عرض الحكم لهذا الدفاع رد عليه في قوله : "ولا ترى المحكمة محلا لدفاع
 الحاضر مع المتهم إذ الثابت بحضور أخذ العينة وتقرير معامل التحاليل أن العينة
 المأخوذة من الكون المضبوط بحل المتهم أخذت في ١٩٧١/٥/١٠ وأرسلت
 في نفس اليوم للمعامل وتم تحليلها وتحويل تقرير المعامل في ١٩٧١/٥/٢٠ الأمر
 الذي لا يمكن معه القول بأن عدم صلاحية العينة للاستهلاك الآدمي كان نتيجة
 توالد السوس خلال تلك الفترة وهو أمر ليس له ثمة سند من الأوراق مما يتعين
 معه طرح هذا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بتوالد السوس
 في العينة في الفترة بين تاريخ أخذها وتاريخ تحليلها يعد - في صورة هذه الدعوى -
 دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها ، وهو يعتبر
 من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها لإبداء رأي فيها
 ومن ثم فقد كان يتعين عليها أن تتخذ مآثرا من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية
 الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا ، ولما كانت المحكمة قد التفتت
 عن هذا الإجراء وأطرح دفاع الطاعن بما لا يستقيم به الرد عليه ، فإن الحكم
 يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور بما يعيبه
 ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وهبة الحجد محمد الشربيني ، وحسن
على المقرئ .

(٩٨)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ في القضائية

(١) إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة . نقض .
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى القاضى . كفايته . الذى بقيام احتمالات أخرى قد تصح
لدى غيره . لا يقبل .

مثال لتسببه سائق للقضاء بالبراءة لتشكك في علم المتهم بوجود المخدر داخل العمود المضبوط
معه .

(٢) إثبات . " بوجه عام " . " تسجيل صوتي " . استدلال . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " . مواد مخدرة . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

كفاية التشكك في إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . مثال لإطراح الدليل المستمد من التسجيل
الصوتي .

(٣) حكم . " مالا يعيبه " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

إلغيات حكم البراءة عن الرد على أحد أدلة الاتهام . لا يعيبه . مادام قد اشتمل على ما يفيد أنه
مظن إليه . مثال .

١ - لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تجعله لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه استخلص انتفاء علم المطعون ضده الأول بوجود المخدر في العمود الذي كان يحمله مما جاء على لسان بعض الشهود من رجال الضبط من أنه لم يظهر عليه أى انفعال وقت اكتشاف المخدر داخل العمود وأن تصرفه كان طبيعيا ، وبما رجحه بعضهم من أنه لم يكن يعلم بوجود المخدر داخل العمود وإنما كان يحترف حمل البضائع للتجار في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على تلك البضائع ، وهى احتمالات يتسع لها مسلك المطعون ضده الأول وقت الضبط ، فإن الطعن على قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده الأول يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أنه يكفي في المناكبات الجنائية أن يتشكك القاضى فى إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بعناصر الدعوى وبأدلتها عن بصيرة وبصيرة . ولما كان الحكم قد خلص إلى تبرئة المطعون ضده الثانى فى قوله : " أما الدليل قبل المتهم الثانى (المطعون ضده الثانى) فلا يعدو أقوال المتهم الأول الذى لم يقيم الدليل المقنع عليها من أنه هو الذى سلمه العمود الذى عثر بداخله على المخدر مع علمه بوجود المخدر فيه ، أما أمر التسجيل المقدم ضده فإن المحكمة لا تطمئن إليه فضلا عن أن المعروف أن الأصوات تتشابه فإن أمرا مكان الصيغة الدخيلة على التسجيل أمر لا تستبعده من اعتقادها وبذلك تكون نسبة التهمة إلى هذا المتهم مشكوك فيها أيضا مما يتعين معه القضاء ببراءته " . وكانت المحكمة قد أفردت عن الأسباب السائغة التى من أجلها التفتت عن دلالة ما أدلى به المطعون ضده الأول فى حق المطعون ضده الثانى وعن عممية التسجيل الصوتى شاملة أقوال من شهودها ، فإنه ينحصر بذلك عن الحكم قالة القصور فى التسبيب أو الفساد فى الاستدلال .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه ، وفى إغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية : جلبا إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرين مخدرين (أفيون وحشيش) دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣/أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر ذلك في ٢٧ يونيه سنة ١٩٧٦ ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضورا بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ، مصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من جريمة جلب جوهر مخدر قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أغفل الإشارة إلى ما جاء على لسان الشاهدين و .. من مقابلتهما للمطعون ضدهما في بيروت وطلبهما بأن الأول يعمل لدى الثاني وأن العمود المضبوط مملوك لهذا الأخير ، وقد أسست المحكمة قضاءها ببراءة المطعون ضده الأول على انتفاء علمه بما كان يحتويه العمود الذي كان يحمله من مواد مخدرة لعدم ظهور علامات الانفعال عليه عند اكتشاف المخدر الأمر الذي قد يرجع في الواقع إلى اطمئنانه إلى أحكام وسيلة الإخفاء ورباطة جاش أمثاله من المهربين كما أن إقراره بالعمل لحساب المطعون ضده الثاني الذي تولى الإتفاق على رحلته ونقله أجرا منها لا يستقيم وزعمه بأن الفرض من الرحلة كان مجرد إحضار بضائع ثبت أن قيمتها ضئيلة ولا تناسب ونفقات السفر والأجر . هذا فضلا عن أن الحكم — من ناحية أخرى — لم يعرض للدليل المستمد من أقوال الشهود و .. و .. الذين

ذكروا أن المطعون ضده الثاني أقر أمامهم بملكيتة للمخدر المضبوط وأنه سلمه للمطعون ضده الأول في بيروت ، ولا يكفي تبريرا لمسلك الحكم في ذلك إطراحه الدليل المستمد من التسجيل الصوتي الذي تقدم به المطعون ضده الأول حاملا اعتراف المطعون ضده الثاني أمام أولئك الشهود . وقد أغفل الحكم أيضا واقعة ضبط تذكري السفر داخل السيارة التي أقلت المطعون ضده الثاني إلى قسم الشرطة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول على قوله : " وحيث إن المحكمة ترى أن الدليل قبل المتهم الأول (المطعون ضده الأول) ينحصر في ضبط العمود الذي يحتوي على المخدر معه وأن ظروف الدعوى وملايساتها لا تقطع بعلم هذا المتهم باحتواء العمود على المخدر المضبوط يؤيد ذلك ما جاء على لسان رجال الضبط من أن هذا المتهم لم يظهر عليه أي انفعال عند ضبط العمود وفتحه وأن اعتقادهم أنه ما كان يعلم بوجود المخدر بالعمود المضبوط وقد وضع هذا من قول معاون المباحث من أنه يعتقد وقد حضر واقعة الضبط أن هذا المتهم ما كان يعلم بوجود المخدر وما ربحه الرقيب من عدم علم المتهم بما يحويه العمود ، وأن مجمل وقائع الدعوى يقطع بأن هذا المتهم يعمل حاملا لا تحريش للبضائع بقصد تقليل الرسوم الجمركية المحصلة عليها وهو سواء أ كان يعمل للثاني كما يقرر أم لأشخاص آخرين لم يكشف عنهم التحقيق فإن علمه بالمخدر مشكوك فيه لا تطمئن إليه المحكمة مما يتعين معه القضاء ببراءته " .

كما خلاص الحكم إلى تهيئة المطعون ضده الثاني في قوله : " أما الدليل قبل المتهم الثاني (المطعون ضده الثاني) فلا يعدو أقوال المتهم الأول الذي لم يقيم الدليل المقنع عليها من أنه هو الذي سلمه العمود الذي عثر بداخله على المخدر مع علمه بوجود المخدر فيه أما أمر التسجيل المقدم ضده فإن المحكمة لا تطمئن إليه ففضلا من أن المعروف أن الأصوات تتشابه فإن أمر إمكان الصيغة الدخيلة على التسجيل أمر لا تستبعده من اعتقادها وبذلك تكون نسبة التهمة إلى هذا المتهم مشكوك فيها أيضا مما يتعين معه القضاء ببراءته " . وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه — أنه استخلص انتفاء علم المطعون ضده الأول بوجود المخدر في العمود الذي كان يحمله مما جاء على لسان بعض الشهود

من رجال الضبط من أنه لم يظهر عليه أى انفعال وقت اكتشاف المخدر داخل العمود وأن تصرفه كان طبيعياً ومما رجحه بعضهم من أنه لم يكن يعلم بوجود المخدر داخل العمود وإنما كان يحترف حمل البضائع للتجار في سبيل تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على تلك البضائع وهى احتمالات يتسع لها مسلك المطعون ضده الأول وقت ضبط الواقعة . لما كان ذلك ، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمالات ترجحت لديها بدوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله . لما كان ذلك ، فإن الطعن على قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده الأول يكون غير سديد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتبرئة المطعون ضده الثانى على خلو الأوراق مما يساند قول المطعون ضده الأول بأنه هو الذى سلمه العمود المضبوط مع علمه بوجود المخدر بداخله وعلى عدم اطمئنان المحكمة لأمر التسجيل الصوتى بما مؤداه أنها أهدرت الدليل المستمد من عملية التسجيل ذاتها شاملة أقوال من استشهد بهم المطعون ضده الأول ممن قاموا بهذه العملية ورددوا ما جرى فى جلسة التسجيل — لما كانت ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمات الجنائية أن يتشكك الفاضى فى إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة ، لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر — من الحكم أنه أحاط بعناصر الدعوى وبأدلتها عن بصر وبصيرة — كما هو الحال فى الدعوى — وكانت المحكمة قد أفصحت عن الأسباب السائغة التى من أجلها التفتت عن دلالة ما أدلى به المطعون ضده الأول فى حق المطعون ضده الثانى وعن عملية التسجيل الصوتى شاملة أقوال من شهدوها فانه ينحصر بذلك عن الحكم قالة القصور فى التسبيب أو الفساد فى الاستدلال ولا يقدح فى سلامة الحكم سكوته عن التعرض لدلالة واقعة العثور على تذكرتى سفر المطعون ضدهما داخل السيارة التى أقلت المطعون ضده الثانى إلى قسم الشرطة إذ من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه ، وفى إفعال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار السيد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وحضورية للمادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد عبد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(٩٩)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤ القضائية

علامات تجارية . جريمة . " أركان الجريمة " . قصد جنائي . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . " الحكم في الطعن .
أثره " .

جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد
البيع . المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل .
أركانها ؟

تمسك الطاعن . أمام درجتي التفاضل . بعدم مله بالتقليد . دفاع جوهري لانتهاجه
إلى نفي أحد أركان الجريمة . افعال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض .

من يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟

نصت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات
والبيانات التجارية ، المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، على عقاب
" كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها
علامات مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك " . فهي تشترط
للعقاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير
أو التقليد والثاني سوء النية . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن الجوهري الذي اتجه إلى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وهو العلم بالتقليد ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها في يوم ٣ يونيو سنة ١٩٧١ بدائرة مركز مغاغة محافظة المنيا (أولا) باعا شايًا أسود غير معبأ في صوبات قانونية .
(ثانيا) عرضا للبيع منتجات غذائية (شاي) عليها علامات مقلدة .
(ثالثا) شرعا في خداع المتعاقدين بأن عرضا للبيع شايًا أقل من الوزن القانوني .
وطلبت عقابهما بالمواد ٥ و ٩ من قرار التوين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ و ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ و ٣٦ و ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . ومحكمة مغاغة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام (أولا) بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة عن التهمتين الأولى والثانية . (ثانيا) بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الثالثة . فاستأنفا . ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به على المتهم الأول بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة هذا المتهم منها .
(ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف ، وذلك بتغريم المتهم الأول مائة جنيه عن التهمة الثانية وتغريم المتهم الثاني مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية ومصادرة الشاي المضبوط . (ثالثا) بتغريم كل من المتهمين خمسة جنهات والمصادرة عن التهمة الثالثة . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي عرضه للبيع مشجات غذائية — شاي — عليها علامات مقلدة وشروع في خداع المتعاقد معه عن طريق عرض شاي يقل وزنه عن الوزن الحقيقي قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، لذلك بأن دفاع الطاعن قام على انتفاء علمه بتقليد العلامات وقد أغفلت المحكمة الاستثنائية هذا الدفاع الجوهرى ولم تورد في حكمها أو تعن بالرد عليه ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين اللتين دانه عنهما على الرغم من توافر الارتباط بينهما مما كان يتعين معه إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيع عقوبة واحدة عنهما .

حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت دفاع الطاعن المؤسس على انتفاء علمه بتقليد أغلفة الشاي المضبوط وأنه أرشد عن مصدره بمجرد علمه بالتقليد خلص إلى القضاء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة الطاعن عن التهمة الأولى — الخاصة ببيعه شاي غير معبأ في عبوات قانونية — استنادا إلى انتفاء ذلك العلم ، بيد أنه دانه عن الجريمة موضوع التهمة الثانية وهى أنه عرض للبيع شاي عايه علامات مقلدة مؤسسا قضاءه بالإدانة على الأسباب التى أوردها الحكم المستأنف الذى لم يعرض لدفاع الطاعن المبني في هذا الخصوص على الرغم من إثارته له أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على عقاب " كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع مشجات عايتها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك " فهى تشترط للعقاب فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعن الجوهري الذي اتجه الى نقي عنصر أساسى من عناصر الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وهو العلم بالتقليد ، كما أن الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذا الدفاع رغم قسك الطاعن به أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وذلك بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة بغير حاجة الى بحث سائر ما يشير الطاعن في طعنه .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(١٠٠)

الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣ ، القضائية

(٢ و ١) غرامة . " الغرامة المدنية " . تزوير . دفع . " الدفع
بالتزوير " . دعوى مدنية . نقض . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه " .
" المصلحة في الطعن " . حكم . حجته . عقوبة . " ما لا يعد عقوبة " .
طعن . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . شك
بدون رصيد .

(١) غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات . غرامة مدنية . عدم
اعتبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك .

للقضاء في الإدعاء بالتزوير برفضه وتنظيم المدعى عملاً بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء
في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(٢) الحكم برفض الإدعاء بتزوير الخاصة . لا حجة له في الدعوى المدنية أمام المحكمة
المدنية . ما دام الفصل فيه لم يكن لازماً للفصل في وقوع الفعل المكون لجرمة إصدار الشيك
بدون رصيد أو في رصف القانوني وفي نسبته إلى المتهم . أثر ذلك : انتفاء مصلحة الطاعن في الطعن
بالنقض في الحكم القرمي .

١ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون
الإجراءات الجنائية هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية
المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، إذ هي مقررّة كرادع يردع

المحصوم عن التماهى فى الانكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما . ولما كانت المادة ۳۰ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجناح دون غيرها ، كما نصت المادة ۳۱ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى خصوص الدعوى المدنية بطلبات الطامن وكان قضاؤه برفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطامن ۲۵ جنيتها هو قضاء فى مسألة فرعية أولية ، فانه لا يجوز الطعن فيه .

۲ - متى كان الثابت أن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بتزوير المخالصة موضوع الإدعاء بالتزوير لم يكن لازما للفصل فى وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار شيك بدون رصيد - الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والمدنية - أو فى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، بل هو أمر ارتأت المحكمة تحقيقه كطرف مخفف فى تقدير العقوبة ، ومن ثم فليس للقضاء فى هذا الشق حجية فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية - فان مصلحة الطامن فى الطعن فيه تكون منعدمة .

الوقائع

أقام الطامن (المدعى بالحقوق المدنية) دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة عابدين الجزئية متهما إياه بأنه فى يوم ۳۰ ديسمبر سنة ۱۹۶۷ أصدر له شيكا على بنك مصر الفرع الرئيسى بمبلغ العین وخمسمائة جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمسدين ۳۳۶ و ۳۳۷ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يودى له مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصايف .

والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بحسن المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ مع إلزامه بأن يؤدي المدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف. فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الإدعاء بالزور برفضه وتغريم المدعى بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنيها للخرقة وفي موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فظمن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم طريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر لبل المطعون ضده أسند إليه فيها أنه في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ أصدر شيكا لصالحه بمبلغ ٢٥٠٠ جم لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب إلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ ٥١ جم على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والآتعاب وقد قضت محكمة أول درجة حضوريا بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بحسن المطعون ضده ثلاثة أشهر مع الشغل عملا بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات كما قضت بإلزامه بأن يؤدي للطاعن مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . وإذ استأنف المطعون ضده هذا الحكم قضت محكمة الدرجة الثانية في ١١ من يونيو سنة ١٩٧٢ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفض إدعاء المدعى بالحقوق المدنية بتروير المخالصة المقدمة من المطعون ضده وبتغريم مدعى التروير ٢٥ جنيها للخرقة كما قضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات فظمن المدعى بالحقوق المدنية على هذا الحكم طريق النقض قاصرا طعنه على ما قضى به الحكم الاستئنافي من رفض الإدعاء بالتروير والخرقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن غرامة التروير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هي غرامة مدنية

وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات إذ هي مقررة كرادع يردع الخصوم عن التماذى فى الانكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح دون غيرها ، كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى خصوص الدعوى المدنية بطلبات الطاعن وكان قضاؤه برفض الادعاء بالتزوير وتخريم الطاعن ٢٥ جنيها هو قضاء فى مسألة فرعية أولية مما لا يجوز الطعن فيه . هذا ، فضلا عن انعدام مصلحة الطاعن فى الطعن على هذا الشق من الحكم لأن قضاؤه برفض الادعاء بتزوير المحالصة موضوع الادعاء بالتزوير لم يكن لازما للفصل فى وقوع الفعل المكون لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد — الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية — أو فى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله — بل هو أمر إرئآت المحكمة تحقيقه كظرف مخفف فى تقدير العقوبة — ومن ثم فليس للقضاء فى هذا الشق حجية فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة مع إلزام الطاعن بمصاريف الطعون .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

بمئاسة السيد المستشار / جمال صادق الرصافى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسويلى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٠١)

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤ القضائية

(٢٠١) قتل عمد . دعوى جنائية ” نظرها والحكم فيها “ . محكمة
الموضوع ” سلطتها فى تقدير الدليل “ . إثبات ” خبرة “ . حكم ” تسببيه .
تسبب معيب “ . دفاع ” الاخلال بحق الدفاع ما يوفره “ . نقض ” أسباب
الطعن . ما يقبل منها “ . ” أثر الطعن “ .

(١) الاتفاقات عن تحقيق دفاع الداعن يعجزه عن حمل آلة الاعتداء . عن طريق المختص
فنيا إخلال بحق الدفاع .

(٢) تمت الدفاع بعدم الجدية ، لجورد التأخير فى إبدائه ، غير مقبول ، أساس ذلك ؟

متى يمتد أثر نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟

١ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه
من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها - لما كان ذلك - وكان يبين
من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع أبدى عجز الطاعن الثانى
عن حمل عصا بسبب إصابته بعاهة فى يده وطلب تحقيق دفاعه عن طريق
الطبيب الشرعى - بيد أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الطالب بمقولة
عديم جدية . تأسيسا من الحكم على أن الشهود قد أجمعوا على رؤية هذا الطاعن
يحمل عصا ويضرب بها المجرى عليه وأنه لم يثر ذلك الدفاع من بادئ الأمر -

دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فتيا فانه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

٢ — من المقرر أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته مادام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . كما أن استعمال المتهم حقه فى الدفاع فى مجالس القضاء لا يوضح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الأمر فيه — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثانى والطاعن الآخر لحسن سير العدالة باعتبار أن الواقعة التى دين بها الطاعنان واحدة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين فى قضية الجناية رقم ١٠١٣ سنة ١٩٧١ المفيدة بالجدول الكلى برقم ١٨٨ سنة ١٩٧١ بأنهما فى يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة مركز بنها محافظة القليوبية قتل عمداً بأن ضربه الأول بـدشك بندقيته الأميرية وضربه الثانى بعضاً غليظة على رأسه قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتى أودت بحياته وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧١ ومحكمة جنايات بنها قضت حضورياً بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ عملاً بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن مدة خمس سنوات وباجالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها . فيظن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة الضرب المنفصلي إلى الموت قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة لم تستجب لما طلبه المدافع عن الطاعن الثاني من إحالته إلى الطبيب الشرعي لتحقيق ما أناره من عجزه عن حمل العصا مما تكون معه دعوى الاعتداء بها على المجني عليه كاذبة ، ولا يصلح تبريرا لذلك ما ذهب إليه الحكم من إجماع الشهود على رؤية هذا الطاعن وهو يعتدى بالعصا على المجني عليه إذ أن مرمى الدفاع هو إقامة الدليل على كذب هؤلاء الشهود ، ولا ما تعلل به من أن هذا الطاعن لم يقل بما يشير به من بادي الأمر .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع أبدى عجز الطاعن الثاني عن حمل عصا بسبب إصابته بعاهة في يده ، وطلبت تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعي ، بيد أن الحكم المطعون فيه قد أ طرح هذا الطلب بمقولة عدم جديته ، تأسيسا من الحكم على أن الشهود قد أجمعوا على رؤية هذا الطاعن يحمل عصا ويضرب بها المجني عليه وأنه لم يثر ذلك الدفاع من بادي الأمر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ماتراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب — لما تقدم — إلى عدم إجابة الطاعن الثاني إلى طلب عرضه على الطبيب الشرعي دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا فإنه يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه قد صادر دفاع هذا الطاعن في هذا الصدد بدعوى عدم جديته لأنه تأخر في الإدلاء به ذلك بأنه من المقرر أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته مادام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه

في الدفاع في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفله القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من أوجه الدفاع وإلزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه للوقوف على جلية الأمر فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة — بالنسبة إلى الطاعن الثاني — بغير حاجة لبحث بقية أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة التي دين الطاعنان بها واحدة ، فإن حسن سير العدالة يقتضي نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الآخر كذلك .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين /
نصر الدين حسن مزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٠٢)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ فى القضاة

(٢٤١) قتل عميد . نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب " .
محكمة الجنايات . " إجراءات المحاكمة " . حكم . " بياناته " . " بيانات
الدعاية " . " إصداره وتلاوته " . " تسببه . تسبب مريب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

(١) عدم تقديم أسباب الطعن بالنقض فى الميعاد . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) إشراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة فى المداولة . أثره . بطلان الحكم .
المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم . حصول
مانع لأحدهم وجوب توافقه على مسدده . المادة ١٧٠ مرافعات .

وجوب اشتغال الحكم على بيان المحكمة التى أصدرته . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة
واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته . المادة ١٧٨ مرافعات . غموض الحكم فى هذا
الصدد يطله .

١ - لما كان المحكوم عليه الأول وإن قرر بالطعن فى الحكم المطعون فيه
بطريق النقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون طعنه غير
مقبول شكلا .

٢ - تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه :
" لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم

باطلا" كما تنص المادة ١٦٩ على أنه "تصدر الأحكام بأغلبية الآراء .." وتنص المادة ١٧٠ على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم" ، كما توجب المادة ١٧٨ — فيما توجبه — بيان "المحكمة التي أصدرته .. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته" .. والبيان من استقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها في فصل "إصدار الأحكام" أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم ، إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى ، لا القضاة الذين حضروا — فحسب — تلاوة الحكم — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته في السادس عشر من يناير سنة ١٩٧٤ من اشتراك المستشار .. في المداولة ، وفيما جاء بنختم هذا المحضر نفسه ، وبالحكم من صدره — وليس تلاوته أو النطق به — من الهيئة التي اشترك فيها هذا المستشار ، ومن توقيع المستشار .. الذي سمع المرافعة ووقع منطوق الحكم بعد المداولة مع الهيئة في ذلك اليوم نفسه . وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه مع الإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المحكوم عليهما في قضية الجناية رقم ٤٤٦٦ سنة ١٩٧٢ المقيدة بالجدول الكلى رقم ١٣١ سنة ١٩٧٢ بأنهما في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة (المتهم الأول) قتل .. عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك آلة حادة "سكيناً" وتوجه إلى حجرتهما . وما أن ظفرت بها في غفلة منها حتى انزال عليها ضربا بالسكين قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (المتهم الثاني) اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جناية القتل محل التهمة الأولى ، وكان ذلك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة بأن اتفق معه على

قتل المجنى عليها وحرصه على ذلك وساعده بأن اشترى السكن التي استعملها في الحادث وأعطاهما له وتوجهها سويا إلى المنزل الذي تقيم به فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحرير وتلك المساعدة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما. بالمواد ٤٠ / ١ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قررت إرسال أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية ليبدى رأيه بالنسبة لالتهم الأول ثم قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لالتهم الثاني وباجماع آراء أعضائها . (أولا) بمعاقة بالإعدام . (ثانيا) بمعاقة بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . (ثالثا) قدرت مبلغ عشرة جنيهات أتعاب للمحامى المنتدب عن الأول . فقرر المحكوم عليهما بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض الأول في يوم صدوره والثاني في ١٩ يناير سنة ١٩٧٤ وقدم الأسناد المحامى عن الثاني تقريراً بالأسباب في اليوم ذاته موقعا عليه منه . ولم يقدم الأول أسبابا لظعنه . وقررت النيابة العامة في الظعن كذلك بطريق النقض في هذا الحكم وقدم السيد رئيس نيابة شمال القاهرة تقريراً بالأسباب في اليوم ذاته . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

من حيث أن المحكوم عليه الأول وإن قد قرر بالظعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لظعنه ، ومن ثم يكون ظعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن ظعن كل من النيابة العامة والمحكوم عليه الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الظعن المقدم من النيابة العامة هو بطلان الحكم المطعون فيه ، لأن أحد أعضاء الهيئة قد اشترك في المداولة ، دون أن يكون قد سمع المرافعة في الدهور .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن هيئة المحكمة التي سمعت المرافعة
بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقررت إرسال أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية
لأخذ رأيه — عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية
قبل إصدار الحكم بالإعدام — كانت مشكلة من المستشارين
و و و حددت جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٧٤ للنطق
بالحكم، بيد أنه بهذه الجلسة الأخيرة اشترك في عضوية الهيئة المستشار
بدلاً من المستشار وجاء بمحضر الجلسة الأخيرة أن المتهمين
— الطاعنين — حضروا ثم خلت المحكمة لإتمام المداولة في الدعوى ، وأنه بعد
اتهاء المداولة أصدرت الحكم المطعون فيه ، ثم ذيل كل من محضر الجلسة
سالف الذكر والحكم بصدوره من الهيئة الأخيرة وأن المستشار
الذي حضر جلسة المحاكمة وسمع المرافعة قد وقع على منطوق الحكم بعد أن تداول
مع الهيئة يوم صدوره . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات
المدنية والتجارية قد نصت على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة
الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " . كما تنص المادة ١٦٩
على أن " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء ... " وتنص المادة ١٧٠ على أنه
" يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم ، فإذا حصل
لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم " . كما توجب المادة ١٧٨ —
فيما توجبه — بيان " المحكمة التي أصدرته ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة
واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته " .. وكان البين من استغراء ثلاثة النصوص
الأخيرة وورودها في فصل " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التي أصدرته
والقضاة الذين اشتركوا في الحكم ، إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى ،
لا القضاة الذين حضروا — فحسب — تلاوة الحكم . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته
في السادس عشر من يناير سنة ١٩٧٤ من اشتراك المستشار

في المداولة ، وفيما جاء بنحتم هذا المحضر نفسه ، وبالحكم من صدره — وليس من تلاوته أو النطق به — من الهيئة التي اشترك فيها هذا المستشار ، ومن توقيع المستشار الذي سمع المرافعة ووقع منطوق الحكم بعد المداولة مع الهيئة في ذلك اليوم نفسه ، وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه مع الإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة (أولا) بعدم قبول الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول شكلا (ثانيا) بقبول الطعن المقدم من النيابة العامة والمحكوم عليه الثاني شكلا ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى المحكوم عليهما وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى الأسيرطى ، وعادل مرزوق .

(١٠٣)

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤ القضائية

قتل خطأ . خطأ . جريمة . " أركانها . دعوى مدنية " . نظرها والحكم فيها . " حكم " . تسببيه . تسبب مريب . " تقض " . أسباب الطعن . ما يقبل منها . " نطاق الطعن " .

خطأ المحنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . مادام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .

يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمحنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر . كما أن الأصل أن خطأ المحنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التى كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التى كان فى مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كانا فى مكنه بهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركنى الإهمال ورابطة السببية — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه ويستوجب التقض والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده الأول والمطعون ضده الآخر — المسئول عن الحقوق المدنية — مع إلزامهما بالمصاريف وبغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجنيحة رقم ٤٦١٨ سنة ١٩٦٩ بأنه في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة . (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة ولم يهدئ سرعتها عند مفترق الطرق فصدم السيارة قيادة الجني عليه التي خرجت من الشارع الجانبي وهي في منتصف الطريق مما تسبب عنه وفاة الجني عليه . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وادعى الطاعن (ورثة الجني عليه) مدنيا بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم وهيئة النقل العام المسئولة عن الحقوق المدنية بالتضامن بينهما ، ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ثلاثين جنيها عن التهمتين وفي الدعوى المدنية بإلزامه وهيئة المسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفع المدعى بالحق المدني مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفت النيابة العامة كما استأنف المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فطعن المدعون بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعنون — المدعون بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه وعلى المطعون ضده الآخر — المسئول عن الحقوق المدنية — قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم مع تسليمه بقيام خطأ في جانب المطعون ضده الأول بقيادة السيارة بسرعة شديدة خلفت أثرا للفرامل

بطول ثمانية وعشرين مترا ، قد اعتبر مجرد ظهور سيارة المحبى عليه بجأة ووقوفها في منتصف الطريق البالغ عرضه خمسة عشر مترا وعلى بعد ثلاثة عشر أو خمسة عشر مترا من السيارة قيادة الماطعون ضده الأول حان قدومها يجعل الخطأ كله في جانب المحبى عليه ، دون أن يستظهر الحكم أن هذا الخطأ ينفى خطأ الماطعون ضده الأول أو يجبهه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الماطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى أخذا بأقوال الشاهدين ... و ... وما جاء بمحضر المعاينة بما مجله أن المحبى عليه كان قادما بسيارته من مخارج فرعى ووقف بها في منتصف الشارع الرئيسى وقت قدوم سيارة الماطعون ضده الأول وعلى مسافة ثلاثة عشر أو خمسة عشر مترا فصدمت السيارة قيادته سيارة المحبى عليه في جانبها الأيمن ولم يكن الاصطدام مقصورا على المقدمة . ثم أقام الحكم قضاءه بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية على أن المحبى عليه هو المخطئ لظهوره في طريق السيارة قيادة ذلك الماطعون ضده ، بجأة وعلى مقربة منها وأنه لا ينال من ذلك آثار الفرامل الطويلة خلف هذه السيارة لأنه — مع التسليم بأنه كان مسرعا — فإن هذه السرعة لم تكن لتؤدى إلى وقوع الحادث لو لم يعترض المحبى عليه طريقها . لما كان ذلك ، وكان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمحبى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر ، وكان الأصل أن خطأ المحبى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الماطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك الماطعون ضده الأول أثناء قيادته السيارة ومدى اتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التى كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التى كان فى مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان فى مكتته بذلها والقدرة على تلافى الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركنى الإهمال ورابطة السببية . لما كان ذلك ، فإن الحكم الماطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يعيبه مسترجبا النقض والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للماطعون ضده الأول ، والماطعون ضده الآخر المسئول عن الحقوق المدنية مع التزامهما بالمصاريف ، وبغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، وعمود كامل عطيفه ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، محمد وعادل مرزوق .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ القضائية

(١٠٤)

(١ - ٢) قتل خطأ . محكمة الموضوع "سلطانها في تقدير الدليل" . خطأ .
رابطة سببية . جريمة . "أركانها" . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . نقص .
"أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

(١) القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . رهن بالإحاطة بالدعوى عبر بصر
وبصيرة وبحلول الحكم من عيوب التسبب . مثال لتسبب معيب .

إغفال الحكم استظهار أثر خطأ المتهم في وقوع الحادث قصور .

(٢) خطأ المضرور . عدم رفعه مسئولية المتهم . وإن جاز أن يخففها .

عدم استظهار الحكم مبلغ تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع
إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم
على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام
الإتهام عليها من بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها
من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أغفل
استظهار واقعة إضاءة النور الخلفي ليلًا للقطورة حال وقوفها في الطريق العام كما
أغفل استظهار رابطة السببية بين ذلك والنتيجة التي حصلت وكذلك أثر الضوء

المبهر على رؤية نور المقطورة مما ينبىء بأن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى ومحصنها .

٢ — يصح في القانون وقوع خطأ من شخصين أو خطأ مشترك . كما أن خطأ المضرور بفرض ثبوته لا يرفع مسئولية غيره الذي يقع خطأ من جانبه وإنما قد يخففها إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ درجة من الجسامه بحيث يستغرق خطأ غيره — لما كان ذلك — ركان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية المطعون ضده بمجرد تركه سيارته مضطرا إثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الجمال ولم يناقش باقي عناصر مسئوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل ودون إضاءة النور الحفى للمقطورة عند تركها وهى مسئولية لا يدفعها قالة الحكم بأن اتخاذ الاحتياط كان لزاما على الجمال فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية اللجنة رقم ٤١٣١ سنة ١٩٧٠ بأنه في يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية (أولا) تسبب خطأ في قتل وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن ترك السيارة بالطريق العام دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة فاصطدمت فيها سيارة المحبى عليه وأحدثت إصاباته المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانيا) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن ترك سيارته بالطريق العام دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة فاصطدمت بها السيارة التي كانت تستقلها المحبى عليها وأحدثت إصاباته المبينة بالتقرير الطبي (ثالثا) ترك سيارته بالطريق العام بحالة مزاحمة . وطابت عقابه بالمسادين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ومخالفة بالمسادين رقمى ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت بحضور ياعملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢

من قانون العقوبات (أولا) بتفريم المتهم نحسين جنيا هما أسند إليه بلا مصاري ف جناية (ثانيا) إحالة الدعوى المدنية إلى محكمة طنطا الابتدائية المدنية المختصة بلا مصاري ف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ۹۷۶ سنة ۱۹۷۱ . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاري ف . فطعن النيابة العامة هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنمي على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده — من جرمي القتل والإصابة الخطأ قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه بر قضاء بتبرئة المطعون ضده على أن الخطأ الذي سبب الحادث هو خطأ المجنى عليه الذي كان يقود سيارته بسرعة كبيرة وخطأ قائد السيارة القادمة من الاتجاه المضاد الذي كان يستعمل الضوء المهر وأن المسؤولية تقع كذلك على الجمال الذي كان يحرس السيارة وقت الحادث ، في حين أن ما استدل به الحكم على سرعة قيادة المجنى عليه لسيارته بمجرد طول آثار الفرامل وشدة الإصابات والتلفيات غير سليم ، فضلا عن أن السرعة الكبيرة وحدها بفرض ثبوتها لا تكفي لتكوين الخطأ لأن خطأ المجنى عليه الذي يقطع رابطة السببية يتعين أن يستغرق خطأ الجاني ويكون كافيًا بذاته لإحداث النتيجة ، أما الضوء المهر فهو لا يحول دون رؤية المقطورة على بعد أربعين مترا لو كان نورها الخلفي مضاء ، وأما مسؤولية الجمال فهي مقصورة على حمولة السيارة دون أجهزتها أو عملها ، يضاف إلى ذلك أنه كان يتعين على المطعون ضده أن يوقف سيارته بالطريق الترابي الجاني ، وهي جميعا أمور لو تلبثت المحكمة إليها لتغير وجه رأيها في الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة ... " إن الخطأ الذي تسبب في وقوع الحادث مرده إلى سببين :

(أولهما) السرعة الكبيرة التي كان يقود بها المحبى عليه الأول سيارته ، يدل على ذلك ما تركته من آثار لفراولها لمكان الحادث وشدة ارتطامها بسيارة المتهم المطعون ضده مما أدى إلى وفاة المحبى عليه الأول فور الحادث وإصابة المحبى عليها الثانية بإصابات شديدة وتهشم مقدم السيارة . (وثانيها) النور المبهل للبصر الذى كان يستعمله بصورة غير متقطعة قائد السيارة النقل القادمة من الاتجاه المضاد لسيارة المحبى عليهما وما يتبعه من عتامة الرؤية لدى من يقع على بصره مما كان يتحتم معه على المحبى عليه الأول أن يهدئ من سرعة سيارته ، يدل على ذلك أقوال المحبى عليها الثانية . ولما كان ذلك ، وكان المتهم قد ترك سيارته مضطرا — لانفجار الإطارين الخلفيين اليمينيين لها وذهابه إلى المحل لإحضار غيرهما قبل وقوع الحادث وقبل أن يرعى الليل سدوله — إلى أقصى يمين الطريق وفى حوزة تباعها . . . الذى كان مسئولاً عنها مسئولية مطلقة ، فإن ما كان يجب اتخاذه من احتياطات بالأسبوبة إلى سيارة المتهم يقع على عاتق تباعها ومن ثم يكون المتهم لم يرتكب خطأ مباشراً أو غير مباشر ساهم فى وقوع الحادث فإن التهمة المسندة شك كبير . . . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال المطعون ضده فى أنه هو الذى أضاع المصابيح الخلفية للسيارة وتركها للتباع وأطرح ما جاء بتقرير المهندس الفنى وما شهد به بالجلسة من عدم صلاحية النور الخلفى للمقطورة لاحتراق المصابيح قبل الحادث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت لأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطعن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أغفل استظهار واقعة إضاءة النور الخلفى ليلا للمقطورة حال وقوفها فى الطريق العام كما أغفل استظهار رابطة السببية بين ذلك والنتيجة التى حصلت وكذلك أثر الضوء المبهل على رؤية نور المقطورة مما ينبىء بأن المحكمة قد أصدرت حكماً دون أن تحيط بعناصر الدوى وتحصنها ، لما كان ذلك ، وكان يصح فى القانون وقوع خطأين من شخصين

أو خطأ مشترك وكان خطأ المضرور بفرض ثبوته لا يرفع مسؤولية غيره الذي يقع خطأ من جانبه وإنما قد يخففها إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ درجة من الجسامة بحيث يستغرق خطأ غيره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسؤولية المطعون ضده لمجرد تركه سيارته مضطرا اثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الجمال ولم يناقش باقي عناصر مسؤوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل ودون إضاءة النور الخلفي للمقطورة عند تركها وهي مسؤولية لا يدفعها قالة الحكم بأن اتخاذ الاحتياط كان لزاما على الجمال ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٩ من مايو ١٩٧٤

بمقاعة السيد المستشار / جمال صادق المرصافى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطية ، ومصطفى محمود الأسيوطى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ القضائية

تزوير " أوراق هرفية " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
" إجراءات المحاكمة " . إثبات . " بوجه عام " . دفاع " الاخلان بحق الدفاع " .
ما يوفره حكم . " تسببيه " . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن
ما يقبل منها " .

إفغال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم . يعيب إجراءات
المحاكمة . أساس ذلك .

إفغال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات
المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات
المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسى في الدعوى
على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير . ومن ثم يجب
عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم
رأيه فيها ويظمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها
— ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الورقة من اطلاع المحكمة عليها لأن الاطلاع
يتعين أن يقع في حضرة الخصوم — لما كان ذلك — وكان لا يبين من محاضر
جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ولا من الحكم الابتدائى المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطلعت على المحرر موضوع
الدعوى في حضور الخصوم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب
نقضه .

الوقائع

لأنهم النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٤٧٤ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة قسم ثاني المنصورة محافظة الدقهلية (أولا) اشترك مع مجهول في ارتكاب التزوير في محركات أحد الناس هو المخالصة المؤرخة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ والمزور صدورها لـ وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن اتفق مع ذلك المجهول على اصطناع المخالصة وساعده في ملء بياناتها والتوقيع عليها بتوقيع نسبه زورا للجنى عليه تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه في اللجنة رقم ٣٥٠٧ سنة ١٩٦٩ مستأنف المنصورة . وطلب عقابه بالمواد ٣/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة قسم ثاني المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبتعديل الحكم المعارض فيه إلى حبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٧ سنة ١٩٧٢ . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

الحكمة

من حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي اشتراك في ارتكاب تزوير محرر عرفي وباستعماله جاء مشوبا ببطلان في الإجراءات ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحرر المقول بتزويره وباستعماله في حضرة الطاعن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطلعت على المحرر موضوع الدعوى في حضور الخصوم . لما كان ذلك وكان إضفاء المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تجميع الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافحته عليها — الأمر الذي فاق محكمة أول درجة إجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حز الورقة من اطلاع المحكمة عليها ، لأن الاطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٤

رئاسة المستشار السيد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين السادة :
حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ، وحسن
على المغربي .

(١٠٦)

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ القضائية

خيانة أمانة . جريمة . " أركان الجريمة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما يوفره " . تبديد . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

- تسليم المال بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .
من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة .
- تمسك الطاعن بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات .
جوهرى . تعود المحكمة عن تحقيقه . تصور . مثال .

من المقرر أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء
على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون
العقوبات . ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه مجرد ضامن وكفيل على
تسلم المنقولات موضوع الاتهام ، وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن دفع
الاتهام بأنه " سلم المنقولات إلى المجنى عليها " . وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق
أن تسلم تلك المنقولات من المجنى عليها لا يوفر قيام عقد من عقود الأمانة فيما
بينهما — وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانوني المبني على أن العلاقة بينه وبين
المجنى عليها هي علاقة مدنية بحث يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما ينبئ عليه
من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة

أن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والأساس القانوني لها . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة بركة السبع محافظة المنوفية : بدد المنقولات الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ ... وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل عارية الاستعمال فاختلفا لنفسه إضرارا بالمجنى عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح بركة السبع الجزئية قضت بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧١ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ ، فاستأنف ، ومحكمة شبن الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٢٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي دانه بجريمة خيانة الأمانة قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن علاقة الطاعن بالمجنى عليها لا تشكل عقدا من عقود الأمانة الواجب توافرها لقيام هذه الجريمة ، وإنما هي علاقة مدنية بحسب تخرج عن دائرة التأثيم والعقاب ، وعلى الرغم من تمسكه بهذا الدفاع أمام درجتي التقاضي وتقديمه مستندات تؤيد دفاعه فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بتحصيل دفاعه الجوهرى بلوغا لغاية الأمر فيه بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى في أن المجنى عليها أبلغت بأن الطاعن بدد المنقولات

الواردة بقائمة جهازها وباع بقرة مملوكة لها واستولى على ثمنها وأن الطاعن دفع ما أسند إليه في شأن البقرة بأن المجنى عليها تسلمت ثمنها ، وقد اطمأن الحكم إلى صحة هذا الدفاع بيد أنه عرض لدفاع الطاعن في شأن تبديد المنقولات وأجمله في أنه درأ الاتهام عن نفسه بأنه ليس إلا مجرد كفيل عن تسلم المنقولات وأن مسئوليته لو تحققت فهي مدنية لاجنائية وقد أ طرح الحكم ما أثاره الطاعن في هذا المصدد بقوله : " إنه حقا ما قاله الدفاع أن حق المجنى عليها قبل المتهم تنفيذ القائمة هو حق مدني إذ أنه ضامن إلا أنه الثابت من الأوراق من اعتراف المتهم نفسه أنه سلم المنقولات للمجنى عليها وهذا يقطع بأنها كانت في حيازته ولم يستطع أن يقيم الدليل على صحة ادعائه بالتسليم وقوله أنه قام بالتسليم أمام شهود سيذ كرم فيما بعد لم يوقول يدل على عدم وجود هؤلاء الشهود وأنه غير صادق فيما ادعى من دفاع وبذلك يكون واقعة التبديد للمنقولات ثابتة .. " لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أصر على عدم تسليمه للمنقولات موضوع الاتهام وعدم توافر عقد من عقود الأمانة بينه وبين المجنى عليها ودلل على مدنية علاقتهما بصورة رسمية من إعلان في الدعوى المدنية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٧١ كلى شين الكوم المرفوعة من المجنى عليها وعلى آخرين طالبة الحكم بأحققتها لأعيان الجهاز موضوع الدعوى — لما كان ذلك ، وكانت جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المنقولات موضوع الاتهام وكان ما أورده الحكم من أن الطاعن دفع الاتهام بأنه "سلم المنقولات إلى المجنى عليها وأن هذا الدفاع يفيد أنه سبق أن تسلم تلك المنقولات من المجنى عليها" لا يوفر قيام عقد من عقود الأمانة فيما بينهما — وكان ثبوت صحة دفاع الطاعن القانوني المبني على أن العلاقة بينه وبين المجنى عليها هي علاقة مدنية بحث يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما ينبني عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعني باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى قائمة الجهاز وتحقيق واقعة التسليم والأساس القانوني لها أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسييب مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: حسن أبو الفتوح الشريون ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريوني ، وحسن علي المغربي .

(١٠٧)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤ القضائية

(١) إثبات . "بوجه عام" . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها . حكم . "تسبيبه" . "بببب غير معيب" .

المحاكمات الجنائية . العبرة فيها بانتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .
حظه في الأخذ بأقوال الشاهد . وفي تجزئتها .

الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . كفاية أن تكون في مجموعها ، مؤدية إلى ما نصه منها .

(٢ و ٣) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسبيبه" .
تسبب غير معيب . نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . دفع .
إكراه .

(٢) الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . هو الذي يهدى صراحة أمامها . إلتها .
الفلان في مله كرهه إلى استنتاج حصول إكراه . لا يندد دفاعا به .

(٣) عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . التي تطرقت الدعوى بعد إحداثها لأربعة وأصرفت الحكم المطعون فيه . بأي دفع . لا أثريب عليها أن لم ترد عليه .

١ - من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، وللمحكمة الموضوع أن تجزئ

أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ، وفي إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها — كما أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٢ — من المقرر أن الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك في مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت . لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن المحكمة قدرت إعادة الدعوى للرافعة ثم تأجلت الدعوى إلى جلسات متلاحقة — بعد تغيير الهيئة — حتى جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ وفيها أثبت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن ترفع في الدعوى وطلب إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وأشار إلى مذكرة سبق أن قدمها في الدعوى ، دون أن يورد في مرافعته دفعا من الدفوع أو طلبا من الطلبات ، ثم صدر الحكم المطعون فيه ، كما يبين من الاطلاع على المقررات أن المذكرة المشار إليها بأسباب الطعن قد تضمنت دفعا للطاعن ناقش فيه الأدلة التي استند إليها الحكم الابتدائي في قضائه بالإدانة ، وأورد بها أنه لا يعقل أن تقول النسوة اللاتي ضبطن بأحد المسكنين المؤجرين من الطاعن عن ماورد على لسانهن بمحضر الضبط واستنتج من ذلك أن تلك الأقوال إما أنها لم تصدر أصلا أو أنها كانت وليدة ضغط وتمسديد ، كما أورد الطاعن بتلك المذكرة أنه لا يتصور أن يوقع من هو في مثل مركز الشاهد — الذي قال أنه يشغل منصبا كبيرا في بلد عربي شقيق — إقرارا بما تضمنه الإقرار المقدم في الدعوى مستنتجا من ذلك أن توقيع الشاهد على هذا الإقرار لم يكن إلا تحت تأثير إكراه أدبي كان معرضا له وهو خشيته من المفضيحة . ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في مرافعته الأخيرة بأية

دفع ، كما خلت المذكرة التي أحال عليها في دفاعه من دفع صريح ببطلان أقوال من اعتمد الحكم على أقوالهم في الإدانة لصدورها نتيجة إكراه أو تهديد ، وكان ما أشار إليه الدفاع في هذه المذكرة لا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصلا إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها .

٣ — من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أمر عليه ، أما الكلام الذي ياقى في غير مطالبة جازمة ولا إصرار فلا تريب على المحكمة إذا هي لم ترد عليه . ولما كان الظاهر من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة — التي نظرت الدعوى بعد إعادة الترافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه — بأية دفع ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الأربكية محافظة القاهرة . (أولا) شرع في تسهيل دعارة وأخرى ذلك بأن قدمون له لا ارتكاب الفحشاء معهن وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته هو ضبط الجريمة مناسبا . (ثانيا) أجر المسكنين المبيينين بالمحضر له بقصد ممارسة الدعارة فيهما مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١/١ و ٧ و ٣/٩ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح آداب القاهرة قضت بحضور يا اعتبار يا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧١ عملا بمواد الإنها مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيمات لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه ووضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لعقوبة الحبس وبعد انتهاء في المكان الذي ينحصره وزير الداخلية عن التهم المندة إليه وبغلق المحل لمدة شهرين عن التهمة الثانية المسندة إليه بلا مصاري فجنائية . فاستأنف

ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .
فقطعن المحكوم عاينه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي شروع في تسهيل دعارة وتأجير مسكنين لممارسة الدعارة فيهما قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه جزأ أقوال الشاهدين اللذين حول على شهادتهما ، وكان ما أورده من تلك الأقوال يدل على أنه لم يتفهم مضمونها ، كما اعتمد الحكم على الاقرار الموقع عاينه من أحدهذين الشاهدين — الذي يشغل منصبا كبيرا ببلد عربي شقيق ... وعلى الأقوال الصادرة من النسوة المضبوطات وذلك دون أن يعرض — إيرادا وردا — لما أثاره الطاعن في مذكرته المؤرخة ٧ مارس سنة ١٩٧٢ المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية من دفاع جوهرى مؤداه أن التوقيع على ذلك الاقرار وصدر تلك الأقوال كان وليد ضغط وتهديد وإكراه أدبي يتمثل في تهديد النسوة بالإيذاء وفي حرص الشاهد على تنمادى ما ينال من مركزه الأدبي ولم يعرض الحكم كذلك لدفاع الطاعن في تلك المذكرة المؤسس على أن تسجيل المكالمات التليفونية تم في الفترة ما بين يومى ١٦ من يونية و ١٨ من يونية سنة ١٩٧٠ مع أن واقعة الضبط كانت في مساء يوم ١٩ من يونية سنة ١٩٧٠ بما مفاده أن هذه التسجيلات لا صلة لها بواقعة ضبط النسوة ويؤكد انقطاع الصلة بين الطاعن وبين وجودهن في أماكن ضبطهن ، هذا فضلا عن أن الحكم لم يلتفت إلى باقى ما ضمنه الطاعن تلك المذكرة من دفاع سواء عن الضمينة التى بينه وبين ضابط الشرطة الذى أجرى التحريات وقام بضبط الواقعة وتحريرها أو بالنسبة للعمل الذى يباشره الطاعن ويعد مورد كسبه المؤيد بالمستندات المقدمة منه ، مما يجيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما

وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .
لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع
بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، وكان لمحكمة الموضوع
أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتتلاق ذلك
بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وفي إغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد
ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها
أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ،
ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينهي كل دليل منها
ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية مقسّمة
يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه
لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤيدة
إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها
إلى ما انتهت إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأفاضة وتفصيل
واقعة الدعوى والأدلة القائمة فيها — ومن بينها الإقرار الصادر من أحد الشاهدين
المشار إليهما بوجه الطعن وأقواله بتحقيقات النيابة العامة وأقوال الشاهد الآخر
بمحضر ضبط الواقعة وبتحقيقات النيابة — بما يكشف عن إلمام تام وإحاطة
كاملة بعناصر الدعوى ، ثم خلاص الحكم — في منطق سائغ وتدلّيل مقبول
إلى ثبوت ما نسب إلى الطاعن ، ولما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده
الحكم له معينه الصحيح في الأوراق ، وكانت منازعته قد انصهت على ما استخلصه
الحكم من أقوال الشاهدين المذكورين — التي لم يخطئ الحكم في فهم مضمونها
بل كان متفطنا إلى خواها ومؤداها . فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يبدو
في حقيقته أن يكون جدلا في تقدير أدلة وعناصر الدعوى التي استمدت منها
المحكمة اقتناعها وامتنعت معتقدها فلا يجوز مصادرتها فيه أو معاودة
الحوض فيه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع
على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية قررت بجماعة ١٦ من مايو
سنة ١٩٧٢ حجز الدعوى للحكم بجماعة ١٣ يولية سنة ١٩٧٢ وبهذه الجلسة قررت
المحكمة إعادة الدعوى للرافعة بالجلسة تالية لمناقشة الضابط شاهد الواقعة وضم
أصل تقرير شريط التسجيل ثم تأجلت الدعوى إلى جلسات متلاحقة . بعد

تغيير الهيئة — لتنفيذ القرار المشار إليه حتى جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٧٢ وفيها نوقش الشاهد المذكور ثم أثبت بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن ترفع في الدعوى وطلب إلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وأشار إلى مذكرة سبق أن قدمها في الدعوى ، دون أن يورد في مرافعته دفعا من الدفوع أو طلبا من الطلبات ، ثم صدر الحكم المطعون فيه . كما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المذكرة المؤرخة ٧ مارس سنة ١٩٧٢ — المشار إليها بأسباب الطعن — قد تضمنت دفعا للطاعن ناقش فيه الأدلة التي استند إليها الحكم الابتدائي في قضائه بالإدانة ، وأورد بها أنه لا يعقل أن تقول النسوة اللاتي ضبطن بأحد المسكنين المؤجرين من الطاعن ما ورد على لسانهن بمضطر الضبط واستنتج من ذلك أن تلك الأقوال أما أنها لم تصدر أصلا أو أنها كانت وليدة ضغط وتهديد ، كما أورد الطاعن بتلك المذكرة أنه لا يتصور أن يوقع من هوف مثل مركز الشاهد ... الذي قال أنه يشغل منصبا كبيرا في بلد عربي شقيق — إقرارا بما تضمنه الاقرار المقدم في الدعوى مستنتجا من ذلك أن توقيع الشاهد على هذا الاقرار لم يكن إلا تحت تأثير إكراه أدبي كان معرضا له — وخشيته من الفضيحة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذي يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد به سوى مجرد التشكيك في مدى ما اطعنت إليه من أدلة الشبوت وكان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في مرافعته الأخيرة بأية دفوع ، كما خات المذكرة التي أحال عليها دفاعه من دفع صريح ببطلان أقوال من اعتمد الحكم على أقوالهم في الادانة لصدورها نتيجة إكراه أو تهديد ، وكان ما أشار إليه المدفع في هذه المذكرة لا ينصرف إلا إلى مجرد التشكيك في الدليل المستمد من تلك الأقوال توصلا إلى عدم تعويل المحكمة عليه مما يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها إذ الرد يستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن المحكمة

لا نكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه أما الكلام الذي يلقي في غير مطالبة جازمة ولا إصرار فلا أثريب على المحكمة إذ هي لم ترد عليه ولما كان الظاهر من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية — على ما سلف بيانه — أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة — التي نظرت الدعوى بعد إعادتها لرافعة — وأصدرت الحكم المطعون فيه بأية دفع ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا يستوجب من المحكمة ردا إذ أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعيد داخ قاض رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتح الشريبي ، و اراهيم أحمد الديباني ، وعبد الحميد محمد الشريبي ،
وحسن علي المقرني .

(١٠٨)

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . " ما لا يعيبه في نطاق الدليل " . تزوير . " تزوير الأوراق
الرسمية " . اشتراك . إثبات . " بوجه عام " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

إقناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . بأن التزوير تم بإضافة كلمة
قبل المبلغ مقدار الدين المثبت أصلاً بالهرر . لا يعيب الحكم . من بعد . غرضه في ذكر مقدار
الدين الأصلي الذي لم يشمله التغير .

(٢) إجراءات المحاكمة . إثبات . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
الذي حل المحكمة عدم إيرادها تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يره أمها . لا يقبل .
مشك .

(٣) اشتراك . جريمة . " أركان الجريمة " . تزوير . " تزوير الأوراق
الرسمية " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه
عام " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

الاشتراك . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية مبررة . إعتناء المحكمة بترافقه
عن ظرف الدعوى وملابساتها لأصحاب مصلحة . كفايته . شال .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر المعاصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائفا متفقا مع العقل والمنطق .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المجنى عليه أنه قرر في الشكوى رقم ... إداري بأن ذمته مشغولة بمبلغ خمسين جنيها للطاعن وأنه فوجيء بتزوير هذا الرقم فأصبح خمسمائة وخمسين جنيها ، كما حصل من أقوال الشاهد الثاني - وهو رجل للشرطة الذي تولى جمع الاستدلالات في الشكوى - أن المجنى عليه أقر أمامه بأن قيمة الدين خمسون أو ستون جنيها ، ثم نقل الحكم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن نتيجة الفحص أسفرت عن أن أصل المبلغ الوارد في الشكوى على لسان المجنى عليه هو خمسون جنيها ثم عدل إلى خمسمائة وخمسين بإضافة كلمة "خمسمائة" وأنه يتعذر نسبة أو نفى هذا التعديل إلى أي من الطرفين أو إلى شخص آخر ، وخلص الحكم إلى أن الطاعن هو الذي أجرى التزوير عن طريق شخص مجهول ليحصل على سند بالمبلغ المعدل بدلالة إقامته دعوى مدنية ضد المجنى عليه مطالباً بهذا المبلغ الأخير - ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة سائغة ومنطق سليم أن الطاعن ارتكب جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله ، وكان مقدار الدين الأصلي المثبت في أوراق الشكوى سواء كان خمسين أو ستين جنيها لا أثر له في ثبوت الجريمتين اللتين دين الطاعن بارتكابهما ، إذ أن موضوع التزوير هو الكلمة المضافة وهي خمسمائة جنيها ، وقد اقتنعت المحكمة استناداً إلى الأدلة السائغة التي ساقتها بتزوير هذه الكلمة بطريق الإضافة فلا يؤثر في ذلك حقيقة الدين الأصلي الخارج عن نطاق التزوير والذي لم يشمل التغيير في المحرر ويضحي الخطأ في ذكر مقداره - بفرض حصوله - غير مؤثر في سلامة الحكم .

٢ - متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة سماع شهود أو إجراء تحقيق معين بصدد ماورد بصورتي الشكوى المقدمتين منه لمستشار الإحالة ، بل الثابت أنه تنازل عن سماع شاهدي الإثبات اكتفاء بتلاوته أقوالهما في التحقيقات ، فليس له أن ينعي على المحكمة إغورها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٣ - يتم الاشتراك في الجريمة ، غالبا ، دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال بأسباب سائغة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في اقتراف جريمة تزوير في المحرر الرسمي وأطرح دفاع الطاعن في شأن تليفق الاتهام مستندا إلى إقامة الدعوى المدنية بمطالبة المجني عليه بالمبلغ المزور ، فإن هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير والرد على دفاع الطاعن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم امبابة محافظة البحيرة (أولا) اشترك بطريق التعريض والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر الشكوى رقم ٣١٦٣ سنة ١٩٧٠ لإدارة قسم امبابة المتضمن إقرارا على بانشغال ذمته بمبلغ خمسين جنيها مستحقة له بأن حرض هذا المجهول وانفق معه على تغيير بعض عبارات إقراره الواردة بالشكوى بتعديل البيان الدال على قيمة المبلغ المتبقى بذمته باضافة لفظ خمسمائة إليه فأصبح خمسمائة وخمسين جنيها بدلا من خمسين جنيها وساعده في الأعمال المتممة للجريمة فتمت بناء على هذا التعريض والاتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) استعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن استخرج منه صورة رسمية قدمها إلى السيد رئيس محكمة البحيرة الابتدائية لاستصدار أمر أداء بالدين المزور الوارد به مع علمه بتزويره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة - فقرر ذلك . ومحكمة جنايات البحيرة قضت حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٤ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة شهور . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله مع علمه بتزويره قد شابه قصور في التسبب وتناقض وإخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه عول في قضائه على الدليلين القولي والفني معا على الرغم من تناقضهما ، وحصل من أقوال الشاهد الأول أنه قرر بأن مقدار الدين الأصلي خمسون جنيتها في حين أن أقواله في كافة مراحل الدعوى جرت على أن الدين ستون جنيتها ، كما حصل من أقوال الشاهد الثاني أن مقدار الدين خمسون أو ستون جنيتها في حين أن أقواله في محضر جمع الاستدلالات لا تؤدي إلى ما حصله الحكم منها وقد انتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير إلى أن المبلغ الثابت في أوراق الشكوى الإدارية كان خمسين جنيتها ثم أصبح خمسمائة وخمسين ، وسكت الحكم عن التعرض لهذا التناقض على الرغم من تمسك الطاعن به في دفاعه المكتوب المقدم لمستشار الإحالة . كما أغفل الحكم دلالة تقديم الطاعن صورتين رسميتين من الشكوى الإدارية ثبت فيهما أن مقدار الدين خمسمائة وخمسين جنيتها ، ومع أنه طلب سماع أقوال كل من سبق سؤاله في الشكوى الإدارية ، فإن المحكمة لم تلنفت لدفاعه أو تعرض له بأي رد . وأخيرا فإن الحكم لم يستظهر طريقة اشتراك الطاعن في التزوير أو يقيم الدليل عليه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله مع علمه بتزويره اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات . ومما ثبت من تقرير قسم أبحاث

التزيف والتزوير ، حصل من أقوال المجنى عليه أنه قرر في محضر الشكوى رقم ٣٧٦٣ سنة ١٩٧٠ إدارى قسم امبابة بأن ذمته مشغولة بمبلغ خمسين جنيتها للطاعن وأنه فوجيء بتزوير هذا الرقم فأصبح نجمائة وخمسين جنيتها كما حصل من أقوال الشاهد الثانى وهو رجل الشرطة الذى تولى جمع الاستدلالات فى الشكوى — أن المجنى عليه أقر أمامه بأن قيمة الدين خمسون أو ستون جنيتها ، ثم نقل الحكم عن تقرير رقم أبحاث التزيف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعى أن نتيجة الفحص أسفرت عن أن أصل المبلغ الوارد فى الشكوى على لسان المجنى عليه هو خمسون جنيتها ، ثم عدل إلى نجمائة وخمسين بإضافة كلمة "نجمائة" وأنه يتعذر نسيبه أو نفى إحداث هذا التعديل إلى أى من الطرفين أو إلى شخص آخر وخلص الحكم إلى أن الطاعن هو الذى أجرى التزوير عن طريق شخص مجهول ليحصل على سند بالمبلغ المعدل بدلالة إقامته دهوى مدنية ضد المجنى عليه مطالباً بهذا المبلغ الأخير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائفاً متفقاً مع العقل والمنطق ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة سائفة ومنطق سليم أن الطاعن ارتكب جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله ، وكان مقدار الدين الأصيل المثبت فى أوراق الشكوى سواء كان خمسين أو ستين جنيتها لا اثر له فى ثبوت الجريمة اللتين دين الطاعن بارتكابهما ، إذ أن موضوع التزوير هو الكلمة المضافة وهى نجمائة جنية ، وقد اقتنعت المحكمة استناداً إلى الأدلة السائفة التى ساقها إلى تزوير هذه الكلمة بطريق الإضافة فلا يؤثر فى ذلك حقيقة الدين الأصيل الخارج عن نطاق التزوير والذى لم يشمل التغيير فى المحرر ويضحي الخطأ فى ذكر مقداره بفرض جصوله — غير مؤثر فى سلامة الحكم — لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة سماع شهود أو إجراء تحقيق معين بصدد ما ورد بصورتى الشكوى المقدمتين منه لمستشار الإحالة ، بل الثابت أنه تنازل عن سماع شهودى الإثبات اكتفاء بتلاوة أقوالهما فى التحقيقات . ومن ثم فليس له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد .

على دفاع لم يثره أمامها ، وكان الاشتراك في الجريمة يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دال بأسباب سائفة على ما استنتجته من اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في اقتراف جريمة تزوير في المحرر الرسمي وأطرح دفاع الطاعن في شأن تليفيق الإتهام مستنداً إلى إقامته الدعوى المدنية بمطالبة المجنى عليه بالمبلغ المزور ، فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير والرد على دفاع الطاعن — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسـهزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٠٩)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٤ القضائية

رسوم قضائية . "أوامر تقدير الرسوم" . "التظلم فيها" . نقض . "أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

انعصار ولاية المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم في سلامة الأمر ذاته من حيث تقديره
لرسوم الحساب . أساس ذلك ؟

لما كان من المقرر أن تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقضى به وهو قضاء
محكمة الموضوع وأن المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها
إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على سلامة
الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي
حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام — وكان الحكم المطعون فيه قد قضى
بتأييد أمر تقدير الرسوم الصادر في القضية رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٧٠ س . مصر
بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأسيساً على أن الطاعن
بصفته قد ألزم بمصاريف استثنائية . وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء له
أصله في منطوق الحكم الاستثنائي الصادر في تلك الدعوى على ما بين من الاطلاع
على المفردات المضمومة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى منازعة
في أساس الالتزام بالمصاريف ومداه وفي شخص الملزم بها وهو ما يمتنع على محكمة
المعارضة في تقدير الرسوم أن تفصل فيه لخروجه عن ولايتها وإنما مجاله قضاء
الموضوع وذلك بالطعن فيه طبقاً لإجراءات المرافعات المعتادة أو بطلب تفسيره

على حسب الأحوال — لما كان ذلك — وكان أمر تقدير الرسوم المعارض فيه قد صدر في حدود قضاء محكمة الموضوع بالزام الطاعن بصفته بها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى — نزولا على ذلك القضاء النهائي — برفض معارضة الطاعن وتأييد أمر التقدير بها تضمنه من الرسوم الاستثنائية يكون قد اصاب صحيح القانون بما تنحصر عنه قالة الخطأ في تطبيقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ٤٩٠٨ سنة ١٩٦٨ المطرية بأنه في يوم ١٤ يونية سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم المطرية بسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للأظمة وإخلاله بإخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته كشرطى سرى بأن عمر بندقية الحكومة بالطلقات دون أن يصدر له أمر بذلك من رؤسائه أثناء وجوده داخل سيارة الشرطة المنثلة بالأفراد ودون أن يتخذ الحيطة اللازمة لتأمين سلامتهم فانطلق منه مقذوف نارى أصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ — ٢ من قانون العقوبات . وادعت والدته المجنى عليه وأرملة ووالده عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاد المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والسيد وزير الداخلية بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ومحكمة المطرية الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدين بالحقوق المدنية مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض المدنى والزمتهما المصاريف المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات فى الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعون بها هذا الحكم

ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمت كلا من المستأنفين الثلاثة بمصاريف استئنافه عن الدعوى المدنية ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقدم أحد المدعين بالحقوق المدنية — بطلب لرئيس الدائرة الاستئنافية لإصدار أمر بتقدير المصروفات المدنية التي سددتها ، فصدر الأمر بتقدير مبلغ ٨٧٥ ج و ٥٠٠ م قيمة ما مدده المدعى من رسوم ضد المتهم والمستول عن الحقوق المدنية . ولما أعلن المستول عن الحقوق المدنية بهذا الأمر عارض فيه ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأنيده أمر التقدير المعارض فيه وألزمت المعارض بصفته المصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . قطعت إدارة قضايا الحكومة عن المستول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق المقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض معارضة الطاعن وتأنيده أمر تقدير الرسوم الصادر في قضية اللجنة المستأنفة رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٧٠ من مصر . قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن بصفته قد ألزم بما يجاوز المستحق قانونا من مصاريف تلك الدعوى حين قضت المحكمة الاستئنافية بالزامه بمصاريف استئنافه مع أن الاستئناف يعد بمثابة دعوى مبتدأة في تقدير الرسوم تعفى الحكومة منها نزولا على حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن تقدير الرسوم متفرع من الأصل المتقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ، فإن المحكمة التي تنظر النظم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى التمسك في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . ولما كان

الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم الصادر في القضية رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٧٠ من . مصر بما اشتمل عليه من إدراج الرسوم المدنية الاستثنائية تأسيسا على أن الطاعن بصفته قد ألزم بمصاريف استثنائية ، وكان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء له أصله في منطوق الحكم الاستثنائي الصادر في تلك الدعوى على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى منازعة في أساس الإلتزام بالمصاريف ومداه وفي شخص الملزم بها وهو ما يمتنع على محكمة المعارضة في تقدير الرسوم أن تفصل فيه لخروجه عن ولايتها وإنما بحاله قضاء الموضوع وذلك بالظن فيه طبقا لإجراءات المرافعات المعتادة أو بطلب تفسيره على حسب الأحوال . لما كان ذلك ، وكان أمر تقدير الرسوم المعارض فيه قد صدر في حدود قضاء محكمة الموضوع بالزام الطاعن بصفته بها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى — نزولا على ذلك القضاء النهائي — برفض معارضة الطاعن وتأييد أمر التقدير بما تضمنه من الرسوم الاستثنائية ، يكون قد أصاب صحيح القانون بما تحسر عنه قالة الخطأ في تطبيقه . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون على أساس متعينا ونفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤

بمراجعة السيد المستشار / حسين محمد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١١٠)

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) ائتلاف . محكمة الموضوع . ” الإجراءات أمامها ” . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . دعوى جنائية . نظرها
والفصل فيها ” .

(١) المحكمة الاستئنائية . من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . صراحة
أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . ما دامت
مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يجب .

(٢) عدم إجابة المحكمة طلب إعادة الدعوى للرافعة — بعد جرمها للحكم — لتحقيق دفاع
لم يبد به الطالب أمامها بالجلسة . لا إخلال .

(٣ — ٥) حكم . ” تسببية . تسبب غير معيب ” . إثبات . ” بوجه عام ” .
” شهود ” . نقض . ” أسباب الطعن ما لا يقبل منها ” .

(٣) استخلاص الحكم مبنيًا من شهادة الشهود بما لا تناقض فيه . لا يجب .

(٤) الفعل الجنائي . جواز إثباته بكافة الطرق القانونية . تضمن ذلك في ذات الوقت
إثبات تصرف مدني يجاوز نصاب الإثبات بالبينة . لا يجب .

(٥) إخلال الموضوعي . عدم جواز إثباته أمام محكمة النقض .

(٦) أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفادها : إخراجها جميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لخلوها على عدم الأخذ بها .

١ — تخول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة لما كان ذلك — وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الدرجة الثانية مناقشة شهود الإثبات أو سماع شهود نفي بل أبدى دفاعه في مرحلتى التقاضى دون أن يطلب إجراء أى تحقيق في الدعوى فإن النعى على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٢ — من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت باقتال باب المرافعة وحجرت الدعوى للحكم فهي غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة أو سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبداءه حين حضر أمامها إذ لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم من المرافعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

٣ — تعويل الحكم على أقوال الشهود بما لا ينطوى على ما يشبه الطاعن من تناقض بينها لا يعيبه .

٤ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجوز إثبات الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ففي جريمة استسلام سند قيمته تجاوز نصاب الإثبات بالبينة إذا اعتمد الحكم في وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود ذات السند وهما في هذه الجريمة أمران متلازمان لا انقصاص لأحدهما عن الآخر .

٥ — لا تجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجاداتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل — لما كان ذلك — وكان لا يقول به الطاعن من القفات المحكمة عما يكذب إدعاء المجنى عليها والشهود بيشان العلة في تمزيق العقيدة هي الخيلولة بينها وبين تقديمه للشهر العقاري لا يعدو

أن يكون جدلا موضوعيا في أدلة الثبوت التي عول الحكم المطعون فيه عليها فإنه لا يقبل إثارتة أمام هذه المحكمة .

٦ - أخذ المحكمة بأقوال الشاهد مفاده اطراحه جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ .

الوقائع

[تمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ٢٠ سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز منيا القمح : أتلّف عمدا عقد البيع المبين بالتحقيقات والمحضر من والده ... إلى ... بأن مزقه بعد أن استلمه من والدها ... حالة كون ذلك يترتب عليه ضررا لها . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . وادعت - المحبى عليها - مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة منيا القمح الجزئية قضت حضوريا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه أن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة الزقاريق الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . موقعا عليها من محاميه .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينبغي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اتلافه عمدا لعقد بيع لأرملة والده قد خالف القانون وأخل بحقه في الدفاع وشابه فساد

في الاستدلال ذلك بأن المحكمة أخلت بقاعدة شفووية المرافعة إذا اكتفت بالتحقيقات الأولية ولم تسمع شهود الإثبات أو تمكنه من إحضار شهود نفي ولم تستجب لطلب فتح باب المرافعة لما قام لدى المدافع عن الطاعن من عذر يمثل في وفاة وكيله الأول وسفر المدافع الذي حل محله لأداء العمرة مما لم يتمكن معه هذا الأخير من تقديم أوجه الدفاعة . كما حولت المحكمة على أقوال الشهود على الرغم مما قام بينها من تناقض وأثبتت قيام عقد البيع بالبيعة مع أن قيمته تجاوز النصاب الذي يجوز فيه الإثبات عن هذا الطريق والتفتت عما تضمنته الأوراق من دليل على كذب أرملة والد الطاعن ذلك بأن العقد العرفي ليس من بين المستندات التي تقدم لإثبات البيع وإنما الذي يقدم هو مستند الملكية ومن ثم لا يكون صحيحا ما قالت به صاحبة العقد من أن أحد الشهود كان يحتفظ به لتقديمه للشهر العقاري وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الدرجة الثانية مناقشة شهود الإثبات أو سماع شهود نفي بل أبدى دفاعه في مرحلتى التقاضى دون أن يطلب إجراء أى تحقيق في الدعوى وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية — بعد تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — تنحول للمحكمة الاستئنافية من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضميا ، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . أما ما يشير الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم فمردود بما هو مقرر من أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع وأمرت باقفال باب المرافعة وحجزت الدعوى للحكم ، فهي غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة لتحقيق دفاع لم يطلب منها بالجلسة أو سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبداءه حين حضر أمامها إذ لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن الواقعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع —

أما ما قيل بشأن التناقض في أقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك أنه أورد أقوالهم — التي حول عليها بما لا ينطوي على ما يثيره الطاعن في هذا الصدد . أما ينعاه بشأن عدم جواز إثبات وجود عقد للبيع بالبينة لتجاوز قيمته النصاب الجائز لإثباته بها فردود بما جرى به قضاء محكمة النقض من أنه ما دام يجوز إثبات الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ففي جريمة اتلاف سند قيمته تجاوز نصاب الإثبات بالبينة إذا اعتمد الحكم في وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات وجود ذات السند ، وهما في هذه الجريمة أمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر ، أما ما يقول به الطاعن من التفات المحكمة عما يكذب إدعاء المحني عليها والشهود بشأن العلة في تمزيق العقد وهي الحيلولة بينها وبين تقديمه للشهر العقاري فإنه لا يبعد أن يكون جدلا موضوعيا في أدلة الثبوت التي عول الحكم المطعون فيه عليها مما لا يقبل إثارتها أمام هذه المحكمة ذلك لأنه لا تجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها أمام محكمة النقض فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطاتها في تقدير الدليل ، كما أن أخذ المحكمة بأقوال الشاهد مفاده إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي ، نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، إبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(١١١)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤ القضائية

(١) " إجراءات المحاكمة " . محكمة ثاني درجة . إثبات . " منهود " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببيه . تسبیب
غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . محكمة
استئنافية .

محكمة ثاني درجة . قضاؤها في الأصل على مقتضى الأوراق . نفتها عن طلب سماع الشاهد .
لإخلال . مادام الطاعن قد عد نازلا عن سماعه بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول
درجة .

(٢) عقوبة . " تقديرها " . ظروف مخففة . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة . من إطلاقات قاضي الموضوع . دون التزام
ببيان السبب .

(٣) نقض . " أسباب الطعن . إيداعها . ما لا يقبل منها " .

خلو تقرير الأسباب التكميلي من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك . وجوب
الإلتفات منه .

١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كان يبين من الاطلاع محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع شهود الإثبات - وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطلب أمام محكمة أول هوجة مما يعد نازلا عنه ، فإن المحكمة إذ التفتت عن ذلك الطلب لانكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

٢ - من المقرر أن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولا للقاضي الموضوع دونه معقب عليه في ذلك ، كما أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتا لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه . ولما كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها ، فإن التفتي على الحكم القصور في التسبيب لا يكون له محل .

٣ - متى كان تقرير الأسباب التكميلي الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخا ولا ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه بالسجل المعد لذلك في قلم الكتاب ، وكان يبين أيضا من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ ، فلا يلتفت إلى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الحانكة محافظة القليوبية (أولا) تسبب خطأ في جرح كل من ...
و ... و ... و ... و ... و ... و ... و ...
و ... و ... و ... و ... ، وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر فاصطدم بسيارة الأتوبيس التي كان يستقلها المحني عليهم وحدثت بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . (ثانيا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر

على حياة الجمهور . وطلبت عقابة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة جناح الخانكة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٢ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنيين لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ أول يونية سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق التماس .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى للطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان للطاعن بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن طلب بجملة ١١ مايو سنة ١٩٧٢ سماع شهود الإثبات إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه ولم ترد عليه ، هذا وقد خلطت عليه العقوبة دون أن تورد في حكمها مبرا لذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع أقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وكان الثابت أن الطاعن لم يمسك بذلك الطلب أمام محكمة أول درجة مما يعد نازلا عنه ، فإن المحكمة إذ التفتت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها موكل للمدعى الموضوع دون معقب عليه في ذلك فإن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها ، فإن للنهي

على الحكم القصور في التسبب لا يكون له محل ، . لما كان ذلك وكان الطاعن قد قدم تقريراً تكليفاً لأسباب طعنه ، وإذا كان هذا التقرير لا يحمل تاريخاً ولا ما يدل على إثبات تاريخ إبداعه بالسجل المعد لذلك في قلم الكتاب ، وكان يبين أيضاً من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ . ومن ثم فلا يلتفت إلى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الدبوراني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(١١٢)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤ القضائية

(١) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه " . استدلال . حكم
" تسببيه . تسبیب غير معيب " . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " . نقض .
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

شمل التحريات أكثر من شخص في بلاد مختلفة . وإجراء التفتيش أثناء حلة تفتيشية . لا يدل
بذاته : على عدم جدية التحريات .

إغفال الحكم ما تضمنته التحريات وإذن التفتيش من آخرين غير الطاعن . لا يوجب لعدم اتصاله
بموضوع الدعوى المطروحة .

(٢ و ٣) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

(٢) حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإثبات والأمراض من قالة شهود النقي دون بيان
الغلة أو الاشارة إليها .

(٣) وزن أقوال الشهود : موضوعي .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد وفقاده لإطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
حكم المحكمة .

(٤) إجراءات المحاكمة . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها" .

عدم التزام المحكمة بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوح والرد عليه . مثال .

١ — من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم إفعال ما تضمنته التحريات عن متهمين آخرين أو عن صدور إذن بتفتيشهم لأنه مادام هذا الجزء من التحريات أو من الإذن لا علاقة له بموضوع الدعوى المطروحة فإنه ليس هناك داع يقتضى إثبات الحكم له في مدوناته .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان للعلل أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم يستند إليها في قضائها .

٣ — لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ — لا يلتزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت الهاتفة التي أوردها الحكم . وما دامت المحكمة — في الدعوى المسائلة — قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية ، إلى أقوال شاهدي الإثبات فلا تثير عليها إذا لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد منه سوى إثارة للشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة " حشيشا وأفينا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقور ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه خمسمائة جنيه ، ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة إحراز جواهر مخدرة قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأنه لم يعرض لدفاع الطاعن بأن التحريات و إذن التفتيش شيلا ثمانية أشخاص من بلاد مختلفة كان الطاعن أحدهم واقتصر فيما أورده في مدوناته على الطاعن وحده دون الإشارة إلى غيره من هؤلاء ، كما لم يورد الحكم مؤدى أقوال شاعدى النفى التى أطرحها بأسباب غير سائغة ، وأيضا فإن الحكم التفت عما أثاره الطاعن من أنه يعمل بائع كيروسين ولا يتجر في المخدرات وما قدمه مؤيدا لدفاعه ، ومن بينه بطاقته ، العائلية ، وهو دفاع يجعل الشك محيطا بأقوال شاهد الإثبات الأول في شأن ما دلت عليه تحرياته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس قسم المخدرات بمديرية الأمن ورئيس وحدة البحث الجنائي بمركز الشرطة ومن تقرير التحليل ، وحيث أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي

إلى ما رتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنته التحريات عن متهمين آخرين أو عن صدور إذن بتفتيشهم ، لأنه ما دام هذا الجزء من التحريات أو من الإذن لا علاقة له بموضوع الدعوى المطروحة فإنه ليس هناك داع يقتضى إثبات الحكم له في مدوناته ، إذ أن شمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به دون بيان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها — فإن الحكم المطعون فيه قد عرض لأقوال شاهدي النفى وأطرحها بأسباب سائغة ، ومن ثم فقد بات ما ينعاه الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاحن ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمناجاة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وما دامت المحكمة — في الدعوى المسائلة — قد اطمأنت — في حدود سلطتها التقديرية — إلى أقوال شاهدي الإثبات فلا تريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المستشارين
السادة : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١١٣)

الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نقض . " أسباب الطعن " . محكمة النقض . " حقها في الرجوع
من أحكامها " .

حق محكمة النقض الرجوع من قضائها بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى عدم تقديم أسباب الطعن .
اذا تبين بعدم أن أسبابه قد تلمت ولم تعرض عليها .

(٢ ، ٣ ، ٤) إثبات . " شهادة " . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(٢) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

(٣) عدم اشتراط تطابق أقوال الشهود مع الحقيقة بجميع تفاصيلها . كفاية أدية الشهادة الى
الحقيقة باعتماد تلامد به مع عناصر الإثبات الأخرى .

(٤) استخلاص الإدانة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيب الحكم .

(٥) مواد مخدرة . موانع العقاب . وصف التهمة . حكم . تسببيه .
تسبيب غير معيب " . مسئولية جنائية " الإعفاء منها " .

قصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٨٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات
وتنظيم أعمالها والاتجار فيها . على العقوبات الواردة بالمادة ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . تصدى
المحكمة للإعفاء . يكون بعد أخاقتها بالوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

١ — إذا كانت محكمة النقض سبق أن قضت بعدم قبول الطعن شكلا إستنادا إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت ولم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول الطعن ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق .

٢ — تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، وهي تملك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليهم من أقوالهم ، وإذا كان ذلك ، وكان المستفاد من الحكم أن المحكمة لم تجد في أقوال شهود النفي ما تطمئن إلى صحته ، فلا عليها إن هي أطرحتها .

٣ — الأصل أنه لا يشترط أن تطابق أقوال الشهود الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائع تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٤ — أن التناقض في أقوال الشهود ، لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥ — الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون سالف الذكر — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعي على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٦٨ سنة ١٩٦٩ للمقيدة بالجدول الكلى برقم ٣٠٢٩ سنة ١٩٦٩ بأنه في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم للساحل محافظة القاهرة أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقًا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريًا بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٠ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنود ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمحاكمة المتهم بالسجن لمدة سبع سنوات وبتهريبه ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في اليوم التالي لصدوره . وبتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٧١ قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه ، غير أنه تبين بعد ذلك أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت إلى قلم كتاب نهاية شمال القاهرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ موقفاً عليها من المحامي عنه . فأعيد للطعن لنظره بجلسته ٢ يونيو سنة ١٩٧٤ وفي هذه الجلسة سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

من حيث أن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسته ١٤ من يونيو سنة ١٩٧١ بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم أسباباً لطعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت إلى قلم كتاب نيابة شمال القاهرة ولم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول الطعن — على ما هو ثابت من مذكرة رئيس القلم الجنائي المرفقة — لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجلسته ١٤ من يونيو سنة ١٩٧١ بالنسبة إلى الطاعن .

وطلبت إلى الطعن أن يستوفى الشكل المقر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن الشقة التي ضبط بها المخدر مؤجرة من الباطن إلى شخص فلسطيني وهو الحائز لها ، وأشهد على ذلك شهودا حديدن صادقوه على روايته ، إلا أن المحكمة ردت شهاداتهم بأسباب غير سائغة ووصلت على أقوال شهود الإثبات مع ما شابهها من تناقض واختلاف في وقائع جوهرية بما ينبيء عن كذبها . كما دفع الطاعن بأن إكراها وقع عليه من رجال الشرطة ، وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ به الرد عليه . هذا إلى أنه بافتراض تسلسل الوقائع كما يرددها الحكم بما تحمل من واقعة إرشاد الطاعن عن الشقة التي ضبط بها المخدر ، فإن ذلك مما يخوله الحق في التمتع بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز الجوهر المخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستفزة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير مصلحة الطب الشرعي ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع وهي تملك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوالهم ، وكان الاستفادة من الحكم أن المحكمة لم تجد في أقوال شهود النفي ما تطعن إلى صحته ، فلا عليها إن هي أطرحتها . وإذا كانت قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة الثبوت في الدعوى ، واستخلصت للأسباب السائغة التي أوردتها أن الشقة — التي ضبط بها المخدر — للطاعن وفي حوزته ، فإن ما يثيره في هذا الشأن ينحل إلى جدل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل مما لا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها بشأنه أو الخوض فيه أمام النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريبه المحكمة بتلازم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وكان التناقض في أقوال الشهود على وجهه لا يوجب الحكم

ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد فند دفاع الطاعن بأن إكراها وقع عليه من رجال الشرطة ، وأورد من الاعتبارات السائغة ما يبرر التفاته عنه ، فإنه يكون بريئا من قبالة القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان الأصل وفقا للسادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون ، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وأعمل في حقه حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن دعوى الإعفاء تكون غير مقبولة بما يضحى معه النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برهته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سابع نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١١٤)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤ القضائية

معارضة . "نظرها والحكم فيها" . إجراءات المحاكمة . إثبات . "بوجه عام"
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . حكم . "تسببه . تسبب معيب"
القضاء في المعارضة . ومن جماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور
يقتضى علو .

الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .

لاحتواء ملف الدعوى على أدلة مرضية مؤثرة عليها من المحكمة . عدم التعرض لهذه الشهادة بإخلال
بحق الدفاع .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه وإن
كان محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد خلا من إثبات تقديم
الشهادة الطبية التي ذكر الطاعن في طاعنه أن محاميه قدمها للمحكمة واستند إليها
في طلب التأجيل ، إلا أن ملف الدعوى قد احتوى على شهادة مرضية مؤثرة عليها
بكلمة "نظر" بامضاء رئيس الهيئة التي نظرت المعارضة وأصدرت الحكم المطعون
فيه ، وقد أدرجت هذه الشهادة ضمن بيان الأوراق التي يحتويها الملف وأثبت بها
مما يفيد أن الطاعن كان مريضاً بالتهاب حاد بالزائدة الدودية ويقضى ملازمته
الفرش مع العلاج ووضعه تحت الملاحظة الطبية الدقيقة لتقرير إجراء جراحة
عاجلة وإذا دعت الضرورة ، لذلك لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة

قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانتة باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان مظهره من الحضور حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة بمن شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدى رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي إليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعلل به للطا من كعذر مانع له من حضور الجلسة . وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع بما يستوجب نقضه ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يوتيه سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب إلى وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وعكة الخليفة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وعكة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه

فطمٲن الأستاذ بصفتٲه وكيلا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقص في أول مارس سنة ١٩٧٣ وقدم الأستاذ عنه في ٣ مارس
سنة ١٩٧٣ تقريراً بالأسباب موقعا عليه من: الخ .

المحكمة

حيث إن العاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته
في الحكم الغيابي الاستثنائي وتأيد الحكم المعارض فيه قد أخطأ في تطبيق القانون
وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور الجلسة
المحددة لنظر معارضته إلا بسبب قهري وهو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي
قدمها محاميه وطلب تأجيل نظر المعارضة حتى يتماثل الطاعن للشفاء ويتيسر له
الحضور أمام المحكمة وإبداء ما لديه من الدفاع ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طابه
والتفتت كلية عن تلك الشهادة ولم تحقق مذرته أو تناوله بالرد مما يعيب حكمها
المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن
الطاعن بعد أن حضر عدة جلسات تغيب بجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢
وحضر نيابة عنه محام اعتذر عن هذا التغيب وقدم شهادة طبية تأييدا لعذر الطاعن ،
فقررت المحكمة تأجيل نظر المعارضة بجلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٣ وفي هذه الجلسة
الأخيرة لم يحضر الطاعن أيضا وحضر محاميه واعتذر عن تخلفه لمرضه وطلب
التأجيل لهذا السبب ، إلا أن المحكمة أصدرت حكمها بهذه الجلسة بقبول المعارضة
شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك
وكان يبين من الاطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أنه وإن كان محضر
الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد خلا من إثبات تقديم الشهادة الطبية
التي ذكر الطاعن في طعنه أن محاميه قدمها للمحكمة واستند إليها في طلب التأجيل ،
إلا أن ملف الدعوى قد احتوى على شهادة مرضية مؤرخة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٣
صادرة من الدكتور مؤشرا عليها بكلمة "نظر" وبإمضاء رئيس الهيئة
التي نظرت المعارضة وأصدرت الحكم المطعون فيه . وقد أدرجت هذه الشهادة
ضمن بيان الأوراق التي يحتويها الملف وأثبت بها ما يجيد أن الطاعن كان مريضا

بالنهاب حاد بالزائدة الدودية ويقتضى ملازمته الفراش مع العلاج ووضعه تحت الملاحظة الطبية الدقيقة لتقرير إجراء جراحة عاجلة إذا دعت الضرورة لذلك . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فإنه يتعين على المحكمة إذا ما قدمت إليها شهادة من هذا القبيل أن تبدى رأيها فيها بقبولها أو بعدم الاعتداد بها وأن تبني ما ينتهي إليه من رأي في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تعرض في حكمها المطعون فيه للشهادة الطبية التي تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور الجلسة ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في إفعال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يحق ادفاع ، بما يستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢ من يوتيه سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
 نصر الدين حسن حزام ، ومحمد كاسر عطيفه ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، ومحمد عادل
 مرزوق .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤ القضائية

إصابة خطأ . خطأ . جريمة . « أركانها » إثبات . بوجه عام . حكم . « سببية » .
 تسبب معيب . رابطة السببية .
 سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية ، مشروطة ببيان ركن الخطأ ،
 والتلويح عليه .
 مجرد مصادمة الطاعن بسيارته للمتحقق عليه ، عدم إتيانه دليلا على الخطأ .

إن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه
 يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى
 الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد
 الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وإذا كان ذلك ،
 وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن
 ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا
 على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة
 ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة
 الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك
 كله على قيام رابطة السببية وانتفاؤها ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور
 مما يستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية رقم ٢٩٤٨ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الظاهر محافظة القاهرة (أولا) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص لخطر ولم ينخفض من سرعته رغم مشاهدته لطابور من الجنود يعبرون الشارع أمامه فصددم المحبني عليه الذي كان في مؤخرة الطابور وحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٧٢ عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهم ثلاثين جنيا بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣٣١ سنة ١٩٧٢ ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٧٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم الاستأنف فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلاء عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر ركن الخطأ ورابطة السببية بينه وبين الضرر مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن شرطة النجدة تلقت بلاغا بوقوع مصادمة . وبسؤال الشاهد قرر أنه كان يقود طابورا من ثمانية جنود وفي أثناء عبورهم الطريق صدمت سيارة الطاعن المحبني عليه الذي كان بمؤخرة الطابور ، وقرر المحبني عليه بأن سيارة الطاعن صدمته أثناء عبوره الطريق ، بينما قرر الطاعن أن المحبني عليه اندفع بخافة أمام السيارة ، وبعد أن بين الحكم إصابات المحبني عليه

خلص إلى أدانة الطاعن بجريمة الاصابة الخطأ في قوله " وحيث إن الاتهام المنسوب إلى المتهم قائم الدليل قبله متكامل الأركان من أقوال المجنى عليه والشهود والتقرير الطبي الأمر المتعين معه عقابه طبقاً لمادة الاتهام " . لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمدها في ثبوت الواقعة عناصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته ، لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية صوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(١١٦)

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤ القضائية

(١) نقض . " تقرير الطعن " . " أسباب الطعن " . " طعن " .
" الطعن بالنقض " . " قبول الطعن " .

التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . يكونان وحدة إجرائية . لا يبنى أحدهما
على الآخر .

(٢ و ٣ و ٤) نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " . محكمة النقض .
" سلطتها " . أحداث . عقوبة . " تطبيقها " . إعدام . إثبات .
" أوراق رسمية " . قانون . " القانون الأصح " . حكم . " تبسيبه " .
تسبيب معيب " . إجراءات المحاكمة .

(٢) حالات نقض الحكم لصالح المتهم . المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٣) المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟

مناطق توقيف عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات . بلوغ المتهم وقت
ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يجاوز الثمانية عشرة بالقانون رقم ٣١
لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار الجن في هذه الحال وكونا إلى الأوراق الرسمية .
قبل ما سواها .

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح لثمة الحدث . أساس ذلك ؟

(٤) تقدير المحكمة من المتهم دون تناوله بالبحث والتقدير واتاحة السبيل له والنيابة لإبداء ملاحظاتهم . تصور .

١ - من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يفنى أحدهما عن الآخر ، فإذا كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

٢ - أن المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأن تحكم المحكمة في القضية طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ منه ، وفي ذلك تقرر أولى المادتين فيما تقرره بأن تنقض المحكمة "الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذ صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى" كما تقضى المادة ٣٩ بنفس الحكم إذا وقع بطلان فيه أو بطلان في الإجراءات أثر فيه . وإذا كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن محكمة الموضوع قد عاقبت المحكوم عليه بالاعدام عن اقترافه جناية قتل عمد مع سبق الإصرار ، وأن المحكوم عليه قرر في التحقيق الابتدائي يوم مفارقتها للجريمة أن سنه تسع عشرة سنة ، بيد أن وكيل النيابة المحقق قدر هذه السن باثنتين وعشرين سنة ، ثم لما كانت الجلسة - بعد مضي سنة - قرر المحكوم عليه أن سنه عشرون سنة ، وقد نقات ديباجة الحكم هذا التقدير عن ذلك المحضر . وكانت المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات الساريتان على واقعة الدعوى ، قد نصتا على التوالي على أنه "لا يحكم بالإعدام ولا بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . . ." وأنه "إذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه" . وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر في ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ المعمول به من تاريخ نشره في ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص في المادة ٥٣ على أن "تلفى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون

للعقوبات والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية " وقد كانت المادة ٣٦٢ من هذه المواد الملغاة تنص على أنه : " إذا حكم على المتهم على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة ، ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك ، يرفع النائب العام الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه ، وفي هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز اتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها في المادة ٣٤٥ ، ويتبع عند إعادة النظر القواعد والإجراءات المقررة لمحاكم الأحداث وإذا حكم على المتهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تعيد النظر في حكمها وتحكم وفقاً للقانون .

٣ - نص القانون الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه : يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة . . . " ونص في المادة ١٥ على أنه : " إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات - ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون " . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : " تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم . . . " ونصت المادة ٣٢ على أنه : " لا يعتد بتقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح للتهم فهو الذى يتبع دون غيره ، وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصحح للتهم في حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ " للحكوم عليه " وضعا أصحح له من النصوص الملغاة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك بأنه بعد أن كان

القانون الذي وقع الفعل في ظله يحظر توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ، فإنه يصدر القانون الجديد أصبح هذا الحظر ممتدا إلى من لم يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة . وإذا كان ذلك ، فإن تحديد السن في هذه الحال يكون ذا أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، ويكون من المتعين ابتغاء الوقوف على هذا السن ، الركون في الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما سواها أخذا بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أتت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بمؤداها — على ما سلف ذكره — لأن صحة الحكم بعقوبة الإعدام كان رهنا وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة ، وصار رهنا وفق القانون الجديد الأصح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن في هذه الحال على نحو ما ذكر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (الطاعن) بأنه في يوم ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : قتل عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة "سكين" حملها معه إلى مسكن المحنى عليه ولما ظفر به طعنه بها عدة طعنات في مواضع مخافة من جسمه قاصدا إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك في ١٣ من مارس سنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنايات القاهرة قررت بإجماع الآراء بإرسال أوراق القضية إلى مفتي الجمهورية لإبداء رأيه فيها وحددت للنطق بالحكم جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ وبهذه الجلسة حكمت بحضور باوعمل بمبادئ الإتهام وبإجماع آراء أعضائها بمعاقبة بالإعدام فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إنه لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر ، وإذ كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إنه عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد عرضت النيابة العامة هذه القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر حضوريا بالإعدام .

وحيث إن المادة ٤٦ سالفه الذكر تقضى بأن تحكم هذه المحكمة في القضية طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون سالف البيان ، وفي ذلك تقرر أولى هاتين المادتين فيما تقرره بأن تنقض المحكمة "الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى" ، كما تقضى المادة ٣٩ بنقض الحكم إذا وقع بطلان فيه أو بطلان في الإجراءات أثر فيه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة الموضوع قد عاقبت المحكوم عليه بالإعدام من اقترافه في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ جناية قتل عمد مع سبق الإصرار ، وأن المحكوم عليه قرر في التحقيق الابتدائي يوم مقارفة الجريمة أن سنه تسع عشرة سنة ، بيد أن وكيل النيابة المحقق قدر هذه السن اثنتين وعشرين ، ثم لما كانت جلسة السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ — بعد مضي سنة — قرر المحكوم عليه أن سنه عشرون سنة ، وقد نقلت ديباجة الحكم هذا التقدير عن ذلك المحضر ، لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٧٢ و٧٣ من قانون العقوبات والساريتان على واقعة الدعوى — قد نصتا على التوالى على أنه "لا يحكم بالإعدام

ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ...” وأنه ”إذا كان سن المتهم غير محقق ، قدره القاضى من نفسه“ . وكان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٧٤ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٦ من مايو سنة ١٩٧٤ قد نص فى المادة ٥٣ على أن ”تلقى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٢٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون الإجراءات الجنائية . وقد كانت المادة ٣٦٢ من هذه المواد الملغاة تنص على أنه ”إذا حكم على متهم على اعتبار أن يسنه أكثر من خمس عشرة سنة ، ثم تبين بأوراق رسمية أنها دون ذلك ، يرفع النائب العام الأمر للمحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه ، وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز اتخاذ الإجراءات التحفظية المنصوص عليها فى المادة ٣٤٥ ، ويتبع عند إعادة النظر القواعد والإجراءات المقررة لمحاكم الأحداث . وإذا حكم على المتهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأوراق رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة ، جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التى أصدرت الحكم أن تعيد النظر فى حكمها وتحكم وفقا للقانون .“ ولما كان هذا القانون الجديد قد نص فى المادة الأولى منه على أنه ”يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ...“ ونص فى المادة ١٥ منه على أنه ”إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ... ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه لحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون“ . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه ”تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم ...“ ونصت المادة ٣٢ على أنه ”لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير“ . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٥ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح لاتهم فهو الذى

يتبع دون غيره ، لما كان ذلك . وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصلح للتهم في حكم هذه المادة إذ أنه ينشئ للمحكوم عليه رضاء أصالح له من النصوص الملائمة فيكون هو دون غيره الواجب التتابع على واقعة الدعوى ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذي وقع الفعل في ظله يحظر توقيع عقوبة الإعدام على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ، فإنه بصدر القانون الجديد قد أصبح هذا الحظر ممتدا إلى من لم يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة . لما كان ذلك وكان تحديد السن في هذه الحال ذا أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، فإنه يتعين ابتغاء الوقوف على هذه السن — الركون في الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما سواها أخذا بما كانت تقضى به المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، والتي أتت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بمؤداها — على ما سلف ذكره — لأن صحة الحكم بعقوبة الإعدام كان رهنا وفق القانون القديم ببلوغ المتهم في القابل سبع عشرة سنة ، وصار رهنا وفق القانون الجديد الأصلح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة . ومن ثم فيتعين على المحكمة استظهار هذه السن في هذه الحال على نحو ما ذكر ، لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأتاحت السبيل للتهم وللنيابة العامة لإبداء ملاحظاتهم في هذا الشأن ، وإذا كان الحكم لمطعون فيه لم يعن البتة في مدوناته بهذا الاستظهار ، وكان لا يغنى عن ذلك ما ورد في هذا الصدد عرضا بحضور الجلسة على لسان المتهم ، ونقلته عنه ديباجة الحكم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ويتعين لذلك نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد / المستشار جمال صادق المرصاوي ، ومضوية السادة المستشارين : حسن
أبو الفتح العرفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد المجيد محمد الشريفي ، وحسن
علي المغربي .

(١١٧)

الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

(١) اختلاس الموظف المال المودع عليه . مرة من صدور خيانة الأمانة . تمامه بانصرافه
نفته الى التصرف فيه على أنه مملوك له . ولو لم يتم التصرف فيه بالفعل . ولو لم يكن المال قد سلم له
تسلياً مادياً بل تسلياً معنوياً .

(٢) كفاية إيراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاس .

(٣ و ٤) تزوير . " أوراق رسمية " . اختلاس أموال أميرية . ارتباط .
حقوبة . " العقوبة المبررة " . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " .

(٣) الاستدلال على الاشتراك في التزوير من الظروف والملابسات التي تدل عليه كفايته .

(٤) الذي على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة لجريمة ذات العقوبة الأخف .
غير مجد . ما دام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبق المادة ٣٢
عقوبات .

(٥) حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . إثبات . بوجه عام .
" خبرة " .

عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى . ما دام له أصل فيها . مثال .

(٦) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببه ..
تسبب غير معيب" .

ادانة المتهم امتدادا الى أدلة الثبوت . كفايتها ردا على دفاعه الموضوح .

١ — يبين من الرجوع الى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وهي المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والمادة ١١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ ، أن هذا النص ظل على أصله من اشتراط أن تكون الأشياء مسلمة الى الموظف بسبب وظيفته ، وقد جاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة :
Qui etaient entre ses mains en vertu de ses fonctions,
بما يعنى أن يكون الشيء بين يدي الموظف بمقتضى وظيفته ، وهو التعبير نفسه الذى استعمله المشرع الفرنسى عند صياغة المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التى أخذت منها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصرى ، وأن هذا التعبير من الشارع لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس مقصورا على الحالة التى يكون فيها الشيء قد سلم الى الموظف قسليا ماديا ، وإنما أراد أن يجمع الى هذه الصورة الحالات التى يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه ، وفرض العقاب على عبث الموظف بالاثتمان على حفظ الشيء ، وهى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبه بينها وبين الاختلاس الذى نص عليه الشارع فى باب السرقة ، ذلك بأن الاختلاس فى هذه الحالة الأخيرة هو انتزاع المال من الحياة بنية تملكه أما هنا فإن الشيء فى حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نيته الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ففى وقع هذا التغيير فى نية الحائز استحالته الحياة الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك وتوافرت جريمة الاختلاس تامة ، وإن كان هذا التصرف لم يتم فعلا . وإذا كان ذلك وكان الشارع عند استبدال النص الحالى للمادة ١١٢ بالنص السابق ، لم يجعله مقصور — كما كانت الحال فى النص السابق — على مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمراء على الودائع أو الصيارفة المنوطيين بحساب النقود ،

بل أطلق حكم للنص ليشمل كل موظف عام يختلس مالا مما تحت يده متى كان مسلما إليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذى كان مستقرا عند صياغة هذه المادة منذ أول وضعها ، وحاءت المذكرة الإيضاحية للفانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ أنه رؤى فى صياغة المواد الجديدة ما انتهت إليه لجنة تعديل فانون العقوبات فى مشروعاتها مع إضافة مواد أخرى يستكمل بها أمانات اللجنة استكمالها من نواحى النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والافساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها . فان تأويل التسليم المشار إليه فى النص بالأخذ المادى وحده ، فيه تطابق للمدى الذى يشمله لتطبيقه ، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه الذى أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الاختلاس والعقاب عليه لا يستلزم — كما هو مبين فيما سبق — سوى وجود الشيء فى حفظ الموظف الذى عهد إليه به ، يستوى فى ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ولا يسمع محكمة النقض وهى تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير كما سلف القول إلى أن الاختلاس المذكور فى تلك المادة — باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة — يقع تماما وضحت نية الحائز فى أنه يتصرف فى الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .

٢ — من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

٣ — الاشتراك فى جرائم التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فانه يكفى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم .

٤ — ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمتى الاشتراك فى التزوير فى أوراق رسمية لا يجديده تقعا لأنه بافتراض قصور الحكم فى التدليل عليه ، لا يستوجب نقضه

ما دامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المفرة بحرمة الاختلاس التي أثبتتها الحكم في حقه .

٥ - النعى على الحكم عدم إقصاحه عن أى من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى استند إليه ، مردود بأنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل فى الدعوى ، ما دام له أصل فيها .

٦ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى ، لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدانتها استنادا إلى أدلة الثبوت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة فى برقم ٦٤٥ سنة ١٩٦٧ كلاً من :

١ - (الطاعن الأول) و ٢ - و ٣ -

(الطاعن الثانى) بأنهم فى الفترة من ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ إلى ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ بناحية مركز بسيون محافظة الغربية (المتهم الأول) (أولا) بصفته موظفا عموميا مساعد معمل وأمين وحدة الفرستق الصحية شرع فى اختلاس أجرة البرغل المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لوزارة الصحة والمسلمة إليه بسبب وظيفته وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبسا بها ، (ثانيا) بصفته سائلة الذكر اختلس كمية حلب الزيت المبينة الوصف والقيمة بالأوراق والمملوكة لوزارة الصحة والمسلمة إليه بسبب وظيفته .

(ثالثا) اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى ورقتين أميريتين هما الاستمارتين ١١١ و ١١٢ ع ٠ ح المؤرختين ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ بأن اتفق مع ذلك المجهول على التوقيع على هاتين الاستمارتين بدلا من الطبيب المختص بوحدة الفرستق الصحية بما يفيد اعتمادهما وساعده على ذلك بأن قدم له هاتين الاستمارتين فقام المجهول بالتوقيع عليهما بإمضاء نسب صدوره إلى طبيب وحدة

الفرستق فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (رابعاً) استعمال الاستمارتين سالتقى الذكر وهو عالم بتزويرهما بأن أعادهما إلى مركز توزيع الشين دلالة على وصول المواد الثابتة بهما إليه وإضافتهما إلى عهده بوحدة الفرستق الصحية. (خامساً) اشترك مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر أميري وهو الخطاب المصطنع والمنسوب صدوره إلى إدارة التموين الطبي بمديرية الصحة بالعربية بأن اتفق وإياه على اصطناع ذلك الخطاب وساعده على ذلك بأن قدم له خاتم الوحدة عهده ليضع بصمته على ذلك الخطاب فقام المتهم الأول بذلك وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

(سادساً) استعمال المحرر الأميري سالف الذكر وهو عالم بتزويره بأن قدمه إلى طبيب الوحدة الصحية بالفرستق لتنفيذ ما جاء به المتهم الثاني .

(أولاً) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في الشروع في اختلاس أجولة البرغل سالف الذكر بأن اتفق وإياه على اختلاسها وساعده على ذلك بأن اصطنع له الخطاب المنسوب صدوره زوراً إلى إدارة التموين الطبي لإخفاء واقعة الاختلاس وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبط المتهم الأول والجريمة متلبس بها وفواره هو خشية ضبطه (ثانياً) ارتكب تزويراً في محرر أميري وهو الخطاب المنسوب صدوره زوراً إلى إدارة التموين الطبي بمديرية الشؤون الصحية بالعربية والمؤرخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٦٧ وذلك بطريق الاصطناع ووقع بامضاء مزورة بأن اصطنع بيانات هذا الخطاب والمتضمن على خلاف الحقيقة تكاليف طبيب وحدة الفرستق الصحية تسليم ما بالوحدة من مواد المعونة لمدوب التموين الطبي وشفع ذلك بوضع إمضاء مزورة نسبها زوراً لمديرية التموين الطبي . (ثالثاً) استعمال الخطاب المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن تقدم به إلى طبيب وحدة الفرستق الصحية باعتباره مندوب إدارة التموين الطبي لاستلام مواد المعونة بالوحدة . (رابعاً) تداخل في وظيفة من الوظائف العمومية ومن غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها وأجرى عمل من مقتضيات تلك الوظيفة بأن ادعى كذباً بأنه مدوب إدارة التموين الطبي بمحافضة تغربية وأنه موفد من قبل تلك الإدارة لاستلام مواد المعونة بوحدة الفرستق الصحية . (المتهم الثالث) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم

الأول في الشروع في اختلاس أجولة البرغل سالفة الذكر بأن اتفق وإياه على ذلك وساعده على هذا بأن استعاضه له سيارة لنقلها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو ضبط المتهم الأول والجريمة متابىس بها وفراره خشية ضبطه .

وطلبت من مستشار الحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للواد الموصحة بتقرير الاتهام . فقرر بذلك في ٧ من مارس سنة ١٩٦٨ . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ عملا بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٦ و ١١٢/٢ و ١١٣ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ١٥٢ و ٢/٣٢ و ١٧ و ٢٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته . (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة . (ثالثا) بتعريم المتهمين الثلاثة متضامين مبالغ خمسمائة جنية وذلك عن التهم المسندة إليهم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ولم يقدم أسبابا لطعنه ، كما طعن المحكوم عليه في ذلك الحكم بطريق النقض في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ وقدم كل من المحامين عنهما تقريرا بالأسباب في ٢٢ يناير سنة ١٩٧٤ موقعا على كل منهما .

المحكمة

من حيث إنه لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط انتصار المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله — وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يعنى أحدهما عن الآخر وكان الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجنايات اختلاس وشروع فيه واشتراك في تزوير في أوراق رسمية واستعمالها قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه عول في قضائه في جريمة اختلاس زيت المعونة ، على ظهور عجز في كمية الزيت التي كانت في المخزن الذي أوّمن عليه ، في حين أن مجرد ثبوت العجز لا يمد دليلاً على الاختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية إصاعته على صاحبه ، كما أنزل الحكم على واقعة الشروع في اختلاس "البرغل" ،

حكم المادة ١١٣ من قانون العقوبات دون أن يستظهر انصراف نية الطاعن وقت الاستيلاء إلى تملك المال المستولى عليه ففلا عن جمعه بين حكم هذه المادة وحكم المادة ١١٢ مع اختلاف الأركان التي تتطلبها كل منهما ، كما أن الحكم لم يفصح عن الأفعال التي قارفها الطاعن واستدل بها على ثبوت اشتراكه في تزوير الاستمارتين رقمي ١١١ و ١١٢ ع ح وخطاب إدارة التوين الطبي وجاء قاصراً في استظهار القصد الجنائي ، وقد التفتت المحكمة عن طلب الطاعن عرض الاستمارتين على كبير الأطباء الشرعيين ليندب خبيراً آخر لإجراء المضاهاة ومقارنة ما ينتهي إليه بنتيجة تقرير الخبير المقدم في الدعوى أو تقديم تقرير خبير استشاري هذا إلى أن الدفاع قد نازع في قيام جريمة الشروع في اختلاس البرغل واختلاس الزيت لأن تسميم البرغل وقع بأمر طبيب الوحدة بعد اطلاعه على الخطاب الذي يجهل الطاعن تزويره ، أما الزيت فقد كان موجوداً فعلاً بالمخازن ولم يقيم الدليل على استيلاء الطاعن عليه خاصة وقد ثبت من محضر لجنة الجرد الذي أجرى في ١١ من بونه سنة ١٩٦٧ أن كمية البرغل وجدت كاملة ولم تشبه اللجنة في عدة وجود الزيت ، كما أسفر الجرد الثاني الذي أجرى في ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٧ عن وجود ٥٠ كغ زيت المعونة ولا محل لمسألة الطاعن عن أوصاف الزيت أو استبداله لأن الجرد أجرى في الوقت الذي كان فيه الطاعن مقيد الحرية وثبت وجود عبث بالأختام التي وضعت على باب المخزن ، كما أن المدافع عن الطاعن طلب ضم الدفتر رقم ١١٨ ع . ح إيمان مهدة الطاعن وضم أوراق معينة لإعادة إجراء المضاهاة بيد أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وسكت الحكم عن الإشارة إليه مع جوهريته ، كما أهدر الحكم إنكار الطاعن اطمئناناً منه

إلى أقوان شهود الدعوى وما ثبت من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير والجرم رغم أنها لا تكفى للتدليل على ثبوت أية تهمة في حق الطاعن ، وأخيراً فقد نقل الحكم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن عبارة محافظة الغربية مديرية الشئون الصحية الواردة بالخطاب المدعى بتزويره تتفق مع مثيلاتها ببصمة قالب خاتم الوحدة الصحية الريفية بالفرستق دون أن يفصح احكام من التقرير الذى يقصده من بين التقارير الثلاثة المقدمة من قسم أبحاث التزييف والتزوير في الدعوى ومع مخالفة ذلك للثابت في أحدها .

وحيث إن الحكم انطعن فيه حصل واقعة الدعوى في أنه في صباح ١٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ استأذن المحكوم عليهما الثانى والثالث متعهد الأذية في استخدام سيارته لقضاء بعض شئونهما فلما إذن استقلالها بقيادة الشاهد الأول وبصحبه مندوب المتعهد وتوجهوا إلى بلدة الفرستق وسروا في طريقهم بمنزل الطاعن وهو مساعد معمل وأمين وحدة الفرستق الصحية حيث استقرت السيارة معهم وقبل وصولهم إلى الوحدة بقليل غادر للسيارة ثم تلاه المحكوم عليه الثانى وترقب ثلاثهم حتى وصل طبيب الوحدة وتقدم إليه المحكوم عليه الثانى زاعماً أنه مندوب إدارة التوين الطى وأيد الطاعن هذا الزعم ثم قدم ذلك المحكوم عليه للطبيب خطاباً مزوراً منسوباً لإدارة التوين الطى يتضمن طلب تسليم كمية البرغل - المملوكة لوزارة الصحة والمسلمة إلى الطاعن بسبب وظيفته والمودعة مخازن الوحدة لنقلها للإدارة الطبية فوافق الطبيب على ذلك ، وقام الطاعن والمحكوم عليهما بنقل شالات البرغل إلى السيارة وأثناء ذلك ساور الطبيب الشك في صحة الخطاب فاتصل تليفونيا بإدارة الطبية فأنهى بأنه غير صحيح فكلم الشاهدة الخامسة بإيقاف تسليم الشالات وفر المحكوم عليهما الثانى والثالث على الأثر ، وقد أسفر وجود هذه الطاعن عن استلامه كمية زيت المعونة الأم بكمية المسلم إليه بسبب وظيفته ، كما ثبت وقوع ذلك بتزوير الاستدتين ١١١ و ١١٢ ع . ح بوضع توقيع مزور لطبيب الوحدة عليهما بعد وصول هذه الكمية إلى الوحدة الريفية بالفرستق وساق الحكم على ثبوت الواقعة عن هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومر كتاب مديرية الشئون الصحية ومن تفسير اللجنة التى شكلت بجرم هذه الطاعن وما ثبت

من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وأورد الحكم محصل أقوال الشهود بما يؤيد الصورة التي ارتسمت في وجدانه ثم نقل عن تقرير لجنة الجرد أن الطاعن تسلم ١٤٦٣ رطلا من زيت المعونة الأمريكية من مركز توزيع الشين بموجب الاستمارتين السابق الإشارة إليهما وأنه اختلس هذه الكمية واستبدل زيتا آخر بها كما نقل الحكم عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أنه ثبت أن الخطاب المدعى صدوره من إدارة التموين الطبي مزور أنه مكتوب بخط المحكوم عليه الثاني ، كما ثبت أن التوقيع المذيل به الخطاب والمنسوب إلى مدير التموين الطبي مزور عليه ، كما تبين أن عبارة "محافظة الغربية مديرية الشئون الصحية" بالخطاب تتفق مع نظيرتها ببصمة قالب خاتم الوحدة الصحية الريفية بالفرستق ، كما ثبت تزوير توقيع طبيب الوحدة على الاستمارتين بطريق التقليد ، ثم عرض الحكم لإنكار الطاعن الإتهام المسند إليه ورد عليه بأن المحكمة لا تعمل على إنكاره وقد اطمأنت لأقوال الشهود وما تبين من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير ووجد مخزن الطاعن إلى صحة ما هو مسند إليه من أفعال .

وحيث إنه لما كان الحكم بالمطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن — بمساقه من أدلة سائغة اطمأنت إليها المحكمة — أنه اختلس كمية الزيت التي أرسلت لوحدة الفرستق الصحية بموجب الاستمارتين رقمي ١١١ و ١١٢ ع . ح اللتين ثبت تزويرهما بما يفيد وصول هذه الكمية على خلاف الحقيقة إلى مخازن الوحدة وإذا أحس الطاعن اكتشاف أمره وضع بالمخزن عهده زيتا من نوع آخر كما أثبت الحكم كذلك أن الطاعن وزمليه نقلوا البرغل من المخزن إلى السيارة ، لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى أصل تشريع المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (وهي المقابلة للمادة ١٠٠ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٩٧ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ والمادة ١١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ أن هذا النعي ظل على أصله من اشتراط أن تكون الأشياء مسلمة إلى الموظف بسبب وظيفته ، وقد جاءت الصيغة الفرنسية لهذا الركن بعبارة *Qui et étaient entre ses mains en vertu des ses fonctions* بما يعنى أن يكون الشيء بين يدي الموظف بمقتضى وظيفته ، وهو التعبير نفسه الذي استعمله المشرع الفرنسي عند صياغة

المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التي أخذت عنها المادة ١١٢ من قانون العقوبات المصري ، وأن في هذا التعبير من الشارع لآية على أنه لم يكن مراده عند وضع النص أن يجعل الاختلاس مقصورا على الحالة التي يكون فيها الشيء قد سلم إلى الموظف تسليما ماديا وإنما أراد أن يجمع إلى هذه الصورة الحالات التي يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه ، وفرض العقاب على عبث الموظف بالاثتمان على حفظ هذا الشيء ، وهي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبه بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة ، ذلك بأن الاختلاس في هذه الحالة الأخيرة هو انتزاع المال من الحيازة بنية تملكه ، أما هنا فإن الشيء في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، فتم وقوع هذا التغيير في نية الحائز استحالته الحيازة الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وتوافرت جريمة الاختلاس تامة ، وإن كان هذا التصرف لم يتم فعلا ، لما كان كذلك وكان الشارع عند استبدال النص الحالي للمادة ١١٢ بالنص السابق ، لم يجعله مقصورا — كما كانت الحال في النص السابق — على مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المندوبين بحساب نقود ، بل أطلق حكم النص ليشمل كل موظف عام يحتسب مالا مما تحت يده متى كان المال مسلما إليه بسبب وظيفته ، وهذا التعبير الأخير هو الذي كان مستقرا في صياغة هذه المادة منذ أول وضعها ، وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أنه رؤى في صياغة المواد الجديدة ما انتهت إليه لجنة تعديل قانون العقوبات في مشروعها مع إضافة مواد أخرى يستكمل بها مافات اللجنة استكمالها من نواحي النقص وتعديل بعض المواد الأخرى من مشروع اللجنة ليلائم روح العهد الحاضر وتحقيق أهدافه بشأن القضاء على الفساد والإفساد والمحافظة على أموال الدولة وعدم التفريط فيها . . . وقد تلافت النصوص الواردة في هذا المشروع المرافق كثيرا من نواحي النقص التي أخذت من النصوص الحالية في قانون العقوبات والتي تعرض لها شراح القانون الجنائي بالنقد في مؤلفاتهم . لما كان ذلك ، وكان تأويل التسليم المشار إليه في النص بالأخذ المادي وحده فيه تضيق للمدى الذي يشمله تطبيقه ، وهو مالا يتفق مع الاتجاه الذي أفصح عنه الشارع

في المذكرة الإيضاحية ولا مع ما قصده عند وضع النص من أن تجريم الاختلاس والعقاب عليه لا يستلزم — كما هو مبين فيما سبق — سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليماً مادياً أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ، ولا يسع محكمة النقض وهي تعرض لتفسير المادة ١١٢ إلا أن تشير كما سلف القول إلى أن الاختلاس المذكور في تلك المادة — باعتباره صورة خاصة من صور خيانة الأمانة — يقع تماماً متى وضحت نية الحائز في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الوصف الصحيح لجريمة الطاعن بالنسبة للبرغل والتي أثبتتها المحكمة المطعون فيه ، أنها اختلاس تام لا شروع فيه — على ما ذهب إليه خطأ الحكم — إلا أنه لما كان الطعن مرفوعاً من الطاعن وحده فلا يسوغ أن يضارب طعنه . لما كان ذلك ، وكان ما تسلمه الطاعن من الزيت والبرغل تم بصفته أميناً لوحدة الفرستق الصحية . وكان الطاعن لم يزعم أن ثمة عجزاً أو خطأ حسابياً ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناتنا كأدلة وسائغ في بيان نية الاختلاس وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه . كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل — لما كان ذلك ، وكان الاشتراك في جرائم التزوير قديماً دون مظهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فلا بد يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملاساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة — الأمر الذي لم يخطئ الحكم في تقديره — هذا فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير في أوراق رسمية لا يجدي به نقلاً لأنه بافتراض قصور الحكم في التدليل عليهما ، لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بما قبلته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها المحكمة في حقه . لما كان ذلك ، وكان النعي على

الحكم عدم إفصاحه عن أى من تقارير قسم أبحاث الترييف والزوير الذى استند إليه ، مردودا بأنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل فى الدعوى ما دام له أصل فيها . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا إلى أدلة الشبوت ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربون ، رابراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . دفع . " الدفع
ببطلان إذن التفتيش " . بطلان . تفتيش . " حكم " . " تسببيه " . تسببيه .
معيب " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

(١) العبرة في الدفع ببطلان إذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه . مثال .

(٢) تقدير جدية التحريات المسوطة للإذن بالتفتيش . موضوعي .

الدفع ببطلان إذن التفتيش . جوهري . وجوب تعرض الحكم له . ما دام قد استند إلى
الدليل المستند من التفتيش . وإلا كان قاصرا .

١ — إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن استهل
مرافعته طالبا البراءة تأسيسا على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل
من معلومات عن المصدر السري الذي يهدف دائما إلى الوشاية ، فهي كما تشمل
الصدق فإنها تشمل الكذب أيضا ثم استطرد إلى دفاعه الموضوعي وختم مرافعته —
على ما جاء بذلك المحضر — بالدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية
التحريات فإن المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع
ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات
التي بني عليها ، ولا غير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به

بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي : بدلوله لا بلفظه ، ما دام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإنه يكون مميباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة مركز بنها محافظة القليوبية : حاز وأحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقاً للمواد الواردة بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٢٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق والمادتين ١٧ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حياة
جوهر مخدر قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يعرض — إيراداً ورداً —

لما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش لابتدأ على تحريات غير جدية ،
وإن كان محضر الجلسة قد أورد هذا الدفع خطأ على أنه دفع ببطلان القبض
والتفتيش لعدم جدية التحريات إلا أن ما سبقه من دفاع يكشف عن حقيقة .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن استهل
مرافعته طالبا البراءة تأييسا على ما مفاده أنه يتعين عدم الاعتداد بما يصل
من معلومات عن طريق المصدر السري الذي يهدف دائما إلى الوشاية فهمي كما
تتضمن التصديق بأنها تحمل الكذب أيضا ثم استطرد إلى دفاعه المودوعى وختم
مرافعته — على ما جاء بذلك المحضر — بالدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم
جدية التحريات . ولما كان الاستفادة من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو
بقي حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية
التحريات التي بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي
وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه ما دام
ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد
يجرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدر جدية التحريات ركنها لتسوية
إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت
مراقبة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان لهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه
يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع لجوهري وتقون كلمتها فيه بأسباب سائغة
وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش
لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على
الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإنه يكون معيبا بالقصور
فيما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حمزة ابو الهيثم ، و براهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشاذلي ،
وحسن علي المنعرجي .

(١١٩)

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤ في القضايا

(١) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . استئناف .
" نظره والمحكمة فيها " . إجراءات المحكمة .

إبداء دفاع محرد من الأدلة . حق المحكمة لا تصدقه .

عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجال لتقديم دفاع كذا في قدرته مهيضة قبل مثوله أمامها .
إلا إذا أبدى ، برا منعه من ذلك .

(٢) محكمة النقض . نقض . " نطاق الطعن " . " ما لا يجوز الطعن فيه
من الأحكام " . قوة الأمر المقضي .

تمرض محكمة النقض لما يثير في شأن الحكم الابتدائي الذي حاز قوة الأمر المقضي .
غير جائز .

١ - لئن كزن الطاعن قد أبدى عذر المرض - الذي قرر أنه حال بينه
وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد - إلا أنه لم يقدم ما يؤيد دفاعه ،
وكان من المقرر أن لا يحكمه إلا تصديق دفاع المتهم الذي يبديه غير مؤيد بدليل ،
كما أنها لا تلتزم بمنحه أجلا لتقديمه ، ما دام قد كان في استطاعته تجهيز دفاعه
قبل مثوله أمامها ، ولم يجد عذرا منعه من ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم
يكون غير سديد .

٣ - إذا كان وجه الطعن واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا، وكان قضاؤه بذلك سليما، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشاء في شأنه من عيوب.

الوقائع

أمام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الساحل الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في أيام ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٧ و ٣٠ يناير سنة ١٩٦٨ يثارة قسم الساحل محافظة القاهرة : أصدر أربعة شيكات لصالحه على بنك القاهرة فرع شبرا لا يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب وطلب مساقبته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة حانة قرش وألزمته بأن يؤدي للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه مصروفات الدعوى ومبلغ مائة قرش أتعابا للحاماة . هارض المحكوم عليه ، وقضى باعتبار المادتين كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . هارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى برفض معارضة الطاعن في الحكم الغيابي

الاستئناف الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا التقرير به بعد الميعاد ، على الرغم من أن المرض قد حال بين الطاعن وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد ، وقد عرض الطاعن هذا العذر على المحكمة وطلب أجلا لتقديم الشهادة المرضية بالدالة على ذلك ، إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه ولم تعرض لهذا الدفاع إيرادا له أو ردا عليه ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي دانه بجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد لم يعن باستظهار أمر رصيد الطاعن بالبنك المسحوب عليه وأقام قضاءه على ما أفاد به البنك بالرجوع على الساحب وهو ما لا ينفي عن انعدام الرصيد أو عدم كفايته ، فضلا عن قيام الطاعن بالوفاء بقيمة الشيك .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى في معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي بقبوله شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، كما يبين من الرجوع إلى محضر جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧١ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن استأجل لإحضار "شهادة مرضية" . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وإن أبدى عذر المرض إلا أنه لم يقدم ما يؤيد دفاعه ، وكان من المقرر أن المحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أمامها غير مؤيد بدليل ، كما أنها لا تأتم بمنحه أجلا لتقديم ما دام قد كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يبد عذرا منعه من ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الوجه الآخر من الطعن واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاؤه بذلك سليما ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثار في شأنه من هيوب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاني رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشرييني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشرييني ، وحسن
علي المنزلي .

(١٢٠)

نظعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤ في القضائية

بطلان . " بطلان إجراءات المحاكمة " ، إجراءات المحاكمة . محكمة ثاني
درجة . " نظرها الدعوى والحكم فيها " . استئناف . " نظره الحكم فيه " .
دعوى جنائية . معارضة .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالتفصل في الموضوع . وقوع بطلان في الإجراءات أمامها .
على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الموضوع . قضائها بأعادة الدعوى إلى محكمة
أول درجة خطأ . المادة ١/٤٩ إجراءات .

إذا كانت الحال في الدعوى المسائلة أن محكمة أول درجة قد قضت
في المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإنها تكون قد قضت
في الموضوع واستنفدت ولايتها ، فكان لزاماً على المحكمة الاستئنافية إعمالاً لصريح
حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - وقد استبانت
ما أرردته بحكمها المطعون فيه من بطلان في الإجراءات أمام محكمة أول درجة -
أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى أما وأنها أعملت حكم الفقرة الأخرى
من المادة سالفة الذكر - في غير حالاتها - وقضت بأعادة الدعوى لمحكمة
أول درجة لنظر المعارضة من جديد ، فإن حكمها يكون قد انبنى على خطأ في التطبيق
ويتعين لذلك تصحيحه وإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم
في موضوعها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأها في يوم ٥ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز طهطا بمحافضة سوهاج : بددت الأشياء المبينة وصفا وقيمة بأضر والملوكة لها والمحجوز عليها قضائيا لصالح فاختلستها لنفسها إضرارا بالدائن الحاجز . وطابت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وادعى ابنى عليه مدنيا بمبلغ خمسة عشر جنبا ومحكمة جنح طهطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لإيقاف التنفيذ وفي الدعوى المدنية برفضها وإلزام المدعى المدنى مصروفاتها . عارضت المحكوم عليها وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه فاستأنفت المتهمه هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد بلا مصاريف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي المعارض فيه — وإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد تأسيسا على أن المتهم (المطعون ضدها) كانت مريضة عند نظر معارضتها لدى محكمة أول درجة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه خالف حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — الذى يقضى بأنه إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع — كالحال في الدعوى الماثلة — ورأت المحكمة الاستئنافية ، أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم ، فعليها أن تصححه وتحكم في الدعوى .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء كل من الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه والحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد ، تأسيساً على بطلان الحكم الأخير لقضائه بتأييد الحكم الابتدائي الغيابي على الرغم من أن مرض المتهم - المطعون ضدها - هو الذي حال بينها وبين المثول بجلسة المعارضة الابتدائية للدلاء بدفاعها ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فقرتها الأولى على أنه " إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم ، تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى " . وتنص في فقرتها الأخيرة على أنه " أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وحكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وبنظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها " . وقد علق تقرير لجنة مجلس الشيوخ على حكم الفقرة الأخيرة بقوله " لا يوجد بقانون تحقيق الجنايات الحالي نص خاص بهذا الموضوع وكان المقرر إلى الآن أنه إذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لأي سبب ثم ألفت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وجب عليها إعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها ولا يجوز لها الحكم فيها حتى لا يحرم المتهم من التمتع بمزية الدرجتين ولكن جاءت المادة ٤٤٨ من أصل المشروع مقررة لمبدأ جديد وهو أنه يجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في موضوع الدعوى بنفسها رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل فيه . ولم توافق اللجنة على هذا المبدأ ورأت الإبقاء على المبدأ المعمول به الآن والنص عليه صراحة " . كما علق التقرير على حكم الفقرة الأولى قائلاً " وكذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أنه إذا أصدرت محكمة أول درجة حكماً في الموضوع ورأت المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاً في الإجراءات أو في الحكم فتحكم في الموضوع بنفسها أو تصحيح البطلان وليس لها أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد " . لما كان ذلك وكانت الحال في الدعوى المسئلة أن محكمة

أول درجة ، إذ قضت في المعارضة برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، تكون قد قضت في الموضوع واستنفدت ولايتها ، فكان لزاما على المحكمة الاستئنافية إعمالا لصريح حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ سائفة الذكر — وقد استقبلت ما أوردته بحكمها المطعون فيه من بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة — أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى أما وأنها أعملت حكم الفقرة الأخرى — في غير حالاتها — وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر المعارضة من جديد فإن حكمها يكون قد انبنى على خطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك تصحيحه وإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم في موضوعها .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المعز جزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسمرطي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٢١)

المطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إستيقاف . قبض . رجال السلطة العامة . مأمورو الضبط القضائي .
أحوال مدنية . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟

مشاركة الطاعن سائرا بالطريق العام في ساعة متأخرة من الليل . تبرر استيقافه لاستكناه
أمره . عجز الطاعن عن تقديم بطلانته الشخصية . حق رجل السلطة اقتياده إلى مأمور الضبط
للاستيفاضة والتحري عن حقيقته . أساس ذلك ؟

(٢) أسباب الإباحة . دفاع شرعي . حكم . " تسببيه . تسبيب غير
معيب " . قتل عمد .

المسلك بحق المدافع الشرعي . في دفع فعل مشروع . لا يصح . مثال ؟

متى كان الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن
الجرائم وكشف مرتكبها ويسوفه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨
من قانون الإجراءات الجنائية قد خوات لرجال السلطة العامة في الجرائم الثلاث
بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أنه يحضروه إلى أقرب مأمور من مأموري
الضبط القضائي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطي المجني عليه
وزميله قد شاهدا المطعون ضده سائرا بالطريق في ساعة متأخرة من الليل ،

فاسترابا في أمره وطالبا إليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المطعون ضده من تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة اللبس بالحرمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، فإنه يثق لرجل الشرطة قانونا اقتياده إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضا . والتجوزى من حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا بملابسه لاقتياده إلى نقطة الشرطة فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادي فحسب .

٢ — لما كان لقيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع ، وكان ما وقع من رجلى الشرطة على ماتناهى إليه الحكم — ليس فيه ما يخالف القانون ، فإن الخطر الناشئ عنه يكون مشروعا ولا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية قتل الشرطى عمدا من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن باغته أثناء اقتياده إياه لنقطة سان استفانو وأخرج مسدسا من ملابسه وصوبه إلى صدره ثم أطلق عليه صارين نارين قامدا قتله فأصابه إحداهما وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطالبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، وادعت أرملة القتيل عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدينا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة القتل العمد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله على الرغم مما أثبتته في مدوناته من أن كل ما وقع من الشرطى المجنى عليه وزميله أنهما أمسكا بملايس المطعون ضده لاقتياده لنقطة الشرطة حين عجز عن تقديم بطاقته الشخصية بعد أن استوقفه أولهما لتحرى حقيقة أمره عند ما شاهده سائرا بالطريق في ساعة متأخرة من الليل ، وهو أمر مشروع في ذاته ولا تتوافر به الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات التي أباحت حق الدفاع الشرعى لمقاومة رجال الضبط ومن ثم فلا كان يجوز للمطعون ضده أن يطلق النار لدرته محتميا بالدفاع الشرعى ، وحتى مع فرض توافر الصفة غير المشروعة في الخطر الذى هدد المطعون ضده ، فإن فعل الدفاع لم يكن متناسبا مع جسامه الخطر وهذا يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى في قوله : " أنه في ليلة ١٦/٢/١٩٦٧ وبعد أن انقضى جزء كبير من الليل وشارفت الساعة على منتصف الرابعة صباحا كان المتهم ... وهو بدوى من السليم ناهز الأربعين من عمره ضعيف الأبصار يرتدى نظارة طبية يسير بمفرده على طريق الكورنيش باحثا عن سيارة أجرة يركبها إلى حيث يقيم بفندق بميدان المنشية فقابله المجنى عليه ... وهو شرطى يقوم على حراسة دركه في المنطقة أمام فندق سان استيفانو وكان يرافقه في هذا الوقت العريف ... رئيس نقطة سان استيفانو الذى كان يقوم بالمرور على نقطة الحراسة وقد استراب الشرطيان في أمر المتهم فتقدما منه وسألاه عن بطاقته فلما عجز عن تقديمها طلب منه أن يذهب معهما إلى نقطة الشرطة فامتلل وما أن سارا قليلا حتى شاهد المتهم سيارة أجرة فأشار لها طالبا من سائقها الوقوف فوقف وعرض عليهم أن ينقلهم إلى نقطة الشرطة ولكن العريف ... : أمر سائق السيارة ...

بأن يستمر في سيره وكان المحبى عليه في هذا الوقت قد أمسك بكوفية يرتديها المتهم وجذبه منها لإرغامه على أن يمثل لأمره، وهنا داخل الشك نفس المتهم واسترأبه في أمر الشرطيين وخشى على حياته من أن يكون ما يراى به شرا فأخرج مسدسه المرخص له بحمله وأطلق عيارا ناريا في الهواء الإرهاب ولكن المحبى عليه عاود الهجوم عليه فأطلق عليه عيارا ناريا أصابه فسقط مدرجا بدمائه ولفظ أنفاسه ولاذ المتهم بالفرار وحاول سائق السيارة منعه بسيارته فأطلق عليها عيارا أصابه إبطاها وتمكن بذلك من أن يتم فراره إلى أن قبض عليه في اليوم التالي واعترف بإطلاق الأهيرة النارية . ثم عرض الحكم لما دفع به المدافع عن المطعون ضده من أنه حين أطلق الأهيرة النارية كان في حالة دفاع شرعى إذ اعتقد بعد أن استوقفه المحبى عليه وزميله أنهما ليسا من رجال الشرطة وخشى أن يكون قصدهما قد انصرف إلى الاضرار به خصوصا وأنه يحمل مبالغيا كبيرا من المال وخلص بعد ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون ضده مقدما لقضائه بقوله : "وحيث إن المحكمة ترى من مجمل ما تقدم أن المتهم وهو بدوى جاوز الأربعين من عمره كان يسير بمفرده ليلا وقد أخذ انيل ينصرم وفي ذروة شهور الشتاء بطريق الكورنيش الذى يقع على البحر ثم هو يقابل رجلى شرطة يحس فيهما الأمان ولكن عوضا من ذلك يجد فيهما ما يريبه من إمساك به وجذب وشد وهو الذى يحمل قدرا من المال غير قليل — حيث وجد معه عند ضبطه مبلغ ١٦٠ ج — وإذا هو على هذه الحال يرى السيارة وقائدها فيستأنس به ولكن الشاهد الأول بأمر قائد السيارة بالانصراف فتأكد شكوكه ويستمر ويطلق النار مدافعا لاعتداله فقط بل وعن حياته أيضا ، هو شخص في مثل هذا الذى يحيط به لا بد وأنه تداخله الريب والشكوك وهى مؤكدة في ذهنه بما يدور حوله ومعه . وحيث إن المسلم به أن حق الدفاع الشرعى يبيح القتل دفاعا عن النفس والمال حتى ولو اعتقد المتهم وتخوف لأسباب مقبولة وجود خطر حال على نفسه أو ماله وأن ما يؤتبه من أفعال للخروج من مأزقه حتى ولو ارتفعت إلى القتل فهى مباحة . وبإزالة هذه القواعد على وقائع دعواها هذه ترى المحكمة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله وترى من وقائع الدعوى طبقا لما سبق بيانه وإحالة المتهم ونفسيته وتكوينه ووضع أثناء الحادث أنه مارس حقا أباحه له القانون وهو القتل وذلك فهو غير معاقب على ما هو مسند إليه ويتعين القضاء

بإجراءات عملا بنص المواد ٢٤٥ ، ٢٤٦ عقوبات ، ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بلا معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تدليل الحكم سليما لا عيب فيه ويؤدي حنطقا إلى ما انتهى إليه — ولما كانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٢٦٠ في شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن تقديم بطاقته الشخصية إلى مندوبي السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك ، وكانت المادة ٦٠ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك النص بعقوبة الجنحة وهي الغرامة التي لا تتجاوز خمسة جنيهات ، وكان الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة في الجرائم المناس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه إلى أقرب مقام من مأموري الضبط القضائي ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطي المجني عليه وزميله ... قد شهدا المطعون ضده سائرا بالطريق حتى ساعة متأخرة من الليل فاسترابا في أمره وطالبا إليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا . وإذ توافرت مبررات الاستيقاف هو عجز المطعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده إلى مأموري الضبط القضائي لاستيضاحه التحري عن حقيقة أمره ، فإذا ما أمسكا بملابسه لاقتياده إلى نقطة الشرطة فإن قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل هو مجرد تعرض مادي نحسب . لما كان ذلك ، وكان لقيام لحق الدفاع الشرعي مقابل دفع اعتداء مشروع ، وكان ما وقع من رجل الشرطة — على ما تبين من الحكم — ليس فيه ما يخالف القانون ، فإن الخطر الناشئ عنه يكون مشروعا ولا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعي . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٩ من يونية سنة ٩٧٤ هـ

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ،
ومحمد عادل مرزوق .

(١٢٢)

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤ فى القضائية

(٢٤١) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه -
تسبيب غير معيب " . لإثبات . " بوجه عام " .

(١) كفاية الشك فى صحة اسناد التهمة . مبررا للقضاء بالبراءة . مادام القاضى قد " سلطت
بالدوى عن بصر وبصيرة .

(٢) النعى على المحكمة قضاءها بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها . لا يصح -

(٣) تبديد . خيانة أمانة . لإثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه -
تسبيب غير معيب " .

عدم التردد بتواعد الإثبات المدنية . عند القضاء بالبراءة فى جريمة خيانة الأمانة .

١ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة
إلى المتهم لى يقضى بالبراءة ، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير
الدليل ، مادام الظاهر فى الحكم أنه أحاط بالدوى عن بصر وبصيرة .

٢ - لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على احتمال ترجيح
لديها لأن بلاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيا ، وما يطمئن إليه ، ما دام
قد أقام قضاءه على أسباب محله .

٣ - إن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقد الأمانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٨ فبراير سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم مصر القديمة : بدد المنقولات المبينة بالمحضر والمملوكة وطلبت معاقبته بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مصر القديمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش والإزامه أن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ، فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة الاستئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فطعن الأستاذ للمحامي عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن المدعية بالحقوق المدنية تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التبيد ورفض الدعوى المدنية قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاؤه على أن الطاعنة قد تسلمت منقولاتها المبينة بالقائمة ولم يقم دليل بالأوراق على استلام زوجها المطعون ضده المنقولات الأخرى المدعى بتبيدها في حين أن الثابت بالأوراق أنه سبق تقديم المطعون ضده للمحاكمة بتهمة تبديد التلاجة وانتهت الدعوى صلحا بعقد مؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٣ أرفق به بيان شامل

للمنقولات الطاعنة التي أودعتها منزل الزوجية وتركها به عندما خادرتة في ١٩٦٩/٢/٨ أثر اعتداء المطعون ضده عليها كما افترض الحكم احتمال استلام الطاعنة لهذه المنقولات خلال الخمس سنوات التي مضت على تحرير عقد الصلح والقائمة وهو فرض جدلي لا يسوغ أن ينبني عليه قضاء . هذا فضلا عن مخالفة الحكم للقانون إذ أجاز نفي واقعة اختلاس المنقولات بغير الدليل الكتابي رغم أن استلام المطعون ضده لها ثابت بالكتابة، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩ استلمت الطاعنة كافة المنقولات الميينة بالقائمة المؤرخة ١٩٦٤/١٢/١٧ من منزل زوجها المطعون ضده تفاديا للأمر الصادر من النيابة العامة بذلك، وأن الأوراق خالية من الدليل على استلام المطعون ضده للمنقولات الأخرى موضوع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاؤه على ذلك لا يكون مخالفًا للثابت بالأوراق ويكون النعي عليه بهذا الوجه في غير محله . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصرو وبصيرة كما هو الحال في الدعوى المطروحة، وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قد قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له وجه. لما كان ذلك، وكانت المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الإدانة في خصوص إثبات عقس الأمانة، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى مخالفة القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة والزام الطاعنة المصاريف المدنية .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد مباح ، نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : د. حسن أبو الفتوح لشرييني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشرييني ،
وحسن علي المغربي .

(١٢٣)

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣ القضائية

رسوم قضائية . أوامر تقدير الرسوم القضائية . "المعارضة فيها" . "سلطة
محكمة المعارضة" . اختصاص .

ولاية المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم . عدم امتدادها إلى الفصل في النزاع حول أساس
الالتزام بالرسم . نص هذه الولاية على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم وفقا للقانون
وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام .

متى كان تقدير الرسوم متفرع من الأصل المقتضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ،
فإن المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع
القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث
تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم في حدود قضاء محكمة
الموضوع بهذا الإلزام ، وإذا كان ما تقدم كذلك ، وكان الثابت من الاطلاع
على الحكم الصادر في المعارضة الاستثنائية أنه لم يلزم المتهم أو الطاعنة بوصفها
المستولة عن الحقوق المدنية بشيء من المصاريف ، وكان الحكم المطعون فيه
قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما احتمل عليه إدراج الرسوم المدنية في المعارضة
الإستثنائية ، فإنه يكون قد خرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه
وتصبحه باستبعاد رسوم المعارضة الاستثنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة (أولا) تسبب خطأ في موت وإصابة بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وبسرعة تزيد من السرعة المقررة ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق فصدم السيارة التي كان يستقلها المحنى عليهما ونشأت عن ذلك إصابتهما الموضحة بالمحضر والتقارير الطبي والتي أودت بحياة الأول . (ثانيا) لم يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره . (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات وادعى عن نفسه وبصفته و مدنيا قبل المتهم وهيئة النقل العام المسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيهاً . كما ادعى مدنيا قبل المتهم وهيئة النقل العام متضامين بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهاً على سبيل التعويض . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الاتهام . (أولا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ بلا مصروفات جنائية لما هو ملسوب إليه . (ثانيا) بالزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا على سبيل التعويض مبلغ عشرة آلاف جنيه للمدعين بالحقوق المدنية ، ورثة المحنى عليه المرحوم وهم المهندس عن نفسه وبصفته ولها طبيعيا على ابنته القاصر والسيدة ومبلغ خمسمائة جنيه للمدعى بالحقوق المدنية المحنى عليه وألزمت المتهم والمسئولة بالحقوق المدنية مصروفات الدعويين المدنيتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ أصدر رئيس المحكمة المشار إليها أمرا بتقدير المصروفات المدنية . ضد المسئولة عن الحقوق المدنية فعارضت فيه ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع

برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. فطعن الأستاذ النائب بإدارة قضايا الحكومة عن هيئة النقل العام في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضتها في قائمة الرسوم وتأييد أمر التقدير المعارض فيه قد شابها خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن ألزمها بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية رسوم مستحقة على معارضة المتهم في الحكم الغيابي الاستثنائي على الرغم من أنه قضى في هذه المعارضة باعتبارها كاذب لم تكن ولم يلزم المتهم ولا المسئولة عن الحقوق المدنية بشيء من مصروفاتها.

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت ضد المتهم لأنه تسبب خطأ في موت وإصابة وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح ، وفي أثناء نظر الدعوى ادعى المهندس عن نفسه وبصفته مدنيا قبل المتهم وهيئة النقل العام — الطاعنة — بوصفها مسئولة عن الحقوق المدنية مطالبا لإلزامهما متضامنين بأن يدفعاهما مبلغ ثلاثين ألفا من الجنيحات على سبيل التعويض ، كما ادعى مدنيا قبلهما أيضا بأن يدفعاهما متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه ومحكمة أول درجة قضت بحضورها بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ بلامصروفات جنائية وبالزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته متضامنين بأن يدفعاهما على سبيل التعويض عشرة آلاف جنيه لورثة المجنى عليه (وهم المهندس عن نفسه وبصفته والسيدة) ومبلغ خمسة آلاف جنيه للمجنى عليه وألزم المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمصروفات الدعوى بين المدنيتين وخمسة آلاف قرش مقابل أتعاب المحاماة لكل منهما . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ومحكمة ثاني درجة حكمت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فعارض المتهم المحكوم عليه وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف ، ثم أصدر رئيس المحكمة أمرا بتقدير المصروفات المدنية ضد الطاعنة بوصفها المسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ١١٢٠ ج ولما أعلن الأمر إليها جازت فيه وقضى في المعارضة بقبولها

شكلا ورفضها موضوعا . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لاتنازع في التزامها بسداد الرسم المستحق على الدعويين المدنيين أمام محكمة أول درجة واستئنافها أمام محكمة ثاني درجة ، وتقتصر منازعتها فيما قضى به الحكم المطعون فيه من تأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه من إدراج رسوم المعارضة الإستئنافية مع أن الحكم الإستئنافي الصادر في هذه المعارضة لم يلزمها ، يلزم المتهم بصرفاتها — لما كان ذلك ، وكان تقدير الرسوم متفرع عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع فإن المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الالتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . لما كان ما تقدم — وكان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر في المعارضة الإستئنافية أنه لم يلزم المتهم أو يلزم الطاعنة بوصفها المسئولة عن الحقوق المدنية بشئ من المصاريف وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما اشتمل عليه إدراج الرسوم المدنية في المعارضة الإستئنافية لأنه يكون قد خرج عن حدود ولايته بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه باستبعاد رسوم المعارضة الإستئنافية البالغ مقدارها مبلغ ٢٦٨ جنيه و ٧٥٠ مليم — على ما هو ثابت بالمفردات المضمومة — وتعديل أمر تقدير الرسوم المعارض فيه طبقا لذلك إلى مبلغ ٨٥١ جنيه و ٢٤٠ مليم مع إلزام المدعون ضده المصاريف .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة المستشار الديد / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين العادة :
حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحنان
على المغربي .

(١٢٤)

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤ في القضائية

(١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) إثبات . " إقرار " . " شهادة " .
" قرائن " . " بوجه عام " . زنا . تلبس . حكم . " تسببيه " . تسبب غير
معيب " . " ما لا يعيبه في نطاق الدليل " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

(١) إدلاء المتهم أقوالا فيها معنى الإقرار بالتهمة المستندة اليه . قضية الحكم لها اعترافا .
اتحصار دعوى الخطأ في الإسناد . مثال في جريمة زنا .

(٢) تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات . موضوعي .

(٣) تحديد الأدلة قبل شريك المرأة الزانية . عدم اشتراط كون هذه الأدلة مؤدية بالذات
ومباشرة الى ثبوت الزنا . كفاية امتحان رتوع زنا بما يسهل .

(٤) استكمال الدليل اعتناء بالعدل والمنطق . حق لمحكمة الموضوع .

(٥) تحقق التلبس بجريمة الزنا . بمشاهدة ارتكاب الزنا بالفعل . أو بمشاهدة المتهم
في ظروف تنفي بذاتها عن وقوع هذا الفعل .

(٦) صحة الأخذ بالسؤال الشاهد . ولو تأخر في الإبلاغ . ما دامت المحكمة كانت
على بينة من ذلك .

تقدير الدليل . موضوعي .

(٧ و ٨) إثبات . "خبرة" . "أوراق عرقية" . "بوجه عام" .
زنا . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .

(٧) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم . من اعتراضات . منوط بمحكمة
الموضوع .

(٨) إقامة الحكم قضاءه بأن الزنا قد وقع بالفعل . استنادا الى العبارات الدالة
على حصول الوطء . قلا من مكاتيب بخط التهمة الأولى . مع باقى أدلة الثبوت الأخرى .
كفايته ردا على الدفاع بنفى التهمة .

(٩) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . إثبات .
"شهادة" . محكمة ثانى درجة "الإجراءات أمامها" . إجراءات المحاكمة .

سكوت الدفاع من طلب مباح الشهود وواصلته المرافعة . اعتباره تنازلا من طلب مباحهم
محكمة ثانى درجة . الإجراءات أمامها .

١ - إذا كان ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الثانى اعترف
أمام قاضى المعارضات ، له صداه فى محضر جلسة نظر المعارضة فى أمر الحبس
مما أدلى به الطاعن المذكور من أقوال تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها من معنى
الإقرار بوقوع فعل الوقاع بمنزل الزوجية ، مما يجعل الحكم سليما فيما انتهى إليه
ومبليا على فهم صحيح للواقعة كما كشفت عنها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم
المطعون فيه أن أطلق على هذه الأقوال أنها اعتراف ، وبذلك ينحسر عن الحكم
قالة الخطأ فى الاستناد .

٢ - أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك
محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير محبتها وقيمتها فى الإثبات ، ومتى خلصت
إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع
الإعتبارات التى ساقها الدفاع على عدم الأخذ بها .

٣ - أن القانون فى المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التى لا يقبل الإثبات
بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتروجة لا يشترط أن تكون الأدلة مؤدية

بذاتها ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا ، فتمت توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتب ، يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن حريها في الدلالة عليه ومنعها على حصوله ، وذلك متى اطمان بناء عليه إلى أن فعل الزنا ، قد وقع فعلا ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة ، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها .

٤ - أنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بني عليه الحكم مباشرا ، بل لمحكمة الموضوع - وهذا من أخص خصائص وظيفتها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق ، وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

٥ - لا يشترط في التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنفي بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة ارتكبت بالفعل .

٦ - إن تأخر المحقق عليه في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد أفصححت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٧ - الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع ، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

٨ - متى كان منعى الطاعنين على الحكم من أنه لم يعم بابرار العبارات التي وردت في الخطابات المحررة بخط الطاعنة الأولى ، وأن ما أورده منها ينفي حصول الوطء وهو الركن المادي لجريمة الزنا ، مردود بأن العبارات التي نقلها الحكم عن الخطابات المشار إليها أصلاها الثابت في الأوراق - على ما يبين

من الاطلاع على المفردات المضمومة - وهي كافية في الافصاح مع باقى أدلة الثبوت الأخرى التى عول عليها الحكم من أن الزنا قد وقع فعلا .

٩ - ما يثيره الطاعنان من أعراض محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات الذين طالبوا فى المذكرة المقدمة فى فترة حجز الدعوى للحكم مناقشتهم ، والتفات محكمة الدرجة الثانية عن هذا الطلب ، مردود بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يطلبوا سماع الشهود ، وأن المحكمة بعد أن سمعت مرافعة الدفاع الشفوية أمرت بأفعال بابها وحجرت القضية للحكم ، ومن ثم فهو لا تلزم بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده الدفاع أو الرد عليه من بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك فى مذكرة مصرح له بتقديمها ، ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، ذلك بأن سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلة المرافعة دون إصرار على سماعهم ، إنما يفيد نزوله عن هذا الطلب ضمناً ، ومن ثم فهو لا يستاهل رداً ولا تعقياً ، وإذا كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية ، تحكم على مة تمضى الأوراق ولا تجرى تحقيقاً إلا ما ترى هى لزوماً لإجرائه ، وكان الطاعنان لم يتمسكا أمامها بطلب سماع شهود الإثبات ولم تر هى من جانبها حاجة إلى سماعهم ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم أول مايو سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز دمياط محافظة دمياط (المتهم الأول) ارتكبت جريمة الزنا مع المتهم الثانى حالة كونها زوجة (المتهم الثانى) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة الزنا بأن اتفق معها وساعدها على ارتكابها بأن توجه إليها فى منزلها وفى غيبة زوجها وواقعها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات . وادعى

(زوج المتهمة) مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح دمياط الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ وإلزامهما متضامنين بأن يدفعما للدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهما الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية بهيئة استئنافية قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل العقوبة المقررة بها ، وذلك بالاكتفاء بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية . فطعن الشامي عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعينان على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دان الطاعنة الأولى بجريمة الزنا ودان الثاني بالاشتراك معها في هذه الجريمة قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون كما انطوى على خطأ في الإسناد وعلى إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن كلا من الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي ومحاضر الجلسات في درجتي التقاضي قد خلت جميعا من بيان أهم ممثل النية العامة فضلا عن خلو الحكم المطعون فيه من الإشارة إلى مواد القانون التي عاقب الطاعنين بمقتضاها ، وقد اعتمد هذا الحكم في قضائه بالإدانة على أدلة من بينها اعتراف الطاعن الثاني في التحقيقات وفي محضر جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٢ أمام قاضي المعارضات في حين أن الثابت من المحضر الأخير أن الطاعن نفى حصول الوطء ودفع بأن اعترافه المكتوب كان وليد إكراه وقع عليه وردد المدافع عنه هذا الدفع في مذكراته المقدمة في كل من درجتي التقاضي بيد أن المحكمة التفتت من تحقيق دفاعه وأطرحته استنادا إلى رد غير سائغ . هذا فضلا عن أن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه

لم يفصح عن مضمون الإقرار الصادر من الطاعن الثاني الذي وصفه بأنه اعتراف بالجرime مع إنه يتضمن نقيا لحصول الوقاع وما يفيد أنه فوجيء بالمجنى عليه قبل الشروع فيه — كما برر الحكم ترانجى هذا الأخير فى الإبلاغ بسمعه لجمع الأدلة القاطعة على اقتراف الطاعنين الجرime بما مؤداه أنه لم يشهد الواقعة أو يضبط الطاعنين متلبسين بها وقد حول الحكم على أقوال المجنى عليه رغم قصورها ، كما استند إلى تقرير الخبير رغم فساد عملية المضاهاة ، واستدل على قيام جرime الزنا التى دان الطاعنين بها بما تضمنته الخطابات المنسوبة للطاعنة الأولى من عبارات لم يعن بإيرادها وإيراد مؤداهها — فى حين أن مفهومها ينهى حصول الوطء فعلا . وعلى الرغم من طلب الدفاع فى مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة سماع شهود الدعوى فإن المحكمة الاستئنافية لم تسمعهم تحقيقا لشفوية المرافعة — وكل ذلك من شأنه أن يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان الثابت من الرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة بدرجتها ومن مطالعة الحكيم الابتدائى والاستئنافية المطعون فيه أنه قد أثبت فيها جميعا اسم عضو النيابة العامة الذى مثلها لدى نظير الدعوى ابتدائيا واستئنافيا وكان الثابت أيضا من الاطلاع على الحكم الابتدائى أنه أشار إلى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعنين طبقا لأحكامها ، كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد اعتنى أسباب الحكم المستأنف مما يعتبر بيانا كافيا لمسواد القانون التى هوقب الطاعنين بمقتضاها فإن ما يشير به الطاعنان فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يجمله أن المجنى عليه عاد إلى مسكنه فى الساعة العاشرة من مساء يوم الحادث فقوجيء بالطاعن الثانى يجلس بجوار الطاعنة الأولى على سرير بغرفة النوم وكانا يحتضنان بعضهما ويتبادلان القبلات وقد طلبا منه التستر على جرimeتهما فاقتراد زوجته إلى منزل ذويها ثم أخذ يبحث عن مكاتبات متبادلة بينهما فعثر على خطابات قدم له الطاعن الثانى بعضها تبين من مطالعتها أنها تفيد قيام علاقة غير شرعية بينهما ، ومن ثم فقد أبلغ المجنى عليه عن الحادث وقدم لدى إجراء التحقيق لإقرارا موقعا عليه من الطاعن الثانى يفيد ارتكابه لجرime الزنا كما قدم خطابات أخرى تثبت

قيام تلك العلاقة ، وأورد الحكم أن الطاعن الثاني أنكر اقترافه الجريمة ثم عاد واعترف تفصيلا في محضر الشرطة المؤرخ في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٢ كما اعترف في التحقيقات مقررًا أنه واقع للطاعنة الأولى مرتين في منزل الزوجية ، كما نقل الحكم عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصاحبة الطب الشرعي أن نتيجة المصادمات أسفرت عن أن الخطابات المنسوبة إلى الطاعنة الأولى مكتوبة بخطها ، وبعد أن استعرض الحكم تلك الأدلة خلص إلى أن التهمة ثابتة قبل الطاعنين من أقوال المجنى عليه ومن اعتراف الطاعن الثاني ومن المكاتيب التي ثبت صدورها من الطاعنة الأولى وأن وجود الطاعن الثاني مع الطاعنة الأولى منفردين في مخدع المجنى عليه على الصورة السابق الإشارة إليها مما ينبئ عن أن الزنا قد وقع فعلا ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنة الأولى المؤسس على التشكيك في أموال المجنى عليه لتراخيه عن الإبلاغ فور الحادث ، فأطرحه مستندا إلى أن التأخير في الإبلاغ لا ينال من اطمئنان المحكمة للدليل المستمد من أقوال المجنى عليه وخاصة أنه قد عثر على المكاتيب المحررة بخط الطاعنة الأولى في اليوم السابق على التبليغ مباشرة ، كما أطرح الحكم ما دفعت به الطاعنة الأولى من أن الاعتراف الصادر من الطاعن الثاني جاء بتحريض من أهله وذويه كي يخلص الزوج من زوجته ورد على هذا الدفاع بأن اعتراف الطاعن المذكور في التحقيقات كان مفصلا ومتضمنا وصفا لفعل الوطء وتأكيده بأنه كان مختارا في الإدلاء به ونقيا لصدور الاعتراف نتيجة لتعويض أي شخص ، واستخلص الحكم من سياق العبارات التي وردت في بعض الخطابات المكتوبة بخط الطاعنة الأولى أنها تدل دلالة واضحة على حصول الفعل المادى لجريمة الزنا ، ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن الثاني من أن اعترافه كان بإيحاء من المجنى عليه نفسه وأطرح هذا الدفاع مستندا إلى ذات الأسباب التي استند إليها في أطراح دفاع الطاعنة الأولى في هذا الصدد — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه — فيما سلف بيانه — له معينه الصحيح من أوراق الدعوى على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة وكان ما حصله الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الثاني اعترف أمام قاضي المعارضات له صدهاء في محضر جلسة نظر المعارضة في أمر الحبس بما أدلى به الطاعن المذكور من أقوال تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من معنى التسليم

والإقرار بوقوع فعل الوقاع بمنزل الزوجية مما يجعل الحكم سليماً فيما انتهى إليه ومبنيًا على فهم صحيح للواقعة إذ المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم به نصه وظاهره بل لها أن تستنبط الحقيقة كما كشفت عنها ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه أن أطلق على هذه الأقوال اعترافاً وبذلك ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد — لما كان ذلك ، وكان الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات رمتي خلصت إلى سلامة الدليل المستعمل من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عديم الأخذ بها ، لما كان ذلك ، وكان القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات يحدد الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا ، فمتى توافر قيام دليل من هذه الأدلة المميّنة كالنيلس والمكاتب يصبح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومنصباً على حصوله وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه من هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بني عليه الحكم مباشراً بل لمحكمة الموضوع — وهذا من أخص خصائص وظيفتها — أن تكمل الدليل بمستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لابد مؤد إليه — وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره — لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التي استخلصت منها المحكمة وقوع الزنا من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان لا يشترط في النيلس بجرمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

وكان تأخر المحجني عليه في الإبلاغ من الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد أفصحت عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جلد

يشير الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كان ما يشير الطاعنان من جدل حول كفاية أقوال المجنى عليها كدليل من أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم في الإدانة ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى بما لا تجوز إثارتها لدى محكمة النقض ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو متعلق بساطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما جاء بتقرير المضاهاة وكان معنى الطاعنين على الحكم من أنه لم يعن بإبراز العبارات التي وردت في الخطابات المحررة بخط الطاعنة الأولى وإن ما أورده منها ينفي حصول الوطء وهو الركن المسمى لجريمة الزنا مردودا بأن العبارات التي نقاها الحكم عن الخطابات المشار إليها لها أصلها الثابت في الأوراق - على ما يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة - وهي كافية في الانصاح مع باقي أدلة الثبوت الأخرى التي عول عليها الحكم عن أن الزنا قد وقع فعلا. أما ما يشير الطاعنان من اعراض محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات الذين طلبا في المذكرة المقدمة في فترة حجب الدعوى للحكم مناقشتهم والتفتت محكمة الدرجة الثانية من هذا الطلب ، فردود بأنه لما كان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الطاعنين لم يطلبوا سماع الشهود وأن المحكمة بعد أن سمعت مرافعة الدفاع الشفوية أمرت باقتال بابها وحجرت القضية للحكم ، ومن ثم فهي لا تلتزم بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه بعد حجب الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها مادام أنه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، ذلك بأن سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلة المرافعة دون إصرار على سماعهم إنما يفيد نزوله عن هذا الطلب ضمنا ومن ثم فهو لا يستأهل ردا ولا تعقبيا ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق ولا تجرى تحقيقا إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه وكان الطاعنان لم يتمسكا أمامها بطلب سماع شهود الإثبات ولم تر هي من جانبها حاجة إلى سماعهم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشربوني ، وإبراهيم أحمد الدبواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسن علي
المغربي .

(١٢٥)

الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " . تعويض . استئناف .
" ما لا يجوز استئنافه من الأحكام " . نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه
من الأحكام " .

(١) عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر ضده . إذا كان قد طلبه
من تعويض لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . ولو كان التعويض المطالب به مؤقتا ،
أو كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(٢) انغلاق باب الطعن بطريق الاستئناف . انغلاقه من باب أولى بالنسبة للطعن بطريق
النقض . صدر الحكم برفض الدعوى المدنية التي لا تتجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي
من محكمة ذات درجة عند نظر استئناف المتهم حكم الإدانة والتعويض . عدم جواز الطعن فيه
بانقضاء من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟

١ - إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن يتبع
في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة
في ذلك القانون فتجري أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحكمة والأحكام
وطرق الطعن فيها ، ما دامت فيه نصوص خاصة بها ، لما كان ذلك ، وكانت
المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام
الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها

إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا، ومن ثم فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده، متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاقتهائى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت، وبالتالى لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف، لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف فى الحكم فى الدعوى لتفاهة قيمتها وفى الوقت ذاته يجيز الطعن فيها بطريق النقض، وإذا كان ما تقدّم، وكانت الطاعة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الاقتهائى لتلك المحكمة، فإنه لا يجوز لها الطعن فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا بغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية، بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعية حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليها حتى الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف، لما كان ذلك، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الظاهر محافظة القاهرة : (أولا) تسبب خطأ فى إصابة ... بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر، فاصطدم بالحبنى عليه وأحدث إصابته . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص

لخطر. وطلبت مقابله بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية وادعت ... عن نفسها وبصفتها قيمة على زوجها المبنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وإلزامه أن يؤدي للمدعية بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمته بمصاريف الدعوى المدنية . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمته رافعتها المصاريف عن الدرجتين . فطعن ... المحامي عن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث انه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه تسبب خطأ في إصابة المبنى عليه وأنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية ادعت الطاعنة مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فقضت تلك المحكمة بإلزامه بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بالنسبة للمطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة

في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا فلا يجوز للدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقلل باب الاستئناف في هذه الدعوى لتفاهة تقيمها وفي الوقت ذاته يميز الطعن فيها بطريق النقض ، وإذا كانت الطاعة في دعوها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المشابة لا يجاوز النصاب الاتهائي لتلك المحكمة فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية — بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ المدعية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعة المصاريف .

جلسة ١٦ من يونيو ١٩٧٤

بمبادرة السيد المستشار / جمال صادق الرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين - من هزام ، ومحمود كامل هديفة ، ومصطفى محمود الأسير طر
ومحمد عادل مرزوق .

(١٢٦)

الذعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤ ع القضائية

مستشار الإحالة . أمر بأن لا وجه . " تسببيه . تسبیب معيب " . مواد
مخدرة . إثبات . " بوجه عام " .

صدر الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . دون الإلزام بواقعة الدعوى وتمجيص
أدلتها تصور .

تساند قضاء الإحالة مل الشك فى نسبة المخدر إلى المتهم للباين فى وزنه . دون استجلاء حقيقة
الأمر فيه . يعيبه .

لما كان يبين من المفردات المضمومة أن الضابط حين أثبت فى محضره
أن المخدر وزن ٢٣٥ جرام إنما كان ذلك أخذاً من شهادة الوزن التى أرفقت
بذلك المحضر والصادرة من إحدى الصيدليات والثابت بها أن الوزن شمل جميع
المضبوطات بما فى ذلك لفافة قماش الدمور الأبيض التى بداخلها اللقاقات الثلاث
السلوفانية التى حوت المخدر ، فى حين أن الوزن الثابت بالتحقيق وتقرير المعمل
الكىماوى وقدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلفاقات المخدر الثلاث دون قطعة
القماش ، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تبايناً واختلافاً
فى الوزنين ينبىء عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى ولم يحص أدلتها
فضلاً عن أن ذلك الخلاف الظاهرى كان يقتضى منه أن يجرى تحقيقاً فى شأنه
يستجلى به حقيقة الأمر قبل أن ينتهى إلى القول بالشك فى الدليل المستمد

من نسبة المخدر الذي أرسل للطب الشرعي إلى المطعون ضدها ، وما كان له أن يستبق الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قدم من ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معينا بما يوجب تقضيه وإعادة القضية إلى مستشار إحالة آخر للفصل فيها من جديد .

الوقائع

التهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٦٩ ، بدائرة قسم السيدة عافطة القاهرة : أحرزت بقصد الاتجار بجوها مخدرا " أفينا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١/٢ و ٣/٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق . وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٧٣ أمر مستشار الإحالة حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمة ومصادرة المضبوطات . فطمنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل اقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تهمة إحراز المطعون ضدها جوها مخدرا قد شابه خطأ في الإسناد أسلمه إلى فساد في الاستدل ، ذلك بأنه أقام قضاءه على التشكيك في نسبة المخدر إلى المطعون ضدها ، بمقولة قيام خلاف ظاهر في وزن المخدر بين الثابت بمحضر ضبط الواقعة وبين الثابت بتحقيق النيابة العامة وتقدير المعمل الكيماوى ، في حين أن الوزن الأول الثابت بمحضر الضبط قد شمل المخدر ولفافة القماش التي احتوته ، بينما كان الوزن الآخر مقصورا على المخدر وحده .

وحيث إنه يبين من الأمر المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على قوله ^{٢٣} إنه يستبين من مراجعة الأوراق أن الحرز الذي أثبتته بمحضر الضبط كان يزن ١٠ آلاف ٢٣٥ جم ثم تبين أن الحرز الذي أرسل للطب الشرعي لا يزن بالآلاف سوى عشرة جرامات فقط في حين أن الحرز الذي أرسل للنيابة أسفر عن وزن المخدر بدون الآف ١٠ قدره عشرة جرامات — وهي أوزان متباينة ومختلفة لحرز واحد ، وما كان يجوز أن يوجد هذا الخلاف في الوزن فيما لو كانت نسبة المضبوطات إلى حيازة المتهمه — ومن ثم تكون النتيجة المستقاة من الخلاف في أمر مادي ما كان يجب الخلاف على هذا النحو الظاهر هي التشكيك في الدليل المستمد من نسبة الحرز الذي أرسل للطب الشرعي إلى المتهمه ويكون الاتهام وأعماله تلك قاصرا عن حد الكفاية .. ” .

لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الضابط حين أثبت في محضره أن المخدر يزن ٢٣٥ جراما إنما كان ذلك أخذا من شهادة الوزن التي أرفقت بذلك المحضر والصادرة من إحدى الصيدليات والثابت بها أن الوزن شمل جميع المضبوطات بما في ذلك لفافة قرأش الدمور الأبيض التي بداخلها الآف ١٠ الثلاث السلوفانية التي حوت المخدر ، في حين أن الوزن الثابت بالتحقيق وتقرير المعمل الكيماوي وقدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلفافات المخدر الثلاث دون قطعة القماش ، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تبائنا واختلافا في الوزنين ينبىء عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى ولم يخص أدلتها ، فضلا عن أن ذلك الخلاف الظاهري كان يقضى منه أن يجرى تحقيقا في شأنه يستجلى به حقيقة الأمر قبل أن ينتهى إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة المخدر الذي أرسل للطب الشرعي إلى المطعون ضدها وما كان له أن يستبق الرأي قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . أما وقد قعد عن ذلك فإن الأمر المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار لإحالة آخر بدائرة اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للفصل فيها من جديد .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى مستشار إحالة آخر ، بدائرة اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، للفصل فيها من جديد .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيمة ، ومصطفى الأسير طلى ، زعادل مرزوق .

(١٢٧)

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ القضائية

(١) تبديد . خيانة أمانة . دعوى جنائية . " تحريكها . قيود تحريكها " .
" انقضاؤها " . موانع العقاب .

سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر .

تلاول الزوجة المحنى عايرافى جريمة التبديد من دمواها . أثره . إقضاء الدعوى الجنائية قبل
الزنج المتهم .

(٢) دعوى مدنية . " التنازل عنها " .

إفصاح المدعى بالحقوق المدنية عن اقتضائه كل حقوقه . اعتبار دمواه المدنية غير ذات
موضوع .

١ - إن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيوداً على حق النيابة العامة
فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفاً على طلب المحنى عليه ، كما تضع حداً
لتنفيذها بالحكم النهائى على الجانى بتحويل المحنى عليه وقف تنفيذ الحكم
فى أى وقت يشاء ، وإذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذاك القيد
الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المحنى
عليه والجانى ، فلزم أن ينبسط أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها
كالسرقة لإضرارها بمالك من ورذ ذكهم بذلك النص ، وكانت الزوجة المحنى عليها
قد تسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا

الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المحنى عليها عن دعواها ضد الطامن ، وكان هذا النزول — الذى أثارته النيابة العامة — يتبع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه أثر قانونى ، هو إنقضاء الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٣١٢ سالفه .
بالذكر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة .

٢ — لما كان ما أفصحته عنه المحنى عليها من إقتضاها من زوجها الطامن كل حقوقها يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية ، فإن الحكم فى الدعوى المدنية يصبح غير ذى موضوع .

الوقائع

آتت النيابة العامة الطامن فى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم أول طنطا محافظة الغربية بدد المنقولات المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ والمسألة إليه على سبيل الودية فاختلفا لنفسه بنية الغش إضرارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات .
وادعى مدنيا (والد المحنى عليها) بصفته وليا طبيعيا عليها وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٦٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر طنطا الجزئية قضت غيابيا عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ . فعرض المحكوم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وألزم المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدنى بصفته مبلغ ستين جنيها والمصاريف المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد منقولات إضرارا بزوجه وألزمه بتعويض ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن له بصفته زوجا أن يستعمل هذه المنقولات ، وهى مما يملك بالاستعمال ، هذا وقد أثارت النيابة العامة في مذكرتها انقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليها عن دعواها من بعد صدور الحكم المطعون فيه الذى أوقف تنفيذه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بإدانة الطاعن بجريمة تبديد منقولات إضرارا بزوجه ، ولما أن استشكل فى هذا الحكم مثلث الزوجة المجنى عليها بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ وأفصح من أنها قد اقتضت من زوجها — الطاعن — كل حقوقها وتسلمت كل منقولاتها وتصلحت معه وعادت إليه ، فتضى فى الإشكال بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ريثما يقضى فى هذا الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه "لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أهوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . والمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء" . وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجمعها متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها بالحكم النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجانى ، فلزم أن ينبسط أثرهما إلى جريمة التبديد — مشار الطعن — لوقوعها كاسرقة إضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص . لما كان ذلك ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول — الذى أثارت النيابة العامة — يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، قد ترتب عليه أثر قانونى —

هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى من عقوبة هـ والنقض بذلك . لما كان ذلك ، وكان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاؤها من زوجها الطاعن كل حقوقها ، [يعنى نزولها عن ادائها بالحقوق المدنية ، مما يصبح معه الحكم فى الدعوى المدنية غير ذى موضوع .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة و بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليها عن دعواها .

جلسة ١٦ من يونية سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة :
المستشارين : نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطي ، ومحمد
هادل مرزوق .

(١٢٨)

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) إثبات . " بوجه عام " . " شهادة " " خبرة " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

(١) تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . موضوعي .

استناد الحكم إلى رأى الطبيب الشرعي . في قدرة المجنى عليها الكلامية . دون الرد على الآراء
الفنية المغايرة . لا يعيبه .

(٢) حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالاعتناق . واو خالفت أقواله أمامها .

(٣) وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها . مرجعه محكمة الموضوع .

(٤) إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته رداعل إثارة الشك في أقوال الشهود والفريق
الانتهام .

(٥) إثبات . " شهادة " . إجراءات المحاكمة . بطلان .

إجراءات سماع الشهود . وفقا للقاعدة ٢٧٨ إجراءات . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها
مقروط حق المتهم في الاعتراض عليها . مادامت قد تمت في حضوره دون اعتراض منه .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في خصوص استناد الحكم إلى رأى الطبيب الشرعى في إثبات قدرة المحنى عليها على الكلام عقب الحادث وسكوته عن الرد على الآراء الفنية المغيرة له الواردة في البحوث المقدمة من الدفاع لا يكون له محل .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها .

٣ - أن وزن أقوال الشاهد وتمويل القضاء عليها مهما وجه إليها مطاعن مرجعه لمحكمة الموضوع دون معقب ، وأن أخذها بشهادة شاهد يفيد إطراحها بجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - إذا كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي تستوجب ردا صريحا من المحكمة ، لأن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها ، فإن ما ينهض الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

٥ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وإن نصت على أن "ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يمحزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة " . فإنها لا ترتب على مخالفة هذه الإجراءات بطلانا وكل ما في الأمر أن لمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداة في هذه الظروف على أنه ما دام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن حقه في هذا الإعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى البطلان فلا يكون له وجه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٧١ بدائرة مركز قويسنا محافظة المنوفية ضرب عمدا بعضا على رأسها فأحدث إصابته الميمنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمادة الإحالة. فقرر ذلك بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢. وادعى (ابن المحبى عليها) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنايات شين الكوم قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة. فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد شابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه استند إلى ما قرره الشهود نقلا عن المحبى عليها باعتبار أنها كانت تقدر على الكلام عقب الحادث وفقا للرأى الذى أبداه الطبيب الشرعى بجلسة المحاكمة على الرغم من مخالفته للرأى الفنى الثابت بمؤلفات الطب الشرعى التى تقدم الدفاع بعدة بحوث منها وأفضل الحكم الإشارة إليها والرد عليها . وأسند الحكم إلى الشاهد أنه استفسر من المحبى عليها من ضاربها فأجابت بأنه الطاعن في حين أنه قال بالجلسة بأنه لم يسأله ، وعول على شهادة ابن المحبى عليها — مع أن وقوع الحادث كان في وقت وجوده بمقر عمله مما يجعل قالة رؤيته له غير قابلة للتصديق . كما قضى الحكم بالإدانة رغم عدم الإبلاغ عن الحادث في يوم وقوعه ، وكان رده غير سائق على ما أثاره الدفاع في هذا الشأن . هذا إلى أن المحكمة أعادت سماع الشاهد بعد مرافعة الدفاع واستمعت إلى أقوال الشاهد على الرغم من وجوده بإقامة الجلسة وذلك على خلاف مقتضى القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية بحرمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعى ومن تحريات المباحث . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل بغير معقب ، فإن ما يثيره الطاعن في خصوص استناد الحكم إلى رأى الطبيب الشرعى في إثبات قدرة المجنى عليها على الكلام عقب الحادث وسكوته عن الرد على الآراء الفنية المغايرة له الواردة في البحوث المقدمة من الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، وكان الطاعن لا ينزع في أسباب طعنه بأن ما نقله الحكم من أقوال الشاهد . . . له معينه من التحقيقات فإنه ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من طاعن مرجعه محكمة الموضوع دون معقب ، وأن أخذها بشهاد شاهد يفسد إقرارها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، وإذ كان ما أثاره الطاعن من تشكيك في أقوال أحد الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة لأن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإن ما ينعاه الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن "ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يحجزون في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة" فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات بطلانها ، وكل ما في الأمر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداة في هذا الظرف . على أنه مادام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن حقه في هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى البطلان لا يكون له وجه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رافضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٧٤

بمشاركة السيد / المستشار جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل مطبقه ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٢٩)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . " بيانات حكم الإدانة " . " تسببيه " . تسبیب غیر معيب " .

لمراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها . كفايته بيانات لمواد القانون الذي حكم
باعتقالاتها .

(٢) إثبات . " شهادة " . بطلان . تحقيق . " إجراءات التحقيق " .
إجراءات . حكم . " تسببيه " . تسبیب غیر معيب " .

عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم .

حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه .

— متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف
الجرائم المستندة إلى الطاعن والمتهمين الآخرين ذاكرة مواد الاتهام التي طابت
النيابة العامة تطبيقتها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف
التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذهم بها بقوله :
" الأمر الذي يتعين معاقبتهم بالمواد ١/٢٦٧ و ٢١٠ و ٣/١٦٠ من قانون
العقوبات . وحيث إن هذه الجرائم ارتكبت ووقعت لغرض واحد ومرتبطة
بعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم يتعين اعتبارها جريمة واحدة والحكم

بالعقوبة الأشد إعمالا لنص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى فى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون .

٢ - لما كان القانون لم يرمم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه ، مادامت قد اطمأنت إليه ، إذ العبرة هى باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة إن هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها على الطاعن ، مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة فى هذا الخصوص غير مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (الطاعن) بالتهمة فى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية — (أولا) خطفوا بالإكراه التى جاوزت السادسة عشرة من عمرها وكان ذلك بأن اعترضها الثلاثة الأول أمام مسكنها شاهرين مدى يحملونها وهددوها هى و قائد السيارة الأجرة التى كانت تستقلها ثم اقتادوها إلى مقارنت كوم الشقافة بقصد موارقتها كرها . (ثانيا) واقفوا بغير رضاها بأنهم حملوها تحت التهديد بالسلاح الذى كان يحمل به كل منهم على خلع ملابسها والرضوخ لرغبتهم فى موارقتها . (ثالثا) دنسوا حرمة القبور بأن واقفوا المجنى عليها سائلة الذكر بداخل المقبرة المبينة بالتحقيقات — المتهمون الثلاثة الأول أيضا — امتنعوا بغير مبرر عن دفع أجرة استعمال السيارة الأجرة المملوكة لـ على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى مستشار الإحالة لمعاقبتهم طبقا لنواد ٣/١٦٠ و ١/٢٦٧ و ٢٩٠ و ٣٢٤ مكرر من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت ضاياها بالنسبة للمتهمين الأربعة الأول وحضوريا للتهمة الخامس عملا بمواد الاتهام والمادة

٢/٣٣ من قانون العقوبات بمقابلة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهم الثلاث الأول المسندة إليهم و بمقابلة كل من المتهمين الثلاثة الأول - صالى الذكر عملا بالمادة ٣٢٤ مكرر من قانون العقوبات بحبس كل منهم شهرا واحدا عن التهمة الرابعة المسندة إليهم . فطعن المحكوم عليه الخامس في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

” من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم خطف أنثى بالإكراه ومواقعتها بغير رضاها وانتهاك حرمة القبور قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه وقد وقع على الطاعن العقوبة المقررة للجريمة الأشد لم يشر إلى مادة القانون التي طاقه بموجبها . كما عول في إدانته على تعرف المجنى عليها عليه على الرغم من بطلان عملية العرض لعدم مرضه في جمع من أشباهه واستند إلى شهادة الشاهد ... مع أنه لم يستطع التعرف عليه .

وحيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه ، إلا أن القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعن والمتهمين الآخرين ذكر مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذهم بها بقوله : ” الأمر الذي يتعين معاقبتهم بالمواد ١/٢٦٧ و ٢٩٠ و ٣/١٦٠ من قانون العقوبات . وحيث إن هذه الجرائم ارتكبت ووقعت لغرض واحد ومرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ومن ثم يتعين اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة الأشد عملا لنص المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات ” فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة

خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف
الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشياءه ما دامت قد اطمأنت إليه
إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة إن هي
اكتملت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها على الطاعن ما دام تقدير قوة
الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون المجادلة في هذا الخصوص
غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ،
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليها واعتراف
المتهم الرابع ، ولم يعتمد في ذلك على شهادة الشاهد ... ، فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمه يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومندوبة العامة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وحسن علي المغربي .

(١٣٠)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣ القضائية

تقابات . محاماه . ” الطعن في قرار لجنة قبول المحامين ” . نقض .
” ما لا يجوز الطعن فيه من قرارات ” .

قرار قيد الطالب بجدول المحامين . منشىء . ليس له أثر رجعي .
عدم جواز الطعن بالنقض من تقرر قيد طلبة بجدول المحامين . أساس ذلك ؟

إذ كانت لجنة قبول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري
قد قررت اعتبار الطاعن نظيرا من يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ وقبوله للرافعة
أمام محاكم الاستئناف ، وكان المفهوم من استقرار نصوص قانون المحاماة أنه
متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الطالب
قررت قيد اسمه بالجدول ، مما مفاده أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزا قانونيا
ذا أثر رجعي ، وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب ، وكان
يبين من نص الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من قانون المحاماة الصادر بالقانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنها لا تجيز للحامى الطعن أمام محكمة النقض إلا في القرار
الذي يصدر برفض طلب قيده في جدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة
القضاء الإداري ، إذ حرص المشرع على أن يقرر للحامى الذي رفض طلبه
أن يطعن في القرار الصادر بذلك ، مما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز إلا للحامى
الذي رفض طلب قيده بذلك الجدول إذ كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه

قد صدر بقبول الطاعن بمجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف الذى طلب قيوده به فان الطعن بطريق النقض فى هذا القرار يكون غير جائز .

الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن فى أن الطاعن حصل على درجة الليسانس فى الحقوق من جامعة القاهرة دور يناير سنة ١٩٦٢ وكان يعمل مدرسا بوزارة التربية والتعليم قبل حصوله على هذه الدرجة ، ثم عين بالقرار رقم ٩ الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٦٣ بوظيفة من الدرجة السادسة بالأزهر ، وبمقتضى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نقل للعمل بإدارة الشؤون القانونية بالأزهر كباحث قانونى اعتبارا من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ . وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده اسمه بمجدول المحامين تحت التمرين ، فقررت اللجنة بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٧١ بقبول طلبه وقيده اسمه بالمجدول العام بقسم تحت التمرين . وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٢ تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده اسمه بمجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإدارى أشار فيه إلى أنه يطلب رد قيده إلى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ تاريخ إكمال خمس سنوات فى مزاولة العمل بإدارة الشؤون القانونية بالأزهر أو جعل قيده بالاستئناف منذ تاريخ قيده بالمجدول العام أى من ١١ فبراير سنة ١٩٧١ . وبتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٣ نظرت لجنة قبول المحامين الطلب المقدم منه وقررت إعتباره نظريا من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وقبول للرافعة أمام محاكم الاستئناف وقد أعلن بهذا القرار بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٧٣ فطعن الطاعن فى هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقر فى القانون .
وحيث إن الطاعن ينهى على القرار المطعون فيه أنه إذ قرر قيده اسمه بمجدول المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى اعتبارا

من أول أبريل سنة ١٩٧٣ قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تجاهل ما طلبه من رد قيده بذلك الجدول إلى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٦ إلى ١١ من فبراير سنة ١٩٧١ - وأولهما تاريخ إكمال الخمس سنوات في مزاولة العمل القانوني بالأزهر والثاني تاريخ إكمال تلك المدة اعتباراً من تاريخ قيده بالجدول العام ، مما يعيب القرار ويستوجب نقضه .

وحيث إن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ ينص في المادة ٧٥ منه الواردة في الفصل الرابع المعلنون في القول للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحاكمة القضاء الإداري على أن " يقدم طلب القيد في جدول المحامين أمام الاستئناف ومحاكمة القضاء الإداري إلى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥٧ من القانون " ، كما جرى نص المادة ٧٧ منه على أن " يبلغ القرار الصادر من اللجنة بقبول أو رفض الطلب إلى الطالب وإلى مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية والنيابة العامة خلال أسبوع من تاريخ صدوره " . وللحامي الذي رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة النقض " الدائرة الجنائية " خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه . وللنيابة العامة حق الطعن أمام محكمة النقض " الدائرة الجنائية " في القرارات التي تصدر بقبول القيد في جدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحاكمة القضاء الإداري خلال الأربعين يوماً من تاريخ إبلاغها للقرار " . لما كان ذلك ، وكانت لجنة قبول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحاكمة القضاء الإداري قد قررت بجلسته أول أبريل سنة ١٩٧٣ اعتبار الطامس نظيراً من يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ وقبوله للرافعة أمام محاكم الاستئناف ، وكان المفهوم من استقراء نصوص قانون المحاماة أنه متى تحققت لجان قيد المحامين من توافر الشروط التي يتطلبها القانون في الطالب قررت قيد اسمه بالجدول مما مفاده أن قرار اللجنة لا يقرر للطالب مركزاً قانونياً ذا أثر رجعي وإنما هو ينشئ هذا المركز من يوم صدوره فحسب ، وكان يبين من نص الفقرة

الثانية من المادة ٧٧ سالفه البيان إنها لا تجيز للمحامى الطعن أمام محكمة النقض إلا فى القرار الذى يصدر برفض طلب قيده فى جدول المحامين أمام محاكم الإستئناف ومحكمة القضاء الإدارى إذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامى الذى رفض طلبه أن يطعن فى القرار الصادر بذلك ، مما مؤداه أن الطعن بالنقض . غير جائز إلا للمحامى الذى يرفض طلب قيده بذلك الجدول . لما كان ما تقدم ، وكان القرار المطعون فيه قد صدر بقبول قيد الطامن بجدول المحامين أمام محاكم الإستئناف الذى طلب قيده به ، فان الطعن بطريق النقض فى هذا القرار يكون غير جائز ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، وحسن
عل المغربي .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إتفاق . سبق إصرار . إشترك . فاعل أصلي . ضرب . "أحدث
عاهة" . مسئولية جنائية .

عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهما .

تحقق الاتفاق . بتقابل إرادات المشتركين فيه . دون تطلب مضي وقت معين .

(*) إتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الاعتداء . وجوب مساءلتهم جميعاً عن نتيجة
كفاعلين أصليين دون حاجة لتقصي محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة .

(٢) ضرب . جريمة . "أركانها" .

تحقق بجنعة الضرب البسيط . بمجرد الاعتداء . ترك أثراً لم يترك .

(٣) مستشار الإحالة . أمر بأن لا وجه . "حالاته" . نقض . "حالات
الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه . مقصورة لحسب على كون الواقعة
غير معانٍ عليها أو أن الأدلة عليها غير كافية . إصدار أمراً بأن لا وجه لعدم الأهمية . خطأ
في القانون .

(*) (راجع أيضاً السنة ١٩ العدد ٢ ص ٧٥٠) .

١ — من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا يعفى قيام الاتفاق بينهما ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتض في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ، ومن الحائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فلا بدور في تنفيذها بحسب الخطوة التي وضعت أو تكونت لديهم بخافة . ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المحبى عليه ومساهمتهم في الاعتداء عليه مما يقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذها لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تفصّل محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة . وإذ كان ما تقدم كذلك ، وكان الأمر المطعون فيه لم يعرض لقيام الاتفاق أو انتفائه بين المطعون ضده الأول ووالده — الذى قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة — على ارتكاب جريمة ضرب المحبى عليه الذى تخلفت لديه عاهة مستديمة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

٢ — لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي وقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يمد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك .

٣ — إن المادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قيدت سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الأدلة غير كافية ، مما مؤداه أنه لا يجوز أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه ، لما كان ذلك . وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده الثانى لعدم أهمية جريمة الضرب المسندة إليه ، استنادا إلى أن الضرب الذى أوقعه بالمحبى عليه لم يترك أثرا ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية .

الوقائع

التي تمّت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم هابدين محافظة القاهرة. (أولا) المتهم الأول وآخر ضربا المتهم الثاني عمدا مع سبق الإصرار بأن انقفا فيما بينهما على ضربه وأمسك به المتهم الأول بينما ركله الآخر في ركبته اليسرى فأحدا به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها حامة مستديرة يستحيل برؤها هي عسر شديد في حركة ثني الركبة وضمور عضلات الفخذ مما يقلل من كفاءة الطرف السفلي الأيسر وفائدته بالنسبة للمجنى عليه ومن قدرته على العمل بنسبة تقدر بنحو عشرين في المائة ... (ثانيا) (المتهم الثاني) ضرب ... بأن لطمه على وجهه ولم يترك ذلك أثرا لإصابات ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات ومعاقبة الثاني بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فأس بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلهما . فطعنّت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض في ٢٥ مايو سنة ١٩٧٢ وقدمت تقريرا بأسباب طعنها في التاريخ ذاته موقعا عليه من رئيسها .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الأمر المطعون فيه إذ قضى بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه وقف في خصوص التهمة المسندة إلى المطعون ضده الأول عند حد نفى توافر ظرف سبق الإصرار بينه وبين والده المتوفى ، دون أن يعرض لوجود الاتفاق بينهما على الاعتداء على المطعون ضده الثاني ، كما أن الأمر المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه بالنسبة للمطعون ضده الثاني إلى أن الضرب الذي أوقعه بالمجنى عليه لم يترك أثرا مع أنه لا يشترط لتوفر أركان جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يترك الضرب أثرا .

وحيث إن الأمر المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله "إنها تخلص في أن المتهم الثاني (المطعون ضده الثاني) ووالد المتهم الأول وهما محاميان ومكتبهما في شقة واحدة استئجار والد المتهم الأول وأجر إحدى حجراتها للمتهم الثاني. قد نشب بينهما خلاف بالنسبة للاجرة المستحقة على المتهم الثاني لوالد المتهم الأول وظروف أخرى فهمها والد المتهم الأول أو أساء فهمها بالنسبة للمتهم الثاني أخذ يعاقبه عليها ، ومن هنا بدأت مشاحنة الواقعة والتي صفع فيها المتهم الثاني والد المتهم الأول وترتب بعد حصولها مباشرة أن حضر المتهم الأول — المطعون ضده الأول — وقد وجد والده في حالة غير عادية تأثر من أجلها وولدت عنده ثورة غاضبة على أثرها انتقل ووالده إلى حجرة مكتب المتهم الثاني حيث قام والد المتهم الأول بالاعتداء على المتهم الثاني وركله في ركبته فأحدث إصابته التي تخلفت من جرائها العاهة " . ثم عرض الأمر المطعون فيه إلى ظرف سبق الإصرار ودل على انتفائه وترتب على نفي سبق الإصرار عدم مسئولية المطعون ضده الأول عن النتيجة التي لحقت بالمطعون ضده الثاني بفعل ثانيهما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهما . إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بغاية . ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المحبى عليه ومساهمتهم في الاعتداء عليه مما يقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه لم يعرض لقيام الاتفاق أو انتفائه بين المطعون ضده الأول ووالده — الذي قضى بانتقضاء الدعوى الجنائية بوفاته — على ارتكاب جريمة ضرب المحبى عليه الذي تخلفت لديه عاهة مستديمة فإنه يكون مشوبا بالقصور . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نهن المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض

أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك، وكانت المادة ١٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد قيدت سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الأدلة غير كافية مما مؤداه أنه لا يجوز أن يصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده الثاني لعدم أهمية جريمة الضرب المسندة إليه استناداً إلى أنه الضرب الذي أوقعه بالمجنى عليه لم يترك به أثراً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون من هذه الناحية أيضاً . لما كان ما تقدم ، فإن الأمر المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد بالنسبة للمطعون ضدهما .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

ب. ياسة المرشد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة المستشارين :
نصر الدين حسن هزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطنى ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٣٢)

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤ القضائية

(١ ، ٢ ، ٣) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . إثبات .
" شهادة " . " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

(١) النعى على الحكم إغفال أقوال مهور لم يرد عليها . غير متبجح . مادام أنه أقام قضاءه
على دعامات تكفى لملئه .

(٢) عدم التزام المحكمة بإيراد أدلة لم تقدم عليها قضاؤه .

(٣) الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي .

بيان المحكمة الأدلة التي حوت عليها . كفايته ودأ على الدفع بتلفيق التهمة .

(٤) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم . " تسببيه .
تسبیب غير معيب " .

القول بإغفال المحكمة الرد على دفاع لم يرد أماتها . غير حديد .

(٥) هتك عرض . ظروف مشددة . إثبات . " شهادة " . حكم .
" تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

قول المجنى عليها أنها طاعة بالأجرة . لدى المتهم هتك عرضها امتنع خلاص الحكم منه توافق
القارئ المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات . له أصله في الأوراق .
عدم بحوالى المجادلة في ذلك أهم النقض .

١ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه بصفة أصلية في موضوع الواقعة محل الجريمة على أقوال المجنى عليها وأقوال الشاهد وضابط المباحث ، وهي دعائم صحيحة تكفي لإقامته ، فإنه يكون غير منتج النعي على الحكم إغفاله أقوال شاهدين آخرين أورد أسميهما تزييدا ، طالما أن تلك الأقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنتها المحكمة ولم يكن لها من أثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

٢ - لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فلا تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقم عليه قضاءها .

٣ - الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي هولت عليها في حكم الإدانة .

٤ - إذا كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة أن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه فإنه لا يقبل منه القول أنها أغفلت الرد على دفاعه في هذا الشأن ، ويكون النعي على الحكم بقالة القصور في النسب غير سديد .

(٥) متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن ما استخلصه الحكم من أن المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالأجرة ، يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق ، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة وما يشير الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف العاملة بالأجرة عن المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأديا إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه منذ أربعة أشهر سابقة على ٩ من أبريل سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة هتك عرض الصبية
العاملة لديه بالأجر والتي لم يبالغ فيها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد بأن واقعها برضاها حالة كونه ممن لهم سلطة عليها ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٦٩ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملاً بالمواد ٢٦٧ و ١/٢٦٩ و ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث أن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة هتك عرض قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول في قضائه على أقوال كل من و ... دون أن يورد مؤدى أقوالهما ، ولم يعن بالرد على دفاع الطاعن من أن التهمة ملفقة وأن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه ، واستخلص من الأوراق أن المجنى عليها كانت عاملة بالأجرة لدى الطاعن في حين أن الثابت بها أن علاقتها به كانت علاقة وكالة بالعمولة مما كافى يقتضى في صحيح القانون إعمال حكم المادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات دون الفقرة الثانية منها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك العرض التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستقاة من أقوال المجنى عليها و و و ... رئيس وحدة مباحث قسم الموسيقى ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم أنه مبنى قضاءه بصفة أصلية وفي موضوع الواقعة محل الجريمة على أقوال المجنى عليها

وأقوال وضابط المباحث وهي دعائم صحيحة تكفي لإقامته ، فإنه يكون غير منتج النعى على الحكم إغفاله أقوال شاهدين آخرين أورد اسميهما تزيدا طالما أن تلك الأقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنقتها المحكمة ولم يكن لها من أثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم وما دامت المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة ، وكان الطاعن لم يثر أمام المحكمة أن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه مما لا يقبل معه القول أنها أغفلت الرد على دفاعه في هذا الشأن ، فإن النعى على الحكم بقالة القصور في التسبيب يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت يبين من الاطلاع على المفردات أن ما استخلصه الحكم من أن المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالأجرة يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق ، فإن دهرى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة وما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف العاملة بالأجرة عن المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأديا إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حمد هزام ، ومحمود كامل عطيفة : ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٣٣)

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤ القضائية

تفتيش . "إذن التفتيش . إصداره" . مواد مخدرة . حكم . "تسبيبه .
تسبيب معيب" . نقض . "حالات الطعن" .

شروط صحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن به .

الاتجار فى المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار .

صدور إذن التفتيش استنادا إلى تحريات . تفيد معاودة المتهم مزاولة نشاطه فى تجارة
المخدرات وتوزعها على عملائه . قضاء الحكم بأن الاذن صدر عن جريمة لما تقع . خطأ فى تطبيق
القانون .

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن
فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو ما يتصل به بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط
القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة —
قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية
والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة
مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة ، ولما كانت الواقعة كما هى ثابتة
فى محضر التحريات التى صدر الإذن بناء عليها على ما نقله الحكم عنها — تفيد
أن التحريات السرية دلت أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه فى تجارة المخدرات
وتوزعها على عملائه ، وكان الاتجار فى المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة

مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو في مدلوله القانوني ينطوي على منصرف الحياة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها ، كما أن التوزيع مظهر لنشاطه في الاتجار ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . فضلا عن فساد استدلاله بما يستوجب نقضه . لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجناية رقم ٢٢٩٨ سنة ١٩٧٢ شين الكوم المقيمة بالجدول الكلي برقم ١٤٩ سنة ١٩٧٢ بأنه في يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز شين الكوم محافظة المنوفية أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدزين (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه مع مصادرة المخدرات المضبوطة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... بحيث إن الطاعة تنعني على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار بمقولة إذن التفتيش قد صدر عن جريمة غير قائمة تأسيسا على ما ورد بمحضر التحريات من أن المطعون ضده قد هاد لمزاولة نشاطه في الاتجار بالمخدر وهو ما لا يفيد جزما أنه محرر وحائز لهذا المخدر يكون قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في القانون ، ذلك بأن الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار وأن عبارة محضر التحريات تفيد هذا المعنى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى كما صورها الاتهام في أن المتهم أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ثم عرض إلى الدفع المبدئى من المطعون ضده بطلان إذن التفتيش لا بثنائه على تحريات غير جدية وانتهى إلى قبول هذا الدفع والقضاء ببراءة المظهور ضده بقوله "وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك لأن الثابت من مطالعة محضر تحريات الملازم أول... رئيس وحدة مباحث مركز شبين الكوم المحرر يوم ١٦/٦/١٩٧٢ أنه ورد فيه" دلت تحرياتنا السرية التي قمنا بها على أن المدعو... من قرية مابيج والمسجل شقى خطر... تجارة المخدرات... قد عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه وصدر الإذن بتفتيش المتهم من النيابة العامة على هذا الأساس. ولما كان يشترط للإذن بالتفتيش باعتباره عملاً من أعمال التحقيق ألا يصدر إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وهو ما لا يصدق على ما تضمنه محضر التحريات المشار إليه لأن مدلول عبارات هذا المحضر وهو أن المتهم عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على زبائنه لا تفيد بطريق الجزم على أنه محرز أو حائز لمخدرات حتى يصح الإذن بضبطها إذ من الجائز أن يكون المتهم هذا حسب المداول قد اتصل بتجار المخدرات لمدته مستقبلاً لتوزيعها على زبائنه استئنافاً لنشاطه السابق في الاتجار بها وأعد العدة للمضى في هذا المشروع المؤتم باعداد ميزان أو سيارة أو أشخاص يعاونونه في مشروعه التجارى هذا لحسب دون أن تستطيل يده بعد إلى مخدرات استغلاله يمكن معها اعتباره حائزاً أو محزاً لمخدرات بالفعل مما يجر إلى إعلان إذن التفتيش هو وما انبنى عليه تطبيقاً للقاعدة القائلة بأن ما بنى على الباطل فهو باطل". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل المصبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرضه التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة، ولما كانت الواقعة كما هي ثابتة في محضر التحريات التى صدر الإذن بناء عليها - على ما نقله الحكم منها - تفيد أن

المتجريات السرية دلت على أن المتهم قد عاد لمزاولة نشاطه في تجارة المخدرات
موزعها على عملائه ، وكان الاتجار في المخدرات لا يعسر أن يكون حيازة
مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مداوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب
هذلاته الظاهرة فيها ، كما أن لتوزيع مظهر لنشاطه في الاتجار ، فإن الحكم المطعون
فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون فضلا عن فساد استدلاله مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا
الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتمحير أدلتها فإنه يتعين أن
يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ومضوية الملف
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشريفي ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد الحميد محمد الشريفي .
وحسن علي المغربي .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ القضائية

إجراءات المحاكمة . معارضة . " نظرها والحكم فيها " . بطلان . " حكم " .
حكم . " بطلانه " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . بطلان الحكم " .

تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لهذر قهري . عدم صحة الحكم الصادر
في المعارضة .

عمل تقديم الـأمر القهري المانع من حضور نظر المعارضة . يكون عند نظر الطعن
في الحكم .

وجود المعارض بالخارج في عمل رسمي . عذر قهري يمنه من حضور المعارضة .

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي
الصادر بإدائته أو باعتبارها كأن لم تكن أو يقبولها شكلا ورقضا موضوعا
وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير ممانع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه
عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع
إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة
فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان
المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، وعمل نظر العذر القهري المانع وتقدمه
يكون عند نظر استئناف الحكم أو عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ، ولا ينبغي

من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها ، مما يجبر معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها رجاها للنقض بالحكم ، وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم الاستثنائي يرجع إلى وجوده بالخارج في العمل الرسمي الثابت بالشهادة المقدمة منه والتي تطعن إليه المحكمة لصحتها ، فإنه يكون قد أثبت العذر القوي المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة باب الشرعية ضد ... (الطاعن) متهما إياه بأنه في يوم ٣ من يناير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم باب الشرعية محافظة القاهرة : أصدر له شيكا بمبلغ خمسة وسبعين جنيها على بنك مصر فرع العباسية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة ثلاثمائة قرش له قف التنفيذ ، وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية : فعارض : وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر باطلا إذ قضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن لغيابه بالجلسة المتعددة لنظر المعارضة في حين أنه لم يتخلف عن الحضور إلا لسبب قهري هو سفره خارج الجمهورية لأعمال رسمية بوصفه أحد رجال القوات المسلحة المصرية مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن الطاعن قدم في يوم ٢ من يناير سنة ١٩٧٣ وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن في الحكم بطريق النقض طلبا للنيابة لوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضي بها عليه استنادا إلى أن عدم حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطلوب وقف تنفيذه كان لسبب لا دخل لإرادته فيه هو وجوده خارج الجمهورية في مأمورية رسمية على ما هو ثابت بالشهادة المرفقة بطلبه ، وقد قررت النيابة وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل في الطعن بالنقض المرفوع منه . وكان يبين من الرجوع إلى تلك الشهادة إنها تنفي أن الطاعن من المقاتلين بالوحدة رقم ١٠٠٥٢ ج ١٧ بالقوات الجوية وأنه كان بمأمورية خارج الجمهورية في المدة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢ إلى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ كما كان يتعذر عليه معه حضور جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لما كان ما تقدم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته أو باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بدون عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئلاف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . ولا يغير من ذلك عدم وقف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليطعن لها تقديره والتحقق من صحته

لأن المتهم — وقد استحال عليه الحضور أمامها — لم يكن في مقدوره إبداءه لها
 مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم
 لما كان كل ما تقدم وكان يبين من الأوراق أن عدم حضور جلسة ٣ ديسمبر
 سنة ١٩٧٢ التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة في الحكم الاستئنافي يرجع لوجوده
 بالخارج في العمل الرسمي الثابت بالشهادة المقدمة منه والتي تطعن هذه المحكمة
 لصحتها ، فانه يكون قد أثبت قيام العذر القهري المانع من حضور الجلسة بما
 لا يصبح معه في القانون القضاء في غيبته باعتبار معارضته كأن لم تكن ويتعين معه
 نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن على المغربى .

(١٣٥)

الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٤ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معیب " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . محكمة النقض . " سلطتها " . تقض . " نظره والحكم فيه " .
خلط الحكم دفاع متهم بآثر . ينفيه من اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها .
أردك ؟

إذا كان الحكم المطعون فيه قد خلط بين ما قام عليه دفاع المتهم الثاني
في الدعوى وبين دفاع الطاعن (المتهم الثالث في الدعوى) فإن ذلك يكشف
عن أنه لم يكن متفطنا إلى دفاع الطاعن على وجهه الصحيح وينبىء من اختلال
فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته
سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالأساس الذى كوت عليه محكمة الموضوع
عقيدتها فيها أو بانزال حكم القانون عليها ، مما يجعل من المتعذر على محكمة النقض
تبين صحة الحكم من فسادده ويمجزها عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار إثباتها فى الحكم ، وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... ٢ — ... ٣ — ... الطاعن. ٤ — ... بأنهم في يوم ٢ مارس سنة ١٩٧١ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة: أخفوا الأشياء المسروقة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر مع علمهم بذلك. وطلبت عقابهم بالمادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات. ومحكمة الساحل الجزئية قضت حضوريا اعتباريا للأول والثالث وحضوريا للثاني والرابع بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهمين الأول والثالث ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش اوقف التنفيذ وبراءة المتهمين الثاني والرابع مما أسند إليهما. فاستأنف المتهم الثالث هذا الحكم، ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعن المحامي من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime إخفاء أشياء مسروقة قد شابه الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه أورد أن الطاعن — وهو المتهم الثالث في الدعوى — ادعى بتروير القاتورة المنسوب صدورها منه للتمهم الأول وأطرح هذا القول منه، مع أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يدفع بتروير القاتورة المقدمة وأن الذي دفع بذلك في جلستي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ وأول أكتوبر سنة ١٩٧٢ هو المتهم الثاني في الدعوى على أساس أنها غير موقعة منه بما ينفي عن أن المحكمة لم تكن متفطنة لعناصر الدعوى ومراكز المتهمين فيها وما قام عليه دفاع كل منهم، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند — من بين ما استند إليه —
 نقياً انتهى إليه من القضاء برفض استئناف الطاعن وتأييد الحكم المستأنف الذي
 يقضى بإدائته — على قوله " .. ولما كان المتهم (الطاعن) قد ادعى تزوير
 الفاتورة المنسوب صدورها منه للمتهم الأول ومنطق هذا الطعن الذي لم يقور به
 المتهم قانوناً هو أن الفاتورة إنما تتعلق بذات الأشياء المضبوطة والثابت مرققتها
 من هيئة السكك الحديدية لتعلقها بها ولكونها ممنوعة من التداول، ومن ثم تكون
 التهمة المسندة للمتهم قائمة بالدليل الصحيح قبله ويتعين لذلك رفض الاستئناف
 موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف " . ولما كان يبين من مطالعة محاضر
 جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن (المتهم الثالث في الدعوى)
 حضر بجلسته ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ واتمس الحاضر معه البراءة وبجلسته
 أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ لم يحضر الطاعن ثم حجزت الدعوى للحكم ، وفي هاتين
 الجلستين طلب الحاضر مع المتهم الثاني في الدعوى الطعن بالتزوير على الفاتورة
 المنسوب صدورها إليه والمقدمة من المتهم الأول لأنها غير موقعة منه ،
 كما أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن أنكر التهمة
 المسندة إليه وقرر بأن الحديد المباع منه للمتهم الأول يختلف عن الحديد المضبوط
 لدى الأخير . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد خلط بين ما قام عليه
 دفاع المتهم الثاني في الدعوى وبين دفاع الطاعن (المتهم الثالث في الدعوى)
 الأمر الذي يكشف عن أنه لم يكن متفطناً إلى دفاع الطاعن على وجهه الصحيح
 وينبغي عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها مما لا يمكن معه
 استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالأساس الذي كونت عليه
 محكمة الموضوع عقيدتها فيها أو بانزال حكم القانون عليها ، مما يجعل من المتعذر
 على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فساد وبهجزها عن مراقبة صحة تطبيق
 القانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم
 المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي
 أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربيني ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد الحميد محمد الشربيني ،
وحسن علي المغربي .

(١٣٦)

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يفسره " . حكم . " تسببيه " .
تسبيب معيب " . مسئولية جنائية . قتل خطأ .
عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى لا يترتب على صحته انتفاء المسؤولية . قصور بهيه .
مطال .

إذا كان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحض الشرطة فور
وقوع الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق
مطفأة الأنوار الخلفية لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتار قليلة فاضطر
إلى الانحراف يسارا قليلا ليفادى الاصطدام بها ، فصدمته سيارة نقل كانت
قادمة من الاتجاه المضاد ، كما تبين أن محامى الطاعن تمسك بهذا الدفاع
في مذكرة المقدمة إلى المحكمة الاستئنائية والتي أذنت بتقديمها في فترة حجز
القضية للحكم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه ،
مع أنه دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ،
يكون قاصرا قصورا معيبا ويستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ من يولية سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز أجا محافظة الدقهلية (أولا) : تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن رعونته وعدم احترازه وعدم مراعاته القوانين واللوائح بأن قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر وحاول أن يتقدم سيارة تقف بالطريق دون أن تسمح حالة الطريق بذلك فاصطدم بها وحدثت إصابة المجنى عليها الموصوفة بالتقرير الطبي التي أودت بحياته . (ثالثا) : تسبب خطأ في إصابة بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي بأن ارتكب ذات الخطأ سالف الذكر فحدثت إصاباتهم من جراء ذلك . وطالبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومواد القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ . ومحكمة أجا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة وكفالة عشرين جنيتها عما نسب إليه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل والنفاذ . فطعن الاستناد المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع مسئوليته أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة ضرورة أبحاثه إلى وقاية نفسه ونفس ركاب سيارته من خطر الاصطدام بسيارة نقل كانت تقف بالطريق دون إضاءة مما اضطره إلى الانحراف يسارا ليجاوزها فصدته سيارة قادمة من الاتجاه المضاد وأدى ذلك إلى وقوع الحادث إلا أن الحكم

المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يورد هذا الدفاع أو يرد عليه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه بين الواقعة بما مفاده أنه أثناء سير المتهم بسيارته الأجرة ليلا بالطريق الموصل من القاهرة إلى دمياط شاهد سيارة نقل تقف على يمين الطريق أمام سيارته فحاول أن يتجاوزها فانحرف يسارا إلا أنه اصطدم بسيارة نقل أخرى كانت قادمة في الاتجاه المضاد فأدى ذلك إلى وقوع الحادث ثم عرض الحكم إلى دفاع الطامن لخصمه في أنه قد أنكر التهمة المسندة إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي واعتنى أسبابه دون أن يورد أسبابا جديدة . وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الطاعن قرر بمحضر الممرطة فور وقوع الحادث أن سببه يرجع إلى وجود سيارة نقل كانت تقف على يمين الطريق مطفأة الأنوار الخلفية لم يرها أثناء سيره إلا على بعد أمتار قليلة فاضطر إلى الانحراف إلى اليسار قليلا لتهتدى الاصطدام بها فصدمة سيارة نقل كانت قادمة في الاتجاه المضاد ، كما تبين أن عامي الطامن تمسك بهذا الدفاع في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية والتي أذن بتقديمها في فترة حيز القضية للحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ليقول كلمته فيه ، مع أنه دفاع جوهري قد يترتب على ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية . فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

جلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٤

بإضافة السيد المستشار / محمد عبد انعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حسن أبو الفتوح الشربينى ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشربينى -
وحسن علي المفرنى .

(١٣٧)

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ القضائية

(٢٠١) حكم . " وصف الحكم " . محكمة الجنايات . " بطلان
أحكامها " .

(١) العبرة في وصف الأحكام . بحقيقة الواقع .

لا يكون الحكم حضوريا . إلا لمن تهيأت له فرصة الدفاع كاملة .

(٢) عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فى الأحكام الصادرة من محكمة
الجنايات فى مراد الجنايات . ولو وصف الحكم بأنه حضورى .

مما عدا المحكمة الشاهد ومناقشته فى غاية التهم ثم الحكم فى الدعوى . إلتفاتا للحكمة
غيايبا .

(٣) حكم . " بطلانه . سقوطه " . وصف للنهية . دعوى جنائية .
محكمة الجنايات . " سقوط أحكامها " . نقض . " إعتبار الطعن غير ذى موضوع " .
بطلان .

المناط فى إعتبار الحكم صادرا فى جنابة أو جنحة . هو بالوصف الذى رقبت
به الدعوى .

إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجنابة . مريانا حكم المادة ٢٩٥ إجراءات .
على حكمها . ولو وصفت المحكمة بأنها جنحة .

بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى سقوطه . أورد ذلك : إعتبار
الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة
الواقع ، فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم إلا إذا حضر وتهيأت له الفرصة
للإبداء دفاعه كاملا .

٢ - إن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم
الحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنائيات من محكمة
الجنايات كما فعل بالنسبة للمجوع والمخالفات ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت
من الأوراق أن المطعون ضده لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة التي سمعت فيها
المحكمة أقوال الطبيب الشرعي وناقشته في غيبته ثم أصدرت حكمها المطعون فيه ،
فإن ما ذهب إليه المحكمة من وصف الحكم بأنه حضوري اعتباري يكون غير
مصحح في القانون لأنه في حقيقة الأمر حكم غيابي رغم هذا الوصف .

٣ - لما كانت المحكمة إذ اعتبرت الحكم الذي صدر على المطعون ضده
محققا لتهيئته حكما حضوريا اعتباريا صادرا في جنحة وقابلا للعارضة ، قد أخطأت
في تطبيق القانون ، ذلك أن مناط التفرقة في مثل هذه الحالة هو الوصف الذي
توقع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة -
حصرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان مؤدى
عكس المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن
إذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ولما كان هذا البطلان
الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجنائية المنسوبة إلى
المطعون ضده فيه معنى سقوط الحكم مما يجعل الطعن غير ذي موضوع ، ومن ثم
فإن الطعن من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

الوقائع

تأهلت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢ من يونيو سنة ١٩٧١ بدائرة
صبيح كريت غمر محافظة الدقهلية : ضرب عمدا فأحدث به الإصابات

والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعافيته طبقا للواد المبينة بأمر الإحالة . فقرر ذلك في ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٢ . ومحكمة جنايات المنصورة قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بتفريم المتهم ثلاثة جنيات باعتبار أن الواقعة تشكل جنحة الضرب البسيط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تعيب على الحكم المطعون فيه اعتباره الواقعة المسندة إلى المطعون ضده جريمة ضرب بسيط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية ومن المناقشة التي دارت بالجلسة أن تشابك المطعون ضده مع المجنى عليه وما صحب ذلك من اعتداء ولد لدى المجنى عليه انفعالا نفسيا مهد وعجل بحصول النوبة القلبية التي أدت إلى وفاته فيكون المطعون ضده مسئولاً عن تلك النتيجة المحتملة التي ترتبت على سلوكه الإجرامي مما يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم المطعون ضده - بوصف أنه ضرب المجنى عليه عمدا فأحدث به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وقضت محكمة جنايات المنصورة حضوريا اعتباريا بتفريمه ثلاثة جنيات تأسيسا على أنه لا يمكن الجزم بأن الوفاة كانت نتيجة للفعل الذي قارفه واعتبرت أن الواقعة تشكل جنحة الضرب البسيط وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . وعارض المطعون ضده ومثل أمام المحكمة فقضت في معارضته بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٧٣ بتبطل شكلا وتأييد الحكم المعارض فيه واقتصر طعن النيابة العامة على الحكم الأول .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن المطعون ضده حضر جلسة المحاكمة الأولى وترافع المدافع عنه وتأجل نظر الدعوى إلى جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ لمناقشة الطبيب الشرعي الذي تخلف عن الحضور في الجلسات اللاحقة

على أن مثل أمام المحكمة بجلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٣ وسمعت أقواله وناقشته المحكمة في غيبة المطعون ضده وصدر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة الأخيرة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العسيرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للنصم إلا إذا حضر وتبأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، وكان من المقرر أيضا أن الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجناح والمخالفات ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده لم يحضر جلسة المرافعة الأخيرة التى سمعت فيها المحكمة أقوال الطبيب الشرعى ومناقشته في غيبته ثم أصدرت حكما المطعون فيه . فإن ما ذهبت إليه المحكمة من وصف الحكم بأنه حضورى اعتبارى يكون غير صحيح فى القانون لأنه فى حقيقة الأمر حكم غيابى برغم هذا الوصف . لما كان ذلك ، فإنه وإن كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أجاز فى المادة ٣٣ منه للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ، وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه " إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق بالتضمنات قد نفذ بأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها .. " . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ اعتدت الحكم الذى صدر هل المطعون ضده فى غيبته حكما حضوريا اعتباريا صادرا فى جنحة وقابلا للمعارضة قد أخطأت فى تطبيق القانون ، ذلك أن مناط التفرقة فى مثل تلك الحالة هو الوصف الذى ترفع به الدعوى فإذا رفعت بوصفها جنائية — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — سرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان مؤدى تلك المادة هو تقرير بطلان الحكم الصادر فى غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجنائية المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، وإبراهيم أحمد الديري ، وعبد الحميد محمد الشريفي ، ومادل
برهان نور .

(١٣٨)

الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤ القضائية

إعلان . عقوبة . " العقوبة الأصلية " . " العقوبة التكميلية " . جريمة .
" أركانها " . تقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم
في الطعن " .

جريمة . مباشرة الإعلان دون تجديد الترخيص . عقوبتها . هي ذاتها المقررة لجريمة مباشرة دون
ترخيص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ ، مثال خطأ في تطبيق القانون .

أوجبت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦
في شأن تنظيم الإعلانات لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة
المختصة ، وصيغت الفقرتان الثالثة والخامسة مدة سريان الترخيص بسنة واحدة ،
وأبانت عن إمكان تجديده طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية
والتي صدرت فيما بعد بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨
ثم نصت المادة الثامنة من ذلك القانون على أن : " كل من باشر إعلاناً أو تسبب
في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن
جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات . . . وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة
الإعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضريبة الرسوم المقررة على
الترخيص . . . " ولما كان مراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء
على جريمة مباشرة الإعلان دون ترخيص أو دون تجديد الترخيص طبقاً للأوضاع

التي تحددها اللائحة التنفيذية عقوبة أصلية هي عقوبة الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات ، وعقوبات تكميلية وجوبية هي إزالة الإعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى إدانة المطعون ضده بجرime عدم تجديد ترخيص الإعلان الذي أقامه عن منشأته ، فإنه إذ قضى بالعقوبة الأصلية بتغريم المتهم مائة قرش واقتصر في العقوبات التكميلية على إلزام المتهم برد الشيء إلى أصله دون أن يقضى بعقوبة إزالة الإعلان وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ، ودون أن يبين وجهها لإغفال القضاء بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما وجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الإزالة وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة ورد الشيء إلى أصله المقضى بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ مايو سنة ١٩٧١ بدائرة قسم ملوى محافظة المنيا : لم يجدد ترخيص الإعلان عن مقهى بعد انتهاء مدته (سنة) في خلال المدة المقررة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢/٣ و ١/٨ و ١/١٠ و ١٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦ ، ومحكمة جناح ماوى الجزئية قضت بحضوره بتغريم المتهم مائة قرش وسداد رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق عن الترخيص والمصروفات والإزالة على نفقته خلال أسبوعين . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة ، ومحكمة المنيا الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غيايبا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع وإلزام المخالف بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش ورد الشيء لأصله ، عارض المتهم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى النيابة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين دان المطعون ضده بجريمة عدم تجديد ترخيص الإعلان عن مقهاه عملا بالمواد ١ و ٣ و ٨ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات وقضى بتغريمه عنها ١٠٠ مائة قرش وإلزامه برد الشئ إلى أصله ، دون أن يقضى بإزالة الإعلان وإلزام المتهم بأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص — على خلاف ما تنص به المادة الثامنة من هذا القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بتغريم المتهم ١٠٠ مائة قرش وسداد رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق على الترخيص والمصروفات حتى الإزالة والإزالة على نفقته خلال أسبوعين ، فاستأنفت النيابة العامة للخطأ في تطبيق القانون كما استأنف المتهم . ومحكمة ثانية درجة قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وإلزام الأراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ مائة قرش ورد الشئ لأصله — وجاء في مدونات الحكم تحصيلًا للواقعة التي دان المتهم عنها : "أن التهمة المسندة إلى المتهم في تكييفها القانوني هي عدم تجديد ترخيص الإعلان الذي أقامه المتهم من منشأته وليس كما ذهب إليه الحكم المستأنف من تشخيص الواقعة على أنها أشغال طريق . . . ومن ثم يكون استئناف النيابة في محله ويتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتغريم المتهم مائة قرش ورد الشئ لأصله إعمالا لمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المفيدة به الدعوى . . . " لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات — المشار إليه — قد عرفت المراد بالإعلان وأوجبت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من هذا القانون لمباشرة الإعلان الحصول على ترخيص من السلطة المختصة ، وعينت الفقرتان الثالثة والخامسة مدة سريان الترخيص بسنة واحدة ، وأبانت عن إمكان تجديده طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي صدرت فيما بعد بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ ثم نصت المادة الثامنة من ذلك القانون على أن : "كل من باشر إعلانا

أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل من جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات ... وفي جميع الأحوال يقضى بإزالة الإعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ... " وكان مراد الشارع من هذه النصوص أنه فرض جزاء على جريمة مباشرة الإعلان دون ترخيص أو دون تجديد الترخيص طبقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية عقوبة أصلية هي عقوبة الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز عشرة جنيهات ، وعقوبات تكميلية وجوبية هي إزالة الإعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة المطعون ضده بجريمة عدم تجديد ترخيص الإعلان الذي أقامه عن منشأته ، فإنه إذ قضى بالعقوبة الأصلية بتفريم المتهم مائة قرش واقتصر في العقوبات التكميلية على إلزام المتهم برد الشيء إلى أصله دون أن يقضى بعقوبة إزالة الإعلان وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص ودون أن يبين وجبها لإهمال القضاء بها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة الإزالة وأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص بالإضافة إلى عقوبة الغرامة ورد الشيء إلى أصله المقضى بها .

جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / نصر الدين حسن مزام ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وعبد الحميد محمد الشريفي ،
وعادل برهان نور .

(١٣٩)

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١) إعلان . إجراءات المحاكمة . معارضة . نقض . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها . بطلان .

حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور
من بطلان .

(٢) حكم . " تاريخه " . محضر الجلسة . نقض . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها .

تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم . وتاريخ إصداره . العبارة فيما بما يرد بمحضر الجلسة
والنسخة الأصلية للحكم لا بما يرد « برول » القاضي .

(٣) إجراءات المحاكمة . إعلان . استئناف . " ميعاده " . نقض . " أسباب
الطعن " . ما لا يقبل منها .

صدر قرار جهاز الدعوى للحكم في حضرة الطاعن ومحاميه . يوجب عليه تتبع صدور الحكم بلا حاجة
إلى إعلان .

ميعاد استئناف الحكم . في هذه الحالة . بدؤه من تاريخ صدوره .

(٤) إثبات . قرائن . حكم . " حجته " . " تسميته " . تسميته غير معيب .
قوة الأمر المقضي . نقض . " نطاق الطعن " . " أسباب الطعن " .
ما لا يقبل منها .

مصلحة القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثره . حيازة الحكم المستأنف قوة الأمر بالمقضى . مثال .

التفات المحكم عما أبدى من دفاع في موضوع الاستئناف صحيح . مادام قد انتهى إلى عدم قبول الاستئناف شكلا .

١ - من المقرر أن حضور المعارض جلسة المعارضة وتمكينه من الادلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان ، ومن ثم فإنه لا محل لنعى الطاعن ببطلان إعلانه بجلسته المعارضة .

٢ - إن العبرة في تبين تاريخ الجلسة التي حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير . ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم في الجلسة التي سبق تحديدها لإصداره ، فإنه لا قيمة لما ورد على خلاف ذلك في مسودة قرارات القاضي إن صح ما أستند إليه الطاعن في هذا الشأن .

٣ - متى كان قرار حجز القضية للحكم قد اتخذ في حضرة المتهم - الطاعن - ومحاميه فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتبع صدور الحكم فيها ، ويكون الطاعن إذ استأنف الحكم متجاوزا بذلك الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور ذلك الحكم ، فإن استئنائه يكون غير مقبول شكلا .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا - وكان قضاؤه بذلك سليما - فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يثيره الطاعن بشأنه من عيوب وكذلك الشأن بالنسبة لمنعاه بشأن التخالص ، فإنه على فرض إثارتها لدى محكمة الدرجة الثانية ، فإنه باعتبارها دفاعا في موضوع الاستئناف لا تتصل به تلك المحكمة ولا تلتزم بالرد عليه إزاء ما انتهت إليه من عدم قبول الاستئناف شكلا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الموسيقى الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٨ تسلم منه مبلغ ٤٢٠ ج و ٩٦٠ م لتوريده لشركة طنطا للزيوت والصابون التي يعمل بها فاختلسه لنفسه إضرارا به . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وأنعاب المحاماه . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام (أولا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ . (ثانيا) بإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد كتعويض مؤقت . (ثالثا) بإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية وجنيهين أتعابا للمحاماه . (رابعا) رفضت ماعدا ذلك من الطلبات . عارض ، وقضى في معارضته بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضورها بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقريرية بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو بطلانه وخطؤه في تطبيق القانون وإخلاله بحق الدفاع وقصوره في التسيب ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ، واحتسب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بالحكم المستأنف الصادر في المعارضة المرفوعة من الطاعن على الرغم من أنه لم يعلن إعلانا صحيحا بجلسة المعارضة ، كما أن الحكم صدر في المعارضة بجلسة ١٩٦٩/١٢/٣١ بدلا من جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٤ التي كانت محددة لإصداره طبقا لما هو ثابت في مسودة القرارات " رول للقاضي " ودون قرار من المحكمة بمد أجل الحكم ولذا لم يمكنه العلم به ، فضلا عن أنه حال بينه وبين تتبع سير المعارضة والعلم بالحكم الصادر فيها مانع قهري هو أنه كان مريضاً وملازماً الفراش

— طبقا للشهادة الطبية التي قدمها رفق تقرير طعنه بالنقض — مما يبنى عليه قانونا مد ميعاد الاستئناف إلى حين علمه بالحكم بوجه رسمي ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة مخطئا بذلك في تطبيق القانون . ويضيف الطاعن أنه كان قد أبدى أوجه دفاعه أمام محكمة ثاني درجة ودل على مرضه بالشهادة الطبية التي قدمها إلا أنها أغفلت تحقيق دفاعه مما يعيب إجراءاتها بالبطلان كما تقدم إليها أيضا بخالصة عن الدين موضوع الدعوى موقعة من المدعى بالحقوق المدنية — وهي التي قدمها أيضا رفق تقرير طعنه بالنقض — فلم تعرض لتلك الخالصة ولم تتناولها في أسبابها بما يشوب حكمها بالقصور في التسبيب — هذا إلى بطلان الحكم المستأنف إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي رغم انعدامه لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته واسم المحكمة واسم المتهم ، ورغم أنه شابه الخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعن في تهمة التبيد مستمدا الدليل على مقد الأمانة فيها من مجرد صورة فوتوغرافية مستند قدمها المدعى بالحقوق المدنية ، الأمر الذي يخالف القواعد القانونية المقررة في الإثبات .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات معارضة الطاعن في الحكم الغيابي ومن ورقة الحكم الصادر فيها أن الطاعن حضر في جلسة ١٩٦٩/١١/٦ ، ومعه محاميه وفيها قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٦٩/١٢/٣١ ، وفي تلك الجلسة الأخيرة قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن حضور المعارض بجلسة المعارضة وتمكينه من الإدلاء بدفاعه كاملا يصحح ما قد يشوب ورقة تكليفه بالحضور من بطلان ، فإنه لا محل لنعي الطاعن ببطلان إعلانه بجلسة المعارضة . ولما كانت العبرة في تبين تاريخ الجلسة التي حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وكان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم في جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ وأنها هي التي سبق تحديدها لإصداره ، فإنه لا قية لما ورد على خلاف ذلك في مسودة قرارات القاضي إن صح ما استند إليه الطاعن

المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة زراعة تبغ بدون تصريح قد جاء مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذا كانت النيابة قد أخطأت ووصفت التهمة بأنها زراعة التبغ بدون تصريح على خلاف ما ثبت بمحضر الضبط من أنه ضبطت بمزول المطعون ضده بذور من التبغ اعترف بحيازته لما كان للحكمة أن تقضى بالبراءة لأنها غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل وكان يتعين عليها أن ترجع الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح .

وحيث إن النيابة أسندت إلى المطعون ضده أنه زرع الدخان المبيّن بالمحضر بدون تصريح من الجهة الإدارية المختصة وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ فقرة أولا و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ " في شأن تهريب التبغ " وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام قضاءه على أنه لا دليل في الأوراق على أن المتهم — المطعون ضده — قام بزراعة الدخان ولا تعول المحكمة على الاعتراف المنسوب إليه في محضر جمع الاستدلالات إذ أنه قد عدل عنه ومن ثم تكون التهمة غير ثابتة .

وحيث أنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالألا معاقب المتهم من واقعة مادية غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالمحضر دون أن تضيف إليها شيئا .

ولما كانت الدعوى قد رفعت على المطعون ضده بوصف أنه زرع التبغ المبيّن بالمحضر بغير تصريح من الجهة الإدارية المختصة الأمر المنطبق على البند

”اولاً“ من المادة الثانية من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ في شأن تهريب التبغ والتي تعتبر زراعة التبغ تهريباً ، وكان البند ”رابعاً“ من المادة ذاتها يعتبر تهريباً تداول التبغ أو حيازته أو نقله كذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها ، ومن ثم كان مجال أعمال البند الأول يفاير كلية مجال أعمال البند الرابع . لما كان ذلك ، وكان الوصف الوارد بطلب التكليف بالحضور في الدعوى المماثلة ، ينصب على واقعة زراعة التبغ ، فلا يسوغ محاكمة المطعون ضده عن واقعة أخرى . مكونة من فعل مادی مختلف هو حيازة بذور تبغ — لم ترد بورقة التكليف بالحضور ولم تكن مطروحة على المحكمة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة زراعة التبغ بدون تصريح لا يكون قد خالف القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 نصر الدين حسن عزام ، ومحمد كامل عطيفه ، ومهدي محمود الأسبوطي ، وأحمد
 فؤاد جنيته .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) مواد مخدرة . تحقيق . نيابة عامة . قاضي التحقيق . مستشار
 الإحالة . إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطات في تقدير الدليل " .
 نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

(١) الإجابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي .
 عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور . بقاء سلطة التعقيب الابتدائي لها حتى
 لو كانت الدعوى قد أحيت إلى مستشار الإحالة . مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ،
 ٣٧٣ و ٣٧٤ إجراءات جنائية .

(٢) وزن أقوال الشاهد . وتقدير الظروف التي يؤدي فيها عهادته . مرجعه
 إلى محكمة الموضوع . إخلال الموضوع في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر
 الدعوى . عدم جوازه .

١ - لما كان الشارع قد قضى في المواد ٢١٤ ، ١٩٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
 من قانون الإجراءات الجنائية بأن ترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة
 أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة وبأن تعان
 النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر من المستشار بالإحالة إلى محكمة الجنايات
 أمام المحكمة وبأن تكلف المتهم بالحضور - كما جعل - بمقتضى المادة ٦٤ من
 هذا القانون ندب قاضي التحقيق رهنا بطلب النيابة العامة كما حظر عليه بمقتضى

المادة ٦٧ مباشرة التحقيق إلا بناء على طلبها كما أولاها هي بمقتضى المادة ١٩٩ مباشرة التحقيق في مواد الجنح والجنايات فيما عدا ما يختص به قاضى التحقيق ، كما قضى بالمادة ١٩٢ بأنه إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقدم المحضر للمحكمة ، فقد دل بهذا على أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى ، لما كان ذلك فان عدم اتصال سلطة الحكم نفسها بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور يبقى على التحقيق الابتدائى للنيابة العامة صاحبة السلطة الأصلية فيه — لما كان ذلك — فان قول الطاعن باختصاص مستشار الإحالة بإعادة التحقيق ما دامت القضية قد أحييت إليه وسلمت له يكون قولاً عقيماً لا جدوى منه ما دام الطاعن لم يجادل في عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى فيبقى الاختصاص بإعادة التحقيق فيها للنيابة العامة — صاحبة السلطة الأصلية في التحقيق الابتدائى ، وغنى عن البيان أن ما لمستشار الإحالة بمقتضى المادة ١٧٥ من حق في إجراء تحقيق تكميلى فحسب أو نذبه للنيابة العامة لإجرائه دون إجراء تحقيق أصلى لآية بينة على أن اتصال المستشار بالدعوى لا يرفع اختصاص النيابة العامة بل يؤكد ما أوجبه عليها المادة ١٩٢ من إجراء التحقيق التكميلى عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة ومن ثم يكون هذا النعى غير سديد .

٢ — وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات — كل ذلك — مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها — لما كان ذلك — وكان ما يشير الطاعن في شأن القوة التدليلية لأقوال الشاهد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز التصدى له أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۱ من يولييه سنة ۱۹۶۸ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادتين ۱/۳۰۴ و ۱/۳۸۱ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنَت النيابة العامة في هذه الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بتاريخ ۲۸ مايو سنة ۱۹۷۳ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المشار إليها — مشكلة من دائرة أخرى — قضت حضوريا عملا بالمواد ۲۱ و ۳۷ و ۳۸ و ۴۲ من القانون رقم ۸۸ لسنة ۱۹۶۰ والبند ۱۲ من الجدول رقم ۱ / المرفق به والمادة ۱۷ من قانون العقوبات بمعاقبية المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراره للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية إحرار جوهر مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذك بأنه وهو في معرض الرد على الدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة وبعد أن قطع بأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وأنه ليس من قضاء الحكم عاد ونوى بين إجراءات إحالة القضية إلى مستشار الإحالة وبين إحالتها إلى المحكمة حين تعلل بأنه ليس في جداول النيابة العامة ما يفيد إعلان الدهوى المائلة وأن ذلك يطلق من حق النيابة فيها مما ينبىء عن تشكك

المحكمة في تحديد الجهة المنوط بها إعادة تحقيق الدعوى بعد فقد أوراقها مع أن الثابت أن القضية أحييت إلى مستشار الإحالة وسلمت إليه ، ومن ثم فقد صارت إليه اختصاصا وإلزاما بأن يتولى هو إعادة التحقيق فيها لحكم المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية . هذا إلى أن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن أوراق القضية وقد خلت من أصل محضر التحريات ومن إذن النيابة العامة بما يتضمنه من بيانات جوهرية فإنه لا يمكن افتراض سلامة هذه العناصر والاعتماد فيها على ذاكرة الشاهد إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يسوغه وعول في قضائه على أقوال مرسله من شاهد حرص على تأييد الإتهام قبل الطاعن بأية صورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحرار جوهر مخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مائغة مستقاة من أقوال معاون قسم مكافحة المخدرات ومما ثبت من تقرير العامل الكيماوية . لما كان ذلك ، وذن الحكم المطعون فيه إذ عرضا أنير في شأن الجهة المختصة بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه قد رد عليه بأن القضية وإن كانت قد أحييت إلى مستشار الإحالة إلا أنه ليس هناك ما يفيد صدور قرار منه فيها أو أنها أعلنت ، ومن ثم فهي ما زالت في مرحلة التحقيق مما يجيز للنياية العامة إعادة تحقيقها وكانت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه ، وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق " قد دلت على أن الاختصاص فيما فقدت أوراقه ينعقد للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها تطبيقا للقواعد العامة فإذا كان الفقد قبل رفع الدعوى إلى المحكمة كان الاختصاص بإعادة التحقيق لسلطة التحقيق الابتدائي ، أما إذا كان بعد رفع الدعوى إلى المحكمة كان ذلك الاختصاص إليها ومن ثم فلا الذي يحرم التحقيق على سلطة التحقيق الابتدائي إنما هو اتصال سلطة الحكم بالدعوى ، وإذا كان من المقرر أن قضاء الإحالة ليس من قضاء الحكم وإنما مرحلة من مراحل التحقيق الابتدائي — شأنه في ذلك شأن قاضي التحقيق والنيابة العامة ، وإن كان هو المرحلة النهائية لهذا التحقيق ، لما كان ذلك وكان الشارع إذ قضى في المسواد ٢١٤ و ١٩٠ و ٣٧٣ و ٣٧٤ من هذا القانون بأن ترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم

مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة ، وبأن تعان النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر من المستشار بالإحالة إلى محكمة الجنايات ، وبأن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة ، وإذ جعل — بمقتضى المادة ٦٤ نذب قاضى التحقيق رهنا بطلب النيابة العامة وإذ حظر عليه بمقتضى المادة ٦٧ مباشرة التحقيق إلا بناء على طلبها ، وإذ أولاها هي بمقتضى المادة ١٩٩ مباشرة التحقيق في مواد الجنح والجنايات فيما عدا ما يختص به قاضى التحقيق ، وإذ قضى بالمادة ١٩٣ بأنه إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقديم المحضر للمحكمة ، قد دل بهذا على أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائى ، لما كان ذلك فإن عدم اتصال سلطة الحكم نفسها بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور ، يبقى على التحقيق الابتدائى للنيابة العامة صاحبة السلطة الأصلية فيه ، لما كان ذلك فإن قول الطاعن باختصاص مستشار الإحالة بإعادة التحقيق ما دامت القضية قد أحيلت إليه وسلمت له ، يكون قولاً عقيماً لا جدوى منه ، ما دام الطاعن لم يجادل في عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى ، فبقى الاختصاص بإعادة التحقيق فيها للنيابة العامة — صاحبة السلطة الأصلية في التحقيق الابتدائى ، وغنى عن البيان أن ما مستشار الإحالة بمقتضى المادة ١٧٥ من حق في إجراء تحقيق تكميلى فحسب أو ندبه النيابة العامة لإجرائه دون إجراء تحقيق أصلى لأية بيئة على أن اتصال المستشار بالدعوى لا يرفع اختصاص النيابة العامة بل يؤكد ما أوجبه عليها المادة ١٩٢ من إجراء التحقيق التكميلى عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة ، وتقديم المحضر إليها مباشرة ومن ثم يكون هذا النعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقديره الخاروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات ، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى نطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكأنه ما يشير الطاعن في شأن القوة التدايلية لأقوال الشاهد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو ما لا يجوز التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعبنا رفضه مريضاً .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 قصير الدين حسن هزام نائب رئيس المحكمة ، ومحمود كامل عطاوفا ، ومهدي محمود الاسيوطي ،
 ومهدي اسكندر .

(١٤٤)

الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ القضائية

(٢٤١) قتل خطأ . ارتباط . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " .
 نقض . " حالات الطعن . محكمة النقض . " سلطاتها في نظر الطعن " .
 أسباب الطعن ما يقبل منها .

(١) ازال الحكم بالمطعون ضده عقوبة ثقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات
 بالعقوبة الأشد . خطأ . يوجب نقضه .

(٢) انطواء الحكم المطعون فيه على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه ونمو يله . وجوب تصحيح
 هذا الخطأ دون نقضه . المادة ٣٩ / ١ ، ٤٠٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة
 الأشد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨
 من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل من ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز
 مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين - وكان الحكم المطعون فيه قد نزل
 بالعقوبة من الحد الأدنى المقرر قانوناً لتلك الجريمة فيكون بذلك قد أخطأ
 في تطبيق القانون .

٢ - لما كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
 بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه

إذا كان الطعن مقبولا ومبنيا على الحالة الأولى المبينة في المادة ٣٠ — مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله — فإن المحكمة تصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو على خطأ في ذكر نصوصه وأوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة . في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مبنيا على الحالة الثانية المبينة في المادة ٣٠ — وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه وكلما وجبت الإعادة تعين النقض . ومن ثم لزم في الطعن المسائل تصحيح الحكم على حاله دون نقضه عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ سالمة الذكر وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده في قضية اللجنة رقم ٢٥٢ سنة ١٩٧١ بأنه في يوم ٤ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز الفشن (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص وغير متيقن لظروف الطريق فسقط المحنى عليه من على أجزائها الخارجية حيث كان يقف عليها فحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي (ثانيا) سمح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للسيارة قيادته . (ثالثا) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الأشخاص . وطلبت معاقبته بالمواد ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات ١ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الثانية من قرار وزير الداخلية . ومحكمة الفشن الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش عن جميع التهم المسندة إليه . فاستأنف ، ومحكمة بنى سـ و يف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع

بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فطعن
النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ،
ذلك إذ دان المطعون ضده بجرمة القتل الخطأ ، قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى
المقرر لهذه الجريمة وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون
العقوبات .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ
والسماح بوجود ركاب على الأجزاء الخارجية للسيارة وقيادتها بحالة ينجم عنها
الخطر فقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس المطعون ضده ستة شهور
مع الشغل من جميع الجسرائم مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ،
وإذ استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثانية درجة — بحكمها المطعون فيه —
بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده شهرين مع الشغل .
لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ — وهي الجريمة ذات العقوبة
الأشد التي دين بها المطعون ضده — كنص للفقرة الأولى من المادة ٢٣٨
من قانون العقوبات ، هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي
لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . ولما كان الحكم المطعون فيه
قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المار بيانه ، فيكون
بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك . وكان قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قضى
في الفقرة الأولى من المادة ٣٩ بأنه إذا كان الطعن مقبولا ومبنيًا على الحالة
الأولى المبينة في المادة ٣٠ — مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله — فإن المحكمة

تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، كما حظر في المادة ٤٠ نقض الحكم إذا اشتملت أسبابه على خطأ في القانون أو على خطأ في ذكر نصوصه ، وأوجب الاقتصار على تصحيح الخطأ متى كانت العقوبة مقررة في القانون للجريمة ، في حين أنه قضى في الفقرة الثانية من المادة ٣١ بأنه إذا كان الطعن مبنيًا على الحالة الثانية المبينة في المادة ٣٠ - وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم - بنقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، فإن مؤدى ما تقدم أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله أو بعضه ، وكلما وجبت إعادة تعين النقض ، ومن ثم لزم في الطعن المسائل تصحيح الحكم على حاله ، دون نقضه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣١ سالفة الذكر وذلك بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام نائب رئيس المحكمة ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود
الأسيرطي ، وقصدي اسكندر مزيت .

(١٤٥)

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١ - ٤) استيلاء على مال للدولة . رشوة . تزوير . " أوراق عرفية " .
جريمة . " أركانها " . إثبات . " إقرار " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . موانع العقاب . " حالة الضرورة " . دفاع . " الإخلال
بحق الدفاع . مالا يوفره " . إرتباط . عقوبة . " عقوبة الجرائم المرتبطة " .
" عقوبة مبررة " . تقض . " المصلحة في الطعن " . محكمة النقض . " سلطتها
في نظر الطعن " .

(١) جناية الاستيلاء . بنزح حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ عقوبات . تحققها
بجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه . مثال .

(٢) محكمة الموضوع . حقها في الأخذ بإقرار المتهم في حق نفسه على غيره من المتهمين
في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إليه .

(٣) الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .
أساس ذلك ؟ طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى إرادة كآب المرسوم .

(٤) تصور الحكم في التلايل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين . عدم
جدواه مادام لم يطبق المادة ٢/٣٢ عقوبات وأرغم عليهما عقوبة تدفع عن العقوبة المقررة للجريمة
الأشد التي دانها بهما .

عدم جواز إضارة الطاعن بطعه .

١ - لما كانت جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه - وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المحكوم عليه الأول كان بوصفه مندوبا للبيع في الشركة يحتجز لنفسه نوعا من الأقمشة تنتجها الشركة بأن يعمل على خلق أسماء وهمية لعملاء يطلبون ذلك النوع من القماش ويصطنع محررات اتفق مع مجهول على التوقيع عليها بأسماء هؤلاء العملاء بما يفيد امتلاكها ثم يقوم بمداونة الطاعنين - الجمالين بالشركة - بنقل الأقمشة المستولى عليها إلى منزله مع عليهما بعمله غير المشروع مقابل مبالغ من الرشوة كانا يتقاضيانها منه وقد ترتب على ذلك استيلاؤه على مبلغ ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م للشركة فانه لامرأ في أن ما اتاه المحكوم عليه الأول على النحو آنف الذكر للحصول على الأقمشة قد انطوى على حيلة توصل بها إلى الاستيلاء على الأقمشة بغير حق فان ما أورده الحكم من وقائع الدعوى تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها التي دان الطاعنين بتسهيل ارتكابها للمحكوم عليه الأول بما يضحى معه مناهما في هذا الشأن غير سديد .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع - لما كان ذلك - فان ما يشير الطاعنان في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أثارا دفاعا مؤداه أنهما كانا في حالة ضرورة أبحاثهما إلى ارتكاب ما أسند إليهما من جرائم إذ كانا ياتمران بأمر المحكوم عليه الأول بوصفه رئيسهما فانه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . فضلا عن أنه مردود بما هو مقرر من أن طاعة الرئيس لا تمتد بأحد حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

٤ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين لا يوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات واثبتت كانت قد أخطأت في ذلك لأن العقوبة الأشد التي كان يتعين توقيعها هي المقررة لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - والتي كانت من بين المواد التي طبقها الحكم ، إلا أنه لا محل لتصحيحه لأن النيابة العامة لم تطعن عليه ولا يصح أن يضار الطاعنان بطعنهما.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢) (الطاعن الأول) ، (٣) (الطاعن الثاني) بأنهم في خلال الثلاث أعوام السابقة على يوم ٤ من يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظا القايومية (المتهم الأول) (١) بصفته مستخدما بأحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها - مندوب بيع وتحصيل بشركة القاهرة للنسوجات الحريرية - استولى بغير حق وبنية التملك على الأقمشة المبيضة وصفا بالأوراق والبالغ قيمتها ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م والملوكة للشركة سالفه البيان . (٢) عرض رشوة على مستخدمين في الشركة سالفه الذكر - (المتهمين الثاني والثالث) للإخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قدم لهما المبالغ المالية المبيضة بالتحقيقات على سبيل الرشوة باعتبارهما المسؤولين عن تسليم الأقمشة المرسله من الشركة للعملاء مقابل قيامهما بتسليم تلك الأقمشة له بدلا من تسليمها إلى العملاء . (٣) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير محررات الشركة سالفه الذكر وهي أذونات الاستلام الخاصة بالأقمشة اغتلسة والموضحة بالتحقيقات وكان ذلك بتغيير المحررات ووضع إمضاءات مزورة بأن اتفق مع ذلك المجهول على أن يقوم بالتوقيع على أذون الاستلام الخاصة بالأقمشة محل الدعوى وإملاء أسماء فائتها وذيل تلك الأذونات بتوقيعات نسبها زورا إلى العميل المختص صاحب الحق في هذه الأقمشة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة - المتهمان الثاني والثالث - (الطاعنان) . (١) سهلا للمتهم الأول الاستيلاء بغير حق

على الأقمشة المبينة بوصف التهمة الأولى بأن اتفق معه على تسليمه تلك الأقمشة بدلا من تسليمها لعملاء الشركة المبينة أسماؤهم بأذن التسليم فقاما بذلك فتمكن المتهم الأول بهذا من الاستيلاء على تلك الأقمشة . (٢) بصفتها مستخدمين في إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها (حمالين بشركة القاهرة للمنسوجات الحريرية) قبلا وأخذا مبالغ مالية على سبيل الرشوة من المتهم الأول للإخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قبلا من المتهم الأول المبالغ المالية المثبتة بالتحقيقات مقابل قيامهما بتسليم الأقمشة المسلمة إليهما بحكم وظيفتهما بدلا من تسليمها لعملاء الشركة المثبتة أسماؤهم بأذن التسليم أو بإعادتها للشركة حال هدم الاستدلال على هؤلاء العملاء . (٣) اشتركا بطريق الاتفاق مع المتهم الأول في ارتكاب تزوير في محررات الشركة سالفة الذكر أذونات تسليم الأقمشة المختاسنة المثبتة بالتحقيقات بأن اتفق معهما المتهم الأول على قبول توقيعات ذلك المجهول على أذن تسليم الأقمشة باعتبارها توقيعات صادرة من العملاء أصحاب الحق في الاستلام على خلاف الحقيقة فقاما بذلك وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . (٤) استعملا المحررات المزورة المبينة بوصف التهمة الثالثة المسندة للمتهم الأول مع عليهما بتزويرها بأن تقدموا بها إلى الإدارة التجارية بالشركة دليلا على صحة قيامهما بتسليم الأقمشة المبينة بتلك الأذن للعملاء المثبتة أسماؤهم بها وقيام هؤلاء العملاء بالتوقيع بما يفيد استلامهم لها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للمواد الموضحة بتقرير الاتهام . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات بنها قضت غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للآخرين (الطاعنين) عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٧ مكرر و ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ مكرر من قانون العقوبات والمادتين ١٧ و ١/٣٢ من ذلك القانون بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه وعزله من وظيفته ومعاقة كل من المتهمين الآخرين (الطاعنين) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ألف جنيه وعزلهما من وظيفتهما مع إلزام المتهمين جميعا متضامنين برد مبلغ ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م وتغريمهم متضامنين مبلغ مساو لهذا المبلغ وذلك عن التهم المسندة إليهم . فظعن المحكوم عليهما حضوريا في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بمجرائم تهمة الاستيلاء بغير حق على مال (أقمشة) مملوك لأحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها وقبولها وأخذها منه مبالغ على سبيل الرشوة واشتراكهما في ارتكاب تزوير في محررات الشركة واستعمالهما إياها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأن الواقعة كما أوردها الحكم لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء . كما أنه عول في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف المحكوم عليه الأول مع ما شاب أقواله من تردد ودون أن يتأيد ذلك الاعتراف بأي دليل آخر هذا إلى أن الثابت أن الطاعنين كانا ياتمران بأمر المحكوم عليه الأول في توصيل الأقمشة إلى أي مكان دون البحث عن صاحبه . وأخيرا فقد دان الحكم الطاعنين بجريمة الاشتراك في التزوير دون أن يورد الأدلة على قيامها وثبوتها في حقهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن المحكوم عليه الأول كان بوصفه مندوبا للبيع في الشركة يحتجز لنفسه نوعا من الأقمشة تنتجها الشركة بأن يعمل على خلق أسماء وهمية لعملاء يطلبون ذلك النوع من القماش ويصطنع محررات اتفق مع مجهول على التوقيع عليها بأسماء هؤلاء العملاء بما يفيد استلامها ثم يقوم بمعاونة الطاعنين — الجمالين بالشركة — بنقل الأقمشة المستولى عليها إلى منزله مع علمهما بعمله غير المشروع مقابل مبالغ من الرشوة كانا يتقاضيانها منه وقد ترتب على ذلك استيلاؤه على مبالغ ٦٦٠٠ ج و ٥٥٧ م للشركة . لما كان ذلك وكانت جريمة الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، وكان لا مراء في أن ما أتاه المحكوم عليه الأول على النحو آنف الذكر للحصول على الأقمشة قد انطوى على حيلة توصل بها إلى الاستيلاء على الأقمشة بغير حق ، وإن ما أورده الحكم من وقائع الدعوى تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لأحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها التي دان الطاعنين بتهمة ارتكابها للمحكوم

عليه الأول بما يضحى معه منعاهما في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أثارا دفاعا مؤداه أنهما كانا في حالة ضرورة أبحاثهما إلى ارتكاب ما أسند إليهما من جرائم إذ كانا يأتمران بأمر المحكوم عليه الأول بوصفه رئيسهما ، فانه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . فضلا عن أنه مردود بما هو مقرر من أن طاعة الرئيس لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المروءس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . لما كان ذلك ، وكان قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولئن كانت قد أخطأت في ذلك لأن العقوبة الأشد التي كان يتعين توقيعها هي المقررة لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات — والتي كانت من بين المواد التي طبقها الحكم ، إلا أنه لا محل لتصحيحه لأن النيابة العامة لم تطعن عليه ولا يصح أن يضار الطاعنان بطعنهما . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام نائب رئيس المحكمة ، ومحمود كمال عطيفة ، ومصطفى
محمود الأسهرطي ، وقصدي اسكندر .

(١٤٦)

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤ القضائية

قتل خطأ . إصابت خطأ . دعوى عمومية . " تحريكها " . " القيود التي
ترد على تحريكها " . موظف عام . مسئولية مدنية . نقض . " أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها " .

تحقيق قبل رفع الدعوى الجنائية . المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات إذا كانت الجنائية
أو الجنحة قد وقعت من الموظف . أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . لحسب .
تحقيق مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . إذا وضع الفعل الضار من الأخير أثناء تأدية وظيفته
أو بسببها . أو إذا كانت الوظيفة قد ساءت أو هيأت له بآية طريقة فرصة ارتكابه .

من المقرر أن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه
" لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة
وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها " فقد دلت بصريح الفاظها ودلالة
مفهومها على أن القيد الوارد على رفع الدعوى الجنائية إنما يتحقق إذا كانت
الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث أنه
إذا لم يتوافر أحدهما من الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، أما مسئولية المتبوع
عن أعمال تابعه فإنها تتحقق لا في حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع
حال تأدية وظيفته أو بسببها فحسب بل تتوافر أيضا كلما كانت وظيفة التابع
قد ساءت على إتيان الفعل أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ،
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — بما تبناه من أسباب الحكم

الابتدائي — وما أورده من أسباب له — قد ألزم هذا النظار ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن والزام الطاعن بصفته المصروفات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه في يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة . (أولا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن أطلق ثلاث أعيرة نارية من سلاحه الحكومى للاحتجاج أصاب أحدها المجنى عليه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الابتدائي والتي أودت بحياته . (ثانيا) تسبب خطأ في جرح وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن أطلق ثلاثة أعيرة من سلاحه سالف الذكر للاحتجاج فأصاب أحدها المجنى عليها وأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ / ١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . وادعى كل من و بصفتها ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ثلاث آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة شبرا الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادتين (أولا) برفض الدفع المبدئى من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى لرفعها بطريق القانونى وبقبولها . (ثانيا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمتين . (ثالثا) بالزام المتهم بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمدعين بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا (ثانيا) وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الحبس والاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه . (ثالثا) وفي الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (وزارة الداخلية) متضامنين بأن يؤديا إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن الأستاذ عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينهه الطامن — المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالزامه بصفته بالتعويض متضامنا مع تابعه — المتهم المحكوم عليه — قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن التابع قد ارتكب جريمة بسبب تأدية وظيفته ، في حين أن هذا كان يستتبع لزاما إجابة الطاعن إلى دفعه بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء وجود المتهم — وهو من رجال الشرطة — في حفل عرس لحبالة أحد زملائه بمناسبة زواج كريمة، عبت بمسدسه الأميري دون حيلة فانطلق منه مقذوف أصاب الحنجرة عليهما بالإصابات الميمنة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة أحدهما . ثم عرض الحكم لما دفع به الطامن بصفته من عدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لعدم سابقة الحصول على إذن من رئيس النيابة أو المحامي العام أو النائب العام برفع الدعوى الجنائية كما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية وأطرحة تأسيسا على أن الجريمة لم تكن قد وقعت من المتهم لا أثناء تأدية وظيفته ولا بسببها ، إذ أنه كان في راحته الأسبوعية ، وقد تبين الحكم الاستئناف المطعون فيه هذه الأسباب ، ثم خلص إلى مساءلة الطامن — بصفته — متضامنا مع المتهم عن تعويض المدعيين بالحقوق المدنية تأسيسا على أن ظروف وظيفة تابعه — المتهم — من استلامه السلاح الأميري الذي منع عن غيره من الأفراد قد هيأت له وقوع الفعل الضار منه ، إذ لولا حمله سلاحه الأميري الذي يسرته له وظيفته لما كان قد وقع الحادث . وهذا الذي سلف بيانه صحيح في القانون ، ذلك بأن المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ نصت على أنه " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها " فقد دلت بصرح الفاظها

ودلالة مفهومها على أن القيسد الوارد على رفع الدعوى الجنائية ، إنما يتحقق إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها بحيث أنه إذا لم يتوافر أحد هذين الطرفين لم يعد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، أما مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة فانها تتحقق لا في حالة وقوع الفعل الضار غير المشروع من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها فحسب ، بل تتوفر أيضا كلما كانت وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — بما تبناه من أسباب الحكم الابتدائي — وما أورده من أسباب له — قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن وإلزام الطامن بصفته المصروفات .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن عزام ، ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ،
وصلاح الرشيدى .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤ القضائية

(١ - ٢) تزوير . " أوراق مرفية " . إثبات . " بوجه عام " . محكمة
الموضوع . " سلطتها فى تقدير الدليل " . دواع . " الإخلال بحق الدفاع
ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .

(١) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه
اقتناعها . لها استنباطها من كافة الأدلة المباشرة وغير المباشرة المطروحة عليها .
مثال .

(٢) جواز إثبات الجرائم بكافة طرق إثبات إلا ما استثنى منها بنصر خاص .

إثبات جرمية تزوير المحررات واستعمالها . بطرق الإثبات كافة .

(٣) عدم التزام المحكمة بتدبير خير . متى وضحت لديها واقعة الدعوى .

١ - من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تردّها
إلى صورتها الصحيحة من مجموعة الأدلة المطروحة عليها دون التقيد فى ذلك بالأدلة
المباشرة ولها أن تستليط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التى
إنتهت إليها ومتى أقامت قضاؤها على ما اقتضت به من أدلة لها أصالتها الثابتة
بالأوراق فإن ما تخلص إليها فى هذا الشأن يكون قبيل فهم الواقع فى الدعوى
عما يدخل فى نطاق سلطتها ، والأدلة فى المسواد الجنائية متساندة يكمل فى بعضها

بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مودية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه — لما كان ذلك — وكان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد تأدى من أقوال المجنى عليه والشهود التي عول عليها في قضائه إلى أن المجنى عليه لم يسلم الورقة التي وقعها على بياض باختياره إلى الطاعن وأزله عدة توقيعات على أوراق قضائية وقد حصل الطاعن على الورقة الموقعة على بياض بطريقة ما واستعان بمجهول اتفق معه على انتحال شخصية المجنى عليه وقدمه للأستاذ المحامي وأقر أمامه بصحة توقيعه على الورقة وتخالصه فأثبت المحامي فيها إقرار التخالص ، والواقعة على هذه الصورة توفر في حق الطاعن جريمة الاشتراك في تزوير محرر عرفى بطريق الاصطناع وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خلص إليه الحكم ولا يعيبه بعد ذلك أن هو أغفل بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع للصحيح على الإقرار المزور أو عدم استظهار كينية حصول الطاعن على الورقة المشار إليها ما دامت المحكمة قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بحصول الطاعن عليها بطريقة ما بتزويرها ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله وكذلك الحال بالنسبة لما ينعاه الطاعن خاصة باعتماد الحكم — من بين ما اعتمد عليه — في قضائه على ما استخلصه من شهادة الأستاذ المحامي ومن عدم الحصول على دليل كئافى مؤيد بشهادة شاهد على أداء الثمانية آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق المدنية .

٢ — لما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة التزوير الذى دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التي وصفت إليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وأن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد سلمت اختياراً للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيع الذى حملته قد اختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله ” وهذا الذى مردود بأن الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها عداً ما استثنى منها بنص خاص جائزة الثبوت

بكافة الطرق ومنها البيئة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الاستثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائل المسائل الجنائية من طرق الإثبات كذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطلبه إليه المحكمة بالأدلة السائفة ولا يلزم في هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك . وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة إن هي لم تلتزم قولها بالإثبات في المسواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدني الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها " وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٧١ بأنه في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٦٩ حتى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بملأثة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية - أولا - اشترك مع آخر حسن النية هو الأستاذ المحامي بطريق المساعدة في ارتكاب تزوير في محررات أحد الناس هو المخالصة المؤرخة ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٩ والمنسوب صدرها وكان ذلك بطريق الاصطناع وجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قدم له ورقة بيضاء تحمل توقيع المجنى عليه وتقدم معه آخر مجهول تسمى باسم المجنى عليه وقرر بتخالصه عن الأحكام الصادرة ضد المتهم وساعده على ملء بيانات الورقة فتتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة - ثانيا - استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه في المحضر رقم ٣٤٤٣ سنة ١٩٦٩ لإدارى مركز السبلاوين والدعوى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٦٩ مدنى السبلاوين - ثالثا - تحصل على ورقة ممضاه على بياض وهى الورقة التى تحمل توقيع المجنى عليه سالف الذكر فخاف الأمانة واشترك بطريق المساعدة مع آخر حسن النية هو الأستاذ المحامي وكتب في البياض الذى فوق الإمضاء

سند المخالصة بما يترتب عليه حصول ضرر بمال المجنى عليه . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤٠ و ٤١ و ٢١٥ و ٣٤٠ من قانون العقوبات . وادعى (المجنى عليه) مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على شهيل التعويض المؤقت . ومحكمة السنبلاوين الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات — أولا — بحبس المتهم لمدة سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية مع إلزامه بدفع مبلغ ٥١ ج تعويضا مؤقتا للدعي بالحق المدني والمصروفات — ثانيا — براءة المتهم من التهمة الثالثة المنسوبة إليه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وألزمت المتهم بالمصروفات . فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكلاء عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر عرفي واستعماله قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه قصر عن بيان صورة التزوير فلم يكشف عن الظروف التي وصلت إليه فيها الورقة المقبول بتزويرها خاصة وأن أسرها يختلف بين ما إذا كانت قد سلمت اختيارا للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة ، أو أن التوقيع الذي حملته قد اختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن . — هذا وقد عجز المدعي بالحقوق المدنية عن بيان كيفية حصول الطاعن على التوقيع وكان رد الحكم على دفاعه في هذا الشأن قاصرا على نحو يعيبه . كما ركن كثيرا — فيما قضى به — إلى شهادة الأستاذ المحامي في أن آخر — غير المدعي بالحقوق المدنية —

هو الذي حضر إليه مع الطاعن لتحرير المخالصة في حين أن هذه الواقعة لا تؤدي إلى ثبوت التزوير ما دام أن التوقيع الذي تحمله صحيحا فضلا عن عدم صدق تلك الشهادة لجباياتها للمعقول إذ لا يسوغ أن يعرف الشاهد الطاعن من أمد بعيد ولا يعرف ابن أخيه المدعى بالحقوق المدنية ، وأيسر بسديد ما تردى فيه الحكم من عدم استساغته لأداء الطاعن مبلغ ثمانية آلاف من الجنيئات دون الحصول على ورقة تحمل توقيع شاهد عليها إذ أنه يغني الطاعن عن ذلك توقيع الدائن للصحيح . هذا ولم تستجب المحكمة لما طالبه الطاعن بشأن إحالة المخالصة المذكورة إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير لفحصها لمعرفة ما إذا كانت قد كتبت صابا وتوقيع في آن واحد أم لا ، وقد اقتضت المحكمة نفسها في أمر في عصى عليها حين ذهبت إلى أن واقعات الدعوى تشير إلى أنه لم يمض وقت يجاوز الأسبوعين بين التوقيع على المخالصة وتحريرها وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد تأدى من أقوال المحجني عليه والشهود التي عول عليها في قضائه إلى أن المحجني عليه لم يلم الورقة التي وقعها على بياض اختياره إلى الطاعن وأن له عدة توقيعات على أوراق قضائية وقد حصل الطاعن على الورقة الموقعة على بياض بطريقة ما واستعان بمجهول اتفق معه على التحال شخصية المحجني عليه وقدمه للأستاذ المحامي وأقر أمامه بصحة توقيعه على الورقة وتخالصه فأثبت المحامي فيها إقرار التخالص ، والواقعة حل هذه الصورة توفر في حق الطاعن جريمة الاشتراك في تزوير محرر عرف بطارق الاصطناع وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خاص إليه الحكم ، ولا يعيبه بعد ذلك ، أن هو أنفل بيان الظروف التي حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزور أو عدم استظهار كيفية حصول الطاعن على الورقة المشار إليها ما دامت المحكمة قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بحصول الطاعن عليها بطريقة ما وتزويرها ويكون النجى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وأن تردّها إلى صورتها الصحيحة حين مجموع الأدلة المطروحة عليها دون التقيد في ذلك بالأدلة المباشرة ولها

أن تستلبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها ومتى أقامت قضاءها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ، فإن ما تخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها ، والأدلة في الم - واد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضا ومنه بمجموعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ومن ثم فلا يحل لما ينعاه الطاعن خاصا باعتماد الحكم - من بين ما اعتمد عليه - في قضائه على ما استخلصه من شهادة الأستاذ الخامي ومن - عدم الحصول على دليل كتابي يؤيد بشهادة شاهد على أداء الثابتة آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق المدنية . أما ما يشيره الطاعن بخصوص حجية الورقة الحاملة لتوقيع المدعى بالحقوق المدنية فقد عرض له الحكم وأطرحه في قوله " وهذا الدفع مردود بأنه الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها عدا ما استثنى منها بنص خاص جائزة الثبوت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشتملها الاستثناء فإنه يجري حايها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات وكذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطمئن إليه المحكمة بالأدلة السائفة ولا يلزم في هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة أن هي لم تلتزم قواعد الإثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدني الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها " . وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في وجه طعنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما طلبه الطاعن بشأن نذب قعم أبحاث التزييف والتزوير لتجسس الورقة المذكورة وأطرحه في قوله " وحيث إنه لما كانت العناصر المطروحة على المحكمة تكفي لتكوين اعتقادها بشأن الاشتراك في جريمة التزوير واستعمال الورقة المزورة ولا على المحكمة أن هي التفتت عن نذب الطبيب الشرعي سبيل

وإن واقعة الدعوى تشير إلى أنه لم يمض سوى وقت لا يجاوز الأسبوعين بين التوقيع وتحرير المحالصة . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها فلم يوجب تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها بل جعل للقاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها استمدادا من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل وماخذ صحيح فله أن يرفض طلب الخبرة إذا ما رأى أنه في غنى عنها . بما استخلصه من الوقائع التي ثبتت لديه ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات من أن الطاعن حصل على ورقة موقعة على بياض من المجنى عليه وعرضها في أوائل سبتمبر على اثنين من كتبة المحامين ملء فراغ الورقة بالمخالصة وإذ رفضا لجأ إلى الأستاذ .. المحامي مصطفى حبا معه . آخر مجهول التحمل شخصية المجنى عليه فخر لهما المحامي عبارات المخالصة في فراغ الورقة معطيا لها تاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٩ بناء على رغبتهما — وكان لاسراء حتى أن ذلك أصله في الأوراق — وأطرحت ترتيبا على هذا في حدود سلطتها دفاع الطاعن في شأن عدم وجود فاصل زمني بين توقيع المجنى عليه على الورقة وتحرير صلبها ورقت على ذلك عدم الحاجة إلى إجراء المضاهاة تحقيقا لما أثاره الطاعن في هذا شأن المحكمة لا تكون قد أنت أمر يعيب قضاءها وتضحي مقالة الطاعن في هذا الصدد من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وإذ أطرحت المحكمة ندب خبير في الدعوى بعد أن وضحت لديها الواقعة فلا تكون قد خالفت القانون وينحصر عن حكمها الإدعاء بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لكل ما سبق يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : نصر الدين حسن مزام : ومحمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسرواني ، وقصدي
المحكمة

(١٤٨)

الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ القضائية

قتل عمد : دفاع . " الاخلال بحق الدفاع ، ما يوفره " " إجراءات المحاكمة " .
" بطلانها " بطلان . حكم . " تسببه . تسبب معيب " محكمة الجنايات
الاجراءات امامها " نقض . اسباب الطعن . ما يقبل منها " .

توكيل المتهم محامين للدفاع عنه . تسببهما الدفاع بينهما ، حضور أحدهما واستنجاله الدعوى
لحضور زميله الذي حال عذر دون حضوره . التفات المحكمة من هذا الطلب دون
بيان العلة .

• اخلال بحق الدفاع •

لأنه وإن كان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية
أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد إلا أنه متى كان الثابت أن الطاعنين
قد وكلاهما اثنين من المحامين للدفاع عنهم وأشاروا في مذكرة أسباب طعنهم
إلى أن المحامين الموكلين اتفقا على المشاركة في إبداء الدفاع وتقسيمه بينهما
وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أحدهما حضر الجلسة
وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر قهري دون
حضوره هو وفاة عمه في اليوم السابق . وأصر في ختام مراقبته على هذا الطلب .
إلا أن المحكمة التفتت عنه ومضت في نظر الدعوى وحسكت على الطاعنين
بالعقوبة مكتفية بمثل المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها من العلة

التي تبرر عدم إجابة الطالب وأن تشير إلى اقتناعها بأن الفرض عن طالب التأجيل لم يكن إلا عرقلة سير الدعوى . فإن ذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٧١ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك آلة صابية ذات حافة حادة (سكيناً) وترصدوه في الطريق الذي أيقنوا سلفاً سروره فيه بأن اختفى المتهمان الأول والثاني في زراعة قمح مجاورة بينما انتظر المتهم الثالث على الطريق قدوم المجنى عليه وما أن أبصر به قادمًا مع شقيق له حتى صاح مستدعياً المتهمين الأول والثاني من مكنتهما فخرجا صوب المجنى عليه وقام المتهم الأول بطعن المجنى عليه بتلك السكين عدة طعنات في خلفية عنقه بينما حال المتهمان الآخران دون إغاثة شقيق المجنى عليه قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . وادعى شقيق المجنى عليه مدنيا وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات (أولاً) بمعاقة كل من المتهمين الأول والثالث بالأشغال الشاقة مدة خمسة عشر سنة وبمعاقة المتهم الثاني بأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات (ثانياً) بالزام المتهمين جميعاً أن يؤدوا للدعى بالحقوق المدنية متضامنين مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد - قد شابه إخلال بحق الدفاع ذلك بأنهم تمسكوا بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميهم الآخر الموكل بعد أن حال هذر قهرى دون حضوره إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب . وانضت بادانتهم فحالت بذلك بينهم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الأكمل .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد إلا أنه متى كان الثابت أن الطاعنين قد وكلوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم وأشاروا في مذكرة أسباب طعنهم إلى أن المحامين الموكلين اتفقا على المشاركة في إبداء الدفاع وتقسيمه بينهما ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أحدهما حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر قهرى دون حضوره هو وفاة عمه في اليوم السابق ، وأصر في ختام مرافقته على هذا الطلب ، إلا أن المحكمة قد التفتت عنه ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعنين بالعقوبة مكثفة بمثل المحامي الحاضر دون أن تفصع في حكمها من العلة التي تبرر عدم إجابة الطلب وأن تشير إلى اقتناغها بأن الغرض من طلب التأجيل لم يكن إلا عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع يبطل لإجراءات المحاكمة بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / حسين سميد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم أحمد الديواني ، وهبة الحميد محمد الشربيني ، وحسن علي المغربي ،
وعادل برهان نور .

(١٤٩)

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ القضائية

- (١ و ٢) حكم . "بياناته . بيانات الديباجة" . "بطلان" . بطلان .
- نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محضر الجلسة .
- (٦) تاريخ الحكم . جوار إثباته في أي مكان منه .
- (٢) محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضاء الهيئة .

١- لم يشترط القانون إثبات البيان الخاص بتاريخ إصدار الحكم في مكان معين منه . ولما كان الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - وإن خلت ديباجته من بيان تاريخ إصداره إلا أن منطوقه قد ذيل بما يفيد تاريخ صدوره ، فإن نعي الطامن بنحو الحكم من تاريخ إصداره يكون في غير محله .

٢ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . ولما كانت محاضر جلسات المحكمة قد أثبتت بها اسم المحكمة وبيان الهيئة التي أصدرت الحكم - والتي لم يحتاج الطامن في أنها هي التي سمعت المرافعة - فإن نعيه يكون في غير محله .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني (المطعون ضده) دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح الدرب - الأحمر الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : أستولى على المبالغ التي حصل عليها وقدرها مائة وثمانون جنيها ، المملوكة له والتي حصلها لحسابه قاصدا بذلك الإضرار به . وطلب عقابه بالمادة ٤٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ واحد ونحسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع له مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المناسبة ومائتي قرش أتعابا للمحاماة وألزمت المدعى بباقي المصاريف . فاستأنف المتهم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك وألزمت المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الوكيل عن الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد صدر باطلا ، ذلك بأنه استند في قضائه إلى أسباب الحكم الابتدائي الباطل لخلو ديباجته من تاويخ إصداره وبيان المحكمة والهيئة التي أصدرته — مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي — الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه — أنه وإن خلت ديباجته من بيان تاريخ إصداره إلا أن منطوقه قد ذيل بما يفيد صدوره في ٧ من يونيو سنة ١٩٧١ ، كما أنه يبين من

الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه قد أثبت بها اسم المحكمة وبيان الهيئة التي أصدرت الحكم . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط إثبات البيان الخاص بتاريخ إصدار الحكم في مكان معين منه ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته — والتي لم يحتاج الطاعن في أنها هي التي سمعت المرافعة — فإن نعى الطاعن بخلو الحكم من تاريخ إصداره وخلوه من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المستشارين
السادة : محمود كمال عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرى ، ومحمد صلاح الرشيدي ، وأحمد
فؤاد جنيبة

(١٥٠)

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤ في القضايا

حريق عمد . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

كفاية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى بالبراءة . حد ذلك الإحاطة
بالدعوى عن بهر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التعيب . مثال .

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم
كي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل
ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بهر وبصيرة
— لما كان ذلك — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض
بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها
وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق
المتهم للأسباب السائغة التي أوردها الحكم والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص إليها .
ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يكون نعيًا على تقدير
الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض — لما كان ذلك —
وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح
لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تبصر لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله
يرجع إلى وجدان قاضها وما يطعن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله —
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الزيتون محافظة القاهرة وضع النار عمدا في مباني شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية بأن سكب سائل الكيروسين على قصاصات ورق الكرتون المخزنة في إحدى ردهات بدروم الشركة المذكورة ثم أشعل النار بها فحدث الحريق على النحو المبين بالأوراق والتحقيقات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة الحريق العمد قد شاب فسادا في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه بنى قضاءه بالبراءة أساسا على عدم اطمئنانه إلى أدلة الثبوت لأسباب لا تؤدي إلى مارتبه عليه احاصها أن أحدا لم يشاهد المطعون ضده وهو يرتكب الحادث في حين أن القاضى الجنائى لا يتقيد بأدلة معينة ومن سلطته أن يأخذ بأى قرينة يرتاح إليها كما ذهب الحكم في مدوناته إلى أن الشهود قد اختلفوا في تحديد سبب الحريق في حين قطع التقرير الفنى بأنه كان نتيجة سكب الكيروسين وإشعال النار به مما ينبىء عن أن المحكمة لم تعن بتمحيص الواقعة ولم تلم بعناصرها عن بصر وبصيرة مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في ظهر يوم ٣ مارس سنة ١٩٧٢ أبلغ المطعون ضده كلا من ضابط الأمن بشركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية و عامل التليفون بها بأن حريقا اشتعل ببدروم الشركة من كابل كهربائى فخرج إلى مكان نشوبه جمع من العمال كانوا بالمسجد المجاور لمكان الحادث حيث قاموا بإطفائه ، وقد تبين من التحقيق أن المطعون ضده و كانا قد توجهتا إلى حجرة التنكيف الكائنة بالبدروم التماسا للراحة وبعد أن مكثا بها حوالى خمس دقائق

كلف أولهما الثاني باحضار مفك من الدور العلوى ، ولما عاد بعد سبع دقائق وجد النار مشتعلة وتبين من المماينة أن هذه الفترة تكفى لإشعال النار وقد ضبط بحجرة التكييف علبه صفيح بها كمية من البنزين وكذا علبه ثقاب ينقصها أربعة عيذان أقر المطعون ضده بأن الأخيرة له وأورى تقرير اللجنة الفنية أن سبب الحريق هو مصدر صناعى مشتعل كعود ثقاب أو ماشابه ذلك وصل بالأوراق المحترقة بعد سكب سائل مساعد على الاشتعال هو الكيروسين وقد أنكر المطعون ضده ما أسند إليه . وبعد أن ساقط المحكمة أدلة الإثبات كما صورها الاتهام أبدت عدم اطمئنانها إلى هذه الأدلة وبررت قضائها بالبراءة بما مفاده أن أحدا لم يشهد المطعون ضده وهو يرتكب الحادث كما لم يسمع أحد بأنه قارقه ، أما عن القرائن التى أشار إليها الاتهام فلأنها تتسع لكثير من الاحتمالات ولا يترتب عليها بالضرورة أن المطعون ضده هو مرتكب الحادث فضلا عن اختلاف روايات الشهود فى سبب نشوب الحريق ، ثم ختمت المحكمة أسباب حكمها بقولها " إنه لما تقدم جميعه ترى المحكمة خلو الدعوى من الدليل القاطع المقنع على مقارفة الجريمة وأن الملاحظات والدلائل التى ساقبها سلطة الاتهام لا يمكن الركون إليها لأنها تمس وقائع احتمالية محل ظنون وشكوك الأمر الذى يقطع بعدم صحة التهمة " . لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفى إلى عدم ثبوت التهمة فى حق المتهم للأسباب السائفة التى أوردها الحكم والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلص إليها ، ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل ، وهو ما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضائه على أسباب تهمته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمود كامل عطية ، ومصطفى محمود الاسيرطى ، ومحمد صلاح الرشيدى ، وأحمد فتواد جندى .

(١٥١)

الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ القضائية

جريمة " اركانها " . قصد جنائى . نقض " حالات الطعن . الخطأ فى
 تطبيق القانون " بحكمة النقض " سلطتها فى نظر الطعن " إيجار .

إقتضاء المؤجر لآى مقدم إيجار أيا كانت صرته أو برأته . جريمة . أساس ذلك :
 المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تبرئة المتهم على خلاف ذلك . خطأ فى القانون
 يوجب نقض الحكم وتصحيحه .

لما كانت المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن
 وتنظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه " لا يجوز للتاجر
 يملكات أو بالواسطة إقتضاء أى مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ
 إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى
 العقد . ويمرئ هذا الحظر أيضا على المستأجر ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور
 للمؤجر إقتضاء مقدم إيجار " فإن المستفاد من نص هذه المادة أن القانون
 إذ حظر إقتضاء مقدم إيجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق
 القطع إلى تجريم إقتضاء المؤجر لآى مقدم إيجار أيا كانت صورته وبغض النظر
 عن البواعث الدافعة إلى إقتضائه إذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان الجريمة
 بقصدا خاصا إكتفاء بالقصد الجنائى العام وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
 بهذا النظر ورتب على ذلك قضاء براءة المطعون ضدها على سند من أن المبلغ
 الذى تقاضاه هو قرض كان الباحث على إقتضائه من المستأجر معاونة لها

في تجهيز الشقة للسكنى فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .
لما كان ذلك — وكان تصحيح الخطأ الذي انبنى عليه الحكم المطعون فيه في
هذه الحالة لا يخضع لأى تقدير موضوعى بعد أن أثبت الحكم صحة إسناد التهمة
إلى المطعون صدها فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه
وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام
محكمة جنح الفيوم الجزئية — ضد المطعون ضدها بوصف أنها في يوم أول يونيو
سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الفيوم تقاضت منه مبلغ ١٥٠ جنيه مقدم إيجار على أنه
يخصم جزء منه فقط من أجر كل شهر . طالباً معاقبتها بالمادتين ١٧ و ١٨ من
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والزامها أن تدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل
التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . والمحكمة المذكورة اقضت حضورية
عمال بمادتي الانهاام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ
العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً . ومحكمة الفيوم
الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليها . قطعت
النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبني التهمة
ضدها من تهمة اقتضاء مقدم إيجار قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه ذلك
بأن ما ذهب إليه الحكم وأسس عليه قضاءه من أن المبلغ الذي تقاضته المطعون
ضدها من الجبني عليه هو قرض يخالطه شبهة مقدم إيجار مما ينتفى معه قصد
اقتضائه بدون وجه حق يخالف صريح ما جرى به نص المادة ١٧ من القانون .

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ من تجريم اقتضاء المؤجر لمقدم الإيجار على أية صورة من الصور وأيا كان القصد من دفعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل وافعة الدعوى بما مفاده أن المحجني عليه أقامها بالطريق المباشر مسندا إلى المتهمة (المطعون ضدها) أنها تقاضت منه مبلغ ١٥٠ جنيه كمقدم إيجار وأثبت ذلك في العقد المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ والذي قدمه تأييدا لدعواه ، بينما دفعت المطعون ضدها التهمة عن نفسها بمقولة أن المحجني عليه هو الذي عرض عليها المساهمة في نفقات استكمال الشقة التي يرغب في استئجارها منها وأنه أقرضها المبلغ لهذا الغرض ثم خلص الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضدها تأسيسا على قوله "وحيث إنه وإن كان اقتضاء أى مبلغ زائد عن المقرر في الإيجار يعاقب عليه باعتبار أن ذلك نوع من الاستغلال يقصده المؤجر بفرضه على المستأجر بأن يكون اقتضائه دون حق إلا أن الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ أن المستأجر لم يستعمل السكن إلا أول يونيو سنة ١٩٧٢ أى بعد حوالى شهر بما يبرز دفاع المتهمة من أن الشقة لم تكن جاهزة للسكنى وأن المحجني عليه قدم المبلغ لإتمامها ولذا فإن القصد الجنائي الذي يرمى إليه المشرع وهو اقتضاء هذا المبلغ دون حق لا يكون قائما ويكون نوعا من القرض خالطه شبهة المقدم ولا يمكن معاقبة المتهمة على أمر فيه شبهة . . . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه "لا يجوز للمؤجر بالذات وبالواسطة اقتضاء أى مقابل أو أنعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ويبرى هذا الحظر أيضا على المستأجر ، كما لا يجوز يتأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم إيجار" فإن الاستفادة من نص هذه المادة أن القانون إذ حظر اقتضاء مقدم إيجار على أى صورة من الصور قد رعى

بذلك بطريق القطع إلى تجريم اقتضاء المؤجر لأي مقدم إيجار أيا كانت صورته وبغض النظر من البواعث الدافعة إلى اقتضائه إذ لم يستلزم القانون لتوافر أركان تلك الجريمة قصدا خاصا اكتفاء بالقصد الجنائي العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ورتب على ذلك قضاءه ببراءة المطعون ضدها على سند من أن المبلغ الذي تقاضاه هو قرض كان الباعث على اقتضائه من المستأجر معاوانته لها في تجهيز الشقة للسكنى ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه . ولما كان تصحيح الخطأ الذي انبنى عليه الحكم في هذه الحالة لا يخضع لأي تقدير موضوعي بعد أن أثبت الحكم المطعون فيه صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضدها ، فإنه يتعين وفقا للسادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه بتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومحمد صلاح الرشيدي ، وقصدي اسكندر .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤ القضائية

دعوى جنائية . إنقضاؤها . "بمضي المدة" . نقض . "حالاته" .
تقادم .

أمر المحكمة بالضبط والإحضار . أو إعلان التهم بالجلسة . قطعها لتقادم الدعوى الجنائية
المادة ١٧ إجراءات جنائية .

انقطاع التقادم بالنسبة لأحد المتهمين . أثره . إنقطاعه بالنسبة للتهمة الأخرى .
أساس ذلك ؟

لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة إلى أن آخر إجراء انقطعت به مدة التقادم
قد جرى بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ التي حضر فيها المطعون ضده الأول وأنه
لم يتخذ بعد ذلك أي إجراء قاطع للتقادم حتى يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢
تاريخ إعلان المطعون ضده الأول ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق
أن المطعون ضده الأول حضر جلسته ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ ثم أصدرت المحكمة
أمرا بجلسته ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بضبط المطعون ضدهما وإحضارهما
مقبوضا عليهما بجلسته ٢ مارس سنة ١٩٧٠ كما تم إعلان المطعون ضده الأول
بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ مخاطبا مع شخصه ، وحضر بناء على هذا
الإعلان بجلسته ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وكل هذه الإجراءات من إجراءات

المحاكمة القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالي من قبل مضي المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين إحداها والأخرى ، وإذ كانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة" ، ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة لكل من المطعون ضدهما لا تكون قد انقضت بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار إليه وقت صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يترتب عنه نقضه والإحالة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الشرق (أولا) (المتهمان الأول والثاني) أنتجا وعرضا للبيع خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا (ثانيا) (١) المتهم الأول بصفتة صاحب مخز أوقف العمل فيه بغير ترخيص من وزارة التكوين (ب) لم يمكن رجال الضبطية القضائية من القيام باتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بأعمالهم وذلك على الوجه المبين بالأوراق . وطلبت معاقبتهم بمواد القانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة الشرق الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام ، (أولا) بحبس كل من المتهمين سنة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة الحزب المضبوط ونشر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر على النموذج المقرر وكفالة خمسة جنيمات لإيقاف التنفيذ عن التهمة الأولى ، (ثانيا) ببراءة المتهم الأول من التهمة الثانية في شقيها . عارضا ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فاستأنفا ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
حارضا ، وقضى بتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أنه لم يتخذ إجراء قاطع للتقادم في مواجهة أى من المطعون ضدهما منذ جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ وحتى أعلن المطعون ضده الأول في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ أى بعد ثلاث سنوات على التاريخ الأول ، في حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول حضر جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ وتأجل نظر الدعوى بالجلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٩ قد أعلن المطعون ضدهما إعلانا صحيا لجهة الإدارة الأول في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والثاني في ٣١ مايو سنة ١٩٧١ فضلا عن أن المحكمة أمرت بضبط وإحضار المتهمين بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ وكل هذه الإجراءات تقطع التقادم ، بما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلى أن آخر إجراء انقطعت به مدة التقادم قد جرى بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ التي حضر فيها المطعون ضده الأول وأنه لم يتخذ بعد ذلك أى إجراء قاطع للتقادم حتى يوم ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ تاريخ إعلان المطعون ضده الأول ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن المطعون ضده الأول حضر جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٦٩ ثم أصدرت المحكمة أمرا بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بضبط المطعون ضدهما وإحضارهما مقبوضا عليهما بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٧٠ كما تم إعلان المطعون ضده الأول بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ مخاطبا مع شخصه وحضر بناء على هذا الإعلان بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وكل هذه الإجراءات من إجراءات المحكمة

القاطعة لمدة التقادم طبقا لنص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وقد تمت على التوالي من قبل مضي المدة المسقطه للدعوى الجنائية بين إحداها والأخرى ، وإذ كانت المادة ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم يكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة" . ومفاد ذلك أن انقطاع المدة عني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الإجراءات ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المسندة لكل من المطعون ضدهما لا تكون قد انقضت بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المشار إليه وقت صدور الحكم المطعون فيه بجلسته ٨ من أبريل سنة ١٩٧٣ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفه ، ومصطفى محمد الأسيرطى وأحمد فؤاد جنيته ، وعضو
المستشار : أسكندر .

(١٥٣)

الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤ القضائية

قتل خطأ . جريمة . "أركانها" . خطأ . ضرر . رابطة سببية . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . حكم . "تسببيه . تسببيه مهيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .

وجوب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ
يؤثر رابطة سببية بينهما .

رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني .

متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية ؟

إطراح الحكم دفاع الطاعن الدائم على فنى رابطة السببية بحجة دون تفنده بما ينفيه .
فصرو .

جريمة القتل الخطأ تقتضى — حسبما هي معرفة به فى القانون — لإدانة المتهم
أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث
لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية إسناد النتيجة
إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر .
ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق خطأ
الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة — لما كان ذلك — وكان البين
من الاطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعا مؤداه أن للصعد عاملا

مختصا بتشغيله ومستثولا عن أى خلل أو عطل يكتشف في المصعد وعليه أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزي هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجئ كالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وأن الحادث وقع بخطأ المحنى عليه الذى يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى للأمر . وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا في صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصا في شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه في تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفى عنصر أساسى من عناصر الجرمية من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه — بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفىه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الوقائع

إنهت النيابة العامة (الطاعن الأول) بأنه في يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الدق محافظة البحيرة تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وهدم احترازه بأن لم يتخذ الحيطة الكافية لصيانة مصعد مبنى الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ولم ينفذ الصيانة على الوجه الصحيح الذى يسمح بتشغيل المصعد دون ما عطب كذا لم يتم بتشجيع السنة الأبواب ، وضبط التجاريف التى بها وتغيير العجل الكاوتشوك فنشأ عن ذلك ترك باب المصعد مفتوحا فسقط منه المحنى عليه على الأرض وحدثت إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبى والتى أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعت مدنية السيدة / ... عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها ... قصر المرحوم ... قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة للهندسة العمومية طالبة الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، ومحكمة الدق الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر مع الشغل وبالزامة والمستول عن الحقوق المدنية ، (الطاعن

الثاني) متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . فاستأنف كل من المتهم والمسئول والمدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ١٠ (عشرة جنيهات) وتعديل مقدار التعويض إلى خمسة آلاف جنيه وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المستأنف ضده المصاريف فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧١ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول والمسئول عن الحقوق المدنية وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وألزمت المطعون ضدها المصاريف المدنية ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية أخرى — قضت حضوريا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٧٣ بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات وبإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبالغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف المدنية . فطعن (الطاعن الأول) والأستاذ بصفته وكلا عن شركة النيل العامة للهندسة العمومية المسؤولة عن الحقوق المدنية (الطاعنة الثانية) في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن المحكوم عليه بجريمة القتل الخطأ قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في قضائه على الدليل المستمد من تقرير الخبير رغم المطاعن الفنية التي وجهت إليه والتي لا يمكن القطع برأى فيها دون أن تجرى المحكمة تحقيقا تستعين فيه برأى أهل الخبرة ، كذلك فإنه على الرغم مما ساقه الدفاع من أوجه ينفي بهما ركن الخطأ ومن حقائق من شأنها أن تؤدي إلى أن يتحمل المجنى عليه وحده تبعه الخطأ وأن موقفه وسلوكه يوقران سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادي

للأمر تنقطع به رابطة السببية بين الخطأ المنسوب إلى الطاعن المحكوم عليه وبين الضرر ، فقد سكت الحكم عنها قبولاً أو اطراحاً مع ما قد يترتب على ثبوت صحتها من تغير وجه الرأي في الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن جريمة القتل الخطأ تقتضي — حسبما هي معرفة به في القانون — لإدانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوقاف أن المحكوم عليه قد أثار دفاعاً مؤداه أن المصعد عاملاً مختصاً بتشغيله ومسئولاً عن أي خلل أو عطل يكتشف في المصعد وعليه أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزی هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجئ بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذي يوفر سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادي للأمر ، وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا في صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصاً في شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه في تقريره ، وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماء ولم يقسطه حقه بما ينجم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، بل اطرحه جملة ورد عليه بما لا ينبغيه يكون معيباً بالنقص في التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولما كان الطعن للمرة الثانية ، فإنه يتمين تحديد جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح : نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الحميد محمد الشريونى ،
ومحمد عبد الواحد الديب .

(١٥٤)

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ القضائية

إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره . تحقيق .
"التحقيق بمعرفة المحكمة" . حكم . "تسببه" . تسبب معيب . نقض . "أسباب
للطعن" . ما يقبل منها . مسئولية جنائية .

استناد الحكم فى الإدانة على أن إصابة الضحية عليه حدثت من المقذوف الناري الذي أطلق فى المرة
الثانية بعد أن توقف الأول عن الإطلاق . دون تحقيق دفاع الطاعن باستعماله ذلك فنيا أو الرد عليه .
إخلال بحق الدفاع .

متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما استهل به المدافع
عن الطاعن مرافعته ، دفاعه بأنه يستحيل فنيا انطلاق مقذوف ثان من السلاح
بعد أن توقف عن إطلاق الأول ، وأنه اختتم مرافعته بطلب تحقيق هذا الدفاع
عن طريق المختص فنيا إذا لم يكف الشك للقضاء بالبراءة . ولما كان الدفاع
المشار إليه يعتبر — فى خصوص الدعوى المطروحة — دفاعا هاما من شأنه
توضيح أن يؤثر فى مسئولية المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغا
إلى غاية الأمر فيه ، أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه .
أما وهى لم تفعل واعتمدت — فى قضائها بالإدانة — على ما حصلته من أقوال
الحجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق المقذوف أول مرة
ثم أصابه فى المرة الثانية بذراعه ، كما استدلت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل

لدى الطاعن في حين أنه لم يعثر بالبندقية المضبوطة إلا على طلقة واحدة مطلقة بإحدى ماسورتينها ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور في البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز العدو محافظة المنيا (أولا) شرع في قتل عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" وانتظره في المكان الذي أيقن مروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش" . (ثالثا) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله أو إحرازه . وطابت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبمصادرة السلاح الناري المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الشروع في القتل وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة التفتت عن إجابة الدفاع إلى طلب استطلاع رأى الخبير الفني فيما إذا كان يمكن انطلاق المقذوف الناري عند إطلاقه للمرة الثانية إذا كان السلاح قد توقف عن إطلاقه أول مرة ، كما أغفلت الرد على هذا الدفاع بما يبرر إطراره .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن من بين ما تساند إليه في قضائه بإدانة الطاعن أقوال المجنى عليه التي حصلها بما مؤداه أنه توجه في صباح يوم الحادث إلى سوق القرية فشاهد في طريقه الطاعن وصهره يجلسان أمام منزل الأخير ، وإذا سلك نفس الطريق عند عودته تبين بعد أن جاوزهما أن الطاعن يطارده شاهرا صوبه بندقية ذات ماسورتين وحاول أن يطلقها عليه إلا أن المذدوف لم ينطلق ، فكرر محاولته وهو لا يزال يتعمقه بأن أطلق عليه مذبذبا آخر أصابه بخفاف ذراعه الأيسر ، وذلك نارا لأخيه الذي اتهم المجنى عليه بقتله . وقد نقل الحكم من تقرير فحص البندقية التي عثر عليها بأرض فضاء واقعة على الطريق الموصل إلى الزراعة التي ضبط بها المتهم يوم الحادث أنه وجد بداخل ماسورتها اليمنى طلقة غارقة مطلقة في وقت قديمتي وتاريخ الحادث وأنه يجوز حدوث إصابة المجنى عليه منها . كما استدل الحكم على ثبوت نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وتوجيهه إلى مقتل من جسم المجنى عليه ومحاولته تكرار الاعتداء به عليه عندما حاول إطلاق الطلقة الأولى ولكنها لم تنطلق فأطلق عليه الثانية التي أصابت ذراعه الأيسر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن من بين ما استدل به المدافع عن الطاعن مرافعته ، دفاعه بأنه يستحيل فنيا لإطلاق مذبذوف ثان من السلاح بعد أن توقف عن إطلاق الأول ، وأنه اختتم مرافعته بطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا إذا لم يكف الشك للقضاء بالبراءة . ولما كان الدفاع المشار إليه يعتبر - في خصوص الدعوى المطروحة - دفاعا هاما من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة إما تحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو أن تطرحه استنادا إلى أدلة سائفة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل واعتمدت - في قضائها بالإدانة - على ما حصلته من أقوال المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه السلاح مرتين ولم ينطلق المذبذوف أول مرة ثم أصابه في المرة الثانية بذراعه ، كما استدلت المحكمة من ذلك على ثبوت نية القتل لدى الطاعن في حين أنه لم يعثر بالبندقية المضبوطة إلا على طلقة واحدة مطلقة بإحدى ماسورتها ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور في البيان مما يستوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسبوطى ، ومحمد صلاح الرشيدى ، وأحمد
خوادم جنيته .

(١٥٥)

الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ القضائية

(١) مواد مخدرة . قرائن . قرائن قانونية " قوة الأمر المقضى " . محكمة
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يقبل منها " قوة الأمر المقضى .

حجة الأحكام مناطها وحدة الموضوع والسبب . روردها على المنطوق ومالا يقوم إلا به
من الأسباب .

تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى في أخرى .

(٢) تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . " مأمورو الضبط القضائي " .
" اختصاصاتهم " محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض " أسباب
الطعن . مالا يقبل منها " .

حق مأموري الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه
بجناية وتفتيشه ولو لم تكن الجناية متلبسا بها . المادتين ٤٦٤ و ٤٦٥ إجراءات جنائية - تقدير
كفاية تلك الدلائل . موضوعي . مثال .

جواز تفتيش المنازل برضاء أصحابها .

(٣ - ٥) إثبات . " اعتراف " دفع " الدفع ببطلان الاعتراض للاكراه " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . خبرة . دفاع " الإخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره " نقض " . أسباب الطعن . مالا يقبل منها .

- (٣) تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الاثبات . موضوعي .
- (٤) تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع . مثال .
- (٥) حق محكمة الموضوع في الالتفات عن تحقيق دفاع المتهم إذا كان غير منتج في الدعوى .
أو كانت الواقعة قد وضحت لديها .

١ - من المقرر أن منطوق حجية الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، ومن ثم فإنه لا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة جنائية معينة بل يجب أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى - ولما كان ذلك - وكان الثابت أن حكم محكمة جنائيات اسكندرية الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ قد صدر في الدعوى التي أقيمت على المتهم الآخر فإن وحدة الخصوم في الدعويين تكون منتفية . ولئن كانت الواقعتان المسندتان إلى الطاعن والمتهم الآخر تكونان حلقة من سلسلة وقائع اقترفها الاثنان لغرض جنائي واحد إلا أن لكل واقعة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ذاتية وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القبول بوحدة السبب في الدعويين - لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا ولا محل للنقد في هذا الخصوص بأن أسباب ذلك الحكم السابق قد نقت عن الطاعن والمتهم الآخر واقعة جلب المخدر ذلك بأن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وملا بسات الدعوى المطروحة عليها هذا إلى أن تقدير الدليل في الدعوى لا يحوز قوة الأمر المقضي في دعوى أخرى . فإذا كانت المحكمة وهي بصدد محاكمة المتهم الآخر قد استخلصت من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن الواقعة ليست إحرازا مجردا لمخدر وليس جلبا فإن ذلك لا يعدو كونه تقديرا منها للدليل القائم في الدعوى بالوصف الذي طرحت به عليها واستنتاجا

موضوعيا لا يجوز أيهما حجيسة ولا يلزم المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

٢ — يؤخذ من عموم نص المادتين ٤٦:٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع قد خول مأموري الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بجناية . وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجناية متلبسا بها بالمعنى الذي تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته — لما كان ذلك — وكان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومباغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى كفاية تلك الدلائل وفضلا عن ذلك فقد أثبت الحكم المطعون فيه أن تفتيش منزل الطاعن قد تم برضائه وكان تقدير هذا الرضاء مما تفصل فيه محكمة الموضوع بما لها من السلطة في تقديره وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا كتابة ممن حصل تفتيشه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٣ — من المقرر أن افتراض بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها — لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة واعتبرته دليلا قائما بذاته ومستقلا عن الإجراءات المقول بطلانها ، فإن حكمها يكون سليما وبمناى عن الخطأ في تطبيق القانون — لما كان ذلك — وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه مادامت تقيمه على أسباب سائغة — كالشأن في الدعوى الماثلة — ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٤ - تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما حواه تقرير الطبيب المندوب لفحص قوى الطاعن العقلية ومن اعتراف هذا الأخير عقب ضبط الواقعة بما تتفق وماديات الدعوى أنه لا يعاني من اضطرابات عقلية وأنه مسئول عن أفعاله في القضية المسئلة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما اتهمت إليه من تقرير مسؤولية الطاعن ولا جناح عليها إن هي لم تستجب بطلب استدعاء الطبيب المندوب والطبيب الاستشاري لمناقشتها إذ ليس في القانون ما يحتم عليها إجابة ذلك الطلب مادامت قد رأت أنها في غنى عنه مما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من (١) (٢)
بأنهما في يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية جلبا جوهرًا مخدرا (حشيشا) دون أن يكونا حاصلين على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ١/٧ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها للتهمة الأول وخيايبا للثاني عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون المشار إليه (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه (ثالثا) بمصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن المتهمين حازا وأحرزا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرا حشيشا في غير الأحوال المصرح بها قانونا . فطعن المحكوم عليه الأول والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع . بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الاسكندرية لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة — مشكلة من دائرة أخرى —

قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة جوهر المخدر المضبوط. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime جلب جوهر مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه انطوى على إخلال بقوة الأمر المقضى التي حازها الحكم النهائي الصادر من محكمة جنايات اسكندرية بتاريخ ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٢ في الدعوى ذاتها بشأن المتهم الآخر وهو الحكم الذي انتهى إلى تكليف واقعتها بأنها إحراز مجرد لمخدر وليست جلبا له بأسباب بينت وحدة الواقعة التي جمعت بين الطاعن والمتهم الآخر ونفت أن أيا منهما قد جلب المخدر مما كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلتزمه باعتبار أن الحكم السابق هو عنوان للحقيقة وقرينة قاطعة على صحة ما قضى به . هذا إلى أن الطاعن دفع ببطلان تفتيش مسكنه إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع ردا خاطئا ، كما دفع بأن اعترافه بتحقيق النيابة العامة كان نتيجة إجراءات باطلة بسبب عدم صدور إذن من النيابة بتفتيش مسكنه ولأن الجريمة لم تكن متلبسا بها ولأن ذلك التفتيش انتهى على قبض باطل بالنسبة لاتهم الآخر لخلو الإذن الصادر بالقبض عليه من أمم المندوب للتفتيش أو صفته أو وظيفته إلا أن الحكم سكت عن هذا الدفاع لإيراد له وردا عليه ، وانتهى إلى سلامة اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة وارتكن في تكوين عقيدته إلى خلو الأوراق من دليل يظاهر ادعاء الطاعن بوقوع إكراه عليه وإلى أن ذلك الإقرار صدر منه أمام النيابة وفي غيبة الضابطين في حين أن ما أثبتته المحكمة من ذلك يخالف الثابت بالأوراق التي حوت ما يؤيد وقوع ضغط أو إكراه من رجال الشرطة على الطاعن . وأخيرا فقد طلب الدفاع إحضار الحقيقة المضبوطة وإحراز المخدر واستدعاء مأمور الجمرات الذي قام بتفتيش أمتعة الطاعن لدى وصوله من لبنان ، وكذلك استدعاء الطبيب المندوب لفحص قوى الطاعن العقلية والطبيب الاستشاري وضم أوراق علاج الطاعن بالسجن والتقارير الطبية

المرفقة بها إلا أن الحكم لم يستجب إلى بعض هذه الطلبات ورد على البعض الآخر منها ردا غير سائق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة تؤدي إلى مرتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط حجبة الأحكام هو وحدة الخصوم والموضوع والسبب فإنه لا يكفي سبق صدور حكم جنائي نهائي في محاكمة جنائية معينة بل يجب أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية اتحاد في الموضوع وفي السبب وفي أشخاص المتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . ولما كان الثابت أن حكم محكمة جنائيات اسكندرية الصادر بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٢ قد صدر في الدعوى التي أقيمت على المتهم الآخر ، فإن وحدة الخصوم في الدعويين تكون متفية . ولئن كانت الواقعتان المسندتان إلى الطاعن والمتهم الآخر تسكونان حلقة من سلسلة وقائع اقترفها الاثنان لغرض جنائي واحد إلا أن لكل واقعة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ذاتية وظروف خاصة تحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في الدعويين . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . ولا محل للتحدى في هذا الخصوص بأن أسباب ذلك الحكم السابق قد نقت عن الطاعن والمتهم الآخر واقعة جلب المخدر ذلك بأن الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا ما كان منها مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا ما من واقعة مطروحة عليها فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وملابسات الدعوى المطروحة عاينها هذا إلى أن تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضي في دعوى أخرى . فإذا كانت المحكمة وهي بصدد محاكمة المتهم الآخر قد استخلصت من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها أن الواقعة ليست إلا إحرازا مجردا لمخدر وليست جلبا فان ذلك لا يعدو كونه تقديرا منها للدليل القائم في الدعوى بالوصف الذي طرحت به عليها واستنتاجا موضوعيا لا يحوز أيها حجية ولا يلزم المحكمة التي أصدرت

الحكم المطعون فيه . لما كانت ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض للدفع المبدئى من الطاعن ببطالان إجراءات القبض والتفتيش ورد عليه بقوله " إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت لمأمور الضبط القضائى أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى جنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق القضية أن المأذون بتفتيشه قد ضبط معه قطعة من مادة الحشيش وأنه قرر أنها جزء من كمية يحرزها المتهم الاول وفى مسكنه الذى عينه وأرشد عنه فإن إجراء القبض عليه يكون صحيحا . وغنى عن البيان أنه لا يشترط لاعتبار المتهم حاضرا فى معنى نص هذه المادة أن يكون مائلا أمام رجل الضبطية القضائية وإلا تعذر على رجال الضبط القضائى أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم من المبادرة إلى القبض على المتهم الذى توفرت الدلائل على اتهامه ، وعلى هذا الأساس فإنه يكفى فى هذا الخصوص حصول ضبط جوهر مخدر مع المأذون بتفتيشه واعترافه بأنه عينة للعرض من كمية يحرزها المتهم (الطاعن) وفى مسكنه الذى أرشد عنه ويكفى أيضا وجود المتهم فى طريقه إلى مسكنه بذات العبارة . أما ما دفع به المتهم من عدم تسجيل قبول المتهم التفتيش كتابة فلا سند له قانونا لأن القانون لا يشترط حصول الرضا بالتفتيش كتابة وطالما أن الثابت من أقوال شاهدى الإثبات واعتراف المتهم الذى اطمأنت إليه المحكمة رضاء المتهم بتفتيش مسكنه عن طوعية واختيار بعد إحاطته بأقوال المأذون بتفتيشه وبشخصيتهما فإن إجراء التفتيش يكون صحيحا فى القانون . ومع ذلك فأيا كانت وجهة نظر الدفاع بشأن الإجراءات محل الدعى فإن اعتراف المتهم بتحقيق النيابة والذى تطمئن المحكمة إلى سلامته ... يظهر الإجراءات مما يشوبها إن كان له وجود لأن هذا الاعتراف مستقل عن تلك الإجراءات المقول ببطالانها " . فإن هذا الذى أورده الحكم سديد فى القانون ذلك أنه يؤخذ من عموم نص الفقرتين الأوليين من المادتين ٣ و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الشارع قد خول مأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بجنائية وأن يفتشه بغير إذن من سلطة التحقيق وبغير حاجة إلى أن تكون الجنائية متلبسا بها بالمعنى الذى تضمنته المادة ٣٠ من القانون ذاته .

ولما كان تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها
يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى كفاية
هذه الدلائل وفضلا عن ذلك فقد أثبت الحكم المطعون فيه أن تفتيش منزل
الطاعن قد تم برضائه ، وكان تقديره هذا الرضاء مما تفصل فيه محكمة الموضوع
بما لها من السلطة في تقديره وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا
كتأية ممن حصل تفتيشه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .
ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن افتراض بطلان التفتيش ليس من شأنه أن
يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى
وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اعتراف
الطاعن بتحقيق النيابة واعتبرته دليلا قائما بذاته ومستقلا عن الإجراءات المقول
ببطلانها فإن حكمها يكون سليما وبمناى عن الخطأ في تطبيق القانون . لما كان
ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة
الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فإنها بغير معقب تقدير
عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه ما دامت تقيمه على أسباب
حسنة — كالشأن في الدعوى المسائلة — ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل
المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز الجألة فيه أمام محكمة النقض لكونه
من الأمور الموضوعية . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء من إطلاقات
محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما حواه تقرير
الطبيب المندوب لفحص قوى الطاعن العقلية ومن اعتراف هذا الأخير عقب
خبط الواقعة بما يتفق وماديات الدعوى أنه لا يعاني من اضطرابات عقلية
هو أنه مسئول عن أفعاله في القضية المسائلة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما انتهت إليه
من تقرير مسؤولية الطاعن ولا جناح عليها إن هي لم تستجب لطلب استدعاء

الطبيب المذنب والطبيب الاستشاري لمناقشتها إذ ليس في القانون ما يحتم عليها
إجابة ذلك الطلب ما دامت قد رأت أنها في غنى عنه مما استخلصته من الوقائع
التي ثبتت لديها لما كان ذلك ، وكان القانون وإن أوجب سماع ما يبديه المتهم
من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة أو كان
الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا أثرب عليها
إن هي أغفلت الرد عليه . فإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب مناقشة أمور
الجزء وإحضار الحقيقة المضبوطة وإحراز المخدر بعد أن رأت أنه غير منتج
في الدعوى فإنه لا يضير الحكم إن هو أغفل الرد عليه . لما كان ما تقدم ، فإن
الاطمن برمته يكون ملئ غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار/جمال صادق المرصاوي رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمود كامل عطيفه ، ومصطفى محمود الأسيرطي ، ومحمد صلاح ارشيدى ، وأحمد
 فؤاد جنوننة .

(١٥٦)

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٤ القضائية

شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسببيه
 معيب " . نقض . " حالات الطعن " . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .
 كفاية أن يتشكك القاضى فى صحة إمتداد التهمة إلى المتهم كى يقضى البراءة . حد ذلك
 الإحاطة بالدعوى عن بصرو بصيرة وخلو الحكم من انطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب . مثال
 فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .

من المقرر أنه حسب القاضى للقضاء بالبراءة أن يتشكك فى ثبوت التهمة
 بيد أن هذا رهن بإحاطته بالدعوى عن بصرو بصيرة وخلو حكمه من الخطأ
 فى القانون ومن عيوب التسبيب . وإذا كان من أركان جريمة إعطاء شيك بدون
 رصيد ، وجود الرصيد وكفايته وقابليته للصرف فانه يتعين على المحكمة —
 وهى فى سبيل قول كلمتها فى تهمة من هذا القبيل — أن تبحث ما ذكر من أمر
 الرصيد وتقطع فيه لأن هذا القطع مما تدور عليه الإدانة أو البراءة ،
 أما وإن الحكم المطعون فيه ، قد قضى للمطعون ضده بالبراءة لمجرد أن له حسابة
 جاريا بالبنك وقت إصدار الشيك وإن إفادة البنك بتقديم الشيك مرة أخرى ،
 غير قاطعة فى انتفاء الرصيد عند تقديم الشيك ، بدون جزمها فى وجود الرصيد
 وكفايته وقابليته للصرف وقت تقديم الشيك فإن هذا من المحكمة ينطوى على خطأ
 فى القانون . أدى بها إلى مجيء حكمها مشوبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .
 مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الدقي الجزئية ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الدقي محافظة الجيزة أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للمسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة رفضت حضوره ، وعملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ، وتأييده بالنسبة لإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية وألزمت المدعى بالحقوق المدنية بمصاريف استئنافه ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

حيث إنه مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إصدار شيك بدون رصيد قد شابه خطأ في القانون وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم أقام قضاءه على القول بأن البنك أفاد بتقديم الشيك مرة أخرى وأن هذه الإفادة لا تفيد عدم وجود رصيد وإلا كان البنك قد أفاد بذلك صراحة في حين أنه كان على المحكمة أن تستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف عند تقديم الشيك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله إن ” إفادة البنك بتقديم الشيك مرة أخرى لا تقطع في انتفاء وجود الرصيد القائم والقابل للمسحب في تاريخ تقديم الشيك للصرف خاصة وقد ثبت من الكشف المقدم من المتهم

أن له حساب جارى بالبنك المسحوب عليه وقت إصدار الشيك ، ولو لم يكن
لهم رصيد وقت تقديم الشيك لأفاد البنك بذلك — الأمر الذى تكون معه
التهمة قائمة على غير أساس يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم عملاً
بالمادة ١/٣٠٤ أ . ج . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أنه حسب القاضى
للقضاء بالبراءة ، أن يتشكك فى ثبوت التهمة ، بيد أن هذا رهن باحاطته
بالدهوى عن بصير وبصيرة وبخلو حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب ،
وإذ كان من أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، وجود الرصيد وكفايته
وقابليته للصرف ، فإنه يتعين على المحكمة — وهى فى سبيل قول كاتبها فى تهمة
من هذا القبيل — أن تبحث ما ذكر من أمر الرصيد وتقطع فيه لأن هذا القطع
مما تدور عليه الإدانة أو البراءة ، أما وإن الحكم المطعون فيه ، قد قضى
للمطعون ضده بالبراءة لمجرد أن له حساباً جارياً بالبنك وقت إصدار الشيك ،
وإن إفادة البنك بتقديم الشيك مرة أخرى ، غير قاطعة فى انتفاء الرصيد عند تقديم
الشيك ، دون جزمها فى وجود الرصيد وكفايته وقابليته للصرف وقت تقديم
الشيك ، فإن هذا من المحكمة ينطوى على خطأ فى القانون ، أدى بها إلى مجيء
حكمها مشوباً بالقصور والفساد فى الاستدلال ، مما يتعين معه نقضه والإحالة
بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوان ، وحسن علي المغربي ، ومحمد
عبد الواحد الديب .

(١٥٧)

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ القضائية

(١) حكم . " بياناته . بيانات التمييز " .

صيغة الحكم . لم يحدد لها القافرن شكلا خاصا .

(٢) مواد مخدرة . تعمد جنائي . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " .

قصداً لتجار في الجوهر المخدر . راقعة مادية . استغلال محكمة الموضوع بتقديرها .

(٣) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . " الإعفاء منها " . قانون .
" تفسيره " . موانع العقاب .

الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مثله .
فإن ثبت صلة المبلغ عنهم بالجريمة ذاتها التي لارفعها طالب الإعفاء . مثال .

(١) لم يرسم القانون شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومتى كان مجموعة ما أورده الحكم كافيا
في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فإن ذلك يحقق حكم
القانون كما جرى به نص المادة ١٠١ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - من المقرر أن الاتجار في الجوهر المخسدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الذي يتحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو بقدر الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حين يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بالإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات العامة من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون . فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجزى القانون عنها بالإعفاء وهو تمكين السلطات من تلك الجرائم الخطيرة . وإذا كان ذلك وبفرض حصول ضبط . . . محرزة لآثار مخدرة حسبها يقول الطاعن ليس معناه قيام صلتها بالجوهريين المخدرين المضبوطين مع الطاعن مما يكون إتهامها بأنها مصدر هذين الجوهريين قد جاء مرسلا على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سائفة الذكر وإعفائه من العقاب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يناير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوان المصرح بها قانونا وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواوردين بقرار الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجسد رقم ١ الملحق

بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وأفرجه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جوهرين مخدرين — حشيش وأفيون — بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه المقصور في التسبب كما أخطأ في الإسناد ، ذلك أن الحكم لم يعن بالتدليل على توافر قصد الاتجار في حقه ، وأسند إليه اعترافا بإحراز المخدرات لبيعها في حين أن ما ورد على لسانه في تحقيق النيابة أنه استلم المخدر من وأنه كان يجرى عملية البيع لحسابها ، هذا ولم يلتفت الحكم لمضمون أقوال الطاعن التي ترشح لتمتعه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والتي انطوت على إرشاد حقيقي عن المتهم التي تم ضبطها فعلا بحـ رزة لآثار مادة مخدرة في حقيبة يدها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وإنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كان الحكم قد بين واقعة الدهوى وقصد الاتجار واستظهره من أقوال الضابط في تحقيقات النيابة من أن أحد مرشديه أبلغه بأن الطاعن طلب منه البحث عن مشتر لأقنتين من الحشيش وثلاثة أقات من الأفيون على أن يقابله مساء اليوم نفسه في كافتر يا سيدنا رمسيس بدائرة قسم الأزبكية فصاحبه إلى هناك في الميعاد المحدد حيث قابل الطاعن الذي أبدى له رغبته في بيع كمية من المخدرات فاتفقا على اللقاء في الساعة السابعة مساء اليوم التالي لإتمام الصفقة وبعد أن استصدر إذنا من النيابة

بضبط المتهم وتفتيشه حضر مع المرشد وقابل الطاعن الذي عرض أن يبيعه ايتين من الحشيش وأن يعرض عليه عينة من الأفيون وانصرف ثم عاد بعد حوالى النصف الساعة وهو يحمل في يده لفافة من ورق الصحن بنفضها تبين أنها تحوى الحشيش المضبوط وأنه على أثر تفتيش الطاعن عثر بجيب سرواله الأيمن على قطعة الأفيون المضبوطة وأنه اعترف له باحرازه الجوهريين المضبوطين لبيعهما ، كما اعترف الطاعن أمام النيابة والمحكمة باحرازه الجوهريين المخدريين لبيعهما ، ولما كان الاتجار فى الجوهر المخدر إنما هو واقعة مادية تستقل بحكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه فى تقديره . وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد اعترف بالإتهام المنسوب إليه من أنه أحرز الجوهريين المضبوطين بقصد الاتجار فإن ما أسنده الحكم للطاعن من اعترافه باحراز المخدر لبيعه يكون له مأخذه الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن مناط الإعفاء الذى تحقق به حكمة التشريع وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا فى اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الإعفاء المقابل الذى قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا إعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالإبلاغ عنها وهو تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطرة . وإذا كان ذلك وبفرض حصول ضبط محرز لا آثار مخدرة حسبما يقول الطاعن ليس معناه قيام صلتها بالجوهريين المخدريين المضبوطين مع الطاعن مما يكون إتهام بأنها مصدر هذين الجوهريين قد جاء مرسلا على غير سند فلا يكون للطاعن من بعد التذرع بنص المادة ٤٨ سالفا الذكر وإعفائه من العقاب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومادلته
برهان نور .

(١٥٨)

الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ القضائية

(١) دفع . ” الدفع بعدم جواز نظر الدعوى أسبق الفصل فيها ” . إمتناع
عن تسليم أموال القاصر . تبديد . وصاية . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . أحواله
شخصية .

جريمة تبديد الطاعن الأموال المسجلة إليه بصفته وصيا على القاصر . مغايرتها . جريمة انتفاعه .
بقصد الإساءة . تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية . رفض الحكم . الدفع بعدم جواز
نظر دعوى التبديد أسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى . صحيح .

(٢) وصاية . خيانة أمانة . تبديد . مسئولية جنائية .

عزل الوصي من الوصاية . لا ينفي مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها .
مادام الحساب لم يصف .

(٣) إرتباط . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير قيام الارتباط ” .

تقدير توافر الارتباط بين الجرائم . موضوعي .

(٤) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .

نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .

مدم جراز النى على المحكمة لعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها .
النى بأن محكمة أول درجة رفضت طلب نظر الدعوى مع أخرى . غير صديد . مادام الطاعن
لم يطلب ذلك من المحكمة الاستئنافية .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وقضى برفضه في قوله : " إن الواقعة التي دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم إثباتا وتфия وعرض لها الحكم المستأنف هي أن المتهم (الطاعن) بدد المبالغ المبينة بالتحقيق وبالقرارات الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية والتي ألتجها تصفية الحساب . لما كان ذلك . وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم في الدعوى رقم . . . وهي أنه امتنع بقصد الإساءة من تسليم أموال القاصر . . . أمواله بعد انتهاء الوصاية عليه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، ولما كانت هذه الجريمة تغاير الجريمة المسندة إليه في الدعوى الراهنة وهي أنه بدد المبالغ المبينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسلمة إليه بوصفه وصيا على قصر المرحوم . . . الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فإن السبب في الدعويين يكون مختلفا ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها في غير محله خليقا بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته في شأن القضية رقم . . . يبين منه أن واقعها مختلفة عن الواقعة موضوع الدعوى المطروحة ومستقلة عنها وأن لكل منهما ذاتية وظروفا خاصة تحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين فانه يكون قد فصل في مسألة موضوعية تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض .

٢ - عزل الوصي من الوصاية لا ينفى مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها طالما أن الحساب لم يصف بينهما .

٣ - من المقرر أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضائها على ما يحمله قانونا .

٤ - ما يشير الطاعن من أن محكمة أول درجة رفضت طلبه نظر الدعوى المطروحة مع القضية رقم . . . مردود بأن الثابت من الأوراق أن الطاعن أو المدافع منه لم يطلب من المحكمة الاستئنافية اتخاذ هذا الإجراء فلا يجوز له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ من يولييه سنة ١٩٧٠ بدائرة السنبلاوين محافظة الدقهلية : بدد الأموال المبينة بمحضر حصر التركة ومحضر الجرد ، الخاصة بالقاصر والتي سلمت إليه بصفته وصيا على القاصر فاغتلسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بمالكها . وطابت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبيل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت : ومحكمة السنبلاوين الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملاً بمادة الاتهام . (أولا) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في اللجنة رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٠ السنبلاوين وببناها . (ثانيا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة قدرها خمسين جنيها . (ثالثا) بإلزام المتهم أن يدفع للدعي بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات ، فاستأنف المتهم ، ومحكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى قايما بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وألزمته المصروفات المدنية . فطعن .. عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبييد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم قضى برفض الدفع المقدم منه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٠ السنبلاوين التي قضى عليه فيها نهائيا بالحبس لعدم تسليمه أموال القاصر مما يشمل الاتهام المنسوب إليه في الدعوى المطروحة ويجعله نشاطا إجراميا واحدا ثم إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة تبديد يرجع من المدة من آخر سنة ١٩٦٦ حتى آخر سنة ١٩٦٩ على الرغم من أنه عزل من الوصاية في ١٧/٥/١٩٥٥ ولم يعد وكلا عن القاصر مما تضحى معه العلاقة

بين الطرفين مدنية وفضلا عن ذلك فإن الطاعن طلب من محكمتي أول وثاني درجة حسم اللجنة رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٧١ السبلاوين التي اتهم فيها بتزوير مخالصة يبلغ يشمل المبالغ موضوع الدعوى المطروحة وذلك للارتباط لأن التزوير وقع بقصد الاختلاس مما يتعين معه أن يقضى في الدعويين بعقوبة واحدة إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب ورفضت بعقوبتين مختلفتين . كما أن محكمة أول درجة رفضت طلب الطاعن نظر الدعوى المطروحة مع اللجنة رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٨ بحجة تباين فترة الريع موضوع التبديد في حين أن هذا التباين لا يبرر تعدد المحاكمة وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة للعناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها — عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٠ السبلاوين وقضى برفضه في قوله : ” إن الواقعة التي دارت حولها المرافعة وتناولها الخصوم إثباتا وتقييا وعرض لها الحكم المستأنف هي أن المتهم (الطاعن) بدد المبالغ المبينة بالتحقيق وبالقرارات الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية والتي ألتجتها تصفية الحساب . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم في الدعوى رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٠ وهي أنه امتنع بقصد الإساءة عن تسليم القاصر ... أمواله بعد انتهاء الوصاية عليه الأمر المعاقب عليه بالمادة ٨٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، لما كانت هذه الجريمة تغاير الجريمة المسندة إليه في الدعوى الراهنة وهي أنه بدد المبالغ المبينة بأوراق التحقيق وقرارات محكمة الأحوال الشخصية والمسماة إليه بوصفه وصيا على قصر المرحوم ... الأمر الذي تنطبق عليه المادة ٣٤١ عقوبات فإن السبب في الدعويين يكون مختلفا ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها في غير محله خليقا بالرفض . ”

لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته في شأن القضية رقم ٤٤١٣ لسنة ١٩٦٠ جنح السبلاوين يبين منه أن واقعيتها بخلفة عن الواقعة موضوع الدعوى المطروحة ومستقلة عنها وأن لكل منهما ذاتية وظروفا خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة الواقعة في الدعويين فإنه يكون

قد فصل في مسألة موضوعية تستقل بالفصل فيها محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان عزل الطامن من الوصاية لا ينفي مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها طالما أن الحساب لم يهذف بينهما وكان من المقرر أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانوننا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة سائغة تنفي الارتباط بما مؤداه أن الطامن لم يقم بالوفاء أثر مطالبة به وبعد أن اكتملت أركان جريمة التبيد في حتمة قدم مخالصة قضى بتزويرها ، وكان ما يشبه الطامن من أن محكمة أول درجة رفضت طلبه نظر الدعوى المطروحة مع القضية رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٨ جنح السبلاوين مردوداً بأن الثابت من الأوراق أن الطامن أو المرافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستثنائية اتخاذ هذا الإجراء فلا يجوز له أن ينسحب على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ما تقدم فإن الطامن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي ، وعادل
برهان نور .

(١٥٩)

الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) خبز . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . مسئولية جنائية .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

(١) نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر . أو نقص وزنه بعد التهوية المقدرة
مع خصم نسبة التسامح القانونية . توافر أي من الصورتين . تحقق به جريمة صنع خبز
نقص الوزن .

(٢) جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا خاصا . علم المنتج أو الصانع
بمخالفة عمله للقانون . أو تعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة .

١ — البين من المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه
إذا كان الخبز المضبوط ساخنا فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه
عن الوزن المقرر في المادة ٢٤ دون تسامح في أية نسبة . أما إذا كان باردا
أي مضت عليه مدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية (الخبز) وتهويته تهوية
كاملة فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم
نسبة ٥ ٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعي دون أن يكون لازما اجتماع
الحالتين معا .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر
قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا على اعتبار أن التأني

في هذه الجريمة يكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة تحقيقا لاعتبارات ارتباها ، ومن ثم فانه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق المنتج أو الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو وقوعه عن مراعاة تنفيذ أحكامه .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين في يوم ١٢ ماي سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط ، (المتهمان) انتجا خبزا أقل من الوزن المقرر (المتهم الأول) أدار مخبزا بدون ترخيص . وطلبت عقابهما بالمواد ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والأمر الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة ديروط الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بخمس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة وكفالة خمسة جنميات 'وقف التنفيذ من التهمة الأولى وتفريم المتهم الأول (الطاعن) خمسمائة قرش والغلق على نفقته عن التهمة الثانية فاستأنف المتهمان ، ومحكمة أسيوط الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فعارضا . وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه . فطعن المحامي عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إنتاج خبز بلدي يقل وزنه عن المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه التفت عما أثاره المدافع عن الطاعن في مذكرته المقدمة للمحكمة الاستئنافية من أن نقص الأرفقة يرجع إلى نقلها في جوال إلى مكتب التوين ثم سحبها دون عناية عند وزنها ، وما ترتب على ذلك من سقوط الردة العالقة بها وأن العجز البالغ قدره ٦١ جم في وزن الرغيف

يقول عن القدر المتسامح فيه وهو سبعة جرامات . كما أن الحكم استدل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن من نقص وزن الأرغفة مع أنه سلم في مدوناته بأن صناعة الخبز يدوية ولا يمكن معها ضبط وزن كل رقيق على وجه الدقة وهو ما ينفي ذلك القصد ويدل على حسن النية .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة صنع خبز بلدي يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا التي دلت الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة مما أورده رئيس مباحث التموين بمحضره وما أسفر عنه وزن الخبز المضبوط وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه بالحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بالأدلة التي أوردها أنه أنتج خبزا بلديا تبين عند وزنه وهو ساخن أنه ناقص الوزن كما بلغ العجز فيه وهو بارد — أي بعد التهوية المدة القانونية — ٦١ جم — بعد خصم نسبة الخفاف المسموح بها وهي ٥ ٪ من الوزن القانوني — ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما استخلصه الحكم له أصله في الأوراق ، كما أنه يقر في أسباب طاعنه بأن مقدار العجز في أرغفة الخبز التي أنتجها يبلغ الحد الذي ورد في أسباب الحكم ، وكان البين من المسادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المنطقتين على واقعة الدهوى أنه إذا كان الخبز المضبوط ساخنا فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر في المادة ٢٤ دون تسامح في أية نسبة ، أما إذا كان باردا أي مضت عليه مدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية (الخبز) وتهويته تهوية كاملة ، فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥ ٪ ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ لازما اجتماع الحالتين معا ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أثبت توافر أركان الجريمة التي دين الطاعن بها ، فإن ذلك ما يتضمن إطارا لما تعلل به الطاعن وأرجع إليه سبب حصول

العجز كما أن ما أثاره من أن العجز القائم يدخل في القدر المسموح به لا يحتاج لرد خاص ، إذ الرد مستفاد من أدلة الشبوت التي عول عليها الحكم ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا على اعتبار أن التائم في هذه الجريمة يكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة تحقيقا لاعتبارات ارتقاها ، ومن ثم فانه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق المنتج أو الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فان ما ينهه الطامن على الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال والقصور في استظهار ركن القصد الجنائي يكون غير سديد .

لما كان ما تقدم ، فان الطامن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سائح قاض رئيس المحكمة ، رعضوية العادة
المستشارين ، أبوذا أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحسن على المغربى ، ومجد
عبد الواحد الديب .

(١٦٠)

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤ فى القضائية

(١) رسوم إنتاج . تعويض . عقوبة . كحول . جمارك . دعوى مدنية .
"تركها" . اختصاص . "الاختصاص الولائى" . حكم . "تسببيه . تسبیب
غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن ، مالا يقبل منها" .

(*) التعميمات المنصوص عليها فى قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة .
تنطوى على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول
الحزاة فى الدعوى أو حصول ضرر .
عدم مشول ، مصلحة الجمارك أمام محكمة ثانى درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها
المدنية .

(٢) عقوبة . "العقوبة التكميلية" . خلق . رسوم إنتاج . كحول . حكم .
"تسببيه . تسبیب غير معيب" . جمارك .

الاحكام الجنائية الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٦٠ إجراءات .
خلو قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال فى عقوبة
خلق .

عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . مادام قانون رسم
الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك .

(*) هذا المبدأ ، يقرر أيضا فى الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤ فى الصادر بـجلسة ١٩٧٦/٣/٢
"لم ينشر" .

(٣) إثبات . "خبرة" إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير آراء الخبراء" نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

عدم تمك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التناول المبدى منه أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه .

كفاية أخذ المحكمة بتقرير الخبير ردا على ما رجه إليه من طعون . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض .

(٤) نقض . "أسباب الطعن . الأسباب المتعلقة بالنظام العام" . حكم . "بياناته . بيانات التسبيب" . كحول . رسوم إنتاج . تهريب . جمارك .

الطعن بالنقض في الحكم تلوه من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى . مشروط بأن يكون في المبدأ . إثارة . بعد المبدأ . كسب جديد . لا يجوز . أساس ذلك .

الأسباب المتعلقة بالنظام العام . التي تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من ثناء تقديمها لمصلحة المتهم . حصرها المادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم — ومن بينها الرسوم الصادرة في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ — برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلها عن المثول أمام محكمة ثاني درجة — بفرض صحة ذلك — يكون غير سليم .

٢ - تنص المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك " . ولما كان قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول الذي عوقب للطاعن بمقتضاه قد جاء خلوا من النص على خلاف هذه القاعدة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالنفاد على خلاف القانون وكان هذا القانون قد تكفل بتقدير رسم الانتاج - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المستأنف في إقضى به من تحديد مدة عقوبة الغلق ومن عدم تقدير مقدار الرسوم المستحقة يكون غير سليم .

٣ - متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل مما يحد تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ، وإذا ما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعن ما يستحق التفاتها إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بتقرير التحليل فإن ذلك يفيد إطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .

٤ - إن خلو الحكم من البيان الخاص بالإذن برفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب لا يندرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، بل إنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن فيه عملا بالبند " ثانيا " من المادة ٣٥ من القانون المشار إليه ، دون أن ينعطف عليه رصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند " أولا " من المادة المذكورة ، والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة لقانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملته أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن ، خاصة وأن المشرع قد آثر بما نص عليه في المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر تحديد الأسباب التي تفس النظام العام تجيز للمحكمة أن تستند إليها

من تلقاء نفسها في تقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده .
فان ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يناير سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم اللبان محافظة الاسكندرية : حاز كحولا لم يؤد عنه رسوم الإنتاج أو الاستهلاك .
وطالبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و ٧١ / ١ من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٥ . وادعت مصاحبة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١٥٢٣ جنيهات على سبيل التعويض . ومحكمة اللبان الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وبغلق المصنع لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الحكم وإلزام المتهم بأداء الرسم المستحق ومبلغ ١٢٧٤ ج و ٦٨٥ م تعويضا للخزانة العامة . فاستأنف المتهم ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الإنتاج ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب ، ذلك بأن المدعية بالحقوق المدنية لم تمثل أمام محكمة ثاني درجة رغم إشعارها مما كان يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية ، وأن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي نص في منطوقه على تنفيذ فترة غلق المصنع — خطأ — من تاريخ صدوره ، إذ هو قابل للاستئناف ، وأغفل في نفس الوقت استجلاء قدر الرسوم المستحقة كما التفت عن إجابة الطاعن إلى طلب استجلاء مكونات العينة التي تم تحليلها أو إعادة التحليل وعن الرد على أن مضي الوقت يؤثر في خواص الخمر ، كل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسم الإنتاج التي دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها في حقه أية سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم — ومن بينها المرسوم الصادر في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ ، برسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي ألغى وحل محله القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، وكان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينمى الطاعن بأنه كان يمين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدمواها المدنية لتخلفها عن المثول أمام محكمة ثانية درجة — بفرض صحة ذلك — يكون غير سديد . أما ما ينمى الطاعن على الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة عقوبة الغلق ومن عدم تقدير الرسوم المستحقة فمردد بأنه لما كانت المادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك" وكان قانون رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول الذي عوقب الطاعن بمقتضاه قد جاء خلوا من النص على خلاف هذه القاعدة وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالنفاذ على خلاف القانون وكان هذا القانون قد يكفل بتقدير رسم الإنتاج فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لايمن من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل مما يعد تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ، وإذا ما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بما جاء بتقرير التحليل فإن ذلك يفيد إطراح جميع ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ، ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن قد قدم بالجلسة بعد الميعاد القانوني

سببا جديدا يقوم على أن البيان الخاص بطلب تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى ، وأن إغفاله — كما هو الحال في الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — يترتب عليه بطلانه ، مما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا النعى — بافتراض صحته — مردود بأنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة (سواء من النيابة العامة أو من أى خصم) غير الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من هذا القانون ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني — وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من البيان الخاص بالإذن برفع الدعوى الجنائية في جرائم التهريب لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعون فيه عملا بالبند "ثانيا" من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ، دون أن ينعطف عليه وصنف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند "أولا" من المادة المذكورة ، والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أ كان قانون العقوبات والقوانين المدككة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانوني للطعن ، خاصة وأن المشرع قد أثر بما نص عليه في المادة ٣٥ سالفة الذكر تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتبجز للمحكمة أن تمتد إليها من تلقاء نفسها في نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، ومصادرة الكفالة ، وإلزام الطاعن المضاريف المدنية .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطي ، ومجد صلاح الرشيدي ، وأحمد
غواد جنيته .

١٦١

(١٦١)

الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤ القضائية

تهديد . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . حكم . "تسببيه" . تسبب
غير معيب . "تقضى" . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٢٧ عقوبات . قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد دالة
بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه . متى كان من شأنها إيقاع الرعب في نفس
المجنى عليه . مثال

أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب كل من هدد غيره
كتابةً بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال — إذا كان التهديد مصحوباً بطلب
أو بتكليف بأمر — لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها
على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه ، بل
يكفى أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابةً إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره
من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه
أن يذعن المجنى عليه راغماً إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد
قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعريف الأثر المعلى الذي أحدثته
التهديد في نفس المجنى عليه . ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي
تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه
وحمله على أدا ما هو مطلوب ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات

التهديد ومن ظروف الواقعة وملايساتها أن الطاعن رمى إلى إثارة الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتهما وتدمير اثنين منها وأنه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت صياغة غامضة وأفرغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحذر من جرائم سوف يرتكبها آخرون، فلا يصح مصادرتها فيما استنبطته طالمسا كان استخلاصها سائغا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي، وما دأبت قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ما تقدم - فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : (أولا) هدد كل من مدير شركة لوفتهانزا للطيران ومدير شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية بارتكاب جريمة ضد المال معاقب عليها بالأشغال الشاقة (الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٦٧ من قانون العقوبات) وكان التهديد مصحوبا بطلب بأن بعث إليهما بخطابين يهددهما فيها بخطف ثلاث طائرات مملوكة للشركتين سالتى الذكر وتدمير اثنين منهما ما لم يتم دفع المبلغ المطلوب منه وتنفيذ باقى ما بخطابه المرسل إلى قنصل ألمانيا الاتحادية (ثانيا) شرع في الحصول على مبلغ مائة ألف جنيه من قسم رعاية المصالح الألمانية الغربية على الوجه المبين بالتحقيقات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمساquite بالمادتين ١/٣٢٧ و ١/٣٢٦ و -٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم عما اسند إليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي التهديد كتابة باوتكاب جريمة ضد المال والشروع في الحصول على مبلغ بطريق التهديد ، قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأن مفاد نص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات أن الركن المادي في تلك الجريمة لا يتوافر إلا بتهديد من الجاني بأنه هو الذي سوف يرتكب جريمة الاعتداء على النفس أو المال إذا لم يستجب المجني عليه إلى طلبه ، وأنه لما كانت عبارات التهديد في خصوصية هذه الدعوى لا تنبئ عن هذا المعنى وإنما تضمنت عن وقائع وهمية سوف يقوم بها آخرون فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة تكون غير متوافرة وإن جاز أن يتحقق جريمة الشروع في نصب طبقاً للمادة ٣٣٦ عقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمتي التهديد كتابة باوتكاب جريمة ضد المال والشروع في الحصول على مبلغ بطريق التهديد ، عرض لدفاع الطاعن في شأن ما أثاره في أسباب طعنه ورد عليه بقوله أنه " مردود وتلفتت عنه المحكمة ذلك أن واقع الحال في الدعوى أن المتهم هو الممدد فعلاً للجهات المعنية ذلك أن هو مرسل الخطابات إلى تلك الجهات وقد أرسل الخطابات سالفة الذكر وهو عالم بأن من شأنها إيقاع الرعب في نفس المجني عليهم وقد أرسلها إليهم بهذا القصد ابتغاء الحصول على المال الذي طلبه مشروطاً دفعه له حتى يوقف الخطر موضوع التهديد ولا تعمل المحكمة على ما قاله من أنه لم يتعد مجرد التحذير فحسب محاولاً تصوير نفسه بأنه مجرد وصي ، وهذا القول يكذبه الواقع من أقوال ذات المتهم بالتحقيقات من عدم وجود أية أخطار حقيقية على النحو المصور بالخطابات كانت ستقع فعلاً للجهات المعنية . . . فإذا أضيف إلى ما تقدم أن قوله في الخطابات أن في إمكانه منع تلك الأخطار المزعومة في مقابل تحقيق طلباته وأنه سوف يحجم عن التدخل لمنعها في حالة عدم إجابته إليها أو إبلاغ الشرطة بالواقعة ، إذا وضع ذلك في الاعتبار لدل دلالة قاطعة على أن قصده الوحيد من إرسال الخطابات هو إيقاع الرعب في نفوس المجني عليهم عن طريق القائه في روعهم أن تدبيراً سيحصل بوسائل النقل الجوية الخاصة بهم عن طريق اختطاف الطائرات وتدميرها بعد ذلك ، مستغلاً انتشار مثل هذا النوع

من الحوادث في الوقت الذي وجه فيه الخطابات . . . والمحكمة تلتفت كذلك عن محاولة المتهم صياغة عبارات التهمة بصيغة غامضة قد تفسر الوهالة الأولى بأنه ليس إلا مجرد محذر من وقوع تلك الحوادث وليس بالمهدد فعلا طالما أن هذه العبارات كان شأنها أن تحدث الأثر المقصود منها في نفس من وجهت إليه إذ التهديد الغامض في شكله والمتضمن تلميحات يفهمها الشخص المهدد وحده يجوز أن يكون له من التأثير ما هو مساو أو أشد أثرا من التهديد الجلي الصريح هذا فضلا عن أن الثابت أن القصد من تصرف المتهم هو التلاعب بالعبارات التي أفرغ فيها تهديده الذي ما قصد منه إلا إيقاع الرعب في نفس المجنى عليهم بغية تحقيق طلباته " ، وما أورده الحكم فيما تقدم وأقام عليه قضاءه سائح وسديد في القانون ذلك بأن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال - إذ كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه ، بل يكفي أن يكون قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعريف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على أداء ما هو مطلوب . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات التهديد ومن ظروف الواقعة وملايساتها أن الطاعن رمى إلى إثارة الرعب والفرغ في نفس المجنى عليهما بارتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتهما وتدمير اثنتين منها فإنه هو المهدد فعلا بارتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت صياغة غامضة وأفرغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحذر من جرائم سوف يرتكبها آخرون ، فلا يصح مصادرتها فيما استلبته طالما كان استخلاصها سائغا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه ، وضوحا .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومجادل
برهان نور .

(١٦٢)

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤ القضائية

(١) إثبات . "شهود" . إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره" . محكمة ثاني درجة .

حق المحكمة في الاستغناء من سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .
مثال .

محكمة ثاني درجة . تضامنا . في الأصل على مقتضى الأوراق .

(٢) اختصاص . "الاختصاص الولائي" . قضاء عسكري . دعارة .
دفع . "الدفع بعدم الاختصاص" . حكم . "تسببيه" . تهديد معيب " .
فاعل أصلي .

اشترك المدعى مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته .
اختصاص القضاء العام بجائزتهما . أساس ذلك ؟ مثال في جريمة دعارة .

(٣) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . تقصص . "أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها" .

نصر الطاعن مرانته على الدفع دون موضوع الدعوى . عدم جواز اتخاذ سنداً للنقض
على الحكم بالإخلال بحقه في الدفاع . ما دام لا يدعى أن المحكمة منعت عن المرافعة
في الموضوع .

١ - تحول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود إذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في ختام مرافقته (أمام المحكمة الاستئنافية) بطلب سماع الشهود ، فلا تثير على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب لم يعصر عليه مقدمه ، وخاصة أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة ولا تلتزم بإجراء تحقيق إلاما ترى هي لزوما لإجرائه .

٢ - بينت المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، الخاص بالأحكام العسكرية ، الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه - المعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية (أ) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الشكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت . (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة " . كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه " تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي : (١) كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم . (٢) كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون " . لما كان ذلك ، وكانت التهم المستندة إلى الطاعن وهي إدارة مكان للدعارة وتسهيل واستغلال دعارة الغير - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ، ولم تقع بسبب تأديته أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة - إنما ينعقد للقضاء العادي طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية إذ يوجد معه - في تهمتي تسهيل واستغلال دعارة الغير المرتبطتان بالتهمة الأولى - مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى برفض الدفع

بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لهذا السبب قد أصاب صحيح القانون .

٣ - من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى - واقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع - لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعتة عن المرافعة في الموضوع .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ يدائرة قسم النزعة محافظة القاهرة : المتهم الأول (الطاعن) (أولا) أدار المكان الملبين بالمحضر للدعارة بأن سمح لـ بارتكاب الفحشاء فيه على النحو المبين بالمحضر . (ثانيا) سهل دعارة المتهمين الثانية والثالثة على النحو المبين بالمحضر حالة كونه ممن لهم سلطة على المتهمة الثانية (مخدومته) . (ثالثا) استغل بغاء المتهمين آتفتى الذكر على النحو المبين بالمحضر . المتهمين الثانية والثالثة . ١ - اعتادنا ممارسة الدعارة مع الناس بدران تميز . ٢ - أقامت في منزل يدار للدعارة مع كلهما بذلك . وطابت عقابهم بالمواد ١ و ٤ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٣ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جناح آداب القاهرة الجزئية قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثانية والثالثة عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . (أولا) بحسب المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ وغرامة مائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة الملقضى بها وخلق الشقة ومصادرة الأثاث والمصاريف الجنائية . (ثانيا) بحسب كل من المتهمين الثانية والثالثة سنة مع الشغل والنفاذ ووضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ووضعهما بعد تنفيذ عقوبة الحبس في إصلاحة خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بانحراجهما وإلزامهما بالمصاريف الجنائية . فاستأنف المتهمان الأول والثانية ، ومحكمة القاهرة الابتدائية

(بهيئة استئنافية) قضت حضوريا (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى . (ثانيا) بقبول استئناف المتهم الأول شكلا ، وفي الموضوع : بمعاينة المتهم الأول بالحبس سنة مع الشغل وتفريجه مائة جنيه وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مثل مدة الحبس وغلق الشقة موضوع الاتهام ومصادرة ما به من أثاث وبحبس المتهم الثانية ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعها تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لهذه المدة وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لها فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إدارة مكان للدعارة وتسهيل واستغلال دعارة الغير قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه تمسك أمام محكمة ثاني درجة بسماع شهود الإثبات كما دفع بالجلسة الأخيرة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لاختصاص القضاء العسكري بنظرها ، غير أنها التفتت بحسن طلب سماع الشهود وقضت برفض الدفع المشار إليه رغم أنه من النظام العام ، ثم فصلت في موضوع الدعوى دون أن تقرر ضم الدفع للموضوع فصادرت بذلك حق الطاعن في إبداء دفاعه الموضوعي على النحو الثابت بحضر تلك الجلسة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن محامي الطاعن طلب بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٧١ التأجيل لتقديم مذكرة بدفاعه واحتياطيا لمناقشة شهود الإثبات ، غير أنه أمسك من بعد عن إبداء طلبه الأخير بالجلسات التالية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه ، وكان المدافع من الطاعن — على ما سلف بيانه — لم يتمسك في ختام مرافعته بطلب سماع الشهود ، فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن إجابة طلب لم يصر عليه مقدمه ،

وخاصة أن الأصل أن المحكمة الاستثنائية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة ولا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الشق من الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية بينت الأشخاص الخاضعين لأحكامه ، ثم نصت المادة الخامسة منه - والمعدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ - على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية : (١) الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الشكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت (ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة " ، كما نصت المادة السابعة من القانون المذكور على أنه " تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي : ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من أوصد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأدية وظائفهم ١ - كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون " ، ولما كان ذلك ، وكانت التهم المسندة إلى الطاعن - وهي إدارة مكان للتجارة وتسجيل واستغلال دهارة الغير ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ، ولم تقع بسبب تأديته أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن الاختصاص بمحاكمته - وإن كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة - إنما ينحدر للقضاء العادي طبقا للمادة ٢/٧ من قانون الأحكام العسكرية إذ يوجد منه - في تهمتي تسهيل واستغلال دهارة الغير أو المرتبطتان بالتهمة الأولى - مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى لهذا السبب قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه لذلك في غير محله متعيينا ورفضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٢ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع من الطاعن دفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فقررت المحكمة ضم الدفع للوضوع وشرح الحاضر مع المتهم الأول - الطاعن - وقائع الدعوى ودفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات

والتيس البراءة للتهمة . فان دعوى الطاعن من بعد بأن المحكمة قد فوتت عليه إبداء دفاعه الموضوعي تكون على تقيض الثابت من الأوراق ، ومن ثم حارية عن سندها واجبة الرفض ، فضلا عما هو مقرر من أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى — واقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع — لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعتة من المرافعة في الموضوع . لما كان ما تقدم جميعه ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيرطى ، وأحمد فؤاد جنيانة ، وقصدي
اسكندر .

(١٦٣)

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ القضائية

(١ - ٤) إصابة خطأ . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .
موظفون عموميون . موانع العقاب . "إطاعة الرئيس" . نقض . "أسباب
الطعن . مالا يقبل منها" .

- (١) التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تمسحى به أسبابه مثال لتسبب غير معيب .
- (٢) عدم امتداد أحكام المادة ٦٢ عقوبات إلى العاملين بالشركات العامة . أساس
ذلك ؟ .
- (٣) عدم امتداد طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات بحال إلى ارتكاب الجرائم .
- (٤) أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

١ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث
أن ما يثبت البعض ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة -
لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه وإن استعرض أقوال سائق السيارة
الأوتوييس حسبما وردت في التحقيقات مما يتناقض مع أقوال باقى الشهود
التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها إلا أن هذا لا يعيبه طالما أنه لم يستند
إلى أقوال ذلك السائق ولم يعول عليها فى إدانة الطاعن فكانت بهذه المثابة
خارجة من سياق اقتناع المحكمة ولم تكن مؤثرة فى عقيدتها .

۲ - من المقرر أن الأحكام التي تتضمنها المادة ۶۳ من قانون العقوبات إنما تنصرف بصراحة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ، إذ أن المشرع قد أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين العموميين في هذا الشأن بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۱۵۹۸ سنة ۱۹۶۱ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ۳۵۴۶ سنة ۱۹۶۲ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ۸۰۰ لسنة ۱۹۶۳ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ۳۳۰۹ لسنة ۱۹۶۶ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ۳۲ لسنة ۱۹۶۶ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ۱۲۰ لسنة ۱۹۶۲ إلى المادة ۱۱۱ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمي الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العموميين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال المادة ۶۳ من قانون العقوبات - لما كان ذلك - وكان الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور لا يعد موظفا أو مستخدما عاما في حكم هذه المادة فلا يجوز له الاحتفاء بما ورد فيها .

٣ - من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، ومن ثم فإن تمسك الطاعن بالاحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيارة قيادته حمولة تزيد عن المسموح به إطاعة منه لأوامر رؤسائه - على فرض حصوله - يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا من محجة الصواب مما لا يستاهل من المحكمة ردا .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة - لما كان ذلك - وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية أوجه الدفاع الأخرى التى يقول أنه أثارها أمام المحكمة الاستئنافية وينمى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليها ، فإن منعاه في هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة - بالمتهم الأول - (العاصم) (أولا) تسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص هم (١) ... (٢) ... (٣) ... (٤) ... (٥) ... (٦) ... (٧) ... (٨) ... (٩) ... (١٠) ... (١١) ... (١٢) ... (١٣) ... (١٤) ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين والمواثيق بأن قاد سيارة نقل في الطريق العام وحملها حمولة تبرز من جانبيها بروزا يخالف شروط الأمن والمتانة ولم يحتزز للسيارات المقبلة أمامه ليتجنب اصطدام حمولته البارزة بها فاصطدم جانبيها بسيارة كان يستقلها المحنى سليم وأحدث إصاباتهم (ثانيا) خالف شروط المتانة والأمن بأن قاد سيارة تزيد حمولتها عن المقرر قانونا . (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر - المتهم الثانى - خالف شروط المتانة والأمن

بأن سمح لاتهم الأول بحمل حمولة يبرز مرضها عن المقرر قانونا . وطلبت معاقبة الطاعن بالمادة ١/٢٤٤ و ٣٢٢ من قانون العقوبات ومعاقبته واثمهم الآخر بالمواد ١ و ٢ و ١٦ و ٨٤ د من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة الثانية من قرار وزير الداخلية . وادعى ... (أحد المجنى عليهم) مدنيا قبل المتهمين وقبل للشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور وشركة النيل العامة لأنوبيس البحرية بصفتهم مسؤولتين عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت بحضوريا لاتهم الأول وحضوريا اعتباريا للثاني عملا بمواد الإتهام (أولا) بحبس المتهم الأول سفتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها عن التهم الثلاث المندوبة إليه (ثانيا) بتفريم المتهم الثاني مائة قرش (ثالثا) إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فاستأنف المحكوم عليهم . ومحكمة دمنهور الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بحضوريا (أولا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس بالمتهم الأول سنة مع الشغل عن التهم الثلاث (ثانيا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لاتهم الثاني . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول (الطاعن) في هذا الحكم بطريق النقض . الخ . وقضى فيه بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المشار إليها — مشككة من قضاة آخرين — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل عن التهم الثلاث المسندة إليه . فطعن الأستاذ . الخ . عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة بالنسب خطأ في إصابته أكثر من ثلاثة أشخاص قد شابه فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه استند إلى أقوال الشهود رغم تناقضها فقد قرر قائد السيارة الأنوبيس أنه كان متوقفا بسيارته وقت الحادث وأن السيارة النقل

قيادة الطاعن احتكت بها في حين أن باقي الشهود قد شهدوا بأن قائد السيارة الأتوبيس كان مسرعا بها فاصطدم بالسيارة النقل التي كان الطاعن يقودها هذا فضلا عن أن الدفاع كان قد تمسك بأن الطاعن يعمل سائقا بالشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور وأمره رؤسائه بتحميل المقطورة على ذلك المنحدر الذي كانت عليه وقت الحادث فاعتقد عن حسن نية أنهم قاموا باستخراج الترخيص اللازم لتجاوز حملتها المسموح بها إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع ولا على باقي أوجه دفاعه التي ضمنها مذكرته رغم أهميتها .

وحيث إن الحكم المطعون عليه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود والمهندس الفني وما ورد في تقريره وما ثبت من المعاينة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ولما كان الحكم وإن استعرض أقوال سائق السيارة الأتوبيس حسبما وردت في التحقيقات ، مما يتناقض مع أقوال باقي الشهود التي اطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها إلا أن هذا لا يعيبه طالما أنه لم يستند إلى أقوال ذلك السائق ولم يعول عليها في إدانة الطاعن فكانت بهذه المثابة خارجة عن سياق اقتناع المحكمة ولم تكن مؤثرة في عقيدتها ذلك بأنه من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث أن ما يثبت به البعض ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وهو ما برئ منه الحكم المطعون عليه مما يكون النعى عليه في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام التي تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات إنما تنصرف بصراحة نصها إلى الموظف العام فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وبالتالي فإن حكمها لا يمتد إلى العاملين بالشركات العامة سواء منها المؤممة أو التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ، إذ أن المشرع قد أفصح عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين العموميين في هذا الشأن بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من مريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام متمما لعقد العمل . وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا

الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التي
حات محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات
العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين
بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن
المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وكما رأى الشارع اعتبار العاملين
بالشركات في حكم الموظفين العاملين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم
الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم
بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من الكتاب الثاني
بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١
من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين العموميين
في تطبيق نصوص الجرائم المشار إليها مستخدمى الشركات التي تساهم الدولة
أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فجعل هؤلاء
العاملين في حكم أوائل الموظفين العموميين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه
فلا يجاوزه إلى مجال المادة ٦٣ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم وكان
الطاعن وهو يعمل سائقا بالشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور لا يعد
موظفا أو مستخدما عاما في حكم هذه المادة فلا يجوز له الاحتماء بما ورد فيها ،
هذا فضلا عن أنه من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى تلك المادة لا تمتد بأى
حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرؤوس أن يطيع الأمر الصادر له من
رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ومن ثم فإن تمسك الطاعن
بالاحتماء بحكم المادة المذكورة في مجال تحميله السيارة قيادته محاولة تزيد عن
المسموح به إطاعة منه لأوامر رؤسائه — على فرض حصوله — يكون دافعا
قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب مما لا يستأهل من المحكمة ردا ،
ولما كان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة ومحددة ،
وكان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية أوجه الدفاع الأخرى التي يقول أنه
أثارها أمام المحكمة الاستئنافية وينمى على الحكم المطعون عليه عدم الرد عليها فإن
منعاه في هذا الصدد يكون غير مقبول ، ومن ثم فإن الطعن برمه يكون
مستوجبا للرفض .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسمرطي ، محمد صلاح الرشيدى ، وأحمد فؤاد جزيه .

(١٦٤)

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ القضائية

مواد مخدرة . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . نقض . "أسباب
 الطعن . ما لا يقبل منها" .

كفاية أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى له بالبراءة . حد ذلك الإحاطة
 بالدهوى من بصرو بصيرة وخال حكمها من هيوب التسبیب . مثال التسبیب غیر معيب .

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة
 إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة الدهوى
 وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصرو وبصيرة ووازنت
 بينها وبين أدلة النفي فوجحت دفاع المتهم أو دألتها الريبة في صحة عناصر الإتهام
 لما كان ذلك — وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة
 محصنة الدهوى وأحاطت بظروفها ووازنت بين أدلة الثبوت وأدلة النفي ووجحت
 دفاع المتهم وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض —
 أما ما أوردته من أنه — من غير المستساغ أن يتخلى المتهم عن المخدر وهو على تلك
 المسافة القريبة من الشاهدين ودون مبرر وكأنه إنما يقيم الدليل قبله دون مقتض
 فإنه لا يعدو أن يكون استطرادا أفصححت به المحكمة عن عدم اطمئنانها إلى صلة
 المتهم بالمخدر دون أن يكون ذلك وحده السند الذي ارتكبت إليه في قضائها
 بالبراءة — لما كان ذلك — فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
 موضوعا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المنشية محافظة الإسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (أفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمقابته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرفق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمادة ١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا قد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأن بين ما عول عليه الحكم في قضائه بالبراءة على عدم اطمئنان المحكمة للدليل المستمد من أقوال شاهدي الإثبات النقيب .. و .. بانياً ذلك على أنه من غير المستساغ أن يتغلى المتهم عن المخدر بغير مبرر وهو على مسافة قريبة من هذين الشاهدين — على حين أنه مسلّك طبيعي أن يتغلى المتهم وهو من تجار المخدرات المقيدين بقسم مكافحة المخدرات عن جسم الجريمة إذ ما فوجئ في أثناء سيره بمواجهة هذين الشاهدين وهما من قوة قسم مكافحة المخدرات — وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صدر مبنيًا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتهام ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه

أنه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ودليل النفي الذي ساقه المتهم
 خلاص إلى القول "ومن حيث أن المحكمة تعتد بإنكار المتهم ودفاعه إذ أنه أشهد
 بالتحقيقات .. فأيده في دفاعه جملة وتفصيلا ... لما كان ذلك وكانت المحكمة
 لا تطمئن إلى أقوال شاهدي الإثبات" - مما مفاده أن المحكمة محصنت الدعوى وأحاطت
 بظروفها ووازنت بين أدلة الثبوت وأدلة النفي ورجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل
 في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض - أما ما أورده المحكمة
 في حكمها بقولها "كما أنه من غير المستساغ أن يتخلى المتهم عن المخدر وهو على تلك
 المسافة القريبة من الشاهدين ودون مبرر وكأنه إنما يقيم الدليل قبله دون مقتض" -
 فإنه لا يعدو أن يكون استطرادا أصبحت به المحكمة من عدم اطمئنانها إلى صلة
 بالمتهم بالمخدر دون أن يكون ذلك وحده السند الذي ارتكبت إليه المحكمة
 في قضائها بالبراءة - لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا
 برفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحسن على المغربى ، ومحمد عبد الواحد
الديب .

(١٦٥)

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤ القضائية

محكمة الموضوع . " سلطتها في تجزئة أقوال الشاهد " . تلبس . حكم .
" تسليبه . تسليب معيب " . إثبات . " شهود " .

حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد . حله ومناطه ؟ مثال لتسليب معيب في حالة
تلبس .

من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ
ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه أو تبتزخه بما يحيل
عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم
الذى وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها
في تجزئتها بغير بتر لفحواها إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها
لم تظن إلى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصم استدلالاً بالفساد . لما كان ذلك
وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن المقطفين والساتين
التي تحوى أوراق الدخان كانت مغطاه بالقماش في حين أن الشاهد ذكر أن قطعة
القماش التي تغطى سلة معينة كانت قديمة ممزقة وأوراق الدخان ظاهرة منها ،
وكان الحكم قد برر قضاءه براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية بقوله :
" وحيث إنه متى كان مانقدهم وكان الخفير النظامى قبض على المتهم — المطعون
ضده — والمضبوطات وهى مقاطع ورسلات وهى مغطاه بقماش كما قرر الخفير

فان الواقعة لا يمكن اعتبارها حالة من حالات التلبس وكان الضبط وقع باطلا
بمعرفة الخفير النظامي ومن ثم تكون جميع الإجراءات المترتبة على القبض الباطل
باطلة ... " ولما كان النابت من المفردات المضمومة أن الشاهد المذكور
قرر بحضر ضبط الواقعة أن سلة — بفريد — كانت مغطاه بقطعة قماش قديمة
ممزقة تظهر منها أوراق الدخان وكانت المحكمة — على ما بين من حكمها —
قد بترت لغوى شهادة الشاهد ، فأدى ذلك إلى عدم المسامها إماما صحيحا
بحقيقة الأساس الذي قامت عليه تلك الشهادة مع أنها لو تبينته على واقعه لكان
من المحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى — فإن الحكم المطعون فيه يكون
معيبا بقصور في البيان أدى به إلى فساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يوليه سنة ١٩٧٠ بدائرة
مركز طما محافظة سوهاج : هرب التبغ بأن قام بزراعته على النحو المبين بالمحضر ،
وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن
تهريب التبغ ، وادعت مصلحة الجمرك مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وخمسة
وستين جنيها على سبيل التعويض ، ومحكمة طما الجزئية قضت في الدعوى حضوريا
بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهم ومصادرة النيات المضبوط ورفض
الدعوى المدنية وإلزام المدعية بالحقوق المدنية المصروفات . فاستأنف كل
من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية
(بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا
وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة
لمطعون ضده قد شابه خطأ في الإسناد ، أدى به إلى فساد في الاستدلال وخطأ

في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل رواية الشاهد بما مؤداه أن الأوعية التي كانت في حوزة المطعون ضده والمحتوية على أوراق نبات الدخان كانت مغطاه وقت ضبطها بقطع من القماش ، وخلص من ذلك إلى انتفاء حالة التلبس بالجريمة وبطلان القبض ، في حين أنه ورد بأقوال هذا الشاهد أن سلة كانت مغطاه بقطعة قماش ممزقة تظهر منها أوراق الدخان مما يجعل الجريمة متلبسا بها ويكون القبض الذي أجراه ذلك الخفير صحيحا في القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال الخفير في أنه شاهد المطعون ضده وآخر يجلسان بمحطة السكة الحديد وبجوارهما مقطعان ولسان فاشتبه في أمرهما ، ونظرا لارتباك المطعون ضده فقد قام بالقبض عليه وضبط مامعه ولاذ الشخص الآخر بالفرار ، ثم استطرد الحكم تبريرا لقضائه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية إلى قوله " وحيث إنه متى كان ما تقدم ، ركان الخفير النظامي قبض على المتهم - المطعون ضده - والمضبوطات وهي مقاطف وسلات وهي مغطاه بقماش كما قرر الخفير فان الواقعة لا يمكن اعتبارها حالة من حالات التلبس وكان الضبط وقع باطلا بمعرفة الخفير النظامي ومن ثم تكون جميع الإجراءات المترتبة على القبض الباطل باطلة ... " . ولما كان الثابت من المقررات المضمومة أن الشاهد المذكور قرر بحضر ضبط الواقعة أن سلة - بغير يد - كانت مغطاه بقطعة قماش قديمة ممزقة تظهر منها أوراق الدخان ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فان حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه أو تبتز فخواه بما يحيله عن المعنى المهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحا من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير تبرل فخواها إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تفتن إلى ما يعيب شهادة الشاهد مما يصم استدلالا بالفساد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على ما أورده من أن المقطعين والسلتين التي تحوى أوراق الدخان كانت مغطاه بالقماش في حين أن الشاهد ذكر أن قطعة

القماش التي تغطي سلة معينة كانت قديمة ممزقة وأوراق الدخان ظاهرة منها ، وكانت المحكمة — على ما يبين من حكمها — قد بترت فحوى شهادة الشاهد ، فأدى ذلك إلى عدم إلمامها إلماما صحيحا بحقيقة الأساس الذي قامت عليه تلك الشهادة مع أنها لو تبينته على واقعه لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى . لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بقصور في البيان أدى به إلى فساد في الاستدلال مما يتعين معه نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خاف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي ، ومادل
برهان نور .

(١٦٦)

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نقض . " ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .
" نيابة عامة " .

الحكم الاستثنائي الفيافي الصادر بالبراءة . حق النيابة العامة في الطعن فيه بالنقض
منه صدره . هل ذلك ؟

(٢) وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها في تعديل وصف التهمة " .
تسأل . تواجد في منطقة ممنوعة . دعوى جنائية . " نطاقها " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " .

حق محكمة الموضوع في تكليف الواقعة دون التقييد بالوصف المحالة به ، حده ؟

* الفعل المادى في جريمة . مغادرة البلاد دون تصريح . اخلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد
في منطقة ممنوعة .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه
وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بالبراءة لا يعتبر قد أضرب به حتى
يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم من تاريخ
صدوره جائز .

٢ — لئن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نص ص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة — إلا أنه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق ألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة فادر أراضيه دون أن يكون حاصل على إذن من الجهة المختصة ، وقضى الحكم ببراءته وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط من أنه ضبط داخل الأراضى المصرية ولم يغادرها ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون للجريمة التواجد بمنطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٧١ بدائرة مركز العياط محافظة الجيزة : وهو متمتع بجنسية جمهورية مصر العربية فادر أراضيه قبل حصوله على إذن من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢ و ١٢ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومحكمة العياط الجزئية قضت فى الدعوى غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بتفريم المتهم ثلاثمائة قرش . فعارض وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فى الدعوى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد أضربه حتى يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالتقضى في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة مغادرته أراضي الجمهورية بغير إذن قد جاء مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذا كانت النيابة قد أخطأت ورفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بحماية الجمهورية العربية المتحدة غادر أراضيها دون إذن من الجهة المختصة على خلاف ما ثبت بحضور الضبط ومن اعتراف المطعون ضده بجلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة من أنه كان يعمل بناحية السلم وهي منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، فما كان للحكمة أن تقضى بالبراءة لأنها غير مقيدة بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل وكان يتعين عليها أن ترجع الواقعة إلى وصفها القانونى الصحيح .

حيث إن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضده أنه غادر البلاد بدون إذن من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمسنتين ١٢ و ٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ وقضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط من أنه ضبط داخل الأراضي المصرية ولم يغادرها فتكون التهمة المسندة إليه غير قائمة على أساس من القانون أو الواقع ، لما كان ذلك وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وإن من واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد ، بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل أنها

مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الإحالة ، أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئا . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة غادر أراضيه دون أن يكون حاصلا على إذن من الجهة المختصة ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون للجريمة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فمضى واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصفاوى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومادل برهان
فور .

(١٦٧)

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤ فى القضايا

دفاع " الإخلال بحق الدفاع " ما لا يوفره . دفع . " الدفع بالتزوير " .
طعن . " الطعن بالتزوير " . شك بدون رصيد . محكمة الموضوع . " سلطتها
فى تقدير الدليل إثبات " بوجه عام " . " خبرة " .

الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التى تخضع . فى الأصل لتقدير محكمة الموضوع .

رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه .
مثال .

لئن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو
من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل
أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة
على بساط البحث وهى الحجة الأعلی فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها
أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست
من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها للإبداء
رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل
طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالإستجابة إليها
إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك

الإجراء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصودا على تأييد الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك — وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكانت على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تحصنه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كالية فان حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الموسيقى الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٣ يناير سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : أصدر له شيكا بمبلغ مائتي جنيه ممدوحا على بنك الجمهورية فرع الموسيقى دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، مع إلزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٢ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا جوهريا بتزوير الشيك المعزول إليه إصداره وطلب من المحكمة التصريح له بالطعن فيه بالتزوير ، بيد أنها لم تستجب له أو تعرض في حكمها لهذا الدفاع البتة .

وحيث إن البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي الغيابي قد قضى بتأييده لأسبابه بالحكم الاستثنائي المعارض فيه ، وبالحكم المطعون فيه ، وأنه يجلس المعارضة الاستثنائية — وهى الجلسة الوحيدة التى مثل فيها الطاعن بدرجة التقاضى — والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه طلب الطاعن التصريح له بالطعن بالتزوير على الشيك مثار الاتهام ، بيد أن المحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع .

وحيث إنه وأن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته . لأن الأصل أن للحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب

الطاعن وجاء مقصورا على تأييد الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك — وهو دفاع جوهري لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تحصره ، وأن تبين العملة في عدم إجابته إن هي رأت إطراده ، أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة .

جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومهطفى محمود الأميوطى ، ومحمد صلاح الرشيدى ،
وقصدي أمكندر عزت .

(١٦٨)

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) بطلان . محكمة الجنايات . "تشكيلها" . حكم . "توقيعه
وإصداره" .

(١) بطلان تشكيل محكمة الجنايات . عند اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين
في تشكيلها . المادة ٣٦٧ إجراءات .

(٢) عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لا يعيبه .
مادام قد وقع على مسودته . هل ذلك ؟

(٣ و ٤) إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .
ما لا يعيبه في نطاق التدليل . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير
الدليل" .

(٣) تقدير المسائل الواقعية . حق لمحكمة الموضوع لا تجوز مجادلتها فيه .

(٤) الزيد الذي لا يعيب الحكم . مثال ؟

(٥) دفع . "الدفع بتلفيق التهمة" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر
معيب . إثبات . "بوجه عام" . شهادة .

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . استناد الرد عليه من أدلة الشبوت التي أوردتها
الحكم .

١ - إن القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس المحكمة الابتدائية ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون .

٢ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في إصدار الحكم قد وقعت منطوقه ، فإنه يكون سليما وبمناى من البطلان .

٣ - إن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع إطلاعها على كشف مواعيد وصول السيارات العامة ومنها السيارة التي أقلت الطاعن إلى بلدته يوم الحادث ، من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

٤ - تقرير الحكم بأن المألوف هو عدم انضباط مواعيد للسيارات العامة ، هو تزيد لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٥ - الدفع بتلقيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها استقلالا ، ويكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم قد دلى على ثبوت التهمة في حق الطاعن تدليلا سائفا يرتد إلى أصوله الثابتة في الأوراق ، وقد أفصححت المحكمة عن اطمئنانها إلى أقوال شاعدي الإثبات ، فلا عليها إن هي التفتت عن طلب الطاعن ضم قضية إثباتا لتلقيق التهمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣٠ من اغسطس سنة ١٩٧٠ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية (أ) أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "أفيون وحشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ب) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخن الماسورة "طبنجة أنوماتيكية" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ج) أحرز ذخيرة أربع طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمواد ١ / ١ و ٦ و ٢٦ / ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات من جميع التهم . فطعن المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إحراز جواهر مخدرة وسلاح ناري وذخيرة ، قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة التي أصدرت الحكم لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا إذ ضمت أحد الرؤساء بالمحكمة الابتدائية على خلاف ما نصت عليه المادتان ١ و ٧ من قانون السلطة القضائية من وجوب أن تشكل المحكمة التي تنظر قضايا الجنايات من ثلاثة مستشارين . هذا إلى أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم لم يحضر تلاوته ولا يثبت نطقه به هيئة أخرى ضمت مستشارا لم يشترك

في نظر الدعوى . وقام دفاع الطاعن على أن التهمة ملفقة له بدلالة أن مواعيد مرور السيارات العامة ببلدة الضبط لا تتفق مع ما رواه الشاهدان عنها مما ينبئ عن عدم صحة الواقعة على الصورة التي أورداهما في شهادتهما ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع ردا خاطئا يكشف عن عدم تغطيته إلى حقيقة المراد بفترة التأخير المسموح بها في مواعيد وصول السيارات والواردة بسجل المواعيد الذي اطلعت عليه المحكمة وعن اعتياده في قضائه على علمه الخاص حين أورد أن المألوف هو عدم انضباط مواعيد وصول السيارات العامة . والتفتت المحكمة عن طلب الطاعن ضم إحدى القضايا التي تكشف عن سبب تلفيق الدعوى المماثلة ، وذلك كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم إحراز الجواهر المخدرة والسلاح والذخيرة التي دان الطاعن بهما ، وأقام عليهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يرتب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين — على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية — وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس بالمحكمة الابتدائية ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشككة وفق القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما دام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة الحكم مما يفيد اشتراكه في المداولة ، وكان الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في إصدار الحكم قد وقعت على منطوقه ، فإنه يكون سليما وبمناى عن البطلان . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع اطلاعها على كشف مواعيد وصول السيارات العامة ومنها السيارة التي أقلت الطاعن إلى بلدته يوم الحادث هو من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض ، وكان تقرير الحكم بأن المألوف هو عدم انضباط مواعيد السيارات العامة هو تزييد لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته فإن منعى

الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلقيق التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بالرد عليها استقلالاً ويكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت التهمة في حق الطاعن تدليلا سائغا يرتد إلى أصوله الثابتة في الأوراق وقد أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى أقوال شاهدي الإثبات ، فلا عليها إن هي التفتت من طلب الطاعن ضم القضية المنوه عنها بوجه الطعن إثباتا لتلقيق التهمة . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جاسة أول ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم جزاوى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسهرطى ، وصالح الرشيدى ، وقصلى
اسكندر عزت .

(١٦٩)

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) تفتيش . "التفتيش بغير إذن" . بطلان . "بطلان التفتيش" .
جمارك . مأمورو الضبط القضائى . إثبات . "بوجه عام" . "اعتراف" .
حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . مواد مخدرة .

(١) حق موظفى الجمارك من لهم صفة الضبط القضائى . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع
ووسائل النقل . داخل الدائرة الجمركية . أو نطاق الرقابة الجمركية . عند قيام شبهة .
الشبهة فى معنى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معناها . تقديرها ؟

ظهور أمارات الاضطراب على المتهم أثر مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية . تفتيش
رجال الجمرك له فى هذه الحالة . صحيح .

(٢) بطلان التفتيش . لا يحول دون الأخذ بمناصر الإثبات المستقلة منه والمؤدية إلى
النتيجة التى أسفر عنها .

(٣ و ٤) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب . إثبات . "اعتراف" . دفع . "الدفع ببطلان الاعتراف" .
إكراه .

(٣) حق المحكمة فى الاضرار عن تحقيق دفاع المتهم . مشروط بوضوح الولىفة أو كون
التحقيق المطلوب غير منتج . وأن تبين علة أضرارها .

(٤) عدم تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وليد إكراه . فيه على المحكمة عدم إجراء تحقيق
فى هذا الشأن . غير مقبول . أساس ذلك ؟

١ — يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي إنشاء قيامهم بتأدية وظائفهم - حق تفتيش الأماكن والأشخاص، والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية، إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع، أو الأمتعة، أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية، بل يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش بتلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها، والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع. وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطامن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبمسد أن ظهرت عليه أمارات الاضطراب فور مطالبة بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية، مما أثار شبهة زجال الجمرك ودعاهم إلى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش.

٢ — إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه، ومن ثم فإن مصلحة فيما يشهد من بطلان التفتيش تكون متفية.

٣ — لأن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى أن يعرض من ذلك بشرط أن تبين علة إطراحها هذا الطلب. وكان الحكم قد عرض لطلب الطامن إحضار صديقه الذي كان يرتديه وقت

الضبط لإجراء تجريبته عليه أمام المحكمة وأطرحه للأسباب السائفة التي أوردتها، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

٤ — إذا كان الطاعن لم يدفع بأن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة ، فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم قلمينا محافظة الإسكندرية : جلب إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا " حشيشا " دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣/٣٣ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢/ من الجدول ١/ الملحق . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه خمسة آلاف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب جوهر مخدر إلى أراضي الجمهورية قد شاب فسادا في الاستدلال وقصور في التفسير والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن دفع بطلان إجراءات تفتيشه ذاتيا بواسطة رجال الجمر ك لعدم توافر دواعي الشك أو مظنة التهريب إلا أن رد الحكم على هذا الدفع جاء قاصرا ، كما طلب الطاعن إحضار الصديري الذي كان يرتديه

وقت الضبط لإجراء تجريبته عليه أمام المحكمة إلا أنها لم تستجب لهذا الطلب وردت عليه بما لا يسوغه . هذا إلى أن الحكم أغفل الرد على ما دفع به الطاعن من أن اعترافه كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة — ولم تمن المحكمة بتحقيق ذلك الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب المخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أشياء نيابتهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش بتلك المناطق حالة تم عن شبهة توافر التهريب الجمركي في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ، ولما كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد أن ظهرت عليه أمارات الاضطراب فور مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية مما أثار شبهة رجال الجمر كودعاهم إلى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش . ولما كان الحكم قد حول ضمن ما حول عليه من أدلة الثبوت على اعتراف الطاعن شفاهة أمام النيابة بحلبه للمخدر من بيروت ، وكان بطلان التفتيش — بفرض وقوعه — لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر

الاعتراف اللاحق للمتهم بجيازه ذات المخدر الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه ،
فإن مصلحة الطاعن فيما يشير من بطلان التفتيش تكون متفية . لما كان ذلك ،
وكان القانون وإن أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن
المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع
في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة اطراحها هذا الطلب .
ولما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن إحضار صديقه الذى كان يرتديه
وقت الضبط لإجراء تجربته عليه أمام المحكمة وأطرحه للأسباب السائفة التى
أوردها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ،
وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع بأن اعترافه
كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة فإنه ليس له من بعد أن ينعى عليها
معودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون
على غير أساس متعينا رفضه ، موضوعا .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حجازي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسير ، وصالح الرشدي ، وقصدي
إسكندر عزت .

(١٧٠)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ القضائية

قتل خطأ . خطأ . جريمة . " أركانها " . رابطة السببية . دفع . " الدفع
بانتفاء رابطة السببية " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . مسئولية
جنائية . مسئولية مدنية .

إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه
بمقولة تسلكه إلى حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجيهه إلى الجزء العميق من الحمام .
ورغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لإنقاذه . دفاع
جمهوري . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدل برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء
المسؤوليتين الجنائية والمدنية .

متى تحقق رابطة السببية كركن في جريمة لانتزاع الخطأ ؟

كون خطأ المجنى عليه كافياً بذاته لإحداث النتيجة . إستفراقه خطأ الجاني وثبوته رابطة
السببية بين خطأ الأخير والحادث .

متى كان يبين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانوا قد دفعوا — لدى المحكمة
الاستئنافية — بانتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول
من خطأ وبين وقوع الحادث ، إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذي أدى
إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة ، ذلك أنه تسلسل إلى حمام
بالنادي خلصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتدياً ملابس الاستحمام

ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك في اليوم السابق ، وبرغم أنه لا يجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما في استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجته من المياه وأجرى له التنفس الصناعي ، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفي ، وما كان بوسع أي شخص آخر في مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بانتفاء الخطأ في جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسليمه إلى الحمام وإلقائه بنفسه في الماء ومنط زحام من السباحين ، وقد أطرح الحكم هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ردا كافيا تأخذ المحكمة به أسبابا لها ، ولما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملا وتلم به إلما شاملا بجميع عناصره وتدل برأيها فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية ، لأنه كان دفاعا جوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحتته من انتفاء مسؤولية الطاعن الأول جنائيا ومدنيا مما يستتبع عدم مسؤولية الطاعن الثاني ، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع مجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك الحكم بدوره ، وإن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة تسبب خطأ في وفاة ... وثشا ذلك عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته اللوائح بأن توانى في إنقاذه عند غرقه في حمام السباحة الذي يعمل به مراقبا للحمام فحدث

عنده أسفكسيا الغرق وتوفي نتيجة لذلك على النحو المبين بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ، وادعى مدنيا كلاً من (١) (٢) .. (والدا المحبى عليه) قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة نادى ضباط الشرطة (وزير الداخلية) بصفتها مسئولين عن الحقوق المدنية متضامنين — (الأول) عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على بناته القاصرات و .. و .. بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصروفات والأتعاب (والثانية) بمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض المؤقت . وقد أدخل رئيس مجلس إدارة نادى ضباط الشرطة شركة مصر للتأمين طالباً الحكم عليها بما عسى أن يحكم به ، ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام . (أولاً) بعدم قبول دعوى الضمان المرفوعة ضد شركة مصر للتأمين . (ثانياً) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وقبولها . (ثالثاً) فى الدعوى الجنائية بتفريم المتهم مائة جنيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً . (رابعاً) إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية رئيس مجلس إدارة نادى ضباط الشرطة بصفته متضامنين بأن يؤديا إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٣٠٠٠ ج (ثلاثة عشر ألف جنيه) من ذلك مبلغ ٥٠٠ ج (خمسة آلاف جنيه) للعقيد ومبلغ ألف جنيه لكل من و و المشمولين بولاية والدهم المذكور ومبلغ خمسة آلاف جنيه للسيدة / وألزمت المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . كما استأنفه المدعين بالحقوق المدنية ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للشق الجنائى وفى الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وذلك بإلزام المتهم والمسئول

عن الحقوق المدنية بأن يدفع متضامنين للدعى المدنى (الأول) ثلاثة آلاف جنيه وبصفته وليا طبيعيا على بناته القاصرات ألف جنيه لمن وللدعية بالحقوق المدنية (الثانية) ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المدنية المناسبة وخمسة جنيهات أتعابا للمحاماه . فطعن المحامى الوكيل من الطاعن والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذه الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعنان أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الأول منهمة بجرمة القتل الخطأ وألزمه والطاعن الثانى بصفته بالتعويض — قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأنهما كانا قد دفعا بانتفاء رابطة السببية بين الخطأ الذى يمكن نسبته للطاعن الأول وبين وقوع الحادث الذى وقع بخطأ المجنى عليه وحده إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع رغم جوهريته .

وحيث إن هذا المنعى صحيح ذلك أنه يبين من المهردات المنضمة أن الطاعنين كانا قد دفعا — لدى المحكمة الاستئنافية — بانتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث ، إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذى أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة ، ذلك أنه تسلل إلى حمام النادى خاصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتديا ملابس الاستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك فى اليوم السابق ، وبرغم أنه لا يجيد السباحة ، وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما فى استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفس الصناعى ، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفى ، وما كان بوسع أى شخص آخر فى مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه محجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بانتفاء الخطأ فى جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسليمه

إلى الحمام وإلقائه بنفسه في الماء في وسط زحام من السباحين ، وقد أخرج
الحكم هذا الدفاع بقوله أن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ردا كافيا تأخذ
المحكمة به أسبابا لها ، ولما كان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان
جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما
كانت تتفق والسير العادي للأمر ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية
حتى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة ، فقد كان يتعين
على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملا وتلم به لما شاملا لجميع عناصره
وتدلى رأيها فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية ، لأنه كان دفاعا جوهريا
لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسؤولية الطاعن الأول جنائيا ومدنيا
مما يستتبع عدم مسؤولية الطاعن الثاني ، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع
بمجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك
الحكم بدوره ، وإن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض
لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصرا
بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة للبحث في باقي ما أثاره الطاعنان
ببطنهما .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ودخوية المستشارين
السادة : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي ، ومحمد
عبد الواحد الديب .

(١٧١)

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤ القضائية

- (١ و ٢ و ٣) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . قتل خطأ . خطأ .
- إثبات . " بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب غیر معيب " .
- (١) تقدير الخطأ المستوجب المسئولية مرتكبة . جنائيا أو مدنيا . موضح . مثال .
- (٢) استخلاص الضرر للمصلحة لوانفة الدعوى . مرده إلى هيئة الموضوع . متى
استندت إلى أدلة مائفة .
- (٣) كفاية تشكك القاضي في صحة التهمة . سنداً لتبرئة المتهم . ما دام قد أحاط
بالدعوى عن بصر وبصيرة .
- (٤) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . إستئناف . " نظره والحكم فيه " .
- حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . إثبات . " بوجه عام " .
- تحقق مسئولية المتبرع عن التبرع . ومن يثبت الوقائع المائدة إلى المتهم .
- تبرئة المتهم لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض الدعوى المدنية قبله . وتحويل المهرل عن الحقوق
المدنية . ولو كان الإستئناف من المتهم وحده .
- (٥) طعن . " المصلحة في الطعن " . قض . " المصلحة في الطعن " .
- " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
- المصلحة الشخصية . شرط لقبول وجه الطعن . مثال .

١ - إذا كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكانت المحكمة الاستئنافية قد استخلصت من الأدلة السائغة التي اوردتها أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة قبل وقوعها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته ، إذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لإنشغاله بقيادتها، ولم يأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بمكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة ، لما استبانته من صحة أقوال المتهم ومفتش التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير إذن المتهم ودون أن يكون في استطاعته منعه لإنشغاله بالقيادة فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - الاصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث ، المودة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتنائها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣ - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ يرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره ، لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده ، كافيا في ذاته للرد على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب الإدانة ، فإن ما يثيره الطاعن و هذا الصدد يخل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه ، بطريق التبعية والازوم ، وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية المقامة قبل المتهم ، فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ، إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ومن ثم

فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل خطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء ولا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد .

هـ — الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة لعدم اشعار المسئول عن الحقوق المدنية لا يكون مقبولاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة رشيد محافظة البحيرة : تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سياره بحالة ينجم عنها الخطر فأوقع المجنى عليه تحت العجل وصدمه وأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات . وادعى "الطاعن" مدنياً بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة النيل العامة . ومحكمة جناح رشيد الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام (أولاً) في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ (ثانياً) وفي الدعوى المدنية بالزام المدعى عليهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً والمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف عن الدرجتين وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فطعن المحامي عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية تأسيساً على قضائه بالبراءة قد شابه الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان في الاجراءات ذلك بأنه أخذ بتصوير الحادث مستمداً من أقوال المتهم (المطعون ضده) ومفتش التذاكر يخالف ما أسفرت عنه معاينة الشرطة وما قال به محصل السيارة ولا يتفق مع حقيقة الحادث من أن المتهم حاول الوقوف بالسيارة قبل المحطة بقليل تفادياً للازدحام وقام بفتح باب السيارة الأمامي وسمح للركاب بالنزول ومن بينهم المجنى عليه فأدى ذلك الخطأ إلى سقوط هذا الأخير وإصابته بالإصابات التي أودت بحياته كما أطرحت المحكمة ما أقر به المتهم - وعول عليه الحكم المستأنف في إدانته - من أنه مكن المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب الأمامي ويغادر السيارة أثناء سيرها حالة كونه المتحكم في فتح الباب وإغلاقه كما أن الحكم تعرض للدعوى المدنية وألغى التعويض المقضى به بالنسبة لمتهم والشركة والمستولة عن الحقوق المدنية رغم أن الأخيرة قبلت هذا الحكم ولم تستأنفه وقد أفضلت المحكمة التحقق من أضرارها عند نظر الاستئناف مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى واستعرض أقوال المتهم والشاهدين خلص في قوله . "وحيث إن الثابت في أقوال المتهم المؤيدة بأقوال مفتش التذاكر أن المجنى عليه هو الذي جذب اليد التي تفتح باب السيارة وكان ذلك دون إذن أو موافقة المتهم ونزل المجنى عليه حال سيرها وقبل وقوفها في المحطة فأدى ذلك إلى اصطدام مؤخرة السيارة به وإصابته ووفاته نتيجة لذلك ولم يرد في أوراق التحقيقات تصوير يخالف ذلك وتستخلص منه المحكمة أن الحادث نجم عن خطأ المجنى عليه ورعوثته إذ فتح باب السيارة ونزل منها حال سيرها وأدى ذلك إلى اصطدامه بعجلات السيارة الخلفية وإصابته ووفاته ولم يكن في مكنة السائق المتهم أن يمنعه من ذلك وهو مشغول بقيادة

السيارة ومن ثم فليس في الواقعة من خطأ يمكن اسناده للمتهم ويتعين لذلك الغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بصرفاتها عن الدرجتين . "لما كان ذلك . وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكانت المحكمة بالإستنفائية قد استخلصت من الأدلة السائغة الى أوردتها أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة قبل وقوفها وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته إذا كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لانشغاله بقيادتها، ولم تأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بتكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة لما استبانته من صحة أقوال المتهم ومفتش التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير إذن المتهم ودون أن يكون في استطاعته منعه لانشغاله بالقيادة . ولما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لا يقبل من الطاعن الجأدة في ذلك أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان يكفي أن يتشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الامر في ذلك إلى ما يطمئن إليه من تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده كافيا في ذاته للرد على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب الإدانة فإن ما يشبه الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم وكانت الدعوى المدنية المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية بالمقامة قبل المتهم فإن القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يقتضى رفض الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية إذ أن مسئولية المتبوع عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى الجنائية ضد المتهم ، ومن ثم

فان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت تهمة القتل الخطأ ضد المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء ولا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد . ولما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، فان ما يشير الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة لعدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية لا يكون مقبولاً ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

رئاسة المستشار السيد / حسين سعد سائح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المستشارين الهادة ،
أنور أحمد خلف ، وحنان علي المغربي ، ومجد عبد الواحد الديب ، وعادل
برهان نور .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤ التضيائية

(١) قتل عمد . سبق إصرار . قصد جنائي . ارتباط . سرقة . حكم .
تسببه . تسبب غير معيب .

الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار . وجريمة قتل عمدا المرتبط بمحنة .
لا يخالف القانون .

(٢) فاعل أصلي . شريك . قتل عمد . قصد جنائي . حكم . تسببه .
تسبب غير معيب .

* متى يعد المتهم فاعلا أصليا في الجريمة ؟

(٣) عقوبة . "العقوبة المبررة" . "تقدير العقوبة" . فاعل أصلي .
شريك . وصف التهمة . تقبض . "المصلحة في الطعن" .

للم جلدوى النص على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها .
ما دام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك .

تقدير العقوبة . مردد الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف
للفاقون لها .

(٤) إثبات . "خبرة" . بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" . قتل عمد .

إتقاء المحكمة إلى عدم قدرة أحد المتهمين على ارتكاب القتل وحده . احتنادا إلى تقرير طبي يؤيد ذلك . كفاية ردا على قالة ارتكاب ذلك المتهم الجريمة وحده .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" .

استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى . من سائر العناصر المطروحة على نشاط البحث . منوط بمحكمة الموضوع . ما دام سائغا في العقل والمنطق .

(٦) إثبات . "إعتراف" . "بوجه عام" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" .

الأخذ بقول متهم . دايلا على آخر . صحيح في القانون .

التحويل على اعتراف المتهم . في أى دور من أدوار التحقيق . ولو عدل عنه . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

تجزئة الدليل . ولو كان اعترافا . حق لمحكمة الموضوع .

(٧) حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" . إثبات . "بوجه عام" . "شهادة" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها" .

عدم قبول النسخ على المسك خطأ في الإسناد . متى أفيم على ما له أصل في الأوراق .

(٨ ، ٩) عقوبة . إعدام . نقض . "إتصال المحكمة بالدعوى" . محكمة النقض . "سلطتها في إقرار حكم الإعدام" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" .

(٨) المبدأ المنصوص عليه في المادة ٦ : من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — تنظيمي .

إتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور .

(٩) متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام .

١ — لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بمنحة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من القانون ، متى توافرت أركانها .

٢ — متى كان ما أثبتته المحكمة كافياً بذاته للتدليل على اتفاق الطاعة الثالثة مع باقي المتهمين على قتل المجنى عليها من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باحث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، ومن ثم يصبح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعة المذكورة فاعلة أصلية في الجريمة .

٣ — إذا كانت العقوبة المقررة لها على الطاعة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك ، فإن مجادلتها فيما أثبتته المحكمة من وصف الجريمة بالنسبة لها باعتبارها فاعلة أصلية لا يكون له محل ، ولا مصلحة لها منها ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذتها بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة لها ، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ، ومن ثم فإن النفي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٤ — ما يثيره الطاعنان بشأن قدرة الطاعن الأول على خنق المجنى عليها ، مردود بأن ما أورده الحكم من أدلة على أنه يستعصى على هذا الطاعن ارتكاب هذا الفعل بنفسه ، سائق ومعتول بعد أن تبين من الإصابات التي أثبتتها تقرير الصفة التشريحية أن الخنق تم باليدين معا ، وقد قطع كبير الأطباء الشرعيين بأن كلا من ذراع الطاعن الأيسر ويده اليسرى معطل عن الاستعمال تماماً من شلل قديم يترد إلى ما قبل الحادث .

٥ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح على ما يخالفها من حـسـور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة ، بل لما أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

٦ - من المقرر أن من حق المحكمة أن تعول في تكوين معتقدها على قول متهم آخر متى اطمأنت إليها ، وأن لما أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع ولو عدل عنه ، كما أن لما أن يجزئ أي دليل ولو كان اعترافا والأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .

٧ - متى كان ما نقله الحكم المطعون فيه بشأن أقوال الطاعنين الأول والثاني والثالثة سواء بحضور الشرطة أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق ، فإن ما تنهاه الطاعة على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تتحل معه منازعتها في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٨ - لئن كانت النيابة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك أن المشرع إنما أراد بتجديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا . وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصرف بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من نشاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة رأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة قسم شبراخات قتلوا عمدا مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتلها واستدراجها إلى مسكن المتهم الثانى تنفيذاً لمقصدهم وقاموا بمهاجمتها وكنتم أتناسها بالضغط بالأيدى على عنقها قاصدين من ذلك قتلها فأصبحت بأسفكسيا الخنق والإصابات الموصولة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وكان ذلك بقصد سرقة مبلغ مائتى جنيه والمصاغ المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات للجنى عليها سالفة الذكر وتم لهم بذلك سرقة منها ومن منزلها وطلبت من مسةشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قررت بإجماع الآراء إحالة الأوراق بالنسبة إلى الطاعنين .

الثانى والرابع إلى مفتى الجمهورية وأجلت النطق بالحكم للجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤ .

وبالجلسة الأخيرة قضت حضورياً وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ٣١٧/١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعاً مع تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون بالنسبة للمتهمين الأول والثالثة بمعاينة كل من ، بالإعدام ومعاينة كل من بالإشغال الشاقة المؤبدة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، الثاني والرابع والثالثة والأول ولم يقدم المحكوم عليهما الأول والثاني أسبابا لطعنيهما . وبتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٧٤ قدم المحامي عن الطاعنين الثالثة والرابع تقريراً بالأسباب موقعا عليه منه . ثم قدمت الطاعنة الثالثة تقريراً آخر موقعا عليه من المحامي عنها كما عرضت النيابة العامة القضية على المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الأولين و
وان قررا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدمتا أسبابا لطعنيهما فيكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثالثة والرابع
و قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان هذين الطاعنين بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار والمرتبطة بمحنة سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الحكم جمع بين طرفي سبق الإصرار والارتباط بالمحنة في جريمة القتل العمد ودان الطاعنين بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ و ١٣١٧ من قانون العقوبات مع استعالة الجمع بين المادة ٢٣٠ التي تستلزم توافر ظرف سبق الإصرار والمادة ٢٣٤ التي تستلزم انتفاء هذا الظرف وفضلا عن ذلك فإن الحكم عاقب الطاعنة الثالثة بوصفها فاعلة أصلية مع أن ما أسند إليها من أفعال لا يتجاوز الاشتراك في الجريمة بما كان يستتبع نزول المحكمة بمقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي عاقبتها بها إلى ما دون ذلك في حدود ما ترسمه المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملتها المحكمة ثم إن الحكم قد اضطرب في إثبات الوقائع التي أوردها في أكثر من موضع

إذ أورد في مدوناته لدى استعراضه أقوال الطاعن الأول أن الطاعنين الثاني والرابع هما اللذان خرجا بجثة المجنى عليها وألقياها في الطريق ثم عاد في موضع آخر وأورد أن الطاعنين الأول والرابع هما اللذين قاما بذلك وأورد أيضا أن الطاعنين الثالث والرابع هما اللذان كانا على علم بشقة المجنى عليها وما تحتويه ورغم ذلك حُصِلَ إلى أن الطاعن الثاني هو الذي فتح النخلة الموجودة بردهة الشقة وسرق منها مائتي جنيه كما استخلص الحكم من التقرير الطبي الشرعي المتوقع على الطاعن الأول ما ينفي عنه ما قاله الطاعن الثاني من أنه الذي خنق المجنى عليها مع أن التقرير انتهى فقط إلى أن جسم الطاعن الأول معطل في ناحية وسلم في الساحة الأخرى ، وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه أثبت أن أقوال الطاعن الثاني بمحضر الشرطة جاءت مؤيدة لدور الطاعنة الثالثة من قيامها مع الطاعن الأول باستدراج المجنى عليها إلى المكان الذي تم فيه قتلها مع أن الطاعن الثاني نسب إلى الطاعنة الثالثة بمحضر الشرطة دور آخر هو قيامها بمساعدة الطاعن الأول في خنق المجنى عليها بينما يقول الطاعن الأول أن الطاعنة الثالثة اشتركت معه في عملية الاستدراج وأن الطاعن الثاني هو الذي خنق المجنى عليها . كما أورد الحكم خلافا للثابت بالأوراق أن الطاعنة الثالثة اعترفت بمحضر الشرطة بارتكاب الحادث على النحو الذي ورد بأقوال الطاعن الأول واعترفت بتحقيق النيابة أنها والطاعن الأول قد صحبا المجنى عليها إلى الغرفة التي وقع فيها القتل وأن الطاعنين الأول والثاني اصطحباها إلى حي الصاغة بعد قتلها وسرقا مصاغها . وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين جميعا اتفقوا فيما بينهم على قتل المجنى عليها لسرقة بعض أموالها وهدوا إلى الطاعن الأول والطاعنة الثالثة باستدراج المجنى عليها من منزلها إلى غرفة الطاعن الثاني حيث تواجدوا فيها جميعا وقام الطاعن الثاني بخنقها بعد أن أطبق يديه على عنقها وضغط بشدة بينما أمسك الطاعن الرابع يدي المجنى عليها لشل مقارمها بينما كانت الطاعنة الثالثة تقف خلف باب الغرفة ومصدرة إياه بظهرها ثم قام الطاعن الثاني بربط قطعة قماش حول رقبة المجنى عليها ليستوثق من الإجهاز عليها وانتزع ثلاثة أساور ذهبية كانت تتلى بها المجنى عليها من ساعدها وناولها للطاعنة الثالثة وتوجه

الطاعنون الثلاثة الأول إلى شارع الموسيقى حيث قام الطاعنون الثاني والثالث ببيع المصوغات المسروقة إلى وبعد أن قام الطاعنون الأول والثاني والرابع بالخلاص من الجثة وإلقائها بالطريق بعيدا عن الغرفة توجهوا جميعا إلى مسكن المحبى عليها بعد فتحه بمفتاح كانت تحتفظ به المحبى عليها بحقيبة يد كانت تحملها وقت الإجهاز عليها وقام الطاعن الثاني بسرقة مبلغ مائتي جنيه من نملة برزخ الشقة ومذيعا وقام الطاعن الأول بسرقة مذيع آخر ثم توجه الطاعنون الأربعة إلى منزل الطاعن الأخير حيث اقتسموا جميعا النقود المسروقة فيما بينهم. وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من اعترافات الطاعنين بحضور ضبط الواقعة وتحقيقات النيابة ومن مناظرتهم وما جاء بأقوال الشهود والتقارير الطبية والمعاينة وخلص الحكم إلى إدانة الطاعنين جميعا بوصفهم فاعلين أصليين في ارتكاب جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي كان القصد منها ارتكاب جريمة السرقة وأنزل عليهم العقاب المنصوص عليه في المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ من قانون العقوبات لما كان ذلك ، وكان لا يوجد في القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ من القانون متى توافرت أركانها ، وكان ما أثبتته الحكم كافيا بذاته للتدليل على اتفاق الطاعنة الثالثة مع باقي المتهمين على قتل المحبى عليها من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق الممتدى عليه ومن ثم يصبح طبقا للمادة ٣٩ من قانون العقوبات اعتبار الطاعنة الثالثة فاعلة أصلية في الجريمة وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت العقوبة المقررة بها على هذه الطاعنة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فإن مجادلتها فيما أثبتته الحكم من وصف الجريمة بالنسبة لها باعتبارها فاعلة أصلية لا يكون لها محل ولا مصلحة لها منها ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذتها بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة لها إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف

القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النفي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد ، وكان الثابت من مدونات الحكم انطعون فيه أن الطاعنين الثاني والرابع حملا الجثة وخرجوا بها من الغرفة ولحق بهما الطاعن الأول بعد أن أفلق باب الحجرة ولم يورد في مدوناته ما يدعيه الطاعن من أن الطاعنين الأول والرابع هما اللذان حملا الجثة وألقياها في الطريق ، وكان ما استخلصه الحكم من أن الطاعن الثاني هو الذي فتح نملية بردهة مسكن المحنى عليها واستولى منها على مبلغ مائتي جنيه لا يتعارض البتة وما حصله من أن الطاعنين الثالثة والرابع بحكم صلاتهما بالمحنى عليها على دلم بشقة المحنى عليها وما تحتويه بعد أن حصل أن الطاعنين الأربعة كانوا جميعا بداخل الشقة يفتشونها بحثا عما يبغون من مسروقات فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم في هذا الصدد بقالة الفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . أما ما يثيره الطاعنان بشأن قدرة الطاعن الأول على خنق المحنى عليها فردود بأن ما أورده الحكم من أدلة على أنه يستعصى على هذا الطاعن ارتكاب هذا الفعل بنفسه سائق ومعقول بعد أن تبين من الإصابات التي أثبتتها تقرير الصفة التشريحية أن الخنق تم باليدين معا وقد قطع كبير الأطباء الشرعيين بأن كلا من ذراع الطاعن الأيسر ويده اليسرى معطل عن الاستعمال من شلل قديم يرتد إلى ما قبل الحادث ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة الموصوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وكان من المقرر أن حق المحكمة أن تعمل في تكوين معتقدها على قول متهم على آخر متى اطمأنت إليها وأن لها أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للواقع وأو عدل منه كما أن لها أن تجزئ أي دليل ولو كان امترافا والأخذ بما تطمئن إليه واطراح ما عداه . لما كان ذلك ، وكان ما نقله الحكم المطعون فيه بشأن أقوال الطاعنين الأول والثاني والثالثة سواء بحضور الشرطة أو تحقيق النيابة له حيث عداه وأصله الثابت

في الأوراق فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تحمل معه منازعتها في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى. إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا . وحيث أن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت التضييع على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد به ديدنه مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا وعلى أي الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها إليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده . لما كان ذلك ، وكان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من القانون المذكور أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بمقتضى كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين المحكوم عليها بالإعدام بها وجاء خلوا من حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وقرار الحكم الصادر بأعدام المحكوم عليهما .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ماسح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومجد عبد الواحد الديب ، ومادل
برهان نور .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . استئناف . "نظره
والحكم فيه" محكمة استئنافية .

تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية "تحرريكها" . نيابة عامة . "قيود تحريكها الدعوى
الجنائية" . دفع . "الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد" .

سكوت المبنى عليه من تقديم الشكوى في جرائم المادة ٢ إجراءات . في الأجل المحدد .
إعتباره تنازلاً عن الحق في الشكوى . لا يقبل إثبات العكس .

تقديم الشكوى في جرائم المذكورة في الأجل المحدد ينفي قرينة التنازل ويحفظ للإجراء
أثره . وله تراخت النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
في هذه الحالة . غير مقبول .

(٣) دعوى جنائية . "انقضاؤها بالتقادم" . تقادم . دفع . "الدفع
بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم" سبب انتحابات

مر بأن مدة سقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣
لسنة ١٩٥٦ بتنظيم ملاحقة الحقوق السياسية على الجرائم التي عدتها المادة ٤٢
من هذا القانون . فحسب .

(٤) إجراءات المحاكمة . محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " .
دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " إثبات . " شهادة " .

عدم التزام محكمة ثاني درجة إجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا إذا رأت لزوم ذلك .
أو لا متكمال . كأن يجب حل أول درجة إجراءاته . سماع أول درجة للشهود . السمات ثاني درجة
من طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .

(٥) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " إثبات . " شهادة " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تناقض أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام أنه استخلص الإدانة من أوقاها .
بما لا تناقض فيه .

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا مارأت تأييد الحكم المستأنف
للاسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها
بل يكفي أن يحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل
على أن المحكمة احترمتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن بشأن
اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله .

٢ - لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية
أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية
من المجني عليه ، أو من وكيله الخاص ، إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط
القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمة السب - وأنه لا تقبل
الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وسرقتها ، وكان
الشارع قد جعل من مضي هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل
لما قدره من أن سكوت المجني عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى
لأسباب أرى ما حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأيد سلاحاً للتهديد
والابتزاز أو النكابة ، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون
إنما ينفي قرينة التنازل ، ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولو تراخت النيابة
العامة في تحريك الدعوى الجنائية إلى ما بعد فوات هذا الميعاد . وإذا كانت

المطعون ضدها ، قد قدمت شكواها في الميعاد المحدد وأقامت دعواها وفقا
للاوضاع التي رسمها القانون ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى مخالفة الحكم لنص
المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون صحيحا في القانون ويكون
الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس في غير محله .

٣ - إذا كان نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
مباشرة الحقوق السياسية قد جرى بأن " كل من نشر أو أذاع أقوالا كاذبة
عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير
في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخبارا كاذبة ،
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا " .
كما نصت المادة ٥٠ منه على أنه " تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم
المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب
أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق " . وكانت جريمة السب
- موضوع الدعوى الماثلة - ليست من بين الجرائم التي حددتها المادة ٤٢
سابقة الذكر ، فإنه لا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذات القانون ، ويكون
الدفع بسقوط الدعويين العمومية والمدنية لذلك غير سديد ، وبالتالي فلا محل
لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفعين بعدم قبول الدعوى
وبسقوطها - على فرض أنه قد أبداهما في مذكرته - إذ طالما أنهما دفعان
ظاهرا البطلان وبعيذان عن محبة الصواب فلا تلتزم المحكمة بإيرادهما
والرد عليهما .

٤ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى
الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال
ما كان يجب على محكمة أول درجة لإجرائه ، ومن ثم فإن النعي على المحكمة
الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى طلبه إعادة سماع الشهود يكون
على غير أساس ، ما دامت هي لم ترى من جانبها حاجة إليه ، وما دامت
محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بهماع شاهدي الإثبات
وشاهدي النفي .

هـ - إن التناقض في أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يعيب الحكم ، ا. دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض .

الوقائع

١- بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح سنورس الجزئية ضد الطاعن متهمة إياه بأنه في يوم أول يولييه سنة ١٩٧١ بدائرة مركز سنورس مخالفة القيوم تعدى عليها بالسب والقذف بالطريق العام بأن وجه إليها الألفاظ الموضحة بصحيفة الدعوى وطلبت عقابه بالمواد ١٧١ و ٢٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها مبلغ واحد ونحسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصارييف ومقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المشار إليها قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش وبتغريمه عشرين جنيتها وإلزامه أن يؤدي للدينية بالحق المدني مبالغ ثلاثين جنيتها على سبيل التعويض . والمصارييف ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا ورفضه ، وضوعا وتأييد الحكم المستأنف فطعن الأستاذ ... المحامي عن الأستاذ ... بصفته وكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السب قد شابه قصور في التسييب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق

الدفاع ، ذلك بأنه اكتفى بالإحالة على أسباب الحكم المستأنف ولم يورد أسباباً مستقلة لقضائه ، ومن ثم لم يعرض لما تضمنته مذكرة الطاعن من الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها — في ٢ من يولييه سنة ١٩٧٢ — بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليها بالجريمة في ١ من يولييه سنة ١٩٧١ بل ومن يوم تقديم شكاواها ضده في ٦ يولييه سنة ١٩٧١ ، عملاً بنص المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكذلك للدفع بسقوط الدعوى العمومية والمدنية بمضى ستة أشهر من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء عملاً بنصر المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ إذ وقعت الجريمة أثناء انتخابات الاتحاد الاشتراكي وبسببها كما التفتت المحكمة عن إجابة الطاعن إلى طلب مناقشة شهود الإثبات ، وأغفلت الرد على ما أثاره في شأن تناقض روايتهما بما يدل على تلفيقها ، وكل ذلك يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السب التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها وحقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف يكون في غير محله — لما كان ذلك ، وكان يبين مما حصله الحكم أن الطاعنة قدمت شكوى إلى النيابة العامة — قيدت برقم ٢٥٧٤ سنة ١٩٧١ إداري سنورس — نسبت فيها إلى الطاعن أنه وجه إليها عبارات السب المبينة بها ، على مسمع من الحاضرين للدلاء برأيهم في انتخابات الاتحاد الاشتراكي بـ لجنة مدرسة السعالي الجديدة بتاريخ ١ يولييه سنة ١٩٧١ ، وكان الثابت مما ورد بأسباب الطاعن أنها قدمت تلك الشكوى في يوم ٦ يولييه سنة ١٩٧١ ، وإذا قررت النيابة حفظها إدارياً أقامت الدعوى الماثلة بطريق الإدعاء المباشر بصحيفتها المعلنة إلى الطاعن في يوم ٢ يولييه سنة ١٩٧٢ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر بنص المادة الثالثة

من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه، أو من وكيله الخاص، إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها - ومن بينها جريمة السب - وأنه لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمترسكها، وكان الشارع قد جعل من مضي هذا الأجل قرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الشكوى لأسباب ارتأها حتى لا يتخذ من حق الشكوى إذا استمر أو تأيد سلاحاً للتهديد أو الابتزاز أو النكابة، ومن ثم فإن تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون إنما ينفي قرينة التنازل، ويحفظ لهذا الإجراء أثره القانوني ولوترأخت النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إلى ما بعد فوات ذلك الميعاد، وإذا كانت المطعون ضدها - على نحو ما سلف بيانه - قد قدمت شكواها في الميعاد المحدد وأقامت دعواها وفقاً للأوضاع التي رسمها القانون، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى مخالفة الحكم لنص المادة ٢/٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون مهيماً في القانون ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى على هذا الأساس في غير محله. لما كان ذلك، وكان نص المادة ٤٢ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ - جري بأن "كل من نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب"، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً - كما نصت المادة ٥٥ منه على أنه "تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون مضي ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق"، وكانت جريمة السب - موضوع الدعوى المسائلة - ليست من بين الجرائم التي عدتها المادة ٢، سالمة الذكر ومن ثم فلا يسرى عليها نص المادة ٥٠ من ذات القانون، ويكون الدفع بسقوط الدعويين العمومية والمدنية لذلك غير سديد، وبالتالي فلا محل لمينهاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفوع بعدم قبول الدعوى وبسقوطها - على أرض أنه قد أدهان مدكرته طالما أنهما دفعا ظاهراً للبطلان وببعدن من محجة الصواب ولا يلتزم المحكمة بإيرادها والرد عليهما. لما كان ذلك، وكانت محكمة

أول درجة قد حقت شفوية المرافعة بسماع شاهدي الإثبات وشاهدي النفي ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجرائه فإن النعي على المحكمة الاستئنافية التفاتها عن إجابة الطاعن إلى طلب إعادة سماع الشهود يكون على غير أساس مادامت هي لم تر من جانبها حاجة إليه . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — على فرض وجوده — لا يعيب الحكم مادام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائما لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدعوى المطروحة وكان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل في الواقع إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد سماح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديواني ، ومحمد عبد الواحد الديب ، وهائل
برهان نور .

(١٧٤)

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤ القضائية

تزوير . " أوراق عرفية " . حكم . " تسبيبه . تسبيب معيب " .

رفع دعوى التزوير عن سند . قضت المحكمة المدنية بردء وبطلانه . وبحوب بحث المحكمة
الجنائية الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية بانية حكمها عليه .
قصور .

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية بردء وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت
دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة
التي تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى
المدنية وبلت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة — كما هو
الشان في الدعوى المطروحة — فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .
لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور الذي
يتسع له وجه الطعن ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة بندر الفيوم محافظتها (أولا) ارتكب
وآخر مجهول تزويرا في محضر عرفي هو الإيصال المنسوب مسدوره

إلى ... بأن اتفق معه على تحرير الإيصال ووقعه بتوقيع نسبه زورا للجنى عليه . (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى محكمة الفيوم الكلية في الدعوى رقم ٦٩ سنة ١٩٦٩ مدنى مستعجل الفيوم مع علمه بتزويره ، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح بندر الفيوم الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات بخمس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة الفيوم الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت - بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحامى من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تزوير المحرر العرفي واستعماله مع علمه بتزويره قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعن دفع بانتفاء ركن الضرر وانتفاء القصد الجنائي وساق الشواهد التي تدمم ما دفع به بما تنهار معه أركان الجريمة مما كان يقتضى من المحكمة تخيص هذا الدفاع أو الرد عليه بما يدفعه ، غير أنها التفتت عن التعرض له ، اكتفاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، رغم قصوره فصدر بذلك حكمها معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية التي أقامها ... ضد الطاعن وآخر وما اتهمت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ، ثم أشار إلى ما خلص إليه تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير وصول عليه في إثبات جريمتي التزوير والاستعمال المستنديين إلى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم

الطاعن ، ولم يعن يبحث موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه ، لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي يبحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور الذي يتسع له وجه الطعن — مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث سائر ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بزياسة السيد المستشار / محمد كامل عطيفة ، وعضوية السادة المستشارين : مصطفى محمود ، الاسيوطي ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الرشيدى ، وأحمد فؤاد جديته .

(١٧٥)

الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ القضائية

(١) مواد مخدرة . ظروف مخففة . عقوبة . "تقديرها" . حكم .
"تسببه . تسبب غير معيب" .

المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . لم تخطر استعماله
ظروف الرأفة . بل أوردت قيودا على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٣٣ و ٣٤
و ٣٥ من ذلك القانون .

(٢) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "بوجه عام" .
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . مواد مخدرة .

منازعة الطامن في سلامة استخلاص المحكمة للدلول لفظ (تعميرة) . جدال موضوعي . لا يتجاوز
إثارة أمام محكمة النقض .

١ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر استعمال
الرأفة إعمالا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بل أوردت قيودا على حق
المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥
من القانون المذكور ، ومن ثم فإن المحكمة إذا طبقت المادة ١٧ من قانون
العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه
المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تكون قد أصابت صحيح

٢ - متى كانت ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ " تعميرة " لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، فانه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

اتهمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢)
(الطاعن) بأنهما بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية —
المتهم الأول — (أولا) أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (حشيشا
وأفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا (ثانيا) ارتكب تزويرا في محرر
وسمى هو تذكرة استقبال المريض الصادرة من مستشفى عين شمس وكان ذلك
بتغيير المحرر وزيادة كلمات به بأن أضاف كلمة " أمين " إلى عبارة منقص كلوى
وأضاف كلمة " تحت الملاحظة " إلى المحرر وقام بحو كلمة صاحبها وأثبت محلها
كلمة مساء (ثالثا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى محكمة شبرا
الخيمة الجزئية مع علمه بتزويره — المتهم الثاني — توسط في جريمة إحراز
المخدرات المنسوبة إلى المتهم الأول السالفة الذكر بأن قام بدور الوسيط في إتمام
بيع الصفقة على النحو الموضح بالتحقيقات . وطالبت من مستشار الإحالة إحالتهما
إلى محكمة الجنايات لما اكتمل بالمواد ٢/٤٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون
العقوبات والمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و (أ) و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق
به . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات بنها قضت غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للمتهم
الثاني عملا بمواد الاتهام والمبادئ ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة
المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه

ومعاقبة المتهم الثانى (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة والتذكيرة الطيبة المازورة .
فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الوساطة فى الاتجار بالمخدرات فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً قدشابه البطلان والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد ذلك بأن الحكم المطعون فيه جاء خلواً من بيان مواد العقاب التى دان الطاعن بها كما أنه لم ينصح عن مدى أخذه بالمواد الواردة فى قيد النيابة فضلاً عن تطبيقه المادة ١٧ من قانون العقوبات والمحظور إعمالها طبقاً لنص المادة ٣٦ من قانون المخدرات . وأسند الحكم إلى المقدم .. . قوله أن الطاعن تطوع وضمنه فى أداء ثمن المخدرات وهو مالم يرد على لسان الشاهد المذكور فى أقواله كما أنه لا سند لما أورده الحكم من أن الطاعن قد اعترف بذلك الضمان فى استجوابه كذلك فإن أقوال الشاهد ... لا تؤدى إلى معنى انصراف الضمان إلى ثمن المخدرات هذا لى أن الحكم فسر خطأ لفظ " تهمة " على أنه طلب لمخدر الحشيش مع أن ما يتبادر منه إلى الفهم هو طلب دخان معسل أو أى نوع آخر من الطباقي .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها و ورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها مستمدة مما جاء بمحضر التحريات ومحضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود وما ثبت من تقرير مصالحة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٦ والبيند الأول والثانى عشر من الجدول الأول المرفق بالقانون فإن النعى على الحكم

بمخلوه من بيان مواد العقاب يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦ من قانون مكافحة المخدرات سالف الذكر لم تحظر استعمال الرافعة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات بل أوردت قيوداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون مكافحة المخدرات فإن المحكمة إذ طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة ثلاث سنوات في حدود ما نصت عليه المادتان ٣٤ و ٣٦ من القانون المطبق تكون قد أصابت صحيح القانون — هذا فضلاً عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما ينهه في هذا الشأن مما يضحى معه النجى على الحكم بهذا السبب غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حينما عرض لأقوال الشاهد المقدم .. لم يحصل من بينها ما ذهب إليه الطاعن بوجه الطعن في خصوص واقعة الضمان فإنه ينحصر عن الحكم دعوى تحصيله لأقوال هذا الشاهد على خلاف الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد .. له معينه في الأوراق ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استند بين ما استند إليه من أدلة الإثبات إلى أقوال هذا الشاهد بأن " المتهم الأول " غير الطاعن كان يصبح معلناً أنه يرغب في تقاضى حقه فوراً وأن " المتهم الثانى " الطاعن يعلن له مؤكداً أنه يضمن له حقه فإن الحكم المطعون فيه إذ استنبط من أقوال ذلك الشاهد انصراف الضمان إلى ثمن المخدرات فإن استخلاصه يكون سائغاً وتؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ومن ثم يكون ما ينهه الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ " تعميرة " لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمود كمال عطيفة ، وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى محمد الاسهمى ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الرشيدى ، وأحمد نؤاد جنيته .

(١٧٦)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ القضائية

مأمور الضبط القضائى . تفتيش . " التفتيش بغير إذن " . دفع .
" الدفع بطلان التفتيش " . تهريب جمركى . حكم . " تسببه " .
تسبيب معيب .

حق موظفى الجمارك من لم صفة " ضبط للقضائى " . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع
ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية . أو فى حدود نطاق الرقابة
الجمركية . عند توافر مظنة التهريب الجمركى . أما خارج الدائرة المذكورة أو للنطاق المبين
فليس لهم حق التفتيش . أساس ما تقدم ،

رفض الدفع بطلان التفتيش لحصوله خارج نطاق الرقابة الجمركية . دون استجلاء لدى
نطاق تلك الرقابة وحصول التفتيش داخلها . تصور يوجب الحكم .

البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة
الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص
والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية
إذا كانت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن

(١) هذا المبدأ مفروض أيضا فى الميز رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ قى بجلسته ١٩٧٤/٢/٢٤
و ١٦٩ لسنة ٤٤ قى بجلسته ١٩٧٤/٢/٢٤ (لم ينفرا) .

يوجدون بداخل تلك المناطق باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وخصائصه المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه اكتفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها — حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصورة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصبح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقيام بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع . أما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض الدفع المشار إليه — بدعوى قيام حق موظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية ، وما إذا كان وقوف السيارة وضبط الواقعة قد تم داخلها بما يستقيم معه حق إجراء ضبطها بواسطة موظفي الجمارك بغير مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ، بما يعيبه بالقصور في البيان ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الزدة بمحافظة القاهرة : أولا — هرب بالبضائع المبينة الوصف والقيمة بالمحضر بأن أدخلها إلى البلاد بطرق غير مشروعة .
ثانيا — استورد السلع سالفة الذكر من خارج جمهورية مصر العربية بقصد الاتجار

حالة كون ذلك قاصرا على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام وطلبت معاقبته بالمواد ٧ و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ والمواد ٥ و ١٣ و ١٨ و ٣٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزارة الخزانة والتخطيط وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم ، وطلبت القضاء لها بتعويض جمركي . ومحكمة الشئون المالية الجزئية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) برفض جميع الدفعات المبداه من الحاضر مع المتهم - ثانيا - بتغريم المتهم مائة جنيه ومصادرة المضبوطات وإلزامه بدفع تعويض جمركي قدره ١٢٢٩,٢٦٠ ج وبدفع تعويض للخزانة العامة قدره ٥٠٠ جنيه فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطالان الحكم المستأنف وبرفض باقي الدفعات المبداه من المتهم وتغريمه مائة جنيه والمصادرة عن التهم الثلاث وإلزامه أن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا قدره ١٢٢٩,٢٦٠ ج وتعويضا للخزانة العامة وقدره خمسمائة جنيه . فطعن المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم استيراد بضائع - مما يحظر عليه استيرادها - بقصد الاتجار وبغير ترخيص بذلك وتهريبها من الرسوم الجمركية ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن قد دفع ببطلان تفتيش سيارته وما ترتب عليه ، لحصوله خارج نطاق الرقابة الجمركية ، وبغير إذن من النيابة العامة ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الذفع بما لا يتفق وصحیح القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الرائد .. رئيس وحدة مكافحة التهريب بشرطة ميناء القاهرة الجوى قد علم أن الطاعن

سوف يقوم بتحرير بعض البضائع من الرسوم الجمركية عن طريق إضافتها إلى طرود الدبلوماسيين الذين يتولى إتمام الإجراءات الجمركية الخاصة بهم ، وأن تلك البضائع قد خرجت من الجمرك فعلا بهذه الوسيلة ومودعة بسيارته الرقيمة ١١٣٤٩ جمرك الاسكندرية الواقعة أمام مبنى المطار . وإذا توجه هو ومأمور الجمرك إلى مقر السيارة وتبيننا أن بداخلها الطرود المضبوطة ، طلب الأخير نقلها إلى صالة الوصول حيث تمت إجراءات ضبط الواقعة . لما كان ذلك ، وكان المحكم المطعون فيه قد انتهى إلى رفض الدفع بطلان تفتيش السيارة لوقوعه خارج نطاق الرقابة الجمركية في قوله " وجدير بالإشارة - في هذا الصدد - ما أثاره اتهم من أن الضبط قد تم خارج الدائرة الجمركية المغلقة ، فإن هذا القول مردود بما جاء بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أن لموظفي الجمارك ومن معاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع الجمركية المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولا شك أن البضائع التي أسفر عنها الضبط في هذه الدعوى مهربة ما دام قد ثبت دخولها إلى أراضي الجمهورية بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع وذلك باستعمال أية وسيلة ... ، وجدير بالإشارة أنه بالنسبة لضبط البضائع المهربة داخل سيارة المتهم إثر تفتيشها فإن الاستفادة من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه قد أحاطت المهتم شبهات قوية تطعن المحكمة إلى جديتها وسلامتها تبيح تفتيش سيارته ... ولقد أسفرت المظنة التي عززتها الشبهات القوية عن ضبط البضائع المهربة فعلا " . وكان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن وأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمر يوجودون بداخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلما لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة

بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في القانون المذكور . بل انه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها — في الحدود المعرف بها في القانون — حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية . يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة الرقابة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . أما خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات ، فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع المشار إليه — بدعوى قيام حق موظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ، دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية ، وما إذا كان مكان وقوف السيارة وضبط الواقعة قد تم داخلها بما يستقيم معه حق إجراء ضبطها بواسطة موظفي الجمارك بغير مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، فانه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيبه بالفصوص في البيان ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمود كامل عطيفة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : مصطفى محمود الأبهوى ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الرشيدي ،
ومحمد صلاح الدين عبد المجيد .

(١٧٧)

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤ القضائية

بلاغ كاذب . جريمة . "أركانها" . قصد جنائي . حكم . "تسببيه" . تسبیب .
معييب .

تحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يعلم الجاني بكذب الوقائع التي أبلغ عنها .
ولإدانة على ذلك متروكاً للأضرار بالمجني عليه . بيان هذا القصد بعصريه . واجب في حالة
الإدانة . وإلا كان الحكم معيباً .

نشرط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً
بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأذ يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متوياً بالسوء
والأضرار بمن أبلغ في حقه ، مما يتعين معه أن يعني الحكم القاضي
في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعصريه . لما كان ذلك ،
وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر
القصد الجنائي لدى الطاعنة قد اقتصر على قوله "إن مجرد العلم بكذب بعض
ما أبلغت عنه الطاعنة يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أي يكفي القصد
العام" فإن هذا الذي أورده الحكم لا يكفي للتدليل على أن الطاعنة كانت تعلم
علماً يقيناً لا يداخله أي شك أن الواقعة التي أبلغت بها كاذبة وأن المبلغ ضده
برئ منها وأنها انتوت بالسوء والأضرار به ، ويكون الحكم بذلك
قد قصر في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعنة بها بما يعيبه
ويوجب نقضه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح مصر القديمة الجزئية ضد الطاعنة بوصف أنها بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة قدمت بلاغين كاذبين لوكيل نيابة الأحوال الشخصية ضده مع سوء القصد وتضمن البلاغ أمورا أو كانت صادقة لأوجبت عقابه بالعقوبات المقررة لذلك وأوجبت احتقاره عند أهل وطنه . وطلب معاقبتها بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٩٦ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامها أن تدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المشار إليها قضت حضوريا باعتبارها عملا بالمادتين ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ٥٠ ج عما أسند إليها وإلزامها أن تدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فاستأنفت . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه القصور في التسبيب ذلك بأنه اقتصر في إثبات توافر أركان الجريمة المسندة إليها على ما قاله من ثبوت كذب الطاعنة في بعض ما أبلغت به وعلمها بذلك دون أن يستظهر أن الطاعنة كانت تنوى سوء المبلغ في حقه والاضرار به مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى خلص إلى توافر جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعنة بقوله أنه لا يلزم في جريمة البلاغ الكاذب أن يثبت كذب البلاغ كله وإنما يكفي

أن يثبت كذب جزء منه ويكفى كذلك أن تشوه فيه الحقائق أو تمسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يؤدي إلى الإيقاع بالمبلغ ضده وكذلك فإن مجرد العلم بما سلف يكفى لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أى يكفى القصد الجنائي العام . وقد ثبت من كتاب إدارة الجوازات والجنسية كذب جزء كبير مما أبلغت به المتهمه ضد المدعى بالحق المدني وهى تعلم ذلك يقينا وقد ثبت ذلك من أقوالها بأنها مصممة على تعيينها وصية على حفيدها القاصر دون المدعى بالحق المدني ، ومن ثم يكون الاتهام المسند إلى المتهمه متوفر الاركان " لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والاضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين منه أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنة قد اقتصر على قوله " إن مجرد العلم بكذب بعض ما أبلغت عنه الطاعنة يكفى لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أى يكفى القصد الجنائي العام " فإن هذا الذى أورده الحكم لا يكفى للتدليل على أن الطاعنة كانت تعلم علما يقينا لا يداخله أى شك أن الواقعة التى أبلغت بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها وأنها انتوت السوء والاضرار به ، ويكون الحكم بذلك قد قصر فى إثبات القصد الجنائي فى الجريمة التى دان الطاعنة بها بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمود كامل عطيفة ، ومضوية السادة المستشارين : مصطفى محمود
الأسيوطي ، ومحمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الرشيدي ، وأحمد فؤاد جنيحة .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢) إعلان . موطن . تزوير . "أوراق رسمية" . جريمة .
"أركانها" . عقوبة . بطلان . حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" .

(١) المماكنة . شرط لتسليم الإعلان إلى أزواج وأقارب وأمهات المعلن إليه . وليست كذلك
بالنسبة لغيرهم من وكلاء المعلن إليه أو من يعملون في خدمته . كفاية إعلان الأخيرين في موطنه .
المادة ١٠ من قانون المرافعات .

(٢) التزوير في المحررات . لاعتاب عليه . إلا إذا وقع في بيان جرمي أحد المحرر
لإثباته .

إثبات إقامة الناجع مع متبوعه . في الإعلان الذي تسلمه الناجع نيابة عنه . نافلة لا يترتب
على ورودها في الإعلان أو إقفالها . صحته أو بطلانه .

(٣) إعلان . موطن . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسليمه .
تسليم غير معيب" .

تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان . كشرطين في الموطن . موضوعي .

تقدير توافر رابطة التبعية بين الناجع الذي تسلم الإعلان . وبين متبوعه . موضوعي .

المعبرة في تسلم الإعلان . بالتبعية للمعلن إليه . لا بنوع خدمة الناجع .

١ — من المقرر على هدى من صريح نص المادة العاشرة من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والذي تم الإعلان موضوع الطعن في ظله ، أن المساكنة شرط لتسليم الإعلان إلى الأزواج والأقارب والأصهار ، ويتعين على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الإعلان وصورته إذ هي بيان جوهري يترتب البطلان على إغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن أو لمن يعملون في خدمته ، بل يكفي أن يتم تسليمهم صورة الإعلان في موطنه .

٢ — من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول — التابع — مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص هذا الإعلان ، بل هي من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صحته أو بطلانه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير مسدّد .

٣ — إن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن (وكذلك توافر رابطة التبعية) من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وأن العبرة هي بتوافر رابطة التبعية بين من تسلم الإعلان والشخص المراد إعلانه وليس بنوع الخدمة التي يؤديها .

الوقائع

تتجمل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت بالأوراق — في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى النيابة العامة نسب فيها إلى المطعون ضدهما أنهما ارتكبا تزويراً في محرر رسمي هو ورقة إعلان صحيفة الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٧٠ مدني كلي دميّظ المقامة عليه من ثانيهما بطلب محبة ونفاذ عقد بيع ابتدائي نسب

صدوره إليه ، وذلك بأن اتفق المطعون ضده الثاني مع تابعه المطعون ضده الأول على استلام إعلان صحيفة الدعوى المشار إليها على اعتبار أنه تابع للعلن إليه الطاعن — وتنفيذا لهذا الاتفاق قرر: المطعون ضده الأول للحضر الذي باشر الإعلان على غير الحقيقة أنه تابع للطاعن ويقيم معه فتم الإعلان واستلام صورته على هذا الأساس ، في حين أن المطعون ضده الأول ليس تابعا للطاعن وإنما يعمل لدى المطعون ضده الثاني . فباشرت النيابة العامة التحقيق وانتهت إلى حفظ الشكوى إداريا . فتظلم الطاعن من قرار الحفظ ، وادعى مدنيا قبل المطعون ضدهما بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فأمر رئيس النيابة باستيفاء التحقيق ، ثم أمر بعد إجراء الاستيفاء بحفظ الأوراق ، فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر أمام مستشار الإحالة بحكمة دمياط الابتدائية ، فأصدر أمره بعدم جواز الطعن .

فطعن وكيل المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقل الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة بحكمة دمياط الابتدائية لنظرها وإلزام المطعون ضدهما المصاريف .

وبعد نظر الطعن — من جديد — أصدر مستشار الإحالة أمره بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الأمر المطعون فيه . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر بطريق النقض للمرة الثانية . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

حيث إن ما يتعاه الطاعن على القرار المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى تأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المطعون ضدهما في تهمة ارتكابهما التزوير في محرد رسمي هو إعلان صحيفة الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى دمياط ، قد انطوى على خطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وشابه فساد في التدليل وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسند إلى الطاعن أنه قرر بتقيقات اللجنة رقم ٣٩٠١ سنة ١٩٧٠ قسم دمياط أن له موطنًا بدمياط

بالمنازل رقم ٩ شارع النقراشي ، في حين أن ما ذكره الطاعن هو أنه يقيم بالمنزل رقم ٥٩ شارع عبد السلام عارف برمل الإسكندرية ، وأخطأ فيما انتهى إليه من أن القانون لا يشترط إقامة التابع المخاطب في الإعلان مع متبوعه المعين إليه رغم وجوب ذلك وثبت أن المطعون ضده الأول - التابع - يقيم بناحية الشيخ خرغام مركز دمياط ، وأن ما استدعى به القرار المطعون فيه على أن للطاعن موطناً بدمياط وأن المطعون ضده الأول تابعه لا يؤدي إلى ما رتبته عليه إذ لا يحتاج الطاعن بما وجهه المطعون ضده الثاني من إعلانات إليه وإلى شقيقه ... بهذا الموطن ، ولا بالقول بأن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى مورث الطاعن وما زال في خدمة ورثته وتسلم إليه خطاباتهم ، وأن الموطن المشار إليه لا يعدو أن يكون منزلاً خالياً خلفاً عن المورث يتردد عليه الأحزاب من أفراد الأسرة ، وأن مصلحة المطعون ضده الثاني في إعلانه به هو رغبته في الحكم له بصحة وتفاذ عقد البيع موضوع الدعوى التي وجه فيها الإعلان المائر في غفلة من الطاعن هذا إلى أن القرار قد أغفل بيان عناصر إقامة الطاعن الإعتيادية بالموطن المذكور ، وذلك كله مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن القرار المطعون فيه بين الواقعة بما صححه أن الطاعن تقدم بشكوى إلى النيابة العامة نسب فيها إلى المطعون ضدهما ارتكابه ما تزويراً في محرر رسمي هو إعلان صحيفة الدعوى رقم ٣٨١ سنة ١٩٧٠ مدني كلى دمياط المرفوعة عليه من المطعون ضده الثاني - أخيه - بصحة وتفاذ عقد البيع موضوع تلك الدعوى بأن اتفقا على أن يقوم الأخير بإعلان الطاعن بها بمنزل الأسرة ٩ شارع النقراشي بدمياط باعتباره محل إقامته ، وأن يقوم المطعون ضده الأول باستلام الإعلان بصفته تابعاً له ، وقد تم الإعلان على هذا الأساس في حين أنه يقيم على وجه الدوام بالإسكندرية وأن مستلم الإعلان ليس تابعاً بل هو عامل لدى المطعون ضده الثاني ، فبأمر النيابة التحقيقي وادعى الطاعن مدنياً بقرش على سهيل التعويض المؤقت ، ولما أمرت النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى طعن على هذا الأمر أمام مستشار الإحالة . لما كان ذلك ، وكان قرار مستشار الإحالة المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد أمر النيابة المطعون عليه مستنداً على ذلك بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان يبين من مطالعة مدونات

الجنة رقم ٣٩٠١ سنة ١٩٧٠ قسم دمياط أن ما استخلصه منها القرار المطعون فيه من وجود موطن للطامن بدمياط "٩ شارع النقراشي" الذي أعلن فيه ، له معينه الصحيح من تحقيقاتها ، فإن ما ينعاه الطامن في هذا الصدد من قالة الخطأ في الإسناد يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والذي تم الإعلان موضوع الطعن في ظله يجري بأنه : "تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون . وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار" ، وكان من المقرر على هدى من صريح عبارة النص أن المساكنة شرط لتسليم الإعلان إلى الأزواج والأقارب والأصهار ويتعين على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الإعلان وصورته إذ هي بيان جوهري يترتب البطلان على إغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن أو لمن يعملون في خدمته بل يكفي أن يتم تسليمهم صورة الإعلان في موطنه ، فإن العبارة الواردة بالإعلان المدعى بتزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطامن بفرض عدم صحتها ، ليست بيانا جوهريا في خصوص هذا الإعلان بل هي من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صحته أو بطلانه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أهد المحرر لإثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد استخلص من مستندات الخصوم ودفاعهما أن للطامن ثلاثة مواطن أحدها بدمياط وهو الذي تم فيه الاعلان موضوع الطعن المسائل ، وأن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى مورث الطامن والمطعون ضده الثاني وأنه ظل كذلك بعد وفاته يقوم بخدمات منزل الأسرة والورثة واستلام وتسليم مكاتيبهم مما يؤكد توافر رابطة التبعية بينه وبين الطامن ، وكان من المقرر أن تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن (وكذلك توافر رابطة التبعية) من الأمور الواقعية التي

يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ، وأن العبرة هى بتوافر رابطة التبعية بين من تسلّم الإعلان والشخص المراد إعلانه وليس بنوع الخدمة التى يؤديها ، فإن ما يشره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصه القرار المطعون فيه من الأوراق والتحقيقات بدعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ، ولا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رافضه موضوعاً ، ومصادرة الكفالة ، وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وعبد الواحد الديب ،
ومحافظ برهان نور

(١٧٩)

الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤ ، القضائية

اختصاص . "تنازع الاختصاص" . محكمة الجنايات . محكمة الجنج .
محكمة النقض . "سلطتها" . سرقة . "السرقة بعود" . ظروف مشددة .

تحقق التنازع العلني بين محكمتي الجنايات والجنج . إذا كان قضاء الأول بعدم اختصاص .
سيقابل حتما من "ثانية" بعدم اختصاصها حق محكمة النقض باعتبار الطعن في عسده الحجة . طلبا
بتعيين المحكمة المختصة .

إذا كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها
إلى محكمة الجنج — باعتبارها جنحة — وأن يكن في ظاهره غير منه للنصومة ،
إلا أنه سيقابل حتما من محكمة الجنج بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت
بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوافر شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون
العقوبات باعتبار المتهم حائدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون
العقوبات فضلا عن سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع
فيها إحداها لمدة سنة لسرقة ، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل
سيرها . اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين المحكمة المختصة بنظر
الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السليبي بين المحكمتين وتعيين
محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٧٢، بدائرة مركز الواسطى محافظة بنى سويف : شرع في سرقة الدابة الميينة وصفا وقبضة بالتحقيقات والمملوكة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها حالة كونه هائدا سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيمة لمحورية لسرقات وشروع فيها آخرها الحكم عليه بالحبس مدة سنة مع الشغل والنفاذ في القضية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٥ كلى المنيا بعود . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٤٩ و ٥١ و ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت في الدعوى حضوريا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جناح الواسطى . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى وباعتبارها جنحة سرقة وإحالتها إلى محكمة جناح الواسطى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة في القضية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٦ جناح بيا لعود للاشتباه وأصبح الحكم نهائيا في ١٩٦٧/٩/٢٣ مما يجعله هائدا طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات وإذا توافرت سائر شروط العود المنصوص عليه في المادة ٥١ من القانون فإن الواقعة تعتبر جنائية لا جنحة .

وحيث إنه يبين من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده المرفقة بالمقررات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أنه وإن ورد بها ما يفيد سبق الحكم عليه في القضية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٩ جناح بيا، إلا أنه قد أثبت بها أن الحكم في هذه

القضية صدر غيابيا بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بحسبه سنة مع الشغل والنفاذ لعود للاشتباه في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ كما يبين أن خطاب النيابة العامة المثبت لنهاية الحكم المذكور وتاريخ انقضاء العقوبة التي قضى بها قد ورد بعد صدور الحكم في الدعوى ولم يكن تحت نظر المحكمة لدى الفصل فيها كما أن الثابت من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة لم تطلب التأجيل لتقديم الدليل على نهاية تلك السابقة وتاريخ انتهاء تنفيذها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لتأسيس قضائه على عدم توافر العود المنصوص عليه في المادة ٤٩ من قانون العقوبات في حق المطعون ضده وبالتالي عدم اعتباره عائدا وفقا للمادة ٥١ من ذلك القانون يكون في غير محله — غير أنه لما كان حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة الجنح — باعتبارها جنحة — وأن يكن في ظاهره غير منه للتصومة ، إلا أنه سيقابل حتما من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت بالأوراق من أن الواقعة جنائية لتوفر جميع شروط تطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات باعتبار المتهم عائدا بالتطبيق لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فضلا عن سبق الحكم عليه بعدة عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها إحداها لمدة سنة لسرقة . ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة جنايات بنى سويف للفصل بنى الدعوى .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي ، وميثان مهران الزيني ، ومادل
برهان نور .

(١٨٠)

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٤ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معيب" . دفاع شرعي . نقض . "الحكم
في الطعن . أثره" .

لمراد الحكم ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . إدانته المتهم . دونة فني تلك الحالة .
أو تحييدها . نصرد .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه لباقي المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن
سير العدالة .

إذا كان ما أورده الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لدى الطاعن ،
وكان قد دانه دون أن ينفي قيام تلك الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص
أو يبين أوجه الرأي فيها ، وذلك حتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق
القانون على الواقعة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور والتناقض في التسبب
بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم أيضاً
لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز الزقازيق . (أولا) المتهمون جميعا : قتلوا عمدا بأن انتهالوا عليه ضربا بالعصى وبلطة ودبشك البندقية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) المتهم الأول أيضا : أحدث عمدا بـ الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وهي فقد عظمي بالرأس يقدر بحوالى خمسة عشر في المائة . (المتهمان الثالث والرابع) أحدثا عمدا بـ الإصابات التي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . وادعت (زوجة المحنى عليه) من نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر و و و أولاد المرحوم مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملا بمواد الاتهام (أولا) بمعاقبة كل من المتهمين الأربعة بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وذلك عن التهم المسندة إليهم . (ثانيا) بإحالة الدعوى المدنية إلى إحدى الدوائر المدنية الكلية بمحكمة الزقازيق الابتدائية للفصل في موضوعها . فظن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثانى والثالث وإن قررا بالطعن بالنقض في الميعاد ، إلا أن أيا منهما لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والرابع قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه مع آخرين بجرمة القتل العمد قد جاء مشوبا بالقصور في البيان ، ذلك بأن المحكمة

لم تخص واقعة اعتداء المجنى عليه على الطاعن لتصل إلى حقيقة الواقع ، وهو أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن أسبابه قوله " إن الواقعة حصلت اثر إطلاق المجنى عليه الميار من بندقيته على شقيق المتهم الأول فأرداه قتيلا ، ثم قال " إنه ثبت من التقرير الطبي أنه شوهد بوجه ومقدم صدر المتهم الطاعن — إصابات نارية وهي تحدث من عيار معمر بالرش أطلق من سلاح يطلق المقذوفات المتعددة ، وقد تحدث من مثل البندقية التي كان يحملها المجنى عليه والتي ثبت من فحصها أنها أطلقت في وقت يتفق ووقت وقوع الحادث " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لدى الطاعن ، وكان قد دانه دون أن ينفي قيام تلك الحالة ومن غير أن يتناولها بالتحريض أو يبين وجه الرأي فيها وذلك حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والتناقض في التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم أيضا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أبراهيم أحمد الديوان ، وحسن هل المغربي ، عثمان مهران الزيني ، وعادل
برهان نور .

(١٨١)

الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٤ القضائية

جريمة . " أركانها " . " شيك بدون رصيد " . إثبات . " صور شمسية " .
" بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض . " أسباب
الطعن . مالا يقبل منها "

(١) الدفع بحمل الشيك تاريخين . موضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام
النقض .

النقض على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثر أمامها .
غير مقبول .

(٢) إثبات جريمة إصدار شيك بدون رصيد . بكافة طرق الإثبات . بما فيها الصور
الشمسية .

(٣) قيام الساحب بالوفاء بقيمة الشيك قبل أو بعد تاريخ استحقاقه . لا يبنى توافر أركان
جريمة إعطاء شيك بدون رصيد .

١ - من المقرر أن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفوع الموضوعية
التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا كان ذلك ، وكان
الثابت أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها إجراء
تحقيق في شأنه ، فليس له أن ينسب على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها
أو الرد على دفاع لم يثر أمامها .

٢ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها .

٣ - إن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المحبى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقالة القصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد على ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٧١ بدائرة بندر شبرا الخيمة محافظة القليوبية أعطى بسوء نية شيكا إلى بمبلغ خمسمائة جنيه مسحوبا على البنك الأهلى فرع مجد فريد لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك . وطلبت مقابله بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر شبرا الخيمة الجزئية قضت في الدعوى غاييا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف - فعارض - وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحامى من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن كان قد دفع بأن الشيك موضوع الاتهام المسند إليه يحمل تاريخين أحدهما تاريخ استحقاقه والثاني ورد على ظهره بمناسبة سداد جزء من قيمته قبل تاريخ الاستحقاق ، وقد أغفلت المحكمة تحقيق هذا الدفاع بالزام المحنى عليه بتقديم أصل الشيك واكتفت بالتعويل في قضائها على الصورة الشمسية المقدمة لوجه الشيك دون ظهره ، هذا إلى أنها لم تعرض في حنكها لهذا الدفاع إرادا له وردا عليه كما لم ترد على دفاع الطاعن الذي أبداه بعد ذلك بأنه قد أوفى بكامل قيمة الشيك . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ولما كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بأن الشيك يحمل تاريخين ولم يطلب من المحكمة إلزام المحنى عليه بتقديم أصل الشيك ، وإنما انحصر دفاعه أمام محكمة أول درجة في أنه أوفى بجزء من قيمة الشيك بمقتضى إيصال مستقل - وهو ما يقول به أيضا في طعنه - واقتصر في دفاعه أمام محكمة ثانی درجة على أنه أوفى بكامل قيمة الشيك . ولما كان من المقرر أن الدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها إجراء تحقيق في شأنه . فليس له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، والمحكمة أن تكون عقيدتها

في ذلك بكل طرق الإثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها ، ومن ثم فلا محصل لما ينعاه الطاعن بشأن تعويل المحكمة في قضائها على الصورة الشمسية المقدمة إليها . وكان من المقرر كذلك أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المحبى عليه سكا أو الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ، فإن النعى على الحكم بقالة القصور أو الإخلال بحق الدفاع لإغفاله الرد على ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر بطلان . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موصوفا .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : ابراهيم أحمد الديواني ، وحسن علي المغربي ، وعثمان مهران الزيني ، ومادل
برهان نور .

(١٨٢)

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤ القضائية

(١) استئناف . " نظره والحكم فيه " . سرقة . " السرقة بعود " .
عود . عقوبة . ظروف مشددة . اختصاص . نقض . " حالات الطعن .
الخطأ في تطبيق القانون " .

قضاء محكمة أول درجة بمحاكمة المتهم بعقوبة الجنحة . استئناف المتهم هذا الحكم . قضاء
الاستئناف بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية عملا بالمادتين ٤٩ و ٥١ م متوبات . مخالفا
لقانون . المادة ٤١٧ اجراءات .

(٢) اختصاص . نقض . " نظر الطعن والحكم فيه " .

انتصار الحكم المطعون فيه على مسألة الاختصاص . نقض الحكم . وجوب إحالة الدعوى
إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

١ - أن المادة ١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا
كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم
أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف " . وإذا كان ما تقدم كذلك ، وكانت الدعوى
الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجنيح لإتهامه بارتكاب جنحة سرقة ،
وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقا
للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم ،

وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى ما قالته من أن صوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله مائدا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

٢ — إذ كان الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من إزال صحيح القانون عليها ، فإنه يتعين نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية : سرق حافظة النقود والبطاقة الشخصية المملوكتين لـ وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ فاستأنف المتهم الحكم ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة نوصيا بنظر الدعوى وعلى النيابة إجراء شئونها فيها ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض زكيا طعنت فيه النيابة أيضا .. إلخ .

المحكمة

وحيث إن المحكوم عليه والنيابة العامة ينعيان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن محكمة أول درجة قضت بمعاينة المتهم عن جريمة السرقة المسندة إليه على أساس أن الواقعة جنحة ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار

أن الواقعة جنائية تأسيساً على ما تبينته من أن سوابق المتهم تجعله عائداً طبقاً للمادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات وفي ذلك تسوي لمركز المتهم ومخالفة للفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأن المادة ٤١٧/٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا كان الاستئناف مرفوهاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف " . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجناح لإتهامه بارتكاب جريمة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقاً للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استناداً إلى ما قالته من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائداً في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات . وإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفاً للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان ذلك الحکم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من إزال صحيح القانون عليه فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الشادة المستشارين :
ابراهيم أحمد الديوانى ، وحسن على الملقى ، ومها مهران الزينى ، وفاروق محمود سيف النصر .

(١٨٣)

الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤ القضائية

إثبات . "عبرة" . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره" . ضرب .

إحلال المحكمة نفسها محل الخصم . في مسألة فنية بحث . إخلال بحق الدفاع .

إتقاء المحكمة إلى أن مرض الطاعن بالشلل النصفي . وتصلب الشرايين . لا يحولان دون حمله
أداة الاعتداء . بذير التحقق من ذلك بمعرفة المختص فنيا . يعيب حكمها .

من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه
من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الامر بها ، وكانت المحكمة قد ذهبت إلى
أن مرض الطاعن بالشلل النصفي الأيمن وتصلب الشرايين لا يحول بينه وبين
حمل زجاجة فارغة والاعتداء بها على المحبى عليهما ومقارفة الجريمتين اللتين دانته
بهما على الوجه الذى خلصت إليه في بيانها لواقعة الدعوى ، ودون أن تحقق هذا
الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا فانها تكون قد أحلت نفسها محل الخصم
الفنى في مسألة فنية ، ويكون حكمها المطعون فيه معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٧١ بدائرة
قسم روض الفرج محافظة القاهرة : (أولا) أحدث بـ

الإصابات الميينة بالتقريرين الطبيين والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، (ثانيا) أتلّف عمدا الأشياء الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لـ وذلك على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٣٦١ - ٢ من قانون العقوبات . وادعى كل من المحنى عليهما مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصروفات . فاستأنفت النيابة العامة الحكم . كما استأنفه المدعيان بالحقوق المدنية وقيد استئنافهم برقم ٩٤٥ سنة ١٩٧٢ . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا ، (أولا) برفض الدفع بعدم جواز استئناف المدعين بالحقوق المدنية لقلة النصاب (ثانيا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة وإلزامه أن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وألزمتهم مصاريف الدعوى المدنية من الدرجتين . فطعن المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التماس .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الضرب والإتلاف قد شابه قصور في النسب ، وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه على الرغم من تمسك المدافع عنه بعدم إمكان مقارفته لفعل الضرب والإتلاف بسبب مرضه بالشلل النصفي وتصلب الشرايين ، وتقديمه لشهادة دالة على قيام تلك الحالة ، واعتناق الحكم لهذه الشهادة إلا أنه قد أ طرح هذا الدفاع بمجرد القول بأن حالته المرضية لا تحول بينه وبين الاعتداء على الغير مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن طلب تأييد الحكم المستأنف القاضي بالبراءة وأبدى أن الطاعن مصاب بشلل نصفي وتصلب بالشرايين مما مفاده عدم إمكان مقارفته لجريمتي الضرب والإتلاف مع وجود هذه العلة به ، وكان يبين من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأقوال الشهود فيها نوه إلى دفاع الطاعن بقوله "وبسؤال المتهم نفى ما نسب إليه وقدم شهادة رسمية من مديرية الأمن تفيد أنه مصاب بشلل نصفي وتصلب بالشرابين"، ثم عرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله "ولا يقدح في توافر أدلة ثبوت التهمتين مرض المتهم بشلل أيمن وتصلب بالشرابين إذ أن ذلك لا يحول دون مكنة استعماله لزجاجة فارغة والاعتداء بها على الغير" لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها، وكانت المحكمة قد ذهبت إلى أن مرض الطاعن بالشلل النصفي الأيمن وتصلب الشرابين لا يحول بينه وبين حمل زجاجة فارغة والاعتداء بها على المجنى عليهما، ومقارنة الجريمتين اللتين دانت بهما على الوجه الذي خلصت إليه في بيانها لواقعة الدعوى — دون أن يحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً، فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية، ويكون حكمها المطعون فيه معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث ببقى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح - رئيس المحكمة - وعضوية السادة
المستشارين : محمد كامل عديفة ، ومصطفى محمد الأسويطي . ومجد صلاح الرشيدى ، ونصدي
اسكندر

(١٨٤)

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ القضائية

(١) دفع " الدفع بطلان التفتيش " . تفتيش . " بطلانه " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . مايو فوره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .
بطلان .

الدفع بطلان القبض والتفتيش - دفع جوهرى - يتعين الرد عليه .

اعتماد الحكم على نتيجة التفتيش - دون الرد على الدفع بطلانه - بموجب الحكم بالقصور .

(٢) نقض . " أسباب الطعن " . " أثر الطعن " . " الحكم فى الطعن " .
" نطاق الحكم فى الطعن " . محكمة النقض . " سلطتها فى الحكم فى الطعن " .

نقض الحكم بالنسبة للعادم لعدم الرد على دفعه بطلان القبض والتفتيش - بموجب نقضه
لسائر المحكوم عليه - لانهال وجهه للطعن بهم - المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بطلان القبض والتفتيش هو
من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو رد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد
عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الحديد موضوع الجريمة ،
فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

٢ - إذا كان وجه الطعن - المتمثل في عدم الرد على الدفع بإعلان القبض والتفتيش يتصل بسائر المحكوم عليهم ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وباقي المحكوم عليهم هذا المحكوم عليه الرابع الذي لم يزل باب المعارضة في الحكم المطعون فيه مفتوحاً بالنسبة له .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : (١) ... (الطاعن) ، (٢) ... (٣) ... (٤) ... (٥) ... (٦) ... بأنهم في ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية سرقوا الحديد المبين بالمحضر وصفاً وقيمة والمملوك لشركة مصانع النحاس ، وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة الرمل الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل والنفاذ . فعارض المحكوم عليهم وقضى في معارضتهم باعتبارها كأن لم تكن بالنسبة للتهمين الثالث والرابع والخامس ، وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٧١ قضت بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بالنسبة لكل من المتهمين الأول والثاني والسادس ، فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً اعتبارياً للتهمين الثالث والرابع وحضورياً للباقيين بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل بلا مصاريف جنائية . فطعن المحامي بصفته وكيلًا عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة قد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام درجتي التقاضي بإعلان

القبض عليه وتفتيش محله ومع ذلك صدر الحُكم الابتدائي والاستئنافي دون أن يعنى أيهما بإيراد هذا الدفع والرد عليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن تمسك في دفاعه ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولها بغير إذن من النيابة العامة لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الحديد موضوع الجريمة فإنه يكون قاصرا — متعينا نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولما كان هذا الوجه من الطعن يتصل بسائر المحكوم عليهم ، فإنه يتعين عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وباقي المحكوم عليهم عدا المحكوم عليه الرابع الذي حكم عليه حضوريا اعتباريا وثبت من خطاب نيابة شرق الإسكندرية المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٤ أنه لم يعلن بهذا الحكم بعد ولما يزل باب المعارضة فيه مفتوحا بالنسبة له .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بإدارة السيد المستشار / حسين سعد صالح ، نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، ومصطفى محمود الأسيوطى ، ومحمد صلاح الرشيدى ، وأحمد
غزاد جنيته .

(١٨٥)

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤ القضائية

(١) قصـد جنائى . سبق إصرار . إثبات . ” بوجه عام ” . حكم .
” تسببيه . تسبیب معيب ” . ” بطلانه ” . بطلان . ” بطلان الأحكام ” .
قتل عمد .

استخلاص قصد القتل وظرف سبق الإصرار . موضوعى . متى كان سائفا . قضاء الحكم
على غير سند من الأوراق . بطلانه . مثال ؟

(٢) إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب ” .

تسند الأدلة فى المواد الجنائية . معناه . أثره ؟

١ — لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف
سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والأمارات والمظاهر
الخارجية التى يأتىها الجانى ونم عما يضمره فى نفسه ، إلا أن ذلك مشروط بأن
يكون هذا الاستخلاص سائفا ، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما
فى أوراق الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات
المضمومة أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إصرار الطاعن على قتل
المجنى عليه وإزهاق روحه انتقاما منه لمرة بضاعته ، وعقده العزم على اقتراف
جريمة فى روية وتفكير وهدوء نفس وبعد قلب الرأى لا يرتد إلى أصول ثابتة

في التعقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خلص إليه في هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدهوى وحاد بالأدلة التي أوردتها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الإصرار عن نص ما أنبأت به وفخواها ، يكون باطلا لا يثبت عليه أساس فاسد .

٢ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطماع بأنه في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله بعد أن تأكد لديه أن المجرى عليه اعتاد السرقة من محله وأعد لذلك سلكا أوصله بالتيار الكهربائي وأخفاه بين التمر الذي يعرضه للبيع وفي المكان الذي أيقن أن يد المجرى عليه ستمتد إليه حتى إذا ما وضع الأخير يده فيه صعقه التيار الكهربائي وأحدث به الأمراض الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للسنتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الظاهر على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمدا مع سبق الإصرار قد شابه فساد في الاستدلال ، وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأن ما أوردته بيانا لنية القتل لا تظاهره أقوال الشهود ، وخاصة

أقوال ... و ... بل إن ظروف الواقعة وملايساتها لا تنبئ
إلا عن اتجاه نية الطاعن إلى اتخاذ إجراء لحماية ماله من السرقة دون أن يقصد
قتل المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة
الثبوت فيها دلل على توافر نية القتل في حق الطاعن بقوله أنها " ثابتة في حق
المتهم من ظروف الجريمة فقد أصر على قتل المجنى عليه والقضاء على حياته
انتقاماً منه لما تبين سرقة بضاعته من البلح وأعد لذلك عدته فقام بتوصيل
التيار الكهربائي بسلك ترك جزءاً منه عارياً ، فلما مد المجنى عليه يده ليتناول ثمار
البلح لامس جسمه الجزء العارى من السلك فصعقه التيار الكهربائي وأصيب
بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وهى هبوط بمراكز القلب والتنفس
التي أدت إلى وفاته بسبب صعقه بالتيار الكهربائي الذى أرسله لجسده المتهم
فاصدا قتله وإزهاق روحه " ثم عرض الحكم لظرف سبق الإصرار فأثبت توافره
قبل الطاعن في قوله بأنه ثابت في حق المتهم ، وذلك من ظروف الدعوى
وما تقدم تفصيلاً وما بان من تقرير الصفة التشريحية ومن الباعث على ارتكاب
الجريمة وهو الانتقام من المجنى عليه لاجترأته على السرقة فدبر المتهم طريقة الخلاص
من المجنى عليه السارق وراح يفكر في الانتقام منه وعقد العزم على قتله في روية
وتفكير وهدوء نفس لا يخالطه اضطراب مشاعر أو انفعال نفسى وقلب الرأى
فما عزم عليه وكان معروفاً لديه أن السارق سواء كان المجنى عليه أو غيره يسرق
من القفّة المجاورة لمدخل العمارة فقام بتوصيل التيار الكهربائي لهذه القفّة بسلك
ترك جزءاً منه طوله عشرة سنتيمترات عارياً ، فلما مد المجنى عليه يده في تلك القفّة
اتصل التيار الكهربائي بجسمه فصعقه وتوفى بهذا السبب وهو ما قصده المتهم
من توصيل التيار الكهربائي إذ لم يقصد من ذلك إلا القضاء على حياة المجنى عليه
وإزهاق روحه " . لما كان ذلك ، وكانت حكمة الموضوع وإن كان من حقها
أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف
المحيطة بها والإشارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجاني وتم عما يضمّره في نفسه
إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائفاً وأن يكون دليلها
فما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات

المضمومة أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إصرار الطاعن على قتل المحبى عليه وإزهاق روحه انتقاما منه لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اقتراف جريمة في روية وتفكير وهدوء نفسي وبعد تقليب الرأي لا يرتد إلى أصول ثابتة في التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خلص إليه في هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التي أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الإصرار عن نص ما أنبأت به وخواها يكون باطلا لا بتناؤه على أساس فاسد . ولا يغني عن ذلك ما ذكره من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون في عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد ساح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمود كامل عطيفه ، وصطفى محمود الأسبوطى ، ومهد الواحد الديب ، وأحمد زواد جنيه .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ القضائية

تقليد . " الأختام والعلامات الحكومية " . جريمة . " أركانها " .
 إثبات . " بوجه عام " حكم . " تسببه . تسبب مجيب " .

العبرة في جرائم تقليد الأختام أو العلامات المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات بأوجه الشبهة
 بينها وبين الأختام أو العلامات الصحيحة .

تحقق جريمة تقليد الأختام أو العلامات . متى كان من شأن التقليد . ولو كان ظاهرا خدع
 الجمهور في المعاملات . ولو لم يكن متقنا يخدع به الفاحص المدقق .

إن القاعدة المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبهة لا بأوجه
 الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات
 الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان
 التقليد من شأنه خدع الجمهور بالعلامات ولا يشترط القانون أن يكون
 التقليد متقنا بحيث يخدع به الفاحص المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الختمين
 أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدر في ذلك
 كون التقليد ظاهرا ، ما دام من شأنه أن يخدع الناس . وكان الأمر المطعون فيه
 قد خالف هذا النظر إذ أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد
 من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما ، والنكت في نفس الوقت عما حصله
 تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن طابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة

لا بأس بها وأنها تتحد في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فانه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه (*) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٩ بدائر: قسم امباية محافظة البحيرة أولا . قلدوا خاتما لإحدى المصالح الحكومية خاتم هيئة البريد للطابع فئة ثلاث ملما ، ثانيا : استعملوا الخاتم المقلد السالف الذكر مع علمهم بذلك بأن وضعوا بصمته على أوراق طبعت وأعدت لهذا الغرض فأخذت شكلا مقلدا لطابع البريد سالف الذكر ، ثالثا صنعوا مطبوعات تشابه هيلتها الظاهرة طوابع البريد فئة الثلاثين ملما مشابهة تسهل قبولها بدلا منها وطلبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة البحيرة الابتدائية إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٩ من قانون العقوبات ، فأسر حضوريا بالأوجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين مع مصادرة المضبوطات ، فطعن رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث أن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذا انتهى إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المطعون ضدهم من تهمة تقليد خاتم هيئة البريد واستعماله وصناعة طوابع بريد مقلدة ، استنادا إلى ما استظهره من أوجه الاختلاف بين صورتى الطابع الصحيح والمقلد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به المدقق ، بل يكفي للعقاب عليه أن تكون هناك شبهة بين الصحيح وغير الصحيح على نحو يمكن أن يخدع به بعض الناس ولو كان التقليد ظاهرا — مما يعيب الأمر المطعون فيه بما يوجب نقضه .

• راجع أيضا نقض جنائي السنة ١٤ ص ١٠٢ ، والسنة ١٥ ص ٨٧٣ والسنة ١٩ ص ٧٢٦

وحيث أن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى وفقاً لما شهد به كل من ... و ... و ... بالتحقيقات من أن المطعون ضدهم قد انفقوا مع الأول على تقليد خاتم هيئة البريد وصناعة طوابع بريد فئة الثلاثين مليماً ، فتظاهر بمسأرتهم وأبلغ الشرطة ، ثم التقى بهم الثاني زاعماً أنه موظف مفصول من هيئة البريد وموهماً إياهم بالانضمام إليهم حتى تم ضبطهم بمنزل المطعون ضده الرابع ومعهم الخاتم والمطبوعات المقلدة والأدوات الخاصة بالتقليد ، ثم تقل عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن طوابع البريد المودعة بالحرس الأول مزيفة بدرجة لا بأس بها ، ومطبوعة بقالب الختمين "الكليشيين" المضبوطين وإنها تتخذ في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة ، غير أنها تختلف عنه من حيث عدم دقة "الشرشرة" الفاصلة بين كل طابع وآخر ودرجة العمق اللوني في اللونين الأصفر والبني ، وعدم دقة النقوش والزخارف والكتابة ثم خلاص الأمر المطعون فيه إلى التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهم في قوله "إن الطبيب الشرعي قد أوضح في جلاء وجود اختلافات جوهرية تتناول العناصر الأساسية سالفة الذكر ، وأبرزها ما قرره من أن هذا الخلاف واضح خاصة في اللون الأصفر المطبوع به الأرضية بما يشير إلى أن مظهر الطابع المقلد يختلف اختلافاً ظاهراً عن الطابع الصحيح ويتخذ مظهرها سهل معه اكتشافه وتمييزه عن الطابع الصحيح ... ومن ثم تكون التهمة المسندة إلى كل المتهمين قائمة على غير أساس فيتعين التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى قبل المتهمين مع مصادرة المضبوطات" . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقناً بحيث يخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين :

قوله العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه أن يخدع الناس ، ولما كان الأمر المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، إذ أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد من أوجه التباين فقط ، دون وجوه التشابه بينهما ، والتفت في نفس الوقت عما حصله من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها ، وإنها تتخذ في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة ، فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يستوجب نقضه ، دون حاجه إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب مستشار الإحالة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين إعادته القضية إليه للسير فيها على هذا الأساس .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

رئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى نائب رئيس المحكمة ، ومهيرة السادة
المستشارين : ابراهيم أحمد الديوانى ، وحسن على المقرئى ، وعادل برهان نور ، واصلى
اسكندر عزت .

(١٨٧)

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ القضائية

(١ و ٢) عقوبة . " العقوبات الأصلية والتكليفية . جب العقوبة " .
إرتباط . سرقة . قطع المراسلات التليفونية . تعويض . نقض . " حالات
الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .

(١) عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة .
دون العقوبات التكميلية أساس ذلك ؟

إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة
الأشد . مخالفة القانون .

(٢) خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض للأوجب الحكم به . وجوب نقض الحكم
والإحالة .

١ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها بعض
إرتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم
دون أن يمتد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد
الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة

ذات المبدأين مقرر فى الحكم فى الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤ ،
والطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥/٣/١٩٧١ " لم يشر " .

ومراقبة البوليس التى هى من واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيفها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها فى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة إعمالا لنص المادة سائلة البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

٢ — إذا كان يبين من مطالعة المفردات المنضمة أن عناصر التعويض غير محددة فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح الخطأ بشأنه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين حكم ببراءتهم بأنه فى يوم ١٩ يولييه سنة ١٩٧١ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : (أولا) تسبب عمدا فى انقطاع المراسلات التليفونية الميينة بالتحقيقات والتى أنشأتها الحكومة للنفقة العامة بأن قام بقطع الاسلاك التليفونية الميينة بالأوراق . (ثانيا) سرق الاسلاك التليفونية الميينة الوصف والقيمة بالأوراق والملوكة للهيئة العامة للواصلات السلكية واللاسلكية . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١٦٤ و ١٦٦ و ٣١٦ مكرر ثانيا و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنة واحدة عن التهمتين المسندتين إليه . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضده بجريمتى سرقة الاسلاك التليفونية المملوكة للهيئة العامة

للتواصلات السلكية واللاسلكية وتسببه عمداً في انقطاع المراسلات التليفونية دون أن يقضى بالزامه بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لحكم المادة ١٦٤ من قانون العقوبات . المعدلة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دانه بهما قال " إن الجريمتين ، قد ارتكبهما المتهم اغرض جنائى واحد ، ومرتبطينان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم يتعين إصهارهما جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ثم قضى بالحكم بحبس المطعون ضده سنة واحدة من التهمتين . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٤ من قانون العقوبات تنص على أن " كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئاً من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب بالسجن ، مع عدم الإخلال فى كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض عن الخسارة " . ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة المذكورة على الخطوط التليفونية ، وكان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طبيعتها فكرة رد الشئ إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوابس والى هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها فى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات . فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سائلة البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه . وإذا كان يبين من مطالعة المفردات المنضمة أن عناصر التعويض غير محددة فان محكمة النقض لا تستطيع هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين / أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الهادي ، ومحمد عبد الواحد الديب ، وعلى حسن
المغرب .

(١٨٨)

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤ القضائية

(١) حكم . " الخطأ في الديباجة " . محكمة أمن الدولة . محكمة الجنايات .
بطلان . " بطلان الحكم " . إثبات . " بوجه عام " .

المبرة في الكشف من ماهية الحكم . هي بحقيقة الواقع الذي تؤكد أوراق الدعوى .
إيراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا - رغم أن
الثابت من الأوراق إحالة الدعوى من النيابة إلى مستشار الإحالة الذي أحالها بدوره إلى محكمة
الجنايات التي هنوت مسودة الحكم باسمها . اعتبار ماورد بالديباجة خطأ في الكتابة وزلة قلم
لا تخفى . النى على الحكم البطلان في هذه الحالة . لا يقبل .

(٢) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركانها " - قصد جنائي . " إثبات .
بوجه عام " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

مصرف الموظف في المال المعهود إليه به . كالك . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة
المادة ١١٢ عقوبات . دون إيجاب تحدث الحكم من هذا القصد استقلالاً مادام قد أورد
من وقائع الدعوى وظروفها . ما يدل عليه .

(٣) تزوير . " أوراق رسمية " . قصد جنائي . ضرر . حكم . " تسييبه .
تسييب غير معيب " . إثبات . " بوجه عام " . اختلاس أموال أميرية .
إرتباط . عقوبة . " العقوبة المبررة " . نقص . " المصلحة في الطعن " .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي والضرر . في جريمة التزوير . غير لازم . مادام
قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .

عدم جدوى النفي على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير .
مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات
العقوبة الأشد .

١ — متى كان يبين من المفردات المضمومة أن قرار اتهام النيابة العامة
للطاعن وآخر قد جرى بإحالة الأوراق إلى مستشار الاحالة ، وقد صدر أمره
بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين
بقرار الاتهام ، ففصلت فيها بحكمها المطعون فيه ، وكان يبين كذلك من مطالعة
مسودة أسباب الحكم أن جميع صمحاتها معنونة باسم محكمة الجنايات ، فإن ماورد
في ديباجة نسخة الحكم الأصلية من أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة العليا
بعد إحالة الدعوى إليها من النيابة العامة ، يكون مجرد خطأ في الكتابة وزله
قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى لما كان ذلك
وكانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا
من المفردات ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من محكمة الجنايات
مشكلة وفق قانون الاجراءات الجنائية ، وليست باعتبارها أمن دولة طليا ،
فإن ماينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى بطلان الاجراءات والخطأ في تطبيق
القانون يكون في غير محله .

٢ — يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها
في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣
أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه
مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي
في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف مايدل على قيامه —
كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإن مايشير الطاعن من قصور الحكم
في إظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

٣ — من المقرر أنه لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن
يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والضرر ، بل يكفي أن يكون
قياسهما مستفادا من مجموع عباراته — وهو ماوفره الحكم المطعون فيه — هذا

خضلا عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يجديهِ نفعا لأن قصور الحكم في هذا البيان — بفرض صحته — لا يوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — (الطاعن) ٢ — بأنهما في يومى ٣٠ يوليو و ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : المتهم الأول (أولا) بصفته موظفا عموميا (أمين مخزن شركة القاهرة للزيوت والصابون المؤممة) اختلس ثمانية أطنان من العلف قيمتها تسعون جنيها لبنك التسليف الزراعى والتعاونى المملوكة للدولة والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . (ثانيا) بصفته موظفا عموميا ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي ترخيص النقل رقم ٥٤٧٥٢ وكشفي الوارد والمصادر وكشف حركة الإنتاج ليومى ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ ، ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٤ وكان ذلك بطريق الاصطناع والتغيير وذلك بأن اصطنع ترخيص النقل سالف الذكر وأثبت به على خلاف الحقيقة أنه قد تم صرف ثمانية أطنان من العلف لجمعية دار السلام دون أن تكون قد صرفت إليها كما غير بيانات الكشف آتفه البيان بأن أثبت بها على غير الحقيقة ، بالكشوف الخاصة بيوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ صرف ٢٨ طن من العلف المصنع حالة أن المنصرف فعلا كان ٣٦ طنا وأثبت في الكشف الخاصة بيوم ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ أن المنصرف ١٦ طنا حالة كونه ثمانية أطنان فقط . (ثالثا) استعمل المحركات الرسمية سلفة الذكر بأن قدم ترخيص النقل المزور رقم ٥٤٧٥٣ — لسائق السيارة مع علمه بتزويره وقدم أيضا الكشف آتفه البيان لرئيسه لمراجعتها واعتمادها وفهم علمه بتزويرها . المتهمين الأول والثانى : بصفتهما موظفين عموميين ارتكبا تزويرا في محور رسمى هو إذن تسليم المبيعات رقم ١٠٠٩ المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن أثبت به المتهم الأول بيانات

مزورة تفيد صرف ثمانية أطنان من العلف للجمعية دار السلام في يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ وقدمه للمتهم الثاني بصفتة مندوبا لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فوقع عليه بما يفيد صحة هذه البيانات مع علمه بتزويره . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالقييد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر و ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبرد ما اختلسه أو قيمته وقدره تسعون جنيها وتغريمه خمسمائة جنيهه وبغزله من وظيفته وذلك عن جميع التهم المسندة إليه . (ثانيا) بمعاينة بالحبس مع الشغل سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات إيقافا شاملا لكافة الآثار الجنائية تبدأ من تاريخ الحكم فطعن المحامى بصفتة وكيل عن المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس وتزوير محورات رسمية واستعمالها قد انطوى على بطلان فى الإجراءات وخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الثابت بصدر مدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا بعد إحالة الدعوى إليها من النيابة العامة ، على تقيض الثابت من الأوراق من أنها أحييت من مستشار الإحالة إلى محكمة جنايات القاهرة ، وأغفل الحكم استظهار القصد الجنائى فى جريمتى الاختلاس والتزوير اللتين دان الطاعن بهما ، كما عول فى إدانته على شهادتى كل من مدير الشؤون القانونية بالمصنع ... و على الرغم من اتهام أولهما فى الجناية ٩٤٨٠ سنة ١٩٦٧ عابدين بطلب رشوة من الطاعن وإن قضى ببراءته ، إذ أن ذلك يفضى الشك على نزاهته ومن ثم شهادته ، وأن ثانيهما من متعهدى النقل لحساب بنك التسليف ، ولم يرد الحكم ردا مبائفا على ما وجهه الطاعن من مطاعن إلى شهادتهما ، ولا على دفاعه

بأنه كان حسن النية فيما اقترب إذ كان ينفذ أمر رئيسه ، فضلاً عن أن نقص عهده المستند إليه اختلاسه في ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٤ هو في حقيقته خطأ في القيد الدفترى . وتم تصحيحه بالقيد المؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ ، وبما تضمنه إذن مندوب بنك التسليف الرقم ١٠٠٩ الذي اعتبره الحكم المطعون فيه مزوراً ، دون أن يطعن عليه أحد بذلك أو يتخذ في شأنه إجراءات الطعن بالتزوير . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاختلاس وتزوير المحررات الرسمية واستعمالها التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان بين من مطالعة المفردات — المضمومة — أن قرار إتهام النيابة العامة للطاعن وآخر قد جرى بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٦٥ بإحالة الأوراق إلى مستشار الإحالة ، وقد صدر أمره بجلاسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات القاهرة لمحكمة المتهمين طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، ففصلت فيها بحكمها المطعون فيه ، وإذا كان يبين كذلك من مطالعة مسودة أسباب هذا الحكم أن جميع صفحاتها معنونة باسم محكمة جنايات القاهرة ، فإن ما ورد بديباجة نسخة الحكم الأصلية من أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة العليا بعد إحالة الدعوى إليها من النيابة يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقيناً من المفردات ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من محكمة جنايات القاهرة مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها أمن دولة عليا ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد بدعوى بطلان الإجراءات والخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن الطاعن رغب في اختلاس كمية من العلف المملوك لبنك التسليف الزراعي والتعاوني الذي تقوم شركة القاهرة للزيوت والصابون بتصنيعه لحسابه ويتسلمه الطاعن بصفته أميناً لمخزن الشركة ولا يجوز التصرف فيه دون تصريح من مندوب البنك لدى الشركة — المتهم الثاني —

وتنفيذا لما أَرادَه الطاعن حمل السيارة ٩٩٠ نقل غربية ثمانية أطنان من العلف بعد انصراف المتهم الثاني من عمله وحصل من درج مكتبه على تصريح النقل الرقم ٥٤٧٥٣ حتى يتسنى به خروج السيارة من بوابة المصنع وأثبت في أصله أن الكمية مرسله إلى بنها وفي صورته أنها مرسله إلى الجمعية التعاونية الزراعية بدار السلام ، وأوفد مع قائد السيارة شخصا مجهولا أرشده إلى منزل بنها حيث أفرغت الحمولة ، وإذ رفض المتهم الثاني الاعتداد بهذا التصريح المزور ، عمد الطاعن إلى التزوير في كشف حركة الإنتاج اليومي الذي يختص بتحريره فأثبت به بتاريخ ٣٠ يولية سنة ١٩٦٤ أن كمية العلف التي صدرت في هذا اليوم هي ٢٨ طنا فقط بدلا من ٢٦ طنا حتى تتطابق دفاتره مع دفاتر بنك التسليف ، وارتكب تزويرا مماثلا بكشفي الصادر والوارد ، ولكي يستر اختلاسه ارتكب في يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٦٤ تزويرا آخر بالكشفين سالف الذكر فأثبت فيهما أن كمية المصدر من العلف ثمانية أطنان فقط بينما هي ١٦ طنا ، ثم زور إذن الصرف الرقم ١٠٠٩ وأثبت فيه أن كمية العلف — التي اختلسها — صدرت إلى الجمعية التعاونية الزراعية بدار السلام ، واستعطف المتهم الثاني حتى وقعه إنقاذا له من ورطته ، ثم أورد الحكم مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي عول عليها في قضائه بالإدانة والتي استقاها مما قرره المتهم الثاني ... وما شهد به ... رئيس جمعية دار السلام ... قائد السيارة النقل ، بل ومن إقرار الطاعن نفسه وما ثبت من الاطلاع على الدفاتر والأوراق سائلة الذكر ، كما حصل الحكم دفاع الطاعن تفصيلا ورد عليه بما يكفي لإطراحه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في بيان نيته الاختلاس ذلك بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه — كما هي الحال في الدعوى المطروحة — فإن ما يشير به الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان منعى الطاعن بقصور الحكم في بيان القصد الجنائي في جرائم التزوير التي دانه بها مردودا ، بما هو مقرر من أنه

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً من ركني القصد الجنائي والضرر بل يكفي أن يكون قيامها مستفاداً من مجموع عباراته — وهو ما وفره الحكم المطعون فيه — هذا فضلاً عن أن ما يشير الطاعن في هذا الشأن لا يجديهِ تفعل لأن قصور الحكم في هذا البيان — بفرض صحته لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه . لما كان ذلك ، وكان سائر ما ينعاه الطاعن بأسباب طعنه لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها ولا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . ولما كان ما تقسدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزوى ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : أنور أحمد خلف ، وإبراهيم أحمد الديوانى ، وحسن على المغربى ، ومحمد
عبد الواحد الهيب .

(١٨٩)

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤ ، القضائية

إثبات . " معايينة " . حكم . " تسببيه . تسبیب مريب " . قتل خطأ .

خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة حين عرضت للمعينة . كدائل . كانت ملزمة به إلماماً شاملاً يهيئ
لها تعرف الحقيقة . يعجز محكمة النقض عن تبين صحة الحكم من فساد . مثال ؟ .

إذا كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن المعايينة أوضحت أن منزل
المجنى عليها يفصله عن منزل الحفل شارع . ومنزل آخر وأنه لا يتسنى لمن يطلق
أهيرة نارية من داخل شرفة صاحب الحفل أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة
أمام مسكنها ، إلا إذا كان واقفاً بأقصى الناحية الغربية من الشرفة لوجود
المنزل الفاصل بينهما ، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت دليل
المعaine كانت ملزمة به إلماماً شاملاً يهيئ لها أن تخصص التحريض الكافى الذى
يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، مما
لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد ، فإن الحكم المطعون
فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة مركز المنصورة محافظة الدقهلية . (أولا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو إحرازه . (ثالثا) تسبب خطأ في موت وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن أطلق أميرة نارية في فرج بغير تحفظ فأصابته إحدى الطلقات ونشأت عن ذلك إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . (رابعا) حمل سلاحا في فرج . (خامسا) أطلق أميرة نارية بداخل إحدى العزب ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك ، وادعى زوج المجنى عليها مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم ، ومحكمة جنایات المنصورة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٦ و ١١ مكرر و ٢/٢٦ - ٤ و ٥٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والبنـد (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المـنـحـق به والمواد ١/٢٣٨ و ٢٣٩ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهم الأولى والثانية والرابعة والخامسة (ثانيا) بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الثالثة وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ عشرة جنيهات أتعابا للمحاماة ، فطعن المـكـوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إحراز السلاح والذخائر والقتل الخطأ قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم استخلص صورة الواقعة بأن المجنى عليها كانت تقف أمام مسكنها المجاور لمنزل

صاحب الحفل، الذي كان يقف الطاعن بشرفته وقت أن أطلق العيار فأصابها واستدل على ذلك ضمن الأدلة التي عول عليها بالمعينة في حين أن المعينة لا تدل على وقوع الحادث بهذه الصورة مما يجعل الحكم قاصرا ويوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مطالعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المتهم أطلق العيار الناري من شرفة بمنزل صاحب الحفل فأصاب المجنى عليها بالإصابة التي أردت بحياتها وهي واقفة أمام مسكنها وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن عدة أدلة استمدتها من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعي والمعينة التي حصلها بقوله وظهر من المعينة أن منزل المجنى عليها يقع قريبا من منزل صاحب الفرح ومن المكان الذي كان يقف فيه المتهم بشرفته بحوالي الأربعين مترا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة أن المعينة أوضحت أن منزل المجنى عليها المكون من دور واحد يفصله عن منزل الحفل شارع ومنزل آخر مكون من دورين ولا يتسنى لمن يطلق أهيرة من داخل شرفة صاحب الحفل أن يصيب المجنى عليها وهي واقفة أمام مسكنها إلا إذا كان واقفا بأقصى الناحية الغربية من الشرفة لوجود المنزل العاصل بينهما ، وكان غير ظاهر من الحجة أن المحكمة حين استعرضت دليل المعينة كانت ملزمة به إلماما شاملا يهيئ لها أن تخصص التحصيل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا يجد معه محكمة النقص مجالا لتبين صحة الحكم من فساد فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بدون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى . .

جلسة ٢٠٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / حسين سعد صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل مطيفة ، ومجد صلاح الرشيدى ، وأحمد فؤاد جعينة ، وقمى
اسكندر .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤ القضائية

(١ و ٢ و ٣) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . مواد مخدرة .
إثبات . " بوجه عام " . دفع . " الدفع ببطلان التفتيش " . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب " .

(١) تقدير جديده التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش — موكل إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع .

(٢) صدور الإذن بضبط وتفتيش المتهم . استنادا إلى ما دلت عليه التحريات
من اتجاره بالمخدرات وترويجها . النى على الإذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية
غير صحيح .

(٣) التفتيش المخفور . ماهيته ؟

صدور إذن بتفتيش الشخص أو مسكنه . شموله بالضرورة ما يكون متصلا بأيهما
من متجر .

(٤) إثبات . " شهادة " . تحقيق . " إجراءات التحقيق " . إجراءات .
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إلغائات النيابة من سماع شهود النى . إجراء سابق على المحاكمة . عدم صلاحته سببا للطعن
في الحكم .

(٥) إثبات . "شهادة" . تحقيق . "إجراءاته" . "استعانة الشاهد بأوراق" . دفع . "الدفع ببطلان التحقيق" .

استعانة الشاهد بأوراق بحال أدائه الشهادة . أمر يقدره القاضي الموضوع . مادام تقديره سائغا .

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعن يتجرف في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بأجزاء منها بمسكنه ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٣ — إن التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك ، وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التمهيد عليه صراحة في الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون .

٤ — إن منعى الطاعن على تصرف النيابة العامة التفاتها عن سؤال شهود الزنى ، لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

٥ — إن استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى ، وإذا أقرت المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها تصرف

المحقق بإسمه للشاهد الاستعانة بمحضر ضبط الواقعة أثناء الادلاء بشهادته ، فإن كل ما يثيره الطاعن في شأن بطلان تحقيقات النيابة لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم المنيا محافظة المنيا ، أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين (أفبونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيود والوصف الواوردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنابات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤ / أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم واحد المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جواهر مخدرة ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذ التفتيش لا يثبت على تحريات غير جديده ولصدوره عن جريمة مستقبله وببطلان تفتيش محل تجارة الطاعن لاقتصار الإذن على تفتيش شخص الطاعن ومسكنه دون محل تجارته ، كما دفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لاستعانة شاعدي الإثبات أمامها بمحضر ضبط الواقعة أثناء ادلائهما بأقوالهما ورفض المحقق سماع شهود نفي للطاعن ، إلا أن الحكم رد على هذه الدفوع جميعها بما لا يتفق وصحيح القانون . هذا إلى أنه حول على أقوال مندوب الشياخة في إثبات حيازة الطاعن للمحل الذي عثر فيه على المخدر وأطرح بغير مسوغ ما شهدت به صاحبة المحل والجيران في هذا الشأن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحراز جوهر مخدر التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الرائد قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويقوم بترويجها بدائرتي قسم ومركز المنيا ويحتفظ بأجزاء منها في مسكنه ، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها لا بضبط جريمة مستقبلية أو محتملة . وإذا انتهى الحال إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجمت نسبتهما إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكنين بغير مرور من القانون . أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . وإذن فسادام هذا أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك . لما كان ذلك ، فان إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه ضراحه في الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان منعى الطاعن على تصرف النيابة العامة التفتيش عن سؤال شهود النفي لا يعدو أن يكون تعييدا للأجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، وكانت استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدهوى ، وإذا أقرت المحكمة

لأسباب السائغة التي أوردتها . تصرف المحقق بإسماحه للشاهد الاستعانة بمحضر ضبط الواقعة أثناء ادلائه بشهادته ، فإن كل ما يشير الطاعن في شأن بطلان تحقيقات النيابة لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المتجر الذي ضبط به المخدر هو الطاعن وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد ، فإن ما يشير في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية:
الحادة المستشارين : ، محمد كامل عطيفه ، وصالح الرشيدى ، وأحمد نؤاد بجنينه ، وصالح
عبد الحميد .

(١٩١)

الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤ القضائية

مستشار الإحالة . " تسبيب قراراته " . أمر بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى . إثبات . " شهادة " . محكمة النقض . " سلطتها " . مواد مخدرة .

افصح مستشار الإحالة من سبب اطراحه شهادة الشاهد . حق محكمة النقض مراقبته
في ذلك .

سكوت الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له — لاينال من سلامة أقواله
وكفايتها كدليل في الدعوى .

متى يكون أمر مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية مشوباً
بالنصف في الامتناع .

لئن كان من المقرر أن للحكمة أن تزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي
تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى
أفصححت عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن للحكمة
النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي
خلصت إليها . وكان ما أورده الأمر المطعون فيه تبريراً لاطراحه لأقوال
شاهد الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ،
ذلك أن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لاينال من
سلامة أقواله وكفايتها كدليل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت — حسبما يبين

من الاطلاع على المفردات المضمومة — أن النيابة لم تطلب من الضابط الإدلاء بأسماء أفراد القوة بعد أن قرر أنه هو وحده الذى قام بإجراءات الضبط والتفتيش وأن مهمة القوة كانت المحافظة على الأمن ، فإن ما استخلصه الأمر المطعون فيه من تعمد الضابط حجب شهادة أفراد القوة المرافقة له لينفرد بالشهادة وليسبغ المشروعية على إجراءات الضبط ، يكون استخلاصا مشوبا بالتعسف فى الاستنتاج متنافرا مع حكم العقل والمنطق ، بما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا "أفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطأبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ / ١ و ٣٤ / أ ٤٢٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ والبند ١ من الجدول رقم ١ المرافق . فأمر بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٣ حوزوريا بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم ومصادرة المخبوطات والافراج عن المتهم فورا بلا ضمان . فطعن رئيس النيابة بتوكيل من المحامى العام فى هذا القرار بطريق القضا .. الخ .

المحكمة

حيث أن مما تنعاه النيابة العامة على الأمر المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبيل المطعون ضده قد شابه الفساد بقى الاستدلال ذلك بأنه بنى قضاءه على أن الضابط لم يدل بأسماء أفراد القوة المرافقة له لتستعين النيابة بشهادتهم على استجلاء الحقيقة مع أن الثابت من أقوال الضابط أن القوة التى اصطحبها معه كانت مهمتها المحافظة على الأمن وأنه هو الذى قام وحده بإجراءات القبض والتفتيش .

وآهآ أنه ٲنن من الأمر المطمون فله أنه بعد أن ٲن واقعآ الدعوى بررقضاءه بعدم رجود وچه لإقامة الدعوى الجنائفة بقوله أن "الضابط كان ٲصطاحب معه قوة من رجال الشرط قال إنها كانت للمحافظة على النظام ولم ٲدل بأسماء أفراد القوة لنستعفن النفاة بشهادتهم على استجلاء وچه الحق فى الدعوى ، وبذلك فكون قد حجهم عن الشهادة لففرد بها وحده وفضفى ما فرفد من مشروعية على الإجراءات " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان للمأكمة أن زن أقوال الشهود وتقدرها التقدر الذى تطمنن إلفه دون أن تكون ملزمة بفاان سهب إطراحها لما إلا أنه متى أفصأحت عن الأسباب التى من أأها لم تعمل على أقوال الشاهد ، فإن للمأكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النفاة التى خلصت إلفها . ولما كان ما أورده الأمر المطمون فله فبرفرا لأطراحه لأقوال شاهد الإفاات فى الدعوى ففر سائأ ولفس من شأنه أن فؤدى إلى ما رتب علفه ذلك إن سكوت الضابط عن الإءلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ففبال من سلامة أقواله وكفافنها كءلفل فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابف — حسبما فففن من الاطلاع على المفردات المضمومة — أن النفاة لم فطلب من الضابط الإءلاء بأسماء أفراد القوة بعد أن قرر أنه هو رءه الذى قام بإجراءات الضبط والفففش وأن مهمة القوة كانت إلفافة على الأمن ، فإن ما اسفخلصه الأمر المطمون فله من فعمء الضابط سجب فهادة أفراد القوة المرافقة له لفنفرد بالشهادة ولفسبغ المشروعية على إجراءات الضبط فكون إسفخلصا مشوبا بالففسف فى الاسففناأ مففافرا مع أكم العقل والمنطق بما فعفه و فوجب فقضه وإعاءة القضية إلى مسفشار الإأالة دون أاجة إلى فمفث الوجه الثانف من الففن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود كامل عطيفة ، وصالح الرشيدي ، وأحمد قزاد جنيته ، وصالح عبد الحميد .

(١٩٢)

الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . استيقاف . تلبس . إثبات . "بوجه هام" . "شهادة" .
مستشار الإحالة . "تسبيبه قراراته" . أمر بعدم وجود وجه لإقامة
الدعوى . " . نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .
قبض .

الإستيقاف . ما هيته . سببه ؟

تمخل المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره . بعد أن علم بأنه
يحمل مخدرات . تمخل اختياري . تتوافر به حالة التلبس . بخلة هذا النظر . خطأ
في تطبيق القانون .

أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري
عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وإن مناداة الضابط
للطعون ضده لاستكناه أمره بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد استيقافاً
لا قبضاً ، ويكون تمخل المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي ظهر به المخدر ،
قد تم طواعية واختياراً بما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش
وإذ خالف الأمر المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ فبراير سنة ١٩٧٣ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فأمر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٣ حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ومصادرة المضبوطات والافراج عن المتهم فورا وبلا ضمان . فطعن رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام في هذا القرار بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ قرر بالألا وجه لإقامة الدعوى العمومية قبيل المتهم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن قبضا على المطعون ضده بالمعنى القانوني لم يقع بل هو الذي ألقى بالكيس الذي ظهر منه المخدر من تلقاء نفسه على أثر امتيقاف رجل الضبط له للتحري عن أمر عندما أنهى إليه أنه يحمل كمية من المخدرات — مما يوفر حالة التلبس التي يجوز الاستدلال بها عليه

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن مر شدا سريا أنهى إلى رجل الضبط القضائي أن المطعون ضده يسير بشارع بور سعيد قادما من الباطنية ويحمل معه كمية من المخدرات فتوجه إليه ونادى عليه واستوقفه وأفهمه شخصيته وعندئذ وضع المطعون ضده يده في الكر الخالص بالبنطلون الذي يرتديه وتخلى عن المخدر الموصوف نوما ووزنا بالمحضر — وانتهى القرار إلى أن اعتراض الضابط للمطعون ضده يعتبر قبضا باطلا وإن حالة التلبس الواردة بالمحضر هي وليدة تفتيش باطل إذ يجب مشاهدة الجريمة في حالة تلبس قبل

إجراء التفتيش وأنه لا يجوز خلق هذه الحالة بفعل مأمور الضبط وإلا كان عمله باطلاً — لما كان ذلك وكان الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تهره الظروف ، فان مناداة الضابط لأطعوى ضده لإستكناه أمر بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد استيقافاً لا قبضاً ويكون تخلي المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي ظهر به المخدر قد تم عن طواعية واختياراً بما يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش — وإذا خالف الفرار المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب عنه أن يقول كادته في تقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

بقيادة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 محمود كامل عطيفة ، محمد صلاح الرشاوي ، وأحمد فؤاد جنيته ، وصلاح عبد الحميد .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ القضائية

مواد مخدرة . موانع العقاب . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " نقض .
 " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم في الطعن " . محكمة
 النقض " سلطتها " .

إدلاء الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة . هو منط الإعفاء
 الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استلزام الحكم فوق ذلك
 إقرار الجاني بالجريمة . خطأ في القانون موجب لدفعه حق لمن لم يقدم من الطاعنين أسبابا
 لطعنه . لرعدة الواقعة وحسن سير العدالة .

يجري قضاء محكمة النقض على أن مناط الإعفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة
 رقم ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم
 استعمالها والاتجار فيها ، أن يدلي الجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها
 إلى القبض على باقي الجناة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم — لكي يتحقق
 موجب الإعفاء — إقرار الجاني بالجريمة التي اقترفها ، فإنه يكون قد استحدث
 شرطا للإعفاء لم يوجبه القانون ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك التقرير
 القانوني الخاطيء وحجبه هذا الخطأ عن أن يستظهر من عناصر الدعوى مدى
 توافر شروط الإعفاء في حق الطاعنين طبقا للفقرة الثانية المشار إليها ، فإن ذلك
 بما يصح به بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون
 بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن
 الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه لوخدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : (١) .. (طاعن) ، (٢)
 (طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) (٥)
 (٦) بأنهم في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بدائرة قسم الميناء محافظة
 الإسكندرية جلبوا إلى أراضي جمهورية مصر العربية جواهر مخدرا " حشيشا "
 دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة ، وطلبت
 إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣
 و ٣٣ (أ) و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون
 رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١٠ المرافق . فقرر ذلك ، ومحكمة
 جنايات الإسكندرية قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام (أولا) بمعاقبة كل من
 المتهمين الأول والثاني والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم مبلغ
 ثلاثة آلاف جنيه مع مصادرة المخدر المضبوط . (ثانيا) ببراءة الباقيين مما أسند
 إليهم . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان الأول والثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما
 بجريمة جلب جواهر مخدرة إلى أراضي جمهورية مصر العربية قد أخطأ في تطبيق
 القانون ذلك بأنهما تمسكا بحقوقهما في الإعفاء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٤٨
 من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا إلى أنهما أدليا بمعلومات أدت
 بذاتها إلى ضبط المتهمين الثاني والخامس إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع
 بما لا يتفق وصحيح القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للدفع المبدئي
 من الطاعنين بأحقتهما في الإعفاء المقرر بالمادة ٢/٤٨ من القانون رقم ١٨٢
 لسنة ١٩٦٠ وخلص إلى رفضه تأسيسا على أنهما أصرا طوال أدوار التحقيق
 وأمام المحكمة على إنكار مساهمتهم في الجريمة وعلى نفى علمهما بأن الجوالين
 المضبوطين كانا يحويان مخدرا . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد فرق في المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء يتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل القسحة التى منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناه مرتكبى الجريمة . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مناط الإعفاء الوارد فى الفقرة الثانية أن يدلى الجاني بمعلومات صحيحة وجدية تؤدي بذاتها إلى القبض على باقى الجناه فإن الحكم المطعون فيه إذ امتلزم — لى يتحقق موجب الإعفاء اعتراف الجاني بالجريمة التى اقترفها — يكون قد استجبت شرطا للإعفاء لم يوجب للقانون . وإذ أقام قضاءه على ذلك التقرير القانونى الخاطى" ووجب هذا الخطأ عن أن يستفهر من عناصر الدعوى مدى توافر شروط الإعفاء فى حق الطاعنين طبقا للفقرة الثانية المشار إليها ، فإن ذلك مما يصح بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث وإلى الطاعن الثانى الذى لم يقدم أسبابا لمطعنه لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق الموصفاوي رئيس المحكمة ، ودفع رية للسادة
المستشارين : حسن عل المغربي ، عثمان مهران الزيني ، ومجا عبد الواحد الهيب ، واهادي اسكندر
هزت .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٤ القضائية

حكم . "بيانات . حكم الادانة . "تسببه . تسبب معيب" . إثبات .
"بوجه عام" .

مجرد الاشارة الى دليل الادانة . دون مرد مضمونه . يعيب الحكم بالقصور .
المادة ٣١٠ إجراءات .

من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم
بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها
الحكمة الادانة ، فلا تكفى مجرد الاشارة إليها ، بل ينبغي مرد مضمون كل دليل
بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي
الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذا كان ذلك ،
وكان قد فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة ووجه اتخاذها دليلا
مؤيدا لصحة الواقعة ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بما يوجب
تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ بدائرة
مركز ديرمواس محافظة المنيا : ضرب فأحدث به الاصابات

المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة هي فقد
إبصار العين اليمنى بما يقدر بنحو ١/٤ . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر ذلك .
وادعى (المجنى عليه) مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد
على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنيا قضت في الدعوى حضورية
عـمـلا بمادة الإتهام بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وإلزامه
أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت
مع المصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب
الذى نشأت عنه عاهة مستديمة قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه هو
على محضر المعاينة بالإضافة إلى الأدلة الأخرى بيد أنه لم يبين مؤدى المعاينة ووجه
اتخاذ إياها دليلا مؤيدا لصحة الواقعة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه بعد أن بين
واقعة الدعوى عرض للمعاينة بقوله : "وقد قام الدليل على صحة هذه الوقائع
وثبوت إسنادها للتهمة - الطاعن - مما شهد به المجنى عليه .. بجلسته المحاكمة
وما شهد به الطبيب الشرعى الدكتور بالجلسة وما أوردته الأوراق
الطبية ومن محضر المعاينة " وإذ كان الحكم لم يبين ما تضمنته محضر المعاينة
وما انتهى إليه في تصوير الواقعة ، وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل فيما يشتمل عليه
على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد
الإشارة إليها بل يلغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى
تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم
حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعاينة
فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة
إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصافي رئيس المحكمة ، ومضوية للعبادة
المستشارين : حسن علي المغربي ، عثمان مهران الزيني ، ومحمد عبد الواحد الديب ، وعادل
برهان نور .

(١٩٥)

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤ القضائية

(١) اختصاص ، "الاختصاص الولائي" . قضاء عسكري . "إختصاصه" .
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .

قرار جهة القضاء العسكري في صدد إختصاصه . قول فصل . لا يقبل تعقيباً . المادة ٤٨
من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

إتهاء القضاء العسكري إلى عدم اختصاصه بجرية ما . أثره . لزوم الفصل فيها من القضاء
العادي . مخالفة هذا النظر خطأ في القانون .

(٢) تجنيد . قانون . " القانون الأصلح " . "نقض . نظره والحكم فيه" .
محكمة النقض . "سلطتها" .

حق محكمة النقض القضاء بالبراءة عند صدور قانون يتأى بالفعل من التأميم . مثال في تجنيده القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٢ .

١- لما كانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر
ما إذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها أم لا . مما يقتضيه أن قرار جهة القضاء
العسكري في صدد اختصاصها هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيباً ، فإذا رأت
عدم اختصاصها بجرية ما تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى بعد سبق خروجها من ولاية القضاء العسكري فإنه يكون منهيًا للتصومة ومانعا من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض ، ويكون مخطئا في تطبيق القانون .

٢ — من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه "إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصحح لتتهم فهو الذي يتبع دون غيره" . وإذا كان الحكم النهائي المطعون فيه قد صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ من بعد أن كان قد صدر في ١٣ من مايو سنة ١٩٧٣ القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٣ بإعفاء بعض المتخلفين عن الفحص أو التجنيد من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ناضتا في مادته الأولى على أن "يعفى من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ المتخلفون عن الفحص أو التجنيد ممن بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١" . وقد كانت الحكومة تقدمت إلى مجلس الشعب بمشروع قانون بعدم سرى أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها المتخلفين عن الفحص أو التجنيد تجرى مادته الأولى بما نصه "لا تسرى أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها الذين تخلفوا عن الفحص أو التجنيد وامتنع تجنيدهم لبلوغهم سن الثلاثين" فوضعت لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية تقريرا عنه أوردت فيه "و نظرنا لذلك تقدمت الحكومة بمشروع القانون المعروض الذي تنص المادة الأولى منه على عدم سرى أحكام المادة ٦٦ المشار إليها على المتخلفين من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها وامتنع تجنيدهم لبلوغهم سن الثلاثين ، وترى اللجنة ما يلي : ١ — نظرا لأن أحكام هذه المادة وردت بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد بدأ سرىها قانونا على كل من ارتكب جريمة التخلف منذ تاريخ نشر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والعمل به طبقا لحكم المادة ٦ منه فإن الحالة التي تناولتها المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المعروض هي حالة إعفاء المتخلفين عن التجنيد من مواليد

سنة ١٩٤٠ وما قبلها من الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٦ لذلك فقد رأت اللجنة تعديل عنوان مشروع القانون ونص المادة الأولى منه بما يفيد ذلك ، وهذا الإعفاء من شأنه أن يشمل جميع المتخلفين المشار إليهم سواء من لم يقدم للمحاكمة حتى الآن أو قدم للمحاكمة ولم يفصل في الدعوى أو حكم ضده وما زال محبوسا ، وقد وافقت الحكومة على هذا التعديل ٢٠ - ونظرا لأن العلة في الإعفاء هي تجاوز هذه الفئة من المتخلفين سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى الخامسة والثلاثين ، ومن ثم امتنع تجنيدهم طبقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لذلك فقد رأت اللجنة أن يشمل الإعفاء جميع المتخلفين الذين بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ لتوافر نفس العلة فيهم ، ومن ثم عدل نص المادة الأولى من مشروع القانون بما يحقق ذلك ، لما كان ذلك .

وكان مما هو ثابت في الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد بلغ سن الثلاثين قبل ١٨ مارس سنة ١٩٧١ - تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ - فإن الفعل المسند إليه كان قد أصبح بمنأى عن التأنيم طبقا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر منذ صدوره في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ ، وكان هذا القانون باعتباره قانونا أصحح للتهم هو الواجب الاتباع دون غيره عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما كان يتعين معه على الحكم النهائي المطعون فيه الصادر من بعد ذلك في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ أن يعمل حكم هذا القانون بيد أنه لم يفعل . لما كان ذلك ، وكان مما هو مقرر وفق الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، فإنه يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه .

الوقائع

اُتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ من أكتوبر سنة ۱۹۷۱ بدائرة مركز الفشن محافظة بنى سويف : تخلف عن التجنيد حالة تجاوزته الثلاثين من عمره . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ سنة ۱۹٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ومحكمة الفشن الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمادتي الاتهام بتفريم المتهم بحسين جنيا — فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ، وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى مع أن للقضاء العسكرى سبق أن أصدر فيها قرارا بعدم اختصاصه ، وأن المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ۱۹٦٦ تمنح سلطات القضاء العسكرى وحدها الحق في تقرير ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ، فما كان يجوز للقضاء العادى أن يتخلى عن الفصل في الدعوى بعد أن حسمت ذلك جهة القضاء العسكرى بقرارها الصادر بعدم اختصاصها ، ومؤداه العودة إلى القواعد العامة التى تجعل للقضاء العادى هو صاحب الاختصاص العام بالفصل في جميع الجرائم .

وحيث إنه يبين من المفردات المضمومة — تحقيقا لوجه الطعن — أن قسم القضاء العسكرى بمنطقة تجنيد القاهرة حرر محضرا ضد المطعون ضده لتخلفه عن تقديم نفسه للمحضر والتجنيد حتى جاوز من الثلاثين ، بيد أن رئيس القسم قرر في ٢٤ فبراير سنة ۱۹۷٢ عدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى وأرسل

الأوراق إلى النيابة العامة بكتاب مؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٧٢ كإيدين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٧١ تخلف عن التجنيد حالة تجاوزه الثلاثين من عمره طالبة عقابه بالمسنتين ١ و ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية فقضت المحكمة الجزئية غيابيا بتفريمه خمسين جنيتها عملا بمادتي الاتهام . فعارض المحكوم ضده وقضى بالتأييد، فاستأنف وقضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٢ بحكمها المطعون فيه — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وبإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها وأسست قضاءها على أن القضاء العسكري هو الذي يختص بنظر الدعوى طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٧٠ الذي نص بإحالة جميع الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ سالف الذكر والجرائم المرتبطة بها التي تقع خلال فترة إعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية إلى القضاء العسكري . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا . مما يقتضاه أن قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصها هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقيا فإذا رأت عدم اختصاصها بجرime ما تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر الدعوى بعد سبق خروجها من ولاية القضاء العسكري فإنه يكون منيا للخصومة ومائنا من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض ، ويكون مخطئا في تطبيق القانون لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه ”إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره“ وإذا كان الحكم للنهائي المطعون فيه قد صدر في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ من بعد أن كان قد صدر في ١٣ مايو سنة ١٩٧٣ القانون رقم ٣١ سنة ١٩٧٣ بأعفاء بعض المتخلفين عن الفحص أو التجنيد من حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ناصا في مادته الأولى على أن ”يعفى من حكم المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية

والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ المتخلفون عن الفحص أو التجنيد ممن بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١. وقد كانت الحكومة تقدمت إلى مجلس الشعب بمشروع قانون بعدم سريان أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها المتخلفين عن الفحص أو التجنيد تجرى مادته الأولى بما نصه "لا تسرى أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية على مواليد ١٩٤٠ وما قبلها الذين تخلفوا عن الفحص أو التجنيد وامتنع تجنيدهم لبلوغهم من الثلاثين" فوضعت لجنة الأمن القومي والتعبئة القومية تقريرا عنه أوردت فيه .. ونظرا لذلك تقدمت الحكومة بمشروع القانون المعروض الذي تنص المادة الأولى منه على عدم سريان أحكام المادة ٦٦ المشار إليها على المتخلفين من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها وامتنع تجنيدهم لبلوغهم من الثلاثين، وترى اللجنة ما يلي : ١ - نظرا لأن أحكام هذه المادة وردت بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قد بدأ سريانها قانونا على كل من ارتكب جريمة التخلف منذ تاريخ نشر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ والعمل به طبقا لحكم المادة ٦ منه فإن الحالة التي تناولتها المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المعروض هي حالة إعفاء المتخلفين عن التجنيد من مواليد سنة ١٩٤٠ وما قبلها من الجريمة التي نصت عليها المادة ٦٦ لذلك فقد رأت اللجنة تعديل عنوان مشروع القانون ونص المادة الأولى منه بما يفيد ذلك ، وهذا الإعفاء من شأنه أن يشمل جميع المتخلفين المشار إليهم سواء من لم يقدم للحاكمية حتى الآن أو قدم للحاكمية ولم يفصل في الدعوى أو حكم ضده وما زال محبوسا، وقد وافقت الحكومة على هذا التعديل ٢٠ - ونظرا لأن العلة في الإعفاء هي تجاوز هذه الفئة من المتخلفين سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ الذي رفع الحد الأقصى لسن التجنيد إلى الخامسة والثلاثين، ومن ثم امتنع تجنيدهم طبقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ لذلك فقد رأت اللجنة أن يشمل الإعفاء جميع المتخلفين الذين بلغوا سن الثلاثين قبل العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ لتوافر نفس العلة فيهم ، ومن ثم عدل نص المادة الأولى من مشروع القانون بما يعق ذلك. لما كان ذلك، وكان مما هو ثابت في الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد بلغ سن الثلاثين

قبل ١٨ مارس سنة ١٩٧١ — تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ —
 فإن الفعل المسند إليه كان قد أصبح بمنأى عن التائيم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١
 لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر منذ صدوره في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٣ وكان هذا
 القانون باعتباره قانوناً أصحح للتهم هو الواجب الاتباع دون غيره عملاً بالفقرة
 الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما كان يتعين معه على الحكم
 النهائي المطعون فيه الصادر من بعد ذلك في ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ أن يعمل حكم
 هذا القانون بيد أنه لم يفعل . لما كان ذلك ، وكان مما هو مقرر وفق الفقرة
 الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
 الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ أن لهذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة
 المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون
 أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله ، وإذ كان الحكم المأموون فيه قد أخطأ في تطبيق
 القانون ، فإنه يتعين نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة
 المطعون ضده من التهمة المسندة إليه .

جريدة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٤

برئاسة السيد المستشار / جمال صادق المرصقاري رئيس المحكمة، ومعدوية الادلة المستشارين،
حسن علي المغربي، وهيثم مهران الزبي، ومحمد عبد الواحد الديب، ونصير اسكندر
هزت .

(١٩٦)

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ القضائية

(١) نقض . "التقرير بالطعن . أسباب الطعن" .

التقرير بالطعن . وتقديم أسبابه في الميعاد . وحدة إجرائية . لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر
ولا يفتى عنه .

(٢) اشكال في التنفيذ . طعن . "المصلحة في الطعن" نقض . "المصلحة
في الطعن" .

الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا . حتى يفصل في النزاع
نهائيا . إذا كان باب الطعن مفتوحا . القضاء بعدم قبول الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه .
آثره . انقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الاشكال واعتبار الطعن فيه عديم الجدوى .

١ - من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به
وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط
لقبوله ، ومن ثم فإن التقرير بالطعن وتقرير أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية
لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه .

هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٤ (لم يشر) .

٢ — إن الاشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، إذ كان باب الطعن في الحكم ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا للمادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه قد قضى بعدم قبوله شكلا وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الاشكال ، فإن طعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير الوقتي ، يكون قد أضنى عديم الجدوى متعين الرفض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة مركز المرافعة محافظة سوهاج : بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر ، والمملوكة له والمحموز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفها لنفسه لإضرار بالدائنة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ومحكمة المرافعة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . وبتاريخ ٢٨ من مايو لسنة ١٩٧٣ طعنت النيابة العامة في الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٣ في الاشكال المرفوع من المحكوم عليه وقدمت تقريرا بأسباب طعنها في ٢٨ من مايو سنة ١٩٧٣ موقعا عليه من رئيسها . وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٣ طعن المحامي عن المحكوم عليه في حكم المعارضة الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ولم يقدم أسبابا لطعنه .

الصفحة	القاعدة	
		الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . كفاية أن تكون في مجموعها . مؤدية إلى ما قصده منها .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ٣٤ — إقتناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . بأن التزوير تم بإضافة كلمة قبل المبلغ مقدار الدين المثبت أصلاً بالمحرر . لا يعيب الحكم . من بعد . خطؤه في ذكره مقدار الدين الأصلي الذي لم يشمل التغيير .
٥٠٤	١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ٣٥ — الاشتراك قيامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . إعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها لأسباب سائغة . كفايته . مثال .
٥٠٤	١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ٣٦ — جواز إثبات الفعل الجنائي بكافة الطرق القانونية ولو تضمن ذلك في ذات الوقت إثبات تصرف مدني يتجاوز نصاب الإثبات بالبينة .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) ٣٧ — سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ . والتدليل عليه . بجرد معارضة الطاعن بسيارته الجنى عليه . عدم إعتباره دليلاً على الخطأ .
٥٣٣	١١٥	(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢) ٣٨ — عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى . مادام له أصل فيها . مثال .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ — الاستدلال على الاشتراك في التزوير من الظروف والملايسات التي تدل عليه . كفايته .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٤٠ — كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . مبررا للقضاء بالبراءة . مادام القاضي قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .
٥٧٣	١٢٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
		٤١ — النعي على المحكمة قضاءها بالبراءة بناء على احتمال ترجيح لديها . لا يصح .
٥٧٣	١٢٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
		٤٢ — عدم التقيد بقواعد الإثبات المدنية . عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة .
٥٧٣	١٢٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
		٤٣ — تحديد الأدلة قبل شريك المرأة الزانية . عدم اشتراط كون هذه الأدلة مؤدية بالذات ومباشرة إلى ثبوت الزنا . كفاية استخلاص وقوع الزنا بما يسوغه .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٤٤ — استكمال الدليل اهتداء بالعقل والمنطق . حق المحكمة الموضوع .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٤٥ — تحقق التلبس بجريمة الزنا . بمشاهدة ارتكاب الزنا بالفعل . أو بمشاهدة المتهم في ظروف تلي بذاتها عن وقوع هذا الفعل .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)

الصفحة	القائمة	
		٤٦ - صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية دون الإلمام بواقعة الدعوى ونحيط أدلتها . قصور .
٥٩٣	١٢٦	تساند قضاء الإحالة على الشك في نسبة المخدر إلى المتهم للتباين في وزنه . دون استجلاء حقيقة الأمر . يعيبه . (الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٤)
		٤٧ - إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته ردا على إثارة الشك في أقوال الشهود وتلقيق الاتهام .
٦٠٠	١٢٨	(الطن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١/١٩٧٣)
		٤٨ - تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته لتبرئته ورفض الدعوى المدنية .
٦٤٨	١٤٠	(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/١/١٩٧٤)
		٤٩ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه افتناعها . لما استنباطها من كافة الأدلة المباشرة وغير المباشرة المطروحة عليها . مثال .
٦٨٤	١٤٧	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
٦٥٤	١٤١	(الطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٥٠ - جواز إثبات الجرائم بكافة طرق الإثبات إلا ما استثنى منها بنص خاص .
		إثبات جرمية تزوير المحررات واستعمالها . بطرق الإثبات كافة .
٦٨٤	١٤٧	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
		٥١ - حق محكمة الموضوع في الإنفات عن تحقيق دفاع المتهم إذا كان غير منتج في الدعوى أو كانت الواقعة قد وضحت لديها .
٧١٥	١٥٥	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ — الطعن بالنزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع في الأصل لتقدير محكمة الموضوع .
		رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك .
		مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال .
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		٥٣ — الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٥٤ — تقدير المسائل الواقعية . حتى لمحكمة الموضوع لا تجوز مجادلتها فيه .
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٥٥ — بطلان التفتيش . لا يحول دون الأخذ بعناصر الإثبات المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٥٦ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال .
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٥٧ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . مرده إلى محكمة الموضوع . متى استندت إلى أدلة سائفة .
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٥٨ — كفاية شكك القاضي في صحة التهمة . سندا لتبرئة المتهم . مادام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ — تحقق مسئولية المتبوع عن التعويض . رهن بثبوت الوقائع المستندة إلى المتهم . تبرئة المتهم لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض الدعوى المدنية قبله . وقبل المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان الاستئناف من المتهم وحده .
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٦٠ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث . منوط بمحكمة الموضوع . ما دام سائغا في العقل والمنطق .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٦١ — عدم قبول النعى على الحكم خطأه في الاسناد . متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٦٢ — منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ " تعبيره " . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٨١٧	١٧٥	(الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		٦٣ — تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان . كشرطين في الموطن . موضوعي . تقدير توافر رابطة التبعية بين التابع الذي تسلم الإعلان . وبين متبوعه . موضوعي .
٨٣٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		٦٤ — إثبات جريمة إصدار شيك بدون رصيد . بكافة طرق الإثبات . بما فيها . الصور الشمسية .
٨٤٢	١٨١	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٥٥	١٨٥	٦٥ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . معناه . أثره ؟ (الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
٨٥٥	١٨٥	٦٦ — قضاء الحكم على غير مستند من الأوراق . بطلانه . مثال (الطن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		٦٧ — العبرة في جرائم تقليد الأختام أو العلامات المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات بأوجه الشبهة بينها وبين الأختام أو العلامات الصحيحة .
٨٥٩	١٨٦	تحقق جريمة تقليد الأختام أو العلامات . متى كان من شأن التقليد ولو كان ظاهرا . خدع الجمهور في المعاملات ولو لم يكن متقنا يخدع به الفاحص المدقق . (الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		٦٨ — هدم جدوى النعى على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير . ما دام أنه طبق المادة ٣٣ عقوبات على الطاعن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .
٨٦٦	١٨٨	(الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) ٦٩ — العبرة في الكشف عن ماهية الحكم . هي بحقيقة الواقع الذي تؤكد أوراق الدعوى . إيراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا — رغم أن الثابت من الأوراق إحالة الدعوى من النيابة إلى مستشار الإحالة الذي أحالها بدوره إلى محكمة الجنایات التي عنونت مسودة الحكم باسمها . إعتبار ما ورد بالديباجة خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى . النعى على الحكم بالبطلان في هذه الحالة . لا يقبل . (الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
٨٦٦	١٨٨	

الصفحة	القاعدة	
		٧٠ - تصرف الموظف في المال الموهود إليه به . كمالك . يتوافق به القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٢ عقوبات . دون إيجاب تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالا ما دام قد أورد من وقائع الدعوى وظروفها . ما يدل عليه . (الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
٨٦٦	١٨٨	٧١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)
٨٦٦	١٩٠	٧٢ - صدور الإذن بضبط وتفتيش المتهم . استنادا إلى ما دلت عليه التحريات من اتجاره بالمخدرات وترويجها . النعي على الإذن بأنه صدر لضبط جريمة مستقبلية . غير صحيح . (الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢)
٨٧٦	١٩٠	٧٣ - تخلي المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكنائه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافق به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
٨٨٤	١٩٢	٧٤ - مجرد الإشارة إلى دليل الإدانة . دون سرد مضمونه يعيب الحكم بالقصور . المادة ٣١٠ إجراءات . (الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)
٨٩٠	١٩٤	راجع أيضا : دعارة . (القاعدة رقم ٣٨ بالمصحفة رقم ١٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		”استعراف“ :
		راجع : إثبات ”شهود“ .
		(القاعدة رقم ١٢٩ بالصيغة رقم ٦٠٤)
		”اعتراف“ :
		١ — الإقراراف . هو ما يكون نصا في اقراراف الجريمة .
١٦	٢	(الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٠/١٩٧٤)
		٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر
		الاستدلال . حق محكمة الموضوع في تقدير قيمته والأخذ
		باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين في أى دور
		من أدوار التحقيق ولو عدل عنه .
		الأقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين . تجعله
		شاهد إثبات ضدهم .
٤٨	١١	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢١/١/١٩٧٤)
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ،
		لمحكمة الموضوع سلطة تقديره لها الأخذ به أو إطراحه دون
		بيان العلة . إقصاها عن الأسباب التي من أجلها أخذت به
		أو أطرحته . وجوب أن يكون ما أوردته واستدل به مؤديا
		لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر
		مع حكم العقل والمنطق ، ولمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .
		مثال لتسبيب معيب في قتل عمد .
٦١	١٤	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة على موجب حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٠ خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لاثريب على المحكمة إن هي عولت في إثباته على اعتراف المتهمين . حلة ذلك : أن القانون لم يستلزم طريقا معيناً لإثباته . مثال لتسبيب غير معيب .
٢٩٥	٦٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
		٥ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك طالما اطمأنت إلى صحته ومطابقته للتحقيق والواقع . مثال .
٢٩٥	٦٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
		٦ - لأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا . المادة ٢٩ إجراءات جنائية . للمحكمة أن تعول على اعتراف المتهم بحضور ضبط الواقعة المحرر بمعرفته متى اطمأنت إليه . مثال في جريمة تهريب تبغ .
٣١٧	٦٩	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		٧ - خضوع الاعتراف في المسائل الجنائية كسائر الأدلة لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ به أو إطرأحه حسبما يترأى لها . طالما كانت الأسباب التي أوردتها سنداً لذلك غير متنافرة مع حكم العقل والمنطق . لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . مثال .
٣١٧	٦٩	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — النعى لأول مرة أمام النقض ببطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه . لا يقبل .
٣٢٧	٧١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)
٣٧٨	٨٢	(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٩ — الاعتراف في المواد الجنائية . عنصر من عناصر الدعوى . تقدير صحته ومطابقته للحقيقة وقيمه من إطلاقات محكمة الموضوع .
٣٢٧	٧١	(الطن رقم ٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)
		١٠ — الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . إغفال الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .
٤٠٨	٨٧	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		١١ — إدلاء المتهم أقوالا فيها معنى الاقرار بالتهمة المسندة إليه . تسمية الحكم لها اعترافا . انحسار دعوى الخطأ في الاسناد عنه . مثال في جريمة زنا .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		١٢ — تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		١٣ — محكمة الموضوع . حقها في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إليه .
٦٧٤	١٤٥	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		١٤ — تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . موضوعي .
٧١٥	١٥٥	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٠)

الصفحة	القائمة	
		١٥ - عدم تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وليد إكراه . نعيه على المحكمة عدم إجراء تحقيق في هذا الشأن . غير مقبول . أساس ذلك ؟
٧٨٢	١٦٩	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١) ١٦ - الأخذ بقول متهم . دليلا على آخر . صحيح في القانون . التمويل على اعتراف المتهم . في أي دور من أدوار التحقيق . ولو عدل عنه . مرجعه إلى محكمة الموضوع . تجزئة الدليل . ولو كان اعترافا . حق لمحكمة الموضوع . (الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢) ٧٩٨ ١٧٢ راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" . (القاعدة رقم ٣١ بالصيغة رقم ١٣٨) "أوراق رسمية" : ١ - المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟ مناطق صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات . بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما لا يجاوز الثامنة عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال وكونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها . القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح للثبوت الحدث . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣) ٥٣٨ ١١٦

الصفحة	القاعدة	
		«أوراق عرفية» :
		١ - إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم . يعيب إجراءات المحاكمة . أساس ذلك ؟
٤٩١	١٠٥	(الطنن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		٢ - إقامة الحكم قضاءه بأن الزنا قد وقع بالفعل . استنادا إلى العبارات الدالة على حصول الوطء نقلا عن مكاتيب بخط المتهم الأولى . مع باقى أدلة الثبوت الأخرى . كفايته ردا على الدفاع ينفي التهمة
٥٨٠	١٢٤	(الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٣ - إثبات جريمة إصدار شيك بدون رصيد . بكافة طرق الإثبات . بما فيها الصور الشمسية .
٨٤٢	١٨١	(الطنن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		«شهود» :
		١ - الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . حق محكمة الموضوع في تقدير قيمته والأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه .
		الأقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين . تجعله شاهدا لإثبات ضدهم .
٤٨	١١	(الطنن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٢ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما نقيم عليه قضاءها . إسقاطها . إيراد أقوال بعض الشهود مفاده إطراحها .
٤٨	١١	(الطنن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إعادة المحاكمة اسقوط الحكم الغيابي في الجنايات . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبسداة في المحاكمة الغيبائية . بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .
٥٤	١٢	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٤ — سماع دفاع المتهم وتحقيقه مناطه أن يكون هذا الدفاع متجها في الدعوى . وضوح واقعة الدعوى لدى المحكمة . مؤداه : جواز الالتفات من تحقيق ذلك الدفاع شريطة أن يبين الحكم سبب عدم إجابته إليه . مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ .
		الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تفصل على مقتضى الأوراق مالم تزلوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة .
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٥ — التناقض في أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائفا لاتناقض فيه .
٩١	٢٠	(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٦ — لا تثريب على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادة الشهود جملة واحدة ونسبته إليهم جميعا طالما كانت شهادتهم قد تلاقت على واقعة واحدة لاخلاف بينهم عليها .
١٠٣	٢٤	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٧ — إعراض المحكمة عن طلب سماع شاهد . لا تثريب . مادام الطامن لم ينسلك الطريق المحدد لذلك في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعد.	
١٤٨	٣٣	٨ — المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أولئها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الاسس . (الظن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
١٤٨	٣٣	٩ — شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات . وسواء أعلنهم المتهم أنهم لم يعلنهم . أساس ذلك . (الظن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
١٤٨	٣٣	١٠ — عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم . (الظن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
١٦٠	٣٦	١١ — مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل الفني . غير لازم . حق محكمة الموضوع في المواءمة والتوفيق بين الدليين القولي والفني . شرطه ألا تدخل في رواية الشاهد فتحيلها عن صريح عبارتها . مثال تمسيب معيب . نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسبابا لطعنه . (الظن رقم ٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
		١٢ — إن وزن أقوال الشهود وتقديرها موضوعي . أخذ المحكمة بأقوال الشهود مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . لما أن تستخلص الحقائق

الصفحة	القاعدة	
		القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٢٨٦	٦٣	(الظمن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٤)
٣١١	٦٨	(والظمن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٤)
٥٢٣	١١٢	(والظمن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤)
٥٢٧	١١٣	(والظمن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٤)
٦٢٠	١٢٨	(والظمن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٤)
٦٦٥	١٤٣	(والظمن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		١٣ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود . أخذها بشهادة شاهد مؤداه أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها .
٢٩٥	٦٥	(الظمن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٤)
٤٢١	٩	(والظمن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٤)
٥١٤	١١٠	(والظمن رقم ٨٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٤)
٥٢٣	١١٢	(والظمن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤)
		١٤ — تناقض الشاهد أو المتهم في أقواله . لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .
٤٢٥	٩١	(الظمن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٤)
		١٥ — النعي على المحكمة عدم سماحها شاهد النفي . لا يقبل . ما دام الطاعن لم يسلك الطريق المرسوم لذلك في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات .
٤٣٨	٩٤	(الظمن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		١٦ - حق محكمة الموضوع . في تجزئة أقوال الشاهد .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٧٦٥	١٦٥	(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		١٧ - لمحكمة الاستئناف من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يجب .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
٧٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		١٨ - استخلاص الحكم مبنيًا من شهادة الشهود بما لا تناقض فيه . لا يجب .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
٨٠٨	١٧٣	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		١٩ - محكمة ثاني درجة . قضاؤها في الأصل على مقتضى الأوراق . التفاتها من طلب سماع الشاهد . لا إخلال . ما دام للطاعن قد عد نازلا من سماعه بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول درجة .
٥١٩	١١١	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢٠ - عدم اشتراط تطابق أقوال الشهود مع الحقيقة بجميع تفاصيلها . كفاية تأدية الشهادة إلى الحقيقة باستنتاج تتلاءم به مع عناصر الإثبات الأخرى .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		٢١ - استخلاص الإدانة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيب الحكم .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر في الإبلاغ ما دامت المحكمة كانت على بينة من ذلك . تقدير الدليل . موضوعي .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢٣ — تحقق التلبس بجريمة الزنا . بمشاهدة ارتكاب الزنا بالفعل أو بمشاهدة المتهم في ظروف تنفي بذاتها عن وقوع هذا الفعل .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢٤ — إجراءات سماع الشهود . وفقاً لـ ٢٧٨ إجراءات . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . سقوط حق المتهم في الاعتراض عليها . ما دامت قد تمت في حضوره دون اعتراض منه .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٢٥ — حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق . ولو خالفت أقواله أمامها .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٢٦ — عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه .
٦٠٤	١٣٠	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٢٧ — النعي على الحكم لإغفال أقوال شهود لم يعول عليها غير منتج . ما دام أنه أقام قضاءه على دعوات تكفي للحل .
٦١٧	١٣٢	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٢٨ — قول المجني عليها إنها حاملة بالأجرة . لدى المتهم بهتك عرضها . استخلاص الحكم منه توافر الظرف المشدد المنصوص

الصفحة	القاعدة	
		عليه في المادتين ٢٦٧ ٢٦٩ عقوبات . له أصله في الأوراق . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦١٧	١٣٢	(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣) ٢٩ - الجدل الموضوعي في تقدير الشهادة وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . عدم جوازه .
٦٦٥	١٤٣	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣) ٣٠ - عدم التزام محكمة ثانی درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا إذا رأت لزوم ذلك . أو لإستكمال ما كان يجب على أول درجة إجراؤه . سماع أول درجة للشهود . التفات ثاني درجة عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٠٨	١٧٣	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣) ٣١ - التفات النيابة عن سماع شهود النفي . إجراء سابق على المحاكمة . عدم صلاحيته سببا للطعن في الحكم .
٨٧٦	١٩٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢) ٣٢ - إفصاح مستشار الإحالة عن سبب إطراره شهادة الشاهد . حق محكمة النقض مراقبته في ذلك . سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له - لا ينال - سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى . متى يكون أمر مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية مشوبا بالتعسف في الاستنتاج ؟
٨٨١	١٩١	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩) - - راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" . (القاعدتان رقم ٣١ و ٤٣ بالصحفتين رقمي ١٣٨ ، ١٩٥)
		وخبرة . (القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ٨٠)

الصفحة	القائمة	
		قرائن :
		« قوة الأمر المقضي » .
		١ - الأصل أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضي إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً
		القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فعله فيها ضرورياً . مؤدى ذلك : أن القضاء بعدم توافر الخطأ في حق المحكوم عليه من المحكمة الجنائية لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من النضاء ضده بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره .
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
٢٣٦	٥٤	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)
		٢ - حجية الشيء المحكوم فيه . مقصورة على منطوق الحكم دون أسبابه إلا ما كان منها مكملاً للمنطوق .
		قضاء الحكم في منطوقه بالادانة بالمخالفة لأسبابه المؤدية إلى البراءة يعيب الحكم بالتناقض والتخاؤل الموجب للنقض والإحالة .
		إشارة الحكم في أسبابه إلى أن ما ورد في منطوقه من القضاء بالادانة هو خطأ مادي . لا يفي من ذلك .
٢٥٥	٥٧	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٣ - التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
		أثره . عدم جواز العودة إليها . مادام هذا الأمر قائماً .
		مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تبرئة المتهمين من تهمة القتل العمد والشروع فيه على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة ماديا إليهم . مؤداه . عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كأداة لذلك .
٣٧١	٨٠	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٥ - الحكم برفض الادعاء بتزوير المخالصة . لا حجية له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . مادام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار الشيك بدون رصيد . أو في وصفه القانوني وفي نسبته إلى المتهم . أثر ذلك : انتفاء مصلحة الطاعن في الطعن بالنقض في الحكم الفرعي .
٤٧٠	١٠٠	(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		٦ - صحة القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثرها . حيازة الحكم المستأنف قوة الأمر المقضى .
٦٤٣	١٣٩	(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		٧ - حجية الأحكام . مناطها وحدة الخصوم والموضوع والسبب . ورودها على المنطوق وما لا يقوم إلا به من الأسباب .
		تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى في أخرى .
٧١٥	١٥٥	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٠)
		قرائن قانونية :
		حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . داخل الدائرة الجمركية . أو نطاق الرقابة الجمركية . عند قيام شبهة الشبهة في معنى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معناها . تقديرها ؟

الصفحة	القاعدة	
		ظهور أمارات الاضطراب على المتهم أثر مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية . تفتيش رجال الجمرك له في هذه الحالة . صحيح .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		قرائن قضائية :
		١ — تحديد الأدلة قبل شريك المرأة الزانية . عدم اشتراط كون هذه الأدلة مؤدية بالذات ومباشرة إلى ثبوت الزنا . كفاية استخلاص وقوع الزنا بما يسوقه .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢ — استكمال الدليل اهتداء بالعقل والمنطق . حق المحكمة الموضوع .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		” تسجيل صوتي ” .
		راجع : إثبات ” بوجه عام ” .
		(القاعدة رقم ٩٨ بالصحفة رقم ٤٦١)
		” خبرة ” .
		١ — تطابق الدليلين القولي والفني . ليس بلازم .
		تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير . من إطلاقات محكمة الموضوع . حق المحكمة في الأخذ بما ورد بالتقرير من جواز حدوث الإصابات من ضربة واحدة وفق ما قرره المجنى عليه .
٥٢	١٢	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
٧١٥	١٥٥	(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - النعي على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطيب الشرعي الذي سئل في المحاكمة الغيائية . لا محل له . ما دام للطاعن لم يطلب ذلك .
٥٤	١٢	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٣ - محكمة الموضوع . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لمسألة فنية بحث . عليها الاستناد في تقييد رأي الخبير في شأنها إلى أسباب فنية تحملها . هي لا تستطيع أن تحل محل الخبير فيها . مثال .
٧٤	١٧	(الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)
		٤ - إبانة الحكم كافة أركان جريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن ركنا إلى الأدلة القولية والفنية السائغة التي أوردتها والتي ترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه . عدم جواز المجادلة في توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض " مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ " .
٨٠	١٩	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٥ - لا هل المحكمة إن هي التفتت عن الدفاع غير المنتج . النعي على المحكمة عدم نذرها بخير لتحقيق الباهت على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباهت في إدانته
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ - خلو التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من بيان سبب الإصابة التي نشأت عنها العاهة مؤداه : عدم إمكان الاستدلال بها على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة والضرب المنسوب للحكوم عليه . مثال لتسبيب معيب .
٣٠٥	٤٥	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)

الصفحة	القائمة	
		٧ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع .
		عدم التزام المحكمة بتدب خيرا آخر أو بإعادة المأمورية إلى الخبير ذاته .
		مثال لتسبيب سائق لجريمة إحداث حادثة في عملية ختان آخذا بالتقرير الفنى .
٢٦٢	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		٨ - المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو بالتحويل دون الاشراف النظرى .
٣٠٧	٦٧	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤)
		٩ - قيام الطبيب ببناء على طلب مأمور الضبط باخراج المخدر من موضع إخفائه بحجم المتهم . تعرض يقتضيه تفتيشه . حمل الطبيب في هذه الحالة من أعمال الخيرة .
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤)
		١٠ - تقدير القوة التدليلية لأراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع .
		عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
٤٩٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٧٤)
٦٨٤	١٤٧	(والصن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
		١١ - الالتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعبءه عن حمل آلة الاعتداء . عن طريق المختص فنيا إخلال بحق الدفاع .
٤٧٤	١٠١	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . استناد الحكم إلى رأى الطبيب الشرعي . في قدرة المجنى عليه الكلامية . دون الرد على الآراء الفنية المغايرة . لا يعيبه .
٦٠٠	١٢٨	(الطن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		١٣ - عدم التزام المحكمة بنسب خبير . متى وضحت لديها واقعة الدعوى .
٦٨٤	١٤٧	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)
		١٤ - استناد الحكم في الإدانة على أن إصابة المجنى عليه حدثت من المقذوف الناري الذي أطلق في المرة الثانية بعد أن توقف الأول عن الإطلاق . دون تحقيق دفاع الطاعن باستحالة ذلك غنيا أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .
٧١٢	٢٥٤	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٤)
		١٥ - عدم تمسك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدى منه أمام محكمة أول درجة . إحتباره متنازلا عنه .
		كفاية أخذ المحكمة بتقرير الخبير ردا على ماوجه إليه من طعون . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض .
٧٤٠	١٦٠	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١١/١١)
		١٦ - إخلال المحكمة نفسها محل الخبير . في مسألة فنية بحث إخلال بحق الدفاع انتهاء المحكمة إلى أن مرض الطاعن بالشلل المنصفي . وتصاب الشرايين لا يحولان دون حمله آلة الاعتداء بغير التحقق من ذلك بمعرفة المختص فنيا . يعيب حكمها .
٨٤٩	١٨٣	(الطن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)

الصفحة	القائمة	
٩٠٦	١٩٨	١٧ - استناد الحكم على تقارير . رغم ما فيها من اختلاف في النتيجة . تناقض يعيب الحكم . مثال في اختلاس . (الطن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) "معاينة" :
٨٧٣	١٨٩	خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة حين عرضت للمعاينة . كدليل . كانت ملزمة به إلماما شاملا يهيء لها تعرف الحقيقة . بهجز محكمة النقض عن تبين صحة الحكم من فساد . مثال ؟ (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
إجراءات		
١ - إجراءات التحقيق :		
٨٧٦	١٩٠	التفات النيابة عن سماع شهود النفي . إجراء سابق على المحاكمة . عدم صلاحيته سببا للطعن في الحكم . (الطن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)
٢ - إجراءات المحاكمة :		
١ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . قاطع للدة المقررة لانقضاء ادعوى الجنائية حتى ولو تم في غيبة المتهم . تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تبييه المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة . قاطع للدة . حجب الخطأ القانوني المحكمة من نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقص مقرونا بالإحالة . (الطن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)		
٨٢	١	

الصفحة	القاعدة	إجراءات
		٣ - القضاء باعتبار المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى كان لم تكن لتخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى حقيقته: تقضاء بعدم قبولها . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطبية المقدمة إليها تبريرا لهذا التخلف . وجوب نقض الحكم . أساس ذلك ؟
٣٢	٧	(المن رقم ١١٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٤) ٣ - إعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابى في الجنايات . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبداة في المحاكمة الغيابية . يقاوما ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها . النقطة على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطيب الشرعى الذي سئل في المحاكمة الغيابية . لا محل له . ما دام الطامن لم يطلب ذلك .
٥٤	١٢	(المن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/١/١٩٧٤) ٤ - سماع دفاع المتهم وتحقيقه مناطه أن يكون هذا الدفاع حسبا في الدعوى . وضوح واقعة الدعوى لدى المحكمة مؤداه جواز اللائحات من تحقيق ذلك الدفاع شريطة أن يبين الحكم سبب عدم إجابته إليه " مثال لتسبب غير معيب في جريمة قتل خطأ " . الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تفصل على مقتضى الأوراق ، حالم ترلوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود إلا ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة .
٨٠	١٩	(المن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧٤)
١٨٧	٤١	(المن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٧٤) ٥ - وجوب أن تبنى المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوى الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . تلاوة أقوال الشاهد الغائب من الأجازات . متى تكون واجبة ؟ إذا طلبها المتهم أو المدافع عنه .
٩١	٢٠	(المن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٣/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - لا على المحكمة إن هي التفتت من الدفاع غير المتج . النهي على المحكمة عدم نديها خبير لتحقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدانته .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٧ - إضراف المحكمة من طلب سماع شاهد نفى . لا تريب . ما دام الطاعن لم يسلك الطريق الممدد لذلك في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات .
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٤٣٨	٩٤	(والطن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٨ - المحاكمات الجنائية . قيامها - على التحقيق الشفوي الذي تجريبه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٩ - شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات . رسواء أعلنهم المتهم أم لم يعلنهم . أساس ذلك .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		١٠ - عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة مادعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
١٥٧	٣٥	<p>١١ — عدم تفتن الحكم إلى طالب المتهم محاكته أمام محكمة الأحداث عن تهمة إحداث العاهة المسندة إليه لكونه حدثاً . أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييداً لطلبه . قصور . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)</p> <p>١٢ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر فيها لا بطلان . كفاية توقيع رئيس الجلسة عليهما . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . ورقة الحكم تكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . عدم جواز إنكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم إلا بالطن بالتزوير . (الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٤)</p> <p>١٣ — قضاء الحكم الاستثنائي بإلغاء حكم أول درجة التقاضى بعدم قبول الدعوى تأسيساً على بطلان إجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها عملاً بالمادة ٤١٩ إجراءات جنائية . عليه ذلك . عدم تقويت إحدى درجتى التقاضى على المحكوم عليه .</p> <p>قضاء محكمة ثاني درجة على خلاف ذلك في موضوع الدعوى المستأنفة دون إعادتها لمحكمة أول درجة خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها . (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/٣/١٩٧٤)</p> <p>١٤ — نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل الدفاع .</p>
١٥٩	٣٨	
٢٠١	٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		النعي على محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبدأة في المحاكمة الأولى أو الرد عليها . في غير محله . ما دام الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الإحالة .
٢٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		١٥ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغير هيئة المحكمة . غير واجب . ما لم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الإعادة . تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب إعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم في الدعوى بدون إعادة . لا عيب . مثال .
٣٩٠	٨٤	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤)
		١٦ - تقدير القوة التدايلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي متى كانت الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير مستج .
٣٩٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
		١٧ - متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟
٤٠٣	٨٦	(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		١٨ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بيانا بنسبة العامة إلى وصف التهمة . ليس تغييرا في التهمة ولا تعديلا لوصفها مما يقتضي تنبيه الدفاع .
٤٢١	٩٠	(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - محكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٧٥٠	١٦٢	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٨)
		٢٠ - النعى على المحكمة عدم قيامها بإجراء لم يطلب منها . خير جاز .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
		(والطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٢١ - نذب المحكمة محاميا ترفع في الدعوى . لتخلف المحامي الموكل عن الطاعن . لا إخلال . ما دام الطاعن لم يبد اعتراضا ولم يتمسك بطلب التأجيل لحضور محامين الموكل .
٤٣٨	٩٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		(والطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢) (لم ينشر)
		٢٢ - اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . آثره . بطلان الحكم . المادة ١٦٧ مرافعات . وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم وجوب توقيعه على مسودته . المادة ١٧٠ مرافعات .
٤٧٨	١٠٢	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		٢٣ - إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم . يعيب إجراءات المحاكمة . أساس ذلك .
٤٩١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

الصفحة	الترتيب	
		٢٤ — محكمة ثاني درجة . قضاؤها في الأصل على مقتضى الأوراق . إلتفاتها عن طلب سماع الشاهد . لا إخلال . مادام الطاعن قد هدد نازلا عن سماعه بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول درجة .
٥١٩	١١١	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
٧٥٩	١٦٢	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		٢٥ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه بلوضوحي والرد عليه . مثال .
٥٢٣	١١٢	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٢٦ — القضاء في المعارضة . محنته . رهن بسماع دفاع المعارض . إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .
٥٣٢	١١٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		٢٧ — مناط صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يجاوز الثمانية عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال دكونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها .
		القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح للمتهم الحدث . أساس ذلك ؟
٥٣٨	١١٦	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٢٨ — تقدير المحكمة سن المتهم دون تناوله بالبحث والتقدير وإتاحة السبيل له وللنيابة لإبداء ملاحظتهما . قصور .
٥٣٨	١١٦	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		(والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٢/١) (لم ينشر)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - إبداء المتهم دفاعه مجردا من الدليل . حق المحكمة ألا تصدقه .
		عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها . إلا إذا أبدى عذرا منعه من ذلك . (الملن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٢) ١١٩
٥٦١	١١٩	٣٠ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الموضوع . وقوع بطلان في الإجراءات أمامها . على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الموضوع . قضاؤها باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . خطأ . المادة ١٩/٤ إجراءات .
٥٦٤	١٢٠	(الملن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/٤) ١٢٠
		٣١ - إجراءات سماع الشهود . وفقا للمادة ٢٧٨ إجراءات . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها . سقوط حق المتهم في الاعتراض عليها . ما دامت قد تمت في حضوره دون اعتراض منه . (الملن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ١٢٨
٦٠	١٢٨	٣٢ - عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه . (الملن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ١٢٩
٦٠٤	١٢٩	٣٣ - صدور قرار حجز الدعوى للحكم في حضرة الطاعن ومحامية . يوجب عليه تتبع صدور الحكم بلا حاجة إلى إعلان . ميعاد استئناف الحكم . في هذه الحالة . بدؤه من تاريخ صدوره . (الملن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٣٩
٦٤٣	١٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لعذر قهري . عدم صحة الحكم الصادر في المعارضة . محل تقديم العذر القهري المانع من حضور نظر المعارضة . يكون عند نظر الطعن في الحكم . وجود المعارض بالخارج في عمل رسمي . عذر قهري يمنعه عن حضور المعارضة .
٦٢٥	١٣٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٤)
		٣٥ — حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان .
٦٤٣	١٣٩	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		٣٦ — الاستئناف . نقله الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصالحة رافعه . حضور المدعى المدني . في حالة عدم استئنافه الحكم . لا يكون إلا لطايفه تأييد الحكم الابتدائي بالتعويض .
٦٤٨	١٤٠	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١٠/٧)
		٣٧ — توكيل المتهم محامين للدفاع عنه . تقسيمهما الدفاع بينهما . حضور أحدهما واستئجاله الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر دون حضوره . إلغيات المحكمة عن هذا الطلب دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع .
٦٩١	١٤٨	(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)
		٣٨ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . النعي بأن محكمة أول درجة رفضت طلب نظر الدعوى مع أخرى . غير سديد . مادام الطاعن لم يطلب ذلك من المحكمة الاستئنافية .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٩ - عدم تمسك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدي منسبه أمام محكمة أول درجة . اعتباره متنازلا عنه .
٧٤٠	١٦٠	(الظن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		٤٠ - عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا إذا رأت لزوم ذلك . أو لاستكمال ما كان يجب حل أول درجة بإجرائه . سماع أول درجة للشهود . إلتفات ثاني درجة عن طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٠٨	١٧٣	(الظن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		راجع أيضا : دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" . (القاعدة رقم ١١٠ بالصيغة رقم ٥١٤)
		إجراءات محاكمة
		راجع : إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .
		أحداث
		١ - جواز إحالة الحدث الذي جاوزت سنه اثني عشر سنة إلى محكمة الجنايات مادام قد اتهم معه في الجريمة ذاتها آخر جاوزت سنه خمس عشرة سنة . المادة ٣٤٤ ج . قبل تعديلها .
٢٩	٦	(الظن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)
		٢ - محكمة الأحداث . اختصاصها بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغير دون الخامسة عشرة .
		المادة ١/٣٤٤ إجراءات قبل تعديلها بق ٤١ لسنة ١٩٧٣
١٥٧	٣٥	(الظن رقم ٩٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨)

الصفحة	القائمة	
٩٥٧	٣٥	٣ - عدم تفطن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث عن تهمة أحداث العاهة المسندة إليه لكونه حدثا . أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه . قصور . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
٩٥٧	٣٥	٤ - المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ مناطق صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يتجاوز الثمانية عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال ركونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها . القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصحح للمتهم الحدث . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣/٦/١٩٧٤)
٩٥٨	١١٦	٥ - تقدير المحكمة سن المتهم دون تساوله بالبحث والتقدير وإتاحة السبيل له وللنيابة لإبداء ملاحظتهما . قصور . (الطن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣/٦/١٩٧٤)
٩٥٨	١١٦	(الطن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٦) "لم ينشر"
أحوال شخصية		
٩٥٨	١٥٨	جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمة إليه بصفته وصيا على القاصر . مغايرتها . جريمة امتناعه . بتقصيد الإساءة . تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية . رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظره في التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى صحيح . (الطن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)

أحوال مدنية

حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟
مشاهدة الطاعن سائرا بالطريق العام في ساعة متأخرة من الليل
تعبير استيقافه لاستكناه . أمره . عجز الطاعن عن تقديم بطاقته
الشخصية . حق رجل السلطة اقتياده إلى مأمور الضبط
لاستيضاحه والتحرى من حقيقته . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩) ١٢١ ٥٦٨

اختصاص

الاختصاص الولائي والنوعي

١ - للضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام
المحكمة الجنائية هو ما يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات
الواقعة موضوع المحاكمة - الضرر الناتج عن ظرف خارج
عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها لا يجوز المطالبة بتعويض عنه
أمام المحكمة الجنائية . هلة ذلك . أن قضاءها في الدعوى المدنية
لاستثناء لا يقبل التوسع فيه .

المحاكم الجنائية ليس لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية
إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها .
هلة ذلك . وجوب أن يظل القضاء الجنائي بمنزل عن وحدة
النزاع المدني وتفاديا للتطرق إلى البحث في مسائل مدنية صرف
« مثال لتسبيب غير معيب في هذا الخصوص »

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣) ١٩ ٨٠

٢ - طالب التعويض . جواز أن يكون غير المجنى عليه .
حق الضرر في المطالبة به أمام المحاكم الجنائية . مادام الضرر

الصفحة	رقم	المادة
		ناشئا مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .
		المطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها به المتهم . إتساعه لطلب التعويض عن الإصابات ذاتها التي رفعت بها الدعوى الجنائية .
٢٤٧	٩٥	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٣ — ولاية المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم .
		عدم امتدادها إلى الفصل في النزاع حول أساس الالتزام بالرسم قصر هذه الولاية على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم وفقا للقانون وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام .
٢٧٦	٢٣	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٤ — اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية . رهن بتعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . تأسيس البراءة على عدم توافر أركان الجريمة . كفايته تسديدا لرفض الدعوى المدنية القضاء بالبراءة والتعويض . متى يصح ؟
٢٤٨	١٤٠	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		٥ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة . تنطوي على عنصر التعويض القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توافر دخول الخزانة في الدعوى أو حصول ضرر .
٢٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		٦ — اشتراك مدني مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته . اختصاص القضاء العام بمحاكمتها . أساس ذلك ؟ مثال في جريمة دعارة .
٢٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قضاء محكمة أول درجة بمعاقبة المتهم بعقوبة اللجنة . استئناف الاتهام هذا الحكم . قضاء الاستئناف بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية عملاً بالمادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . المادة ٤١٧ إجراءات .
٨٤٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		٨ - اقتصار الحكم المطعون فيه على مسألة الاختصاص . تخص هذا الحكم . وجوب إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لفصل فيها من جديد .
٨٤٩	١٨٢	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		٩ - قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه . قول فصل . لا يقبل تعقياً . المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . إنتهاء القضاء العسكري . إلى عدم اختصاصه بجريمة ما . أثره : لغزو الفصل فيها من القضاء العادي . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .
٨٩٢	١٩٥	(الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٠)
		الإختصاص من حيث أشخاص المتهمين :
		١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٢ - محكمة الأحداث . اختصاصها بالفصل في الجنايات والجنح والمخالفات التي يترتب فيها صير دون الخامسة عشر . المادة ١/٣٤٤ إجراءات .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)

الصفحة	القائمة	
١٥٧	٣٥	٣ - عدم تفتن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث عن تهمة أحداث العاهة المستندة إليه لكونه حدثا . أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه . قصور . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		الاختصاص المحلي :
٢٤٢	٥٥	الأماكن التي أوردتها نص المادة ٢١٧ إجراءات في خصوص الاختصاص بمحل الجريمة قسائم متساوية لا تفاضل بينها . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		تنازع الاختصاص :
		١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . إغفال مستشار الإحالة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من نبوت تخلف عاهة مستديمة بالمجنبي عليه وتقريره - خطأ - إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجناح الجزئية . خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون . هذا القرار وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتما بحكم من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنحة . اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجناح الجزئية وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى . (الطن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)
١٩	٣	

الصفحة	القائمة	
		٢ - التنازع السلبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي . اختصاص المحكمة العليا بالفصل فيه . مثل في تجنيد .
٣٦٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٣ - تحقق التنازع السلبي بين محكمتي الجنايات والجنح . إذا كان قضاء الأولى بعدم اختصاصها سيقابل حتما من الثانية . بعدم اختصاصها - حق محكمة النقض اعتبار الطعن في هذه الحالة . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .
٨٢٦	١٧٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		إختصاص القضاء العسكري :
		راجع : إختصاص . " الاختصاص الولائي النوعي "
		(القاعدة رقم ١٩٥ بالمصحفة رقم ٨٩٢)
		إختصاص مأموري الضبط :
		١ - حق مأموري الجمارك في تفتيش الأشخاص والأمتعة داخل المنطقة الجمركية . مثال .
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		اختلاس أشياء محجوزة
		راجع : تبديد .
		(القاعدتان رقم ٧٤٥ بالمصنفين رقمي ٢٦ ، ٢١١)
		اختلاس أموال أميرية
		١ - اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها من جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها

الصفحة	القاعدة	
		بالمادة ١١٣ عقوبات . إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي وردت بأمر الإحالة وجرى محاكمة المتهم على أساسها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى تعديل الاتهام المسند إلى المتهم بإضافتها إلى ما أسند إليه أثناء المحاكمة ومواجهته بذلك تمكيناً له من إبداء دفاعه في خصوصها . إخلال بحق الدفاع . مثال .
٣٢٢	٧٠	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		٢ - اختلاس الموظف المال المؤمن عليه . صورة من صور خيانة الأمانة . تمامه بانصراف نيته إلى التصرف فيه على أنه مملوك له . ولو لم يتم التصرف فيه بالفعل . ولو لم يكن المال قد سلم له تسليماً مادياً بل تسليماً معنوياً .
٥٤٦	١١٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٣ - كفاية إيراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاس .
٥٤٦	١١٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٤ - النعي على الحكم بالقصور في التدليس بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بجريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات . مثال في اختلاس .
٥٤٦	١١٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٥ - تصرف الموظف في المال المعهود إليه . كالك . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٣ عقوبات . دون إيجاب تحدث الحكم عن هذا القصد استقلالاً مادام قد أورد من وقائع الدعوى وظروفها . ما يدل عليه .
٨٦٦	١٨٨	(الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم جدوى الدعي على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير . مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .
٨٦٦	١٨٨	(الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤)
		٧ - استناد الحكم على تقارير . رغم ما فيها من اختلاف في النتيجة . تنافي مع يعيب الحكم . مثال في اختلاس .
٩٠٦	١٩٨	(الطن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٤)
		إخفاء أشياء مسروقة
		١ - جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة .
٣٤٠	٧٤	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٧٤)
		٢ - اعتبار الحكم جريمة إخفاء المسروقات وحياسة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهمين بها بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي جناية السلاح . لا مصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المسروقات في جانبه .
٣٤٠	٧٤	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٧٤)
		إرتباط
		١ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا ينشأ عليها شيء تنتفي به مصلحتها في الطعن .
١٦٩	٣٨	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — لا مصلحة لأطاعن في النعى على الحكم بالإدانة في جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة على موجب حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات بالنسبة لأحد هذه الجرائم طالما كانت العقوبة المقررة بها في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والتي لا مطعن عليها .
٣١٧	٤٩	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		٣ — اعتبار الحكم بجريمتي إخفاء المبروقات وحباسة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عندها بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي حباسة السلاح . لا مصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المبروقات في جانبه .
٣٤٠	٧٤	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣١/٢/١٩٧٤)
		٤ — مجرد إثبات الحكم بحصول المعاصرة الزمنية بين القتل والسرقة . لا يكفي لإثبات أن القتل تم بقصد السرقة ، مثال لتسبب معيب .
٤٠٨	٨٧	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٥ — النعى على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أثبت في حقه جريمة السرقة وأوقع عليه . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة .
٤٢٥	٩١	(الطن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٤)
		٦ — النعى على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . ما دام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقا لمادة ٣٢ عقوبات .
٥٤٦	١١٧	(الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/٦/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		٧ - إنزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ يوجب نقضه .
٦٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٨ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين . عدم جدواه ما دام قد طبق المادة ٣٢/٢ عقوبات وأوقع عليهما عقوبة تدنو عن العقوبة المقررة للجريمة الأشد التي دأبنا بها .
٦٧٤	١٤٥	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٩ - تقدير توافر الارتباط بين الجرائم . موضوعي .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		١٠ - الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار . وجريمة القتل عمدا المرتبط بمحنة . لا يخالف القانون .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)
		١١ - عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لماعداها من الجرائم المرتبطة . دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟
		إخفالات الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة الأشد . مخالف للقانون .
٨٦٣	١٨٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤)
		١٢ - خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة .
٨٦٣	١٨٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>١٣ — عدم جأوى النعى على الحكم قصوره فى بيان القصد الجنائى والضرر فى جريمة التزوير . مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤)</p>
٨٦٦	١٨٨
	<p>أسباب الإباحة وموانع العقاب</p> <p>(١) أسباب الإباحة :</p> <p>(١) " استعمال حق مقرر بمقتضى القانون " .</p> <p>١ — الأصل تجريم أى مساس بجسم الإنسان .</p> <p>إباحة فعل الطبيب . أساسها استعمال حقا مقرر بمقتضى القانون .</p> <p>مساءلة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبب سائق فى عملية ختان أجرتها قابلة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)</p>
٢٦٣	٥٩
	<p>٢ — حالة ضياع الشيك وما يجرى مجراها — وهى الحالات التى تحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التبديد — هى فقط التى تجيز للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . علة ذلك : علو حق الساحب فى هذه الحالات على حل المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة . الإدعاء بخيانة أمانة التوقيع على الشيك وملاء</p>

الصفحة	القاعدة	
		بياناته على خلاف الواقع لا يسعف في دفع المسؤولية عن إصداره ولا يصلح مجردا . سببا لإباحة هذا العمل . حلة ذلك . أن هذا الإدعاء يستلزم حمايته إقامة دعوى به .
٢٤٢	٥٥	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٣ — عدم امتداد إطاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات بجبال إلى ارتكاب الجرائم .
٧٥٦	١٦٣	(الطن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٤/١١/١٩٧٤)
		(ب) "الدفاع الشرعي" :
		١ — الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . تقدرها محكمة الموضوع .
		الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة المعتدى . وإنما لرد العدوان .
		حثال لنفى سائق لحالة الدفاع الشرعي .
٣٦	٨	(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٤)
٣٩٥	٨٥	(والطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
		٢ — مسدم التمسك المدافع عن الطامن أمام المحكمة يتوافر حالة الدفاع الشرعي . أثره . عدم جواز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت واقعة الدعوى على نحو ما أوردها الحكم المطعون فيه لا ترشح لقيامها .
١٠٣	٢٤	(الطن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
٢٢٢	٥٠	(والطن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		٣ — حق الدفاع الشرعي . مشروع لرد أى اعتداء على نفس المدافع وعلى نفس غيره .
١٦٤	٣٧	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
٣٦٤	٣٧	٤ — حالة الدفاع الشرعى . يكفى لقيامها صدور فعل من المجنى عليه يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . استمرار المجنى عليه فى الاعتداء أو حصول اعتداء بالفعل . ليس بشرط . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
٣٦٤	٣٧	٥ — الفعل المتخوف منه . الذى تقوم به حالة الدفاع الشرعى . لا يلزم فيه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته . كفاية أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره . مادام للتخوف أسباب مقبولة . هله ذلك . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
٣٦٤	٣٧	٦ — حق محكمة الموضوع فى تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . حده مثال . لتسبب معيب فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى استنادا إلى أن اعتداء للطاعن حصل بعد أن كف المجنى عليه عن اعتدائه . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
٣٦٤	٣٧	٧ — مجرد القول بأن الطاعنة والمجنى عليها كلاهما بدأ بالتعدى لا يفيد الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يستوجب من المحكمة ردا . (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
٣٢٢	٥٠	٨ — الدفاع الشرعى عن المال . قصره على الحالات المبينة حصرا فى المادة ٢/٢٤٦ عقوبات . وأن يكون استعمال القوة لازما لرد الاعتداء . الاعتداء على مجرى مياه . ليس من بين تلك الحالات . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
٣٩٥	٨٥	

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم جواز التمسك بحق الدفاع الشرعى . لدفع فعل مشروع . مثال . (الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
٥٦٨	١٢١ إيراد الحكم ما يشرح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانته المتهم دون نفي تلك الحالة . أو تخصيصها . قصور . نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه لباقي المحكوم عليهم لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
٨٣٩	١٨٠ (٢) موانع العقاب . ١ - حالة الضرورة . مناط قيامها . الخطر الذى يهدد النفس دون المال . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨ ٢ - نفي الطاعن بأنه أكره على توقيع الشيك لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد . لا يتوافر به الإكراه بمعناه القانونى . ما دامت الشركة قد استعملت حقا خولها إياه القانون . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨ ٣ - الدفع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك . عدم جواز إثارتة أمام النقض لأول مرة . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨ ٤ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر . تنازل الزوجة المحبى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . (الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٦)
٥٩٩	١٢٧

الصفحة	القاعدة	
٦٧٤	١٢٥	<p>٥ — الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . أساس ذلك ؟</p> <p>طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم .</p> <p>(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٢)</p> <p>راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .</p> <p>” استعمال حق مقرر بمقتضى القانون “ .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٢٦٣)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القواعد أرقام ١١٣ ، ١٥٧ ، ١٩٣ بالصفحات أرقام ٧٨٧ ، ٧٢٧ ، ٥٢٧)</p> <p>إستئناف .</p> <p>” ميعاده “ .</p> <p>صدور قرار حجز الدعوى للحكم في حضرة الطاعن ومحاميه .</p> <p>يوجب عليه تتبع صدور الحكم بلا حاجة إلى إعلان .</p> <p>ميعاد استئناف الحكم . في هذه الحالة . بدؤه من تاريخ صدوره .</p> <p>(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)</p> <p>نطاقه ” الأثر الناقل للاستئناف “ .</p> <p>الاستئناف . نقله الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافعة .</p> <p>حضور المدعى المدني أمامها . في حالة عدم استئنافه الحكم . لا يكون إلا لطلبه تأييد الحكم الابتدائي بالتعويض .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)</p>
٦٤٣	١٣٩	
٦٤٨	١٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		”ما يجوز وما لا يجوز استئنافه من الأحكام“ .
		١ — الأحكام الصادرة من محكمة ثانية درجة . لا تقبل الاستئناف بطبيعتها . المادة ٤١٨ لإجراءات .
٤٥	١٠	(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٢ — حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقررة بها غيابيا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
٩٤	٢١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٤)
		٣ — الحكم الذي يصدر باعتبار الأمر الجنائي نهائيا واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه أو استئنافه .
١٠٨	٢٥	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		”نظره والحكم فيه“ .
		١ — المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا للفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فان رأت أن قضاءه صحيح وقتت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض .
		تمرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقررة بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . أثره . بطلان الحكم .
٢٢٩	٥٢	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إبداء المتهم دفاعه مجردا من الدليل . حق المحكمة ألا تصدقه .
٥٦١	١١٩	عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها . إلا إذا أبدى عذرا منعه من ذلك . (الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٦٤	١٢٠	٣ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الموضوع وقوع بطلان في الإجراءات أمامها . هل المحكمة الاستئنافية تصحیح البطلان والحكم في الموضوع . قضائها باعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . خطأ . المادة ١٩٤/١ إجراءات . (الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٧٩٢	١٧١	٤ — تحقق مسؤولية المتبوع عن التعويض . رهن بثبوت الوقائع المستندة إلى المتهم . تبرئة المتهم لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض الدعوى المادية قبله . وقبل المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان الاستئناف من المتهم وحده . (الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
٨٤٦	١٨٢	٥ — قضاء محكمة أول درجة بمعاينة المتهم بعقوبة الخنعة . استئناف المتهم هذا الحكم . قضاء الاستئناف بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية عملا بالمادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات . مخالفا للقانون . المادة ١٧٤ إجراءات . (الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
٨٠٨	١٧٣	” تسبیب الأحكام في الاستئناف “ . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون إيراد لتلك الأسباب صحیح . أساس ذلك . (الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)

الصفحة	القاعدة	استجواب
٣١٧	٦٩	١ — لأمر الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المستندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا . المادة ٢٩ إجراءات جنائية للمحكمة أن تعول على اعتراف المتهم بحضور ضبط الواقعة المحرر بمعرفته متى اطمأنت إليه . مثال في جريمة تهريب تبغ . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		استدلالات
١٩٥	٤٣	١ — اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذي استخرج المخدر من جسمه . كفايته ردا على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلا . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
٥٢٣	١١٢	٢ — شمول التحريات أكثر من شخص في بلاد مختلفة . وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يدل . بذاته . على عدم جدية التحريات . إفقال الحكم ما تضمنته التحريات وإذن التفتيش عن آخرين غير الطاعن . لا يعيبه لعدم اتصاله بموضوع الدعوى المطروحة . (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		راجع أيضا : محكمة الموضوع " سلطتها في تقدير الدليل " . (القاعدة رقم ٩٨ بالصيغة رقم ٤٦١)
		استعراض
		راجع : إثبات . (القاعدة رقم ١٢٩ بالصيغة رقم ٦٠٤)

استيقاف

١ - حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون . إقرار الطاعة لمأمور الضبط القضائي . أثر استيقافه إياها . بممارستها الدعارة . يجيز له القبض عليها . ما دامت محكمة الموضوع قد اطأمت في حدود سلطتها التقديرية إلى توافر مبرر الاستيقاف .

(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ١١ ٤٨

٢ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه . جواز القبض على المستوقف وتفتيشه بمعرفة مأمور الضبط القضائي إتماما لإجراءات التحري عنه عند توفر مبررات ذلك . جواز تفتيش المستوقف كأحد وسائل التوقي والتحوط إذا تطلب الأمر احتجازه على ذمة إتمام التحري عنه . علة ذلك . مثال .

(الطن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٦ ١١١

٣ - حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته . مبرراته .

مشاهدة الطاعن سائرا بالطريق العام في ساعة متأخرة من الليل . تبرر استيقافه لاستكناه أمره . عجز الطاعن عن تقديم بطاقته الشخصية . حق رجل السلطة اقتياده إلى مأمور الضبط لاستيضاحه والتحري عن حقيقته . أساس ذلك .

(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩) ١٢١ ٥٦٨

الصفحة	القائمة	
		٤ — الاستيقاف . ماهيته . سببه .
		تخلي المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافقه حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٨٨٤	١٩٢	(الطن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
		استيلاء على مال للدولة
		١ — اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات . إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي وردت بأمر الإحالة وجرت محاكمة المتهم على أسامها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى تعديل الاتهام المسند إلى المتهم بإضافتها إلى ما أسند إليه أثناء المحاكمة ومواجهته بذلك تمكيناً له من إبداء دفاعه في خصوصها . إخلال بحق الدفاع . مثال .
٣٢٢	٧٠	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
		٢ — عبارة الأموال والأوراق والأمتعة أو غيرها الواردة بالمادة ١١٣ مكرر عقوبات يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . مثال .
٣٤٨	٧٦	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣١)
		٣ — تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها المحكوم عليه لا الوصف الذي تسبقه المحكمة عليها . مثال .
٣٤٨	٧٦	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣١)

القاعدة الصفحة

٤ — جنابة الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ عقوبات . تحققها بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه . مثال .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤) ١٤٥ ... ٧٧٤

إشتراك

١ — الاشتراك في الجريمة يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى ولايساتها طالما كان ذلك الاعتقاد سائغا وبرره وقائع الدعوى . مثال في تدليل سائق على الاشتراك في جريمة قوادة دولية .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤) ٣٨ ... ٩٦٩

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٤) ١٠٨ ... ٥٠٤

٢ — الاشتراك بالاتفاق يتحقق باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . هذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس . جواز الاستدلال عليها بأي دليل مباشر أو بطريق الاستنتاج أو من فعل لاحق للجريمة .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣١/٣/١٩٧٤) ٧٦ ... ٣٤٨

راجع أيضا : فاعل أصلي :

(القواعد أرقام ٢٩ و ١٠٨ و ١٣١ الصفحات أرقام ١٢٦

و ٥٠٤ و ٦١٢)

الصفحة القاعدة

إشكال في التنفيذ

الإشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا . حتى يفصل في النزاع نهائيا . إذا كان باب الطعن مفتوحا . القضاء بعدم قبول الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه .
أثره : انقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الاشكال واعتبار الطعن فيه عديم الجدوى .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) ١٩٦ ... ٨٩٩

إصابة خطأ

١ — وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبيب معيب في جريمته إبطية خطأ وحمل سلاح ناري داخل المدينة .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢) ٤٦ ... ٢٠٨

٢ — قول الحكم أن المعركة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث . لا يغني عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب .

(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١١) ٥٦ ... ٢٥٢

٣ — سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ . والتدليل عليه .

عجز مصادمة الطاعن بسيارته المجنى عليه . عدم اعتباره دليلا على الخطأ .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢) ١١٥ ... ٥٣٦

راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

” استعمال حق مقرر بمقتضى القانون ” .

(القاعدة رقم ١٦٣ بالصحيفة رقم ٧٥٦)

ودعوى جنائية .

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٦٨٠)

اعتراف

راجع : إثبات . ” اعتراف ” .

اعدام

١ — صدور الحكم القاضي بالإعدام معينا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .

اتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالإعدام . وجوب امتداد أثر نقض الحكم إليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا .

(الظن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤) ٨٧ ٤٠٨

٢ — المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟

مناط صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما لا يجاوز الثامنة عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال ركونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها .

القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح للتهم الحدث . أساس ذلك ؟

(الظن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ١١٦ ٤٣٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمي . اتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا لمادة ٤٦ من القانون المذكور .
٧٩٨	١٧٢	(الجلسة رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٤ - متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام .
٧٩٨	١٧٢	(الجلسة رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
اعلان		
		٥ - مناط العقاب على جريمة تهديد محجوزات أن يكون المتهم عالما يقينيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إعلان المتهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفي للقطع بانتهائه به . إطراح الحكم لدفاع المتهم الدائم على عدم علمه باليوم الذي محدد للبيع لمجرد إعلان تابعه به دون استجلاء لقيام هذا الأخير بالتخلف به . غير سديد .
٢١١	٤٧	(الجلسة رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
		٦ - تسليم ورقة الإعلان إلى أحد المذكورين في المادة ١١ حسب إقاعات لعدم وجود المتهم في موطنه . اعتباره قرينة على علمه بالجلسة . عدم تقديم الطاعن ما يثبت إدعائه بعدم علمه بحصول الإعلان . صحة الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن لتخلفه عن شهود جلساتها .
٤٣٤	٩٣	(الجلسة رقم ٢٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٦٤٣	١٣٩	٣ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان . (الملحق رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
٦٤٣	١٣٩	٤ - صدور قرار حجز الدعوى للحكم في حضرة الطاعن ومحاميه . يوجب عليه تتبع صدور الحكم بلا حاجة إلى إعلان . مهتاد استئناف الحكم . في هذه الحالة . بدؤه من تاريخ صدوره . (الملحق رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
٨٣٠	١٧٨	٥ - المساكنة . شرط لتسليم الإعلان إلى أزواج وأقارب وأصحاب المعلن إليه . وليست كذلك بالنسبة لغيرهم من وكلاء المعلن إليه أو من يعملون في خدمته . كفاية إعلان الأخيرين في موطنه . المادة ١٠ من قانون الإثبات . (الملحق رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
٨٣٠	١٧٨	٦ - التزوير في المحررات . لا عقاب عليه . إلا إذا وقع في بيان جوهرى أحد المحرر لإثباته . إثبات إقامة التابع مع متبوعه . في الإعلان الذي تسلمه التابع نيابة عنه . ناقلة . لا يترتب على ورودها في الإعلان أو إغفالها . صحته أو بطلانه . (الملحق رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
٨٣٠	١٧٨	٧ - تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان . كشرطين في الموطن . موضوعي . تقدير توافر رابطة التبعية بين التابع الذي تسلم الإعلان وبين متبوعه . موضوعي . العبارة في تسلم الإعلان بالتبعية للمعلن إليه . لا بنوع خدمة التابع . (الملحق رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إثبات . "شهود" . (القاعدة رقم ٣٣ بالصيغة رقم ١٤٨)
		اعلانات
		جريمة مباشرة الإعلان دون تجديد الترخيص . عقوبتها : هي ذاتها المقررة لجريمة مباشرة دون ترخيص . القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال لخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
٦٣٩	١٣٨	...
		إكراه
		١ — نعى الطاعن بأنه إكراه على توقيع الشيك لتقبل الشركة ممول عمالة التوريد . لا يتوافر به الإكراه بمعناه القانوني . أدامت الشركة قد استعملت حقا خوطها إياه القانون . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨	...
		٢ — حالة الضرورة . مناط قيامها : الخطر الذي يهدد النفس دون المال . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨	...
		٣ — الدفع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك . عدم جواز إثارته أمام النقض لأول مرة . (الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
١١٩	٢٨	...
		٤ — الإكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة سريانه في حق كل من ساهموا فيها . إثبات الحكم لاتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم . إعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة بإكراه . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٣١١	٦٨	...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - النفي لأول مرة أمام النقض ببطلان الإقراراف لكونه وليد إكراه . لا يقبل .
٣٢٧	٧١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٦ - الدفع ببطلان الإقراراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهري . إقفال الحكم الرد عليه إخلال بحق الدفاع . مثال لتسبيب معيب .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		٧ - ركن التحيل أو الإكراه في جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعي .
٤٣٨	٩٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٨ - الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . هو الذي يبدى صراحة أمامها . انتهاء الطاعن في مذكرته إلى استنتاج حصول إكراه . لا يعد دفاعا به .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٩ - عدم إصرار الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . التي نظرت الدعوى بعد إعادتها للرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه . بأي دفع . لا تثريب عليها إن لم ترد عليه . مثال في عدم التمسك بالدفع بالإكراه .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		١٠ - عدم تمسك الطاعن بأن اعترافه كان وليد إكراه . نفيه على المحكمة عدم إجراء تحقيق في هذا الشأن . غير مقبول . أساس ذلك ؟
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)

الصفحة القاعدة

امتناع عن تسليم أموال القاصر

جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمة اليه بصفتة وصيا على القاصر. مذايرتها جريمة امتناعه. بقصد الإساءة عن تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية. رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى. صحيح.

(الطن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ١٥٨ ٧٣١

أمر بالآ وجه

١ - التقرير بعدم وجه لإقامة الدعوى الجنائية. أثره. عدم جواز العودة إليها. مادام هذا الأمر قائما. مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص.

(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤) ٨٠ ٣٧١

٢ - صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية. دون الإلزام بواقعة الدعوى وتخص أدلتها. قصور.

(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٧٤) ١٢٦ ٥٩٣

٣ - سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه. مقصورة لحسب. على كون الواقعة غير معاقب عليها. أو أن الأدلة عليها غير كافية. إصداره أمرا بأن لا وجه لعدم الأهمية. خطأ في القانون.

(الطن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٤) ١٣١ ٦١٢

٤ - إفصاح مستشار الإحالة عن سبب إطراحه شهادة الشاهد. حق محكمة النقض مراقبته في ذلك.

سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له. لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى.

الصفحة	القاعدة	
		متى يكون أمر مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية مشوبا بالتعسف فى الاستنتاج ؟
٨٨١	١٩١	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
		هـ - الاستئناف . ماهيته . سببه ؟
		تخلى المتهم من كيس الخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكنائه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تولى إختيارى توافره به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .
٨٨٤	١٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
		أمر جنائى
		الحكم الذى يصدر باعتبار الأمر الجنائى نهائيا واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه أو استئنافه .
١٠٨	٢٥	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		انتحال الوظيفة العامة
		انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها على موجب حكم المادة ١٥٥ عقوبات ما لم يترن بعمل يعد افتئاتا عليها . توافره بالاحتياى والمظاهر الخارجية اللى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجنائى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يقوم بعمل من أعمالها .
١٨٧	٤١	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	انتخابات
		<p>سريان مدة سقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . على الجرائم التي عدتها المادة ٤٢ من هذا القانون . فحسب .</p>
٨٠٨	١٧٣	<p>(العلم رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)</p> <p>إهمال جسيم</p> <p>الخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . صوره : الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة .</p> <p>الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . صوره من الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للوظف العادي في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادي خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الجاني أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها . تقدير ذلك الخطأ هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .</p> <p>(العلم رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)</p>
٢٣٦	٥٤	<p>أوامر تقدير الرسوم القضائية</p> <p>ولاية المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم . عدم امتدادها إلى الفصل في النزاع حول أساس الالتزام بالرسم . قصر هذه الولاية على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم وفقا للقانون وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام .</p> <p>(العلم رقم ٤٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)</p>
٥٧٦	١٢٣	

إيجار أما كن

إقتضاء المؤجر لأى مقدم إيجار أيا كانت صورته أو بواعثه .
جريمة . أساس ذلك . المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
تبرئة المتهم على خلاف ذلك . خطأ فى القانون يوجب نقض
الحكم وتصحيحه .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٤) ١٥١ ٧٠٠

(ب)

باعث . بطلان . بلاغ كاذب

باعث

١ — قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها
بسبب تحريره أو الغرض منه . النعى بأن تحرير الشيك كان
تأميناً لعمليات تجارية . لا يقبل .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤) ٢٨ ١١٩

٢ — لاعلى المحكمة إن هى التفتت عن الدفاع غير المنتج .
النعى على المحكمة عدم نذرها خبير لتحقيق الباعث على إصدار
الشيك . لا أساس له . مادام لم يطلب منها ذلك ولم تقول هى على
الباعث فى إدانته .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤) ٢٨ ١١٩

الصفحة	القائمة	
		٣ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب حلة ذلك . اعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات . لاصرة بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لاثاثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . مثال لتسبيب غير معيب في هذا الخصوص .
٢٤٢	٥٥	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		بطلان
		١ - خلوا الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك .
		البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .
	١	(الطن رقم ١٠١٥ سنة ٤٣ ق - جلسة ١/١/١٩٧٤)
٢٤٢	٥٥	(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		٢ - بطلان الحكم . شموله كافة أجزائه بما فيها المنطوق .
		إحالة الحكم الاستثنائي على منطوق الحكم الابتدائي الباطل لقصور أسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي . ولو كان قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة .
		نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعن يوجب نقضه أيضا بالنسبة للحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن فيه بالنقض .
٤١	٩	(الطن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٤)

الصفة	القاعدة	
		٣ — حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه في تكليف أى من مأموري الضبط ببعض ما يختص به .
		الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم تطالب القانون شكلا معينا له أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .
٩٣٨	٣١	(الظعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٤ — النعى ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية . لاجدوى منه . مادام الحكم قد أخذ الطامنة باعتراف باقي المتهمات وبأقوال الشهود . المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .
٩٣٨	٣١	(الظعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٥ — صدور الحكم باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده . عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في هذا الخصوص .
		عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر فيها لا يبطلان . كفاية توقيع رئيس الجلسة عليهما .
٩٦٩	٣٨	(الظعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤)
		٦ — قضاء الحكم الاستثنائي بالغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها — لا بالمادة ١٩٩ إجراءات جنائية . علة ذلك . عدم تفويت إحدى درجتي التقاضى على المحكوم عليه .
		قضاء محكمة ثاني درجة على خلاف ذلك في موضوع الدعوى المستأنفة دون إعادتها لمحكمة أول درجة خطأ في القانون يستوجب

الصفحة	القاعدة	
		فقط الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٠١	٤٤	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
		٧ - المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا للفصل في صحة الحكم للمعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح رفعت عندها هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقضى بها لصالح المعارض .
		معرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقضى بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف . أثره . بطلان الحكم .
٢٢٩	٥٢	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)
		٨ - الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم . ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق . مثال .
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
		٩ - المادة ٣١٢ إجراءات . ترتيبها البطلان إذا مضت ثلاثون يوما دون توقيع الحكم . ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليه فيها . لا بطلان على مخالفته .
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		١٠ - اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . آثاره : بطلان الحكم . المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور

الصفحة	القاعدة	
		القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم وجوب توقيعه على مسودته . المادة ١٧٠ مرافعات . وجوب اشتغال الحكم على بيان المحكمة التي أصدرته . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وضرروا تلاوته . المادة ١٧٨ مرافعات .
٤٧٨	١٠٢	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١١ — العبرة في الدفع ببطلان إذن التفتيش بمدلوله . لا بلفظه . مثال .
٥٥٨	١١٨	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		١٢ — تقدير جدية التحريات المسوغة للإذن بالتفتيش . موضوعي .
		الدفع ببطلان إذن التفتيش . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له . ما دام قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . وإلا كان قاصرا .
٥٥٨	١١٨	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		١٣ — استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الموضوع . وقوع بطلان في الإجراءات أمامها . على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الموضوع . فضاؤها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . خطأ . المادة ١٩٤/١ إجراءات .
٥٦٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		١٤ — إجراءات سماع الشهود . وفقا للمادة ٢٧٨ إجراءات تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها سقوط حق المتهم في الاعتراض عليها . ما دام قد تمت في حضوره دون اعتراض منه .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)

الصفحة	القائمة	
		١٥ - عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم .
		حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه .
٦٠٤	١٢٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - ١٩٧٤/٦/١٦)
		١٦ - مخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة ، لعذر قهري . عدم صحة الحكم الصادر في المعارضة .
		محل تقديم العذر القهري المانع من حضور نظر المعارضة . يكون عند نظر الطعن في الحكم .
		وجود المعارض بالخارج في عمل رسمي . عذر قهري يمنعه من حضور المعارضة . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن في هذه الحالة . باطل .
٦٢٥	١٣٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٧ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير خفي موضوع .
٦٣٥	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٨ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء مذقاعه . يصبح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور حين بطلان .
٦٤٣	١٣٩	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)

الصفحة	المادة	
		١٩ — توكيل المتهم محامين للدفاع عنه . تقسيمهما الدفاع بينهما . حضور أحدهما واستئجاره الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر دون حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع .
٦٩١	١٤٨	(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)
		٢٠ — محضر الجلسة . يكل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضاء الهيئة .
٦٩٤	١٤٩	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢١)
		٢١ — بطلان تشكيل محكمة الجنايات . عند اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين في تشكيلها . المادة ٣٦٧ إجراءات .
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٢٢ — عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لايحييه . مادام قد وقع على مسودته . عسلة ذلك ؟
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٢٣ — بطلان التفتيش . لا يحول دون الأخذ بعناصر الإثبات المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٢٤ — إثبات إقامة التابع مع متبوعه . في الإعلان الذي تسلمه التابع نيابة عنه . نافلة . لا يترتب على ورودها في الإعلان أو إغفالها . صحته أو بطلانه .
٨٣٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش . دفع جوهرى . يتعين الرد عليه . إعتماد الحكم على نتيجة التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . يعيب الحكم بالقصور .
٨٥٢	١٨٤	(الطن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١١)
		٢٦ — إيراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا . رغم أن الثابت من الأوراق إحالة الدعوى من النيابة إلى مستشار الإحالة الذى أحالها بدوره إلى محكمة الجنايات التى هنوت مسودة الحكم باسمها . اعتبار ماورد بالديباجة خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى . النعى على الحكم بالبطلان فى هذه الحالة لا يقبل .
٨٦٦	١٨٨	(الطن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
		٢٧ — النعى ببطلان الإجراءات . عدم قبوله ممن لاشان له به .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		بلاغ كاذب
		تحقق القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . يعلم الجنائى بكذب الوقائع التى أبلغ عنها . وإقدامه على ذلك متتويا للإضرار بالمجنى عليه . بيان هذا القصد بمنصريه . واجب فى حالة الإدانة . وإلا كان الحكم معيبا .
٨٢٧	١٧٧	(الطن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

(ت)

تبديد . تبغ . تجنيد . تحقيق . تزوير . تسلل
تعويض . تفتيش . تقادم . تقرير التلخيص .
تقليد . تلبس . تموين . تنازع الاختصاص . تهديد
تهريب جمركي . تواجد في منطقة ممنوعة .

تبديد

١ — عدم العلم بالجزء والمنازعة في صحة إجراءات تحديد
مكان للبيع غير مكان الجز . إثارة أي منهما لأول مرة أمام محكمة
النقض . غير جائز .

٢١ ٥ (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٤)

٢ — السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات
لا يؤثر في قيامها .

٢٦ ٥ (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٤)

٣ — اعتبار الحكم استيلاء الخادمة على نقود مخدومتها سرقة .
صحيح . مادام الحكم قد أثبت أن المسروقات لم تخرج من حيازة
المجنى عليها وإن اتصال الطاعنة بها لم يكن إلا بصفة
عرضية بحكم عملها . القول بأن الواقعة خيانة أمانة
لا أساس له .

١٣٥ ٣٠ (الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

٤ — وجوب التزام القواعد المقررة في القانون المدني بالنسبة
لإثبات عقد الأمانة . حصول واقعة الاختلاس أو تفويت جواز
إثباته بكافة طرق الإثبات .

١٨٣ ٤ (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٤/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ — مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون المتهم عالماً يقينياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .</p> <p>إعلان المتهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفي للقطع بثبوت علمه به .</p> <p>إطراح الحكم لدفاع المتهم للقائم على عدم علمه باليوم الذي تحدد للبيع لمجرد إعلان تابعه به دون استجلاء لقيام هذا الأخير بإبلاغه به . غير سليم .</p>
٢١١	٤٧	<p>(الطن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٢/٢)</p> <p>٦ — تسليم المال بموجب عقد من عقود الاثتمان المبنية حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة .</p> <p>تمسك الطاعن بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات . جوهرى . قع — ود المحكمة عن تحقيقه . قصور . مثال .</p>
٤٩٤	١٠٦	<p>(الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)</p> <p>٧ — عدم التقيد بقواعد الإثبات المدنية . عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة .</p>
٥٧٣	١٢٢	<p>(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩)</p> <p>٨ — مريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر . تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .</p>
٥٩٩	١٢٧	<p>(الطن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩ - جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمة إليه بصفتة وصيا على القاصر مغايرتها عن جريمة امتناعه . بقصد الإساءة . تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية ، رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى . صحيح .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		١٠ - عزل الوصى من الوصاية . لا ينفى مسئوليته بما تحت يده من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها . ما دام الحساب لم يصنف .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		تبغ
		١ - تعبير المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ بالليبي أو الطرابلي . ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .
٢٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		٢ - إثبات الحكم معاقبته للطاعن بمواد حددها من قانون تبين أنه حل محله قانون آخر . لا تعيبه . ما دام قد أورد الوصف القانوني الصحيح للواقعة وكانت قد بقيت معاقبا عليها بذات المواد من القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون الأخير . مثال في تبغ .
٢٧٦	٦١	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		٣ - حيازة التبغ فيما وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له . عدم اعتباره تهريباً . ما لم تتوافر فيه إحدى حالات التهريب الحكى طبقاً للسادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
٣٠٠	٦٦	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
٣٠٧	٦٧	٤ - جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٢ . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٣٠٧	٦٧	٥ - المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للواصفات المطلوبة هو بالتحليل دون الإشراف النظري . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٣٨٥	٨٣	٦ - عدم مساءلة الشخص إلا عما يكون للشاغل دخل فيه . المسؤولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانونا . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	٧ - مسؤولية صانع الدخان في صدد خلطه أو غشه . مفترضة . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	٨ - جريمة حيازة بذور التبغ . تمييزها عن جريمة زراعته . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		راجع أيضا : تهريب جمركي . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٢٠٠)
		وحكم . (القاعدتان رقم ٧٥ ، ١٤٢ بالصحيفتين رقمي ٣٤٤ ، ٦٦١)
		ومأمورو الضبط القضائي . (القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٣١٧)
		وتنقض . (القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٠١)

تجنييد

راجع : إختصاص . "تنازع الاختصاص" .

القاعدتان رقم ٧٩ ، ١٩٥ بالصعيفتين رقمي ٣٦٧ ، ٨٩٢ .

تحقيق

التحقيق بمعرفة النيابة :

١ - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه في تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به .
الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائي بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم تطلب القانون شكلا معينه أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .

١٣٨ ٣١ (الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٢ - النعي ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطاعة باعتراف باقي المتهمات وبأقوال الشهود المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .

١٣٨ ٣١ (الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٣ - إيجاب القانون تسبيب أمر القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم انسحابه إلى الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائي بتنفيذ ذلك الأمر .

١٣٨ ٣١ (الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٤ - النعي بعدم مواجهة الطاعن باعترافه بإحراز المضبوطات . عند بدء استجوابه . في غير محله . ما دامت المحكمة قد أطمأنت إلى سلامة المضبوطات . المجادلة في ذلك أمام النقض .
غير جائزة .

١٩٥ ٤٣ (الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي . عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى . بقاء سلطة التحقيق الابتدائي لها حتى لو كانت الدعوى قد أحيلت إلى مستشار الإخالة .
		مفاد حكم المواد ١٩٠، ١٩٢، ١٤٦، ٣٧٣، ٣٧٤ إجراءات جنائية
٦٦٥	١٤٣	(الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣ / ١ / ١٩٧٤)
		٦ - التفات النيابة عن سماع شهود النفي . إجراء سابق على المحاكمة . عدم صلاحيته سببا للطعن في الحكم .
٨٧٦	١٩٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٤)
		التحقيق بمعرفة المحكمة :
		١ - لمحات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤)
		٢ - شهود الواقعة . على المحكمة أجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أم لم يعلنهم . أساس ذلك .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤)
		٣ - عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٣)
		٤ - عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه .
٦٠٤	١٢٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
٧١٢	١٥٤	٥ - استناد الحكم في الإدانة على أن إصابة المجهن عليه حدثت من المقذوف الناري الذي أطلق في المرة الثانية بعد أن توقف الأول من الإطلاق دون تحقيق دفاع الطاعن باستعالة ذلك فنيا أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع . (العلن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٤)

تزوير

(١) تزوير الأوراق الرسمية :

٥٠٤	١٠٨	١ - إقتناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . أن التزوير تم بإضافة كلمة قبل المبلغ مقدار الدين المثبت أصلا بالمحور . لا يعيب الحكم . من بعد . خطؤه في ذكره مقدار الدين الأصلي الذي لم يشمله التغيير . (العلن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٥٠٤	١٠٨	٢ - الاشتراك . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . إعتقاد المحكمة . توافره من ظروف الدعوى وملايساتها لأسباب سائغة . كفايته . مثال . (العلن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٥٤٦	١١٧	٣ - الاستدلال على الاشتراك في التزوير من الظروف والملايسات التي تدل عليه . كفايته . (العلن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)

٤ - النعي على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة

الصفحة	القاعدة	
		ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات . مثال في تزوير واختلاس .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ٥ - التزوير في المحورات . لاعتقاب عليه . إلا إذا وقع في بيان جوهري أعد المحرر لإثباته . إثبات إقامة التابع مع متبوعه . في الإعلان الذي تسلمه التابع نيابة عنه . نافذة . لا يترتب على ورودها في الإعلان أو إغفالها صحته أو بطلانه .
٨٣٠	١٧٨	(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨) ٦ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي والضرر . في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته . عدم جدوى النعمى على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير . مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه من جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .
٨٦٦	١٨٨	(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) (ب) تزوير الأوراق العرفية : ١ - إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم . يعيب إجراءات المحكمة . أساس ذلك .
٤٩١	١٠٥	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ٢ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين . عدم جدواه مادام قد طبق المادة ٣/٣٢ عقوبات وأوقع عليهما عقوبة تدنو عن العقوبة المقررة للجريمة الأشد التي دانها بها .

الصفحة	القاعدة	
		عدم جواز إضارة طاعن بطعنه .
٦٧٤	١٤٥	(الطن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٣ — جواز إثبات الجرائم بكافة طرق الإثبات إلا ما استثنى منها بنص خاص .
		إثبات جريمتي تزوير المحررات واستعمالها . بطرق الإثبات كافة .
٦٨٤	١٤٧	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
		٤ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير . متى وضحت لديها واقعة الدعوى .
٦٨٤	١٤٧	(الطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
		٥ — رفع دعوى التزوير عن سنده . قضت المحكمة المدنية برده وبطلانه . وجوب بحث المحكمة الجنائية الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية بانية حكماء عليه . قصور .
٨١٥	١٧٤	(الطن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/١٢/١٩٧٤)
		الادعاء بالتزوير :
		١ — غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات غرامة مدنية . عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك ؟
		القضاء في الادعاء بالتزوير برفضه وتغريم المدعى عملاً بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية .
		الطن فيه بطريق النقض غير جائز .
٤٧٠	١٠٠	(الطن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الحكم برفض الادعاء بتزوير مخالصة . لا حجية له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . ما دام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار الشيك بدون رصيد . أو في وصفه القانوني وفي نسبته إلى المتهم . أثر ذلك : انتفاء مصالحة الطاعن في الطعن بالنقض في الحكم الفرعي .
٤٧٠	١٠٠	(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)
		الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع . في الأصل لتقدير محكمة الموضوع .
		رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال .
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤)
		تسلي
		حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقيد بالوصف المحالة به . حده ؟
		الفعل الماسى في جريمة مفادرة البلاد دون تصريح . اختلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة .
٧٦٩	١٦٦	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤)
		تعويض
		١ — التعويض عن الضرر الأدبي . يخصى لا يتعدى المحنى عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة المحنى عليه . إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .

الصفحة	القاعدة	
		إنتهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث المجنى عليه وانتقل إلى وريثة الأخير . دون التدليل على توافر شروط المادة ٢٢٢ مدني . خطأ في تطبيق القانون . يوجب النقص والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره في تقدير المحكمة لمقدار التعويض .
٣٦	٨	(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤)
		٢ - الأصل أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضي إلا في نزاع عام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا .
		القاضي المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا - يؤدي ذلك . أن القضاء بعدم توافر الخطأ في حق المحكوم عليه من المحكمة الجنائية لا يقيد المحكمة المدنية ولا يمنعها من القضاء ضده بالتعويض بناء على أسباب قانونية أخرى متى توافرت عناصره .
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٤)
		٣ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تبينه من ظروف الدهوى .
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٤)
		٤ - تأسيس المدعية طلبها على تعويض الضرر الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لا على قيمة الشيك . والقضاء لها بالتعويض على هذا الأساس . لا عمل للقول بانتفاء الضرر استنادا إلى أن الشيك لم يكن يمثل مديونية . ما دام ذلك لا يفيد بذاته انتفاء الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعل الناشئ عن الجريمة دون قيمة الشيك . تتوافر به شروط قبولها .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ - إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى قضى بالتعويض بسببه . كفايته بيانا لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٧ - تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) البيع محتوى على رمال . هو فى حقيقته خلط دخان بمواد غريبة يؤتمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس فشاً حقيقياً أرحكاً .
		الخلط المؤتم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على مسبيل الحصر . دخان النشوق لا يندرج فى أى نوع منها . حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالى فلا حق لمصلحة الجمارك فى المطالبة بالتعويض .
٣٠٠	٦٦	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٨ - التبايع عن الوقائع الجنائية . حق وواجب على كل إنسان .
		معاقبته واقتضاه التعويض منه لا تصح إلا إذا كان قد تعمد الكذب فى بلاغه . مثال .
		إلزام المبالغ بالتعويض فى حالة تبرئته من تهمة البلاغ الكاذب . شرطه .
٣٥٥	٧٧	(الطن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)

المرحلة	القائمة	
		٩ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض . المطالبة بالتعويض عن واقعة القتل الخطأ والقضاء به عن الإصابات لخلو الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة . عدم اعتباره تغييرا لسبب الدعوى . (الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٥ ٤٤٧
		١٠ - طالب التعويض . جواز أن يكون غير المحنى عليه . حق المضرور في المطالبة به أمام المحاكم الجنائية . مادام الضرر ناشئا مباشرة عن الفعل المكون للحرمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . المطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة المحنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها به المتهم . إسماعه لطلب التعويض عن الإصابة ذاتها الى رفعت بها الدعوى الجنائية . (الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٥ ٤٤٧
		١١ - المسئولية المدنية . إيجابها تعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان العذر ماديا أم أدبيا . (الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٥ ٤٤٧
		١٢ - عدم بيان الحكم وجه الضرر المادي والأدبي . لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية . (الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٥ ٤٤٧
		١٣ - عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر ضده . إذا كان ماطلبه من تعويض لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . ولو كان التعويض المطالب به مؤقنا ، أو كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . (الطن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) ١٢٥ ٥٨٩

المقاعدة	المقاعدة	المقاعدة
١٤ - انغلاق باب الطعن بطريق الاستئناف . انغلاقه من باب أولى بالنسبة للطعن بطريق النقض . صدور الحكم برفض الدعوى المدنية التي لا تتجاوز النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي من محكمة ثاني درجة عند نظر استئناف المتهم حكم الإدانة والتعويض . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟	١٢٥	٥٨٩
(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)	١٢٥	٥٨٩
١٥ - التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . مسؤولية . تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزنة في الدعوى أو حصول ضرر . عدم قبول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثاني درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية .	١٦٠	٧٤٠
(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)	١٦٠	٧٤٠
١٦ - إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة الأشد . مخالف للقانون .	١٨٧	٨٦٣
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)	١٨٧	٨٦٣
١٧ - خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب الحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة .	١٨٧	٨٦٣
(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)	١٨٧	٨٦٣
راجع أيضا : ضرر .		

الصفحة	القاعدة	تفتيش
		إذن التفتيش : "إصداره وتنفيذه" .
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٩١	٢٠	٢ - مناط صحة التفتيش الذي يجريه رجل الضبط القضائي : علمه من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ما يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه لكشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة . وجوب أن يصدر إذن التفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية وإلا جاء باطلا . (الطن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧)
٩٢	٦٤	٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . (الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٩٣	٩٢	(الطن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٩٥	١١٨	(الطن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)
٩٧	١٩	٤ - كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول التفتيش بناء على الإذن الصادر به . (الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٩٣	٩٢	٥ - أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد إلى سيارته الخاصة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٩٣	٩٢	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - شمول التحريات أكثر من شخص في بلاد مختلفة . وأجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يدل . بذاته . على عدم جدية التحريات .
٥٢٣	١١٢	إفقال الحكم ما تضمنته التحريات وإذن التفتيش عن آخرين غير الطاعن . لا يعيبه لعدم اتصاله بموضوع الدعوى المطروحة . (الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٧ - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تاذن به ؟ الاتجار في المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار .
		صدر إذن التفتيش استنادا إلى تحريات . تفيسد معاودة المتهم مزاولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه . قضاء الحكم بأن الإذن صدر عن جريمة لم تقع . خطأ في تطبيق القانون .
٦٢١	١٣٣	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٢)
٨٧٦	١٩٠	(والطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)
		٨ - إذن المحامي العام بتعقب المتهمين حتى تمام ضبط المخدر المطلوب بمعرفةهم . مؤداه للتصريح بمرور ذلك المخدر تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بحلبه . ليس في ذلك تصريحا باستيراد المخدر أو تداوله .
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		التفتيش المحظور . ماهيته ؟
		صدر إذن بتفتيش الشخص أو ممتلكاته . شموله بالضرورة ما يكون متصلا بأيهما من متجر .
٨٧٦	١٩٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		التفتيش بغير إذن :
		١ - تفتيش المزارع . لا حاجة إلى صدور إذن به من النيابة . مجانية الأمر الصادر من مستشار الإحالة هذا النظر — خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه . حجب هذا الخطأ الأمر المذكور من مناقشة الموضوع . وجوب اقتران النقض بإعادة القضية إلى مستشار الإحالة .
٥٨	١٣	(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)
		٢ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري من الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوقه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بغير معاقب يسوقه .
		جواز القبض على المستوقف وتفتيشه بمعرفة مأمور الضبط القضائي إتماماً لإجراءات التحري عنه عند توفر مبررات ذلك . جواز تفتيش المستوقف كأحد وسائل التوقي والتحري إذا تطلب الأمر احتجازه على ذمة إتمام التحري علة ذلك . مثال .
١١١	٢٦	(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٣ - حق موظفي الجمارك . الذين منحهم قانون الجمارك صفة الضبط القضائي . في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق المراقبة الجمركية . شرطه : قيام الشك لدى المأمور في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق .
١٥١	٣٤	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)

٤ - كفاية أن تقوم لدى موظف الجمرک . الذى له صفة الضبط القضائى . حالة تم من شبهة تهريب جمرکى . لم يكون له حق التفتيش . توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الاجراءات غير لازم .

الشبهة المقصودة . تعريفها ؟

تقدير توافرها منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ... ٣٤ ١٥١

• - إثبات الحكم أن المساعد الإدارى بالجمرک قام بتفتيش للطاعن داخل الدائرة الجمرکية تحت إشراف مأمور الجمرک . الذى له صفة الضبط القضائى . بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهما . كفايته ردا على الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٨) ... ٣٤ ١٥١

• - استدلال الحكم استدلالا سائفا على توافر حالة التلبس بالجريمة التى دان الطاعن بها أثره : صحة القبض على كل من ساهم فى ارتكابها وتفتيشه . استطراد الحكم بعد ذلك إلى القول بأن الضابط الذى أجرى القبض والتفتيش كان فى ظروف لا تمكنه من استصدار إذن من النيابة بالتفتيش لا أثر له . مثال فى جريمة التحريض .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧) ... ٦٣ ٢٨٦

٥ - قيام الطبيب بناء على طلب مأمور الضبط من موظفى الجمارک بانحراج المخدر من موضع إخفائه بجمع المتهم . تعرض يقتضيه تفتيشه . عمل الطبيب فى هذه الحالة من أعمال الخبرة .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧) ... ٨٢ ٣٧٨

الصفحة	الترتيب	النص
		٨ - عمل الطامع في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره : خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري . صفة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحرازه مخدرات . أساس ذلك ؟
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		٩ - حق مأموري الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية وتفتيشه ولو لم تكن الجناية منلبسا بها . المادتين ٣٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية . تقدير كفاية تلك الدلائل . موضوعي . مثال . جواز تفتيش المنازل برضاء أصحابها .
٧١٥	١٥٥	(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٠)
		١٠ - حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . داخل الدائرة الجمركية . أو نطاق الرقابة الجمركية . عند قيام شبهة . الشبهة في معنى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معناها . تقديرها ؟ ظهور أمارات الاضطراب على المتهم أثر مطالبة بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية . تفتيش رجال الجمارك له في هذه الحالة صحيح .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		١١ - حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور

الصفحة	الترجمة	
		على وجودها داخل الدائرة الجمركية . أوفى حدود نطاق الرقابة الجمركية . عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أما خارج الدائرة المذكورة أو النطاق المبين . فليس لهم حق التفتيش . أساس ما تقدم ؟ .
		رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله خارج نطاق الرقابة الجمركية . دون استجلاء مدى نطاق تلك الرقابة وحصول التفتيش داخلها . قصور يعيب الحكم .
٨٢٣	١٧٦	(الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		راجع أيضا : تلرس . (القاعدة رقم ٩٦ بالمجموعة رقم ٤٥٤)
		الدفع ببطلان التفتيش :
		١ - إنتفاء مصلحة الطامن في التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى . مادام لم يكن المخدر المستخرج من جسمه فيها أثر في وصف التهمة التي دين بها وما دام الحكم قد أثبت مسؤوليته كذلك عن جلب المخدر المضبوط في حقيقته .
٦٩٥	٤٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٢ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له . مادام قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . وإلا كان قاصرا .
٥٥٨	١١٨	(الطعن رقم ٥٥٩ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٨٥٢	١٨٤	(الطعن رقم ٩٤٣ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		٣ - العبارة في الدفع ببطلان إذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه . مثال .
٥٥٨	١١٨	(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - بطلان التفتيش . لا يحول دون الأخذ بعناصر الإثبات المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١) راجع أيضا : التفتيش بغير إذن . (القاعدة رقم ١٧٦ بالصيغة رقم ٨٢٢)
		تقادم
		١ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . قاطع للمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو تم في غيبة المتهم . تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تلبية المتهم في جلسة سابقة للحضور ، لإجراء قضائي من إجراءات المحاكمة . قاطع للمدة . حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مبررونا بالإحالة .
١٢	١	(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)
		٢ - أمر المحكمة بالضبط والإحضار . أو إعلان المتهم بالجلسة . قطعهما لتقادم الدعوى الجنائية المادة ١٧ إجراءات جنائية . انقطاع التقادم بالنسبة لأحد المتهمين . أثره . انقطاعه بالنسبة للمتهمين الآخرين . أساس ذلك ؟
٧٠٤	١٥٢	(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧)
		٣ - سريان مدة سقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة

الصفحة	القاعدة	
		الحقوق السياسية . على الجرائم التي مدتها المادة ٤٢ من هذا القانون . فحسب .
٨٠٨	١٧٣	(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		٤ — مضي مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات . منذ تقرير النيابة بالظمن وعرض الظمن على المحكمة . انقضاء الدعوى بمضي المدة .
٩٠٢	١٩٧	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)

تقرير التلخيص

الأصل في الإجراءات أنها روعيت . ورقة الحكم تكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . عدم جواز إنكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالظمن بالتزوير .

٩٦٩	٣٨	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
-----	----	--

تقليد

العبرة في جرائم تقليد الأختام أو العلامات المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات بأوجه الشبهة بينها وبين الأختام أو العلامات الصحيحة .

تحقق جريمة تقليد الأختام أو العلامات . متى كان من شأن التقليد . واوكان ظاهرا . خدع الجمهور في المعاملات . ولو لم يكن متقنا يخدع به الفاحص المدقق .

٨٥٩	١٨٦	(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
-----	-----	---

تلبس

- ١ - استدلال الحكم استدلالاً سائفاً على توافر حالة التلبس بالجريمة التي دان الطاعن بها أثره : صحة القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه . استطراد الحكم بعد ذلك إلى القول بأن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لا تمكنه من استصدار إذن من النيابة بالتفتيش لأثر له . مثال في جريمة إحرار مخدر .
- (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧) ٩٣ ١٨٦
- ٢ - عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره . خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري .
- صحة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحراره مخدرات . أساس ذلك ؟
- (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥) ٩٦ ٤٥٤
- ٣ - تقدير قيام حالة التلبس . موضوعي .
- (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥) ٩٦ ٤٥٤
- ٤ - تحقق التلبس بجريمة الزنا . بمشاهدة ارتكاب الزنا بالفعل . أو بمشاهدة المتهم في ظروف تبيّن بذاتها عن وقوع هذا الفعل .
- (الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) ١٢٤ ٥٨٠
- ٦ - حتى محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد . حده ومناطه ؟ مثال لتسبب معيب في حالة تلبس .
- (الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ١٦٥ ٧٦٥

الصفحة	القاعدة	
٨٨٤	١٩٢	٧ - تخلي المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستئذنه أسره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري تتوافر به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
		تموين
٣٦١	٧٨	١ - إحرار الكسب بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
٣٦١	٧٨	٢ - جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ و ١٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر نفاذا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ . أخف من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائيا في الدعوى يوجب أعماله عملا بالمادة ٢/٥ عقوبات . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		تنازع الاختصاص راجع : اختصاص . " تنازع الاختصاص " .
		تهديد
٧٤٦	١٦١	جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٢٧ عقوبات . قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد دالة بذاتها على احترام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه . متى كان من شأنها إيقاع الرعب في نفس المحني عليه . مثال . (الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٧)

تهريب جمركي

١ - حق موظفي الجمارك . الذين منحهم قانون الجمارك صفة الضبط القضائي . في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق المراقبة الجمركية . شرطه : قيام الشك لدى المأمور في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٣٤ ١٥١
(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٧٤) ٨٢ ٣٧٨

٢ - كفاية أن تقوم لدى موظف الجمارك . الذي له صفة الضبط القضائي . حالة تتم عن شبهة تهريب جمركي . ليكون له حق التفتيش . توافر قبضود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الإجراءات غير لازم .
الشبهة المقصودة . تعريفها ؟
تقدير توافرها منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٤) ٣٤ ١٥١

٣ - إثبات الحكم أن المساعد الإداري بالجمرك قام بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية تحت إشراف مأمور بالجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهما . كفايته ردا على الدفع ببطلان التفتيش .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٣٤ ١٥١

٤ - الأصل اعتبار البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية خائصة الرسوم الجمركية . مدعى خلاف ذلك هو المكلف بإثباته .

(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٦٦ ٣٠

الصفحة	القاعدة	
		حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية . أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أما خارج الدائرة المذكورة أو النطاق المبين . فليس لهم حق التفتيش . أساس ما تقدم ؟
		رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله خارج نطاق الرقابة الجمركية . دون استجلاء مدى نطاق تلك الرقابة وحصول التفتيش داخلها . قصور يعيب الحكم .
٨٢٢	١٧٦	(المعلن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		راجع أيضا : تبغ .
		(للقاعدتان رقم ٦٦ ، ٨٢ ، بالصحيفتين رقمي ٣٠٠ ، ٣٧٨ ع)
		ورسوم إنتاج .
		(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٧٤٠ ع)
		تواجد في منطقة ممنوعة
		حق محكمة الموضوع في تكليف الواقعة دون التقييد بالوصف المحالة به . حده ؟
		الفعل المسمى في جريمة مغادرة البلاد دون تصريح . اختلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة .
٧٦٩	١٦٦	(المعلن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ج)
		جريمة . جلب . جمارك
		جريمة
		الجريمة المركبة .
		متى يعد الشخص فاعلا أصليا في الجريمة المركبة .
٣٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		راجع أيضا : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ١٧٠ بالصيغة رقم ٧٨٧)
		(جلب)
		الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك
		طرحه وتداوله بين الناس .
٣٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٢ - الجلب لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر
		الحدود إلى داخل الجمهورية .
٣٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
	٢٩	(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٣ - الحيازة المادية للمخدر . ليست شرطا لاعتبار
		الشخص حائزا لمادة مخدرة . كفاية أن يكون سلطانه ميسوطا
		على المخدر .
٣٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا في الجريمة المركبة . مثال في جريمة جلب .
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٤)
		٥ - انتفاء مصلحة الطامن في التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى . مادام لم يكن المخدر المستخرج من جسمه فيها أثر في وصف التهمة التي دين بها ومادام الحكم قد أثبت مسئوليته كذلك من جلب المخدر المضبوط في حقيقته .
١٩٥	٤٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤)
		٦ - متى تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة المعاقب عليها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مثال .
٣٧٨	٨٢	(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤)

جمارك

راجع : تبغ .

(القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٢٧٦)

وتعويض . ورسوم إنتاج . وعقوبة

(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٧٤٠)

وتهرب جوكي وأمور والضبط القضائي . ومواد مخدرة .

(الفواعل أرقام ٣٤ و ٦٦ و ٨٣ و ١٦٩ بالصفحات أرقام

١٥١ و ٣٠٠ و ٣٨٢ و ٧٨٢)

(ح)

حالة الضرورة . حجز . حجية الشيء المحكوم فيه .
حريق عمد . الحصول على مال بالتهديد . حكم

حالة الضرورة

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب"
(القائمة رقم ٢٨ بالصيغة رقم ١١٩)

حجز

راجع : تبديد .
(القائمة رقم ٤٧٠ بالصيغة رقم ٢١١ و ٢١٢)

حجية الشيء المحكوم فيه

راجع : إثبات . قوة الأمر المقضي .

حريق عمد

كفاية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي
يقضى بالبراءة . حد ذلك الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة
وخلو الحكم من عيوب التسبيب . مثال في حريق عمد .
(العلم رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧) ١٥٠

٢٩٧

حصول على مال بالتهديد

النهي على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ
من النقود . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أثبت في حقه

الصفحة	الامانة	
		جريمة السرقة وأوقع عليه . عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة .
		جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . أركانها ؟
٤٢٥	٩١	الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		حكم
		وضعه والتوقيع عليه وإصداره .
		١ — خلو الحكم بما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك .
		الذين منصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البنية للبيانات التي يجب إثباتها في ورقة الحكم .
	١	الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
٢٤٢	٥٥	الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)
		٣ — صدور الحكم باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده .
		عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " التقيان عند معنى واحد في هذا الخصوص .
		٣ — عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر فيها لا بطلان . كفاية توقيع رئيس الجلسة عليهما .
		٤ — الأصل في الإجراءات أنها روعيت . ورقة الحكم تكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . عدم جواز إنكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم إلا بالطعن بالزوير .
١٦٩	٣٨	الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بالغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي تضمن النص على صدوره بإجماع الآراء . حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .
٣٣٧	٧٣	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٦ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم لا يعيبه . مادام قد وقع على مسودته . علة ذلك .
٧٧٧	١٦٨	(الطن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		راجع أيضا : حكم " بطلان الحكم " .
		وصف الحكم .
		١ - العبرة في وصف الأحكام . بحقيقة الواقع . لا يكون الحكم حضوريا . إلا لمن تهيأت له فرصة الدفاع كاملة .
٦٣٥	١٣٧	(الطن رقم ٦٥٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٤)
		٢ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضوري الاعتباري في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات . ولو وصف الحكم بأنه حضوري . سماع المحكمة الشاهد ومناقشته في غيبة المتهم ثم الحكم في الدعوى . اعتبار الحكم غيابيا .
٦٣٥	١٣٧	(الطن رقم ٦٥٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٣- المناط في اعتبار الحكم صادرا في جناية أو جنحة . هو بالوصف الذي رفعت به الدعوى . إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجناية . سريان حكم المادة ٣٩٥ إجراءات . على حكمها . واوروصفتها المحكمة بأنها جنحة . بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك . إعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع . (الطعن رقم ٦٥٢ سنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
٦٣٥	١٣٧	بيانات الحكم :
		(أ) بيانات الديباجة .
		١- خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب . لا بطلان . (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) (والطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
٢٤٢	٥٥	٢- اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . أثره . بطلان الحكم . المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم وجوب توقيعه على مسودته . المادة ١٧٠ مرافعات . وجوب اشتمال الحكم على بيان المحكمة التي أصدرته . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته المادة ١٧٨ مرافعات . (الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
٤٧٨	١٠٢	٣- تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم . وتاريخ إصداره . العبارة فيها بما يرد بحضور الجلسة الأصلية للحكم . لا بما يرد "برول" القاضي . (الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
٦٤٣	١٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تضمن ديباجة الحكم أسماء الهيئة التي نظرت الدعوى . كفايته ولو خلا محضر الجلسة من هذا البيان . أساس ذلك ؟
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٥ - تاريخ الحكم . جواز إثباته في أى مكان منه .
٦٩٤	١٤٩	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٧٤)
		٦ - محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضاء الهيئة .
٦٩٤	١٤٩	(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٧٤)
		٧ - المبرة في الكشف عن ماهية الحكم . هى بحقيقة الواقع الذى تؤكد أوراقي الدعوى .
		إيراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا - رغم أن الثابت في الأوراق إحالة ادعوى من النيابة إلى مستشار الإحالة الذى أحاطا بدوره إلى محكمة الجنايات التى عنوت مسودة الحكم باسمها . اعتبار ما ورد بالديباجة خطأ في الكتابة وزنة قلم لا تخفى . النعى على الحكم بالبطلان في هذه الحالة . لا يقبل .
٨٦٦	١٨٨	(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٥)
		راجع أيضا . حكم . " بطلان الحكم " .
		(ب) بيانات التسييب :
		١ - عدم التزام المحكمة بأن تورد في حكمها من الأدلة إلا ما تقيم عليه قضائها .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي على كل شبهة يثيرها . اطمئنانها لأدلة الثبوت التي عولت عليها مفاده . اطراحها لهذا الدفاع . (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٢٩ ١٢٦
		٣ — بيانات حكم الإدانة ؟ (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ٣٤ ١٥١
		٤ — صياغة الأحكام . لم يرسم لها القانون شكلا خاصا . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ٣٤ ١٥١ (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١) ١٥٧ ٧٢٧
		٥ — الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم . مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق . مثال . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١) ٧٦ ٣٤٨
		٦ — استخلاص المحكمة وقسوع السرقة . كفايته تدليلا على توافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم . (الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢) ٩١ ٤٢٥
		٧ — القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو علم الجاني . وقت ارتكاب الفعل . أنه يختلس منقولا مملوكا للغير عن غير رضاه بنيه تملكه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالا . (الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢) ٩١ ٤٢٥
		٨ — إيراد الحكم مواد القانون التي أخذ المتهم بها . كفايته بيانا لمواد القانون الذي حكم بمقتضاها . (الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ١٢٩ ٦٠٤

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الطعن بالنقض في الحكم لحصوله من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى . مشروط بأن يكون في الميعاد . إثارته . بعد الميعاد . كسبب جديد . لا تجوز . أساس ذلك .
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام . التي تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . حصرتها المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٧٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		١٠ - تحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . يعلم الجاني بكذب الوقائع التي أبلغ عنها . واقداما على ذلك متويا الإضرار بالمجنى عليه . بيان هذا القصد بعنصريه . واجب في حالة الإدانة . وإلا كان الحكم معيبا .
٨٢٧	١٧٧	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٤)
		١١ - مجرد الإشارة إلى دليل الإدانة . دون سرد مضمونه يسيب الحكم بالقصور . المادة ٣١٠ إجراءات .
٨٩٠	١٩٤	(الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٤)
		تسبيب الحكم :
		(أ) التسبيب المعيب :
		١ - شرط حسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماه على موجب حكم المادة ٤/٥١ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، تقديره موضوعي . مثال لتقدير غير سائق .
٨	١	(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
	(فتايات)	٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها شرط ذلك : أن يكون استخلاصها سائغا ودليلا فيما انتهت

الصفحة	القاعدة	
		إليه قائما من أوراق الدعوى .
		الاعتراف . هو ما يكون نصافي إقراراف الجريمة .
		على المحكمة أن تبني حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى .
		ليس لها إقامة قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات .
		تساند الأدلة في المواد الجنائية . أثره .
١٦	٢	(الطن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٤)
		٣ - الأصل كفاية أخذ المحكمة بأدلة الإدانة ردا على الدفاع
		الموضوعي . تعرضها له بالرد يوجب أن يكون ردها صحيحا
		له أصل في الأوراق . مثال لخطأ في الإسناد في جريمة ضرب
		أنفى إلى الموت .
٢٣	٤	(الطن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٤)
		٤ - الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها
		تقدرها محكمة الموضوع .
		الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة المعتدى وإنما لرد العدوان .
		مثال لتسبيب سائق لنفى الدفاع الشرعي .
٣٦	٨	(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤)
		٥ - التعويض عن الضرر الأدبي . شخصي لا يمتد إلى الجاني
		عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة الجاني عليه . إلا بموجب
		اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٣ مدني .
		إتهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث الجاني عليه
		وانتقل إلى ورثة الأخير . دون التبدل على توافر شروط
		المادة ٢٢٢ مدني . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقص
		والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره في تقدير المحكمة لمقدار
		التعويض .
٣٦	٨	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤)

٦ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها الأخذ به أو إطرأحه دون بيان العلة . إقصاها عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحته . وجوب أن يكون ما أوردته واستدللت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تهافت في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ، والمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . مثال التسبب معيب في قتل عمد .

(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٤ ٦١

٧ - لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث . هي الخبر الأعلى في كل ما نستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لمسألة فنية بحجة . عليها الاستناد في تنفيذ رأي الخبر في شأنها إلى أسباب فنية تجعلها . هي لا تستطيع أن تحمل محل الخبر فيها . مثال التسبب معيب في إطرأح تقرير تحليل .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٧ ٧٤

٨ - حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها فيايبا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ٢١ ٩٤

٩ - عدم تفطن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث من تهمة أحداث العاهة المسندة إليه لكونه حدثا . أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه . قصور .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ٣٥ ١٥٧

الصفحة	القائمة	
		١٠ - مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل القنى . غير لازم . حق محكمة الموضوع في الموازنة والتوفيق بين الدليتين القولى والقنى . شرطه ألا تتدخل في رواية الشاهد فتحيلها عن صريح عبارتها . مثال لتسبيب معيب .
١٦٠	٣٦	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		١١ - حق محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . حده . مثال لتسبيب معيب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى استنادا إلى أن امتداء الطاعن حصل بعد أن كف المجنى عليه عن اعتدائه .
١٦٤	٣٧	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		١٢ - مجرد إطلاق صيار ناري من بندقية صوب المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل . وجوب أن يقصد الجاني من ارتكاب هذا الفعل إزهاق روح المجنى عليه وأن يورد الحكم القاضى بالإدانة الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه النية لديه . مثال لتسبيب معيب .
١٨٠	٣٩	(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
		١٣ - الدفاع الجوهري . هو الذى يتغير به وجه الرأى في ادعى . إغفاله . يعيب الحكم .
١٨٣	٤٠	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
		١٤ - خلو التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من بيان سبب الإصابة التي نشأت عنها العاهة مؤداه . عدم إمكان الاستدلال بها على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة والضرب المنسوب للمحكوم عليه . مثال لتسبيب معيب .
٢٠٥	٤٥	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٢٠٨	٤٦	<p>١٥ - وجوب أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج في غير تحسّف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . مثال لتسبيب معيب في جريمة إصابة خطأ وحمل سلاح ناري داخل المدينة .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)</p>
٢١١	٤٧	<p>١٦ - مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً يقينياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .</p> <p>إعلان المتهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفي للقطع بثبوت علمه به .</p> <p>إطراح الحكم لدفاع المتهم القائم على عدم علمه باليوم الذي يحدد للبيع لمجرد إعلان تابعه به دون استجلاء لقيام هذا الأخير بإبلاغه به . غير سليم .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)</p>
٢١٤	٤٨	<p>١٧ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . دفاع جوهري . إفعال تحقيقه أو الرد عليه يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤)</p>
٢٥٢	٥٦	<p>١٨ - قول الحكم أن السرعة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث . لا يغني عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١)</p>
		<p>١٩ - قضاء الحكم في منطوقه بالإدانة بالمخالفة لأسبابه المؤدية إلى البراءة يعيب الحكم بالتناقض والتخاذل الموجب</p>

الصفحة	القاعدة	حكم
٢٥٥	٥٧	<p>للنقض والإحالة . إشارة الحكم في أسبابه إلى أن ما ورد في مضمونه من القضاء بالإدانة هو خطأ مادي . لا يغير من ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١)</p> <p>٢٠ - العلم الذي يبدأ به ميعاد الثلاثة أشهر المقررة بالمادة ٢/٣ إجراءات لتقديم الشكوى . وجوب أن يكون عليها يقينياً .</p> <p>إقامة الحكم قضاءه بعدم قبول دعوى الطامن على اقتراض عليه بالوقائع موزوعها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على إقامتها . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)</p> <p>٢١ - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية استناداً إلى عدم رفعها بمعرفة المحبى عليه أو وكيله الخاص . استناداً إلى المادة ١/٣ إجراءات . وثبوت أنها رفعت بناء على طلب المحبى عليه وأن توقيع المسمى على هامش الصحيفة كان لبلوغ قيمة الدعوى نصاب الاستئناف نقاذا لقانون المحاماة يوجب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)</p> <p>٢٢ - خضوع الاعتراف في المسائل الجنائية كسائر الأدلة لتقدير محكمة الموضوع . لها الأخذ به أو إطراده حسبما يترأى لها . طالما كانت الأسباب التي أوردتها سنداً لذلك غير متنافرة مع حكم العقل والمنطق . لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)</p> <p>٢٣ - عدم جواز ابتناء الحكم إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى . اعتماده على أدلة أو وقائع استقفاها من أوراق قضية أخرى لم تكن منضممة للدعوى المحكوم فيها</p>
٢٧١	٦٠	
٢٧	٦٠	
٣١٧	٦٩	

الصفحة	القاعدة	
		ولا مطروحة على بساط البحث تحت نظر المحرم . أثره . بطلان الحكم . مثال .
٣١٧	٦٩	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
		٢٣ - إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاءه . واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها التي دان المحكوم عاينها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه مثال في جريمة زراعة تبغ .
٣٢٤	٧٥	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣١)
		٢٤ - إحرار الكسب بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . متى كان سائغا .
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٢٥ - مجرد إثبات الحكم حصول المعاصرة الزمنية بين القتل والسرقة . لا يكفي لإثبات أن القتل تم بقصد السرقة . مثال لتسبيب معيب .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		٢٦ - الدفع ببطلان الإعراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . دفع جوهرى . إفعال الحكم الرد عليه إخلال بحق الدفاع . مثال لتسبيب معيب .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		٢٧ - إيراد الحكم في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع . لا معين لما من الأوراق . يعيبه بالخطأ في الإسناد
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢٨ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .
٤٠٨	٨٧	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٢٩ - مجرد إثبات الحكم بعدم الجاني إتيان الفعل المادى الذى أدى إلى الوفاة . عدم كفايته تدليلا على توافر قصد إزهاق الروح لديه . مثال فى وفاة نتجت من صمق تيار كهربائى .
٤١٩	٨٩	(الطن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧٤)
		٣٠ - دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . دفاع جوهري .
		التفات الحكم عنه . قصور .
٤٥٨	٩٧	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥/٥/١٩٧٤)
		٣١ - جريمة بيع مشتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع . المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل .
		أركانها ؟
		تمسك الطاعن . أمام درجتى التقاضى . بعدم علمه بالتقليد . دفاع جوهري لاتجاهه إلى نفي أحد أركان الجريمة . إغفال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض .
		متى يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟
٤٦٦	٩٩	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)
		٣٢ - نعت الدفاع بعدم الجدية . لمجرد التأخر فى إبدائه .
		غير مقبول . أساس ذلك .
٤٧٤	١٠١	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
٤٨٣	١٠٣	٣٣ — خطأ المحجني عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . مادام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور . (الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)
٤٨٦	١٠٤	٣٤ — القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . وهن بالإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ويخلو الحكم من عيوب التسبب . مثان لتسبب معيب . إغفال الحكم استظهار أثر خطأ المتهم في وقوع الحادث . قصور . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)
٧٢٤	١٥٦	(والطن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٤)
٤٩١	١٠٥	٣٥ — إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الخصوم . يعيب إجراءات المحاكمة . أساس ذلك . (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)
٤٩٤	١٠٦	٣٦ — تسليم المال بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة . تمسك الطامن بأن علاقته بالمحجني عليه بدنيته وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات . جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه . قصور . مثان . (الطن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٤)
		٣٧ — الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدموى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .

حكم	الصفحة	القاعدة
٥٣٢	١١٤	إحتواء ملف الدعوى على شهادة مرضية مؤثر عليها من المحكمة . عدم التعرض لهذه الشهادة . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
٥٣٦	١١٥	٣٨ - سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة بإبان ركن الخطأ . والتدليل عليه . مجرد مصادمة الطاعن بسيارته المحنّية عليه . عدم اعتباره دليلاً على الخطأ . (الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
٧٠٨	١٥٣	(والطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣)
		٣٩ - المقصود بالحدث في حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟ مناطق صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يجاوز الثمانية عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن في هذه الحال ركونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها . (الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٣٨	١١٦	٤٠ - تقدير المحكمة سن المتهم دون تناوله بالبحث والتقدير وإتاحة السبيل له وللنيابة لإبداء ملاحظتهما . قصور . (الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٣٨	١١٦	٤١ - تقدير جدية التعريات المسوغة للاذن بالتفتيش . موضوعي . الدفع بطلان إذن التفتيش . جوهرى . وجوب تعرض الحكم له . ما دام قد استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . ولا كان قاصراً . (الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٥٨	١١٨	(والطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٦/١٢/١٥)
٨٥٢	١٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ — شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن به . الاتجار في المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار . صدور إذن التفتيش استنادا إلى تحريرات . تنفيذ معاودة المتهم مناولته نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه . قضاء الحكم بأن الإذن صادر عن جريمة لم تقع . خطأ في تطبيق القانون .
٦٢١	١٣٣	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٤٣ — خلط الحكم دفاع متهم بآخر . ينفي عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها . أثر ذلك ؟
٦٢٩	١٣٥	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٤٤ — عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى قد يترتب على صحته انقضاء المسؤولية قصور يعيبه . مثال في قتل خطأ .
٦٣٢	١٣٦	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٤٥ — حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد . عدم ومناطه ؟ مثال لتسييب مهيب في حالة تلبس .
٧٦٥	١٦٥	(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		٤٦ — ادعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية يبرن ما يمكن نسبته إليه من خطأ . وبين وفاة المحنى عليه بمقولة تسلمه إلى حمام السباحة خلصة بملابس الاستحمام وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سابقة تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذله غاية جهده لإقناع المحنى عليه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتكلى برأيها فيها . كما قد يترتب على ثبوته من انقضاء المسؤولية الجنائية والمدنية .
٧٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤٧ — رفع دعوى التزوير عن سند . قضت المحكمة المدنية برده وبطلانه . وجوب بحث المحكمة الجنائية الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفائها بسرد وقائع الدعوى المدنية بانية حكمها عليه . قصور .
٨١٥	١٧٤	(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٤٨ — رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله خارج نطاق الرقابة الإجرامية . دون استجلاء مدى نطاق تلك الرقابة وحصول التفتيش داخلها . قصور يعيب الحكم .
٧٩٢	١٧٦	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		٤٩ — إحلال المحكمة نفعها محل الحبس . في مسألة فنية بحث . إخلال بحق الدفاع .
		انتهاء المحكمة إلى أن مرض الطاعن بالشلل النصفى . وتصاب الشرايين . لا يجوز أن دون حمله آلة الاعتداء . بغير التحقق من ذلك بمعرفة المختص فنيا . يعيب حكمها .
٨٤٩	١٨٣	(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		٥٠ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . معناه . أثره ؟
٨٥٥	١٨٥	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		٥١ — خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة حين عرضت للعينة . كدليل . كانت ملزمة به إماما شاملا يبيء لها تعرف الحقيقة .
		يعجز محكمة النقض عن تبين صحة الحكم من فساده . مثال ؟
٨٧٢	١٨٩	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
		٥٢ — استناد الحكم على تقارير . رغم ما فيها من اختلاف في النتيجة . تناقض يعيب الحكم . مثال في إختلاس .
٩٠٦	١٩٨	(الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)

راجع أيضا : اسباب الإباحة وموانع العقاب :
"الدفاع الشرعي" :

(القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٨٣٩)

وإعلان :

(القاعدة رقم ١٧٨ بالصحيفة رقم ٨٣٠)

وتقليد :

(القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٨٥٩)

وحكم . "بيانات الديباجة" :

(القاعدتان رقم ٣٨ و ١٠٢ بالصحيفتين رقمي ١٦٩ و ٤٧٨)

وختل :

(القاعدة رقم ١٩٧ بالصحيفة رقم ٩٠٢)

وقتل عمد :

(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٨٥٥)

ومواد مخمرة :

(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٨٨٧)

(ج) التسبب غير المعيب :

١ - حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه
موضع الريب والظنون .

إقرار الطائفة بأمور الضبط القضائي . أثر استيقافه إياها -
بمارستها الدعارة . يجوز له القبض عليها . مادامت محكمة الموضوع
قد اطعمت في حدود سلطاتها التسييرية إلى توافر مبرر
الاستيقاف .

(المجلد رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ١١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية . عنصر من عناصر الاستدلال . حق محكمة الموضوع في تقدير قيمته والأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وغيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه .
		الأقوال التي يدلى بها المتهم في حق غيره من المتهمين . تجعله شاهداً لإثبات ضدهم .
٤٨	١١	(الظن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٣ - عدم تطلب القانون طريق إثبات معين لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدهارة .
		إثبات الحكم اعتياد الطاعة ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز لقاء أجر . كفايته لإثباتا لتوافر أركان الجريمة .
		لا معقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدهارة .
٤٨	١١	(الظن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٤ - إعادة المحاكمة لسقوط الحكم النهائي في الجنايات .
		لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبسداة في المحاكمة النهائية . بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .
		النهي على المحاكمة عدم إعادة مناقشة الطيب الشرعي الذي حصل فيه المحاكمة النهائية . لا محل له . مادام الطامن لم يطلب ذلك .
٥٤	١٢	(الظن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣٤٠ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)

٥ - سماع دفاع المتهم وتحقيقه مناطه أن يكون هذا الدفاع منتجاً في الدعوى . وضوح واقعة الدعوى لدى المحكمة مؤداه جواز الالتفات عن تحقيق ذلك الدفاع شريطة أن يبين الحكم سبب عدم إجابته إليه " مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ " .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣) ١٩ ٨٠

٦ - إبانة الحكم كافة أركان جريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن ركناً إلى الأدلة القولية والفنية السائغة التي أوردتها والتي ترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه . عدم جواز المجادلة في توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض " مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ " .

الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائفاً . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣) ١٩ ٨٠

٧ - التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . مثال لتسبيب سائق في إثبات توافرها .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٣ ٨٠

الصفحة	القاعدة	
١٠٣	٢٤	<p>٨ - لا تريب على المحكمة إن هي أوردت مؤدى شهادة للشهود بحلة واحدة ونسبته إليهم جميعا طالما كانت شهادتهم قد تلاقت على واقعة واحدة لا خلاف بينهم عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)</p>
١١٥	٢٧	<p>٩ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إلى من أدلة وعناصر الدعوى متى كان استخلاصها سائفا .</p> <p>اطه ثنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها يعتبر أطراحا لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تلزم بيان حلة أطراحها . مثال لتسبيب سائق في جريمة إحراز مواد مخدرة .</p> <p>— ضبط قطاع من الأفيون بأحد الأطقاق لا يلزم منه بالضرورة تخلف آثار به .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)</p>
١١٩	٢٨	<p>١٠ - قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثيرها بسبب تحريره أو الغرض منه . النسي بان تحرير الشيك كان تأمينا لعمليات تجارية لا يقبل .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)</p>
١١٩	٢٨	<p>١١ - تأسيس المدعية طلبها على تعويض الضرر الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لا على قيمة الشيك . والقضاء لها بالتعويض على هذا الأساس . لا محل للقول بانتفاء الضرر إستنادا إلى أن الشيك لم يكن يمثل مديونية . ما دام ذلك لا يفيد بذاته إنتفاء الضرر .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)</p>

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر والفعل الناشئ من الجريمة دون قيمة الشيك . تتوافر به شروط قبولها .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		١٣ — إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضى بالتعويض بسببه . كفايته بيانا لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		لا على المحكمة إن هي التفتت عن الدفاع غير المنتج . الزعمى على المحكمة عدم نذرها خبير لتحقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدانته .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		١٤ — عدم رد الحكم على الدفع ببطلان ضبط المستندات لدى الطاعن . لا يعيبه . ما دام لم يعول على أى دليل مستمد من تلك المستندات ولم يشر إليها في مدوناته .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		١٥ — الزعمى ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطاعنة باعتراف باقي المتهمات وبأقوال الشهود المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .
١٣٨	٣١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		١٦ — كفاية أن تقوم لدى موظف الجمرية . الذى له صفة الضبط القضائي . حالة تم عن شبهة تهريب جمرى . ليكون له حق التفتيش . توافر قبود القبض والتفتيش المنصوص عليها فى قانون الإجراءات غير لازم .

العدد	رقم	القائمة
		الشبهة المقصودة . تعريفها . تقدير توافرها منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .
١٥١	٣٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ١٧ - إثبات الحكم ان المساعد الإداري بالجرم قام بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجرمية تحت إشراف مأمور الجرم . الذي له صفة الضبط القضائي . بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهما . كفايته ردا على الدفع بطلان التفتيش . أساس ذلك ؟
١٥١	٣٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨) ١٨ - إلتفات الحكم عن الرد على ما أثارت الطاعنة من وجوه دفاع موضوعي لا يمييه . طالما أقام قضاؤه على أسباب منتجة له .
١٦٩	٣٨	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢) ١٩ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستأهل ردا صريحا .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥) ٢٠ - الطريق العام . مكان عمومي بطبيعته . إثبات الحكم وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥) ٢١ - اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذي استخرج المخدر من جسمه . كفايته ردا على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلا .
١٩٥	٤٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - الخطأ الجسيم في صدد تطبيق المادة ١١٦ مكرّب حقوقات صوره : الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . صورة من الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعتول للموظف العادي في مثل ظروفه وقوامه تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الجاني أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها . تقدير ذلك الخطأ هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .
٢٣٦	٥٤	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٢٣ - الدفاع الظاهر البطلان لا يستوجب ردا . (الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
٢٣٦	٥٤	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣١)
٣٤٠	٧٤	
		٢٤ - زنا المرأة . جواز إثباته بطرق الإثبات كافة . مثال لتسبيب سائق . ٣ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى . مجادلتها في ذلك أمام النقض لا تجوز . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٢٥٨	٥٨	
		٢٥ - الأصل تجريم أى مساس بجمع الإنسان . أباحة فعل الطبيب . أسامها استعمال حقا مقروا بمقتضى القانون . مسائلة من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب مما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبيب سائق في عملية ختان أجرتها قابلة . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٢٦٣	٥٩	

حكم	القائمة	الصفحة
	٢٦ — استدلال الحكم استدلالا سائغا على توافر حالة التلبس بالجريمة التي دان الطامن بها . أثره . صحة القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه . استطراد الحكم بعد ذلك إلى القول بأن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لا تمكنه من استصدار إذن من النيابة بالتفتيش لا أثر له . مثال في جريمة إحرار مخدر .	
٣٨٦	٦٣ (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)	
	٢٧ — الجدل في القوة التدليلية لأقوال الشاهد . دفاع موضوعي . لا تلتزم المحكمة أساسا بالرد عليه .	
٣٨٦	٦٣ (الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)	
	٢٨ — الإكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة . مبررانه في حق كل من ساهموا فيه .	
	إثبات الحكم . اتفاق الطامن وأخوين وارتكاب الطامن فعل الاختلاس . بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم .	
	اعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة بالإكراه .	
٣١١	٦٨ (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)	
	٢٩ — عدم جواز النعي على المحكمة بقودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .	
٣٥٥	٧٧ (الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١)	
	٣٠ — استخلاص الحكم علم المتهم بأن ما يحزره مخدرا .	
	بما يسوغه . كفايته ردا على الدفع بانتفاء هذا العلم .	
٣٧٨	٨٢ (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)	

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - كفاية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالإبراء مادام أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مثل .
٣٨٥	٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٥٧٣	١٢٢	(والطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
٦٥٤	١٤١	(والطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
٦٩٧	١٥٠	(والطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧)
		٣٢ - تطابق الدليل القولي مضمون الدليل الفني . ليس بلازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .
٣٩٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		٣٣ - تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
٣٩٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		٣٤ - التناقض الذي يعيب الحكم . هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها بعضها .
٤١٦	٨٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)
٧٥٦	١٦٣	(والطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٠٤)
		٣٥ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار .
٤١٦	٨٨	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ — أخذ الحكم بأقوال الشاهد . مفاده إطراحه جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجملة على عدم الأخذ بها .
٤٢١	٩٠	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
٥٢٣	١١٢	(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٣٧ — حق محكمة الموضوع في الاعراض عن أقوال شهود النفي دون الإشارة إليها . قضائها بالإدانة . كفايته ردا على أقوالهم .
٤٢١	٩٠	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٣٨ — النفي على الحكم بالتناقض دون الإفصاح عن ماهيته . وخلو الحكم من التناقض . غير سديد .
٤٢١	٩٠	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٣٩ — عدم بيان الحكم وبجه الضرر المادي والأدبي . لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض . ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .
٤٤٧	٩٥	(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٤٠ — القضاء بالبراءة لاحتتمالات ترجحت لدى القاضي . كفايته . النفي بقيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيره . لا يقبل . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة لتشكك في علم المتهم بوجود المخدر داخل العمود المضبوط معه .
٤٦١	٩٨	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		٤١ — كفاية التشكك في إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . مثال لإطراح الدليل المستمد من التسجيل الصوتي .
٤٦١	٩٨	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - المحاكمات الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه . حقه في الاخذ بأقوال الشاهد . وفي تجزئتها . الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما قصده منها . (الطن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٤٩٧	١٠٧	٤٣ - الاشتراك . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . إعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملايساتها لأسباب سائغة . كفايته . مثال . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٥٠٤	١٠٨	٤٤ - الفعل الجنائي . جواز إثباته بكافة الطرق القانونية . تضمن ذلك في ذات الوقت . إثبات تصرف مدني يتجاوز نصاب الإثبات بالبينة . لاهيب . (الطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
٥٤	١١٠	٤٥ - شمول التحريات أكثر من شخص في بلاد مختلفة . وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يدل . بذاته . على عدم جدية التحريات . إغفال الحكم ما تضمنته التحريات وإذن التفتيش عن آخرين خير الطاعن . لا يعيبه لعدم اتصاله بموضوع الدعوى المطروحة . (الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٢٢	١١٢	٤٦ - حق المحكمة في الأخذ بأقوال شهود الإثبات والإعراض عن قلة شهود النفي . دون بيان الصلة أو الإشارة إليها . (الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٢٣	١١٢	

الصفحة	القاعدة	حكم
		٤٧ - استخلاص الإدانة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيب الحكم .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢) ٤٨ - كفاية إيراد الحكم ما يدل على تحقق قصد الاختلاس .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ٤٩ - النعي على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأنحف غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للسادة ٣٢ عقوبات .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ٥٠ - عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل في الدعوى . مادام له أصل فيها . مثال .
٥٤٦	١١٧	(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣) ٥١ - عدم التقيد بقواعد الإثبات المدنية . عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة .
٥٧٣	١٢٢	(الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩) ٥٢ - إدلاء المتهم أقوالاً فيها معنى الاقرار بالتهمة المسندة إليه . تسمية الحكم لها اعترافاً . انحسار دعوى الخطأ في الاستناد عنه . مثال في جريمة زنا .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) ٥٣ - تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الإثبات . موضوعي .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١١)

الصفحة	القائمة	
		٥٤ - حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق . ولو خالفت أقواله أمامها .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٥٥ - وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها . مرجعه محكمة الموضوع .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٥٦ - إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته ردا على إثارة الشك في أقوال الشهود وتلقيق الاتهام .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٥٧ - عدم رسم القانون صورة تعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه .
٦٠٤	١٢٩	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٥٨ - عدم التزام المحكمة إيراد أدلة لم تقم عليها قضائها .
٦١٧	١٣٢	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٥٩ - قول المجنى عليها إنها عاملة بالأجرة . لدى المتهم بهتك عرضها . استخلاص الحكم منه توافق الطرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ ، ٢٦٩ عقوبات . له أصله في الأوراق . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
٦١٧	١٣٢	(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٦٠ - التفات الحكم عما أبدى من دفاع في موضوع الاستئناف صحيح . ما دام قد انتهى إلى عدم قبول الاستئناف شكلا .
٦٤٣	١٣٩	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)

الصفحة	القاعدة	حكم
		٦١ - تأسيس البراءة على عدم توافر أركان الجريمة . كفايته تسديدا لرفض الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة والتعويض . حتى يصح ؟
٦٤٨	١٤٠	(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٧/١٩٧٤)
		٦٢ - عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على السكحول المضبوط . لا يعيبه . ما دام قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على السكحول قد تكفل بذلك .
٧٤٠	١٦٠	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		٦٣ - التزيد الذي لا يعيب الحكم . مثال .
٧٧٧	١٦٨	(الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/١٢/١٩٧٤)
		٦٤ - انتهاء المحكمة إلى عدم قدرة أحد المتهمين على ارتكاب القتل وحده . استنادا إلى تقرير طبي يؤيد ذلك . كفايته ردا إلى حالة ارتكاب ذلك المتهم الجريمة وحده .
٧٩٨	١٧٢	(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)
		٦٥ - تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك ؟
٨٠٨	١٧٣	(الطن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٤)
		٦٦ - منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ تعبيره . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة التنقض .
٨٨	١٧٥	(الطن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٤)
		٦٧ - تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي والضرر . في جريمة التزوير . غير لازم . مادام قيامهما مستفادا من مجموع حياراته .

القائمة	المقدمة
	عدم جدوى النعمى على الحكم قصوره فى بيان القصد الجنائى والضرر فى جريمة التزوير . مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .
٨٦٦	١٨٨ ... (الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٠٦) ...
	(د) مالا يعيب الحكم فى نطاق الدليل :
	١ - عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقوم عليه قضائها . استقاطها . إيراد أقوال بعض الشهود . مفاده إطراحها .
٤٨	١١ ... (الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ...
	٢ - العبرة فى التاريخ الذى نطق فيه بالحكم . هى بحقيقة الواقع .
	الخطأ المسمى البحث . فى إثبات تاريخ صدور الحكم بحضور الجلسة . على خلاف ماورد بالحكم . لا يؤثر فى سلامته . مثال .
٣١٧	٤٩ ... (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠) ...
	٣ - السهو الواضح . لا يغير من الحقائق المعلومة لدى الخصوم . مثال فى خصوص إغفال ذكر صفة أحد الخصوم .
٣١٧	٤٩ ... (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠) ...
	٤ - إثبات الحكم معاقبته الطاعن بمواد حددها من قانون تبين أنه حل محله قانون آخر لا يعنيه . مادام قد أورد الرصف القانونى الصحيح للواقعة وكانت قد بقيت معاقبا عليها بذات المواد من القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بالمقضى بها تدخل فى حدود تلك المقررة بالقانون الأخير .
٥٧٦	٦١ ... (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢) ...

الصفحة	القاعدة	
		٥ - التناقض في أقوال المجنى عليها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك .
٣١١	٦٨	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
		٦ - خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يقدح في سلامته . مادامت المحكمة لم ترتب عليها الأثر القانوني للاعتراف .
٤٣٨	٩٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٩)
		٧ - التفات حكم البراءة عن الرد على أحد أدلة الاتهام . لا يعيبه . ما دام قد اشتمل على ما يفيد أنه فطن إليه . مثال .
٤٦١	٩٨	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		حجية الحكم : راجع : إثبات "قوة الأمر المقضى" .
		بطلان الحكم :
		١ - بطلان الحكم . شموله كافة أجزائه بما فيها المنطوق . إحالة الحكم الاستثنائي على منطوق الحكم الابتدائي الباطل لقصور أسبابه . بطلان الحكم الاستثنائي . ولو كان قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة .
٤١	٩	(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٥)
		٢ - المعارضة في الحكم القيايى الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا التمهيل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه

		<p>مهيّج ونمت عند هذا الحد ، وإن رأت أنه خاطيء ألفتهم انتقالات إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل العقوبة المقضى بها لصالح المعارض .</p> <p>تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقضى بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف .</p> <p>أثره . بطلان الحكم .</p>
٢٢٩	٥٢	<p>(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)</p> <p>٣ - المادة ٣١٢ إجراءات . ترتيبها البطلان إذا مضت ثلاثون يوما دون توقيع الحكم . سبعاث الثمانية أيام المنصوص عليه فيها . لا بطلان على مخالفتها .</p>
٣٦١	٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/٤/١٩٧٤)</p> <p>٤ - تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لعذر قهري . هدم صحة الحكم الصادر في المعارضة . محل تقدير العذر القهري المساع من حضور نظر المعارضة . يكون عند نظر الطعن في الحكم . وجود المعارض بالخارج في عمل رسمي . عذر قهري يمنعه من حضور المعارضة .</p>
٦٢٥	١٣٤	<p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧٤)</p> <p>٥ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : إعتباو الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .</p>
٦٣٥	١٣٧	<p>(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/٦/١٩٧٤)</p> <p>٦ - قضاء الحكم على غير سند من الأوراق . بطلانه . مثال .</p>
٨٥٥	١٨٥	<p>(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤)</p> <p>راجع أيضا : " حكم " إحدازه والتوقيع عليه .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٣ بالصيغة رقم ٣٤٧)</p>

(خ)

خبرة . خبز . خطأ . خطأ جسيم . خطف . خلط الدخان
خيانة أمانة .

خبرة

راجع : إثبات . " خبرة " .

خبز

١ - نقص وزن الخبز الساخن من المقرر . أو نقص وزنه
بعد التهوية المقررة مع خصم نسبة التسامح القانونية . توافر
أى من الصورتين . تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن .

(الملحق رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ٧٣٦ ١٥٩

٢ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا
خاصا . علم المنتج أو الصانع بخالفه فعلة للقانون . أو قعوده
عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة .

(الملحق رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ٧٣٦ ١٥٩

خطأ

١ - إبانة الحكم كافة أركان جريمة القتل الخطأ التى دان بها
الطامن ركنا إلى الأدلة القولية والفنية السائغة التى أوردتها والتى
ترتد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه . عدم جواز
المجادلة فى توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام
محكمة النقض . مثال لتسييب غير معيب فى جريمة قتل خطأ .

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفا . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٠	١٩	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٣ — الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . يؤدي ذلك : أن صاحب البناء لا يسأل عن الأضرار الناتجة من تلك الأعمال إلا إذا كانت جارية تحت إشرافه الخاص . قيام مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته مؤداه أنه هو الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه . مثال لتسبيب غير معيب .
٨٠	١٩	(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٤ — قول الحكم أن السرعة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث . لا يغني عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجني عليه . مثال لتسبيب معيب .
٢٥٢	٥٦	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٥ — خطأ المجني عايه . لا يسقط مسؤولية المتهم . مادام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تدخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .
٤٨٣	١٠٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٤٨٦	١٠٤	٦ - خطأ المضرور . عدم رفعه مسئولية المتهم . وإن جاز أن يخففها . عدم استظهار الحكم مبلغ تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
٥٣٦	١١٥	٧ - سلامة الحكم بالإدانة في الجرائم غير العمدية . مشروطة ببيان ركن الخطأ . والتدليل عليه . بمجرد مصادمة الطاعن بسيارته المجنى عليه . عدم اعتباره دليلاً على الخطأ . (الطن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
٧٠٨	١٥٣	٨ - وجوب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرور رابطة سببية بينهما . رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني . متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية . إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية حملة دون تفنيده بما ينفيه . قصور . (الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢)
٧٨٧	١٧٠	٩ - إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تسلله إلى حمام السباحة وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . ورغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لإنقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية . (الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال ؟ (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
٧٩٢	١٧١	
		خطأ جسيم راجع : إهمال جسيم . (القاعدة رقم ٤٠ بالصيغة رقم ٢٣٦)
		خطف ١ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحيل أو الاكراه . تحقيقها بأبعادها عن مكان خطفها . أيا كان . بقصد العبث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفريب بها وحملها على وقاع الجاني لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها مسلب إرادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبيب سائق على توافر الجريمة . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
٤٣٨	٩٤	
		٢ - ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعي . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
٤٣٨	٩٤	
		قصود الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى الذي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة . هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف . مكان الخطف . لا أثر له على الجريمة . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٤٣٨	٩٤	

القامدة | الصفحة

خلف الدخان

راجع : دخان وغش .

(القامدة رقم ٦٦ بالصحنة رقم ٣٠٠)

خيانة أمانة

راجع : تبديد

(د)

دخان . دستور . دمار . دعوى جنائية .

دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفع

دخان

راجع : تبغ .

(القواعد أرقام ٦١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٣ ، بالصفحات

أرقام ٢٧٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣٨٢)

دستور

راجع : حكم .

(القامدة رقم ١ بالصحنة رقم ١٢)

وقانون .

(القامدة رقم ٣١ بالصحنة رقم ١٣٨)

دعارة

١ — عدم تطابق القانون طريق إثبات معين لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة .

إثبات الحكم اعتياد الطاعنة ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز . لقاء أجر . كفايته . إثباتا لتوافر أركان الجريمة .
لامعقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة .

٤٨ ١١ (الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)

٢ — إتفاق الطاعنة خارج القطر مع مصريتين على تخريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للأشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الأولى في دولة أخرى يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١

١٦٩ ٣٨ (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

٣ — العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها . تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضا مشروعا مادام الجاني يضمّر غرضا آخر هو البغاء . استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب وصولها مباشرة لا يلزم بل يكفي أن يكون الجاني قد انصرف قصده إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء .

١٦٩ ٣٨ (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
١٦٩	٣٨	٤ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنفي عليها بشئ تنفي به مصلحتها في الطعن . مثال في دعارة . (الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
٢٩٥	٦٥	٥ - ركن الاعتياذ في إدارة محل للدعارة على موجب حكم المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لا أثر يرب على المحكمة إن هي عولت في إثباته على إقرار المتهمين . هــ ذلك ؛ أن القانون لم يستلزم طريقاً معيناً لإثباته . مثال لتسبيب غير معيب . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
٧٥٠	١٦٢	٦ - اشتراك مدني مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته . اختصاص القضاء العام بمحاكمتها . أساس ذلك ؟ مثال في جريمة هطارة . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
راجع أيضاً : إلتفاف وقبض . (القاعدة رقم ١١ بالصفحة رقم ٤٨)		

دعوى جنائية

تحريرها :

١ - العلم الذي يبدأ به ميعاد ثلاثة أشهر المقصورة بالمادة ٢/٣ إجراءات لتقديم الشكوى . وجوب أن يكون علماً يقينياً .

الصفحة	القاعدة	
		إقامة الحكم قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على افتراض عليه بالوقائع موضوعها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على إقامتها . قصور .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢)
		٢ — القضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية إستنادا إلى عدم رفعهما بمعرفة المجني عليه أو وكيله الخاص . إستنادا إلى المادة ١/٣ إجراءات . وثبوت أنهما رفعا بناء على طلب المجني عليه وأن توقيع المحامي على هامش الصحيفة كان لبلوغ قيمة الدعوى نصاب الاستئناف نفاذا لقانون المحاماة يعيب الحكم .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٢)
		٣ — مريان حكم المادة ٣١١ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر . تنازل الزوجة المجني عليها في جريمة التبديد عن دعوها . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم .
٥٩٩	٢٧	(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٤ — تحقق قيد رفع الدعوى الجنائية . المنصوص عليه في المادة ٦٣ إجراءات إذا كانت الجنائية أو الجنحة قد وقعت من الموظف . أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . فحسب . تحقق مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . إذا وقع الفعل الضار من الأخير أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . أو إذا كانت الوظيفة قد ساعدته أو هيأت له بآية طريقة فرصة ارتكابه .
٦٨٠	١٢٦	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - سكوت المجنى عليه عن تقديم الشكوى في جرائم المادة ٣ إجراءات. في الأجل المحدد. اعتباره تنازلا عن الحق في الشكوى بما لا يقبل لإثبات العكس .</p> <p>تقديم الشكوى في الجرائم المذكورة . في الأجل المحدد . ينفي قرينة التنازل . ويحفظ للإجراء أثره . ولو تراخت النية في تحريك الدعوى الجنائية . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . في هذه الحالة . غير مقبول .</p>
٨٠٨	١٧٣	<p>(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)</p> <p>نظرها والحكم فيها :</p>
٤٧٤	١٠١	<p>١ - الالتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعجزه من حمل آلة الاعتداء . عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)</p>
٤٧٤	١٠١	<p>٢ - نعت الدفاع بعدم الجدية . لمجرد التأخر في إبدائه . غير مقبول . أساس ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)</p>
٥١٤	١١٠	<p>٣ - للحكمة الاستغناء من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)</p>
٥١٤	١١٠	<p>٤ - عدم إجابة المحكمة طلب إعادة الدعوى للمرافعة - بعد حجزها للحكم - لتحقيق دفاع لم يبدیه الطالب أمامها بالجلسة لا إخلال .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
٥٦٤	١٢٠	<p>هـ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الموضوع . وقوع بطلان في الإجراءات أمامها . على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الموضوع . قضاؤها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . خطأ . المادة ١٩٤/١ إجراءات . (الطن رقم ٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)</p> <p>إنقضاؤها</p> <p>(١) بالتقدم .</p> <p>١ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . قاطع للدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو تم في غيبة المتهم .</p> <p>تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعد تلييه المتهم في جلسة سابقة للحضور . إجراء قضائي من إجراءات المحاكمة قاطع للدة .</p> <p>حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع . وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة . (الطن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)</p> <p>٢ - أسر المحكمة بالضبط والإحضار . أو إعلار المتهم بالجلسة . قطعهما لتقدم الدعوى الجنائية . المادة ١٧ إجراءات جنائية .</p> <p>انقطاع التقدم بالنسبة لأحد المتهمين . أثره . انقطاعه بالنسبة للمتهمين الآخرين . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧)</p>
٧٠٤	١٥٢	

الصفحة	القائمة	
		٣ — مريان مدة سقوط الدعوى الجنائية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية . على الجرائم التي عدتها المادة ٤٢ من هذا القانون . لحسب .
٨ ٨	١٧٣	(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		٤ — مضى مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات . منذ تقرير النيابة بالظن ومرض الظن على المحكمة . انقضاء الدعوى بمضى المدة .
٩٠٢	١٩٧	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)
		(ب) بالحكم النهائي :
		راجع . دفع . " الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها " .
		(القائدان رقم ٨٠ و ١٥٨ بالمحيتين رقم ٢٧١ و ٧٣١) .
		دعوى مباشرة
		١ — العلم الذي يبدأ به ميعاد ثلاثة أشهر المقررة بالمادة ٢/٣ إجراءات لتقديم الشكوى . وجوب أن يكون علمها يقينياً . إقامة الحكم قضاءه بعدم قبول دعوى الطامن على اقتراض قائمه بالوقائع موضوعها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على إقامتها . قصور .
٢٧١	٦٠	(الطن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)
		٢ — انقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية إستناداً إلى عدم روعهما بمعرفة الجنى عليه أو وكيله الخاص . إستناداً إلى المادة ١/٣ إجراءات . وثبوت أنهم با رفقنا بناء على طلب

الصفحة	القائمة	
		المجنى عليه وأن توقيع المحامى على هامش الصحيفة كان لبلوغ قيمة الدعوى نصاب الإستئناف قذا لقانون المحاماة يعيب الحكم .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		دعوى مدنية
		(١) نظرها والحكم فيها :
		١ — التعويض عن الضرر الأدبى . شخصى لا يتعدى المجنى عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة المجنى عليه . إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدنى .
		إتهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث المجنى عليه وانتقل إلى ورثة الأخير . دون التدليل على توافر شروط المادة ٢٢٢ مدنى . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره فى تقدير المحكمة لمقدار التعويض .
٢٧١	٨	(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٥/١/١٩٧٤)
		٢ — هيئة النقل العام . هيئة مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالي فهى ليست مصلحة حكومية عدم إعفائها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى . المادة ٩٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية .
٦٥	١٥	(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٤)
		٣ — خسران المتهم والمستول عن الحقوق المدنية دعواها المدنية . إلزامهما بمصاريفها ابتدائيا واستئنافيا . تضامنها فى الوفاء بهذا الإلتزام إذا كانا متضامنين فى أصل التزامهما المقضى فيه . المواد ٣٢٠ ، ٣٢١ إجراءات و ١٨٤ مرافعات .
٦٥	١٥	(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٧/١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تأسيس المدعية طلبها على تعويض الضرر الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لا على قيمة الشيك . والقضاء لها بالتعويض على هذا الأساس . لا محل للقول بانتفاء الضرر إستنادا إلى أن الشيك لم يكن يمثل مديونية . ما دام ذلك لا يفيد بذاته إنتفاء الضرر .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٥ — تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة دون قيمة الشيك . تتوافر به شروط قبولها .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٦ — إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضى بالتعويض بسببه . كفايته بيانا لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٧ — الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات . لا يقبل ممن لا شأن له بالبطلان . ليس للمحكوم عليه النعى على الحكم بالبطلان لعدم إخطار المدعى المدني بالجلسة وصدور الحكم في غيبته .
١٩٢	٤٢	(الطن رقم ١١٦ لسنة ٤٦ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤)
		٨ — نقص الحكم بالنسبة إلى المتهم يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك ؟
٢٥٢	٥٦	(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		٩ — القضاء بعدم قبول ادعويين الجنائية والمدنية إستنادا إلى عدم رفعهما بمعرفة المحنى عليه أو وكيله الخاص . إستنادا إلى المادة ١/٣ إجراءات . وثبوت أنهما رفعتا بناء على طلب

الصفحة	القاعدة	
		المجنى عليه وأن توقيع المحامي على هامش الصحيفة كان لبلوغ قيمة الدعوى نصاب الاستئناف تقاضا لقانون المحاماة . يعيب الحكم .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)
		١. - تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ إجراءات جنائية . النعى على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص في تلك الدعوى . غير جائز .
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
		١١ - عدم بيان الحكم وجه الضرر المادي والأدبي . لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .
٤٤٧	٩٥	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		١٢ - المسؤولية المدنية . إيجابها . تعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان الضرر ماديا أم أدبيا .
٤٤٧	٩٥	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		١٣ - الحكم برفض الادعاء بتزوير الخالصة . لاجية له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . مادام الفصل فيه لم يكن لازما للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار شيك بدون رصيد . أو في وصفه القانوني وفي نسبته إلى المتهم . أثر ذلك : إنتفاء مصلحة الطاعن في الطعن بالنقض في الحكم الفرعي .
٤٧٠	١٠٠	(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٢)

الصفحة	المقابلة	
		١٥ — خطأ الجني عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .
٤٨٣	١٠٣	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٥ — اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية . رهن بتعلقها بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . تأسيس البراءة على عدم توافر أركان الجريمة . كفايته تسببا لرفض الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة والتعويض . متى يصح ؟
٦٤٨	١٤٠	(والطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		١٦ — شكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته لتبرئته ورفض الدعوى المدنية .
٦٤٨	١٤٠	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		١٧ — الاستئناف . نقله الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافعه . حضور المدعى المدني أمامها . في حالة عدم استئناف الحكم لا يكون إلا لطلبه تأييد الحكم الابتدائي بالتعويض .
٦٤٨	١٤	(والطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		١٨ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة . تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزائن في الدعوى أو حصول ضررها .
		عدم مثول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثاني درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية .
٧٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١)

راجع أيضا : تمويض .

(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٠٠)

(ب) الطعن في الأحكام الصادرة فيها :

١ - عدم جواز استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر ضده . إذا كان ما طلبه من تمويض لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . ولو كان التمويض المطالب به مؤقتا ، أو كان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١) ١٢٥ ٥٨٩

٢ - انغلاق باب الطعن بطريق الاستئناف . انغلاقه من باب أولى بالنسبة للطعن بطريق النقض . صدور الحكم برفض الدعوى المدنية التي لا يجاوز النصاب النهائي للقاضي الجزئي من محكمة ثاني درجة عند نظر استئناف المتهم حكم الإدانة والتعويض . عدم جواز الطعن فيه بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) ١٢٥ ٥٨٩

(ج) انتهاؤها بالوفاء :

افصح المدعى بالحقوق المدنية عن اقتضائه كل حقوقه . اعتبار دهواه المدنية غير ذات الموضوع .

(الطعن رقم ٦١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ١٢٧ ٥٩٩

الصفحة	القاعدة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع .
		(أ) ما يوفره .
		١ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٢ - شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٣ - عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
١٤٨	٣٣	(الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٤ - الدفاع الجوهري . هو الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى . أثر إخفائه ؟
١٨٣	٤	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
		٥ - قضاء الحكم الاستثنائي بالغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها عملا بالمادة ٤١٩ إجراءات جنائية . صلة ذلك . عدم تفويت إحدى درجتى التقاضى على المحكوم عليه .

الصفحة	القاعدة	
		قضاء محكمة ثاني درجة على خلاف ذلك في موضوع الدعوى المستأنفة دون إعادتها لمحكمة أول درجة خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٠١	٤٢	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
		٦ - مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات إن يكون المتهم عالماً علمياً بقبيلها باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .
		- إعلان المتهم باليوم الذي تأجل إليه البيع في مواجهة تابعه لا يكفي للقطع بثبوت علمه به .
		- أطراح الحكم لدفاع المتهم القسام على عدم علمه باليوم الذي تحدد للبيع لمجرد إعلان تابعه به دون استجلاء لقيام هذا الأخير بإبلاغه به . غير سديد .
٢١١	٤٧	(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
		٧ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . دفاع جوهري . إفعال تحقيقه أو الرد عليه يعيب الحكم .
٢١٤	٤٨	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤)
		٨ - اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة تهويل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المسهمة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات . إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي وردت باسم الإحالة وجرت محاكمة المتهم على أساسها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى تعديل الاتهام المسند إلى المتهم بإضافتها إلى ما أسند إليه أثناء

الصفحة	القائمة	
		المحاكمة ومواجهته بذلك تمكيناً له من إبداء دفاعه في خصوصها إخلال بحق الدفاع . مثال .
٣٢٢	٧٠	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		٩ — مجرد إثبات الحكم بعدم الجاني إتيان الفعل المسمى الذي أدى إلى الوفاة . عدم كفايته تدليلاً على توافر قصد إزهاق الروح لديه . مثال في وفاة نتجت عن صدمع تيار كهربائي .
٤١٩	٨٩	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)
		١٠ — تمسك الطاعن . أمام درجتي التقاضي . بعدم علمه بالتقليد . دفاع جوهري لاتجاهه إلى نفي أحد أركان الجريمة إغفال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض . مضى يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟
٤٦٦	٩٩	(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		١١ — الالتفات من تحقيق دفاع الطاعن بمجمله عن حل آلة الاعتداء . من طريق المختص فنياً . إخلال بحق الدفاع .
٤٧٤	١٠١	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٢ — نعمت الدفاع بعدم الجدية . لمجرد التأخر في إبدائه غير مقبول . أساس ذلك .
٤٧٤	١٠١	(الطن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٣ — إغفال المحكمة الاطلاع على المحور موضوع اللائحة بالتزوير في حضور المحكوم . عيب إجراءات المحاكمة أساس ذلك .
٤٩١	١٠٥	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — تسليم المال بموجب عقد من عقود الأثمان المبينة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة .
		تمسك الطاعن بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات . جوهري . يعود المحكمة عن تحقيقه . قصور . مثال .
٤٩٤	١٠٦	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		١٥ — القضاء في المعارضة . صحت . رهن بسماع دفاع المعارض . إلا إذا كان يخافه عن الحضور بغير عذر . لشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
		إحتواء ملف الدعوى على شهادة مرضية مؤثر عليها من المحكمة . عدم التعرض لهذه الشهادة إخلال بحق الدفاع .
٥٣٧	١١٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		١٦ — خلط الحكم دفاع متهم بآخر . يفيء عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها . أثر ذلك ؟
٦٢٩	١٣٥	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٧ — عدم معرض الحكم لدفاع جوهري قد يترتب على صحته إنتفاء المسئولية . قصور يعيبه . مثال في قتل خطأ .
٦٣٢	١٣٦	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٨ — توكيل المتهم محامين للدفاع عنه . تقسيمهما الدفاع بينهما . حضور إحداهما واستتجابه الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر دون حضوره . إلتهاف المحكمة عن هذا الطلب دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع .
٦٩١	١٤٨	(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)

الصفحة	القائمة
	١٩ - وجوب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما
	رابطه السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني .
	متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطه السببية ؟
	إطراح الحكم دفاع الطامن القائم على نفي رابطه السببية بحمله دون تقيده بما ينفيه . قصور .
٧٠٨	(الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤) ١٥٣
	٢٠ - استناد الحكم في الإدانة على أن إصابة المجنى عليه حدثت من المقتدوف الناري الذي أطلق في المرة الثانية بعد أن توقف الأول من الإطلاق . دون تحقيق دفاع الطامن باستحالة ذلك فنيا أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .
٧١٢	(الطن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٤) ١٥٤
	٢١ - إحلال المحكمة نفسها محل الخبير . في مسألة فنية بحث . إخلال بحق الدفاع .
	انتهاء المحنة إلى أن مرض الطامن بالشلل النصفي . وتصاب الشرايين لا يحولان دون حمله آلة الاعتداء . بغير التحقق من ذلك بمعرفة المختص فنيا . يعيب حكمها .
٨٤٩	(الطن رقم ١٥٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٩/١٩٧٤) ١٨٣
	(ب) ما لا يوفره .
	١ - إعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابي في الجنايات . لا يترتب عليه إصدار الأقوال والشهادات المبدأة في المحاكمة الغيابية . بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .

الصفحة	القائمة	
٥٤	١٢	النمی علی المحكمة عدم إعادة مناقشة الطییب الشرعی الذی مسئل فی المحكمة الغیابیة . لاعمل له . مادام الطاعن لم یطلب ذلک . (الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
٨٠	١٩	٢ — سماع دفاع المتهم وتحقیقه مناطه أن یكون هذا الدفاع منتجا فی الدعوی . و صرح واقعة الدعوی لدى المحكمة مؤداه : جواز الالتفات من تحقیق ذلک الدفاع شریطة أن یتبین الحکم منسب عدم إجابته إلیه " مثال لتسبیب غیر معیب فی جريمة قتل خطأ " . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
٨٠	١٩	٣ — الأصل أن محكمة ثانی درجة إنما تفصل علی مقتضى الأوراق . ما لم تر لزوما لإجراء تحقیق معین أو سماع شهادة شهود أوتدارك ما كان یجب أن تجریه محكمة أول درجة . (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
١٠٣	٢٤	٤ — تمسك الطاعن بأن استئصال طحال المجنی علیه لا یشکل عاهة مستدیمة لمرضه الذی أنقذه کل منفعة له قبل الاعتداء علیه دفاع موصوعی لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
١٠٣	٢٤	٥ — عدم تمسك المدافع عن الطاعن أمام المحكمة بتوافر حالة الدفاع الشرعی . أثره . عدم جواز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت واقعة الدعوی علی نحو ما أوردها الحکم المطعون فیه لا ترشح لقیامها . (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
١٠٣	٢٤	٦ — لا علی المحكمة أن هی التفتت عن الدفاع غیر المتبع أو كانت الواقعية قد وضحت لديها . النمی علی المحكمة عدم تدبیرها

الصفحة	القاعدة	
		خبير لتحقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدانته .
١١٩	٢٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٧١٥	١٥٥	(والطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٤)
		٧ — عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد . على كل شبهة يثيرها . اطمئنانها لأدلة الثبوت التي عولت عليها . مفاده : إطراحها لهذا الدفاع .
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — ١١/٢/١٩٧٤)
٥٢٣	١١٢	(والطن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤)
		٨ — عدم رد الحكم على الدفع ببطلان ضبط المستندات لدى الطاعن . لا يعيبه . مادام لم يعول على أي دليل مستمد من تلك المستندات ولم يشر إليها في مدوناته .
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
		٩ — إعراض المحكمة عن طلب سماع شاهد . لا تريب . مادام الطاعن لم يسلط الطريق المحدد لذلك في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لإجراءات .
١٢٦	٢٩	(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٦٥٤	١٤١	(والطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/١٠/١٩٧٤)
		١٠ — لتفات الحكم . من الرد على ما أثارته الطاعنة من وجوه دفاع موضوعية لا يعيبه . طالما أقام قضاءه على أسباب منتجة له .
١٦٩	٣٨	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — الدفع أو الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ؟ مثال .
٢١٧	٤٩	(الظمن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
٦٥٤	١٤١	(والظمن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		١٢ — مجرد القول بأن الطاعة والمحنى عليها كلاهما بدأ بالتعدى لا يفيد الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ولا يستوجب من المحكمة ردا .
		— ليس للطاعة أن تنهى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء لم تطلبه منها أو الرد على دفاع لم اثره أمامها . مثال في طلب ضم دعوى .
٢٢٢	٥٠	(الظمن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٣ — نقض الحكم يعيد الدعوى الى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم امتداد هذه القاعدة الى وسائل الدفاع .
		الذى على محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبدأة في المحاكمة الأولى أو الرد عليها . في غير محله . مادام الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الإحالة .
٢٥٨	٥٨	(الظمن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		١٤ — تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير . تختص به محكمة الموضوع .
		عدم التزام المحكمة بتدب خيرا آخر أو باعادة المسامورية الى الحبير ذاته .
		مثال لتسبيب سائق في جريمة إحداث عاهة من عملية ختان أخذ بالتقرير الفنى .
٢٦٣	٥٩	(الظمن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
٣٩٥	٨٥	(والظمن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٤)

الأمثلة	القائمة	
		١٥ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطالب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز . مثال لتسبب غير معيب في جريمة إدارة محل للدعارة .
٢٩٥	٦٥	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
		١٦ - لا على الحكم إغفاله الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال في جريمة إحراز سلاح .
٣٤٠	٧٤	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
		١٧ - عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .
٣٥٥	٧٧	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
٤٣٠	٩٢	(والطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٥٠٤	١٠٨	(والطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٧)
٦١٧	١٣٢	(والطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
٦٥٤	١٤١	(والطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
٨٤٢	١٨١	(والطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٩)
		١٨ - النعى على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث مائة . عدم جدواه . متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الضرب البسيط .
٣٧٥	٨١	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		١٩ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغير هيئة المحكمة . غير واجب . ما لم يصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلاً لهذه الإعادة . تنازل المتهم أو المدافع

الصفحة	المادة	
		عنه عن طلب إعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم في الدعوى دون إعادة . لا عيب . مثال .
٣٩٠	٨٤	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٢٠ - تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
٣٩٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		٢١ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بياناً بنسبة العامة إلى وصف التهمة . ليس تغييراً في التهمة ولا تعديلاً لوصفها مما يقتضى تلبيه الدفاع .
٤٢١	٩٠	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٢٢ - لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
٥١٤	١١٠	(والطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
٧٥٠	١٦٢	(والطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		٢٣ - عدم إجابة المحكمة طلب إعادة الدعوى للرافعة - بعد حجزها للحكم - لتحقيق دفاع لم يبدئه الطالب أمامها بالجلسة . لا إخلال .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
		٢٤ - ندب المحكمة محامياً ترفع في الدعوى . لتخلف المحامي الموكل عن الطاعن . لا إخلال . ما دام الطاعن لم يبدأ اعتراضاً ولم يمسك بطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل .
٤٣٨	٩٤	(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		(والطعن رقم ١٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢) (لم ينشر)

الصفحة	القاعدة	
٤٩٧	١٠٧	٢٥ - الدفع الذي تلزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . هو الذي يبسدى صراحة أمامها . إتهام الطاعن في مذكرته إلى استنتاج حصول إكراه . لا يعد دفاعاً به . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٤٩٧	١٠٧	٢٦ - عدم إصرار الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . التي نظرت الدعوى بعد إعادتها للرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه . بأي دفع . لا تثريب عليها إن لم ترد عليه . (الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٥١٩	١١١	٢٧ - محكمة ثاني درجة . قضائها في الأصل هل مقتضى الأوراق . إلغائها عن طلب سماع الشاهد . لا إخلال . مادام الطاعن قد عد نازلاً عن سماعه بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول درجة . (الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٧٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨) ٢٨ - إدانة المتهم استناداً إلى أدلة الثبوت . كفايتها رد على دفاعه الموضوعي . (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٤٦	١١٧	٢٩ - إبداء المتهم دفاعه مجرداً من الدليل . حق المحكمة ألا تصدقه . عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلاً لتقديم دفاع كان في قدرته تجهيزه قبل مثوله أمامها . إلا إذا أبدى عذراً منعه من ذلك . (الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٣)
٥٦١	١١٩	٣٠ - سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلته المرافعة . اعتباره تنازلاً عن طلب سماعهم . محكمة ثاني درجة . الإجراءات أمامها ؟ (الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
٥٨٠	١٢٤	

الصفحة	القاعدة	
		٣١ - تقدير القوة التدليلية لتقدير الخبير . موضوعي . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي . في قدرة المجني عليه الكلامية . دون الرد على الآراء الفنية المغايرة . لا يعيبه . (الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) ١٢٨
٦٠٠	١٢٨	٣٢ - عدم التزام المحكمة بتدبير خبير . متى وضعت لديها واقعة الدعوى . (الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠) ١٤٧
٦٨٤	١٤٧	٣٣ - عدم جواز النعي على المحكمة فعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . النعي بأن محكمة أول درجة رفضت طلب نظر الدعوى مع أخرى . غير سديد . ما دام الطاعن لم يطلب ذلك من المحكمة الاستئنافية . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١) ١٥٨
٧٣١	١٥٨	٣٤ - عدم تمسك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدى منه أمام محكمة أول درجة . اختياره متنازلا عنه . كفاية أخذ المحكمة بتقرير الخبير ردا على ما وجه إليه من طعون . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض . (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١) ١٦٠
٧٤٠	١٦٠	٣٥ - قصر الطاعن مرافقته على الدفع دون موضوع الدعوى . عدم جواز اتخاذ سند للنعي على الحكم الإخلال بحقه في الدفاع . ما دام لا يدعي أن المحكمة منعت عن المرافعة في الموضوع . (الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨) ١٦٢
٧٥١	١٦٢	

الصفحة	القائمة	
		٣٦ - رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطاعن بتزوير الشيك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال .
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		٣٧ - حق المحكمة في الإعراض عن تحقيق دفاع المتهم . مشروط بوضوح الواقعة . أو كون التحقيق المطلوب غير منتج . وأن تبين حلة إعراضها .
٧٨٢	١٦٩	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
		٣٨ - عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا إذا رأت لزوم ذلك . أو لاستكمال ما كان يجب على أول درجة إجراؤه . سماع أول درجة للشهود . التفات ثاني درجة من طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٠٨	١٧٣	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		٣٩ - النعي على المحكمة فعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يثراً أمامها . غير مقبول .
٨٤٢	١٨١	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		راجع أيضاً . لإثبات "شهود" :
		(القاعدة رقم ١٣٢ بالصيغة رقم ٦١٧)
		دفع
		المدفع بعدم الاختصاص :
		راجع : اختصاص "الاختصاص الولائي والنوعي" .
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصيغة رقم ٧٥٠)

الدفع بانتفاء المسؤولية :

١ - دفع الطاعن بانتفاء مسؤوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . دفاع جوهرى .
الثقات الحكم عنه . قصور .

(المطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥) ٩٧ ٤٥٨

٢ - إقامة الحكم قضاءه بأن الزنا قد وقع بالفعل . استنادا إلى العبارات الدالة على حصول الوطء نقلا عن مكاتيب بخط المتهم الأولى . مع باقى أدلة الثبوت الأخرى . كفايته ردا على الدفاع بنفى التهمة .

(المطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠) ١٢٤ ٥٨٠

٣ - إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه عن خطأ . وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تسلمه إلى حمام السباحة بملابسها وسط السباحين وتوجيهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بطلان التهمة غاية جهده لإنقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى برأيها فيه . لما يترتب على ثبوته إنتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية .

متى تتحقق رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ .

كون خطأ المجنى عليه كافيا بذاته لإحداث النتيجة . استغراقه خطأ الجاني . وتقييم رابطة السببية بين خطأ الأخير والحادث

(المطن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢) ١٧٠ ٧٨٧

الصفحة	القاعدة	
		الدفع بطلان الإقرار .
		راجع لإثبات "إقرار" .
		(القواعد أرقام ٧١ ، ٨٧ ، ١٥٥ ، ١٦٩ بالصفحات أرقام ٣٢٧ ، ٤٠٨ ، ٧١٥ ، ٧٨٢) .
		الدفع بالإكراه أو الضرورة .
		١ - الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . هو الذي يبدى صراحة أمامها . انتهاء الطاعن في مذكرته إلى استنتاج حصول إكراه . لا يعد دافعا به .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٢ - عدم إصرار الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . التي نظرت الدعوى بعد إعادتها للرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه . بإى دفع . لا تثير عليها إن لم ترد عليه .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		"موانع العقاب" .
		(القاعدتان رقم ٢٨ ، ١٤٥ بالصحيفتين رقمي ١١٩ ، ٦٧٤)
		الدفع بطلان ضبط المستندات .
		عدم رد الحكم على الدفع بطلان ضبط المستندات لدى الطاعن . لا يعيبه الحكم . ما دام لم يعول على أى دليل مستمد من تلك المستندات ولم يشر إليها في مدونته .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش .
		راجع : تفتيش . " التفتيش باذن والتفتيش بغير اذن " .
		(القواعد أرقام ٢٠ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ١١٨ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ،
		بالصفحات أرقام ٩١ ، ١٥١ ، ١٩٥ ، ٥٥٨ ، ٨٢٢ ،
		٨٥٢ ، ٨٧٦ .
		الدفع ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية .
		راجع : تحقيق " التحقيق بمعرفة النيابة " .
		(القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٣٨)
		الدفع بالتزوير .
		راجع تزوير . " الإدعاء بالتزوير " .
		(القواعد أرقام ١٠٠ ، ١٦٧ ، بالصحيفة رقم ٤٧٠ ، ٧٧٢)
		الدفع بتلقيب التهمة .
		١ - الدفع بشيوع التهمة أو تلقيبها . موضوعي .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
١٩٢	٤٢	(والطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
٦١٧	١٣٢	(والطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		٢ - إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته ردا على إثارة الشك
		في أقوال الشهود وتلقيب الاتهام .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
٧٧٧	١٦٨	(والطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)
		الدفع بالجهل بكنه المادة المضبوطة :
		راجع : مواد مخدرة .
		(القاعدة رقم ٨٢ بالصحيفة رقم ٢٧٨)

		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :
		١ - عدم جواز محاكمة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .
		التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . أثره .
		عدم جواز العودة إليها . مادام هذا الأمر قائماً .
		مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٢ - جريمة تبديد الطامن الأموال المسلمة إليه بصفته وصياً على القاصر . مغايرتها . جريمة امتناعه . بقصد الإساءة . من تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية . رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى .
		جميع .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بعد الميعاد .
		راجع : دعوى جنائية . " تحريكها " .
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصيغة رقم ٨٠٨)
		الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب الإصابة :
		الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . دفاع جوهري . إفعال تحقيقه أو الرد عليه . يعيب الحكم .
٢١٤	٤٨	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٤)
		الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " .
		(القواعد أرقام ٢٤ و ٣٧ و ٥٠ و ١٢١ و ١٨٠ بالصفحات ١٠٣ و ١٦٤ و ٢٢٢ و ٥٦٨ و ٨٣٩) .

(ر)

رابطه السببية . رجال السلطة العامة . رسوم إنتاج .
رسوم قضائية . رشوة

رابطه السببية

١ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها
نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة
تقطع رابطه السببية بين فعل الجاني والنتيجة .

تقدير توافر رابطه السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها
هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب .
عاداً تقديرها سائفاً . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٨٠ ١٩ (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)

٢ — تمسك الطاعن بأن امتثال طحال المجنى عليه لا يشكل
عاهة مستديمة لمرضه الذي أفقده كل منفعة له قبل الاعتداء عليه .
دفاع موضوعي لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١٠٣ ٢٤ (الطن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)

٣ — تقدير توافر رابطه السببية . تستقل به محكمة الموضوع .

٢٦٣ ٥٩ (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

٨٠ ١٩ (الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)

٤ — خلو التقارير الطبية المقدمة في الدعوى من بيان
سبب الإصابة التي نشأت عنها العاهة مؤداه : عدم إمكان
الاستدلال بها على قيام رابطه السببية بين تلك الإصابة والضرب
المنسوب للمحكوم عليه . مثال لتسويب معيب .

٢٠٥ ٤٥ (الطن رقم ١٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣)

الصفحة	المادة	
		٥ - مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال لتسبيب غير معيب في عملية ختان .
٢٦٣	٥٩	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		٦ - رابطة السببية . بدؤها بالفعل الضار . وارتباطها من الناحية المعنوية بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
		٧ - مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . ولو كانت عن طريق غير مباشر . ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
		٨ - رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة التي انتهت إليها حالة المجنى عليه . لا يقطعها مرض المجنى عليه .
		القول بأن استئصال طحال المجنى عليه كان مرجعه حالة مرضية سابقة . بفرض صحته . لا يقدح في مسئولية الطاعن من العامة .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - وجوب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطه سببية بينهما .
		رابطه السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني .
		متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه . رابطه السببية ؟
		إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفي رابطه السببية بحمله دون تفنيده بما ينفيه . قصور .
٧٠٨	١٥٣	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٥٣٦	١١٥	(والطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٦/٢/١٩٧٤)
		١٠ - إدعاء المتهم بانتفاء رابطه السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقوله تسله إلى حمام السباحة بملابس السباحة ومسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بدل المتهم غاية جهده لإنقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتبلى برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسئولين الجنائية والمدنية .
٧٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٤)
		رجال السلطة العامة
		١ - حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون .
		إقرار الطاعنة لما أور الضبط القضائي . أثر استيقافه إياها .
		بممارستها الدهارة يحيز له القبض عليها . مادامت محكمة الموضوع قد اطمأنت في حدود ملطتها التقديرية إلى توافر مبرر الاستيقاف .
٤٨	١١	(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١/٢١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته ؟ مبرراته ؟
		مشاهدة الطاعن سائرا بالطريق العام في ساعة متأخرة من الليل . تبرر استيقافه لاستكناه أمره . عجز الطاعن عن تقديم بطاقته الشخصية . حق رجل السلطة اقتياده إلى مأمور الضبط لاستبضاحه والتحرى عن حقيقته . أساس ذلك ؟
٥٦٨	١٢١	(الطن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
		رسوم إنتاج
		الأحكام الجنائية . الأصل عدم تنفيذها إلا بعد مبرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خلو قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال في عقوبة خلق .
		عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . ما دام قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك .
٧٤٠	١٦٠	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		رسوم قضائية
		١ - هيئة النقل العام . هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالي فهي ليست مصلحة حكومية . عدم إعفاؤها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى . المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية .
٦٥	١٥	(الطن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
٦٥	١٥	٢ - خسران المتهم والمستول عن الحقوق المدنية دعواها المدنية . التزامهما بمصاريفها ابتدائيا واستثنائيا . تضامنها في الوفاء بهذا الالتزام إذا كانا متضامنين في أصل التزامهما المقضى فيه . المواد ٣٢٠ ، ٣٢١ إجراءات و ١٨٤ مرافعات . (الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩١٤/١/٢٧)
٥٧٦	١٢٣	٣ - ولاية المحكمة التي تنظر في أمر تقدير الرسوم . عدم امتدادها إلى الفصل في النزاع حول أساس الالتزام بالرسم . قصر هذه الولاية على مدى سلامة الأمر من حيث تقديره للرسوم وفقا للقانون وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام . (الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
٥١٠	١٠٩	(والطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

رشوة

راجع : استيلاء على مال للدولة بغير حق .
(القاعدة رقم ١٤٥ بالصيغة رقم ٦٧٤)

(ز)

زنا

٢٥٨	٥٨	١ - زنا المرأة . جواز إثباته بطرق الإثبات كافة . مثال لتسبيب سائق . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١)
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إدلاء المتهم أقوالا فيها معنى الإقرار بالتهمة المسندة إليه . تسمية الحكم لها إعترافا . إنحسار دعوى الخطأ في الإسناد عنه . مثال في جريمة زنا .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٣ — تحديد الأدلة قبل شريك المرأة الزانية . عدم اشتراط كون هذه الأدلة مؤدية بالذات ومباشرة إلى ثبوت الزنا . كفاية استخلاص وقوع الزنا منها . بما يسوغه .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٤ — استكمال الدليل إهداء بالعقل والمنطق . حق لمحكمة الموضوع .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٥ — تحقق التماس بجريمة الزنا . بمشاهدة ارتكاب الزنا بالفعل . أو بمشاهدة المتهم في ظروف تنهى بذاتها عن وقوع هذا الفعل .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٦ — إقامة الحكم قضاءه بأن الزنا قد وقع بالفعل . استنادا إلى العبارات الدالة على حصول الوطء نقلًا عن مكاتيب بخط المتهم الأولى . مع باقى أدلة الثبوت الأخرى . كفايته ردا على الدفاع بنفى التهمة .
٥٨٠	١٢٤	(الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)

القاعدة

المقدمة

(س)

سب وقذف . سب غير علني . سبق إصرار .
مرفقة . سلاح .

سب وقذف

١ - الطريق العام . مكان عمومي بطبيعته . إثبات الحذر
وقوع السب في الطريق العام يتوافر به ركن العلانية .

(المظن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥) ٤٣ ١٩٢

٢ - السب غير العلني . شرط العقاب عليه ؟ المادة ٣٩٤
عقوبات . مثال .

(المظن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٤٠ ٦٤٨

راجع أيضا : انتخابات .

(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٠٥)

ودعوى جنائية . " تحريكها " . ودعوى مباشرة .

(المادة رقم ٦٠ بالصحيفة رقم ٢٧١)

سب غير علني

السب غير العلني . شرط العقاب عليه ؟ المادة ٣٩٤
عقوبات . مثال .

(المظن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٤٠ ٦٤٨

القاعدة

الصفحة

سبق إصرار

١ - عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهما .

تحقق الاتفاق . بتقابل إرادات المشتركين فيه . دون تطلب معنى وقت معين .

اتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الاعتداء . وجوب معيشتهم جميعاً عن نتيجة كفاحين أصليين دون حاجة لتقصي بحث الإصابة التي نشأت عنها العامة .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٧) ١٣١ ٤١٢

(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١) ٨٨ ٤١٦

٢ - الجمع بين جريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار . وجريمة القتل عمداً المرتبط بمحنة . لا يخالف القانون .

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢) ١٧٢ ٧٩٨

٣ - استخلاص قصد القتل وظرف سبق الإصرار . موجب وحى . متى كان سائفاً .

قضاء الحكم على غير سند من الأوراق . بطلانه . مثال ؟

(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥) ١٨٥ ٨٥٥

مرقعة

١ - التحدث عن نية المرقعة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة المرقعة متى كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . مثال لتسبيب سائق في إثبات توافرها .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٣ ١٠٠

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اعتبار الحكم استيلاء الخادمة على نقود مخدومتها سرقة . صحيح . ما دام الحكم قد أثبت أن المسرقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وأن اتصال الطاعنة بها لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها . القول بأن الواقعة خيانة أمانة لا أساس له .
١٣٥	٣٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٣ - الإكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة سريانه في حق كل من ساهم فيها . إثبات الحكم اتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما ياشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم . إعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه .
٣١١	٦٨	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
		٤ - استخلاص المحكمة وقوع المرفقة . كفايته ، تدليلا على توافر فعل الاختلاس . تحدث الحكم عنه صراحة . غير لازم .
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٥ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو علم الجاني . وقت ارتكابه الفعل . بأنه يختلس موقولا مملوكا للغير عن غير رضاه بنية تملكه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالاً .
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٦ - النعنى على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أثبت في حقه جريمة السرقة وأوقع عليه . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة . جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . أركانها ؟
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قضاء محكمة أول درجة بتعاقبة المتهم بعقوبة الجنحة . استئناف المتهم هذا الحكم . قضاء الاستئناف بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية عملاً بالمادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات : مخالفات للقانون . المادة ١٧ إجراءات .
٨٤٦	١٨٢	(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) ... ولم يرفع أيضاً : اختصاص ، "تنزع الاختصاص" (القاعدة رقم ١٧٩ بالصيغة رقم ٨٣٩) وارتباط وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٧٢ بالصيغة رقم ٥٩٨) وعقوبة . وقطع المواصلات التليفونية . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصيغة رقم ٨٧٢)
		سلاح
		٥ - جريمة إحراز سلاح ناري بغير ترخيص لأنها لا تحقق الحياة المادية ولو فُصرت مدتها . لآثار الباعث في قتلها . مثال . (الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥) ...
٣٣٧	٧١	٢ - المادة ١٧ عقوبات . إجازتها في الجنائيات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأنجرى أخف منها دون غيرها من العقوبات . عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقص والتصحيح .
٣٣٤	٧٢	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥) ...

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتبار الحكم جريمتي إخفاء المبروقات وحيازة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي حيازة السلاح . لا مصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المبروقات في جانبه .
٣٤٠	٧٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
		٤ - تبرئة المتهمين من تهمة القتل العمد والمشروع فيه على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة ماديا إليهم . مؤداه : عدم جولني التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كأداة لذلك .
٣٧١	٨٠	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧) راجع أيضا : إصابة خطأ . (القاعدة رقم ٤٦ بالصيغة رقم ٢٠٨)
(ش)		
شروع . شريك . شهادة مرضية . شيك بدون رصيد		
شروع		
		النهي على المحكمة . تعديلا . وصف التهمة من مشروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عامة . عدم جدواه . متى كان الذراع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطامن هي عقوبة الضرب البسيط .
٣٧٥	٨١	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		شريك
		١ - سر يان أحكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان أو أجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله ماعلا أصليا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة . لا أهمية لكون الجاني أجنبيا مقما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد . المادة ١/٢ عقوبات . مثال في جريمة تحريض على الدعارة .
١٦٩	٣٨	(الطن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
		٢ - عدم جدوى النعى على الحكم تغيير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها . ما دام أنه عاقب الطاءن بالعقوبة المقررة للشريك . تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف القانوني لها .
١٧٧	١٧٢	(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		شهادة مرضية
		١ - القضاء بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى لتخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطبية المقدمة إليها تبريرا لهذا التخلف . وجوب نقض الحكم . أساس ذلك .
٣٢	٧	(الطن رقم ١١٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
		احتواء ملف الدعوى على شهادة مرضية مؤثر عليها من المحكمة
		عدم التعرض لهذه الشهادة إخلال بحق الدفاع .
٥٣٢	١١٤	(الملحق رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٠ بالمحكمة رقم ٤٥)
		شيك بدون رصيد
		١ — قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه . النعي بأن تحرير الشيك كان تأمينا لعمليات تجارية . لا يقبل .
١١٩	٢٨	(الملحق رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٢ — لا هل المحكمة إن هي التفتت عن الدفاع غير المنتج .
		النعي على المحكمة عدم ندها خبر لتحقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدانته .
١١٩	٢٨	(الملحق رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٣ — تأسيس المدعية طلبها على تعويض الضرر الناشئ من جريمة إصدار الشيك بدون رصيد . لا على قيمة الشيك .

الصفحة	القاعدة	
		والقضاء لها بالتعويض على هذا الأساس . لا محل للقول بانتفاء الضرر استنادا إلى أن الشيك لم يكن يمثل مديونية . مادام ذلك لا يفيد بذاته انتفاء الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٤ — تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة دون قيمة الشيك . تتوافر به شروط قبولها .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٥ — إثبات الحكم إدانة المحكوم عليهم بالفعل الذي قضى بالتعويض بسببه . كفايته بيانا لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ — نفي الطعن بأنه أكره على توقيع الشيك لتقبل الشركة تمويل عملية التوريد . لا يتوافر به الإكراه بمعناه القانوني . ما قامت الشركة قد استعملت حقا خوطها إياه القانون .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٧ — حالة الضرورة . مناط قيامها . الخطر الذي يهدد النفوس دون المال .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٨ — الدفع بأن الطعن أكره على التوقيع على الشيك . عدم جواز إثارة أمام النقض لأول مرة .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — كفاية أن يكون الشيك موقعا من الساحب ولو لم يكن هو محرر بياناته .
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٠ — توقيع الساحب الشيك على بياض لا ينال من سلامته طالما استوفى بيان القيمة وتاريخ التحرير قبل تقديمه للسحب عليه . حلة ذلك . إعطاء الشيك بدون إثبات القيمة أو التاريخ مفاده : أن مصدره قد فوض المستفيد في ملء هذين البيانيين قبل تقديمه للسحب عليه دون أن يلزم بإثبات ذلك التفويض . على من يدعى خلاف هذا الظاهر إثباته .
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١١ — المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة على نحو مائع من أوراق الدعوى أمام محكمة النقض ، غير جائز . مثال في شيك .
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٢ — حرمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . حلة ذلك : اعتبار الشيك أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات لا عبارة فالأسباب التي دعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل الإكراهات التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية مادام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة . مثال التسبب غير معيب في هذا الخصوص
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		١٣ — ضياع الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضا الحصول عليه بطريق التهديد . هي فقط التي تميز للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . على ذلك : علو حق الساحب في هذه الحالات على حق المستفيد استنادا إلى سبب من أسباب الإباحة . الإدعاء بخيانة أمانة التوقيع على الشيك وملء بياناته على خلاف الواقع لا يسعف في دفع المسؤولية من إصداره ولا يصلح بمجرد سبب لإباحة هذا الفعل . حالة ذلك ، إن هذا الادعاء يستلزم حمايته إقامة دعوى به .
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
		١٤ — سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . مثال لتسبيب غير معيب .
٢٤٢	٥٥	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
		١٥ — الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع في الأصل لتقدير محكمة الموضوع .
		رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال :
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤)
		١٦ — الدفع بحمل الشيك تاريخين . موضوعي . عدم جواز إثباته لأول مرة أمام النقض .
		النهي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . أو الرد على دفاع لم يشر أمامها بغير مقبول .
٨٤٧	١٨١	(الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
٨٤٢	١٨١	١٧ — إثبات جريمة إصدار شيك بدون رصيد . بكافة طرق الإثبات . بما فيها العصور الشمسية . (الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
٨٤٢	٨٠	١٨ — قيام الساحب بالوفاء بقيمة الشيك قبل أو بعد تاريخ استحقاقه . لاينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . مادام أن الساحب لم يسترده من المحي عليه . (الطن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) راجع أيضا : حكم . "تسليمه . تسليمه معيب" . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصيغة رقم ٧٢٤) وتزوير . "غرامة التزوير" . (القاعدة رقم ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٧٠)
(ض)		
ضرب • ضرر		
ضرب		
ضرب بسيط :		
تحقق جملة الضرب البسيط . بمجرد الاعتداء . ترك أثرا أم لم يترك . (الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٧)		
٦١٢	١٣١	

ضرب أحدث عامة :

١ - إغفال مستشار الإحالة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من ثبوت تخلف عامة مستديمة بالمجنى عليه وتقريره - خطأ - إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجناح الجزئية . خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون . هذا القرار وإن يكن في ظاهره غير منه المحسوبة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جناية .

إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع مساهي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجناح الجزئية وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣) ٣

١٩

٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . من إطلاقات محكمة الموضوع . حق المحكمة في الأخذ بما ورد بالتقرير من جوار حدوث الإصابتين من ضربة واحدة وفق ما قرره للمجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ١٢

٥٤

٣ - استئصال طحال المجنى عليه رغم إصابته بالمرض بشكل عامة مستديمة . لا مصاحبة للطاعن فيما يشتره من جدل حول إعتبار التهمة المسندة إليه ضرباً بسيطاً منطبقة على المادة ١/٢٤٣ عتوبات طاماً كانت العقوبة الموقعة عليه هي الحبس المقررة لتلك الجريمة .

١٠٣

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٤

الصفحة	القائمة	
		٤ - تمسك الطاعن بأن استئصال طحال المحبى عليه لا يشكل عاهة مستديرة لارضة الذى أفقده كل منفعة له قبل الاعتداء عليه . دفاع موضوعى لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقضى .
١٠٣	٢٤	(الملحق رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
		٥ - خلو التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى من بيان سبب الإصابة التى نشأت عنها العاهة . مؤداه : عدم إمكان الاستدلال بإثبات قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة والضرب المنسوب للمحكوم عليه . مثال لتسبب معيوب ..
٢٠٥	٤٥	(الملحق رقم ١٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/٢/١٩٧٤)
		٦ - الأصل تجريم أى مساس بجسم الإنسان . إباحة فعل الطبيب . أضرارها استعماله حقا مقورا بمقتضى القانون .
		جسامة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدث بالغير من جروح على أساس العمد . إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبب سائح فى عملية ختان أجرتها قابلة .
٢٦٢	٥٩	(الملحق رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣١/٢/١٩٧٤)
		٧ - مسئولية المتهم . فى جريمة الضرب أو أحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى . لا يدفع المسئولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة . مثال لتسبب غير معيب فى عملية ختان .
٢٦٢	٥٩	(الملحق رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - النعي على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة . عدم جدواه . متى كان الدفاع قد تنازل فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الضرب البسيط .
٣٧٥	٨١	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٩ - رابطة السببية . بدؤها بالفعل الضار وارتباطها . من الناحية المعنوية بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أذاه عمدا . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		١٠ - مسئولية المتهم . في جريمة الضرب أو أحداث ج عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . ولو كانت عن طريق غير مباشر . ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		١١ - رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه . لا يقطعها مرض المجنى عليه . القول بأن استئصال طحال المجنى عليه كان مرجعه حالة مرضية سابقة . بفرض صحته . لا يقدح في مسئولية الطاعن عن العاهة .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		١٢ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بيانا بنسبة العاهة إلى وصف التهمة . ليس تغييرا ولا تعديلا لوصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع .
٤٢١	٩٠	(الطن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - عدم توافق سبق لاصرار بين المتهمين . لا يفي قيام الاتفاق بينهما . تحقق الاتفاق . بتقال إرادات المشتركين فيه . دون تطلب مضي وقت معين .
		اتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الاعتداء . وجوب مساءلتهم جميعا عن نتيجة كفاحين أصليين دون حاجة لتقصي محث الإصابة التي نشأت عنها العادة .
٦١٢	١٣١	(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٧)
		راجع أيضا إثبات "خبرة" .
		(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٥٤٩)
		بواحدات واختصاص .
		(القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٥٧)
		وعقوبة . "العقوبة المبررة" .
		(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢١٧)
		ضرب أفضى إلى موت :
		١ - الأصل كفاية أخذ المحكمة بأدلة الإدانة ردا على الدفاع الموضوعي . تعرضها إليه بالرد يوجب أن يكون ردها صحيحا له أصل في الأوراق . مثال لخطأ في الإسناد في جريمة ضرب أفضى إلى الموت .
٢٣	٤	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤) .. -
		٢ - الوقائع التي يستنتج منها قيام الدفاع الشرعي أو انتفاؤه .
		تمنقدها محكمة الموضوع .
		الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاذرة المعتدى وإنما لرد العدوان .
		مثال لتسبب مبالغ لتفني الدفاع الشرعي . مثال في جريمة ضرب أفضى إلى موت .
٣٦	٨	(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٥)

ضرر

١ - التعويض عن الضرر الأدبي . شخصي لا يتعدى
المجنى عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومنهم ورثة المجنى عليه .
إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدني .
إنهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث المجنى عليه
وانتقل إلى ورثة الأخير . دون التدليل على توافر شروط
المادة ٢٢٢ مدني . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقص
والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره في تقدير المحكمة لمقدار
التعويض .

(الملحق رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق - مجلة ١٥/١/١٩٧٤) - - - ٨

٢ - من يشترك في أعمال البناء والهدم لا يسأل إلا عن
نتائج خطئه الشخصي . مؤدى ذلك . أن صاحب البناء لا يسأل
عن الأضرار الناتجة من ملك الأعمال إلا إذا كانت جارية
تحت إشرافه الخاص . قيام مقال مختص بمثل هذا العمل
عادة تحت مسؤوليته مؤداه أنه الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه .
" مثال لتسبيب خير معيب " .

الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة
الجنائية هو ما يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات
الواقعة موضوع المحاكمة . الضرر الناتج عن ظرف خارج
عن الجريمة ولو متصلا بواقعها لا يجوز المطالبة بتعويض عنه
أمام المحكمة الجنائية . هـ ذلك . أن قضاءها في الدعوى المدنية
استثناء لا يقبل التوسع فيه .

المحاكم الجنائية ليس لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا
كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها . هـ

الصفحة	القائمة	
		ذلك . وجوب أن يظل القضاء الجنائي بمنزل عن وحدة النزاع المدني وتفساديا للتطرق إلى البحث في مسائل مدنية صرف " مثال لتسبيب غير معيب في هذا الخصوص . "
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٣ - إبانة الحكم كافة أركان جريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن ركنا إلى الأدلة القولية والفنية السالفة التي أوردها والتي ترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه : عدم جواز المجادلة في توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض " مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ . "
		الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير تعقب مادام تقديرها سائغا . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٠	١٩	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٤ - تأسيس المدعية طلبها على تعويض الضرر الناشئ عن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد لإلحاق قيمة الشيك . والقضاء لها بالتعويض على هذا الأساس . لأجل القول بانتفاء الضرر استنادا إلى أن الشيك لم يكن مثله مديونية . مادام ذلك لا يفيد بذاته انتفاء الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تأسيس الدعوى المدنية على المطالبة بتعويض الضرر الفعل الناشئ عن الجريمة دون قيمة الشيك . تتوافر به شروط قبولها .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ - إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي قضى بالتعويض بسببه . كفايته بيانه لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٧ - التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق وواجب على كل إنسان . معاقبته واقتضاء التعويض منه لا يصح إلا إذا كان قد تعمد الكذب في بلاغه . مثال .
		إلزام المبلغ بالتعويض في حالة تبرئته من تهمة البلاغ الكاذب . شرطه .
٣٥٥	٧٧	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٨ - طالب التعويض . جواز أن يكون غير المجنى عليه . حق المضرور في المطالبة به أمام المحاكم الجنائية . مادام الضرر ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .
		المطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها به المتهم . اتساعه لطلب التعويض عن الإصابة ذاتها التي رفعت بها الدعوى الجنائية .
٤٤٧	٩٥	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٩ - المسؤولية المدنية . إلجائها تعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان الضرر مادياً أم أدبياً .
٤٤٧	٩٥	(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - وجوب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني . متى يقطع خطأ الغير ومنهم الميجنى عليه رابطة السببية ؟ إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية جملة دون تفنيده بما ينفيه قصور . (الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣) ١٥٣
٧٠٨		١١ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي والضرر ، في جريمة التزوير . غير لازم ، ما دام قيامهما مستغادا من مجموع عباراته . عدم جدوى النعى على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير ، ما دام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن . وعاقبه من جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد . (الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) ١٨٨
٨٦٦		
(ط)		
طب . طعن . طعن بالتزوير		
طب		
١ - عمليات الختان . حق إجرائها مقصور على الأطباء المقيدين بسجل الأطباء بوزارة الصحة وجدول نقابة الأطباء المشرعين . المادة الأولى من القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ .		

الصفحة	القاعدة	
		القابات . حقهن مقصور على مهنة التوليد . ليس للقابلة حق إجراء عملية الختان .
٢٦٣	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٤)
		٢ — الأصل تجريم أى مساس بجسم الإنسان . إباحة فعل الطبيب . أساسها استعماله حقا مقررًا بمقتضى القانون .
		مسألة من لا يملك حق منازلة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس الجسد . إهمال لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبيب سائق في عملية ختان أجرتها قابلة .
٢٦٣	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)

طعن

قبول الطعن :

التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . وحدة إجرائية .
لا ينفي أحدهما عن الآخر .

(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/٦/١٩٧٤) ١١٦

٥٣٨

راجع أيضا : معارضة .

(القاعدة رقم ١٠ بالصيغة رقم ٤٥)

المصلحة في الطعن :

١ — حق النيابة في الطعن ولو لمصلحة المحكوم عليه . مشروط بتوافر المصلحة . علة ذلك : المصلحة أساس الدعوى . الطعن القائم على مصلحة نظرية بحث لا يقبل . مثال .

الصفحة	القائمة	
		عدم قبول طعن النيابة القائم على تخطئة الحكم في قضائه بقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا . رغم أن التقرير به كان بعد الميعاد . أساس ذلك . إنعدام مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن .
٩٧	٢٢	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤)
		٢ - للنسبة العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل من مراحل الدعوى الجنائية صحيحة . مثال .
٢٢٥	٥١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٣ - انتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة اتهام ، والمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبول الطعن . طعن للنسبة العامة في الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز . حلة ذلك : المصلحة النظرية الصرف لا يؤبه بها . مثال .
٢٢٢	٥٢	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٤ - المصلحة الشخصية . شرط لقبول وجه الطعن . مثال ؟
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٥ - الاشكال في التنفيذ . وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا . حتى يفصل في النزاع نهائيا . إذا كان باب الطعن مفتوحا . القضاء بعدم قبول الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه . أثره : انقضاء وقف التنفيذ الصادر به الحكم في الاشكال واعتبار الطعن فيه عديم الجدوى .
٨٩٨	١٩٦	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)

الصفحة	القائمة	
		قطاع الطعن :
		المعارضة في الحكم الغيابي الاستئناف القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء أفتته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحق لها في هذه الحالة فقط أن تعدل للعقوبة المقررة بها لصالح المعارض .
		تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أول للعقوبة المقررة بها قبل الفصل في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف .
		أثره . بطلان الحكم .
٢٢٩	٥٢	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٧٤)
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات .
		غرامة مدنية . عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية .
		أما ذلك ؟
		القضاء في الإدعاء بالتزوير برفضه وتغريم المدعى عملا بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
٤٧٠	١٠٠	(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)
		طعن بالتزوير
		١ - حدود الحكم باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده
		جيارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلقتان عند معنى واحد في هذا الخصوص .

المفصلة	القاعدة	
		عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر فيها لابطلان . كفاية توقيع رئيس الجلسة عليهما . الأصل في الإجراءات أنها روعيت . ورقة الحكم تكلل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة . عدم جواز إنكار ما أثبت حصوله بورقة الحكم إلا بالطعن بالتزوير .
٣٦٩	٣٨	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
		٢ — الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع . في الأصل لتقدير محكمة الموضوع رفض المحكمة طلب الطعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال .
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		راجع أيضا : تزوير . " غرامة التزوير "
		(القاعدة ١٠٠ بالصيغة رقم ٤٧٠)
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة .
		ظروف مخففة
		١ — المادة ١٧ عقوبات . اجازتها في الجنايات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأخرى أخف منها . دون غيرها من العقوبات . عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقص والتصحيح .
٣٣٤	٧٢	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٥١٩	١١١	٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة . من إطلاقات قاضي الموضوع . دون التزام ببيان السبب . (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٨١٨	١٧٥	٣ - المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . لم تحظر استعمال ظروف الرأفة . بل أوردت قيدا على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . (الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

ظروف مشددة

٣١١	٦٨	١ - الإكراه في السرقة . ظرف حيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة سرية في حق كل من ساهموا فيه . إثبات الحكم اتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم . إعتبار كل من ساهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٦١٧	١٣٢	٢ - قول المحني عليها أنها عاملة بالأجرة . لدى المتهم بهتك عرضها استخلاص الحكم منه توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ ، ٢٦٩ عقوبات . له أصله في الأوراق . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
		راجع أيضا : اختصاص وإستئناف وسرقة . (القاعدتان رقم ١٧٩ و ١٨٢ بالصحيفتين رقمي ٨٤٦٤٨٣٦)

(ع)

عقوبة ، علامات تجارية ، عود .

عقوبة

أنواع العقوبات :

« العقوبة الأصلية ، والتكبيية .

- ١ - عقوبة المصادرة في صدد جرائم الغش هي في صحيح القانون تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة كما أنها وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ لا يصح للتعامل فيه .
(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ٣٢ ١٤٥
- ٢ - إعتبار الأشياء المضبوطة ، مخشوشة أو غير صالحة للاستهلاك ، مناطه ، النظر إليها وقت ضبطها ، معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك لا يجدى . مثال .
(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ٣٢ ١٤٥
- ٣ - جريمة مباشرة الإعلان دون تجديد الترخيص . عقوبتها ، هي ذاتها المقررة لجريمة مباشرة دون ترخيص . القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال لخطأ في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٣٨ ٦٣٩
- ٤ - الأحكام الجنائية . الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خلو قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال في عقوبة غلق ..

الصفحة	القاعدة	
		عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . مادام قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك .
٧٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١) ٥ - عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة . دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة الأشد . يخالف للقانون .
٨٦٣	١٨٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) ٦ - إنتفاء علم المتهم . بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع . ضارة بالصحة . وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة .
٩٠٢	١٩٧	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) تطبيق العقوبة :
		١ - حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها . الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابيا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٩٤	٢١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المادة ١٧ عقوبات . إجازتها في الجنايات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأخرى أخف منها . دون غيرها من العقوبات عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقص والتصحيح .
٣٣٤	٧٢	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٣ - تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها المحكوم عليه لا الوصف الذي تسبغه المحكمة عليها . مثال .
٣٤٨	٧٦	(والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٣١)
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٢)
		٤ - الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم . ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق . مثال .
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧١/٢/٣١)
		٥ - جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ و ١٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر تقاضاً لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . أخف من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائياً في الدعوى يوجب أعماله عملاً بالمادة ٢/٥ عقوبات .
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٦ - تقدير العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع .
٤١٦	٨٨	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة . من إطلاقات قاضى الموضوع . دون التزام ببيان السبب .
٥١٩	١١١	(الطنن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٨ — المقصود بالحدث فى حكم القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ؟
		مناط صحة توقيع عقوبة الإعدام وفق المادة ٧٢ من قانون العقوبات . بلوغ المتهم وقت ارتكاب الحادث سبع عشرة سنة . رفع هذه السن إلى ما يتجاوز الثامنة عشرة بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . وجوب استظهار السن فى هذه الحال ركونا إلى الأوراق الرسمية . قبل ما سواها .
		القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصلح للمتهم ان الحدث . أساس ذلك ؟
٥٣٨	١١٦	(الطنن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		٩ — متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام .
٧٩٨	١٧٢	(الطنن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		١٠ — المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . لم تحظر استعمال ظروف الرأفة . بل أوردت قيذا على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى جرائم المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون .
٨١٨	١٧٥	(الطنن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		راجع أيضا : ظروف شدة وسرقة . وعود .
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالمصحفة رقم ٨٤٦)

الصفحة	القاعدة	
		عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ - لا مصاحبة للطاعن في النعي على الحكم بالإدانة في جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة على موجب حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات بالنسبة لأحدى تلك الجرائم طالما كانت العقوبة المقررة لها في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والتي لا مطعن عليها .
٢١٧	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		٢ - النعي على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . لا جدوى منه . مادام الحكم قد أثبت في حقه جريمة العرقلة وأوقع عليه . عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات . عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة .
		جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . أركانها ؟
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٤)
		٣ - إزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ .
		يوجب نقضه .
٦٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٤ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين . عدم جدواه مادام قد طبق المادة ٣٢/٢ عقوبات وأوقع عليهما عقوبة تدنو عن العقوبة المقررة للجريمة الأشد التي دانها بهما .
		عدم جواز إضارة طاعن بطعنه .
٦٧٤	١٤٥	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		٥ - عدم جدوى النعى على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير . مادام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطامن . وعاقبه عن جريمة الاختلاس ذات العقوبة الأشد .
٨٦٦	١٨٨	(الطامن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦) راجع أيضا : عقوبة . "العقوبة المبررة" . وقتل عمد : (القامدتان رقا ٨٤ ، ٨٧ بالصحين رقى ٣٩٠ ، (٤٠٨ العقوبة المبررة :
		١ - استئصال طحال المجنى عليه رغم إصابته بالمرض يشكل عاهة مستديرة . لا مصلحة للطامن فيما يشتره من جدل حول اعتبار التهمة المسندة إليه ضرب بسيط منطبقة على المادة ١/٢٤١ عقوبات طالما كانت العقوبة المقررة عليه هي الحبس البسيط المقررة لتلك الجريمة .
١٠٣	٢٤	(الطامن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٢ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطامن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا ينعي عليها بشئ . تنفى به مصاحبتها في الطعن .
١٦٩	٣٨	(الطامن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢)
		٣ - اعتبار الحكم جرمي إخفاء المبروقات وحياسة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عليها بالعقوبة المقررة

الصفحة	القاعدة	
		لأشدّهما وهي حيازة السلاح . لامصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المسروقات في جانبه . (الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
٣٤٠	٧٤	٤ — النعي على المحكمة تعديلاً وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة . عدم جدواه . متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العتوبة الموقعة على الطامن هي عقوبة الضرب الرسيط . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٧٥	٨١	٥ — عدم جدوى النعي على الحكم في شأن عدم استظهار نية القتل بالنسبة لجريمتي الشروع في القتل . طالما أن العقوبة المفضى بها مبررة بالنسبة لجريمة القتل عمد مع سبق الإصرار والترصد . بصرف النظر عن توافر ظرف الاقتران بالجريمتين المذكورتين . (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٩٠	٨٤	٦ — النعي على الحكم بالقصور في التدليل بالنسبة للجريمة ذات العقوبة الأخف . غير مجد . مادام قد أخذ المتهم بالجريمة ذات العقوبة الأشد تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات . (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
٥٤٦	١١٧	٧ — عدم جدوى النعي على الحكم بتغير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها . مادام أنه عاقب الطامن بالعقوبة المقررة للشريك . تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف القانوني لها . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
٧٩٨	١٧٢	

الصفحة	القائمة	
		راجع أيضا : عقوبة . "عقوبة الجرائم المرتبطة"
		مالا يعد عقوبة :
		١ - غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات غرامة مدنية . عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك ؟
		القضاء في الإدعاء بالتزوير برفضه وتغريم المدعى عملا بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
٤٧٠	١٠٠	(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤)
		٢ - التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة . تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون لا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزانة في الدعوى أو حصول ضرر .
		عدم قبول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثاني درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية .
٧٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		علامات تجارية
		جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع . المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥/ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>ممسك الطاعن . أمام درجتي التقاضي . بعدم علمه بالتقليد . دفاع جوهرى لاتجاهه الى تنفى أحد أركان الجريمة . إغفال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض .</p> <p>متى يستند نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟</p> <p>(الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٤) ٩٩</p> <p>٤٦٦</p>
		<p>عود</p> <p>١ - مناط تواتر ظرف العود المتكرر المنصوص عليه في المادة ٥١ عقوبات أن تكون الجريمة الجديدة جنحة بفص النظر عما إذا كانت السوابق الماضية في جنح أو جنائيات أخذا بصريح نص تلك المادة والمادة ٤٥ عقوبات . حلة ذلك : رفع عقوبة الجنحة للمتهم العائد هوذا متكررا علاجا لمشكلة معتادى الإجرام مرتكبي الجنح المتماثلة حيث لا تجدى معهم عقوبة الجنحة . أما كون الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية لا يتحقق معه أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر حلة ذلك : عقوبة الجنائية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة مما يفنى من الاستعانة بأحكام التشديد للعود البسيط أو المتكرر .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧٤) ٦٢</p> <p>٢٨٠</p>
		<p>٢ - قضاء محكمة أول درجة بمقابلة المتهم بعقوبة الجنحة . استئناف المتهم هذا الحكم . قضاء الاستئناف بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية عملا بالمادتين ٤٩ و ٥١ عقوبات . مخالف للقانون . المادة ٤١٧ إجراءات .</p> <p>(الطن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٧٤) ١٨٢</p> <p>٨٤٦</p>

الصفحة

القاعدة

(غ)

غرامة . غش . غلق

غرامة

١ - المادة ١٧ عقوبات . اجازتها في الجنايات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأخرى أخف منها . دون غيرها من العقوبات . عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقض والتصحيح .

(الطنز رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥) ... ٧٢ ٣٣٤

٢ - غرامة التزوير المنه - ومن عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات ، غرامة مدنية . عدم إختبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك ؟

القضاء في الادعاء بالتزوير برئضه وتغريم المدعي عملاً بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الطنز رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) ... ١٠٠ ٤٧٠

غش

١ - عقوبة المصادرة في صدد جرائم الغش هي في صحيح القانون تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة كما أنها وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء لا يصلح للتعامل فيه .

(الطنز رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ... ٣٢ ١٤٥

الصفحة	المقدمة	
١٤٥	٣٢	٢ — إعتبار الأشياء المضبوطة مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك . مناطه . النظر إليها وقت ضبطها . معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك لا يجدى . مثال . (الطن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧١/٢/١٧)
		٣ — المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وايسست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به وتلدس فيه مواد غريبة بأية نسبة .
		عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٤ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .
		تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو في حقيقة خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما .
		الخلط المؤثم الذي يعتبر " وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبعا لما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر " دخان النشوق لا يندرج فيه أى نوع منها . "حياسزته لا يشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصاحبة الجمارك في المطالبة بالتعويض " .
٣٠٠	٦٦	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٤ — جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون .
٣٠٧	٦٧	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٣٠٧	٦٧	٥ - المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للوصفات المطلوبة هو التحليل دون الإشراف النظري . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤) ...
٤٥٨	٩٧	٦ - دفع الطامن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . دفاع جوهرى . إلتفات الحكم عنه . قصور . (الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٥/٥/١٩٧٤) ...
٩٠٢	١٩٧	٧ - انتفاء علم المتهم . بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع . ضارة بالصحة . وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة . (الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٤) ...
غلق		
٧٤٠	١٦٠	١ - الأحكام الجنائية . الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خلو قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال في عقوبة غلق . عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . ما دام قانون رسم الإنتاج والا-تهلاك على الكحول قد تكفل بذلك . (الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ...

(ف)

فاعل أصلي

فاعل أصلي

١ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا في الجريمة المركبة .
مثال في جريمة جلب .

١٢٦ ٢٩ (الظن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

٢ - سريان أحكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان أو أجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أصليا أو مريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ولا أهمية لكون الجاني أجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور إلى البلاد وذلك عملا بحكم المادة ١/٢ عقوبات . مثال في جريمة تخريب على الدعارة .

١٦٩ ٣٨ (الظن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤)

٣ - الاكراه في السرقة . ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة . سريانه في حق كل من ساهموا فيه .

إثبات الحكم لإتفاق الطاعن وآخرين على السرقة وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما أشر أحدهم الاكراه تنفيذا لمقصدهم .
اعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه .

٣١١ ٦٨ (الظن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عدم توافق سابق الإصرار بين المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهما . تحقق الاتفاق . بتقابل إرادات المشتركين فيه . دون تطلب مضي وقت معين . اتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الاعتداء . وجوب مساءلتهم جميعا عن نتيجة كفاحين أصليين دون حاجة لتقصي محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة . (الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٧) ١٣١ ٦١٢
		٥ — متى يعد المتهم فاعلا أصليا في الجريمة ؟ (الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢) ١٧٢ ٧٩٨
		٦ — عدم جدوى النعي على الحكم تذيير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها . مادام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك . تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني لها . (الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢) .. ١٧٢ ٧٩٨
		راجع أيضا : إختصاص "الاختصاص الولائي والنوعي" . (القاعدة رقم ١٦٢ بالصيغة رقم ٧٥٠)

(ق)

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قذف .
قرائن . قصاص جنائي . قضاء عسكري . قطع
المواصلات التليفونية . قواعد دولية . قوة الأمر
المقضي

قانون

إقليمية القانون :

سريان أحكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان
أو أجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجمله فاعلا أصليا أو شريكا
في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ولا أهمية
لكون الجاني أجنبيا مقبلا في الخارج ولم يسبق له الحضور
إلى البلاد وذلك هملا بحكم المادة ١ / ٢ عقوبات . مثال
في جريمة تخريب على الدعارة .

(المعلن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ٣٨ ١٦٩

تفسير القانون :

١ - الحالات التي يتعين فيها على محكمة النقض الاقتصار
على تصحيح الحكم المطعون فيه وتلك التي يتعين عليها فيها نقضه .
مؤدى المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه كله
أو بعضه .

(المعلن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ٢١ ٩٤
(والمعلن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١) ٧٨ ٣٦١

الصفحة	القاعدة	
١٣٨	٣١	٢ — إيجاب القانون تسبب أمر القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم انسحابه إلى الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأموري الضبط القضائي بتنفيذ ذلك الأمر . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٢٦٣	٥٩	٣ — عمليات الختان . حق إجرائها مقصور على الأطباء المقيدين بسجل الأطباء بوزارة الصحة ومجدول نقابة الأطباء البشريين . المادة الأولى من القانون ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ . القابات . حقهم مقصور على مهنة التواجد . ليس للقبالة حق إجراء عملية الختان . (الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١١)
٢٧٦	٦١	٤ — تعبير المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ بالليبي أو الطوابسي . ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه . (الطن رقم ١٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٢)
٣٠٠	٦٦	٥ — حيازة التبغ فيما وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له . عدم اعتباره تهريباً . ما لم تتوافر فيه إحدى حالات التهريب المحكى طبقاً للمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٣٠٠	٦٦	٦ — الأصل اعتبار البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية . خالصة الرسوم الجمركية . مدعى خلاف ذلك هو المكلف بإثباته . (الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون . (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
٣٠٧	٦٧	٨ - عبارة " الأموال والأوراق والأمتعة أو غيرها " الواردة بالمادة ١١٣ مكرر عقوبات يدخل في مداولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . مثال . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٣١)
٣٤٨	٧٦	٩ - متى تتحقق جريمة جاب الجواهر المخدرة المعاقب عليها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مثال . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٧٨	٨٢	١٠ - متى يصبح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟ (الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
٤٠٣	٨٦	١١ - قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى الذي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة . هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف . مكان الخطف . لا أثر له على الجريمة . (الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
٤٣٨	٩٤	١٢ - عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره . خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري .

الصفحة	القاعدة	
		محطة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحصاءه مخدرات . أساس ذلك ؟
٤٥٤	٩٦	(الظن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		١٣ — الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه : أن تثبت صلة المبلغ عنهم بالجريمة ذاتها التي قارفها طالب الإعفاء . مثال .
٧٢٧	١٥٧	(الظن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		القانون الأصالح :
		١ — جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ ، ١٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر تقاضا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . أخف من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائيا في الدعوى يوجب أعماله عملا بالمادة ٢/٥ حقوبات .
٣٩١	٧٨	(الظن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٢ — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . أصالح لاتهم الحدث . أساس ذلك ؟
٥٣٨	١١٦	(الظن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢)
		٣ — حق محكمة النقض القضاء بالبراءة . عند صدور قانون يجب بالفعل عن التأييم . مثال في تجنيد . القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ .
٨٩٢	١٩٥	(الظن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)

قبض

١ - حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون .

إقرار الطاعة لمأمور الضبط القضائي . أثر استيقافه إياها .
بمارستها الدعارة . يجيز له القبض عليها . مادامت محكمة الموضوع قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية التي توافر مبرد الاستيقاف .

(الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ١١ ٢٨

٢ - الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوغه . جواز القبض على المستوقف وتفتيشه بمعرفة مأمور الضبط القضائي إتماما لإجراءات التحري عنه عند توفر مبررات ذلك . جواز تفتيش المستوقف كأحد وسائل التوقي والتحوط إذا تطلب الأمر احتجازه على ذمة إتمام التحري عنه . حلة ذلك . مثال .

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٦ ١١

٣ - استدلال الحكم استدلالا سائفا على توافر حالة التابسر بالجريمة التي دان الطاعن بها . أثره . صحة القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه . استطراد الحكم بعد ذلك إلى القول بأن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لا تمكنه من استصدار إذن من النيابة بالتفتيش لا أثر له . مثال في جريمة إحرار مخدر .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧) ٦٣ ٢٨٦

الصفحة	القاعدة	
		٤ — عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره : خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري . صحة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحرازه مخدرات . أساس ذلك ؟
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		٥ — حق رجل السلطة في الاستيقاف . ماهيته . مبرراته ؟ مشاهدة الطاعن سائرا بالطريق العام في ساعة متأخرة من الليل . تبرر استيقافه لاستكناه أمره . عجز الطاعن عن تقديم بطاقته الشخصية . حق رجل السلطة اقتياده إلى مأمور الضبط لاستيضاحه والتحرى عن حقيقته . أساس ذلك ؟
٥٦٨	١٢١	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩)
		٦ — تخلي المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافر به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .
٨٨٤	١٩٢	(الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)

قتل خطأ

١ — إبانة الحكم كانه أركان جريمة القتل الخطأ التي دان بها الطاعن ركنًا إلى الأدلة القولية والفنية السائغة التي أوردتها والتي ترد إلى معين صحيح من أوراق الدعوى . مؤداه . عدم جواز المجادلة في توافر تلك الأركان أو سلامة الاستدلال عليها أمام محكمة النقض " مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قتل خطأ " .

الصفحة	القائمة	
		٢ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . تقدير توافر رابطة السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٨٠	١٩	(اللائق رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٣ — سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى حقه في طلب التعويض . المطالبة بالتعويض عن واقعة القتل الخطأ والقضاء به عن الإصابات نخلو الأوراق مما يفيد أنها أدت إلى الوفاة . عدم اعتباره تغييرا لسبب الدعوى .
٤٤٧	٩٥	(اللائق رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٤ — خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يستغرق خطاه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .
٤٨٣	١٠٣	(اللائق رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		٥ — إفعال الحكم استظهار أثر خطأ المتهم في وقوع الحادث . قصور .
٤٨٦	١٠٤	(اللائق رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		٦ — خطأ المضرور . عدم رفعه مسئولية المتهم . وإن جاز أن يخففها .
		عدم استظهار الحكم مبلغ تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .
٤٨٦	١٠٤	(اللائق رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى قد يترتب على صحته إنتفاء المسؤولية . قصور يعيبه . مثال .
٦٣٢	١٢٦	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٨ - مجرد كون وظيفة الجانى قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له فرصة ارتكابه . عدم كفايته لأعمال الفيد الوارد على تحريك الدعوى الجنائية بالمادة ٩٣ إجراءات جنائية .
٦٨٠	١٤٦	(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)
		٩ - وجوب أن يبين الحكم القاضى بالإدانة فى جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما .
		رابطه السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى .
		متى يقطع خطأ الغير ومنهم المحنى عليه رابطه السببية ؟
		إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفي رابطه السببية بحالة دون تقيده بما ينفيه . قصور .
٧٠٨	١٥٣	(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢)
		١٠ - إدهاء المتهم بانتفاء رابطه السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المحنى عليه بمقولة تسللّه إلى حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لإنقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته إنتفاء المسئولين الجنائية والمدنية .
٧٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائيا أو مدنيا . موضوعي . مثال .
٧٩٢	١٧١	(الملن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٤) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ١٨٩ : الصحيفة رقم ٨٧٣) وعقوبة . (القاعدة رقم ١٤٤ : الصحيفة رقم ١٦٧٠)
		قتل عمد
		١ — مجرد إطلاق عيار ناري من بندقية صوب المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل . وجوب أن يقصد الجاني من ارتكاب هذا الفعل إزهاق روح المجنى عليه وأن يورد الحكم القاضي بالإدانة الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه النية لديه . مثال لتسبيب معيب .
١٨٠	٣٩	(الملن رقم ١١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/٢٤/١٩٧٤)
		٢ — الزعم على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة . هدم جدواه . متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الضرب البسيط .
٣٧٥	٨١	(الملن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٤/٧/١٩٧٤)
		٣ — قصد القتل أمر خفي . استخلاصه . موضوعي . مثال .
٣٩٠	٨٤	(الملن رقم ٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٤/٧/١٩٧٤)
٤٠٣	٨٦	(الملن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٤/١٤/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مثال لتسبب غير مغيب في جناية قتل عمد مع سبق الإصرار .
٤٠٣	٨٦	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٥ - إيراد الحكم في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع . لا معين لها من الأوراق . يعيبه بالخطأ في الإسناد .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٦ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار .
٤١٦	٨٨	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧٤)
		٧ - مجرد إثبات الحكم تعمد الجنائي إتيان الفعل المسمى الذي أدى إلى الوفاة . عدم كفايته تدليلا على توافر قصد إزهاق الروح لديه . مثال في وفاة نتجت عن صدمة تيار كهربائي .
٤١٩	٨٩	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٧٤)
		٨ - انتهاء المحكمة إلى عدم قدرة أحد المتهمين على ارتكاب القتل وحده . استنادا إلى تقرير طبي يؤيد ذلك . كفايته ردا على قالة ارتكاب ذلك المتهم الجريمة وحده .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)
		٩ - متى يعد المتهم فاعلا أصليا في الجريمة ؟ مثال في قتل عمد .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)
		١٠ - الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار . وجريمة القتل عمدا المرتبط بمجنحة . لا يخالف القانون .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة
	١١ — استخلاص قصيد القتل وظرف سبق الاصرار . موضوعي • متى كان سائغا .
٨٥٥	١٨٥ (الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
	راجع أيضا : إثبات • إقرار ؟ (القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٦١)
	وأسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" . (القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٦٨)
	ودعوى جنائية "نطاقها" . (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٢٧١)
	ودفاع . (القاعدتان رقم ١٠١ و ١٤٨ بالصحيفتين رقمي ٤٧٤ و ٦٩١)
	قذف
	راجع : سب وقذف . (القاعدتان رقم ٤٩ و ٦٠ بالصحيفتين رقمي ٢١٧ و ٢٧١)
	قرائن
	راجع : إثبات "قرائن قضائية" . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٥٨٠)

قصد جنائي

		١ - التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه . مثال لتسبيب سائق في إثبات توافرها .
١٠٠	٢٣	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٢ - قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه . النعي بأن تحرير الشيك كان تأميناً لعمليات تجارية لا يقبل .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٣ - لا على المحكمة إن هي التفتت عن الدفاع غير المنتج . النعي على المحكمة عدم نديها بخبير لتحقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له ما دام لم يطالب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدانته .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٤ - الجلب هو استيراد المخدر بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتداوله بين الناس .
١٣٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٣٧٨	٨٢	(والطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٥ - العبرة في جرائم القوادة الدولية . هي بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجني عليها . تتحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجني عليها من نقلها غرضاً مشروعاً . مادام الجاني يضمّر غرضاً آخر هو البقاء . استخدام المجني عليها لمباشرة الدقارة

الصفحة	القاعدة	
		عقب وصولها مباشرة . لا يلزم . بل يكفي أن يكون الجنائي قد انصرف قصده إلى استخدامهما في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء .
١٦٩	٣٨	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
		٦ — الأصل تجريم أى مساس بحجم الإنسان . أبحة فعل الطبيب . أساسها استعماله حقا مقررًا بمقتضى القانون . مسألة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبيب سائح في عملية ختان أجرتها قابلة .
٢٦٣	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٧ — جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون .
٣٠٧	٦٧	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٨ — جريمة احراز سلاح ناري بتفسير ترخيص . يكفي لتحقيقها الحياة المادية ولو قصرت مدتها . لا تأثير للبائع في قيامها . مثال .
٣٢٧	٧١	(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٩ — التبليغ عن الوقائع الجنائية . حق وواجب على كل إنسان . معاقبته واقتضاء التعويض منه لا تصح إلا إذا كان قد تعمد الكذب في بلاغه . مثال .
٣٥٥	٧٧	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		١٠ — احراز الكسب بقصد الاتجار . واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
٣٧٨	٨٢	١١ — استخلاص الحكم على المتهم بأن ما يحزره مخدرا . بما لسوغه . كفايته ردا على الدفع بانتفاء هذا العلم . (الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	١٢ — امتنابات التبغ أو زراعته جريمة عمدية . مثال . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	١٣ — عدم مساءلة الشخص الا عما يكون لدشاطه دخل فيه . المسئولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانونا . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	١٤ — مسئولية صانع الدخان في صدد خلطه أو غشه . مفترضة . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٨٥	٨٣	١٥ — جريمة حيازة بذور التبغ . تميزها عن جريمة زراعته . (الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٣٩٠	٨٤	١٦ — قصد القتل أمر خفي . استخلاصه . موضوعي . مثال . (الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٤٠٣	٨٦	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
٤٠٨	٨٧	١٧ — مجرد إثبات الحكم حصول المعاصرة الزمنية بين القتل والسرقة . لا يكفي لإثبات أن القتل تم بقصد السرقة . مثال لتسبيب معيب . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
٤٠٨	٨٧	١٨ — إيراد الحكم في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع . لامعين لها من الاوراق . يعيبه بالخطأ في الاستناد . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)

الصفحة	القائمة	
		١٩ - لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الإصرار .
٤١٦	٨١	(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)
		٢٠ - مجرد إثبات الحكم تعمد الجاني إتيان الفعل المادي الذي أدى إلى الوفاة . عدم كفايته تدليلا على توافر قصد إزهاق الروح لديه . مثال في وفاة نتجت عن صق تيار كهربائي .
٤١٩	٨٩	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)
		٢١ - القصد الجنائي في جريمة السرقة . هو علم الجاني . وقت ارتكابه الفعل . بأنه يخلّص منقولا مملوكا للغير عن غير رضاه بنية تملكه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالا .
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٢٢ - جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة بالتحويل أو الإكراه . تحققها بأبعاها من مكان خطفها . أيا كان . بقصد العبث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على وقاع الجاني لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبيب سائح على توافر الجريمة .
٤٣٨	٩٤	(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٩)
		٢٣ - جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع . المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ٩

الصفحة	القاعدة	
		تمسك الطاعن . أمام درجتي التقاضي . بعدم علمه بالتقليد . دفاع جوهري لاتجاهه إلى نفي أحد أركان الجريمة . إغفال مناقشته أو الرد عليه . يجب يوجب النقض . متى يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟ (الطن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٧٤) ٩٩ ٤٦٦
		٢٤ — اختلاس الموظف المال المؤتمن عليه . صورة من صور خيانة الأمانة . تمامه بانصراف نيته إلى التصرف فيه على أنه مملوك له . ولولم يتم التصرف فيه بالفعل . ولو لم يكن الذال قد سلم له تسليما ماديا بل تسليما معنويا . (الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/٦/١٩٧٤) ١١٧ ٥٤٦
		٢٥ — إيراد الحكم ما يدل على محقق قصد الاختلاس . (الطن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٣/٦/١٩٧٤) ١١٧ ٥٤٦
		٢٦ — اقتضاء المؤجر لأي مقدم إيجار أيا كانت صورته أو بواعثه . جريمة . أساس ذلك : المادة ١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تبرئة المتهم على خلاف ذلك . خطأ في القانون يجب نقض الحكم وتصحيحه . (الطن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٤) ١٥١ ٧٠٠
		٢٧ — الاتجار في الجوهر المخدر . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها . (الطن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ١٥٧ ٧٢٧
		٢٨ — جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا خاصا . علم المنتج أو الصانع بمخالفة فعله للقانون . أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة . (الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ١٥٩ ٧٢٦

الصفحة	العدد	
		٢٩ — جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٢٧ عقوبات . قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد داله بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه . متى كان من شأنه إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه . مثال .
٧٤٦	١٦١	(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٧)
		٣٠ — تحقق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . بعلم الجاني بكذب الوقائع التي أبلغ عنها . واقدامه على ذلك مستويا الاضرار بالمجنى عليه . بيان هذا القصد بعنصريه . واجب في حالة الإدانة . وإلا كان الحكم معيبا .
٨٢٧	١٧٧	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
		٣١ — استخلاص قصد القتل وظرف سبق الاصرار . موضوعي . متى كان سائغا . قضاء الحكم على غير سند من الأوراق بطلانه . مثال .
٨٥٥	١٨٥	(الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)
		٣٢ — تصرف الموظف في المال الموهود اليه . كمالك . يتوافر به القصد الجنائي في جريمة المسادة ١١٢ عقوبات . دون إيجاب تحدث الحكم عن هذا القصد استقلا ما دام قد أورد من وقائع الدعوى وظروفها . ما يدل عليه .
٨٦٦	١٨٨	(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
		٣٣ — تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي والضرر . في جريمة التزوير . غير لازم . ما دام قيامهما مستفادا من مجموع عباراته .
٨٦٦	١٨٨	(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
		راجع أيضا : قتل عمد . (القامعة رقم ٢٧٢ بالصيغة رقم ٧٩٨)

الصفحة	القاعدة	
		قضاء عسكري
		٣٣ - التنازع السليبي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي . اختصاص المحكمة العليا بالفصل فيه . مثال ! .
٣٦٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٣٤ - اشتراك مدني مع جندي بالقوات المسلحة في جريمة لم تقع بسبب تأدية الأخير وظيفته . اختصاص القضاء العام بمحاكمتها . أساس ذلك ؟ مثال في جريمة دعارة .
٧٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		٣٥ - قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه . قول فصل . لا يقبل تعقيبا . المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .
		إنتهاء القضاء العسكري إلى عدم اختصاصه بجريمة ما . أثره : لزوم الفصل فيها من القضاء العادي . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .
٨٩٢	١٩٥	(الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)
		قطع المواصلات التليفونية
		إخفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات ، مع عقوبة الجرامة الأشد . مخالف للقانون .
٨٦٣	١٨٧	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)

قواعد دولية

١ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعنة بعمومية تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا ينحى عليها شيء ، تنفي به مصلحتها في الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ٣٨ ... ١٦٩

٢ - اتفاق الطاعنة خارج القطر مع مصريتين على تخريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الأولى في دولة أخرى يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

٣ - العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها . تحقق الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضا مشروعا مادام الجاني يضرر غرضا آخر هو البغاء . استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب وصولها مباشرة لا يلزم بل يكفي أن يكون الجاني قد انصرف قصده إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البغاء .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣) ٣٨ ... ١٦٩

قوة الأمر المقضي

راجع : إثبات . قرائن . "قوة الأمر المقضي" .

الصفحة	القاعدة	
		(ك)
		كحول
		التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة . تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزنة في الدعوى أو حصول ضرر .
		عدم قبول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثاني درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية .
٧٤٠	١٦٠	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		الأحكام الجنائية . الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خا قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال في عقوبة غلق .
		عدم تحديد الحكم رسم الإنتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . ما دام قانون رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك .
٧٤٠	١٦٠	(الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " .
		(القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ٧٤)

(م)

مأمورو الضبط القضائي . محكمة . محال صناعية
وتجارية . محاماه . محررات رسمية . محضر
الجلسة . محكمة الأحداث . محكمة إستئنافية .
محكمة الإعادة . محكمة الجنابات . محكمة
الجنح . محكمة عليا . محكمة الموضوع . محكمة
التقض . مراقبة المحادثات التليفونية .
مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار
الإحالة . مصادرة . مصاريف الدعوى .
معارضة . مفادرة . مواد مخدرة . موانع
العقاب . موطن . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

١ — حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه . تكليف
أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به .
الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأمورى
الضبط القضائي بتنفيذ إذن القاضي الجزئي بمراقبة المحادثات
التليفونية . عدم تطلب القانون شكلا معين له أو تعيين اسم
المأمور المكلف بتنفيذه .

(الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ قى — جامة ١١/٢/١٩٧٤) ٢١ ١٣٨

٢ — حق موظفو الجمارك . الذين منحهم قانون الجمارك
صفة الضبط القضائي . فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع
ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق المراقبة

الصفحة	القاعدة	
		الجمركية . شرطه : قيام الشك لدى المأمور في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق .
١٥١	٣٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٦)
٣٧٨	٨٢	(والطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٤)
٦٥٤	١٤١	(والطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
٧٨٢	١٦٩	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٧٤)
٨٢٢	١٧٦	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/١٢/١٩٧٤)
		٣ — كفاية أن تقوم لدى موظف الجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . حالة تم عن شبهة تهريب جمركي . ليكون له حق التفتيش . توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الإجراءات . غير لازم . الشبهة المقصودة . تعريفها .
		تقدير توافرها منوط بالتقويم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .
١٥١	٣٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
		٤ — إثبات الحكم أن المساعد الإداري بالجمرك قام بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية تحت إشراف مأمور الجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . بعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لديهما . كفايته ردا على الدفع ببطلان التفتيش .
١٥١	٢٤	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)
		٥ — ضباط مكافحة المخدرات . من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام قانون المخدرات .
١٩٥	٤٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤)

الصفحة	الترتيب	
		٦ - استدلال الحكم استدلالاً سائفاً على توافر حالة التلبس بالجريمة التي دان الطامن بها . أثره : صحة القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتفتيشه . استطراد الحكم بعد ذلك إلى القول بأن الضابط الذي أجرى القبض والتفتيش كان في ظروف لا تمكنه من إصدار إذن من النيابة بالتفتيش لا أثر له . مثال في جريمة إحرار مخدر .
٢٨٦	٦٣	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
		٧ - لمأور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً . المادة ٢٩ إجراءات الجنائية للحكمة أن تقول على اعتراف المتهم بحضور ضبط الواقعة المحرر بمعرفته متى أطمأنت إليه . مثال في جريمة تهريب تبغ .
٣١٧	٦٩	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		٨ - قيام الطبيب بناء على طلب مأور الضبط بإخراج المخدر من موضع إخفائه بجمع المتهم . تعرض يقتضيه تفتيشه . عمل الطبيب في هذه الحالة من أعمال الخبرة .
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٩ - عمل الطامن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره . خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري .
		صحة ضبط ما يكشف عن تفتيشه من إحراره مخدرات .
		أساس ذلك ؟
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق مأموري الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية وتفتيشه ولو لم تكن الجناية متلبسا بها . المادتان ٣٤ ، ٤٦ إجراءات جنائية . تقدير كفاية تلك الدلائل موضوعي . مثال . جواز تفتيش المنازل برضاء أصحابها .
٧١٥	١٥٥	(الطن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/١١/١٩٧٤)
		١١ - الشبهة في معنى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . معناها . تقديرها ؟
		ظهور أمارات الاضطراب على المتهم أثر مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية . تفتيش رجال الجمرك له في هذه الحالة . صحيح .
٧٨٢	١٦٩	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/١٢/١٩٧٤)
		١٢ - حق موظفي إجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . مقصور على وجودها داخل الدائرة الجمركية . أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . عند توافر مظنة التهريب الجمركي . أما خارج الدائرة المذكورة أو النطاق المبين . فليس لهم حق التفتيش . أساس ما تقدم .
		رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله خارج نطاق الرقابة الجمركية . دون استجلاء مدى نطاق تلك الرقابة وحصول التفتيش داخلها . قصور يعيب الحكم .
٨٢٢	١٧٦	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/١٢/١٩٧٤)
		راجع أيضا : رجال الدلمطة العامة .
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصحيفة رقم ٥٦٨)

القاعدة

الصفحة

محاكمة

راجع • إجراءات المحاكمة •

محال صناعية وتجارية

الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له • عدم جواز الطعن • فيها بطريق المعارضة • بجانب الحكم المطعون فيه ذلك • خطأ في تطبيق القانون •

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٦ ٧١

محاماه

شرط حسن السمعة والاحترام الواجب لمهنة المحاماة على موجب حكم المادة ٤/٥١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ • تقديره موضوعي • مثال لتقدير غير سائغ •

(الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٨ ١٦

قرار قيد الطالب بمجدول المحامين • منشىء • ليس له رجعى عدم جواز الطعن بالنقض ممن تقصر قيد طلبه بمجدول المحامين • أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٧) ١٣٠ ٦٠٨

راجع أيضا : دعوى جنائية •

(القاعدة رقم ٦٠٠ بالصيغة رقم ٢٧١)

الصفحة

رقم

محركات رسمية

راجع : إثبات « أوراق رسمية عرقية » . تزوير . أوراق
رسمية وعرقية .

محضر الجلسة

١ - عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم الصادر
فيها . لا بطلان . كفاية توقيع رئيس الجلسة عليهما .

الأصل في الإجراءات إنها روعيت . ورقة الحكم تكل
محضر الجلسة في إجراءات المحاكمة . صدم جواز انكار
ما أثبت حصوله بورقة الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٢) ٣٨ ١٦٩

٢ - العبرة في التاريخ الذي نطق فيه الحكم . هي
بحقيقة الواقع .

الخطأ المسادى البحث . في إثبات تاريخ صدور الحكم
بمحضر الجلسة . على خلاف ما ورد بالحكم . لا يؤثر
في سلامته . مثال .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/١٠) ٤٩ ٢١٧

٣ - تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم . وتاريخ إصداره .
العبرة فيهما بما يرد بمحضر الجلسة والنسخة الأصلية للحكم .
لا بما يرد « بول » القاضي .

(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٣٩ ٦٤٣

٤ - محضر الجلسة . بكل الحكم في خصوص بيان المحكمة
وأعضاء الهيئة .

(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢١) ١٤٩ ٦٩٤

محكمة الأحداث

١ - محكمة الأحداث . اختصاصها بالفصل في الجنايات
والجنح والمخالفات التي يتهم فيها صغیر دون الخامسة عشرة .
المادة ١/٢٤٤ إجراءات .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٣٥ ١٥٧

٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث
أشخاص المتهمين ، تعلقها بالنظام العام .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٣٥ ١٥٧

٣ - عدم تقطن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة
الأحداث عن تهمة إحداث العاهة المسندة إليه لكونه حدثا .
أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه . قصور .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٣٥ ١٥٧

محكمة استئنافية

إجراءات نظرها الدعوى والحكم فيها .

١ - لحكم الحضوري الإعتباري الصادر من محكمة ثاني
درجة . جواز الطعن فيه بالمعارضة . أساس فلك .
عدم قبول المعارضة . ما دام المعارض لم يثبت قيام صدر
منه من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري
الإعتباري المعارض فيه .

(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤) ٤٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تفصل على مقتضى الأوراق ما لم تر لزوما لإجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود أو ما كان يجب أن تجريه محكمة أول درجة .
٨٠	١٩	(الظن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
١٨٧	٤١	(والظن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)
٧٥٠	١٦٢	(والظن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
٨٠٨	١٧٣	(والظن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)
		٣ — حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . ما دام الحكم جائزا استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقررة بها غيابيا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون . يوجب التصحيح .
٩٤	٢١	(الظن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٤)
		٤ — قضاء الحكم الاستئنافي بإلغاء حكم أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى تأسيسا على بطلان إجراءات تحريكها يتعين معه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها عملا بالمادة ٤١٩ إجراءات جنائية . علة ذلك ، عدم تفويت إحدى درجتى التقاضى على المحكوم عليه .
		قضاء محكمة ثاني درجة على خلاف ذلك في موضوع الدعوى المستأنفة دون إعادة لمحكمة أول درجة ، خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .
٢٠١	٤٤	(الظن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
		٥ — محكمة ثاني درجة . قضاؤها في الأصل على مقتضى الأوراق . إلتفاتا عن طالب سماع الشاهد . لا إخلال . مادام

الصفحة	القاعدة	
		الطاعن قد عد نازلا من سمائه بعدم التمسك بذلك أمام محكمة أول درجة .
٥١٩	١١١	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٦ — إستنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في الموضوع . وقوع بطلان في الإجراءات أمامها . على المحكمة الاستئنافية تصحيح البطلان والحكم في الموضوع . قضاؤها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة . خطأ . المادة ١٩٤/١ إجراءات .
٥٦٤	١٢٠	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		٧ — سكوت الدفاع عن طلب سماع الشهود ومواصلته المرافعة . إختياره تنازلا عن طلب سماعهم . محكمة ثاني درجة . الإجراءات أمامها .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
٧٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		٨ — حق المحكمة في الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . مثال .
٧٥٠	١٦٢	(الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٨)
		٩ — عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق أو سماع شهود . إلا إذا رأت لزوم ذلك . أو لاستكمال ما كان يجب حلي أول درجة إجراؤه . سماع أول درجة للشهود . التفات ثاني درجة من طلب سماعهم . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٠٨	١٧٣	(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		راجع أيضا : دفاع . الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره . (القاعدة رقم ٧٧ بالصيغة رقم ٣٥٥)

الصفحة	القاعدة	
		نطاق الاستئناف أمامها :
		الاستئناف . نقله الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة . افعه .
		حضور المدعى المدني أمامها . في حالة عدم استئنائه الحكم . لا يكون إلا لطلبه تأييد الحكم الابتدائي بالتعويض .
٦٤٨	١٤٠	(الطعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		تسبب أحكامها :
		محكمة استئنافية . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . دون إيراد تلك الأسباب . صحيح . أساس ذلك ؟
٨٠٨	١٧٣	(لا رقم ٠٧ لسنة ٤٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		محكمة الإعادة
		تقصر الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل الدفاع
		الذي على محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبدأة في المحاكمة الأولى أو الرد عليها . في غير محله . ما دام الطاعن لم يتسك بها أمام محكمة الإحالة .
٢٥٨	٥٨	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤٠ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/١١)
		محكمة الجنايات
		١ - حوازي حالة الحدث الذي تجاوزت منه اثنتي عشرة سنة إلى محكمة الجنايات مادام قد اتهم معه في الجريمة ذاتها آخر جاءت منه خمس عشرة سنة . المادة ٣٤٤ ج . قبل إلغائها بالتعاون ١ لسنة ١٩٧٣
٢٩١	٦	(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — إعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابي في الجنايات . لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبدأة في المحاكمة الغيابية نقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قصائدها .
		النهي على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطبيب الشرعي الذي سئل في المحاكمة الغيابية . لأجل له . مادام الطابع لم يطلب ذلك
٥٤	١٢	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٣ — المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريده المحنة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها . تحديد القانون لإجراءات إعلان المتهم من يرى سماعته من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٤ — شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سمعهم ولولم يذكروا في قائمة شهود الإثبات وسواء أكانهم المتهم أو لم يعلمهم . أساس ذلك .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٥ — عدم إجابة المحكمة . طلب الدفاع . سمع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من انصراف الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
١٤٨	٣٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - إعادة إجراءات المحاكمة أو سماع الشهود عند تغير هيئة المحكمة . غير واجب . مالم يصير المتهم أو المدافع عنه على ذلك أو ترى المحكمة محلا لهذه الإعادة . تنازل المتهم أو المدافع عنه عن طلب إعادة الإجراءات صراحة أو ضمنا . الحكم في الدعوى دون إعادة . لا عيب . مثال .
٣٩٠	٨٤	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		متى يصبح جلوس رئيس محكمة ابتدائية بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر .
٤٠٣	٨٦	(الطن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		٧ - اشترك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة في المداولة . أثره . بطلان الحكم . المادة ١٦٧ مرافعات . وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودته . المادة ١٧٠ مرافعات . وجوب اشتمال الحكم على بيان المحكمة التي أصدرته . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . المادة ١٧٨ مرافعات .
٤٧٨	١٠٢	(الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		٨ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات . ولو وصف الحكم بأنه حضورى .
		سماع المحكمة الشاهد ومناقشته في غيبة المتهم ثم الحكم في الدعوى اعتبار الحد غيايبا .
٦٣٥	١٣٧	(الطن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٩ - المناط في اعتبار الحكم صادرا في جنسية أو جنحة . وهو بالوصف الذى رفعت به الدعوى .

الصفحة	القائمة	
		إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجناية . سريان حكم المادة ٣٩٥ لإجراءات . على حكمها . ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .
		بطلان الحكم النيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى سقوطه . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .
٦٥٣	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٠ - عدم التزام محكمة الجنايات بتأجيل نظر الدعوى لسماع شهود نفي المتهم . ما لم تكن أسماؤهم قد أدرجت بقائمة الشهود طبقا للإجراءات المقررة بالمواد ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ إجراءات جنائية .
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		١١ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . عدم جوازه .
٦٥٤	١٤١	(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		١٢ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات . عند اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين في تشكيلها . المادة ٣٦٧ إجراءات .
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤ ١٢/١)
		١٣ - عدم حضور أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة . النطق بالحكم . لا يعيبه . مادام قد وقع على مسودته . ملة ذلك ؟
٧٧٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١)
٤٧٨	١٠٢	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٤ - تحقق التنازع النسبي بين محكني الجنايات والجنح . إذا كان قضاء الأول يقدم اختصاصها . فيقابل حتما من الثانية

الصفحة	القائمة	
		بعدم اختصاصها . حق محكمة النقض اعتبار الطعن في هذه الحالة . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .
٨٣٦	١٧٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		١٥ - إيراد نسخة الحكم الأصلية في ديباجتها أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا . رغم أن الثابت من الأوراق إحالة الدعوى من النيابة إلى مستشار الإحالة الذي أحالها بدوره إلى محكمة الجنايات التي عنونت مسودة الحكم بإسمها . اعتبار ما ورد بالديباجة خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تخفى . النعي على الحكم البطلان في هذه الحالة . لا يقبل .
٨٦٦	١٨٨	(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦)
		راجع أيضا . حكم . " بيانات الديباجة " . (القائمة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٥٤) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . (القائمة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٦٩١)
		محكمة الجنح
		تحقق التنازع السلي . بين محكمتي الجنايات والجنح . إذا كان قضاء الأولى بعدم اختصاصها . سيقابل حتما من الثانية بعدم اختصاصها . حق محكمة النقض اعتبار الطعن في هذه الحالة . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .
٨٣٦	١٠٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)
		محكمة عليا
		التنازع السلي بين جهة القضاء العادي وبين هيئة أخرى ذات اختصاص قضائي . اختصاص المحكمة العليا بالفصل فيه . مثال .
٨٦٧	٧٩	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

محكمة الموضوع

سلطانها في تقدير الدليل :

١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش
موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٩١ ٢ (الطن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢)
٤٣٠ ٩٢ (الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)

٢ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه
من أدلة وعناصر الدعوى متى كان استخلاصها سائفا . اطمئنان
المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها يعتبر إطرادا لجميع الاعتبارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تلزم بيان
علة إطرادها . مثال لتسبيب سائق في جريمة إحراز مواد مخدرة .
ضبط قطع من الأفيون بأحد الأطباء لا يلزم عنه بالضرورة
مخالفة آثاريه .

الجلد الموضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٤١٥ ٢٧ (الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠)

٣ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . عدم تقييد القاضي
في تكوين عقيدته بدليل معين كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها
مؤدية إلى ما قصده الحكم منها .

٤٢٦ ٢٩ (الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

٤ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال
التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات
من حق محكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه
وعلى عكسه .

٤٢٧ ٣٠ (الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	عدد	
		تقدير الدليل . موكول إلى محكمة الموضوع . مجادلتها فيه أمام النقض . لا تجوز .
١٣٥	٣٠	(الطن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤) ٦ — مطابقة أقوال الشهود لمضمون الدليل الفنى . غير لازم .
		حق محكمة الموضوع فى الموازنة والتوفيق بين الدليلين القولى والفنى . شرطه ألا تتدخل فى رواية الشاهد فتجلبها عن صريح عبارتها . مثال لتسبيب معيب . نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إلى الطامن الأخر الذى لم يقدم أسبابا لطعنه .
١٦٠	٣٦	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٧ — اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذى استخرج المخدر من جسمه . كفايته ردا على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلا .
١٩٥	٤٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤) ٨ — النقص بعدم مواجهة الطاعن بإحراز المضبوطات فى بدء استجوابه . فى غير محله . مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة المضبوطات . المجادلة فى ذلك أمام النقض لا تجوز .
١٩٥	٤٣	(الطن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٢/١٩٧٤) ٩ — زنا المرأة . جواز إثباته بطرق الإثبات كافة . مثال لتسبيب سائغ .
		حق محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدهوى . مجادلتها فى ذلك أمام النقض لا تجوز .
٢٥٨	٥٨	(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
٣٢٧	٧١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وإن وزن أقوال الشهود ، وتقديرها مرجعه إليها . أخذها بأقوال الشهود مفادها أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها لما أن استخلاص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .
٢٨٦	٦٣	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٠/٣/١٧)
٢٩٥	٦٥	(والطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧)
٣١١	٦٨	(والطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)
٤٣١	٩٠	(والطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
٥٢٣	١١٢	(والطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٢٧	١١٢	(والطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		١١ - كفاية إيراد الحكم من مؤدى أدلة ما يكفي لتبرير اقتناع المحكمة بالأدلة .
		مجادلة محكمة الموضوع في سلطتها في وزن عناصر الدعوى .
		لا تقبل أمام النقص .
٣١١	٦٨	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
		١٢ - التناقض في أقوال المجني عليها . لا يعيب الحكم شرط ذلك
٣١١	٦٧	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)
		١٣ - إقرار محكمة الموضوع بتقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . حقها في الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة إلى متهم . وعدم اطمئنانها إلى الأدلة ذاتها بالنسبة إلى آخر .
٣١١	٦٨	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨)

الصفحة	القائمة	
		١٤ — حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المبدئية . عند الشك في التهمة .
٣٥٥	٧٧	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/١) ..
٦٤٨	١٤٠	(والطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		١٥ — كفاية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة . مثال .
٣٨٥	٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
٤٦١	٩٨	(والطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		١٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات والاعراض عن أقوال شهود النفي دون الإشارة إليها . أو بيان العلة . مضادها بالإدانة . كفايته ردا على أقوالهم .
٤٢١	٩٠	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
٥٢٣	١١٢	(والطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		١٧ — حرية محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها . لها الأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة وبقول متهم على آخر . تناقض الشاهد أو المتهم في أقواله . لا يعيب الحكم ما دام تستخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		١٨ — كفاية اطمئنان المحكمة إلى حصول التفتيش بناء على الإذن الصادر به .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)

الصفحة	القائمة	
		١٩ — لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود إذ قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية . (الطن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨) ...
٤٣٠	٩٢	٢٠ — القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى القاضي . كفايته . النفي بقيام احتمالات أخرى قسد تصح لدى غيره . لا يقبل . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة للتشكك في علم المتهم بوجود المخدر داخل العمود المضبوط معه . (الطن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) ...
٤٦١	٩٨	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩) ...
٥٧٣	١٢٢	٢١ — القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . رهن بالإحاطة بالدعوى من بعمر وبصيرة ويخلو الحكم من عيوب التسبيب . مثال لتسبيب مريب . إغفال الحكم استظهار أثر خطأ المتهم في وقوع الحادث . قصور . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ...
٤٨٦	١٠٤	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٩) ...
٥٧٣	١٢٢	٢٢ — خطأ المضرور . عدم رفعه مسئولية المتهم . وإن جاز أن يخففها . عدم استظهار الحكم مبلغ تداخل كل من الخطأين في وقوع المضرور . قصور . (الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ...
٤٨٦	١٠٤	٢٣ — إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور المتهم . يعيب إجراءات المحاكمة . أساس ذلك . (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ...
٤٩١	١٠٥	

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — المحاكمات الجنائية . العبرة فيها باقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه ..
		الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . كفاية أن تكون في مجموعها . مؤدية إلى ما قصده منها .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٢٥ — عدم اشتراط تطابق أقوال للشهود مع الحقيقة بجميع تفاصيلها . كفاية تأدية الشهادة إلى الحقيقة باستنتاج تتلاءم به مع عناصر الإثبات الأخرى .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		٢٦ — استخلاص الأدلة من أقوال للشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيب الحكم .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
٨٠٨	١٧٣	(والطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣)
		٢٧ — استكمال الدليل اهتداء بالعقل والمنطق . حق لمحكمة الموضوع .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢٨ — صحة الأخذ بأقوال الشاهد . ولو تأخر في الإبلاغ . ما دامت المحكمة كانت على بينة من ذلك . تقدير الدليل . موضوعي .
٥٨٠	١٢٤	(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٠)
		٢٩ — حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق . ولو خالفت أقواله أمامها .
٦٠٠	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — وزن أقوال الشاهد والتعويل عليها . مرجعه لمحكمة الموضوع .
٦٠١	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
٦٦٥	١٤٣	(والطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١ / ١٣) ..
		٣١ — إيراد الحكم أدلة الثبوت . كفايته ردا على إثارة الشك في أقوال الشهود وتلقيق الاتهام .
٦٠١	١٢٨	(الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
		٣٢ — محكمة الموضوع . حقها في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إليه .
٦٧٤	١٤٥	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		٣٣ — جواز إثبات الجرائم بكافة طرق الإثبات إلا ما استثنى منها بنص خاص .
		إثبات جرمية تزوير المحورات واستعمالها . بطرق الإثبات كافة .
٦٨٤	١٤٧	(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠) ..
		٣٤ — حق محكمة الموضوع في الالتفات عن تحقيق دفاع المتهم إذا كان غير منتج في الدعوى أو كانت الواقعة قد وضحت لديها .
٧١٥	١٥٥	(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٠)
		٣٥ — الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التي تخضع في الأصل لتقدير محكمة الموضوع .
		رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك .
		مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال .
٧٧٣	١٦٧	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ..

الما حده	الصفحة
٧٧٧	١٦٨
<p>٣٦ - تقدير المسائل الواقعية ، حق لمحكمة الموضوع لا تجوز مجادلتها فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ ق - مجلة ١٢/١٩٧٤)</p> <p>راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" ، "إعتراف" ، قرائن "قوة الأمر المقضى" ، ومأمورو الضبط القضائي .</p> <p>(القواعد أرقام ١١ و ٦٥ و ٧١ و ٧٨ و ١٠٨ و ١٢٤ و ١٥٥ و ١٧٢ بالصفحات أرقام ٤٨ و ٢٩٥ و ٣٢٧ و ٣٦١ و ٥٠٤ و ٥٨٠ و ٧١٥ و ٧٩٨</p> <p>وامتثاف :</p> <p>(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١١١)</p> <p>وتبديد :</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٧٢١)</p> <p>وخطف :</p> <p>(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٣٨)</p> <p>ودفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٤٧٤)</p> <p>ورابطة السببية .</p> <p>(القاعدتان رقم ٥٩ و ٨٥ بالصحيفتين رقمي ٢٦٣ و ٢٩٥)</p> <p>ومواد مخدرة :</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٨١٨)</p>	

الصفحة	القائمة	
		حقها في الاستغناء عن أقوال الشاهد وعدم إعادة الدعوى للرافعة بعد حجزها للحكم :
		١ - للمحكمة الاستغناء من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية . الاعتماد على أقوالهم في التحقيقات . مادتان مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا عيب .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
		٢ - عدم إجابة المحكمة طلب إعادة الدعوى للرافعة ٣ - بعد حجزها للحكم - لتحقيق دفاع لم يديه الطالب أمامها في الجلسة . لا إخلال .
٥١٤	١١٠	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)
		حقها في تجزئة أقوال الشاهد :
		١ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد وفي تجزئتها .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٢ - حق محكمة الموضوع في تجزئة قول الشاهد . حده ومناطه ؟ مثال لتسبيب معيب في حالة تلبس .
٧٦٥	١٦٥	(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		حقها في ندب الخبراء وتقدير آرائهم :
		١ - تطابق الدلائل القولى والقى . ليس بلازم . تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير . من إطلاقات محكمة الموضوع .
		حق المحكمة في الأخذ بما ورد بالتقرير من جواز حدوث الإصابات من ضربة واحدة وفق ما قرره المجنى عليه .
٥٤	١٢	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - ١٩٧٤/١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع . عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر أو بإعادة المأمورية إلى الخبير ذاته . مثال لتسبيب سائغ بحسرية لإحداث عاهة من عملية ختان أخذا بالتقرير الفني .
٢٦٣	٥٩	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
٧١٥	١٥٥	(والطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١١/١٩٧٤)
		٣ — تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من اطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه — غير مستعج . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
٣٩٥	٨٥	
		٤ — تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير . موضوعي . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي . في قدرة المجني عليه الكلامية . دون الرد على الآراء الفنية المغايرة . لا يعيبه . (الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٧٤)
٦٠٠	١٢٨	
		٥ — عدم التزام المحكمة بنذب خبير . متى وضحت لديها واقعة الدهوى . (الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
٦٨٤	١٤٧	
		٦ — عدم تمسك الطاعن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدى منه أمام محكمة أول درجة . إعتباره متنازلا عنه .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية أخذ المحكمة بتقرير الخبير ردا على ما وجه إليه من طعون . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض . (الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١١) ١٦٠ ٧٤٠
		راجع أيضا : محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل". (القاعدة رقم ٣٦ بالصيغة رقم ١٦٠)
		حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :
		١ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرط ذلك : أن يكون استخلاصها مائغا ودليلا فيما انتهت إليه قائما من أوراق الدعوى . على المحكمة أن تبني حكمها على الوقائع الثابتة في الدعوى . ليس لها إقامة قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات . (الطن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٣) ٢ ١٦
		٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها . من كافة الأدلة المباشرة وغير المباشرة . (الطن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٧) ٨١ ٣٧٥
		(والطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٤ ٤٣٨
		(والطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠) ١٤٧ ٦٨٤
		٣ — اقتناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . بأن التزوير تم بإضافة كلمة قبل المبلغ مقدار الدين المثبت أصلا بالمحرر . لا يعيب الحكم . من بعد . خطأه في ذكر مقدار الدين الأصلي الذي لم يشمله التغيير . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠) ١٠٨ ٥٠٤

الصفحة	القائمة	
		٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث . منوط بمحكمة الموضوع . مادام سائغا في العقل والمنطق .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		حقها في تعديل وصف التهمة :
		١ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف القانوني الذي رفعت به الدعوى . لها تكييف الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها وأوصافها وإزالة حكم القانون عليها . حد ذلك . ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأسر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . مثال .
٧٦١	١٤٢	(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
		٢ - حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقييد بالوصف المأثمة به . حده ؟ الفعل المبادئ في جريمة مغادرة البلاد دون تصريح . اختلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة .
٧٦٩	١٦٦	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		راجع أيضا : وصف التهمة .
		حقها في تقدير قيام الارتباط :
		تقدير توافر الارتباط بين الجرائم . موضوعي .
٧٣١	١٥٨	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		راجع أيضا : ارتباط .

الصفحة	القائمة	
		حقها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :
		الوقائع الى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو استفاؤها .
		تستقل محكمة الموضوع بتقديرها .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
٣٢	٧	(والطن رقم ١٠٩١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٤)
١٦٤	٣٧	(والطن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		راجع ايضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى " .
		حقها في تقدير التعويض :
		راجع : تعويض .
		حقها في تقدير العقوبة :
		راجع : عقوبة " تطبقها " .
		محكمة النقض
		راجع : نقض :
		مراقبة المحادثات التليفونية
		١ — حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه في تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به .
		الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ اذن القاضى الجزئ بمراقبة المحادثات التليفونية .
		عدم تطاب القانون شكلا معينا له أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .
١٣٨	٣١	(الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٣٨	٣١	٢ — المحي ببطلان مراقبة المحادثات التليفونية. لاجدوى منه. ما دام الحكم قد أخذ الطاعة باعتراف باقي المتهمات وبأقوال الشهود المستقلة عن الإجراء المدعى بطلانه . (الطن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
مسئولية جنائية		
٢٦	٥	١ — السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات . لا يؤثر في قيامها . (الطن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٤/١/١٩٧٤)
١١٩	٢٨	٢ — نعى الطاعن بأنه اكراه على توقيع الشيك لتقبل الشركة عميل عملية التوريد . لا يتوافر به الإكراه بمعناه القانوني . ما دامت الشركة قد استعملت حقا خولها إياه القانون . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
١١٩	٢٨	٣ — حالة الضرورة . مناط قيامها : الخطر الذي يهدد النفس . دون المال . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)
٢٦٣	٥٩	٤ — الأصل تجريم أى مساس بجسم الإنسان . إباحة فعل الطبيب . أساسها استعمال حق مقرر بمقتضى القانون . مساءلة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على أساس العمد . إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة . مثال لتسبيب سائح في عملية ختان أبحرته قابلة . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		٥ - مسؤولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . لا يدفع المسؤولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . مثال لتسبب غير مهيب في عملية ختان .
٢٦٣	٥٩	(الطن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		٦ - الإكراه في السرقة . ظروف حيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة . مبرراته في حق كل من ساهموا فيها . إثبات الحكم إتفاق الطاعن وآخرين وارتكاب الطاعن فعل الاختلاس بينما باشر أحدهم الإكراه تنفيذا لمقصدهم . اعتبار كل من ساهم منهم في السرقة أو الإكراه فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه .
٣١٢	٦٨	(الطن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٤)
		٧ - عدم مساءلة الشخص إلا عما يكون نشاطه دخل فيه . المسؤولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانونا .
٣٨٥	٨٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/٤/١٩٧٤)
		٨ - رابطة السببية . بدؤها بالفعل الضار وارتباطها . من الناحية المعنوية بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)
		٩ - مسؤولية المتهم . في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي . ولو كانت عن طريق غير مباشر . ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٤)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجني عليه . لا يقطعها مرض المجني عليه . القول بأن استئصال طحال المجني عليه كان مرجعه حالة مرضية سابقة . يفرض صحته . لا يقدح في مسئولية الطاعن عن العامة .
٣٩٥	٨٥	(الطن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		١١ - دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . دفاع جوهرى . انتفاء الحكم عنه . قصور .
٤٥٨	٩٠	(الطن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		١٢ - عدم توافر سبق الإصرار بين المتهمين . لا ينفي قيام الاتفاق بينهما . تحقق الاتفاق . بتقابل إرادات المشتركين فيه . دون تطلب مضي وقت معين . اتفاق المتهمين على الضرب ومساهمتهم في الإعتداء . وجوب مساءلتهم جميعا عن نتيجة كفاهين أصليين دون حاجة لتقصي محدث الإصابات التي نشأت عنها العامة .
٦١٢	١٣١	(الطن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٧)
		١٣ - عدم تعرض الحكم لدفاع جوهرى قد يترتب على صحته انتفاء المسئولية . قصور يعيبه . مثال .
٦٣٢	١٣٦	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٤ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا خاصا . علم المنتج أو الصانع بخالفه فعله للقانون . أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة .
٧٣٦	١٥٩	(الطن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)

الصفحة	القائمة	
		١٥ — إدعاء المتهم باستفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تدل على حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجيهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سابقة تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لإتقائه . دفاع جوهري — يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلي برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية .
٧٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		١٦ — تحقق مسؤولية المتبوع عن التعويض . رهن بثبوت الوقائع المسندة إلى المتهم . تبرة المتهم لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض الدعوى المدنية قبله . وقبل المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان الاستئناف من المتهم وحده .
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		راجع أيضا : تبديد . (القاعة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٧٢١)
		وتبغ ودخان وغش . (القاعة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٢٠٧)
		ودفاع " الإخلال بحق الدفاع " ما يوفره . (القائمة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧١٤)
		وسلاح . (القائمة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٢٧)
		وشيك بدون رصيد . (القائمة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٢٩)

وقتل خطأ .

(القواعد أرقام ١٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ بالصفحات أرقام
٨٠ ، ٧٨٧ ، ٧٩٢) .

ومواد مخدرة .

(القاعدتان رقمي ١١٣ ، ١٥٧ بالصحيفتين رقمي ٥٢٧ ،
٧٢٧) .

مسئولية مدنية

١ - ته سدير التعويض من ساعلة محكمة الموضوع وحدها
حسبما تراه مناسبا وفق ما تتيينه من ظروف الدعوى .

الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم لا يسأل إلا عن
نتائج خطئه الشخصي . مؤدى ذلك . أن صاحب البناء لا يسأل
عن الأضرار الناتجة من تلك الأعمال إلا إذا كانت جارية تحت
إشرافه الخاص . قيام مقاول مختص بمثل هذا العمل عادة تحت
مسئوليته ، وداه أنه الذي يسأل عن نتائج خطئه فيه " مثال
لتسبب غير معيب " .

الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة
الجنائية هو ما يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ومن ذات الواقعة
موضوع المحاكمة . تب الضرر الناتج من ظرف خارج عن الجريمة
ولو متصلا بواقعتها لا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام المحكمة
الجنائية . هلة ذلك . أن قضاءها في الدعوى المدنية استثناء .
لا يقبل التوسع فيه .

المحاكم الجنائية ليس لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية
إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها . هلة
ذلك . وجوب أن يظل القضاء الجنائي بمنزل من وحدة النزاع

الفاصلة	الصفحة
المدنى وتقاديا للتطرق إلى البحث في مسائل مدنية صرف "مثال للتسبيب غير معيب في هذا الخط ووص".	
(الطن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)	٨٠
٢ - نقص الحكم بالنسبة إلى المتهم يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك .	١٩
(الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١١)	٢٥٢
٣ - عدم بيان الحكم وجه الضرر المادي والأدبي . لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .	٥٦
(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)	٤٤٧
٤ - تحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه . إذا وقع الفعل الضار من الأخير أثناء تادية وظيفته أو بسببها . أو إذا كانت الوظيفة قد ساعدته أو هيأت له بآية طريقة فرصة ارتكابه .	٩٥
(الطن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)	٦٨٠
٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائيا ومدنيا . موضوعي . مثال ؟	١٤٦
(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)	٧٩٢
٦ - تحقق مسؤولية المتبوع عن التعويض . ومن يثبت الوقائع المسندة إلى المتهم .	١٧١
تبرئة المتهم لعدم ثبوت التهمة . وجوب دفع التعويض المدنية قبله . وقبل المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان الاستئناف من المتهم وحده .	
(الطن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)	٧٩٢

الصفحة

المادة

راجع أيضا : دعوى مدنية .

وقتل خطأ .

(القاعدة رقم ١٧٠ بالصيغة رقم ٧٨٧)

مستشار الإحالة

١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة لدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص منهما .

إغفال مستشار الإحالة ماورد بالتقرير الطبي الشرعي من ثبوت تخلف حادثة مستديمة بالمجنى عليه وتقديره - خطأ - إحالة المظنون ضده إلى محكمة الجناح الجزئية . خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون . هذا القرار وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية .

إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجناح الجزئية وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ١٩٣٢ ق - جلسة ١٩٣٤/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تفتيش المزارع . لاحاجة إلى صدور إذن به . مجانية أمر مستشار الإحالة ذلك . خطأ يوجب النقض والاعادة . أساس ذلك ؟
٥٨	١٣	(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ٣ - صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . دون الإلمام بواقعة الدعوى وتحيص أدلتها . قصور . تساند قضاء الإحالة على الشك في نسبة المخسّر إلى المتهم للتباين في وزنه . دون استجلاء حقيقة الأمر . يعيبه .
٥٩٢	١٢٦	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٦) ٤ - سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لا وجه مقصورة فحسب على كون الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة عليها غير كافية . إصداره أمراً بأن لا وجه لعدم الأهمية . خطأ في القانون .
٦١٢	١٣١	(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧) ٥ - النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي . عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور . بقاء سلطة التحقيق الابتدائي لها حتى لو كانت الدعوى قد أحيلت إلى مستشار الإحالة . مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٣١٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ إجراءات جنائية .
٦٦٥	١٤٣	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٦- إفصاح مستشار الإحالة عن سبب إطراحه شهادة الشاهد. حق محكمة النقض مراقبته في ذلك . سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له — لا يتال — سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى . متى يكون أمر مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية مشوباً بالتعسف في الاستنتاج ؟ (الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩) ١٩١ ٨٨١
		٧ — الاستيقاف . ماهيته . سببه ؟ تخلي المتهم عن كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه لاستكنائه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافره حالة الهمس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩) ١٩٢ ٨٨٩
		مصادرة
		١ — عقوبة المصادرة في صدد جرائم الغش هي في صحيح القانون تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكفاة كما أنها وجوبية يقتضيها النظام العام لثقلها بشئ لا يصلح للتعامل فيه . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ٣٢ ١٤٥
		٢ — إعتبار الأشياء المضبوطة . مغشوشة أو غير صالحة للاستهلاك . مناطة . النظر إليها وقت ضبطها . معالجة هذه الأشياء وصيرورتها بعد ذلك صالحة للاستهلاك . لا يجدي . مثال . (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ٣٢ ١٤٥
		٣ — انتفاء علم المتهم . بأن المواد الغذائية المعروضة للبيع . ضارة بالصحة . وجوب معاقبته بعقوبة المخالفة والمصادرة . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩) ١٩٧ ٩٠٢

مصاريف الدعوى

١ - هيئة النقل العام . هيئة مستقلة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالى فهي ليست مصلحة حكومية .
هدم إعفائها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى . المادة ٥٠
من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٥ ٦٥

٢ - خسران المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية الدعوى المدنية . التزامهما بمصاريفها ابتداءً واستئنافاً . تضامنها فى الوفاء بهذا الالتزام إذا كانا متضامنين فى أصل التزامهما المقضى فيه . المواد ٣٢٠ ، ٣٢١ إجراءات و ١٨٤ مرافعات .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٥ ٦٥

معارضة

مالا يجوز الطعن فيه . بالمعارضة :

١ - الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصنافية والتجارية أو القرارات المنفذة له . عدم جواز الطعن . فيها بطريق المعارضة . بحماية الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٦ ٧١

٢ - الحكم الذى يصدر باختيار الأمر الجنائى نهائياً واجب التنفيذ لا يجوز المعارضة فيه أو استئنائه .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٥ ١٠٨

الصفحة	القاعدة	
		المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى .
		الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر من محكمة ثانى درجة . جواز الطعن فيه بالمعارضة . أساس ذلك ؟
		عدم قبول المعارضة . ما دام المعارض لم يثبت قيام عذر منعه من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه .
٤٥	١٠	(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		نظرها والحكم فيها :
		١ - القضاء باعتبار المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى كان لم تكن لتخالف المعارض عن حضور الجلسة الأولى . حقيقته . قضاء بغيره قبولا . إطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطبية المقدمة إليها تبريرا لهذا التخالف . وجوب نقض الحكم . أساس ذلك ؟
٣٢	٧	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)
		٢ - المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا تطرح على المحكمة أولا الفصل فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وحتى لها فى هذه الحالة فقط أن تعديل العقوبة المقررة بها لصالح المعارض . تعرض المحكمة الاستئنافية لموضوع الدعوى أو للعقوبة المقررة بها قبل الفصل فى صحة الحكم المعارض فيها من ناحية شكل الاستئناف . أثره . بطلان الحكم .
٢٢٩	٥٢	(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي تضمن النص على صدوره بإجماع الآراء .
		حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .
٢٢٧	٧٣	(الطن رقم ١٨٥ لسنة ٤٤ في - جلة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٤ - تسليم ورقة الاعلان إلى أحد المذكورين في المادة ١١ صرائعات لعدم وجود المتهم في موطنه . اعتباره قرينة على علمه بالجلسة .
		عدم تقديم الطاعن ما يثبت دعواه بعدم علمه بحصول الاعلان صحة الحكم باعتباره معارضة له كأن لم تكن لتخلقه عن حضور جاستها .
٤٢٤	٩٢	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٤٤ في - جلة ١٩٧٤/٤/١٩)
		٥ - القضاء في المعارضة . محنته . رهن بسامع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .
		الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
		إحتواء ملف الدعوى على شهادة مرضية مؤشرا عليها من المحكمة عدم التعرض لهذه الشهادة إخلال بحق الدفاع .
٥٣٢	١١٤	(الطن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٤ في - جلة ١٩١٤/٦/٢)

الصفحة	القائمة	
		٦ - تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لعذر قهري . عدم صحة الحكم الصادر في المعارضة . محل تقديم العذر القهري المانع من حضور نظرا لمعارضة . يكون عند نظر الطعن في الحكم . وجود المعارض بالخارج في عمل رسمي . عذر قهري يمنعه من حضور المعارضة .
٦٢٥	١٣٤	(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٧ - حضور المعارض بالجلالة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان .
٦٤٣	١٣٩	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		الطعن على الحكم الصادر فيها : عدم تقديم الطاعن دليلا على عذر المرض الذي حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة . لا وجه لتعبه على الحكم باعتبارها كان لم تكن .
٤٣٤	٩٣	(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		حق النيابة في الطعن في الحكم الصادر في المعارضة : للنيابة العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه ، وإن لم يكن لها سلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن . باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل من مراحل الدعوى الجنائية صحيحة . مثال .
٢٢٥	٥١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٠)

القائمة الصفحة

مغادرة

- القتل المسمى في جريمة مغادرة البلاد دون تصريح .
- اختلافه عن ذلك المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة .
- أثر ذلك على حق محكمة الموضوع في تعديل وصف النية .

(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥) ... ١٦٦ ٧٦٩

مواد مخدرة

١ - جريمة إحراز مواد مخدرة .

ضبط قطع من الأفيون بأحد الأطباء لا يلزم منه بالضرورة
مخلف آثار به .

(الطن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٠) ... ٢٧ ١٣٥

٢ - الجلب هو استيراد المخدرات بالذات أو بالواسطة
ملحوظا في ذلك طريقته وتداوله بين الناس .

(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ... ٢٩ ١٧٦

٣ - الجلب لا يعدو أن يكون حيازة مضبوطة بالنقل عبر
الحدود إلى داخل الجمهورية .

(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ... ٢٩ ١٢٦

(الطن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١) ... لم ينشر

٤ - الحيازة المباشرة للمخدرات ليست شرطا لاعتبار الشخص
حائزا للمادة مخدرة . كفاية أن يكون سلطانه مهسوطا
على المخدر .

(الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ... ٢٩ ١٢٦

الصفحة	القائمة	
		٥ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا في الجريمة المركبة . مثال في جريمة جاب .
١٢٦	٢٩	(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ - ضباط مكافحة المخدرات . من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام قانون المخدرات .
١٩٥	٤٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٧ - اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جرم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذي استخرج المخدر من جسمه . كفايته ردا على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جرم الطاعن لا يستتبع عقلا .
١٩٥	٤٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٨ - قيام الطبيب بناء على طلب مأمور الضبط من رجال الجمارك باخراج المخدر من موضع إخفائه بجمع المتهم . تعرض يقتضيه تنديشه . عمل الطبيب في هذه الحالة من أعمال الخبرة .
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٩ - استخلاص الحكم علم المتهم بأن ما يحزره مخدرا . بما يسوغه . كفايته ردا على الدفع بانتفاء هذا العلم .
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		١٠ - متى تحقق جريمة جلب الجواهر المخدرة للمنافع عليها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل . مثال .
٣٧٨	٨٢	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)

الصفحة	القائمة	
		١١ — عمل الطاعن في خدمة القوات المسلحة بنقل البترول من مستودعاتها . أثره . خضوعه في ذلك لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ . وجوده في حالة تلبس بجريمة اختلاس ذلك البترول . جواز القبض عليه وتفتيشه بمعرفة أعضاء الضبط القضائي العسكري . صحة ضبط ما يكشف عنه تفتيشه من إحصاء مخدرات . أساس ذلك ؟
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		١٢ — تقدير قيام حالة التلبس . موضوعي .
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		١٣ — القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى القاضي . كفايته . النفي بقيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيره . لا يقبل . مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة للشكك في علم المتهم بوجود المخدر داخل الممرود المضبوط معه .
٤٦١	٩٨	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٣)
		١٤ — قصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . تصدى المحكمة للإعفاء . يكون بعد إسباغها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		١٥ — صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية . دون الإسم بواقعة الدعوى وتمحيص أدلتها . قصور .

الصفحة	القاعدة	
٥٩٢	١٢٦	تسائد قضاء الإحالة على الشك في نسبة المخدر إلى المتهم للتباين في وزنه . دون استجلاء حقيقة الأمر . يعيبة . (الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٦)
٦٢١	١٣٣	١٦ - الاتجار في المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار . صدور إذن التفتيش استنادا إلى تحريات . تفيد معاودة المتهم مناولته نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه . قضاء الحكم بأن الإذن صادر عن جريمة لم تقع . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣)
٧٢٧	١٥٧	١٧ - إخراج المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
٧٢٧	١٥٧	١٨ - الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مناطه : أن تثبت صلة المبلغ عنهم بالجريمة ذاتها التي قارفها طالب الإعفاء . مثال . (الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
٧٦٢	١٦٤	١٩ - كفاية أن تشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى له بالإبراء . حد ذلك الإحاطة بالدعوى من بصرو وبصيرة وخلو حكمها من حيوب التسبيب . مثال في مواد مخدرة . (الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤)
٨١٨	١٧٥	٢٠ - المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات . لم تحظر استعمال ظروف الرأفة . بل أوردت قيда على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من ذلك القانون . (الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٨)

الصفحة	القائمة	
٨١٨	١٧٥	٢١ — منازعة الطاعن في سلامة ما استخلصته المحكمة من لفظ "تعميره" جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)
٨٨٤	١٩٢	٢٢ — الاستيفاف . ماهيته . سببه ؟ تخلي المتهم عن كيس المخدر . اثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي إختياري . تتوافر به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
٨٨٧	١٩٣	٢٣ — إدلاء الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة . هو مناط الاعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ استلزام الحكم فوق ذلك إقرار الجاني بالجريمة . خطأ في القانون موجب لنقضه حتى لمن لم يقدم من الطاعنين أسبابا لطعنه . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩)
		راجع أيضا : إثبات : (القواعد أرقام ٦٣ ٩٨ ٥ ٢٤٣ ٤ ١٥٥ ٤ ٢٩١) بالصفحات أرقام ٢٨٦ ٤ ٦١ ٤ ٦٦٥ ٤ ٧١٥ ٤ ٨٨١) وتحقيق . ونيابة عامة . (القائمة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٦٦٥) وتفتيش (القواعد أرقام ١٣ ٤ ٢٣ ٤ ٦٤ ٤ ٩٢ ٤ ١٦٩ ٤ ١٩٠) بالصفحات أرقام ٥٨ ٤ ٤٩٥ ٤ ٢٩٢ ٤ ٤٣٠ ٤ ٧٨٢)

ومأمورو الضبط القضائي .

(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٥٤)

موانع العقاب

راجع أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" .

ومواد مخدرة .

(لقراءة أرقام ١١٣ ، ١٥٧ ، ١٩٣ بالصفحات أرقام

٠ (٨٨٧ ، ٧٢٧ ، ٥٢)

وموظفون عموميون .

(للقاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٧٥٦)

موطن

تقدير قيام عنصر الاستقرار ونيسة الامتيطان . كشرطين
في الموطن . موضوعي . تقدير توافر رابطة التبعية بين التابع
الذي تسلم الإعلان . وبين متبوعه . موضوعي . العبرة في تسلم
الإعلان . بالتبعية للعان إليه . لا بنوع خدمة التابع .

(المطن رقم ١٠٥٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

٧٣٠

١٧٨

موظفون عموميون

تحقق قبل رفع الدعوى الجنائية: المنصوص عليه في المادة ٦٣
إجراءات إذا كانت الجناية أو المجتعة قد وقعت من الموظف.
أثناء تادية وظيفته أو حسب

(المطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٨)

٦٨٠

١٤٧

القاعدة

المادة

- ٣ - عدم امتداد أحكام المادة ٦٣ عقوبات إلى العاملين بالشركات العامة . أساس ذلك ؟
- (الملحق رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤) ١٦٣ ٧٥٦
- ٣ - عدم امتداد طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ عقوبات بحال إلى ارتكاب الجرائم .
- (الملحق رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤) ١٦٣ ٧٥٦

(ن)

نصب . نظام عام . نقض . نيابة عامة

نصب

انقضاء صفة غير مهيمنة ، يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال في جريمة النصب المنصوص عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات ، مثال .

(الملحق رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤) ٤١ ٩٨٧

نظام عام

١ - عقوبة المصادرة في صدد جرائم العيش في صحیح القانون تدبر وتأتي لا يخرج من اتحاد في مواجهة الكلفة كما أنها وجوبية .

باعتبار النظام العام لتطبيقها يشيء لا يصح التعامل فيه .

(الملحق رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧) ٣٢ ٩٤٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		راجع أيضا : اختصاص " الاختصاص الولائي والنوعي .
		وإخفاء أشياء مسروقة .
		(القاعدة رقم ٧٤ بالصحيفة رقم ٣٤٠)
		نقض
		إجراءات الطعن :
		تقرير الطعن وأسبابه .
		١ - التذرع في مجاوزة مهلة إيداع الأسباب بطلان إعلان الطعن بالجلسة التي صدر فيها الحكم . لا يجدي حتى جرح صحته . ما دام قد انقضت منذ ثبوت علمه رسميا بالحكم على تاريخ التقرير بالطعن وبين إيداع الأسباب مدة تزيد على الميعاد القانوني . وجوب القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .
٧٧	١٨	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢٨)
		٢ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يقضى عنه . عدم تقديم أيهما في الميعاد المقرر للطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٢٨٨	٦٢	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧)
٤٧٨	١٠٢	(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التقرير بالطعن بالنقض في الميعاد دون تقديم أسبابه . أثره . عدم قبول الطعن شكلاً .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٤ - التقرير بالطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)
		٥ - خلو تقرير الأسباب التكميلي من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك . وجوب الالتفات عنه .
٤١٩	١١١	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧٤)
		٦ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه . يكونان وحدة إجرائية . لا يغني أحدهما عن الآخر .
٤٢٨	١١٦	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/٦/١٩٧٤)
٨١٨	٢٩٦	(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٤)
		٧ - أسباب الطعن . وجوب أن تكون واضحة ومحددة .
٧٥٦	١٦٣	(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٤/١١/١٩٧٤)

الصفحة والمصلحة في الطعن

١ - عدم جواز الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة بجملة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل عام النيابة .

٢ - غفلت مستشار الإحالة عن ضرورة التقرير الطعن الشرعي من حيث يجب مراعاة استيفاء الحق عليه وتقريره - خطأ -

٣ - أحال المقرر الدعوى إلى محكمة الجلسات الجزئية خطأ والاستدلال

الصفحة	القاعدة	
		<p>وقى تطبيق القانون . هذا القرار وإن يكن في ظاهره غير منه محصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بتنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية .</p> <p>اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة بتنظر الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع سلبى بين مستشار الإحالة ومحكمة الجناح الجزئية وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل فى الدعوى .</p>
١٩	٣	<p>(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٢)</p> <p>٢ - حق النيابة فى الطعن ولو لمصلحة المحكوم عليه . مشروط بتوافر المصلحة . حلة ذلك . المصلحة أساس الدعوى . الطعن القائم على مصلحة نظرية بحث لا يقبل . مثال . عدم قبول طعن النيابة القائم على تخطئة الحكم فى قضائه يقبول استئناف المتهم شكلاً ورفضه موضوعاً . رغم أن التقرير به كان بعد الميعاد . أساس ذلك . إنعدام مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه فى الطعن .</p>
٩٧	٢٢	<p>(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤)</p> <p>٣ - وجوب أن ينبئ الطعن بالنقض على مصلحة الطاعن .</p>
١٠٣	٢٤	<p>(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)</p> <p>٤ - استئصال طحال المحنى عليه رغم إصابته بالمرض بشكل حادة مستديمة . لا مصلحة للطاعن فيما يشتره من جدل حول اعتبار التهمة المسندة إليه ضرباً بسيطاً تنطبق عليها المادة ٢٤٢/١ حقوبات طالمات كانت العقوبة المقررة عليه هى الحبس المقرر لذلك الجريمة .</p>
١٠٣	٢٤	<p>(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)</p>

		٥ - النعي ببطلان مراقبة الحادثات التليفونية . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطاعة باعتراف باقي المتهمات وبأقوال الشهود المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .
١٣٨	٣١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
		٦ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه . معاقبة الطاعة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنعى عليها شيء . تنتفى به مصلحتها في الطعن .
١٣٩	٣٨	(الطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣)
		٧ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات . لا يقبل ممن لا شأن له بالبطلان . ليس للمحكوم عليه النعي على الحكم بالبطلان لعدم إخطار المدعى المدني بالجلسة وصدور الحكم في غيبته .
١٩٢	٤٢	(الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٨ - تقدير انتفاء مصلحة الطاعن في التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى . ما دام لم يكن المخدر المستخرج من جسمه فيها أثر في وصف التهمة التي دين بها وما دام الحكم قد أثبت مسئوليته كذلك عن جلب المخدر المقبوض في حقيقته .
١٩٣	٤٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٥)
		٩ - من المفروض أن النيابة العامة أن الطعن بالنقض في الأحكام لمصلحة الحكم عليه ولا يلحق على متهمه أي مزية . حلة ذلك ؟ مثال في جريمة غريب تاج .
٢٠١	٤٤	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢)

الصفحة	الرقم	النص
		١٠ - لا مصلحة للطامن في النعى على الحكم بالإدانة في جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة على موجب حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات بالنسبة لاحدى هذه الجرائم طالما كانت العقوبة المقررة بها في حدود العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والتي لا مطعن عليها .
٢١٧	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١١ - للنياية العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه وإن لم يكن لما كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات في كل من مراحل الدعوى الجنائية صحيحة . مثال .
٢٢٥	٥١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٢ - انتفاء مصلحة النياية العامة كسلطة اتهام ، وللمحكوم عليهم من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبول الطعن . طعن النياية العامة في الأحكام لمصلحة القانون . غير جائز . حلة ذلك : المصلحة النظرية الصرف لا يؤبه لها . مثال .
٢٣٢	٥٣	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٧٤)
		١٣ - إعتبار الحكم جريمة إخفاء المبروقات وحياسة السلاح جريمة واحدة ومعاقبة المتهم عنها بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي حياسة السلاح . لا مصلحة له في المنازعة في قيام ركن العلم في جريمة إخفاء المبروقات في جانبها .
٣٤٠	٧٤	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٤)
		١٤ - تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التي قارنها المحكوم عليه لا الوصف الذي تسببه المحكمة عليها . مثال .
٣٤٨	٧٦	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - النعي على المحكمة تعديلها وصف التهمة من مشروع في قتل عمد إلى ضرب أحدث عادة . عدم جدواه . متى كان الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن هي عقوبة الضرب البسيط .
٣٧٥	٨١	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		١٦ - النعي على الحكم في خصوص جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أثبت في حقه جريمة السرقة وأوقع عليه . هملا بالمادة ٣٢ عقوبات عقوبة واحدة تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة .
		جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . أركانها ؟
٤٢٥	٩١	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		١٦ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين . عدم جدواه ما دام قد طبق المادة ٢/٣٢ عقوبات وأوقع عليهم ما عقوبة تدنو عن العقوبة المقررة للجريمة الأشد التي دانها بها .
		عدم جواز إضارة طاعن بظمنه .
٦٧٤	١٤٥	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)
		١٨ - المصلحة الشخصية شرط لقبول وجه الطعن - مثال ؟
٧٩٢	١٧١	(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		١٩ - عدم جدوى النعي على الحكم قصوره في بيان القصد الجنائي والضرر في جريمة التزوير . ما دام أنه طبق المادة ٣٢ عقوبات على الطاعن .
		العقوبة الأشد .
٨٩٦	١٨٨	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٣)

راجع أيضا : طعن . المصلحة في الطعن .

(القاعدة رقم ١٩٩ بالصيغة رقم ٨٩٨)

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه بالنقض :

١ - تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية باحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ إجراءات جنائية . النعي على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص في تلك الدعوى . غير جائز .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣١) ٧٦ ٣٤٨

٢ - غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات غرامة مدنية . عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك ؟

النقض في الادعاء بالتزوير برفضه وتغريم المدعي عملا بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٣) ١٠٠ ٤٧٠

٣ - إنغلاق باب الطعن بطريق الاستئناف . انفلاقه من باب أولى بالنسبة للطعن بطريق النقض . صدور الحكم برفض الدعوى المدنية التي لا تتجاوز النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي من محكمة ثاني درجة عند نظر استئناف المتهم حكم الإدانة والتعريض . عدم تجاوز الطعن فيه بالنقض من المدعي بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟

تعرض محكمة النقض لتجاوز في شأن الحكم الابتدائي الذي حاز قوة الأمر المقضي . غير جائز .

(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٢) ٣١٩ ٥٦١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - قرار قيد الطالب بجدول المحامين . منشى . ليس له اثر رجعى .
		عدم جوار الطعن بالنقض ممن تقرر قيد طلبه بجدول المحامين . أساس ذلك ؟ .
٦٠٨	١٣٠	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٤)
		٥ - الحكم الاستثنائى الفياى الصادر بالبراءة . حق النيابة العامة فى الطعن فيه بالنقض منذ صدوره .
٧٦٩	١٦٦	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤)
		حالات الطعن بالنقض :
		(أ) مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه ونأويله :
		١ - كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم . قاطع للدة المقررة لاقضاء الدعوى الجنائية حتى ولو تم فى خيبة المتهم .
		تأجيل الدعوى إلى إحدى جلسات المحاكمة بعند تبييه المتهم فى جلسة سابقة للحضور . إجراءات قضائية من إجراءات المحاكمة . قاطع للدة .
		حجب الخطأ القانونى المحكمة عن نظر المحكمة . ويجب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .
١٢	٢	(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٤)
		٢ - التعويض عن الضرر الأدبى . شخص لا يتعدى الحق عليه ولا ينتقل إلى الغير . ومهم ودية الحق عليه . إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢ مدنى .

القاعدة الصفحة

		<p>إنتهاء الحكم إلى أن ضرراً أديباً أصاب مورث المجنى عليه . وانتقل إلى ورثة الأخير . دون التدايل على توافر شروط المادة ٢٢٢ مدني . خطأ في تطبيق القانون يوجب النقض والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره في تقدير المحكمة لمقدار التعويض . (الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/١٥) ٨</p>	٣٦
		<p>٣ — تفتيش المزارع . لاجابة إلى صدور إذن به من النيابة بجانب الأمر الصادر من مستشار الإحالة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه . حجب هذا الخطأ الأمر المذكور عن مناقشة الموضوع . وجوب اقتران النقض بإعادة القضية إلى مستشار الإحالة . (الطن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٣</p>	٥٨
		<p>٤ — الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له . عدم جواز الطعن فيها بطريق المعارضة . بجانب الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٢٣٦ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) ١٦</p>	٧١
		<p>٥ — حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . مادام الحكم جائزاً استئنافه . استئنافها الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابياً . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح . (الطن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ٢٠</p>	٩١
		<p>٦ — الحكم الذي يصدر باعتبار الأمر الختالي نهائياً واجب التنفيذ لا تجوز المعارضة فيه أو استئنافه . (الطن رقم ٤٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٤) ٢٥</p>	١٠٨

الصفحة	القاعدة	
		٧ - إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي عقوبته السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة المواد ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . بجانب الحكم المطعون فيه ذلك والقضاء بالاشغال الشاقة بدلا من السجن . خطأ في تطبيق القانون .
٢٩٢	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٤) ٨ - مناط صحة التفتيش الذي يجريه رجل الضبط القضائي حاله من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة . جنابة أو بجنحة . قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ما يبرر التعرض لحرية أو حرمة مسكنه لكشف مبلغ اتصاله بملك الجريمة . وجوب أن يصدر إذن التفتيش لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية وإلا جاء باطلا . الخطأ الذي يحجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى أثره وجوب أن يكون مع الشخص الإساءة .
٢٩٢	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ٩ - جريمة خايط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . المقصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في - قى الصانع . المادة السابعة من القانون .
٣٠٧	٦٧	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ١٠ - المراجع في طلبات المصروفات والاحتياجات المطلوبة هو التحليل دون الإعراب النظري .
٣٠٧	٦٧	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - المادة ١٧ عقوبات . إجازتها في الجنايات تبديل العقوبة المقيدة للحرية بأخرى أخف منها . دون غيرها من العقوبات . عدم انطباقها على عقوبة الغرامة . مثال في جريمة إحراز سلاح يوجب النقص والتصحيح .
٣٣٤	١٢	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)
		١٢ - القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم البراءة الابتدائي وجوب صدوره بإجماع الآراء . تخلف النص فيه على الإجماع يبطله ويوجب تأييد البراءة المقضى بها ابتدائيا . ولو كان الحكم الغيابي الاستثنائي تضمن النص على صدوره بإجماع الآراء .
		حق محكمة النقض في نقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها .
٣٣٧	٧٣	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٥)
		١٣ - جريمة الاتجار في الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١١٣ و ١٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادر تقاضا لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . أخف من تلك التي كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائيا في الدعوى يوجب أعماله عملا بالمادة ٢/٥ عقوبات .
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		١٤ - سلطة مستشار الإحالة في إصدار الأمر بأن لاوجه مقصورة لحجب على كون الواقعة غير معاقب عليها أو أن الأدلة عليها غير كافية . إصدار الأمر بأن لاوجه لعدم الأهمية خطأ في القانون .
٣٦٢	١٣١	(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٧)

١٥ - شروط صحة التفتيش الذي تجريه النيابة
أو تأذن به ؟

الاتجار في المواد المخدرة . حيازة لها بقصد الاتجار .
صدور إذن التفتيش استنادا إلى تحريات . تفيد معاودة
المتهم منازولة نشاطه في تجارة المخدرات وتوزيعها على عملائه .
قضاء الحكم بأن الإذن صدر عن جريمة لم تقع . خطأ
في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٣) ١٣٣ ٦٤١

١٦ - جريمة مباشرة الإعلان دون تجسيد الترخيص .
عقوبتها . هي ذاتها المقررة للجريمة مباشرة دون ترخيص .
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال لخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧) ١٣٨ ٦٤٢

١٧ - إزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة تقل عن الحد الأدنى
المقرر للجريمة المرتبطة ذات العقوبة الأشد . خطأ يوجب نقضه

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣) ١٤٤ ٦٧

١٨ - انقضاء المؤجل لأي مقدم إيجار أيا كانت مسودته
أو بواعثه . جريمة . أساس ذلك : المادة ١٧ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ . تبرئة المتهم على خلاف ذلك . خطأ في القانون
يوجب نقض الحكم وتصحيحه .

(الطعن رقم ٩٦٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٧) ١٥١ ٧٠

١٩ - قضاء محكمة أول درجة بمقابلة المتهم بعقوبة الحبس
امتناف المتهم هذا الحكم . انتهاء الامتناف بعدم الاختصاص

لأن الواقعة جناية عملا بالمادة ٤٩ و ٤٨ من قانون العقوبات . مخالف
للقانون . المادة ٤٧ إجراءات

(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩) ١٨٢ ٨٤٦

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ - عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لمساعدتها من الجرائم المرتبطة . دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٦٤ عقوبات . مع عقوبة الجريمة الأشد . مخالف للقانون . (العلم رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤) ١٨٧ ٨٦٣
		٢١ - خلو الأوراق من تحديد عناصر التعويض الواجب للحكم به . وجوب نقض الحكم والإحالة . (العلم رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٧٤) ١٨٧ ٨٦٣
		٢٢ - الاستيفاف . ماهيته . سببه . تخلي المتهم من كيس المخدر . أثر مناداة الضابط عليه بالإستكناه أمره . بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات . تخلي اختياري . تتوافق به حالة التلبس . مخالفة هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . (العلم رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٤) ١٩٢ ٨٨٤
		٢٣ - أدلة الجاني بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على باقي الجناة هو مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ امتياز الحكم فوق ذلك اعتراف الجاني بالجريمة . خطأ في القانون موجب لنقضه حتى لمن لم يقدم من الطاعنين أسبابا لطعنه . لوعدة الواقعة وحسن سير العدالة . (العلم رقم ٢٧٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٤) ١٩٣ ٨٨٧
		٢٤ - قرار جهات القضاء المشككي في مدى اختصاصه بحل فصل لا يقبل تعقيباً . المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

الصفحة	القاعدة	
		إنتهاء القضاء العسكرى . إلى عدم إختصاصه بجريمة ما . أثره لزوم الفصل فيها من القضاء العادى . مخالفة هذا النظر . خطأ فى القانون .
٨٩٢	١٩٥	(الطن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠) (ب) بطلان الحكم : ١ - اشتراك غير القضاة الذين سمعوا المرافعة فى المداولة . أثره . بطلان الحكم . المادة ١٦٧ مرافعات وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم وجوب توقيعه على مسودته . المادة ١٧٠ مرافعات . وجوب اشمال الحكم على بيان المحكمة التى أصدرته . وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته المادة ١٧٨ مرافعات . (الطن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ٢ - إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير فى حضور المحضوم . بحيث إبراءات المحكمة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩) ٣ - تخلف المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة لعذر قهرى . عدم صحة الحكم الصادر فى المعارضة . محل تقديم العذر القهرى المانع من حضور نظر المعارضة . يكون عند نظر الطعن فى الحكم . وجود المعارض بالخارج . محل رضى . عذر قهرى يمنع من حضور المعارضة . (الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
٩٢٥	١٢٤	

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الطعن بالنقض :
		(١) الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
		١ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين . تعلقها بالنظام العام .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٢ - عدم تقطن الحكم إلى طلب المتهم محاكمته أمام محكمة الأحداث من تهمة أحداث العامة المستندة إليه لكونه حدثا . أو تعرضه للشهادة التي قدمها المتهم تأييدا لطلبه . قصور .
١٥٧	٣٥	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
		٣ - الطعن بالنقض في الحكم لخلوه من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى . مشروط بأن يكون في الميعاد . اثارته . بعد الميعاد . كذب جديد . لا تجوز . أساس ذلك .
		الأسباب المتعلقة بالنظام العام . التي تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . حصرتها المادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٧٤٠	١٦٠	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١١)
		(ب) ما يقبل من أسباب الطعن .
		١ - الأصل كفاية أخذ المحكمة بأدلة الادانة ردا على الدفاع الموضوعي . تعرضها إليه بالرد يوجب أن يكون ردها صحيحا له أصل في الأوراق . مثال لطلا في الإسناد في جريمة ضرب أفضى إلى الموت .
٢٣	٤	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)

الصفحة	القائمة
	٢ - القضاء بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى لاعتبارى لتخلف المعارض من حضور الجلسة الأولى . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة الطبية المقدمة إليها تبريرا لهذا التخلف . وجوب تقضى الحكم . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١١٩١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٤) ... ٧
٣٢	٣ - بطلان الحكم . شموله كافة أجزائه بما فيها المنطوق . إحالة الحكم الاستثنائى على منطوق الحكم الابتدائى الباطل لقصور أسبابه . بطلان الحكم الاستثنائى . ولو كان قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة . تقضى الحكم لهذا السبب بالنسبة للطاعن يوجب تقضيه أيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطعن فيه بالنقض . (الطن رقم ١١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٤) ... ٩
٤١	٤ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوى الذى يجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم . من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس . (الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ... ٣٣
١٤٨	٥ - شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماعهم ولو لم يذكروا فى قائمة شهود الإثبات . وسواء أعلنهم المتهم أم لم يعلنهم . أساس ذلك . (الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ... ٣٣
١٤٨	٦ - عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه . على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه بها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم . (الطن رقم ٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤) ... ٣٣
١٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		مطابقة أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى . غير لازم . حق محكمة الموضوع في الموازنة والتوفيق بين الدليلين القولى والفنى . شرطه ألا تتدخل في رواية الشاهد فتحيلها عن صريح عبارتها . مثال لتسبيب معيب . نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضى نقضه كذلك بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبابا لطعنه . (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
١٦٠	٣٦	٧ — حق محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . حده . مثال لتسبيب معيب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى استنادا إلى أن اعتداء الطاعن حصل بعد أن كف المجنى عليه عن اعتدائه . (الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/١٨)
١٦٤	٣٧	٨ — مناط العقاب على جريمة تبديد محجوزات أن يكون المتهم عالما علميا بقبيلها باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إعلان المتهم باليوم الذى تأجل إليه البيع في مواجهة تابع له لا يكفى للقطع بثبوت علمه به . إطراح الحكم لدفاع المتهم القائم على عدم علمه باليوم الذى تحدد للبيع لمجرد إعلان تابعه به دون استجلاء لقيام هذا الأخير بإبلاغه به . غير سديد . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣)
٢١١	٤٧	٩ — الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم عقب إصابته . دفاع جوهرى . إغفال تحقيقه أو الرد عليه يعيب الحكم . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٣/٤)
٢١٤	٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ — قول الحكم أن السرعة الزائدة هي التي أدت إلى وقوع الحادث . لا يغنى عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب .
٢٥٢	٥٦	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		١١ — القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية استناداً إلى عدم رفعهما بمعرفة المجنى عليه أو وكيله الخاص . استناداً إلى المادة ١/٣ إجراءات . وثبت أنهما رفعتا بناء على طلب المجنى عليه وأن توقيع المحامي على هامش الصحيفة كان ابلوغ قيمة الدعوى نصاب الاستئناف نقاذاً لقانون المحاماة يعيب الحكم .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		١٢ — العلم الذى يبدأ به ميعاد الثلاثة أشهر المقررة بالمادة ٢/٣ إجراءات لتقديم الشكوى . وجوب أن يكون عليها يقيليا .
		إقامة الحكم قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على افتراض علمه بالوقائع موضوعها منذ أكثر من ثلاثة أشهر سابقة على إقامتها . قصور .
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		١٣ — اختلاف جريمة الاختلاس المنصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة تسهيل الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها بالمادة ١١٣ عقوبات . إضافة الحكم هذه الجريمة الأخيرة إلى الجريمة الأولى التي وردت بأمر الإحالة وجرت محاكمة المتهم على أساسها عند الفصل في الدعوى ودون أن تجرى تعديل الإتهام

الصفحة	القاعدة	
		المسند إلى المتهم باضافتها إلى ما أسند إليه أثناء المحاكمة ومواجهته بذلك تمكيناً له من إبداء دفاعه في خصوصها . إخلال بحق الدفاع . مثال .
٣٢٢	٧٠	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤)
		١٤ - دفع الطاعن بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها . دفاع جرمي . التفتات الحكم عنه . قصور .
٤٥٨	٩٧	(الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		١٥ - جريمة بيع منتجات عليها علامات مزورة . أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد البيع . المنصوص عليها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل . أركانها ؟ تمسك الطاعن . أمام درجتي التقاضي . بعدم علمه بالتقليد دفاع جرمي لإتجاهة إلى نفي أحد أركان الجريمة . إغفال مناقشته أو الرد عليه . عيب يوجب النقض . متى يمتد نقض الحكم إلى غير الطاعن .
٤٦٦	٩٩	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		١٦ - الالتفات عن تحقيق دفاع الطاعن بعبءه عن حمل آلة الاعتداء . عن طريق المختص فنيا إخلال بحق الدفاع .
٤٧٤	١٠١	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٧ - نمت الدفاع بعدم الجدية . لجورد التأخر في إبدائه . خير مقبول . أساس ذلك .
٤٧٤	١٠١	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — خطأ المجنى عليه . لا يسقط مسئولية المتهم . ما دام لم يستغرق خطأه . عدم استظهار الحكم مدى تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور .
٤٨٠	١٠٣	(الطن رقم ٤٥٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٧٤)
		١٩ — تسليم المال بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . من شروط قيام جريمة خيانة الأمانة .
		تمسك الطاعن بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات . جوهرى . قصور المحكمة عن تحقيقه . قصور . مثال .
٤٩٤	١٠٦	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٧٤)
		٢٠ — توكيل المتهم محامين للدفاع عنه . تقسيمهما الدفاع بينهما . حضور أحدهما واستشجاله الدعوى لحضور زميله الذى حال عذر دون حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب دون بيان العلة . إخلال بحق الدفاع .
٦٩١	١٤٨	(الطن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤)
		٢١ — وجوب أن يبين الحكم القاضى بالإدانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما .
		رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى .
		متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية ؟
		إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية بحلة دون تفنيده بما ينفيها . قصور .
٧٠٨	١٥٣	(الطن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢/١١/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ - استناد الحكم في الإدانة على أن إصابة المحبى عليه حدثت من المقذوف النارى الذى أطلق فى المرة الثانية بعد أن توقف الأول عن الإطلاق. دون تحقيق دفاع الطاعن باستحالة ذلك فنيا أو الرد عليه . إخلال بحق الدفاع .
٧١٢	١٥٤	(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٤)
		(ج) ما لا يقبل من أسباب الطعن :
		١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته . تأصيل ذلك ؟ البين من نصوص الدساتير المصرية وقوانين السلطة القضائية المتعاقبة أن الشارع لم يعرض فيها البتة للبيانات التى يجب إثباتها فى ورقة الحكم .
	١ هيئة عامة	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٢ - عدم العلم بالجزء والمنازعة فى صحة إجراءاته لتحديد مكان للبيع غير مكان الجز . إثارة أى منهما لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢٦	٥	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)
		٣ - السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس المحجوزات . لا يؤثر فى قيامها .
٢٦	٥	(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٤)
		٤ - جواز إحالة الحدث الذى جاوزت سنة إثنى عشرة سنة إلى محكمة الجنايات ما دام قد اتهم معه فى الجريمة ذاتها آخر جاوزت سنة خمس عشرة سنة . المادة ٣٤٤ أ . ج .
٢٩	٦	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٤٨	١١	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٦ - حق رجل السلطة العامة في استيقاف من يضع نفسه موضع الريب والظنون .
		إقرار الطاعة للأمور الضبط القضائي . أثر استيقافه إياها .
		بممارستها الدعارة . يجزله القبض عليها . ما دامت محكمة الموضوع قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى توافر مبرر الاستيقاف .
٤٨	١١	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٧ - عدم تطلب القانون طريق إثبات معين لثبوت العادة في جريمة ممارسة الدعارة . إثبات الحكم احتياد الطاعة ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز لقاء أجر كفايته لإثباتا توافر أركان الجريمة .
		لا معقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاحتياط على ممارسة الدعارة .
٤٨	١١	(الطن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٨ - تطابق الدليلين القولي والفني . ليس بلازم .
		تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير . من إطلاقات محكمة الموضوع .
		حق المحكمة في الأخذ بما ورد بالتقرير من جواز حدوث الإصابات من ضربة واحدة وفق ما قرره المجني عليه .
٥٤	١٢	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		٩ - إعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغرابي في الجنايات .
		لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبدأة في المحاكمة

الصفحة	القاعدة	
		الغيابية . بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها .
		النعي على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطبيب الشرعى الذى مثل فى المحاكمة الغيابية . لا محل له . ما دام الطاعن لم يطلب ذلك .
٥٤	١٢	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١)
		١٠ - تمسك الطاعن بأن استئصال طحال المجنى عليه لا يشكل حامة مستديمة لمرضه الذى أفقده كل منفعة له قبل استئصاله . دفاع موضوعى لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٣	٢٤	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		١١ - عدم تمسك المدافع عن الطاعن أمام المحكمة بتوافر حالة الدفاع الشرعى . أثره : عدم جواز إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض طالما كانت واقعة الدعوى على نحو ما أوردها الحكم المطعون فيه لا ترشح لقيامها .
١٠٣	٢٤	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١٠)
		١٢ - ضبط قطع من الأفيون بأحد الأطباء لا يلزم عنه بالضرورة تخلف آثار به . الجدل الموضوعى . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٥	٢٧	(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
٢٣٦	٥٤	(والطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		١٣ - إثبات الحكم إدانة المحكوم عليهم عن الفعل الذى قضى بالتعويض بسببه . كفايته بياناً لوجه الضرر .
١١٩	٢٨	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - قيام جريمة إصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بمنسب تحريره أو الغرض منه . النعى بأن تحرير الشيك كان تأميناً لعمليات تجارية لا يقبل . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٢٨ ١١٩
		١٥ - الدفع بأن الطاعن أكره على التوقيع على الشيك . عدم جواز إثارته أمام النقض لأول مرة . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٢٨ ١١٩
		١٦ - لا على المحكمة ابن هي التفتت عن الدفاع غير المنتج . النعى على المحكمة عدم نذرها خبر لتعقيق الباعث على إصدار الشيك . لا أساس له مادام لم يطلب منها ذلك ولم تعول هي على الباعث في إدائته . (الطن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٢٨ ١١٩
		١٧ - إضراب المحكمة عن طلب سماع شاهد في . لا تريب . مادام الطاعن لم يسلك الطريق المحدد لذلك في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات . (الطن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٢٩ ١٢٦
		(والطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩) ٩٤ ٤٢٨
		١٨ - تقدير الدليل . موكل إلى محكمة الموضوع . مجادلته فيه أمام النقض . لا تجوز . (الطن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١) ٣٠ ١٣٥
		(والطن رقم ٤٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠) ٢٧ ١١٥
		(والطن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٨) ٦٨ ٣١١
		(والطن رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦) ١١٠ ٥١٤

الصفحة	القائمة	
١٩٢	٤٢	١٩ - الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستأهل رد اصريحا . (الطعن رقم ١١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
		٢٠ - النعي بعدم مواجهة الطاعن باحراز المضبوطات في بدء استجوابه . في غير محله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة المضبوطات . المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تجوز .
١٩٥	٤٣	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥) ٢١ - اطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذي استخرج المخدر من جسمه . كفايته رداً على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلاً . (الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥)
١٩٥	٤٣	٢٢ - الدفاع الشرعي . من الدفع الموضوعية . وجوب التمسك به لدى محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي أو ترشح لقيامها . بجرد القول بأن الطاعنة والمجنى عليهما كلاهما بدأ بالتعدي لا يفيد الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ولا يستوجب من المحكمة رداً ليس للطاعنة أن تنعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء ثم تطلبه منها أو الرد على دفاع لم نثره أمامها . مثال في طلب ضم دهوى . (الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
٢٢٢	٥٠	٢٣ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدهوى . مجادلتها في ذلك أمام النقض لا تجوز . (الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١١)
٢٥٨	٥٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ — تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير . تختص به محكمة الموضوع . عدم التزام المحكمة بنسب خبرا آخر أو بإعادة المأمورية إلى الخبير ذاته . مثال لتسبيب سائح لجريمة إحداث عاهة من عملية ختان . أخذا بالتقرير الفني .
٢٦٣	٥٩	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
		٢٥ — إثبات الحكم معاقبته الطاعن بمواد حددتها من قانون تبين أنه حل محله قانون آخر . لانهية . مادام قد أورد الوصف القانوني الصحيح للواقعة وكانت قد بقيت معاقبا عليها بذات المواد من القانون الجديد وكانت العقوبة المقررة بالمقضى بها تدخل في حدود تلك المقررة بالقانون الأخير .
٢٧٦	٦١	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤)
		٢٦ — الحد في القوة التدلالية لأقوال الشاهد . دفاع موضوعي . لا تلزم المحكمة أساسا بالرد عليه .
٢٨٦	٦٣	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٧٤)
		٢٧ — كفاية إيراد الحكم من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناع المحكمة بالأدلة . مجادلة محكمة الموضوع في سلطاتها في وزن عناصر الدعوى . لا تقبل أمام النقض .
٣١١	٦٨	(الطن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٤)
		٢٨ — النفي لأول مرة أمام النقض يبطلان الاعتراف لكونه وليد إكراه . لا يقبل .
٣٢٧	٧١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٢٥/٣/١٩٧٤)
٣٧٨	٨٢	(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٧/٤/١٩٧٤)
٧٨٢	١٦٩	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١/١٢/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - عدم جواز النفي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . مثال .
٣٥٥	٧٧	(الظعن رقم ٣٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
٥٠٤	١٠٨	(الظعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
٧٨٢	١٦٩	(الظعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢١)
		٣٠ - وجه النفي يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً .
٣٥٥	٧٧	(الظعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٣١ - المادة ٣١٢ إجراءات . ترتيبها البطلان إذا مضت ثلاثون يوماً دون توقيع الحكم . ميعاد الثمانية أيام المنصوص عليه فيها . لا يبطلان على مخالفته .
٣٦١	٧٨	(الظعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١)
		٣٢ - عدم جواز محاكمة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالخصم . المادة ٣٠٧ إجراءات .
		التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . أثره : عدم جواز العردة إليها ما دام هذا الأمر قائماً . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص .
٣٧٢	٨٠	(الظعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)
		٣٣ - تبرئة المتهمين من تهمة القتل العمد والشروع فيه على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة مادياً إليهم . مؤداه . عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كإدانة لذلك .
٣٧١	٨٠	(الظعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ - الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . تستقل محكمة الموضوع بتقديرها .
٣٨٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		٣٥ - تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .
٣٨٥	٨٥	(الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٨)
		٣٦ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بياناً بنسبة العامة إلى وصف التهمة . ليس تغييراً فى التهمة ولا تعديلاً لموصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع .
٤٢١	٩٠	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٣٧ - النعى على الحكم بالتناقض دون الإفصاح عن ماهيته . وخالو الحكم من التناقض . غير سديد .
٤٢١	٩٠	(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٣٨ - النعى على المحكمة لإطراحها أقوال شهود النفى . عدم جوار إثارته أمام محكمة النقض .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
		٣٩ - لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل منهم أو المدافع عنه ذلك . المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)
		٤٠ - النعى على المحكمة عدم قيامها بإجراء لم يطلب منها . غير جائز .
٤٣٠	٩٢	(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤١ - عدم تقديم الطاعن دليلا على مذر المرض الذى حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة . لا وجه لتعبه على الحكم باعتبارها كأن لم تكن .
٤٣٤	٩٣	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٤٢ - تسليم ورقة الإعلان إلى أحد المذكورين في المادة ١١ مرافعات لعدم وجود المتهم في موطنه . إعتباره قريئة على علمه بالجلسة .
		عدم تقديم الطاعن ما يثبت دعواه بعدم علمه بحصول الإعلان . صحة الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن لتخلفه عن شهود جلساتها .
٤٣٤	٩٣	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٤٣ - خطأ الحكم في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يقدح في سلامته . ما دامت المحكمة لم ترتب عليها الأثر القانوني للاعتراف .
٤٣٨	٩٤	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
		٤٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . تستعمل به محكمة الموضوع .
٤٣٨	٩٤	(الطن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)
٦٥٤	١٤١	(والطن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
٦٨٤	١٤٧	(والطن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠)
		٤٥ - عدم بيان الحكم وجه الضرر المادى والأدبى . لا يقدح في سلامة الحكم بالتعويض . ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية .
٤٤٧	٩٥	(الطن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩)

الصفحة	الرقم	المادة
		٤٦ — تقدير قيام حالة التلبس . موضوعي .
٤٥٤	٩٦	(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٥)
		٤٧ — التفات حكم البراءة عن الرد على أحد أدلة الاتهام .
		لا يعيبه . ما دام قد اشتمل على ما يفيد أنه فطن إليه . مثال .
٤٦١	٩٨	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		القضاء بالبراءة لاحتمالات ترجحت لدى القاضي . كفايته .
		النفي بقيام احتمالات أخرى قد تصبح لدى غيره . لا يقبل .
		مثال لتسبيب سائق للقضاء بالبراءة للتشكك في علم المتهم
		بوجود المخدر داخل العمود المضبوط معه .
٤٦١	٩٨	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)
		٤٨ — الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه . هو
		الذي يبدي صراحة أمامها . انتهاء الطاعن في مذكرته إلى استنتاج
		حصول إكراه . لا يعد دفاعاً به .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٤٩ — عدم تمسك الطاعن . أمام الهيئة الجديدة . التي
		نظرت الدعوى بعد إعادتها للرافعة وأصدرت الحكم
		المطعون فيه . بأي دفع . لا تثريب عليها إن لم ترد عليه .
٤٩٧	١٠٧	(الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)
		٥٠ — اقتناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة
		الصحيحة للواقعة . بأن التزوير تم بإضافة كلمة قبل المبلغ مقدار
		الدين المثبت أصلاً بالمحور . لا يعيب الحكم . من بعد . خطؤه
		في ذكر مقدار الدين الأصلي الذي لم يشمله التغيير .
٥٠٤	١٠٨	(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠)

الصفحة	القائمة	
٥١٩	١١١	٥١ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة . من إطلاقات قاضي الموضوع دون التزام ببيان السبب . (الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
		٥٢ - شمول التحريات أكثر من شخص في بلاد مختلفة . وإجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يدل . بذاته . على عدم جدية التحريات . إغفال الحكم المتضمنه التحريات وإذن التفتيش عن آخرين غير الطامع . لا يعيبه لعدم اتصاله بموضوع الدعوى المطروحة . (الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٢٣	١١٢	٥٣ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناسخ دفاعه الموضوعي والرد عليه . مثال . (الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٧)
٥٢٣	١١٢	٥٤ - حضور المعارض بالجلسة وتمكينه من إبداء دفاعه . يصحح ما يشوب ورقة التكليف بالحضور من بطلان . (الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
٦٤٣	١٣٩	٥٥ - وزن أقوال الشاهد . وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته . مرجعه إلى محكمة الموضوع الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى . عدم جوازه . (الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/١٣)
٦٦٥	١٤٣	

الصفحة	القاعدة	
		٥٥ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . النعي بأن محكمة أول درجة رفضت طلب نظر الدعوى مع أخرى . غير سديد . مادام الطامن لم يطلب ذلك من المحكمة الاستئنافية .
٧٣١	١٥٨	(الطنن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		٥٦ — عدم تمسك الطامن . أمام محكمة ثاني درجة . بطلب إعادة التحليل المبدى منه أمام محكمة أول درجة . إعتباره متنازلا عنه . كفاية أخذ المحكمة بتقرير الخبير . ردا على ماوجه إليه من طعون . عدم جواز مجادلتهما في ذلك أمام النقض .
٧٤٠	١٦٠	(الطنن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		٥٧ — قصر الطامن مرافعته على الدفع دون موضوع الدعوى . عدم جواز اتخاذ سندا للنعي على الحكم الإخلال بحقه في الدفاع . مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع .
٧٥٠	١٦٢	(الطنن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/١٨/١٩٧٤)
		٥٨ — كفاية أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى له بالبراءة . حد ذلك الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلوها من عيوب التسبيب . مثال لتسبيب غير معيب .
٧٦٢	١٦٤	(الطنن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٢٤/١٩٧٤)
٧٢٤	١٥٦	(الطنن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١١/٣/١٩٧٤)
٦٩٧	١٥٠	(الطنن رقم ١٩٦٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٤)
٦٥٤	١٤١	(الطنن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٠/١٣/١٩٧٤)
٤٦١	٩٨	(الطنن رقم ٧٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ٥/١٣/١٩٧٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥٩ — عدم قبول النعى على الحكم خطؤه في الإسناد . متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .
٧١٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٦٠ — إلتفات النيابة عن سماع شهود النفى . إجراء سابق على المحاكمة . عدم صلاحيته سببا للطعن في الحكم .
٨٧٦	١٩٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢)
		راجع أيضا : إثبات "بوجه عام" . شهود . "ذخيرة" قرائن . (القواعد أرقام ٨٥ و ٩٨ و ١٠٧ و ١١٢ و ١٣٢ و ١٤٣ و ١٥٥ و ١٧٥ بالصفحات أرقام ٣٩٥ و ٤٦١ و ٤٩٧ و ٥٢٣ و ٦١٧ و ٦٦٥ و ٧١٥ و ٨١٨)
		وامتشاف .
		(القاعدتان رقم ١١١ و ١٣٩ بالمحيفتين رقمي ٥١٩ و ٦٤٣) .
		إشتراك .
		(القاعدة رقم ١٠٨ بالمحيفة رقم ٥٠٤)
		وبلاغ كاذب وتعويض .
		(القاعدة رقم ٧٧ بالمحيفة رقم ٣٥٥)
		وتفتيش .
		(القاعدتان رقم ١٤١ و ١٥٥ بالمحيفتين رقمي ٧١٥ و ٦٤٥)
		وتموين .
		(القاعدة ٧٨ بالمحيفة رقم ٣٦١)
		وتهديد .
		(القاعدة رقم ١٦١ بالمحيفة رقم ٧٤٦)

وحكم .

(القاعدتان رقما ١٣٩ و ١٤٩٤ بالصحيفتين رقمي ٦٤٣ و ٦٩٤)

وخطف .

(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٣٨)

ودخان وتبغ .

(القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٣٨٥)

دعوى جنائية . ومسئولية مدنية .

(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٦٨٠)

ودعوى مدنية .

(القاعدتان رقما ٩٥ و ١٤٠٤ بالصحيفتين رقمي ٤٤٧ و ٦٤٨)

ودفاع .

(القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٣٨)

ورسوم إنتاج .

(القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٧٤٠)

ورسوم قضائية .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥١٠)

وسب غير علني .

(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٤٨)

وسب وقذف .

(القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ١٩٢)

وسرقة .

(القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣١١)

الصفحة	القاعدة	
		وشيك بدون حصيد .
		(القاعدة رقم ١٨١ بالصيغة رقم ٨٤٢)
		وعقوبة : تطبيقها .
		(القاعدة رقم ٨٨ بالصيغة رقم ٤١٦)
		ومأمورو الضبط القضائي . جمارك .
		(القاعدة رقم ٢٤ بالصيغة رقم ١٥١)
		ووصف التهمة .
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصيغة رقم ٦٦١)
		الحكم في الطعن :
		١ - يجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع .
		وجوب أن يكون النقص مقرونا بالإحالة .
١٢	١	(الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٤)
		٢ - وحدة الواقعة وحسن سير العدالة أثرهما : عند نقض
		الحكم بالنسبة إلى الطاعن يتعين نقضه أيضا بالنسبة إلى المحكوم
		عليه الذي لم يقرر بالطعن .
١٦	٢	(الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٣/١/١٩٧٤)
		٣ - الحالات التي يتعين فيها على محكمة النقض الاقتصار
		على تصحيح الحكم المطعون فيه وتلك التي يتعين عليها فيها نقضه
		تفصيلها مؤدى المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
		أنه كلما وجب تصحيح الحكم المطعون فيه حظر نقضه
		كله أو بعضه .
٩٤	٢١	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧٤)
٣٦١	٧٨	(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١/١/١٩٧٤)
٦٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)

المادة	المادة
٢٥٢	٥٦
٤ - نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يوجب نقضه كذلك بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية . أساس ذلك . (الطن رقم ١٩٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)	
٥ - نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل الدفاع . النعي على محكمة الإحالة عدم استجابتها للطلبات المبدأة في المحاكمة الأولى أو الرد عليها . في غير محله . ما دام الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الإحالة . (الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٤)	
٢٥٨	٥٨
٦ - يؤدي أعمال نص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، تصحيحه والحكم بمقتضى القانون طالما كان قد انتهى إلى صحة إسناد الجريمة موضوع الطعن إلى المطعون ضده وبين واقعها بما تتوافر به كافة عناصرها القانونية . (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٤)	
٢٨٠	٦٢
٧ - حجب الخطأ القانوني محكمة الموضوع عن مناقشة عناصر الدعوى وأدلتها . يوجب الإحالة . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٤)	
٢٠٧	٦٧
٨ - صدور الحكم القاضي بالإعدام معيبا بأحد العيوب التي أوردتها المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وجوب نقضه . المادة ٤٦ من ذات القانون .	

الصفحة	القائمة	
		اتصال سبب نقض الحكم بغير المحكوم عليه بالاعدام . وجوب امتداد اثر نقض الحكم اليه ولو كان طعنه غير مقبول شكلا .
٤٠٨	٨٧	(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/١٤)
		٩ - متى يمتد أثر نقض الحكم إلى غير الطاعن ؟
٤٧٤	١٠١	(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)
		١٠ - حالات نقض الحكم لصالح المتهم : المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٣٨	١١٦	(الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٣)
		١١ - خلط الحكم دفاع متهم بآخر . يؤدي عن اختلال فكرته عن عناصر الدعوى واضطرابها . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .
٦٢٩	١٣٥	(الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		١٢ - صحة القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . أثرها : حياسة الحكم المستأنف قوة الأمر المقضي . مثال .
		النتائج الحكم مما أبدى من دفاع في موضوع الاستئناف مصحح . ما دام قد انتهى إلى عدم قبول الاستئناف شكلا .
٦٤٣	١٣٩	(الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٧)
		١٣ - تحقق التنازع السلبي بين محكمتي الجنايات والجنح . إذا كان قضاء الأولى بعدم اختصاصها . سيقابل حتما من الثانية بعدم اختصاصها . حتى يحكمه النقض اعتبار الطعن في هذه الحالة . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .
٨٣٦	١٧٩	(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
٨٣٩	١٨٠	<p>١٤ — إيراد الحكم ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . إدانتهم المتهم . دون تقي تلك الحالة . أو تحييدها . قصور . نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه لباقي المحكوم عليهم . لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٩)</p>
٨٥٢	١٨٤	<p>١٥ — نقض الحكم بالنسبة للطاعن لعدم الرد على دفعه ببطلان القبض والتفتيش . يوجب نقضه لسائر المحكوم عليهم . لاتصال وجه الطعن بهم . المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)</p>
٨٩٢	١٩٥	<p>١٦ — حق محكمة النقض القضاء بالبراءة . عند صدور قانون ينأى بالفعل من التأييم . مثال في تجنيده . القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ . (الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٣٠)</p>
		<p>راجع أيضا . معارضة . (القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٤٥)</p> <p>ومستشار الإحالة . (القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٨٨١)</p> <p>ونقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . (القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٤٦٦)</p> <p>إقرارها الحكم بالإعدام :</p> <p>١ — الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — بتطبيق .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		٢ - متى يتعين إقرار الحكم الصادر بالإعدام .
٧٩٨	١٧٢	(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢)
		الحكم باعتبار الطعن غير ذي موضوع :
		المناطق في اعتبار الحكم صادرا في جنائية أو جنحة . وهو بالوصف الذي رفعت به الدعوى .
		إقامة الدعوى أمام محكمة الجنايات بوصف الجناية . مريان حكم المادة ٣٩٥ إجراءات . على حكمها . ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .
		بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات . فيه معنى منقوطة . أثر ذلك : اعتبار الطعن فيه بالنقض غير ذي موضوع .
٦٣٥	١٣٧	(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		حق في الرجوع في الحكم الصادر منها .
		حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا إستنادا إلى عدم تقديم أسباب للطعن . إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .
٥٢٧	١١٣	(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		نيابة عامة
		التحقيق بمعرفةتها .
		١ - حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه في تكليف أي من ماموزي الضبط ببعض ما يختص به .

الصفحة	القائمة	
		الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ إذن القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية عدم تطلب القانون شكلا معيناً له أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .
۱۳۸	۳۱	(الطعن رقم ۶۸ لسنة ۴۴ ق — جلسة ۱۹۷۴/۲/۱۱)
		۲ — إيجاب القانون تسبيب أمر القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية . عدم انسحابه الى الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ ذلك الأمر .
۱۳۸	۳۱	(الطعن رقم ۶۸ لسنة ۴۴ ق — جلسة ۱۹۷۴/۲/۱۱)
		۳ — عدم جواز محاكمة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ۳۰۷ إجراءات .
		التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
		أثره . عدم جواز العودة إليها مادام هذا الأمر قائماً .
		مثال لتسبيب معيب فى هذا الخصوص .
۳۷۱	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۴۴ ق — جلسة ۱۹۷۴/۴/۷)
		۴ — تبرئة المتهمين من تهمة القتل العمد والشروع فيه على أساس الشك فى صحة إسناد الواقعة مادياً إليهم . مؤداه . عدم جواز التعرض لتهمة إحراز السلاح والذخيرة المنسوبة إليهم كأداة لذلك .
۳۷۱	۸۰	(الطعن رقم ۲۰۸ لسنة ۴۴ ق — جلسة ۱۹۷۴/۴/۷)
		۵ — النيابة العامة هى السلطة الأصلية المختصة باختصاص العام بالتحقيق الابتدائى . عدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور . بقاء سلطة التحقيق الابتدائى لها

الصفحة	القاعدة	
		حتى لو كانت الدعوى قد أحييت إلى مستشار الإحالة . مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ إجراءات جنائية .
٦٦٥	١٤٣	(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤) ٦ — سكوت المجنى عليه عن تقديم الشكوى في جرائم المادة ٣ لإجراءات . في الأجل المحدد . إعتباره تنازلا عن الحق في الشكوى بما لا يقبل إثبات العكس . تقديم الشكوى في الجرائم المذكورة . في الأجل المحدد . ينفي قرينة التنازل ويحفظ للإجراء أثره . ولو تراخت النيابة في تحريك الدعوى الجنائية . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في هذه الحالة . غير مقبول .
٨٠٨	١٧٣	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤) حقها في الطعن في الأحكام :
		١ — حق النيابة في الاستئناف ولو لمصلحة المتهم . ما دام الحكم جائزا استئنافه . استئنافا الحكم الصادر في المعارضة . دون الحكم الغيابي . يمنع المحكمة الاستئنافية من تشديد العقوبة المقضى بها غيابيا . بجانب الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يوجب التصحيح .
٩١	٢٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٤) ٢ — حق النيابة في الطعن ولو لمصلحة المحكوم عليه . مشروط بتوافر المصلحة . فله ذلك . المصلحة أساس الدعوى . الطعن القائم على مصلحة نظرية يحتمل لا يقبل . مثال : عدم قبول طعن النيابة القائم على تخطئة الحكم في قضائه بقبول استئناف المتهم شكلا ورفضه موضوعا . رغم أن التبرير به كان

الصفحة	القاعدة	
		بعد الميعاد . أساس ذلك . انعدام مصلحتها ومصلحة المحكوم عليه في الطعن .
٩٧	٢٢	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤)
		٣ - من المقرر أن للنياية العامة أن تطعن بالنقص في الأحكام لمصلحة المحكوم عليه . ما دام لا يبنى على طعنات سوى مركبة . حلة ذلك ؟ مثال في جريمة تهريب تبغ .
٢٠١	٤٤	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٣)
		٤ - للنياية العامة أن تطعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن . باعتبار أن مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل من مراحل الدعوى الجنائية صحيحة . مثال .
٢٢٥	٥١	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٥ - انتفاء مصلحة النياية العامة كسلطة اتهام . وللمحكوم عليه من المتهمين في الطعن . أثره : عدم قبول الطعن .
		طعن النياية العامة لمصلحة القانون . غير جائز . حلة ذلك : المصلحة النظرية الصرف لا تؤبه لها . مثال .
٢٣٢	٥٣	(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٠)
		٦ - الحكم الاستثنائي الغايي الصادر بانبراء . حتى النياية العامة في الطعن فيه بالنقض منذ صدوره . أساس ذلك ؟
٧٦٩	١٦٦	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥)
		راجع أيضا . استئناف .
		(القاعدة رقم ٢٠ بالصحيفة رقم ٩١)

القاعدة | الصفحة

(هـ)

هتك عرض . هيئة عامة

هتك عرض

١ - جواز إحالة الحدث الذي تجاوزت سنه اثنتى عشرة سنة إلى محكمة الجنايات ما دام قد اتهم معه فى الجريمة ذاتها آخر تجاوزت سنه خمس عشرة سنة . المادة ٣٤٤ ج .

(الملحق رقم ١١٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٤/١/١٩٧٤) ٢٩

٢ - قول المحقق عليها إنها عاملة بالأجرة . لدى المتهم بهتك عرضها . استخلاص الحكم منه توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادتين ٢٦٣ و ٢٦٩ عقوبات . له أصله فى الأوراق . عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام النقض .

(الملحق رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٧٤) ١٣٢ ٦١٧

هيئة عامة

١ - هيئة النقل العام . هيئة مستقلة لها شخصية معنوية مستقلة عن ميزانية الدولة وبالتالى فهى ليست مصلحة حكومية عدم إعفاؤها من الرسوم المقررة عما ترفعه من دعاوى المادة ٥٠ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية .

(الملحق رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٧/١/١٩٧٤) ١٥ ٦٥

(و)

وصاية . وصف التهمة

وصاية

هزل الوصى من الوصاية . لا ينفى مسئوليته عما تحت يده
من أموال القاصر بوصفه أميناً عليها . ما دام الحساب لم يصف

(الطن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤) ١٥٨ ٧٣١

وصف التهمة

١ - تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي
قارفها المحكوم عليه لا الوصف الذي تسبغه المحكمة عليها .
مثال .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٧٤) ٧٦ ٣٤٨

٢ - الذمى على المحكمة تعديلها وصف التهمة من شروع
في قتل عمد إلى ضرب أحدث عاهة . عدم جدواه . متى كان
الدفاع قد تناول فعل الضرب وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن
هي عقوبة الضرب البسيط .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤) ٨١ ٣٧٥

٣ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها .

(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٧٤) ٨١ ٣٧٥

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تحديد الحكم تاريخ الجريمة أو إضافته بيانا بنسبة العامة إلى وصف التهمة . ليس تغييرا في التهمة ولا تعديلا لوصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع .
٤٢١	٩٠	(الظن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢٢)
		٥ — قصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ منه . تصدى المحكمة للإعفاء . يكون بعد إسباغها الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٥٢٧	١١٣	(الظن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢)
		٦ — المناط في اعتبار الحكم صادرا في جنابة أو جنحة . هو بالوصف الذي رفعت به الدعوى .
		إقامة الدعوى أمام محكمة الجنابات بوصف الجنابة . سرعان حكم المادة ٣٩٥ إجراءات . على حكمها . ولو وصفتها المحكمة بأنها جنحة .
		بطلان الحكم النيابي الصادر من محكمة الجنابات . فيه معنى منقوطة . أثر ذلك : اعتبار الظمن فيه بالنقض غير ذي موضوع .
٦٣٥	١٣٧	(الظن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤)
		٧ — محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالوصف القانوني الذي رفعت به الدعوى . لها تكيف الواقعة بالطروحة عليها .

الصفحة	القاعدة	
		بجميع كيوفها وأوصافها وانزال حكم القانون عليها . حد ذلك . ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . مثال .
٦٦١	١٤٢	(الطن رقم ٩١٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٧٤)
		٨ - جريمة تبديد الطاعن الأموال المسلمة إليه بصفته وصيا على القاصر مغايرتها جريمة امتناعه . بقصد الإساءة . تسليم القاصر أمواله بعد انتهاء الوصاية . رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظر دعوى التبديد لسبق الفصل فيها في الدعوى الأخرى . صحيح .
٧٣١	١٥٨	(الطن رقم ٨٣٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١١/١٩٧٤)
		٩ - حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقيد بالوصف المحالة به . ح ١٥٥ ؟ الفعل المسمى في جريمة مغادرة البلاد دون تصريح . إختلافه عن ذلك المسكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة .
٧٦٩	١٦٦	(الطن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٤)
		١٠ - عدم جدوى النعي على الحكم بغير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها . ما دام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك . تقدير العقوبة . سرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف القانوني لها .
٧٩٨	١٧٢	(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٤)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من هيئة المواد الجنائية والمدنية
والتجارية والأحوال الشخصية وغيرها : ومن الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٦٢	استجواب	(١)	
٦٢	استدلالات		
٦٢	استعراف	٣٢	إتفاق
٦٣	استيقاف	٣٤	إتبات
٦٤	استيلاء على مال للدولة	٣٥	إجراءات
٦٥	إشتراك	٣٥	إجراءات التحقيق
٦٦	إشكال في التنفيذ	٣٥	إجراءات المحاكمة
٦٦	إصابة خطأ	٤٤	أحداث
٦٧	إعتراف	٤٥	أحوال شخصية
٦٧	إعدام	٤٦	أحوال مدنية
٦٨	إعلان	٤٦	إختصاص
٧٠	إعلانات	٥٠	إختلاس أشياء محجوزة
٧٠	إكراه	٥٠	إختلاس أموال أميرية
	إمتناع عن تسليم أموال	٥٢	إختفاء أشياء مبروكة
٧٢	القاصر	٥٣	إرتباط
٧٢	أمر بالإلزام		أسباب الإباحة وموانع
٧٣	أمر جنائي	٥٥	المقاب

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٠٤	تقرير التلخيص	٧٣	انتحال الوظيفة العامة ..
١٠٤	تقليد	٧٤	انتخاب
١٠٥	تلبس	٧٤	إهمال جسم
١٠٦	تموين		أوامر تقدير الرسوم
١٠٦	تنازع الاختصاص ..	٧٤	الفضائية
١٠٦	تهديد	٧٥	إيجار أماكن
١٠٧	تهريب جمرى		(ب)
١٠٨	تواجد في منطقة ممنوعة	٧٥	باعث
	(ج)	٧٦	بطلان
١٠٩	جريمة	٨٢	بلاغ كاذب
١٠٩	جلب		(ت)
١١٠	جمارك	٨٣	تبديد
	(ح)	٨٥	تبغ
١١١	حالة الضرورة	٨٧	تجنيد
١١١	حجز	٨٧	تحقيق
١١١	حجية الشيء المحكوم فيه	٨٩	تدوير
١١١	حريق عمد	٩٢	تسلل
١١١	حصول على مال بالتهديد	٩٢	تعويض
١١٢	حكم	٩٧	تفتيش
		١٠٣	تقادم

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٨٢	رسوم إنتاج		(خ)
١٨٢	رسوم قضائية	١٤٦	خبرة
١٨٣	رشوة	١٤٦	خبر
	(ز)	١٤٦	خطا
١٨٣	زنا	١٤٩	خطا جسيم
	(س)	١٤٩	خطف
١٨٥	سب وقذف	١٥٠	خلط الدخان
١٨٥	سب غير علني	١٥٠	خيانة أمانة
١٨٦	سبق اصرار		(د)
١٨٦	سرقة	١٥٠	دخان
١٨٨	سلاح	١٥٠	دستور
	(ش)	١٥١	دمارة
١٨٩	شروع	١٥٢	دهوى جنائية
١٩٠	شريك	١٥٦	دعوة مباشرة
١٩٠	شهادة مرضية	١٥٧	دهوى مدنية
١٩١	شيك بدون رصيد	١٦٢	دفاع
	(ض)	١٧٤	دفع
١٩٥	ضرب		(ر)
٢٠٠	ضرر	١٧٩	رابطة السببية
		١٨١	رجال السلطة العامة

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ظ)		(ق)	
طب	٢٠٣	قانون	٢٢٣
طعن	٢٠٤	قبض	٢٢٧
طعن بالتزوير	٢٠٦	قتل خطأ	٢٢٨
		قتل عمد	٢٣١
(ظ)		قذف	٢٣٣
ظروف مخفية	٢٠٧	قرائن	٢٣٣
ظروف مشددة	٢٠٨	قصد جنائي	٢٣٤
		قضاء عسكري	٢٤٠
(ع)		قطع المواصلات التليفونية	٢٤٠
عقوبة	٢٠٩	قواعد دولية	٢٤١
علامات تجارية	٢١٦	قوة الأمر المقضي	٢٤١
حدود	٢١٧		
(غ)		(ك)	
غرامة	٢١٨	كحول	٢٤٢
خش	٢١٨		
خلق	٢٢٠	(م)	
		مأمورو الضبط القضائي	٢٤٣
(ف)		محاكمة	٢٤٧
فاعل أصل	٢٢١	محال صناعية وتجارية	٢٤٧
		محاماة	٢٤٧

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محركات رسمية	٢٤٨	مواد مخدرة	٢٨٢
محضر الجلسة	٢٤٨	موانع المقاب	٢٨٨
محكمة الأحداث	٢٤٩	موطن	٢٨٨
محكمة استئنافية	٢٤٩	موظفون عموميون	٢٨٨
محكمة الإعادة	٢٥٢	(ن)	
محكمة الجنايات	٢٥٢	نصب	٢٨٩
محكمة الجنج	٢٥٦	نظام عام	٢٨٩
محكمة عليا	٢٥٦	نقض	٢٩٥
محكمة الموضوع	٢٥٧	نيابة عامة	٢٩٨
محكمة النقض	٢٦١	(هـ)	
مراقبة المحادثات التليفونية	٢٦١	مك عرض	٢٩٧
مسئولية جنائية	٢٧٠	هيئة عامة	٢٩٧
مسئولية مدنية	٢٧٤	(و)	
مستشار الإحالة	٢٧٦	وصاية	٢٩٧
مصادرة	٢٧٨	وصف التهمة	٢٩٧
مصاريف الدعوى	٢٧٩		
معارضة	٢٧٩		
مفادرة	٢٨٢		

التصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
١٣	١١	الثابت أنه تمض	الثابت أنه لم تمض
٥٤	١٧	أهدر	إهدار
٦٢	١٢	إذ دانه	إذ أنه
٦٣	١٣	اللاما	اللامى
٦٥	١٢	دعواها	دعواهما
٦٥	١٢	التزامها	التزامهما
٨٥	١٢	خصته	خطئه
٩١	١٧	إذ طلبها	إذ طلبها
١٢٠	٢١	في قيمة	أو في قيمة
١٢٥	٢٥	مضطر	مضطرا
١٦٥	١٢	سراء	سواء
٢٢٠	١٦	واخ	واخ
٢٢٧	١٦	تختصم	تختص
٢٣٨	٢٠	مهم	سهل
٢٦٤	٢١	وينبى	وينبى
٢٦٥	١٧	ولو كانت على	واو كانت عن
٢٨٥	١٠	وحدة اجرائيا	وحدة إجرائية

(ز)

المصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
الدعوى	في الدعوى	٧	٢٨٧
الدعوى	في الدعوى	٢٤	٢٨٩
متلبسا	متلبس	٢٥	٢٩٠
خالصة	خاصة	٨	٣٠١
النظري	رى	١٣	٣٠٧
فيها	فيه	١١	٣١١
بالإدانة	بالأدلة	١٩	٣١١
بالإدانة	بالأدلة	٩	٣١٣
١/٣٠٤	١/٣٤	١٧	٣١٣
وهى	من	٢٢	٣٢٥
لتحقق	لتحقيق	٨	٣٢٨
مع ما يزعمه	ما يزعمه	١٥	٣٣١
تنص	تبقى	١٩	٣٣٤
عليه بها	عليه	٩	٣٤٤
بصدد	بعد	١٠	٣٤٦
نمى	تما	١٤	٣٤٦
وليس	وهذا ليس	٢١	٣٥٢
منه	فيه	٢٦	٣٥٢
للصورة التي اعتنقها	الصورة اعتنقها	٩	٣٥٣
لها	لما	٨	٣٥٦
إلا إذا	إذ	١٣	٣٥٦

(ح)

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٢٥٧	٣	يشير	ما يشير
٢٦٥	٥	١٩٤٧	١٩٥٧
٣٦٩	٢٠	استثنائية	استثنائية
٣٧٠	١	١٩٦١	١٩٦٩
٣٧٥	٨	الفصل	بالفصل
٣٧٨	٣	المتهمين	المتهمين
٣٧٤	١٢	٣٧	٣٠٧
٣٧٥	٩	حقو	حقوبة
٣٨٧	٤	١٩٦٨	١٩٦٤
٣٩٣	٢٦	الطاعن	الطاعنين
٤٠٧	٣	المثالة	المثالة
٤٢٣	١٦	إلى شقيق	إلى أن شقيق
٤٢٣	٢٠	انه واقعه	أنه بين واقعه
٤٢٤	٨	وفي ثم	ومن ثم
٤٢٥	١١	إسناد	استناد
٤٤٦	٤	ذلك به	ذلك تتوافر به
٤٤٦	١٢	الفعل	العقل
٤٥٣	٢	عن	من
٤٦٤	٢٤	شهودها	شهودها
٤٨٨	٢١	الجاني	الجاني
٤٨٩	٢	لمكان	بمكان

المصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم المصنف
إليه يحوطها شك كبير	شك كبير	١٤	٤٨٩
ما ورد	عن ما ورد	٢١	٤٩٨
قضاءه	قضاء	١٧	٥١٠
على غير أساس	على أساسين	١٤	٥١٣
إثباته	اثارته	١٨	٥١٤
إثارة	اثباته	٢٠	٥١٤
الاطلاع على محضر	الاطلاع محضر	٢	٥٢٠
مهينه	مهينه	٩	٥٣٥
ما تلتهمى	ما يتهى	١٢	٥٣٥
ما رتبته	ما رتبه	١٣	٥٣٥
ما يخل بحق الدفاع	ما يحق الدفاع	١٨	٥٣٥
بنقض	بنفس	١٣	٥٤٠
من الحائز له	من الحيازة	٢٠	٥٤٧
وجاء بالمذكرة	وجاءت المذكرة	٣	٥٤٨
روعى	رؤى	٤	٥٤٨
تضييق	تطبيق	٩	٥٤٨
تطبيقه	اتطبيقه	٩	٥٤٨
تأما متى وضعت	تأما وضعت	١٦	٥٤٨
النص	الزعمى	٢٣	٥٥٤
من الحائز له	من الحيازة	٨	٥٥٥
تأما	تماما	٦	٥٥٦

المصواب	الخطا	رقم السطر	رقم الصفحة
فتا كد شكوكه وتستقر	فتا كد شكوكه ويستقر	١٩	٥٧١
وحالة	وإحالة	٢٧	٥٧١
وطالبا	وطالبا	١٥	٥٧٣
لها أصلها	أصلها	٢٥	٥٨٢
لتحرىض	لتموىض	١٨	٥٨٦
عن	من	١٥	٥٨٨
التي لا تستوجب	التي تستوجب	١٤	٦٠١
لا ينهى	لا يعفى	١	٦١٣
التوزيع	لتوزيع	٤	٦٢٤
تأمر	بأمر	١٩	٦٣٨
المرسل	المر ل	٢١	٦٥٥
تحقق	تحقيق	١٠	٦٨٠
تحقق	تحقيق	١٢	٦٨٠
وقع	وضع	١٢	٦٨٠
تبنى	تبين	١٧	٦٨٢
يكون من قبيل	يكون قبيل	٢٠	٦٨٤
سائر	سائل	٢	٦٨٦
أمرا	أمر	١٦	٦٩٠
٢٣٢	٢٣	١٦	٦٩٢
٣٤١	٤٤١	٦	٦٩٥
٣٤	٣	٢٤	٧٢١

(ك)

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٧٢٨	٤	بقدر	بتعدد
٧٢٨	١٣	السلطات عن	السلطات من الكشف عن
٧٤١	٢٣	لتخلها	لتخلفها
٧٤٢	٢٧	العام تجيز	العام وتجز
٧٤٤	١٩	يكفل	تكفل
٧٤٧	٥	مجدد	مجرد
٧٤٩	٤	كان شأنها	كان من شأنها
٧٦٦	٧	وقمه	واقمه
٧٩٩	١٢	أعترف	اعترف
٧٩٩	٢١	المادة ٦	المادة ٤٦
٨٠٩	٢٢	رأها	ارتأها
٨١٣	٢٧	قد أداها مذكرته	قد أبداها في مذكرته
٨١٣	٢٧	وبعیدن	وبعیدان
٨٤٥	٦	كما أو	كما أن

لجنة الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة

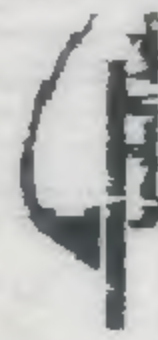
رئيس وزارة

علي سلطان علي

وليس مجلس الإدارة

“نظم الايداع بدار الكتب ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤”

“هيئة المطابع الأميرية (دار القلم ١٩٠٢/١٩٧٥/٣١٢٠”



Bibliotheca Alexandrina



0536743